

7150

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، عثمان،
ابن علي - ٧٤٣هـ، كتب في القرن الثاني عشر
الهجري تقديراً.

ج ١ (٢٢٨ ق)

٢٩ س

٢١ × ١٧ سم

٦١٢٥

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن، أوراقها منفرطة،
طبع.

الأعلام ٣٧٣:٤ الظاهرية (فقه حنفي) ١١٦:١

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج - شرح

كنز الدقائق .



دخل في ملك الفقير
 الحقيق المصروف بذهب
 ونقصير السيد عبد
 القاور ابن المصطفى
 السيد خن الجلي
 بدمشق اثم
 ١٢٠٥

الى سنة وبين اليك الجربة

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦١٥٥ - في ٨٨ -
 العنوان: جميعه الحقائق شرح لكتاب الدقائق
 المؤلف: المزيعل معناه مدخل - ٧٤٢
 تاريخ النسخ: الثاني عشر المجرى
 اسم الناسخ:
 عدد الاوراق: ١٠٠ (٨٨) - ١٧٥
 ملاحظات:

هذا كتاب شرح الكنز للزليعي رحمه الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

صورت سؤال غير بالشهادة وقبولها
هذه المسئلة مع كثر الشك والتشكيك فيها لم يرد نقلها منها
غير أنه وحذا ما يشاء من ذلك وهو نقله العلامة عنه
المشتق من اختلاف الشاهدين ونصه قال في الفقه
لا يكلف الشاهد إلى بيان الوقت والمكان انتهى وفي
الترازية من الشهادة ذات في اختلافها من الزمان والمكان
بأنه ولو سألها القاضي عن الزمان والمكان وقال لا أعلم
البيان التام بكلف انتهى وفيه تشبيه من مسئلة لا يحتاج
الشهادة ذات الشاهد إلى بيان الوقت والمكان انتهى
الحائزها أو نقصان كذلك فإن ذلك لا يمنع قبولها انتهى
وخرج من ذلك سئل عما لا يكلف الشاهد إلى بيان لوجه
المشتق شهدا على أكثر من رجل مال إلا أنها اختلفا في الزمان والمكان
والبلدان قال الإمام نعم لأن على الشاهد حفظ عين الشهادة
لا محلها ومكانها ولو على الأقرار بالبيع أو الألفا واختلف فيه
الزمان والمكان نعم لا يكلفان به ترازية انتهى فتمت
ما يلزم من القول لا يكلفان به ترازية انتهى فتمت
والنسخة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم نقله من خط المولى محمد بن العادي
القمي

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حجة وكف

الحمد لله الذي شرح صدور العارفين بنور هدايته. وزينها بالآيمان وما ألهمها من حكمته. حمد عارف بعظمته. مقرب واحدانيته. وعلى من ختم به الرسالة افضل صلواته وتحياته. بحمد المخططين المخصوصين باظهار مكنى. على المداكلها ودوام شريعته الى الدهر ونهايته. وعلى اله الكرام وجميع صحابته. وعلى التابعين لهم الى يوم الدين باحسانته. **وبعد** فاني لما رايت هذا المختصر السني بكثر الدقائق احسن مختصر في الفقه على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان حاويا لما يحتاج اليه من الوقفات مع لطافة حجة الاختصار نظمة اجبت ان يكون له شرح متوسط يحل الفاظه. ويعمل احكامه ويريد يسرا يسيرا من الفروع مناسبة مسعى بتبيين الحقائق لما فيه من تبين ما اکتز من الدقائق. وزيادة ما يحتاج اليه من الواحق. واسئل الله ان يوفقني لاتمامه مستعصا به عن الزلل والغلل فيما اقول وافعل وهو يوم الاول يوم **كتاب الطهارة** قال رحمه الله تعالى **فرض الوضوء غسل وجهه** لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم قال **وهو من قصاص شعر الى السفل ذقنه والاذن** اي الوجه هذه الجملة لانه مشتق من المواجعة وهي تقع بهذه الجملة وقوله من قصاص شعر مخرج مخرج الغالب والافخذ الوجه في الطول من مبتدأ سطح الوجه الى منتهى الجبين كان عليه شعرا ولم يكن قال **وبدنيه بمر فقيهه** لقوله تعالى وايدكم الى المرافق وقوله بمر فقيهه اي مع مرفقيه وتكون اليا بمعنى المصاحبة يقال اشريت الفرس يسرجه اي مع سرجه وقال زفر حجة الله تعالى لا تدخل المرافق لان الغاية لا تدخل تحت المغني قلنا نعم لا تدخل ولكن المغني هنا انما هو الاسقاط فتقديره والله اعلم اسقطوا من المناكب الى المرافق اذ لو لا هذا التقدير لم يكن لاخراج ما وراء المرافق وجه بعد ما تناوله لفظ اليد قال **ورجله بكعبه** والكلام فيها كاللزام في اليد والكعب هو العظم الثاني وروي هشام عن محمد انه المفضل الذي عند عقيد البشر الكعب وهو شئ منه لان محمد لم يرد ذلك في الوضوء وانما قال ذلك في المحرم اذا لم يجد نعلين يقطع خفيه من الكعب الذي في وسط القدم ويرد عليه ايضا قوله تعالى الى الكعبين ثلثية الكعب لان الاثنين من واحد فتثنيته بلفظ التثنية ومن اثنين وهو جزؤه فتثنيته بلفظ الجمع قال تعالى فقد صنعت فلو كانا ولم يقل قلبا كما ولو كان كما قال لقليل الى الكعب كالمرافق فبطل زعمه من الناس

ونعم اليه

مؤخر

من قال وظيفة الرجل المسح لقوله تعالى وارجلكم بلحرج عطفاً على الراس ونا قواة النصب عطفاً على اليدين وقال عليه الصلاة والسلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به والجر للجوارح كقوله تعالى وجورعين على من قرأ بالجر قال **ومسح راسه** لحديث المغيرة انه عليه الصلاة والسلام مسح على ناصيته وهي الربع لانها احد جوانبه الاربع وقال محمد الواجب قد ثلث اصابع اعتباراً لآلة المسح وهي اليد والاصل فيها الاصابع وهي عشرة فزعا اثنان ونصف والواحد لا يتجزئ فكل وهما اعتباراً للمسح والجزء عليه ما رواه اذ لو جاز اقل من ذلك لفعله عليه الصلاة والسلام ثم تعلم الجواز قال **وحية** يجوز ان تكون الحية معطوفة على الراس اي ومسح ربع راسه وربع لحيته وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لانه لما سقط غسل ما تحته لعدم المواجعة به او لتعثره وجب مسحه كالجيرة والمسح لا يجب استيعابه فاعتبر الربع ويجوز ان تكون معطوفة على الربع اي ومسح ربع راسه ومسح لحيته فعلى هذا يجب مسح كل الحية وهي رواية بشر عن ابي يوسف ومثله عن ابي حنيفة وروي عنه غسل الربع وعن ابي يوسف انه لا يجب غسله ولا مسحه وروي عن ابي حنيفة ومحمد انه يجب مراعاة على ظاهر الية وهو الاصح لانه لما تعسر غسل ما تحت الشعر انتقل الواجب اليه من غير تغيير كالحاجبين واهدأبا العينين واقرب منه مسح الراس لانه لما تعسر انتقل الوظيفة الى الشعر من غير تغيير وهذا كله في غير المسترسل واما المسترسل عن الذقن فلا يجب اتصال الماء اليه لانه ليس من الوجه قال **وسنته** اي سنة الوضوء **غسل يديه الى ربعيه ابتداء التسمية** اما البداية بغسل اليدين فلانها آلة التطهير فيبدأ بتنظيفها وقال الرعية لوقوع الكفاية به في التنظيف **الطلب** ليتناول المستيقظ وغيره وقال كالتسمية يعني كما ان التسمية سنة في الابتداء مطلقا فكذا غسل اليدين سنة مطلقا وتقييد بالمستيقظ في الحديث كناية عن غير وهذا لم يتركه عليه الصلاة والسلام قط وكذا من جكي وضوءه صلى الله عليه وسلم واما التسمية فللقوله عليه الصلاة والسلام من توضع وذكر اسم الله كان طهورا لجميع بدنه الحديث وتعتبر التسمية عند ابتداء الوضوء حتى لو سبها ثم ذكر غسل البعض وسعى لا يكون فيها السنة بخلاف الاكل ونحوه والفرق ان الوضوء كله شئ واحد لا يتجزئ فتشترط عند ابتداءه وقد فات وكل لقمة من الاكل فعل مبتدأ فلم يفت ثم قيل يسعي قبل الاستنجاء بالماء

لأنه من الوضوء وقيل بعد لأن الذكر عند كشف العورة لا يكون تعظيما للصبر
أنه يسمى فيها احتياطا قال **السؤال** يحتل وجهين أحدهما أن يكون مجزئا
عظفا على التسمية والثاني أن يكون مرفوعا عظفا على الغسل والاول أظهر
لأن السنة أن يستاك عند ابتداء الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام لولا
أن أشق على امتي لأمرهم بالسواك عند كل وضوء وقد واطب عليه النبي صلى
الله عليه وسلم وكان عند فقد يعالج بالأصبع والصحيح أنهما مستحبان يعني
السواك والتسمية لأنهما ليسا من خصائص الوضوء قال **وغسل قدمه وانفاه**
عدل عن المضغ والاستنشاق إلى الغسل لما اختصارا ولأن الغسل يشترط
بالاستيعاب فكان أولي وهذا لأن السنة فيها المبالغة لقوله عليه الصلاة والسلام
بالغ في المضغ والاستنشاق إلا أن تكون صائما والغسل أدل على ذلك وهو
سنة لأن النبي واطب عليه وكيفية أن تغمض ثلثا ويستنشق كذلك ياخذ لكل
مرة ما جديدا هكذا فعل النبي عليه السلام وما روي أنه عليه الصلاة والسلام
تغمض واستنشق بكف واحد معناه أنه لم يستعن باليد من مثل ما يفعل في غسل
الوجه ومعناه فعلهما باليد اليمنى فيكون ردأ على من يقول الاستنشاق اليسرى
وقوله غسل قدمه يجوز بالجور على أنه معطوف على التسمية فتكون المضغ من السنة
التي في ابتداء الوضوء لأنها أول الوضوء على اعتبار الترتيب قال **وتخليل الحية والجمعة**
أما تخليل الحية فقول أبي يوسف فإنه يقول أنه عليه الصلاة والسلام
فعله وعندهما جاز ومعه لا يكون بدعة وليس بسنة لأنه أكمل الفرض في حمله
وداخلها ليس محل الفرض وأما تخليل الأصابع فسنة إجماعا لا لمرئيه ولأن
أشياء محل الفرض بخلاف الحية عندها هذا إذا وصل الماء إلى ثنائيهما وإن لم
يصل بأن كانت منضمة فواجب قال **وتخليل الغسل** لأنه عليه الصلاة والسلام
توضأ ثلثا ثلثا فقال هذا وضوي ووضوء الأنبياء من قبل فن زاد على هذا أو
نقص فقد تعدي وظلم ثم قيل التعدي يرجع إلى الزيادة لأنه مجاوز قلل قال
الله تعالى ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون والظلم إلى نقصان قال
الله تعالى ولم تظلم منه شيئا أي تنقص فالاول فرض والثاني سنة والثالث أكمل
السنة وقيل الثاني والثالث سنة وقيل الثاني سنة والثالث نفل وقيل على عكس
وعن أبي بكر الأسكاف أن الثلاث تقع فرضا كطالة الركوع والسجود ونحوه وتكلموا
في معنى الزيادة والنقصان قيل لا يريد به مجرد العدد فيهما وقيل الزيادة على أعضاء
الوضوء والنقصان عن أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على الحدود والنقصان عن

الحد المحدود وقيل الظلم والتعدي لعدم رويته الثلاث سنة حتى لو رأى الثلاث
سنة ثم زاد حاجة أخرى كإعادة الوضوء على الوضوء ليس عليه شيء وكذا النقصان
حاجة أخرى قال **ونيتة** أي نية الوضوء وأما راجعة إلى الوضوء لأنه المذكور
وكذا وقع في مختصر القدوري حيث قال ينوي الطهارة والمذهب أن ينوي ما لا يصح
إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث كافي التيمم وعند بعضهم نية الطهارة
في التيمم تكفي فكذلك هنا فعلى هذا لا يرد عليه ويجوز أن يكون الضمير عابدا على التيمم
المتنوي لأن الكلام يدل عليه أي نية الرجل الوضوء فيكون المفعول محذوف قائم هي
سنة وقال الشافعي فرض لقوله عليه الصلاة والسلام الأعمال بالنيات ولأنه
عبادة فلا يصح بدون النية كالتييمم ولنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يعلم الأعراب
النية حين علمه الوضوء مع جهله ولو كانت فرضا لعلمه ولأنه شرط الصلاة
فلا يقتصر إلى النية كسائر شروطها بخلاف التيمم لأن النية ما مور بها فله
لقوله تعالى فتييموا أي فاقصدوا ولا نها لصيرورة التراب طهورا لأنه ملوث والماء
مطهر بنفسه حسا وكذا شرعا قال **ومسح كل رأسه مرة وأذنيه بمائه** أي مسح
كل أذنيه بماء الرأس لأنه معطوف على الرأس وتكلموا في كيفية المسح والأظهر
أن يضع كففيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدها إلى قفاه على وجه يستوعب
جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملا بهذا لأن الاستيعاب
بماء واحد لا يكون إلا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من أنه يجزئ في كففيه تحورا
عن الاستعمال لا يفيد لأنه لا بد من الوضع والمدفان كان مستعملا بالوضع الأول
فكذلك الثاني فلا يفيد تأخيرها ولأن الأذنين من الرأس بالنظر أي حكمهما أحكم
الرأس ولا يكون ذلك إلا إذا مسحهما بماء مسح به الرأس ولأنه لا يحتاج إلى
تجديد الماء لكل جزء من أجزاء الرأس فالأذن أولى لكونه تنعالا وقوله
مرة مذهبنا وقال الشافعي ثلثا كالمغسول ولنا أن عثمان حكى وضوء النبي
عليه الصلاة والسلام فمسح مرة ولأن التكرار في الغسل لأجل المبالغة في
التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح فلا يفيد التكرار فصار مسح الخف والمجيرة
والتيمم قال **والترتيب المنصوص** أي الترتيب المنصوص عليه من جهة العلماء
وهو أن يبدأ بماء الرأس ثم يمسح به الرأس ولأنه لا يحتاج إلى
بيان أنه وهو سنة عندنا وقال الشافعي فرض لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم الآية فأوجب غسل الوجه عقيب القيام إلى الصلاة من غير
فصل لأن الفاء للتعقيب ومن أجاز البداية بغيم فقد فصل ولقوله صلى الله عليه

لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم ذراعيه الحديث وكله ثم للترتيب ولنا ان الواو لمطلق الجمع باجماع اهل اللغة نص عليه سيبويه واما تعلقه بالفاء قلنا ان الفاء ان اقتضت الترتيب لكن المعطوف على ما دخلت عليه الفاء بالواو مع ما دخلت عليه كالشيء الواحد فافادت ترتيب غسل هذه الاعضاء على القيام الى الصلاة لترتيب بعضها على بعض وهذا مما يعلم بالبدية قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا فللقاتل ان يبدأ بيتهما شائهما ولو قال لعبد اذا دخلت السوق فاشتري لحما وخبزا ومورا لا يلزمه شراء اللحم او لا واما الجواب عن تعلقه بثم فانه متروك الظاهر من وجوب احدها ان يوجب البدأة باليدين وهو يوجب بالوجه والثاني ان كلمة ثم للتراخي ولم يقل به احد فصارت بمعنى الواو وكقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم اي وصورناكم وقوله تعالى فلا اقتحم العقبة الى قوله ثم كان من الذين آمنوا اي وكان من الذين آمنوا وقت الاطعام لان اطعام الكافر لا يرفع ولو آمن بعد فان قيل قوله عليه الصلاة والسلام في حديث آخر حين تضرع مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به يؤجل الترتيب لان الظاهر ان وضوءه عليه الصلاة والسلام كان مرتبا قلنا الظاهر انه كان بالمضغنة والاستنشاق والابتداء باليدين ونحو ذلك من ادبه ولم يقل به احد قال **والاول** لان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه وهو ان يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول وقيل ان لا يشتغل بينهما بعمل آخر غير الوضوء قال **ومسألة التيامن** لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يحب التيامن في شانه كله حتى تتعكروا وترجله وطهوره قال **ومسألة رقبته** لانه عليه الصلاة والسلام مسح عليها ومن آداب الوضوء استقبال عنده وذلك اعضاؤه وادخال خنجر صمغ اذنية ذكره في الغاية وتقديم الوضوء على الوقت وتحريك خاتمه وان لا يستعين فيه بغيره وان لا يتكلم فيه بكلام الناس ولا يشتر الماء على وجهه بغير طمء والجلوس في مكان مرتفع وجعل الاكاء الصغير على يساره والكبير الذي يخفف منه على يمينه والجمع بين نية القلب وفعل اللسان وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وان يقول عند المضغنة اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحمني من رائحة الجنة ولا ترحمني من رائحة النار وعند غسل وجهه اللهم

بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدك اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينتي وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم اعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم اظللني تحت ظلك عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسفهي مشكورا وتجانح لن تبورا ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بعد غسل كل عضو ويقول بعد الفراغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ويشرب شيئا من فضل وضوءه القبلة قائما قيل لا يشرب قائما الا في هذا الموضع وعند زمزم ويصلي كعقبن عند الفراغ ولا ينقص ماؤه اي ماء وضوءه عنده ومكروهاته لطم الوجه بالمال والاسراف فيه وتثليث المسح بما جدي ولا بأس بالتمسح بالمنديل بعد الوضوء روي ذلك عن عثمان وانس وسروق والحسن ابن علي رضي الله عنهم قال **وينقضه خروج نجس** اي ينقض الوضوء خروج نجس فدخل تحت هذه الكلمة جميع النواقض الحقيقية وان كان طاهرا في نفسه كالردة من الدين لانها تستحب شيئا من النجاسة وتلك هي الناقضة للوضوء فصدق قوله خروج نجس وهو محل فيحتاج فيه الى التفصيل من بيان المخرج وما يخرج منه علم ان المخرج على نوعين سبيلين وغيرهما اما السبيلان فخرج كل شيء منهما ناقض للوضوء لقوله تعالى اوجبا احد منكم من الغايط وهو اسم للمطمئن من الارض فاستعير لما يخرج اليه فيتناول المعتاد وغيره ولقوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن الحديث قال ما يخرج من السبيلين وكله ما عامة فيتناول المعتاد وغيره خلا فالمالك في غير المعتاد والجمعة عليه ما تلونا وارونا وقوله عليه الصلاة والسلام للمستحاضة توصي لوقت كل صلاة ودم الاستحاضة ليس بمعتاد ثم خروجه يكون بالظهور حتى لا ينتقض بنزول البول الى قصبه الذكر ولو نزل الى القلفة انتقض وهو مشكك لانهم قالوا لا يجب على الجنب ايصال الماء اليه لانه خلقه كالقصبية على ما يحيى بيانه وان حشي احليله بطن فخروجه بابتلال خارجة وان حشيت المرأة فرجها به فان كان داخل الفرج فلا وضوء عليها خلا فالانبياء يوسف فيما اعلنت انها لوم تحشه لمخرج ولو ادخلت في فرجها او دبرها يد لها او شيئا آخر نيتقض وضوءها اذا خرجت

لانه يستحب النجاسة والريح الخارج من قبل المرأة وذكر الرجل لا ينقض الوضوء
لانه اختلاف وليس يبرح وعن محمد انه حدث من قبلها قياسا على الدبر وعلى
هذا الخلاف الدودة الخارجة من قبلها وان كانت المرأة متقنعة وهي التي صار
مسلك الغايط والبول منها واحدا والتي صار مسلك بولها وطهرها واحدا
فيستحب لها الوضوء احتياطا ولا يجب لان اليقين لا يزال بالشك وقال حفص بن
وقيل ان كانت الريح منتنة يجب والا فلا والخبر اذا تبين انه رجل وامرأة فالفتح
الاخر منه بمنزلة القرحة فلا ينقض الخارج منه الوضوء ما لم يسلم واكثرهم على
اجاب الوضوء عليه واما غيرها اي غير السبيلين اذا خرج منه ووصل الى
موضع يجب تطهيره في النجاسة وضوء ينقض الوضوء وقال الشافعي لا ينقض حدث
صفوان ابن عسال لكن من بول الحديث ولم يذكر الخارج من غير السبيلين ولو كان
حدثا لذكره ولان ترك موضع اصابة الجرح وغسل موضع لم يثبت مما لم
يعقل فيقتصر على مورد الشرع لنا قوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل
دم سائل وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس
وزيد ابن ثابت وابي موسى الاشعري وغيرهم من كبار الصحابة وصدور الثابتين
كالحسن البصري وابن سيرين ولان خروج النجاسة موثر في زوال الطهارة اما
موضع الخروج فظاهر واما غيرهم فلا بد ان الانسان باعتبار ما يخرج منه
لا يتحقق في الوصف فاذا وصف موضع منه بالنجاسة وجب وصف كله
بذلك كالايمان والكفر والكذب والصدق ونحو ذلك فانه يوصف به
كله وان كان كل واحد من هذه الاشياء في محل مخصوص فاذا صار كله نجسا
وجب تطهير كله لكن ورد في الشرع بالاقتصار على الاعضاء الاربعة في السبيلين
للجرح لتكرار ما يخرج منها فالحقنا به ما هو في معناه من كل وجه وما رواه كذا
غيره الا يري ان المسح حدث عندك مع انه لم يذكر في هذا الحديث ثم الخروج
انما يتحقق بوصوله الى ما ذكرنا لان ما تحت الجادة مملوء ما فبالظهور
لا يكون خارجا بل باديا وهو في موضعه بخلاف السبيلين لان ذلك
الموضع ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال عن موضعه
وكذا لو غلب على راس الجرح ما لم يتحدد لا ينقض لانه ليس سائلا وبه يتحقق
الخروج وقال محمد ينقض والاول اصح ولو نزل الدم من الانف انتقض وضوءه
اذا وصل الى ما لان منه لانه يجب تطهيره ولا فرق بين الدم والصدید
والقيح والماء خلافا للحسن في غير الدم هو يجعله كالعرق والكس والبصاق

والمخاط ولنا انه دم ثم نضجه لان الدم ينضج فيصير صديدا ثم يزداد نضجا
فيصير قيحا ثم يزداد نضجا فيصير ماء فاذا ثم نضجه فلا يتغير فصار كسائر
انواعه كذا ذكره في الغاية وذكر قاضي خان خلافا للحسن في الماء لا يغز ولو
نزل الدم من الانف انتقض وضوءه اذا وصل الى ما لان منه لانه يجب
تطهيره وان خرج من نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق وان تساوى
انتقض الوضوء لان البصاق سائل بقوة نفسه فكذا مساويه بخلاف المغلوط
لانه سائل بقوة نفسه فكذا مساويه بخلاف المغلوط لانه سائل بقوة الفم
ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وان كان اصفر لا
وذكر الامام علا الدين ان من اكل خبزا او راي اثر الدم فيه من اصول اسنانه
ينبغي ان يضع اصبعه او طرف كفه على ذلك الموضع فان وجد فيه اثر
الدم انتقض وضوءه والا فلا والقيح الخارج من الاذن او الصديد ان
كان بدون الوجع لا ينقض الوضوء ومع الوجع ينقض لانه دليل للجرح
روى ذلك عن الحلواني ولو كان في عينيه رمدا وعمش سبيل منهما الدموع
قالوا يرم بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال ان يكون صديدا او قيحا ولو كان
الدم في الجرح فاخذ بقطنة او كلة الذباب فازداد في مكانه فان كان بحيث
يزيد ويسيل لولم يخل بطل وضوءه والا فلا ولو خرج بالعض لا ينقض الوضوء
لانه ليس بخارج انما هو خرج وقال شمس الائمة ينقض وهو حدث عند
قال **وفي ملاقاته ولو مرة او علقا او طعاما او ماء** وانما افرد القى بالذكر
وان كان يدخل تحت قوله خروج نجس لما انه يخالف في حد الخروج على ما يأتي
وهو حدث عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قاح احدكم في صلاته او قلس
فليسترف وليتوضأ للحديث وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم
وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه حين عد الاحداث قال او دسعة
تملا الفم وعن ابن عباس مثله ولا فرق بين انواع القى لانه نجسة خلافا للحسن
في الماء والطعام اذا لم يتغيرا ولو قادم ان نزل من الراس نقض قل او نقص
باجماع اصحابنا وان صعد من الجوف فروى عن ابي حنيفة مثله وروى الحسن
عنه انه يعتبر على الفم وهو قول محمد والختار ان كان علقا يعتبر على الفم لانه
ليس بدم وانما هو سودا احترق وان كان ما يباع نقض وان قل لانه من راحة
في الجوف وقد وصل الى ما يلحقه حكم التطهير وشرط ان يكون على الفم لان الفم حكم
الخارج حتى لا يفسد الصائم بالمضغطة ولا حكم الداخل حتى لا يفسد بابتلاع شيء من اسنانه

مثل الرقيق فلا يعطى له حكم الخارج مالم يملكه الفم واختلجوا في جده على الفم فقال بعضهم مالم يمكن ضبطه الا بكلفة وقيل مالم يمكن الكلام معه وبعضهم قبله بالزيادة على نصف الفم والا ولا يصح وقال **الكلمة** اي البلغم الصرف لا ينقض الوضوء وهذا عندهما وعند ابى يوسف ينقض الصاعد من الجوف دون النازل من الراس لانه نوع من انواع القي فصار كسائر انواعه ولانه يتنجس في المعالجة بخلاف النازل من الراس لان الراس ليس محل النجاسة والمعدة محل النجاسة ولها المزج لا يتداخله اجزاء النجاسة فصار كما لو قاء بوضوء ولو كان البلغم مخلوطا بالطعام فان كان الطعام هو الغالب فنقض اجماعا قال **أودك** **عليه الصلاة والسلام** لان الحكم للغالب فصار كانه كلة بضاع وقد بينا تفسير الغلبة فيما تقدم هذا اذا خرج من نفس الفم وان خرج من الجوف فقد ذكرنا تفصيله واختلاف الروايات فيه قال **والسبب في شتره** اي السبب في جمع متفرق الشيء وتفسيره ان يكون الشيء الثاني قبل سكون النفس من الغيبة لان لاتحاد السبب اثر في جمع المتفرقات فان العبد المنيح لو مرض في بد المشركي بالسبب الذي كان في بد البائع يركه ويجعل الثاني عين الاول وهذا قول محمد وقال ابو يوسف ان اتحد المجلس جمع والا فلا لان المجلس جامع المتفرقات ايضا كالعقد يرتبط الاجام به بالقبول وكذا اقرار والتلاوة المتكررة وقال ابو علي الدقاق يجمع كيف ما كان قال **ونقض طبع** **ومتوكل** لقوله عليه الصلاة والسلام انما الوضوء على من نام مضطجعا فان مضطجعا استرخى مفاصله اي استرخت غايبة الاسترخاء والافاضل الاسترخاء موجود حالة القيام ونحوه فلا يفيد التخصيص بحالة الاضطجاع ثم النائم لا يخلو اما ان يكون مضطجعا وقد تقدم ذكره او متوكل وهو ملق به لزوال المقعد عن الارض او مستندا الى شيء لو ازيل عنه لسقط فهذا لا يخلو اما ان تكون مقعدته زائلا عن الارض ولا فان كانت زائلا فنقض الاجماع وان كانت غير زائلة فقد ذكر القدر ويحي انه ينقض وهو مروي عن الطحاوي والصحيح انه لا ينقض رواه ابو يوسف عن ابى حنيفة او يكون قائما او راكعا او ساجدا فانه ان كان في الصلوة لا ينقض وضوءه لقوله عليه الصلاة والسلام لا وضوء على من نام قائما او راكعا او ساجدا وان كان خارج الصلوة فكذلك في الصحيح ان كان على هيئة السجود بان كان رافعا بطئه عن فخذيه بجافيا عضديه عن جنبيه ولا ينقض وضوءه واختلجوا في الرض اذا كان يصلي مضطجعا فنام فاصبح

اي حتى

ان وضوءه

ان وضوءه ينقض لما روينا والنعاس نوعان ثقيل وهو حدث وفي حالة الاضطجاع وخفيف وهو ليس بحدث فيها والفاصل بينهما انه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف والا فهو ثقيل ولو نام قاعدا او قائما سقط على وجهه او جنبه ان انتبه قبل سقوطه او حالة سقوطه او سقط نائما وانتبه من ساعته لا ينقض وان استقر نائما ثم انتبه فنقض لوجود النوم مضطجعا وعن ابى يوسف ينقض بالسقوط لزوال الاستمسك حيث سقط عن محمد ان انتبه قبل ان تزيل يديه عن الارض لم ينقض وان زائلا وهو نائم فنقض وهو مروي عن ابى حنيفة رج والظاهر الاول ثم النوم نفسه ليس بحدث وانما للحدث ما لا يخلو النائم عنه فاقيم السبب الظاهر مقامه كما في السفر ونحوه قال **وانما وجوبه** **وسكونه** هذه الاشياء تكون حدثا في الاحوال كلها اي حالة القيام والركوع والسجود لانها فوق النوم مضطجعا لان النائم اذا انتبه انتبه بخلاف من قاسته هذه الاشياء ولان الجنون والاعمال انزل في سقوط العبادة بخلاف النوم ولان القياس ان يكون النوم حدثا في الاحوال كلها فترك بالنقض ولا ينقض هذه الاشياء فنقيت على اصل ثم الاعمال ما يصير العقل به مغفورا والجنون ما يصير به مسلوبا والمراد بالسك من لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار الصديق الشهيد وعن الحلواني اذا دخل في شبيهة اختلال فنقض وكذا الحديث به في يمينه ان لا يشكر قال **وقهقهة** **مصلح** **بالج** احتراز بقوله مصلح من ليس بمصلح ونحوه قوله مصلح الى الصلاة الكاملة الا كان لانها هي المعهودة وان كان يصلي بالاجزاء او على الدابة بحيث يجوز وكذا لو قهقهه بعد ما قعد فقد التمسك او في سجود السهو او بعد ما توضع الحديث قبل ان يبتني بعد ان كانت الصلاة مطلقة بخلاف صلاة الجنابة واحتراز بقوله بالج ممن ليس بالغ لانها ليست بجنابة في حقها وقيل ينقض ثم لا فرق بين ان يقهقه عامدا او ناسيا فاكل كل ناقض وقال الشافعي لا ينقض لانه لو كان حدثا لما اختلف بين ان يكون في الصلاة او خارجا كسائر الاحداث ولنا ما روي ان اعصى تركه في بر والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي باصحابه فضحك بعض من كان يصلي معه عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم من كان ضحك منهم ان يعيد واخا والوضوء والقياس بمقابلة المنقول مردود لان الفرق بينهما وبين سائر الاحداث ظاهر وهو ان المقصود بالصلاة اظهار للشع والضحك بينا فيه فناسب المجازاة بانتفاض الظاهر زجره كالارث والوصية ببطلان بالقتل ولان

من بلغ هذه الغاية من الضحك في هذه الحالة ربما غاب حشده فاشبهه نوم المضطج
والمنون فان قيل ليس في مسجد عليه الصلاة والسلام بل ولا يتصور من الصحابة
ضحك خصوصاً خلفه عليه الصلاة والسلام فلا يثبت قلنا ليس المراد من ضحك
للخلفاء الراشدين ولا العشرة المبشرين بالجنة ولا الكبار من المهاجرين والانصار
بل اهل الضاحك كان بعض الاحداث او المناقذين او بعض الاعراب لغلبة
عليهم كما بال اعرابى في مسجد عليه الصلاة والسلام وهو نظير قوله تعالى وتروك
قايما فان لم يتركه كبار الصحابة باللهو وكذا المراد بالبر بتر حفرت لاجل المطر
عند باب المسجد لانها تسقى بتراب وبطل التيمم بالقهقهة ولا يبطل الغسل
وقيل تبطل طهارة الاعضاء الاربعة فيعيد الوضوء دون الغسل ولو قهقهه
نايما في الصلاة قيل تفسد صلاته وضوءه اما الصلوة فلاجل انه كلام واما
الوضوء فللنقص اذ هو في الصلاة وقيل يبطل الوضوء دون الصلاة كغيرها من
الاحداث اذا سبقه وقيل تبطل الصلاة دون الوضوء فانها ليست بتحقق في حقه
فلا يكون جنابة وبطلان الصلاة لاجل انها كلام والصحيح انها لا تبطل التيمم
ولا الصلاة لان النوم يبطل حكم الكلام كما في ساير الاحكام وليست القهقهة
بقيحة في حقه فلا يثبت به حكم ثم القهقهة ما يكون مسبوحة والجرانه بدت
اسنانه اولا وقد تقدم ذكرها والضحك ما يكون مسبوحة ودون جيرانه هو
يبطل للصلوة دون الوضوء والتبسم ما لا صوت فيه ولا تأثير له في احدهما
قال **ومباشرة فاحشة** وهما ان يباشر امراته من غير حائل وينتشر ذكره
لها ويضع فرجه على فرجها ولم يشترط بعضهم مما ساء الفرج للفرج والاول الظاهر
وقال محمد رحمه الله لا ينتقض الوضوء الا بخرج مذي وهو القياس لانه يمكن
الوقوف على حقيقته بخلاف التقاء الفتنين وجه الاستحسان ان المباشرة
الفاحشة لا تخلو عن خروج مذي غالبا وهو كالمحقق ولا عبرة بالنادر قال
لا خروج دودة من جرح اي الدودة الخارجة من الجرح لا تنقض الوضوء بخلاف
الخارجة من الدبر والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الخارجة من الدبر
متولة من الطعام ولو خرج بنفسه نقض الوضوء فكذلك ما نزل منه والثاني
انها تستصحب قليلا من الرطوبة وهو حدث في السبيلين دون غيرها
قال **ومش ذكر** اي مسه لا ينتقض الوضوء وهو معطوف على غير الناقص
وهو مذهب عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن مسعود وابن عباس
وزيد بن ثابت وغيرهم من كبار الصحابة وصدر التابعين مثل حسن البصري

وسعيد بن المسيب والثوري وقال الطحاوي لم نعلم احدا من الصحابة افاق بالوضوء
منه غير ابن عمر وقد خالفه اكثرهم وقال الشافعي ينتقض الوضوء لمحدثين
بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مش ذكره فليتوضأ ولا تنة
سبب الاستطلاق المذي فصار كالمذي كما في التقاء الفتنين لما كان سببا
لاستطلاق المني فجعل كالمذي ولنا حديث قيس بن طلحة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم جاءه رجل كان يدوي فقال يا رسول الله ما ترى في رجل مش
ذكره في الصلاة قال هل هو الا بوضعة منك قال لا مذي وهذا الحديث احسن
شيء في هذا الباب واضح وقد رواه غير من الا كما يروى عن ابي امامة الباهلي انه
صلى الله عليه وسلم سئل عن مش الذكر فقال لا انما هو جنون منك وحديث بشرة
ضعفه جماعة حتى قال يحيى بن معين ثلاثة احاديث لم تقبل عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم حديث مش الذكر ولا تكاح الا بولي وكل مسكر حرام ذكره ابو الفرج
ومثله عن احمد بن حنبل واسحق بن راهويه واما قولهم سبب الاستطلاق
المذي قلنا الاقامة لها قاعدتان احدهما ان يتعدرا الاطلاع على حقيقة الشيء
فيقام السبب مقامه كما في نوم المضطج والتقاء الفتنين اقيما مقام الخافج
والثانية ان يكون الغالب وجوده عند سببه مع امكان الاطلاع فيجعل
النادر كالمعذور كما قلنا في المباشرة الفاحشة ولم يوجد واحد منهما ولا نهم
قالوا اذا مش ذكره غير ينتقض وضوء الماشر دون المتسوس وهو مما لا يعقل
معناه لانه لا يتناول لفظ الحديث ولا وجد المعنى الذي ذكره في الماشر بل
كان المتسوس اولى بالنقض على اعتبار الشهوة والتعد منه مش الذكر المفقود
او موضع اللب فانه عندهم ينتقض بلا دليل نقلي ولا عقلي وعلى هذا الثلاثة
مش فرج البهيمة قال **وامرأة** اي ومث امرأة وهو معطوف على غير الناقص
وقال الشافعي ينتقض الوضوء لقوله نعم او لا مستهوا النساء ولا ان مستهوا
سبب خروج المذي فيذكر الحكم عليه ولنا حديث عائشة رضي الله عنها
قالت كنت انا م بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاني في قبلي فاذا
سجدت في قبضت رجلي واذا قام بسطتها وعنها انه عليه الصلاة والسلام
كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج الى الصلاة ولا يتوضأ ولا حجة لهم في الآية
لان المراد بها الجماع لان المس يذكر ويأذبه الجماع وفسر الآية ابن عباس
بالجماع وهو تزوجان القرآن وهو موافق لما قاله اهل اللغة حتى قال ابن
السكيت المس اذا قرن بالمرأة يراذبه الجماع تقول العرب لمست المرأة اي قمتها

فكان الحمل على الجماع اولى ويؤيد أن الملاسة مفاعلة من المس ودلك
يكون بين اثنين وعندهم لا يشترط المس من الطرفين فكانت الآية حجة
عليهم ولأن الله تعالى ذكر المس وأراد به الجماع بقوله تعالى حكايته عن
مريم ولم يمسس في بشروها كذا المباشرة بقوله تعالى ولا تبشروهن بالظواهر
أن هذا مثله لأن المس والمس معني واحد في اللغة حتى قال الجوهر في المس
المس باليد ويكنى به عن الجماع ولأن الله تعالى قد بيّن لطهارة الصغري
والكبرى في حال وجود الماء بقوله إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
الحان قال وإن كنتم جنباً فاطمئنا فينبغي أن يبيّن حال عدم الماء عنده
وجوب التيمم ليكون التراب طهوراً للحدثين الأصغر والأكبر كما كان الماء
طهوراً لهما لأن الناس حاجة إلى بيانهما فإذا أحملت الآية على الجماع
كان بياناً مفيداً للحكم فيهما محضاً لا للطهارة للصغري والكبرى عند
عدم الماء ولأنه عليه الصلاة والسلام أمر بعض أصحابه بالتيمم للحاجة
فيكون بياناً للآية أن المراد بها الجماع كما في سائر الشرائع الذي يدل
عليه ظاهر الكتاب أو يحتمل ثم بيّنه عليه الصلاة والسلام بالقول
أو بالفعل قال **وَمِنْ غَسَلِ قَدَمَيْهِ وَرَأْسَهُ وَبَدَنَهُ** وقد تقدم وجب
العدول عن المضضة والاستنشااق إلى الغسل وقال الشافعي الغضضة
والاستنشااق سنان فيه لقوله عليه الصلاة والسلام غسّلت من الوضوء
أي من السنة وهي قض الشارب وأغفأ الكعبة والسواك والمضضة
والاستنشااق وقض الأظفار وغسل الأرجم وتنقي الأبط وحلق العانة
وانتفاض الماء وهذا كانتا سنتين في الوضوء ولنا قوله تعالى وإن كنتم
جنباً فاطمئنا وإي فطمئنا أي إذا كنتم فكلما أمكن تطهيره يجب غسله
وباطن الفم والأنف يمكن غسله فانهما يغسلان عادة وعبادة
تفلاً في الوضوء فرضاً في الجنابة بخلاف باطن العينين وباطن
الجرج فإنه يورث العما في العينين والضمير في الجرج ولهذا كف
بصر من تكلف غسلهما من الصحابة رضي الله عنهم ولا يجب غسلها
من النجاسة فكان فيه ضرورتان بخلاف الوضوء لأنه فيه يجب
غسل الوجه وهو ما تقع به المواجهة ولا تقع المواجهة بدخول
الأنف والفم وقال عليه الصلاة والسلام تحت كل شعرة جنباً فقلوا
الشعر وانقوا البشرة وروى فاغسلوا الشعر ففي الفم بشراً وفي الأنف

شعراً وبشرة لأن البشرة هي اللينة التي تبقى الفم من الأذي وما رواه الحشم
حجة عليه فانه ذكر من السنة للختان وهو فرض عند وكذا ذكر الانتفاض
بالماء وهو الاستنجاء بالماء وفرض عند وكذا ذكر الانتفاض بالماء وهو الاستنجاء
بالماء فرض عند لا يتعمد ومن بدله واطلق صاحب الكتاب اسم الفرض على غسل
الفم وإن كان محتملاً فيه لما أن ظاهر النص بيانه وقوله وبدنه أي غسل جميع
بدنه وهذا بالاتفاق على ما بينا قال **لَا دَلِيلَ** أي لا يجب ذلك بدنه لأن المأمور
به هو التطهير ولا يتوقف ذلك على الدليل فمن حمله فقد زاد في النص وهو نسخ
قال **وَادْخُلَ الْمَاءَ دَاخِلَ الْبِلْدَةِ الْأَقْلَفِ** أي لا يجب عليه أن يدخل الماء إلى
داخل جلد الألف لأنه خلقه كقضية الذكر وهذا مشكل لأنه إذا وصل البول إلى
القلفة ينقض الوضوء فجعلوا كخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كالدخول
إيصال الماء إليه وقال الكوفي يجب إيصال الماء إليه عند بعض المشايخ وهو الصحيح
فعلى هذا لا إشكال فيه قال **وَسُنَّتُهُ أَنْ يَغْسِلَ بَدَنَهُ وَرَأْسَهُ وَجَبَةً**
عَلَى كَيْفِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا وَيُغْسِلُ رَأْسَهُ ثَلَاثًا وَيُغْسِلُ بَدَنَهُ ثَلَاثًا رضي الله عنهما
عن خالته بميمونة أنها قالت وضعت النبي صلى الله عليه وسلم غسله فاغسل من
فاغسل الأيدي بشماله على يمينه فغسل كفيه ثم أدخل يده في الأثر فأفاض الماء
على رجليه ثم ذلك بيد الحائط أو الأرض ثم غمض واستنشق فغسل وجهه
وفوراعيه ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثاً وغسل سائر جسده ثم تيمم وغسل يديه
ولأن دليله التطهير فيستلزم تنظيفهما قوله وجباسة لو كانت أي يغسل
وجهه وجباسة لو كانت على يده لثلاث شعيع النجاسة وكان يغتسله أن يقول غيابة
عن قوله ووجهه لأن الفرج إنما يغسل لأجل النجاسة والماء تغسل فرجها
اخراجاً لأنه بمنزلة الفم فيجب تطهيره وهل يغسل الألف داخل القلفة فهو
على الاختلاف الذي مضى في لزوم غسله من الجنابة وقوله ثم يتوضأ ولم يذكر
تأخير الرجل إلا إذا كان في مشتقع الماء واختلجوا في مسح الرأس وروى الحسن عن
أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمسح لأنه لم يمسح رأسه ووجد المسح لا يظلم مع
وجوب الغسل ولأنه لا بد له من غسل رأسه بعد ذلك فلا يفيد المسح بخلاف
غسل الوجه والذراعين وفي ظاهر الرواية يمسح برأسه وهو الصحيح لأنه روي
في بعض الروايات أنه عليه الصلاة والسلام توضأ وضوءه للصلاة وهو اسم
للغسل والمسح قال **لَا تَقْصُصُ فَيُغْفَرُ أَنْ يَكُلَ صَلَاحًا** قوله لا تقصص إن كان ميتاً
للمفعول فعنا ذنوبه المرأة وحذف المرأة اختصاراً وإن كان ميتاً للمفاعل

فمعناه لا تنقض المرأة صغيرة تكفي وفي تنقض ضمير يعود على المرأة وان لم تكن
مذكورة لان سياق الكلام يدل عليها والا قول اظهر لقوله ان كل اصلها على
ما لم يسم فاعله اذ لو كان مستثنا للفاعل لقال ان يكت ويذهب للبهو رانه لا
يجب على المرأة تنقض الصغيرة الا ان يكون مكنة الحديث ام سلمة رضي الله عنها
انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشدهم راسي فانقضه للجناية فقال
انما يكفيك ان تحشي على راسك ثلاث خبيات من ماء ثم تفيض الماء على ساير
جسدك فتطهرين ولا في النقص عليها حرجا وفي المكنة مثله فسقط الخلاف
الرجل انه لم يلحقه الحج حتى قال بعضهم ان كان علونا او تركيا لا يجب عليه
نقضه وقوله ان كل اصلها يفتي وجوب كل ذوايبها وانما شعرها وهو قول
بعضهم يجب ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام فكلوا الشعر والا قول
اصح حديث ام سلمة المتقدمة فان قيل قوله تعالى فاطهروا يتناول الجميع
قلنا يتناول جميع البدن وليس الشعر من البدن من كل وجه بل هو متصل
به نظرا الى اصوله ومنفصل عنه نظرا الى اطرافه فعملنا باصله في حق من
لا يلحقه الحج وبطرفه في حق من يلحقه الحج قال **وفرض** ايجز غسل
عند من في دفع وشهوة عند انفصاله لما فرغ من بيان فروض
الغسل وسننه شرع في بيان ما يوجب قوله عند من اي عند خروج
منه الى ظاهر الفرج لانه لا يجب ما لم يخرج الى ظاهره اما الرجل فظاهر
وكذلك المرأة في رواية على ما ثبتته ان شاء الله تعالى والشهوة شرط
عندنا وقال الشافعي رحمه الله ليس شرط لقوله عليه الصلاة والسلام ^{منه} اي سبب وجوب استعماله بسبب خروج الماء ولنا قوله تعالى وان كنتم
جنبا فاطهروا وهو في اللغة اسم لمن قضى شهوته بقا لا حنث فلان اذا
قضى شهوته وقال عليه الصلاة والسلام اذا حدثت الماء فغسل
وان لم تكن حاذقا فلا تغسل فاعتبر الحذف وهو لا يكون الا بالشهوة وفي
الغاية ذكر ان ما ذكرناه مقيّد وحديث الماء من الماء مطلق فيحمل المطلق
على المقيّد في حادثة واحدة عندنا وعند الشافعي في حادثة واحدة وان كان في
حادتين فقد ترك اصله وهذا لا يستقيم هنا لانه انما يحل المطلق
على المقيّد عند اصحابنا في حادثة واحدة اذا ورد في الحكم وكان المحل
واحدا لانه حينئذ لا يمكن العمل بهما فيحمل عليه كما حملنا على قراءة ابن مسعود
قراءة غير في كفارة اليمين لاتحاد السبب وهو اليمين واتحاد الحكم وهو

الكفارة واتحاد المحل وهو الصوم واما اذا لم يكن كذلك فلا يحل احديهما على الآخر كما في
ساير الكفارات حتى لا يحل على كفارة القتل في اشراط المومنة لعدم اتحاد السبب وكذا
التكفير بالطعام في كفارة الظهار ولا يحل على التكفير بالعقوبة والصوم حتى يشترط فيه ان
يكون قبل المسبب لعدم اتحاد المحل لان احديهما اطعام والاخر صوم او عتق وان اختلف
في السبب والحكم وهنا قوله عليه الصلاة والسلام الماء من الماء وقوله اذا حدثت الماء
وارد في السبب فيكون كل منهما سببا مستقلا اذ لا تراحم في الاسباب فان قيل فبعضها
وجبان لا يشترط الشهوة عملا بالمطلق اذ كل واحد منهما سبب مستقل بنفسه قلنا
انما اشترطناها بالنقض وهو قوله عليه الصلاة والسلام وان لم تكن حاذقا فلا تغسل
كانتينا وجوب الزكوة عن العلوفة مع النص بالمقيّد بالصوم والمطلق عند قوله
عندنا انفصاله اي عند انفصاله عن محل يعني ان الشهوة تشترط عند انفصاله من الظاهر
لا عند وجوده من راس الاحليل وهذا عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله تشترط الشهوة
عندهما لان الوجوب يتعلق بالانفصال والمزج عندنا خلافا لاحد من جنسنا اذ ا-
انفصل ولم يخرج فاذا اشترطت في احدهما وجبان تشترط في الاخر وهما يقولان بالنظر
الى الاول يجب فاذا وجب من وجه وجب احتياطا وثمة للخلاف تظهر في موضعين
احدهما اذا انفصل المني عن مكانه بشهوة فربط ذكره بخيط حتى فرت شهوته ثم
ارسله يجب عليه الغسل عندنا خلافا له والثاني اذا امنى واغتسل من ساعته وجب
اوله يصل ثم يخرج منه ببقية المني يجب عليه الغسل ثانيا عندنا وعندنا لا يجب ولا
يعيد الصلاة بالاجماع لانه اغتسل للاول فلا يجب عليه للثاني حتى يخرج فاذا خرج
وجب وقت الخروج ابتداء ولو خرج بعد ما بال او نام او مشى لا يجب عليه الغسل ثانيا
لان ذلك يقطع مادة المني الزايل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني زايلا عن مكانه
بغير شهوة ولو خرج منه بعد البول وذكره منتشر وجب عليه الغسل وقال الطحاوي
من المشايخ من قال في المني الخارج بعد سكون الشهوة يجب الغسل بالاتفاق وانما
الخلاف في المني الذي يجده النائم على فخذ او فرشه اذا استيقظ وقال الفقيه ابو جعفر
اذا وجد منيا على فرشه فهو على هذا الخلاف ايضا كذا في الغاية وفي النخبة اذا استيقظ
من النوم فوجد على فخذ او فرشه بلالا ان تذكر احتلاما وتيقن انه مني وجب او شك
انه مني او ذي فعليه الغسل وان تيقن انه وذي فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاما
فان تيقن انه وذي فلا غسل وان تيقن انه مني فعليه الغسل وان شك انه مني او
وذي فذلك عندنا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام لان
الاصل برأه الذمة فلا يجب الا بيقين وهو القياس وهما اخذوا بالاحتياط لان النائم

عافل والمثني قد يرق بالهوا فيصير مثل المذي فيجب عليه احتياط ثم ابو حنيفة رحمه الله
اخذ بالاحتياط في هذه المسئلة ومسئلة المباشرة الفاحشة ومسئلة الفارة اذا
وقعت في البر ولم يدر متى وقعت وابو يوسف رحمه الله وافقه في مسئلة المباشرة
لوجود فعل من جهة هو سبب في وقوع المذي وخالفه في الاخرين لعدم الصنع منه
ومحمد وافقه في الاحتياط في مسئلة النائم لانه غافل عن نفسه بخلاف المباشرة لانه
ليس بغافل عن نفسه فيجس بما يخرج منه وذكر هشام في نوادر عن محمد رحمه الله اذا
استيقظ الرجل فوجد بللا في ارجله ولم يتذكر للماء ان كان ذكره قبل النوم مستترا
فلا غسل عليه وان كان غير مستتر فعليه الغسل وسئل عن رجل خيم الدين السقي حتى
استيقظ وهو يتذكر احتلاما ولم يربللا فكث ساعة ثم خرج منه مذي قال
لا يلزمه شيء فقيل له ذكر في خير الفقهاء ان من احتلم ولم يربللا فتوضا وصلى
الفجر ثم نزل منه مذي انه يجب عليه الغسل ثانيا فقال اذا نزل المذي بعد ما استيقظ
فلا غسل يجب بالمثني بالاحتلام السابق حتى لا يعيد الفجر لكن خروج المذي الذي زال
عن موضعه بشهوة ثم خرج بعد بغير شهوة بخلاف المذي اذا رآه يخرج لا بد
وليس فيه احتمال انه كان سببا فتغير لان التغير لا يكون في الباطن ولو غشي عليه او
كان سكران فوجد عليه فده او فراه مذي لم يلزمه الغسل لانه يحال به على هذا الي
الظاهر بخلاف النائم ولو احتلمت المرأة ولم يخرج منها المني وان وجدت لذة الاثر
فعليها الغسل لان ماءها ينزل من صدرها الى رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط
الظهور الى ظاهر الفرج في حقه حقيقة على ما بينا ولو جامعها فيها دون الفرج
فدخل الماء الى فرجها لا غسل عليها ولو طهر بعد الليل وجب عليها الغسل وكذلك الذكر
اذا اجتمعت وسبق الماء حتى جلت من ذلك لانه لا تحبل الا اذا انزلت لان الولد
يجل من ماءها وقال ابو جعفر ان خرج الى ظاهر الفرج يجب والا فلا وهو ظاهر الرواية
قال الخليلاني وبه يوضح لما روي ان ام سلمة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال هل علي المرأة من غسل اذا احتلمت فقال عليه الصلاة والسلام نعم اذا رأت الماء
وعن نحو كذا ثبت حكمها انها سكت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة تربي في منامها ما يرى
الرجل فقال صلى الله عليه وسلم ليس عليها غسل حتى تنزل كما ان الرجل ليس عليه غسل حتى ينزل
وجه الاول ما روي عن انس ان ام سلمة حدثت انها سكت النبي صلى الله عليه وسلم
عن المرأة تربي في منامها ما يرى الرجل فقال صلى الله عليه وسلم اذا رأت ذلك فلتغتسل
قال **ونوار حنيفة في قبل** اذ يربللا اي يجب عليها الغسل عند توارج
حشفة قال ثور بن حنيفة ولم يطل التقاء الثمانين كما قال غير لان التقاء الثمانين

لا يتصور

لا يتصور عند الايلاج في الدبر وكذا في القبل في الحقيقة بل يتخاذايان المشقة فوق
الثمانين من راس الذكر وقوله عليهما اي على الفاعل والمفعول وعلى الرجل والمرأة
فعلى هذا يعود الى الكل اي الى المني والمني والمني وعلى الاول يعود الى التوارج
لا غير وقال الظاهرية لا يجب بالايلاج بدون الانزال لقوله عليه الصلاة والسلام
الماء من الماء ولنا حديث ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا جلس
نائم شعها الأربع ثم جدها فقد وجب الغسل انزل ولم يتزل وعن عائشة رضي الله
عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مسك الثمانين للثمانين وجب الغسل
وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت اذا جاءك الثمانين للثمانين وجب الغسل وقالت
فعلته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتسنا ولا نه سبب الانزال فاقم
مقامه قال **وحقيق ونفاس** اي يجب الغسل عند خروج دم البيض والنفس وخرج
بوصوله الى فرجها الخارج والا فليس بخارج ولا يكون حيضا اما البيض فلقوله
تعالى ولا تفرقوهن حتى ينطقن بنشد يد الطاء والهاء اي يغتسلن فلو لا ان
الغسل واجب لما منع من حقبة الواجب وهو القربان وقال في العواشي والاصح
ان الخروج من البيض هو الموجب لان انقطاع الدم شرط لوجوب اغتسال
واستحالة ان يكون انقطاع السبب شرطا لوجوب المسبب انتهى كلام صاحب
العواشي وفيه نظيران للخروج من البيض ليس فيه الا الطهارة ومن الحال ان
الطهارة توجب الطهارة وانما يوجبها النجاسة وهذا لان البيض نجس كسائر
الاحداث فيتنجس موضع الفروج فاذا تنجس ذلك الموضع تنجس كله لما عرف
ان البدن لا يتجزى بالنجاسة والطهارة فوجب تطهير منه وانما لا تغسل
قبل الانقطاع لعدم الفائدة اذ الدم سائل لا يغسل الا يرفع الحدث المتقدم
وقوله واستحالة ان يكون انقطاع السبب شرطا لوجوب المسبب معارض
بساير الاحداث كالبول مثلا فان الطهارة فيه لا يجب قبل انقطاع البول
لعدم الفائدة لان الطهارة وان كانت ترفع ما قبلها من الحدث لكنها لا ترفع
ما بعدها من الاحداث لان البول لا يوجبها لان الحيض يحرم عليها قراءة
القرآن ونحوه ولو كان الموجب هو الانقطاع لما حرم عليها حتى ينقطع وان
النجس خرج الدم فوجب التطهير عند اذا تنجس ووجوب التطهير منه تلاوا
واما النفاس فلا جماع والكلام فيه كالكلام في البيض قال **لا مذي وركب**
واحتلام بلا بطل انا الاختلاف فقد تقدم حكمه وانما المذي فلقوله عليه الصلاة
والسلام ليسهل بن حنيفة انما يجزئك الوضوء منه وانما الوضوء فلا جماع وتبي

الرَّجُلُ خَارِبٌ أَيْضًا رَاجِحَةٌ كَرَاهِيَةُ الطَّلَعِ فِيهِ لَزُوجَةُ نَيْكُسْرِ الذَّكْرِ عِنْدَ خُرُوجِهِ وَيُؤَيِّ
الْمَرَأَةَ رَقِيقًا أَصْفَرًا وَالْمَذَى رَقِيقًا يَضْرِبُ إِلَى الْبَيَاضِ يَمْتَدُّ وَخُرُوجُهُ عِنْدَ الْمَلَا
مَعَ أَهْلِ الشَّهْوَةِ وَمُقَابِلُهُ مِنَ الْمَرَأَةِ وَالْوَدَى بُولٌ غَلِيظٌ فَيُعْتَبَرُ بِرَقِيقِهِ
وَقِيلَ مَا يَخْرُجُ بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْجَمَاعِ وَبَعْدَ الْبَوْلِ قَالَ **وَسُنُّ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ**
وَالْأَضْرَامِ وَغَرَفَةِ أَيَّ وَسُنُّ الْاِغْتِسَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَمَّا الْجُمُعَةُ فَقَدْ ذَهَبَ
بَعْضُهُمْ إِلَى وَجُوبِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ
وَلَنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَهُوَ بِهَا وَنُجُوتٌ وَمَنْ اغْتَسَلَ
فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ وَلَا يَوْمَ اجْتِمَاعٍ فَيُسْنُ فِيهِ الْاِغْتِسَالُ كَيْلَا يَتَأَذَّى بَعْضُهُمْ
بِرَأْسِ بَعْضٍ وَمَا رَوَاهُ مُنْسَوخٌ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى الْاِسْتِحْبَابِ ثُمَّ هَذَا الْاِغْتِسَالُ
لِلْيَوْمِ عِنْدَ الْحَسَنِ ظَاهِرٌ كَالْفَضِيلَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ عَلَى مَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ الْأَصْحَى لِأَنَّهَا
أَفْضَلُ مِنَ الْوَقْتِ وَلَا تَنْتَهِى الطَّهَارَةُ تَخْتَصُّ بِهَا وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِيهِمْ اغْتِسَالُ
يَوْمِ الْجُمُعَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ثُمَّ أَحَدُثْ وَتَوَضَّأْ وَسَلِّ الْجُمُعَةَ لَا يَكُونُ لَهُ فَضْلٌ
مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعِنْدَهُ يَكُونُ لَهُ فَضِيلَةٌ مَنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ الصَّلَاةِ قَبْلَ
الْغُرُوبِ أَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ كَأَهْلِ الْبَرِّ وَالْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ
فَانَّهُمْ لَا يُسْنُ الْاِغْتِسَالُ فِي حَقِّهِمْ عِنْدَهُ خِلَافًا لِلْحَسَنِ وَذَكَرَ فِي الْكَافِي لَوْ اغْتَسَلَ
قَبْلَ الصُّبْحِ وَسَلَّى بِهِنَّ لِلْجُمُعَةِ نَالَ فَضِيلَةَ الْغَسْلِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَ
لِلْحَسَنِ لَا وَهُوَ مُشْكِلٌ جَدًّا لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ وُجُودَ الْاِغْتِسَالِ فِيهِمَا يُسْنُ الْاِغْتِسَالُ
لِاجْلِهِ وَأَمَّا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ بِطَهَارَةِ الْاِغْتِسَالِ لَا تَرَى
أَنَّ أَبَا يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الْاِغْتِسَالُ فِي الصَّلَاةِ وَأَمَّا يَشْتَرُطُ أَنْ يَصِلَ بِهَا
وَهُوَ بِطَهَارَةِ الْاِغْتِسَالِ فَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُتَطَهِّرًا بِطَهَارَتِهِ فِي سَاعَةِ الْيَوْمِ
عِنْدَ الْحَسَنِ لَا أَنْ يُنْشِئَ الْغَسْلَ فِيهِ أَمَّا غَسْلُ الْعِيدَيْنِ وَغَرَفَةُ فَلْيَدْرِشْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنُ عَفْقَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ الْفِطْرِ وَأَمَّا الْأَهْرَامُ
فَلْيَدْرِشْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ اغْتَسَلَ لَا هَلَالَهُ قَالَ
وَجِبَ الْمَيْتُ وَلَكِنْ اسْلَمَ مِنْهَا أَيُّ الْغَسْلِ وَجِبَ فِي هَذِهِ الْمَوْضِعِ أَنْ يَغْتَسَلَ
الْمَيْتُ فَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حَقُوقٍ وَذَكَرَ مِنْهَا الْغَسْلَ
بَعْدَ مَوْتِهِ وَيَأْتِي كَيْفِيَّةُ غَسْلِهِ فِي مَوْضِعِهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا إِذَا اسْلَمَ الْكَافِرُ
جَنَابًا فِيهِ دَوَائِثُ فِي رِوَايَةٍ لَا تَجِبُ لِأَنَّهُ لَيْسَ غُطِّيًّا بِالشَّرَائِعِ فَصَارَ كَالْكَافِرِ
إِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ ثُمَّ اسْلَمْتُ وَفِي رِوَايَةٍ تَجِبُ عَلَيْهِ لِأَنَّ وَجِبَ الْغَسْلَ بِأَرَادَةِ

وهو غرض

وهو عندهما غُطِّيٌّ فَصَارَ كَالْوَضُوءِ لِأَنَّ صِفَةَ الْجَنَابَةِ مُسْتَكْرَامَةٌ بَعْدَ اسْلَامِهِ
فَدَوَاهَا بَعْدَ كَانَتْهَا فَيَجِبُ الْغَسْلُ قَالَ **وَالْأَنْدَبُ أَيُّ** وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ فَرْدٌ
الَّذِي اسْلَمَ جَنَابًا نَدَبٌ لَا نَدَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ امْرُؤُ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ وَثَمَامَةُ
بَدَلُ الْحَاجِينَ اسْلَمُوا وَحَلَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ فَصَارَ أَنْوَاعُ الْغَسْلِ أَرْبَعَةً فَرَضَ وَنَدَبٌ
وَوَاجِبٌ وَمَنْدُوبٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَمَنْ الْمَنْدُوبُ الْاِغْتِسَالُ الدُّخُولُ فِيهِ وَالْوَقْفُ
بِالْمَزْدَلِفَةِ وَدُخُولُ مَدِينَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَحْنُونُ إِذَا افْتَقَ وَالصَّبِيُّ
إِذَا بَلَغَ بِالسِّنِّ فَرَضَ عَلَيْهِ فِي الْغَايَةِ قَالَ **وَيَتَوَضَّأُ مَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَالْجَوَّارُ**
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خُلِقَ الْمَاءُ
طَهُورًا وَلَوْ قَالَ يَتَطَهَّرُ بِمَا السَّمَاءُ مَكَانَ قَوْلِهِ يَتَوَضَّأُ كَانَ أَوَّلُهُ حَتَّى يَسْتَلِ الْاِغْتِسَالُ
مِنَ الْجَنَابَةِ وَغَيْرُهُ وَلَكِنْ تَرَفُّفَ الْحَكْمِ فِي الْوَضُوءِ عَرَفَ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَصْرُفُهُ وَكَذَا تَجَوُّزُ الطَّهَارَةِ
بِمَا ذَابَ مِنَ الشَّلْجِ وَالْبَرْدِ وَلَا تَجَوُّزُ بِنَاءِ الْمَلْحِ وَهُوَ تَجَوُّزٌ فِي الصَّبِيِّ وَبِذَوْبٍ فِي الشَّيْءِ
عَكْسُ الْحُكْمِ لَا يُقَالُ قَدْ جَعَلَ مَا الْعَيْنُ قِسْمًا لِمَا الْعَاءُ وَكَذَا الْجَوَّارُ قِسْمًا لِمَا الْوَلِيْسُ
كَذَلِكَ بَلَّ الْجَمِيعُ مَا السَّمَاءُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَ سُبُكًا
فِي الْأَرْضِ لَا تَنَاقُضُ لَنَا قِسْمًا عَلَى مَا يُشَاءُ هَذِهِ عَادَةٌ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَنْكَرُ قَالَ **وَأَنْ غَيْرَ**
طَاهِرًا أَحَدًا وَصَافَةً أَوْ شَرًّا بِالْمَلَكِ يَعْنِي يَجُوزُ الْوَضُوءُ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمِيَاهِ
وَأَنْ غَيْرَ شَيْءٍ طَاهِرًا أَحَدًا وَصَافَةً لَا طَلَاقَ اسْمُ الْمَاءِ عَلَيْهِ قَالَ **لَا يَمَّا تَغْتَرِبُ**
الْأَوَّلُ أَيُّ لَا يَجُوزُ الْوَضُوءُ بِهِ لِأَنَّهُ زَالَ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ هَكَذَا رَوَى عَنْ أَحَدِ رِوَايَاتِهِ
أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرُ بِكَيْفٍ الْأَوَّلُ أَنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ فِي الْكَفِّ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ لَكِنْ يُشْرِبُ
وَيَتَزَالُ بِهِ الْجَنَابَةُ لَكُونُهُ مُقَيَّدًا وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى مَا يَأْتِي بِبَيَانِهِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
قَالَ **أَوْ الطَّلَعُ** يَعْنِي مَا تَغَيَّرَ بِالطَّلَعِ لَا يَجُوزُ الْوَضُوءُ بِهِ لِزَوَالِ اسْمِ الْمَاءِ عَنْهُ وَهُوَ
الْمُتَغَيَّرُ فِي الْحَكْمِ لِأَنَّ الْحَكْمَ مُنْقُولٌ إِلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ بِلَا وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا
قَالَ **وَأَعْتَصِرُ مِنْ شَجَرٍ أَوْ شَيْءٍ** أَيُّ وَمَا اعْتَصَرَ مِنْهُمَا أَيُّ لَيْسَ بِمَا مَطْلُوقٌ قَالَ **أَوْ**
بِمَا غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُ أَجْزَاءِ أَيُّ بِمَا غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ لِأَنَّ الْحَكْمَ لِلْغَايَةِ
أَعْلَمُ أَنَّ عِبَارَاتِ أَحِبَابِنَا مُخْتَلِفَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ أَنَّ الْمَاءَ
الْمَطْلُوقَ يَجُوزُ الْوَضُوءُ بِهِ وَمَا لَيْسَ بِطَلَقٍ لَا يَجُوزُ فَعَنِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
مَا الصَّابُونَ إِذَا كَانَ خَبِيثًا قَدْ غَلَبَ عَلَى الْمَاءِ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَإِنْ كَانَ قَيْقًا
يَجُوزُ وَكَذَا الْأَشْيَاءُ ذَكَرَهُ فِي الْغَايَةِ وَفِيهِ إِذَا كَانَ الطَّيْنُ غَالِبًا عَلَيْهِ
لَا يَجُوزُ الْوَضُوءُ بِهِ وَفِي الْفَتَاوَى الظَّاهِرَةُ إِذَا طَرَحَ الرَّاحُ فِي الْمَاءِ حَتَّى
اسْوَدَّ جَازَ الْوَضُوءُ بِهِ أَوْ مَا غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ أَجْزَاءً وَكَذَا الْعَفْصُ إِذَا كَانَ

فصل في ما كان الماء

ولقوله عليه الصلاة والسلام في الرجل السطو وماءه للحد ميتته

الماء غالباً وفيه ان يحل الله اعين تلون الماء واما يوسف رحمه الله بالاجزاء
وفي المحيط عكسه وفي الهداية الغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون وذكر الاستحباب
ان الغلبة اولا تعتبر من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الاجزاء
وفي النبايع لو وقع للخص والبقا فلا وتغير لونه وطعمه وريحه يجوز الوضوء
به فاشارة القدوري الى انه اذا غير وصفين لا يجوز الوضوء به وهكذا الخ
في هذا الباب كما نرى فلا بد من ضابط وتوفيق بين الروايات فنقول ان الماء
اذا بقي على اصل خلقته ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به وان زال وصار
مقيدا لم يجوز والتقييد باحد امرين اما بكال الامتزاج او بغلبة الممتزج
وكال الامتزاج باحد امرين اما بالطبع بعد خلطه بشي طاهر يقصده المبالغة
في التنظيف او بتشرب النبات بحيث لا يخرج منه الا بعلاج وان كان
يخرج منه بغير علاج لم يكمل امتزاجه فجاء الوضوء به كالماء الذي يقطر من الكرم وغلبة
الممتزج تكون بالاختلاط من غير طبع لا بتشرب نبات ثم هذا المختلط لا يصلح ان
يكون جامدا او مائعا فان كان جامدا فمكاد ام يحري على الاعضاء فاما هو الغالب
وان كان ما يباع فلا يصلح ان يكون مخالفا للماء في الاوصاف كلها في اللون والطعم
والرائحة او في بعضها اولا يكون فان لم يكن مخالفا له في شئ منها كالماء المستعمل
على قول من يقول انه طاهر على ما هو الصحيح وغيره من المباحات التي لا تخالف الماء
في الوصف يعتبر بالاجزاء وان كان مخالفا له فيها فان غير الثلاث او اكثرها لا يجوز
الوضوء والاجاز وان خالفه في وصف واحد او وصفين تعتبر الغلبة سر ذلك
الوجه كاللبن مثلا يخالفه في اللون والطعم فان كان لون اللبن او طعمه هو الغالب
فيه لم يجر الوضوء به والاجاز وكذا ما البطيخ يخالفه في الطعم فتعتبر الغلبة فيه
بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يحمل جميع ما جاء من على ما يليق به فيجوز قول من قال ان
كان رقيقا يجوز الوضوء به والا فلا على ما اذا كان المختلط له جامدا ويجوز قول
من قال ان غير واحد اوصافه جاز الوضوء به على ما اذا كان المختلط له يخالفه في الاوصاف
الثلاثة ويجوز قول من قال اذا غير واحد اوصافه لا يجوز على ما اذا كان يخالفه في وصف
واحد او وصفين وحمل قول من اعتبر الغلبة بالاجزاء على ما اذا كان المختلط لا يخالف
في شئ من الصفات فاذا نظرت وتاملت وجدت ما قاله الاصحاب لا يخرج عن هذا وقد
بعضها مصرحا وبعضها مشارا اليه وقال الشافعي رحمه الله اذا تغير مما يمكن الاحتراز
عنه لا يجوز الوضوء به لانه ما مقيد لا نرى انه يقال ما الزعفران ونحوه ولما
قوله عليه الصلاة والسلام اغسلوه بما وسد فله الحزم حين وقصته ناقصة فأت

ومن ثم هاتين بدلتا لها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يغتسل
في قصعة فيها اثر الجاهل للديث وامر النبي صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم حين
اسلم ان يغتسل بها وسد فلو لا انه طهور لما امر ان يغتسل بذلك ولا ان يغسل
الميت لا يجوز له يجوز به الوضوء ولما اغتسل بها فيه اثر الجاهل وعن عائشة رضي الله
عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل ويغسل راسه بالمطهر وهو جنب ويحترق بيك
ولا يصيب عليه الماء كذا ذكره في الغاية واصله الى الزعفران ونحوه للتعريف كاشا
الى البخر بخلاف ما البطيخ ونحوه حيث ذكرنا اضافته للتقييد ولهذا انتهى اسم الماء
عنه ولا يجوز فيه عن الاول قال **ويكفي فيه خمس** **ان لم يكن عشر في غير**
اي لا يجوز الوضوء بما دام ايم اذا وقعت فيه نجاسة ولم يبلغ الماء عشر في عشر لنيه
عليه الصلاة والسلام عن البول في الماء الدائم وعن غسل اليد في الاثنا قبل ان يغسلها
ثلاثا وقال مالك لا يجس الا بالتغير لقوله عليه الصلاة والسلام خلوا لكم طهورا لا
يفسده شئ الا ما غير طهره للديث ولما رويناه وما رواه مجول على الماء الجاري لانه
ورد في بئر بضاعة وماؤها كان جاريا في البساتين فعملنا بالاحاديث كلها لانها
هي ولي من ترك بعضها وكان حديث بئر بضاعة كذا ذكر الدارقطني فلا يعارض
الصحيح قال الشافعي اذا كان الماء قلتين لا يجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير
لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان الماء قلتين لا يجس شيئا وليس فيه حجة لانه
ضعفته جماعة من المحدثين حتى قال البيهقي من الشافعية للديث غير قوي وقد تركه
الغزالي والروايات مع شدة اتباعها للشافعي لضعفه فلا يعارض ما رويناه لان
الفكر جهول لتفاوت القليل فلا يمكن ضبطها ولا يتعدى الله تعالى مجهول وتقدير
مما قلناه الشافعي لا يفتدي اليه الراي فلا يجوز اثباته الا بالنقل ولان الفكرة
اسم مشترك يقال لراس الجبل فكة ولجيت ولراس الانسان وقلة كل شئ اعلاه
قال الامام علي كرم الله وجهه **النقل النجس من كل الجبال** احب الي من من الجبال
فلا يمكن حملها على احدها الا بدليل قال **فهو كالجاري** اي اذا بلغ عشر في عشر
يكون كالجاري حتى لا يجس بوقوع النجاسة فيه وقوله فهو كالجاري بالفاكافي
المختصر والواو اولي لئلا يلتبس بالجواب فيكون معناه ان لم يكن عشر في عشر
فهو كالجاري فيفسد المعنى في قوله كالجاري اشارة الى انه لا يجس موضع الوقوع
وهو مروي عن ابي يوسف رحمه الله وبما اخذنا شيخ بخاري ولكن الاصح ان موضع
الوقوع يتنجس ذكره في المبسوط والبدائع والمقيد واليه اشار القدوري بقوله
جاز الوضوء من الجارب الاخر وذكر ابو الحسن **الكرخي** ان كل ماء خالط

من

الجس لا يجوز الوضوء به وان كان جاريا وهو الصحيح وهذا ما ذكره المصنف لا يدل
على ان موضع الوقوع لا يتجسس لانه لم يجعله الاكساجاري فاذا تجسس موضع الوقوع
من الجاري فانه اولى ان يتجسس ثم العبرة بحال الوقوع فان نقص بعد لا يتجسس
وعلى العكس لا يظهر ثم اعلم ان اصحابنا اختلفوا في هذه المسئلة فمنهم من يعتبر
بالتحريك ومنهم من يعتبر بالمساحة وظاهر المذهب ان يعتبر بالتحريك وهو قول
المتقدمين حتى قال في البداية وفي المحيط اتفقت الروايات عن اصحابنا المتقدمين
ان يعتبر بالتحريك وهو ان يرتفع ويخف من ساعته لا بعد الملك ولا يعتبر
اصل الحركة لان الماء لا يخلو عنه لانه متحرك بطبيعته ثم اختلفوا في واحد من الفريقين
في التقدير فاما من قال بالمساحة فمنهم من اعتبر عشرة في عشرة وهو الذي اختار صاحب
الكشاف ومشايخ بلخ وابن المبارك وجماعة من المتأخرين قال ابو الليث وعليه الفتوى
ومنهم من اعتبر ان يكون ثمانيا في ثمان قاله محمد بن سلمة ومنهم من اعتبر ان يكون
اثني عشر في اثني عشر ومنهم من اعتبر ان يكون خمسة عشر في خمسة عشر والذراع
المذكور ذراع الكرباس وهو ذراع العامة ست قبضات اربع وعشرون قبضا
وعند بعضهم يعتبر ذراع المساحة واختار في غير مطلوب وهو ذراع الملك
سبع قبضات باصبع قائمة ثم لو كانت النجاسة في موضع من الماء يتجسس من كل جانب
الحشرة اذرع على قول من يري تجسس موضع الوقوع واما من اعتبر بالتحريك
فمنهم من اعتبر بالاعتسال ورواه ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وروى محمد
رحمه الله عنه بالتقوى وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر باليد من غير
اعتسال ولا وضوء وروى عن محمد رحمه الله انه يعتبر بعشرون رجلا وقيل يعتبر
ان لا يخلص الحرة المستعمل بنفسه الى الجانب الاخر بحركة الاستعمال الا بالاضطراب
الذي يكون بالماء عادة وقيل يلقي فيه قدر النجاسة من الصبغ فوضع لم يصل
اليه الصبغ لم يتجسس وقيل يعتبر بالتكدر فظاهر الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله
انه يعتبر بأكبر الراي يعني راي المبني فان عليه على طهانه انه وصل الى الجانب الاخر
لا يجوز الوضوء به والجاز ذكره في الغاية قال وهو الاصح وهذا لان المذهب الظاهر
عند ابي حنيفة رحمه الله التحريم والتفويض الى راي المبني به من غير حكم بالتقدير
فيما لا تقدير فيه من جهة الشارع ثم المعتد في التحقن يكون بحال لا يتجسس
بالاعتزال لانه اذا انحسر ينقطع الماء بعضه عن بعض ويصير الماء في مكانين
وهو اختيار الهندواني والصحيح اذا اخذ الماء وجه الارض يكفي ولا تقدير فيه
في ظاهر الروايات وقيل يقدر بذراع او اكثر وقيل بمقدار شبر وقيل بزيادة على

لحق الذرع

عشر الذرع الكبير المثقال ولو تجسس الوضوء بوقوع نجاسة فيه ثم دخل فيه ماء
اخر وخرج الماء منه طهروا ان قل اذا كان الخروج حال دخول الماء لانه بمنزلة
الجاري وقيل لا يظهر الا بخروج ثلاثة امثال ما كان فيه من الماء وسائر المايعة
كالآء في القلعة والكثرة قال وهو ما يذهب به **بعضنا** **فمنهم من اعتبر ان لم يراثر**
وهو طعم او لون او ريح اي الماء الجاري ما يذهب به **بعضنا** **فمنهم من اعتبر ان لم يراثر**
عائد للماء الجاري اي يجوز الوضوء بالماء الجاري ان لم يراثر النجاسة فيه ويؤخذ
ان يعود الى الماء الراكد الذي يبلغ عشرة في عشرة لانه يجوز الوضوء به في موضع
الوقوع مالم يتغير في رواية وهو المختار عندهم على ما بيناه من قبل وقوله
وهو طعم اي الاثر هو الطعم واللون او الرائحة وحال الجريان بما ذكره وهو رواية
عن اصحاب رحمهم الله وقيل مالا يتكرر استعماله وقيل ان وضع الانسان
يده في الماء عرضا لا ينقطع وعن ابي يوسف ان كان لا يتجسس وجه الارض لا
يكفي فهو جار وقيل ما بعد الانسان جاريا وهو الاصح ذكره في البداية و
التحفة وقوله ان لم يراثر التجسس فيه لا يتجسس حتى لو بالانسان في الماء الجاري
فتوضا انسان من اسفله جاز ما لم يراثره لان النجاسة لا تستقر مع حريان
الماء بخلاف الراكد في الصحيح واذا اعترضت النجاسة المربة على الماء الجاري
ان كان الماء يجري على نصفها او كلها لا يجوز الوضوء اسفل منها قال
وموت ما لادم فيه كالبقي والدباب والزبور والعقرب والسبك والحقير
السرطان لا يتجسس اي لا يتجسس الماء لحديث سعيد بن المسيب عن سلمان قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة
ليس لها دم فانت فيه فهو حلال آكله وشربه والوضوء منه ولان المتجسس له الدماء
السائلة فلا دم له مسفوحا لا يتجسس بالموت فلا يتجسس امات فيه من المايعة
وقوله وموت ما لادم فيه يشمل ما يعيش في الماء وغيره ولم يشترط ان يموت
في الماء لانه لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارج ثم يلقي فيه وكذا
لا فرق بين الماء وغيره من المايعات قال **فالماء المستعمل لغيره اورد في حديث**
اذا استقر في مكان طاهر لا يطهره والكلام في المستعمل في ثلاث مواضع
في صفته وسببه ووقت ثبوته فالمصنف بين الثلاث فقوله طاهر لا يطهره
بيان لصفته وقوله لغيره اورد في حديث بيان لسببه وقوله اذا استقر
في مكان بيان لوقت ثبوته حكم الاستعمال وفي كل واحد منها كلام اما صفته
فقوله لغيره اورد في حديث رواه عنه الحسن وقال ابو يوسف

هو نجس نجاسة خفيفة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن محمد بن أبي حنيفة
رضي الله عنه وهو قوله أنه طاهر غير طاهر هكذا ذكره مشايخ ما وراء النهر
واشتوا فيه الملاف بين الثلاثة وذكروا وجوب التجسس أنه ما أزيل به نجاسة
من الصلاة فصارت كالوازيل به النجاسة الحقيقية وقال مشايخ العراق إنه طاهر
غير طاهر بلا خلاف بين أصحابنا ذكره في الخفة وغيره وقال في الغاية وهو
اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر قال لا يستنجي في عليه الفتوى ونجسه
أن ملاقات الطاهر الطاهر لا توجب التجسس ولكن أقيمت به قرينة أو أزيل
به حدث فتغيرت صفته كإزالة الزكوة لما أقيمت به القرينة تغيرت صفته حتى مر
على الهاشمي القتي وأما سببه فأقامة القرينة وإزالة الحدث به عند أبي حنيفة رحمه
الله وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله إقامة القرينة لا غير وعند زفر
إزالة الحدث لا غير والأول أصح لأن استعماله بانتقال نجاسة الحدث ونجاسة
الأنثام إليه وقال شمس الأئمة التعديل لمجد بقاء إقامة القرينة ليس بقوي لأنه
غيره ويحتمل عند إزالة الحدث بالما فسد له الأعدا الضرورة كما يجب
يدخل في البئر لطلب الماء ومثله عن الجاني ومن شرط بنية القرينة عند محمد
استدلال بمسئلة البئر حيث قال الماء بحاله والرجل طاهر إذا لو كان إزالة الحدث
عنده توجب استعمال الماء وجوابه إنما لم يتغير الضرورة لأن الماء لا ينجس
مستعملًا بإزالة الحدث فصارت نظير ما لو دخل المحدث أو الجاني التي لم ينجس
بها في الماء لا ينجس الماء مستعملًا للضرورة والقياس أن يصير مستعملًا عند إزالة
الحدث ولكن سقط الحاجة وقد ورد حديث عائشة رضي الله عنها في اغتسالها
مع النبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد حتى لو دخل جلده في إناء أو رأسه أو
تحت ذلك من أعضائه أفسد لعدم الضرورة فكذلك هنا لأن وقوع الدلو في البئر
يكسر ولنجاسة إناء أكثر فلما اغتسلوا أخرجوا الدلو كما وقع يخرجون ولو فوضوا
الصبي ينجس الماء مستعملًا ولو غسل الطاهر شيئاً من بدنه غير أعضاء الوضوء كالخف
والجلب بنية القرينة فيل ينجس مستعملًا كأعضاء الوضوء وقبل لا يصير مستعملًا وأما وقت
ثبوت حكم الاستعمال فقد ذكر كثير من المشايخ أنه لا يكون مستعملًا حتى يستقر في مكان
سواء كان ذلك الموضع أرضاً أو إناء أو كف المتوضي وهو قول سفيان الثوري
وقالوا لا لو ستر رأسه بما بقي في كف من البلك يجوز وكذا لو بقي من بدنه شيء
من عضو فاخذ الماء منه أي من ذلك العضو فغسل به المعة جاز ولا يجوز
بما أحل من عضو آخر في الوضوء بخلاف الجنابة لأن البدن كله بمنزلة عضو

واحد ومن أي عضو كان في الجنابة يجوز أن يستوعبها به لعدم الاستقرار في موضع
والصحيح أنه متى زایل العضو يصير مستعملًا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانقضاء
للضرورة ولا ضرورة بعد ولا يجوز المسح بما بقي من البلك بعد الاستعمال في رواية
قلنا إن منع وعلى الصحيح أنه يجوز بعدما استعمل في المفسول لأن الغرض نأدي
بما جري على العضو لا بالبلك الباقية في الكف وغيرها قال **مسئلة البئر** الخط
أي إذا انغمس الجنب في البئر لطلب الماء فعند أبي حنيفة رحمه الله الماء والرجل نجسان
وعند أبي يوسف رحمه الله كلاهما بحاله وعند محمد رحمه الله كلاهما طاهر فالجيب علامة
نجاستهما واتحاه علامة بقاءهما على حالهما والطاء علامة طهارتهما وجه قول محمد
رحمه الله أن الرجل طاهر لعدم اشتراط الصب وكذا الماء لعدم بنية القرينة وهي شرط
عنده وعند بعضهم وقد ذكرناه وجه قول أبي يوسف رحمه الله أن الرجل بحاله
لعدم الصب وهو شرط عنده وكذا الماء بحاله لعدم بنية القرينة وإزالة الحدث ولا يجرى
خفية رحمه الله أن الماء نجس باسقاط الفرض عن البعض بأول الملاقاة والرجل نجس
لبقاء الحدث في بقية الأعضاء أو لنجاسة الماء المستعمل على اختلاف الأقاليم وبل وعينه
الرجل طاهر لأن الماء لا ينجس لحكم الاستعمال قبل الانقضاء وهو أقوى الروايات
عنده والله أعلم قال **وكذا هاب ذبغ فقد طهر** الحديث بن عباس النبي صلى الله
عليه وسلم قال إنما الهاب ذبغ فقد طهر وأي كربة يراد بها جزء من أنصاف إليه
وقد وصفت بصفة عامة فتعم ما يוכל وما لا يוכל وفي الغيل خلاص محمد رحمه الله
وقوله طهر فيفيد طهارة ظاهرة وباطنة فيكون حجة على مالك في قوله يطهر طاهر
دون باطنه حتى لا يجوز أن يصل فيه ولا الوضوء منه عند ويجوز الصلاة
عليه وقوله كل هاب يتينا ولجميع جلد يحتل الدباغ وأما ما لا يحتل الدباغ
مثل جلد الخبيبة الصغيرة والفارة لا يطهر بالدباغ كاللحم وعند محمد رحمه الله لو
أصلح مصارين الشاة الميتة أو ذبغ المثانة وأصلح ما طهرت وقال أبو يوسف
رحمه الله هي كاللحم كل ما يمنع النتن والفساد فهو دباغ والذي يمنع النتن
على نوعين حقيقي كالقنطري والشبث والعقصر ونحوه وحكمي كالشرب و
التشريب والإلقاء في البحر ولو جف ولم يستحل لم يطهر وما يطهر بالدباغ
يطهر بالدابة لأنها تبلغ في إزالة الرطوبة والدما من الدباغ وقال كثير من
المشايخ يطهر جلد بها ولا يطهر لحمها لا يطهر بالدباغ وهذا الصحيح لأن سون
نجس وما ذاك إلا لنجاسة عينه على ما ياتي بيانه أن شاء الله تعالى قال
الأجل الحزين يورأ الحديث أما الحزين يورأ فلا نجس العين إذا لها في قوله تعالى فإنه

رجس راجع اليه لقرنه فان قيل عود الضمير كما يكون الى الاقرب يكون الى المقصود
والمضاف هو المقصود بالنسبة دون المضاف اليه فوجب عود الضمير اليه كما يقال
أفئس ابن عباس وخادمته قلنا لا يمنع عود الضمير الى المضاف اليه قال الله تعالى
واشكروا نعم الله ان كنتم اياه تعبدون ولا تلهوا عما آتاكم من قبله ولا تنسوا
الى ما هو العمل بهما او في اذا التزم موجود في الخبر وما آتاكم من قبله واستشفان
مع الخبر يدل على انه لا يطهر وليس كذلك بل اذا ذبح طهر ذكره في الغاية
ولكن لا يجوز الانتفاع به كسائر اجزائه قال **وسمى الانسان والبيته وعقبه**
طاهران لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال سمعت رسول الله
الله عليه وسلم يقول اكل شئ من الميتة حلال الا ما اكل منها وكان النبي صلى الله
عليه وسلم مشط من عالج ولا يصلي الله عليه وسلم ناول شعرة ابا طلحة فقسمت بين الناس
ولو كان نجسا لما فعل ذلك قال الشافعي هما نجسان والنجاسة عليه ما رويانه ولا
لاحياة فيهما حتى لا يتألم الحيوان بقطعهما فلا يجدهما الموت واراد بالميتة غير
الخنزير فيجوز اجزائه نجس العين خلا فالجرحه الله في شعره وهو يقول ان جرح
الانتفاع به يدل على طهارته ولنا انه نجس العين اذا آتاه في قوله نغافانه نجس
منصرف اليه وهو يشمل جميع اجزائه وجواز الانتفاع به للاسكاف للضرورة ولا
ضرورة في غيره فبقى على الاصل ولكن الميتة وبطنها وعصبها واظفانها الصلبة طاهرة
لان اللب لا يموت وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اللب لا يشرب لانه في وعاء
الميتة وكذا البيض اذا كان ما يباع الا يوكل ونافحة المسك ان كانت بحال الواسعها
الما لم تفسد فهي طاهرة والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكبة طاهرة بالاتفاق
قال **ويخرج البئر لوقوع نجس** استدل الفاعل بالبئر والمراد ماؤها اطلاقا
لا يتم المحل على الحال كقولهم جرح الميزاب وسال الوادي واكل القدر والمراد ما
فيها واطلق النزع ولم يقدّر بشئ لانه لم يقع ما وقع فيها من النجاسة فاي
نجس وقع فيها يوجب نزعها وهو على ثلاثة مرات لئلا ان يوجب نزع الجميع او
عشرين دلو او اربعين دلو على ما ياتي بيانه وما قاله بعضهم في الحكمة
عشرة دلاء ليس بقوي لعدم النقل بالتقدير باقل من ذلك ولهذا ينجح من ذنب
الفأرة المسمم عشرون دلو لانه اقل ما جاء فيه التقدير ثم مسائل البئر
مستندة على اتباع الآثار لان الاقيسة فيها متعارضة ففي قياس يجب ان لا
تظلم ابدا وهو قول بشر المرسى لانه لا يمكن غسل جاراتها وجب طهارتها وفي قياس
آخر يجب ان لا تنجس وهو ما روي عن محمد انه قال اتفق رأيي ورأيي ابو يوسف

المنقطع

ان ما البئر

ان ماء البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفلها ويؤخذ من اعلاها فلا
يجس بوقوع النجاسة فيها كحوض الحمام اذا كان الماء ينصب فيه من اعلاه ويغير
من اسفله فلا يجس بادخال اليد النجسة فيه بلا خلاف فتكرنا القياس واخذنا
بالاثر وهو في المقادير كما خبر قال **لا ينجس ابل وعظم وخزخيم وعصفور اي**
لا ينجس النزع بوقوع هذه الاشياء اما البعير فله ضرر لان اكاره في الفلوات
ليس لها رؤوس حادة والابل والغنم يفرحونها فتلقبها الرج فيها فلو افسد القليل
لزم الحرج وهو مدفوع فعلى هذا الفرق بين الرطب واليابس والصغير والكبير
والبئر والخبيث والروث لشمول الضرر وبعضهم يفرق والظاهر الاول وكذا
الفرق بين ابار المصروف والفلوات في الصحيح لما قلنا ثم اختلفوا في الفاصل بين القليل
والكثير فقليل الثلاث كثير والى هذا اشار في الكتاب بقوله يعرق ابل وغنم واستدل
عليه بان محمدا رحمه الله قال في الجامع الصغير فان وقعت في بئر او بئر ثمان لم ينجس
الماء فدل ان الثلاث تفسد وهذا ليس بقوي لانه ذكر فيه ان وقعت بيرة او
بئر ثمان لا تفسد حتى تحش والثلاث ليس بفاحش وروي عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الكثير ما يستكره الناظر والقليل ما يستقله وعليه الاعتماد وقيل الكثير
ما يعطى وجه الماء كله وقيل لا يخلو فيه كل دلو عن بيرة والشاة تبع في الحليب
ان رجي من ساعته لا يجس للضرورة ولو وقعت النجاسة في ابل لا يعرق بقوله
عليه الصلاة والسلام في فارة ماتت في السمن ان جامدا فالقوها وما حو لها وان
كان ما يباع فلا تقربوا وما خرف الحمام والعصفور فليس نجس لعدم الاستعمال
الى الفساد ولا جاع المسلمين على قتنا الحمامات في المساجد قال **وقول ما ينجس**
نجس وقال محمد رحمه الله طاهر لما روي من قصة الغريرين انهم احدثوا المدينة
فاصرهم عليه الصلاة والسلام ان يشربوا من ابوالابل والباية لهما قوله عليه
الصلاة والسلام استنزها البول فان عامة عذاب القبر منه ولا ينجس
الى ثلثين وفساد فاشبهه البعير ثم لوقع في البئر نجس البئر وعند محمد رحمه الله هو
طهور ما لم يغلب فان غلب حتى نجس فهو طاهر غير طهور كسائر ما يباع الطاهر
اذا اخلطت بالماء قال **لا ينجس جدنا اي ما يخرج من بدن الانسان** اذا
لم يكن حدثا لا يكون نجسا كاللحم القليل والدم اذا لم يسيل وهو محكي عن ابن
مرويه عن ابي يوسف وقال محمد رحمه الله ابله نجس لانه دم وان قل فيكون نجسا
وابو يوسف رحمه الله يقول النجس هو الدم المسفوح فما لا يكون سائلا لا يكون
نجسا كدم البعوض والدماء التي تبقى في العروق بعد النزع قال **لا ينجس املا**

أَيُّ بُولٍ مَا يَبُولُ كُلُّهُ لَا يَشْرَبُ أَصْلًا لَا لِلتَّادِي وَلَا لِلْغِزْمِ لَا نَحْسُ وَلَا تَدَاوِي
بِالطَّاهِرِ الْحَرَامِ كُلُّهُنَّ لَا تَنَالُ لَا يَجُوزُ فَمَا ظَنُّكَ بِالْحَسَنِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَجُوزُ التَّادِي بِالْحَرَامِ لِقِصَّةِ الْعَرَبِيِّينَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ يَجُوزُ لِلتَّادِي وَغَيْرِهِ
رُطْبًا وَتَرَةً عِنْدَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ التَّادِي بِالْحَرَامِ لَا يَجُوزُ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مُشْكِلٌ
لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الطَّاهِرِ لَا يَجُوزُ شَرِبُهُ وَقَوْلُ ابْنِ يُونُسَ أَشَدُّ اشْكَالًا قَالَ
وَعَشْرُونَ دَلُوا وَسَطًا مَوْتٌ خَوْفَانِ أَيُّ بَيْتٍ عَشْرُونَ دَلُوا إِذَا مَاتَ
فِيهَا فَارٌّ وَخَوْفَانِ وَقَوْلُهُ عَشْرُونَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْبَيْتِ وَفِيهِ اشْكَالٌ وَهُوَ أَنْ صَيَّرَ
مَعْنَاهُ ثَلَاثِينَ الْبَيْتَ وَعَشْرُونَ دَلُوا أَوْ أَرْبَعُونَ وَكُلُّهُ يَفْقَهُ الْمَعْنَى لَئِنْ يَقْتَضِي
نَجَسُ الْبَيْتِ وَعَشْرُونَ دَلُوا وَلَيْسَ هَذَا بِمَرَادٍ وَأَمَّا الْمَرَادُ أَنَّ ثَلَاثِينَ الْبَيْتَ إِذَا وَقَعَ فِيهَا
نَجَسٌ فَتُرَدُّ لَكَ النِّجْسُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مِنْهُ مَا يَجِبُ عَشْرِينَ وَمِنْهُ مَا يَجِبُ
أَرْبَعِينَ وَمِنْهُ مَا يَجِبُ خَمْسِينَ وَلَيْسَ نَجَسُ الْبَيْتِ مَعْنَى هَذِهِ الثَّلَاثِ حَتَّى يَعْطِفَ
عَلَيْهَا وَأَمَّا هُوَ فَتَفْسِيرٌ وَتَقْسِيمٌ لِذَلِكَ النِّجَسِ الْمُبْتَدِئِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْبَعْضِ
عَلَى الْكُلِّ أَيْضًا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِيهَا فَاهْكُهُ وَنَحْلُ وَرَمَانٌ وَلَا يَقَالُ إِنَّهُ أَرَادَ بِالْأَوَّلِ
مَا يَجِبُ خَمْسِينَ وَبِالْمَعْطُوفِ مَا يَجِبُ نَجَسُ الْبَيْتِ لَئِنْ ذَكَرَ يَدْرِكُ ذَلِكَ مَا يَجِبُ
نَجَسُ الْجَمِيعِ أَيْضًا فَلَوْ كَانَ مَرَادُهُ الْجَمِيعَ لَمَا ذَكَرَ ثَلَاثِينَ لَكُنْهُ مَكْرَرًا عَضًا وَلَئِنْ أَرَادَ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ نَجَسُ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثِ لَعَدَمُ الْأَوَّلِيَّةِ فَقَبْلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ
وَقَوْلُهُ بِخَوْفَانِ أَيُّ مَوْتٍ خَوْفَانِ بَيْتٍ عَشْرُونَ لِمَا رُوِيَ عَنْ نَسِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ يَنْجَحُ
فِي الْفَارَةِ عَشْرُونَ دَلُوا أَوْ الْخَصْفُورُ وَخَوْفَانِ تَعَادُلُ الْفَارَةِ فَاحْتَدَتْ حَكْمًا وَأَنْ
وَقَعَ فِيهَا فَارَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ فَعَنْ ابْنِ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْأَرْبَعَ كُنَانَةٌ وَاحِدَةٌ وَنَحْسٌ
كَالدَّجَاجَةِ إِلَى تِسْعٍ وَالْعَشْرُ كَالشَّاةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ فِي الْفَارَتَيْنِ إِذَا
كَانَتَا كَهَيْئَةِ الدَّجَاجَةِ يَنْجَحُ أَرْبَعُونَ وَفِي الْهَوَاتَيْنِ يَنْجَحُ مَاؤُهُمَا كُلُّهُ وَلَوْ كَانَتَا
الْفَارَةُ مَجْرُوحَةً يَنْجَحُ جَمِيعُ الْمَاءِ لِأَجْلِ الدَّمِ وَلَا يَتَعَدَّى بِالنَّجَسِ قَبْلَ اخْرَاجِ الْفَارَةِ
وَلَوْ صَبَتْ دَلُومَتَا فِي بَيْتٍ طَاهِرٍ نَجَسُ الْمَصْبُوبِ وَقَدْ رُوِيَ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّلُومَةُ
فِي رِوَايَةِ ابْنِ حَفْصٍ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَلِيمَانَ يَنْجَحُ قَدْ رُلِبَا فِي بَعْدِ الْمَصْبُوبِ
مِثَالُهُ لَوْ صَبَّتِ الدَّلُومَةُ الْعَاشِرُ نَجَسُ أَحَدٍ عَشْرٍ دَلُوا فِي رِوَايَةِ ابْنِ حَفْصٍ الْعَشْرَةَ الَّتِي
بَقِيَتْ وَالدَّلُومَةُ الْمَصْبُوبُ لِأَنَّهُ مِمَّنْزِلَةُ الْفَارَةِ فَلَا يَدْرُسُ اخْرَاجُهُ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ
سَلِيمَانَ يَنْجَحُ عَشْرَةٌ دَلَاً وَالْأَوَّلُ أَحَدٌ وَلَوْ صَبَّتْ مَا بَيْنَ خَمْسَةٍ فِي بَيْتٍ آخَرَ وَهِيَ
خَمْسَةٌ أَيْضًا يَنْظُرُ بَيْنَ الْمَصْبُوبِ وَبَيْنَ الْوَاجِبِ فِيهَا فَإِنَّهَا مَا كَانَ أَكْثَرَ لَغْنًا عَلَى الْقَلْبِ
فَإِنْ كَانَ سَوَاءً فَانْجَحَ أَحَدُهُمَا كَيْفِي مِثَالِهِ بَيْنَ مَاتَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَانْجَحَ

من إخراجها

مِنْ أَحَدِهَا عَشْرَةٌ دَلَاً مِثَالًا وَصَبَّتْ فِي الْآخَرِ يَنْجَحُ عَشْرُونَ دَلُوا وَلَوْ صَبَّتْ
دَلُوا وَاحِدًا فَكَذَلِكَ وَلَوْ مَاتَتْ فَارَةٌ فِي بَيْتٍ ثَلَاثَةٍ صَبَّتْ فِيهَا مِنْ أَحَدِ الْبَيْتَيْنِ عَشْرُونَ
وَمِنْ الْآخَرِ عَشْرَةٌ يَنْجَحُ ثَلَاثُونَ وَلَوْ صَبَّتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ عَشْرُونَ يَنْجَحُ
أَرْبَعِينَ وَيَبْغِي أَنْ يَنْجَحَ الْمَصْبُوبُ ثُمَّ الْوَاجِبُ مِنْهَا عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ حَفْصٍ وَقَوْلُ
وَسَطًا الْوَسْطَى هِيَ الدَّلُومَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي كُلِّ بَيْتٍ وَقِيلَ لَهَا أَيْضًا عَلَيْهِمْ وَقِيلَ مَا يَسْبَحُ مَاءً
وَقِيلَ عَشْرَةُ أَرْطَالٍ وَقِيلَ الْكَبِيرُ مَا زَادَ عَلَى الصَّغِيرِ مَا ذُوْنَ الصَّغَارِ وَالْوَسْطَى الْوَسْطَى
وَلَوْ نَجَسَ بَدَلُ عَظِيمٍ مَرَّةً مَقْدَارَ عَشْرِينَ دَلُوا جَازٍ وَقَالَ زَيْدٌ لَا يَجُوزُ لَئِنْ سَوَّاهُ
الدَّلَاً يَصِيرُ الْمَاءُ كَالْحَارِيِّ فَلَمَّا قَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ وَهُوَ اخْرَاجُ قَدْرٍ لَوَاقِعٍ
واعتبار عَنِ الْحَيَوَانِ سَاقِطٌ وَلِهَذَا لَوْ نَجَسَهَا فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ كُلِّ يَوْمٍ دَلُومَتَيْنِ جَازٍ
قَالَ **وَأَرْبَعُونَ نَجَسًا** لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ فِي الدَّجَاجَةِ تَمُوتُ
فِيهَا يَنْجَحُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ دَلُوا وَالحَمَامَةُ وَخَوْفَانِ تَعَادُلُهَا فَاحْتَدَتْ حَكْمًا ثُمَّ بَطَّاهَا رَاةُ
الْبَيْتِ يَطْهَرُ الدَّلُومَةُ وَالْبَيْتُ وَنَوَاحِي الْبَيْتِ وَيَدُ الْمُسْتَقْبَلِ وَكَذَلِكَ عَنْ ابْنِ يُونُسَ
لِأَنَّ نَجَاسَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِنَجَاسَةِ الْبَيْتِ فَتَكُونُ طَاهِرَةً بِطَاهَرَتِهَا نَفِيًا لِلْحَجِ
لَعَرُوقِ الْأَبْرِيقِ تَطْهَرُ بِطَاهَرَةِ الْبَيْدِ الْمُتَجَسِّمَةِ فِي الثَّلَاثَةِ وَيَدُ الْمُسْتَقْبَلِ تَطْهَرُ بِطَاهَرَةِ
الْحَمَلِ وَكَذَلِكَ لِلْبَيْتِ يَطْهَرُ تَعَادُلُهَا إِذَا صَارَتْ خَلَاً وَقِيلَ لَا يَطْهَرُ الدَّلُومَةُ فِي بَيْتٍ آخَرَ
كَدَمِ الشَّهِيدِ طَاهِرٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا غَسِيرٌ وَلَا يَحْكُمُ بِطَاهَرَةِ الْبَيْتِ مَا لَمْ يَنْفَصِلْ
الدَّلُومَةُ الْآخِرَةُ عَنِ الْبَيْتِ عِنْدَ هَاهُنَا لَئِنْ فِي حَكْمِ الْمُتَصِلِ بِالْمَاءِ وَالْبَيْتِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَطْهَرُ بِالْإِنْفصالِ عَنِ الْمَاءِ وَلَا يُعْتَابَرُ بِمَا يَتَقَاطَرُ لِلضَّرُورَةِ وَتَمَرُّ الْخِلَافُ تَطْهَرُ
فَمَا إِذَا انْفَصَلَ الدَّلُومَةُ الْآخِرَةُ عَنِ الْمَاءِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ عَنْ رَأْسِ الْبَيْتِ وَاسْتَقْبَلَتْ مِنْ مَاءٍ
رَجُلٌ ثُمَّ عَادَ الدَّلُومَةُ فَعَدَّهَا الْمَاءَ الْمَأْخُوذَ قَبْلَ الْعَوْدِ نَحْسٌ وَعِنْدَهُ طَاهِرٌ قَالَ
وَكُلُّهُ خَيْرٌ شَاءَ وَانْتِجَاحُ حَيَوَانٍ أَوْ تَقْسِيمُهُ أَيُّ حَجَبٍ نَجَسُ جَمِيعِ الْمَاءِ بِهَذِهِ
الْأَشْيَاءِ أَمَّا تَقْسِيمُهُ لِلْحَيَوَانِ أَوْ انْتِجَاحُهُ فَلَا يَنْشَأُ رَابِعَةً فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ وَأَمَّا بِخَوْفِ
الشَّاةِ فَلِمَا رُوِيَ أَنَّ الطَّيْرَ وَالْحَيَّاتَ وَنَحْيَا وَقَعَ فِي بَيْتٍ مَرْمَرٌ فَاتَتْ فِيهَا فَامْرَأَتَانِ عَيْنَا
وَابْنُ الزُّبَيْرِ فَأَخْرَجَ وَأَمْرَاهُمَا أَنَّ نَجَسَ قَالَ فَعَلِبْتُمْ عَيْنَ جَانِبِهِمْ مِنْ رُكْنٍ فَامْرَأَتَانِ
بَدَمَسَا فَدَمَسَتْ بِالْقَبَاطِ وَالْمَطَارِقِ حَتَّى تَرْجُوها فَمَا تَرْجُوها انْفَجَحَتْ عَلَيْهِمْ
وَالصَّابِغَةُ مَتَوَافِرُونَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ فَكَانَ إِجْمَاعُهُمْ مَا كَانَ فَوْقَ دُونَ الْحَمَامَةِ
يَلْحَقُ بِالْفَارَةِ وَمَا كَانَ فَوْقَ الدَّجَاجَةِ دُونَ الشَّاةِ يَلْحَقُ بِالدَّجَاجَةِ هَذَا
إِذَا مَاتَ الْحَيَوَانُ فِيهَا أَمَّا إِذَا أَخْرَجَ حَيًّا فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّابِغَةُ الْمَاءُ إِنْ
لَمْ يَكُنْ نَحْسُ الْعَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ نَجَاسَةٌ وَلَمْ يَدْخُلْ قَاهُ فِي الْمَاءِ لَمْ يَنْجَحِ الْمَاءُ

المعنى في كل
بئر دلوها

موضع في فيشرب فان قيل وجبان يتجسس سور الجلب لسقوط الغرض به قيل
له لم يرفع الحديث في رواية للضرورة وفي رواية يرفع ولا يصير الماء مستعملا للحج
ذكره خواهر زاده ولو شرب الخمر تجسس سور فان بلغ ريقه ثلاث مرات طهر
فيه عند أبي حنيفة رحمه الله لان المايح غير الماء مطهر من غير اشتراط صبغ عند
وأما سور الفرس فظاهر في ظاهر الرواية لان لعابه متولد من لحمه وهو
طاهر وحرمة كونه آكل اللحم لا يجاوز عند الكركلا لا يبيح الا ترى ان كونه حلالا
بالاجماع وفي رواية الحسن انه مكروه كله وروي عنه انه مشكوك فيه وفي رواية
رابعة سور ما لا يוכל لحمه كبقوله والفرس وغيره فيه سؤا وهي رواية بغداديين
عن أبي حنيفة رحمه الله وعندهما سور طاهر رواية واحدة لان لحمه مأكول
عندهما وأما سور ما يוכל لحمه فلا نه متولد من لحمه مأكول فاخذ حكمه ويطهر به سور
ما ليس له نفس سائلة مما يعيش في الماء وغيره قال **والكلب والخنزير والسباع**
البهائم نجس أي سور هذه الاشياء نجس قوله والكلب الى آخره بالرفع اجود على انه
حذف للمضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك جائز بالاتفاق اذا كان الكلام
مستعرا بحذفه وقد وجدنا هنا ما يشعر بحذفه وهو تقدم ذكر السور ولو جاز بحذف
انه معطوف على ما قبله من الجور لا يجوز عند سيبويه لانه يلزم العطف على جملة ما
وهو متنع عند البصريين ويجوز عند الفراء ولو قيل انه مجرور على انه حذف للمضاف وذلك
المضاف اليه على اعرابه فكان جائزا الا انه قليل نحو قولهم ما كل سودا اتمرة وبيضا
شحمة ويشترط ان يتقدم في اللفظ ذكر المضاف ثم نجاسة سور الكلب مذهبنا
وقال مالك انه طاهر يشرب ويغسل الا ناه من ولوغه سبعا تعبدا ولنا قوله عليه
الصلاة والسلام اذا ولغ الكلب في ناه احكم فليبرقه ثم يغسل سبع مرات والاول
بالاراقة دليل النجس اقوى منه قوله صلى الله عليه وسلم طهروا ناهكم اذا ولغ فيه الكلب
ان يغسله سبعا فهذا يفيد النجاسة لان الطهور مصدر بمعنى الطهارة فيستدعي
سابقه التجسس والحديث والثاني منتف فتعين الاول ولان الاصل في النصوص
ان تكون معقولة المعنى فاذا دار الامر بين كونه معقولا وتعبدا كان جعله
معقولا المعنى أولى لندرة التعبد وكثرة التعقل ثم عندنا بطهره بالثلاث وعندنا
لا بد من السبع لما روينا فيكون التعبد في العدد عنده وهذا اولى من قول مالك
لانه اقل خروجا عن الاصل ولنا ما رواه الطحاوي باسناده عن ابي هريرة انه
يغسل من ولوغ الكلب ثلاث مرات وهو الراوي لا اشتراط السبع وعندنا
الراوي اذا عمل بخلاف ما روي او افي فلا تبقى روايته حجة لانه لا محل له ان

يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيعمل ويقتي بخلافه اذ تسقط به عدالته
فدل على تحريمه وهو الظاهر لان هذا كان في الابتداء حين كان يشده في أمر
الكلاب ويأمر بقتلها وبينها هم عن مخالطةها ثم تركه وهذا كما روي انه صلى الله
عليه وسلم كان يأمر بكسر الاواني حين كان يشده في الخمر قلعا لهم عنها وحسبنا لما
ثم نهى عن كسرها واذا وافي ويجعل السبع على الاستعداد ويؤيد ما روي الدارقطني
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يبلغ في الاناه انه يغسل ثلاثا او
خمسا او سبعا فخره ولو كان التسبيح واجبا لما خبر ثم ان الشافعي رحمه الله
جعل العدة تعبدا في ولوغ الكلب وعداه الى الثوب والى رطوبة اخرى من الكلب
والى الخنزير والشيء اذا ثبت تعبدا لا يتعدى الى غيره وقوله اصحابنا بالثلاث
كسائر النجاسات لما روينا ولحديث المستيقظ ولما نجاسة سور الخنزير فلما تقدم
انه نجس العين واما سور سباع البهائم فلا نه يتولد من لحمه ولحمه حرام نجس
على ما نبينه وقال الشافعي طاهر لما روي انه عليه الصلاة والسلام قيل له
أتوصي ابنا افضلته الخمر قال نعم وبما افضلته السباع ولنا ما روي انه عليه
الصلاة والسلام نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع ويحكي من الطير
وما رواه محمد بن علي الكوفي الغدران يدل عليه حديث ابي سعيد الخدري
انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الجياض التي بين مكة والمدينة ترد بها السباع
والكلاب واليمن الطهار بها فقال لها ما حلت في بطونها ولنا ما عرطه
ويدل عليه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل جنينا لانه
قاله حين سئل عن الجياض التي بين مكة والمدينة ترد بها السباع فلم يكن سور
السباع نجسا لم يكن لتقييده بالقلتين فائدة على زعمه ومفهوم الشرط حجة
عنده فيلزمه بما يعتقده ثم اعلم ان في مذهبنا صاحبنا في سور ما لا يוכל لحمه من
السباع اشكاكا فانهم يقولون انه متولد من لحم نجس ثم يقولون اذا ذكي طهر
لحمه لان نجاسته لاجل رطوبة الدم وقد خرج بالذكاة فان كانوا يعنون بقولهم
نجس نجاسة عينية وجب عليه ان لا يطهر بالذكاة كالخنزير وان كانوا يعنون بالاجل
مجاورة الدم فالما ذكر كذا في تحريم الدم فمن ارجح الاختلاف بينهما في السور اذا كان
كل واحد منهما يطهر بالذكاة ويتنجس بموته حشف انفه ولا فرق بينهما الا في المذكي حتى
الاكل والحرم لا توجب النجاسة وهم من طاهر لا يجعل اكله ومن ثمة قال بعضهم لا
يطهر بالذكاة الا جلد لانه حرمة لحمه لا كرامته بل نجاسته تكن بين الجلود والحم
جلدة رقيقة تمنع تجسس الجلد بالحم وهذا هو الصحيح لانه لا وجه لنجاسة السور

الا بهذا الطريق ومن قال بهذا القول نصير من حي والفقير ابو جعفر الهندو
 وقد تقدم ايضا ان ما لا يحتمل الدباغ لا يؤثر فيه الذكاة والحم لا يحتمل الدباغ
 وهذا بخلاف لحم سباع الطير حيث تطهر بالذكاة لان سورها طاهر
 بالاجماع الا انه مكره على ما ياتي بيانه فدل على طهارة لحمه **قال والمكره**
والدجاجة الخلالة وسباع الطير وسواكن البؤس مكره اي سور هذه الاشياء
 مكره واعرابه بالرفع اجود على ما تقدم قبل هذا اما كراهية سور الهرة لقوله
 عليه الصلاة والسلام الهرة سبع والمراد به بيان الحكم لانه عليه الصلاة والسلام
 بعث له لا لبيان الصور قال الطحاوي كراهية سور الهرة محرمة لحمها وهذا يدل على انه
 الى التحريم اقرب كسباع البهائم لان المحجب للكراهية لازم غير عارض وقال النكعي
 كراهية لاجل انها لا تنجى الجحاسة وهذا يدل على التنزيه وهذا اصح والا فرب
 الى موافقة الحديث فانه صلى الله عليه وسلم قال فيها انها ليست نجسة الها من الطوائف
 عليكم والطوافات فعملها كالطوافين علينا وهم المالك اي كما سقط الاستدلال
 في حق من ملكته ايماننا بعللة الطواف سقطت الجحاسة في حق الهرة هذه العلة اذ
 في كل واحد منها وجع وهو مدفوع هذا اذا كان واجدا للماء ولا يكره عند عدم
 الماء لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده ويكره ان تلجس الهرة كفا انسان
 ثم يصلي قبل غسلها او ياكل من بقية الطعام الذي اكلت منه لقيام ريقها لذلك
 ولو اكلت فارة فشرتها لما على قودها تنجس الماء كشارب الماء اذا شرب الماء
 على قود ولو مكثت الهرة ساعة ثم شربت لا تنجس عندي حنيفة رحمه الله لغسلها
 فاهل الجاهل بها وعند محمد رحمه الله هو نجس لان ازالة الجحاسة لا يجوز عند الا بالماء
 المطلق وابو يوسف رحمه الله قيل مع محمد لعدم الصب وهو شرط عند من قيل
 مع ابي حنيفة رحمه الله فسقط اعتبار الصب للضرورة فان قيل انما يتعين كراهية
 السور ان لو اقتصرت احكام السبع فيها قلنا الاحكام المتعلقة بالسباع ثلاثة
 نجاسة السور كسباع البهائم وكراهية كسباع الطير وحرمة اللحم فنجاسة السور
 لا تتراد اجماعا لما روينا وهو قوله عليه الصلاة والسلام الها ليست نجسة وحرمة
 اللحم لا تتراد ايضا لانها ثابتة بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع
 فثبتت الكراهية واما كراهية سور الدجاجة الخلالة فلعدم نجاسها الجحاسة
 وهي التي يصل متقارها الى طيها والحق بها الابل والبقر الخلالة واما كراهية سور
 سباع الطير فقد قيل هو جواب الاستحسان والقياس ان يكون نجسا لان
 لحمه حرام كسباع البهائم ووجه الاستحسان انها تشرب بمنقارها وهو عظم

جاف بخلاف سباع البهائم فانها تشرب بلسانها وهو رطب لعابها ولا في سور
 سباع الطير مرون وعجور بلوي فانها تنقض من علي وهو كذا لا يمكن صون اكلها
 عنها لاسيما في البراري فاشبهت الحية وعجورها وعن ابي يوسف رحمه الله ان ما يقع
 منها على الجيف فسور نجس وما ياكل اللحم المذكي لا يكره سور واما كراهية سور
 سواكن البؤس فللضرورة والقياس ان يكون نجسا لان لحمه نجس وجه الاستحسان
 ان طوفها الزم وهو العلة في الباب لسقوط الجحاسة واليه اشار النبي
 الله عليه وسلم بقوله في الهرة الها من الطوافين عليكم والطوافات **قال**
وايما رءوس البغال شوك اي سورها مشكوك فيه اما الحمار فلتعارض الادلة
 لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر يوم خيبر باقتناء الغنم من لحم
 اللحم الهلية وقال انه رخص وروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لا تجوز
 غالب حين قال له ليس في الاغنام كل من سميت مالك وكان ابن عباس
 رضي الله عنهما يقول كلما بعلف القتب والربيع فسور طاهر وكان ابن عمر
 رضي الله عنهما يقول انه رجس ولا يشبه الكلب من حيث انه غير مأكول اللحم ويشبه
 الهرة من حيث انه يربط في الدور والافنية فتعارضت الادلة فيه فوقع الشك
 في طهارته لما ذكرنا من انه يشبه الكلب من وجه والهرة من وجه وقيل في طهارة
 لانه يشبه الهرة من الوجه الذي ذكرنا فيكون طهورا باعتبار وجهه وبغيره من
 حيث انه لا يدخل في المضايق ولا يصعد العرف فكان البلوي فيه دونها في الهرة
 فيخرج من ان يكون طهورا باعتبار فوجهه لشك في الطهورية وقيل الشك
 في الطهارة والطهورية جميعا واما البغل المتولد فهو من نسل الحمار فيكون بمنزلة
 هكذا قالوا فيه وهذا اذا كانت امه انا فطاهرا لان الام هي المعتمدة في الحكم
 وان كانت فرسا ففيه اشكال لما ذكرنا ان العرة الام لا تزكي الذي ولو
 تزكي على شاة فولدت ذئبا حل كله ويجزئ في الاخصية فكان ينبغي ان يكون
 مأكولا عندهما وطاهرا عند ابي حنيفة رحمه الله اعتبار الام وفي الغاية
 اذا نرى الحمار على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد منها عن محمد رحمه الله تعالى
 فعلى هذا لا يصير سور مشكوكا وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في لعابها
 ثلث روايات رواية طاهر وفي اخرى نجس نجاسة تخفف وفي رواية بغيره
 والصحيح ان لعابها وعرقها ولبن الاثان طاهر وانما لم يجز الوضوء بسورها
 للشك الذي تقدم فلا ينجس ما هو طاهر بريقين ولا يرفع الحديث الثابت
 بريقين **قال** **توضأ به وتيمم ان فقد الماء** اي توضأ بسورها وتيمم ان

ثم قيل
 الشك

لم يجد ماء مطلقا لان سورها مشكوك فيه فلا بد من التيمم معه ليرتفع
الحديث بيقين قال **واياكم صبح** اي باي الطهارتين بدا جزا وقال رحمه
الله لا يجوز البدلية بالتيمم لانه لا يجوز المصير اليه مع وجود ماء واجب الاستعمال
فصار الماء المطلق ولنا ان الماء ان كان طهورا فلا معنى للتيمم تقدم او تاخر
وان لم يكن طهورا فالمطهر هو التيمم تقدم او تاخر ووجود هذا الماء وعدمه بمنزلة
واحدة وانما يجمع بينهما لعدم العلم بالمطهر منهما عينا ولوراي المتيمم سور الحمار
وهو في الصلاة مضى فيها فاذا فرغ قوضا به واعادها لانه كان في الصلاة ييقن
فلا يبطل بالشك وانما بعيد هذا احتمال البطلان قال **بخلاف** **نبيذ التمر** لانه
لا يصح بقاء الوضوء بنبيذ التمر وبين التيمم بل يتوضأ به ولا يتيمم عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله لا يتوضأ به
محمدا رحمه الله يجمع بينهما وهو ايضا مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وروى في مجموع
ابي حنيفة الى قول ابى يوسف وفي خزائنه لا يكل وانما اختلفت اجوبته باختلاف
اسئلتم فاسئل مرة ان كان الماء غالبا فقال يتوضأ به ولا يتيمم ومرة ان كانت
الحلاوة غالبية فقال يتيمم ولا يتوضأ به ومرة اذا لم يدر ايها الغالب فقال يجمع
بينهما ووجه قول محمد رحمه الله ان آية التيمم تقتضي ثبوت النقل الى التيمم
عند فقد الماء من غير واسطة بينهما وحديث ليلة الجحش يوجب الوضوء به فيجمع
بينهما احتياطا ولا في الحديث اضطرارا وفي التارخ جماله فوجب الجمع بينهما
بيان الاضطرار ان بعضهم قال ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم
في تلك الليلة وشئ من ماء حتى ياتي بوضوء فوجد في يده ماء فوضوء به وسواهما
ولم يرو فيه اثر ويمسحه بنبيذ التمر وقد ورد فيه الاثر ووجه قول ابى يوسف
رحمه الله ان الله تعالى اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونبيذ التمر ليس عطف
ولهذا نفى عنه ابن مسعود اسم الماء ولم يجمع مع وجود الماء فصار كالحل في
ولو ثبت الحديث كان منسوخا بآية التيمم لانها مدنية وليد الجحش كانت
مكية ونسخ السنة بالكتاب جائز عندنا ووجه قول ابي حنيفة رحمه الله ما روي
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال سئلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة
الجحش امعك ماء فنقلت لا الا بنبيذ التمر في اذنه فقال عمر طيبه وماء طهور
به وهو مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من التابعين وانما
انكارهم كون ابن مسعود لم يكن معه صلى الله عليه وسلم فقد روي عنه انه قال
كنت معه صلى الله عليه وسلم ليلة الجحش فيكون الاثبات اولى من النفي او محمل على انه

كان معه في الابتداء ثم فارقوه ولم يكن معه صلى الله عليه وسلم عند خطابه اليه
لان روي في الخبر ان ابن مسعود رضي الله عنه قال انانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال في امرت ان افرا على اخوانيكم من الجحش فليتم معي رجل منكم ولا يقيم معي من
قلبه شقال جنة خزل من كرفقت معه حتى اذا برزنا خط حول خطه ثم قال اخرج
منها فانك ان خرجت منها لم تروى ولم ارك الى يوم القيمة قال ثم انطلق حتى نوارى
فت قائما حتى طلع الفجر فاقبل قال مالي اراك قائما قلت ما قدرت حشيت ان اخرج
منها فسلني عن الماء الحديث وقال القدوري قد روي كونه مع النبي صلى الله
عليه وسلم في خراج الفقهاء على العمل به وهو انه طلب منه ثلاثة احوال الاستحباب
فاته محرمين وروى في الرواية وقال انها رجس وانما قولهم ليلة الجحش كانت جنة
ودعواهم النسخ فليس يتيقن لان ليلة الجحش كانت غير واحدة فلم يثبت النسخ
وانما قولهم ليس بماء مطلق قلنا هو ما شرعنا الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام
ما طهور اي ماء شرعا فيكون معنى قوله تعالى فمجدد واما اي حقيقة او شرعا
ولو وجد نبيذ التمر والماء المشكوك فيه والتراب يتوضأ بالنبيذ لا غير عند وعند
ابي يوسف يجمع بين السكوك والتيمم وعند محمد يجمع بين الثلاثة والوجه
ما تقدم ذكره في الغاية وقياس مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان يجمع بين النبيذ
والسور لان سور الحمار يحتمل ان يكون ماء مطلقا فلا يجوز المصير الى النبيذ
مع وجوده فيجمع بينهما احتياطا وتشرط النية عند التوضي بنبيذ التمر كالتيمم
ثم اختلفوا في جواز الغسل به قال في المبسوط يجوز الاغتسال به على الاصح
لان ما ورد من النقل على خلاف القياس لمحق به ما هو مثله والحنابلة حدثوا
كغيرها من الاحداث وقال في المفيد الاصح لا يجوز الاغتسال به لان الجنبابة
اغلظ المحدثين والضرورة في الجنبابة وفيها في الوضوء فلا يقاس عليه واختلفوا
في النبيذ الذي يجوز قال في المفيد والمزيد الماء الذي بقي فيه ثمرات فصارت
حلوا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بالاخلاق بين اصحابنا
وان طبع اذ في الجحش يجوز الوضوء به حلوا كان او مرسرا قال وهو الاصح
لان المتنازع فيه المطبوخ الذي زال عنه اسم الماء وفيه بعد وقال صاحب
الهداية وان غير ثمر النار فمادام حلوا فهو على هذا الخلاف وان استند
ابي حنيفة بجوز به الوضوء فانه قال هناك وان تغير بالطبخ بعد ما خلط
به غيره لا يجوز التوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من السماء اذا نال تغيره
وذكر صاحب المبسوط ان المسكر منه لا يجوز الوضوء به لانه حرام وان كان

لا يجوز شرب من هذا
مناقض ما ذكر صاحب
الهداية وهو بنفسي
في باب الماء الذي
يجوز به
الوضوء

مطبوعا فالصحيح انه لا يتوضأ به اذ النار قد نجسته حلوا كان او مشددا المطبق
الباقية وهو اختيارنا في ظاهره لانه لا يمتزج في المحيط وهو الاصح قال العبد الضعيف
وهذا وفق الروايات لانه لا يمتزج في المحيط وكما لا يمتزج يمنع اطلاق اسم الماء
عليه وقد مر في موضعه والله اعلم **باب التيمم**
اللغة القصيدة قال الله تعالى لا تيمموا التيمم اي لا تقصدوا وقال الشاعر
فلا ادري اذ ايممت ارضا ام اريدا ايتها يميني وفي الشرح هو على ما قالوا انها
جزء من الارض في اعضاء مخصوصة على قصد التطهير وفيه نظر فانه لا يشترط ان يستعمل
الارض في الاعضاء حتى يجوز بالبحر المسطح **باب التيمم بعد منى او لمصر او بدم**
او خوف سيم او عذق او عطش او فقد آلة اي يقيم الشخص هذه الاعذار لقوله تعالى
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا اي لم تجدوا هذه الاعذار لتقف
القدرة اما بعد منى فانه يلحقه الحج بالذهاب الى الماء والحج مدفوع عنه وقوله
بعد منى عن ماء يفي شرط الحج من المهر وهو الصحيح لانه لا يشترط الا خوف
الحج ويبعد منى عن ماء يلحقه الحج سواء كان في المصر وخارجة وفيها ايضا
اشرط السفلان المعنى يشمل الكل والميل هو المختار في التقدير وقيل في الماء
اذا كان الماء اماه مقدرا بميلين مطلقا ومنهم من قدره بعد سماع الصوت
واقرب الاقوال الميل وهو ثلث فرسخ اربعة الاف ذراع بذراع محمد بن فرج ابن
الشافعي طولها اربعة وشرط ان اجتمع عرض كل اصبع ست حبات من شعير
مكسقة ظهر البطون والبريد اثنا عشر ميلا ذكره في الصحاح ولا يعتبر خوف الفقد
خلافه لفر لا ان التفرط من جهة واما المرض فنصوص عليه وسواء خاف ازدياد
المرض او طول به استعمال الماء او بالتحرك ولم يقدر على استعماله بنفسه ولم يجد
من يؤتمنه فإذن وجد من يؤتمنه في ظاهر المذهب لا يتيمم لانه قادر وروى
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقيم وعندها لا يتيمم وعلى هذا الخلاف اذا عجز
عن التوجه الى القبلة وجد من يؤتمنه او عجز عن السعي الى الجمعة او الحج وجد
من يؤتمنه عليه وقيل ان وجد بعيرا لم يقيم عنده في حنيفة رحمه الله قتل
او كثر وعندها ان من وجد ربيع لا يتيمم في المصر الا ان يكون مقطوع اليك
لان الظاهر انه يجد من يؤتمنه وكذا الحج على شرف الزوال بخلاف مقطوع
البدن واما البرد فلا ان اغتسال بالماء البارد قد يفضي الى التلف والمرض
وقالا لا يجوز في المصر لخوف البرد لان الغالب وجود الماء السخن ووجود ما
يستند في به وعدمه نادرا قلنا لا نسلم ذلك في حق الفقير والغريب والبرد يلبس

التيمم

التيمم خوفا السبع على ان الكلام عند عدم القدرة فيتم بالنقص وصار
كالمسافر او الخارج من المصر اذ لا فرق بينهما بعد تحقق العجز كسائر الاعذار
المبيحة للتيمم وقوله او برؤيشير الى انه يجوز للحدث ايضا حيث لم يشترط
ان يكون جنبا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيمم واما خوف
السبع او العذق فالحج حقيقة ويلحق به ما هو مشد كخوف اللينة او النار واما
الماء المحتاج اليه للعطش فلا انه مشغول بحاجته والمشغول بالحاجة كالمعدم
وكذا اذا كان معه ثمنه وهو محتاج اليه للزاد يقيم معه وكذا الماء الذي يحتاج
اليه للعين لما قلنا وان كان محتاج اليه لا يتخذ المرفة لا يتيمم لان حاجة
الطبخ دون حاجة العطش وعطش فيقه كعطشه وكذا عطش دونه
وكليه ولا فرق في ذلك بين ان يخافه للحال او في ثالي الحال واما فقد الآلة
فبتحقيق العجز لانه اذا لم يجد لولا يستقي به فوجود البئر وعدها سوا قال
مستوعبا او جديدا مع من فقيه فقوله مستوعبا صفة لمصدر محذوف
تفديره يقيم تيمما مستوعبا ويجوز ان يكون حاله من الضمير الذي يقيم فكونه حالا
منتظما والا لوجب الاستيعاب شرط في ظاهر الرواية حتى يترك الرجل خاتمه ومله
سيوارها او ينزع عازما وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الاكر يفقد مقامه
الكل وقال مالك واحمد رحمه الله يمسح يديه الى الرسغين ولنا حديث عامر بن صالح
عليه السلام مسح وجهه ويديه الى المرفقين ذكره في الغاية ولان الله امر بحل الاعضاء الثلاثة
ومسح الرأس في الوضوء فصددا لا يمسحها واسقط منها غنوصين في التيمم في العضوان
فيه على ما كانا عليه في الوضوء اذ لو اختلفا لبيته ولانه لم يسقط من وضوئه
شيء فكذلك البدان قال **بضربتين** الباء متعلقة بيدي يمينتين وكيفية
ان يضرب يديه على الارض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما وينفضهما ويمسح بهما وجهه
بحيث لا يبقى منه شيء ويمسح الوتر التي بين المخرجين ثم يضرب يديه على الارض
كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين ولا يجوز المسح باقل من ثلاث اصابع
لمسح الرأس والمرفقين ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل بينهما غبار ولا يجب
في الصحيح مسح باطن الكف لان ضربهما على الارض يكفي وقال بعض المشايخ يمسح
بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهره يد اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق
ثم يمسح بباطن كف اليسرى بباطن ذراعيه اليمنى الى الرسغ ويمسح بباطن ابهام اليسرى
على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك قالوا وهو احوط وسحب
تسمية الله تعالى اوله كما في الوضوء قال **ولو جبا او حايضا** اي يكفيه ضربتين ولو

كان المتيمم جنباً او حائضاً الحديث عمار بن ياسر قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجتنب فلم يجد الماء فتمسكت في الصعيد كما تسمع الدابة ثم انزلت النعلين الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال انما يكفيك يدك هكذا الحديث ولما مضى للنساء ملحقان به قال **بطاهر من جنس الارض وان لم يكن عليه نفع وبه لا يخرج الباء** في قوله بطاهر متعلق بليتيم اي يليتيم بطاهر من جنس الارض كالتراب والحجر والكل والزريق والنور واللص والرمي والمغرة والكبريت والياقوت والبرجد والزمرد والبلخش والفرنج والمرجان لقوله تعالى فيسبحوا صعيدا طيبا وقوله عليه الصلاة والسلام جعلت الارض مسجدا وطهورا وكل واحد من الصعيد والارض يتناول جميع اجزاء الارض فيكون حجة على من لم ير التيمم بغير التراب ولو تيمم بالماء لم يجز في رواية لانه من جنس الارض ولا يجوز في اخرى لانه يذوق ولو كان ما يشاء لا يجوز رواية واحدة كما لا يجوز بالماء المتجدد ويجوز بالآخر في ظاهر الرواية وقال في المحيط اذا كان الخرف من طين خالص يجوز وان كان من طين خالطه شئ آخر ليس من جنس الارض لا يجوز كالزجاج المتخذ من الرمل وشئ آخر ليس من جنس الارض وفي الجامع الصغير لقاضي خان يجوز بالكبريت والجبش ويجوز بالذهب والفضة والحديد والحاجس وما اشبهها مادامت على الارض ولم يصنع منها شئ وبعد السبك لا يجوز ثم الفاصل بينهما ان كل شئ يحترق بالنار ويحرق النار ليس من جنس الارض وكذلك كل شئ ينطبع ويذوب بالنار وكل شئ ياكله النار ليس من جنس الارض نعم وانما الجاعلون ما عليها صعيدا اجز لقوله وان لم يكن عليه نفع اي يجوز بجنس الارض وان لم يكن عليه عيار والنفع العيار وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا اذا كان عليه نفع وقال ابو يوسف والشافعي رحمه الله لا يجوز الا بالتراب والحجة عليهم ما تلونا وما روينا بيان ذلك ان الصعيد اسم لما صعد على وجه الارض من جنسها قال الله تعالى صعيدا زلقا اي زلقا انكس ولا تعلق للشافعي وابو يوسف بقوله تعالى طيبا على انه اراد به التراب المنيب لان الطيب اسم مشترك يراد به المنيب ويراد به الطاهر وهو مراد بالاجماع فلا يكون غير مراد اذا المشترك لا يقوم له وكذا الارض في الحديث اسم لجميع اجزائها فيتناول الجميع كما يتناول في حق المسجد لان الذي يجعل سجدا هو الذي جعل طهورا لقوله وبه لا يخرج اي يجوز بالنفع بلا عجز عن الصعيد لانه تراب رقيق وسواء كان العيار على ثوبه او ظهر حيوان ولو اصاب وجهه وذراعيه عيار فان مسحه جاز ولا فلا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز بالعيار مع

ورواه
 في الاول

القدر

القدر على التراب وعند عدمه له روايتان وروي عنه انه يقيم به ويعيد قال **ترويا** اي يقيم ناويا وهو حال من الصغير الذي في يديه وكيفيته البنية ان يتيمم عبادته مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة الظهر ولو تيمم لدخول المسجد والاذان او الاقامة لا يؤدى به الصلوة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيا وفي التيمم لقراءة القرآن روايتان وفي الغاية الصحيح انه لا يجوز وبنيته الطهارة او استباحة الصلوة تقوم مقام ارادة الصلوة لان الطهارة شرعت للصلوة وشروطها باحتها فكان نيته انية اباحة الصلوة ولا حجب التمييز بين الحديث والحجبة حتى لو تيمم الحجب يريد به الوضوء جاز وذكر المختار ان لا بد من التمييز لان التيمم لها يقع على صفة واحدة فيميز بالنية لصلوة الغرض وليس بصحيح لان الحاجة الى النية ليقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز له ان يؤدى به ما شاء لان الشرط طهارة وجودها لا غير الا ان يركب لو تيمم للظهور يجوز له ان يؤدى به العصر بخلاف الصلوات بحيث لا ينادي الا باليقين وذكر في النوادر ولو مسح وجهه وذراعيه يريده التيمم جازت الصلاة به وقالوا لو تيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يجوز فعلى هاتين الروايتين المعبر بحجزة نية التيمم ولا فرق بينه وبين الوضوء الا اصابه التراب او الماء من غير قصد منه فانه يجوز في الوضوء دون التيمم قال **قلعي** تيمم كاف لا وضوء وقال زفر بن جوز تيممه ايضا وهذا بناء على ان النية فرض عندهم ولا نية للكافة فيلغو تيممه وعندنا ليست بفرض فتعذر لزفر انه خلف عن الوضوء فلا يخالفة في وصفه ولنا انه ما مور بالتيمم وهو القصد والقصد هو النية فلا بد منها وهي لا تحقق من الكافر بخلاف الوضوء فانه ما مور بغسل الاعضاء وقد وجد ولا التراب ملوث ومغفر وانما يصير مطهرا ضرورة ايراد في الصلاة وذلك بالنية بخلاف الوضوء لان الماء مطهر بنفسه فاستغنى في طهارة عن النية لكن يحتاج اليها في وقوعه قرينة وعن ابي يوسف رحمه الله اذا نوى به الاسلام صح ويصلي به اذا اسلم لان الاسلام راسل العبادات وهو من اهله فيصح تيممه له بخلاف ما اذا نوى الصلاة حيث لا يجوز التيمم لانه ليس من اهله قلنا ان التيمم انما جعل طهارة اذا قصد به عبادة لاحقة لها بدونها والاسلام له حجة بدون الطهارة فلا يصير تيممه بنية له ولهذا لا يصح تيمم السلم بنية الصوم قال **ولا ينقض** وكذا اي لا يفتن التيمم

اذا صح

ردّه وقال زفر بن قيس لا ان الكفر ينافيه فيستوي فيه الابتداء والبقاء كالحرمية
في الشكاح وهذا القول من زفر يقتضي ان النية في التيمم واجبة عنده ويجوز
انه تكلم فيه على قول من يرى وجوب النية كما تكلم ابو حنيفة رحمه الله في المراجعة
على قولهما وان كان هو لا يرى وجوبها ولنا ان الباء في جملة كونه طاهرا
فاعترض الكفر عليه لا ينافيه كالوضوء وحاصله ان البقاء سهل من الابتداء
ودوام النية فيه ليس بشرط بخلاف التيمم من الكفر لا يسهل لئلا يشاء
النية والعبادة قال **بل ناقض الوضوء وقدرة ماء فصل عن حاجته** اي بل
ينقض التيمم ناقض الوضوء والقدرة على الماء اما الاول فلانه خلف عن الوضوء
فياخذ حكمه واما الثاني فالمراد به ظهور الحديث السابق عند القدرة على الماء
لان القدرة في الحقيقة غير ناقصة اذ ليست بمخرج نجس لحقيقة ولا حكم
انتهت ظهوره التراب عندها لانه لم يعمل ظهوره الا الى وجود الماء فاذا
وجد يمتنع بغيره بالحدث السابق فيشترط ان يكون كافيا للوضوء لانه اذا لم
يكن كافيا فوجوده كعدمه فلا ينقض تيممه اذ لا يجب استعماله وهذا يجوز
التيمم مع وجوده في الابتداء وقال الشافعي لا يشترط بل يلزمه استعماله وتيمم
للباء في لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وهونكم في سباق التيمم الكافي
وغيره كالماء وحدهما يكفي لزالة بعض النجاسة او ثوبا لستر بعض عورته وكما
يجع في حالة المحض بين الذكينة والميئنة ولنا ان الفصل المأمور به هو الميع
للصلاة وما لا يبيحها فوجوده وعدمه سواء لانه اذا لم يجد كان الاشتغال
به عينا او تضييعا للماء في موضع عزته وتضييع الماء حرام فصار كالوجود
المكتم بما لا يكفي خمسة مساكين او بعض رقة فانه يكفر بالصوم ولا يؤمر بالاطعام
ولا يعقوب بعض العبد لعدم الفائدة بل اولى لان هناك يقع تطوعا فيثاب
عليه ولا يثبت تشهد لنا فان الله تعالى امرنا في الوضوء بغسل الاعضاء الثلاثة
وبالغسل من الجنابة في جميع البدن ثم قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
طيبا فكان تقديره ما يستعمل في ذلك ولان المطلق ينصرف الى المتعارفين
وهو الماء في الوضوء والغسل القطر والقطران وقوله فيعيم الكافي وغيره
قلنا لو تينا وغير الكافي لما جاز المصير الى التيمم معه كما لا يجوز مع الماء الكافي
وهذا لان الله تعالى لم يجز التيمم الا عند فقد الماء وهذا واجد للماء على نعيه
فكيف يجوز له التيمم وهذا تبين ان الله تعالى امرنا باحدى الطاهرين على البدل
ولم يامرنا بالجمع بينهما ومن جمع بينهما فقد جمع بين الاصل والبدل فصار مخالفا

للشك واعتبار النجاسة الحقيقية فاسكتها تجزئ والحدث لا تجزئ ولا
قليلها معفو بخلاف الحدث وكذا استرا العورة ولا فرق عندنا بين ان يرى الماء
في الصلاة او خارجها وقال الشافعي رحمه الله لا ينقض اذا وجد وهو في الصلاة
والجدة عليه قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وهذا واجد للماء وقوله صلى الله عليه وسلم
اذا وجدت الماء فامسكه حتى تجد لك امرنا باستعمال الماء عند وجوده مطلقا فدل على بطلان
تيممه ولان التراب لم يجعل طهورا الا عند عدم الماء فيبطل بوجوده ولا يقدّر على البطلان
قبل حصول المقصود بالبدل فبطل حكم البدل كالمعتد بالاشهر اذا احضرت في هذا
ولو كان في الفصل فراه يجب عليه القضاء احتياطا وكذا لا فرق عندنا في حنيفة رحمه الله
بين ان يراه قبل ان يقع الماء او بعد ما يقع قبل التشهد او بعد وثاني مع اخوانها
في موضعها ان شاء الله تعالى قال **في منع التيمم وترفعه** اي القدرة على الماء
تمنع جواز التيمم ابتداء وترفعه بعدما تيمم وقدمت الوجه وهذا تكرار محض
لانه لما علم ان القدرة لا يجوز مع القدرة ولما قال وقدرة ماء علم انه ترفع
القدرة ولا يبقى الا في موضع يجوز ابتداء فلا فائدة لذكره ثانيا ولا يليق بهذا الحكم
قال **ولا يحل الماء بوجز الصلاة** اي يستعمله التاجر ليؤذي باكمل الطاهرين ولا
يجب عليه ذلك لان العلم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه بالشك قال **فصل في الوضوء**
اي صح التيمم قبل دخول الوقت وقال الشافعي لا يجب له مستعجى عنه فصار كالوضوء
تيمم مع الماء ولا نه طهارة ضرورة فلا يجوز قبل الوقت كطهارة المستحاضة ولا نه
الله تعالى وجب الوضوء عند القيام الى الصلاة مع وجود الماء ولو جبت التيمم عند عدمه
والقيام الى الصلاة لا يكون الا بعد دخول الوقت من حوزة قبله فقد ثبت
التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس لان القياس لا يجوز التيمم ولكن ورد
الشرع به في الوقت فيراعي جميع ما ورد به لان ما ثبت على خلاف القياس
لا يلحق به غيره فمن اثبت قبل الوقت فقد اثبت بالقياس ولنا ان النصوص
الواردة في التيمم تفصيل بين وقت ووقت والمطلق يجزئ على اطلاقه كما يجزئ
العام على عمومته ومن قيد بالوقت فقد خالف النص ولا نه بدل الوضوء بخلاف
قبل الوقت كالوضوء وقوله مستعجى عنه ممنوع فان الحاجة ما شئت الى تقديمه
على الوقت ليستعمل اول الوقت بآداء الفريضة او السجدة بخلاف التيمم
مع وجود الماء فان النصوص تنفيها ولا نص فيما نحن فيه ولا سلم ان الشك
لا يجوز وضوءها قبل الوقت بل يجوز عندنا ولكن سلم على قول البعض لا فرق
ان طهارة المستحاضة قد وجد مسكيا فيها وهو سبيل ان الدم بخلاف التيمم

فانه لم يوجد له رافع بعد وهو اجازة او وجود الماء فتسقى على ما كان فصالح
على الخفين فانه رخصة وبذل مثله عن الغسل بل بدل التيمم أقوى فان الشارع
وقت المسح يوم وليلة او بثلاثة ايام ولياليها وجعل التيمم بالتراب طهورا ولو
الى عشرة سجود وقوله لان الله تعالى احب الوضوء عند القيام الى الصلاة الى اخره فلما لان
الله تعالى احب التيمم عقب الحج من الغائط عند عدم الماء بقوله تعالى او سجدوا
من الغائط او لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والنا للتعقيب
واقول احوال الجواز عينية لان معنى قوله اذا اتم الى الصلاة اي اذا اتم القيام الى
الصلاة وانتم محدثون فلا ينافي جوازها قبله كما في حق الوضوء قال **ولفرضين** اي
وضعت التيمم لفرضين وقال الشافعي رحمه الله يصلي به فرضا واحدا ويصلي النوافل
تبعاله وهو لا يرفع الحديث عنده ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الصبي الطيب
وضوء المسلم الحديث فقد جعله عليه السلام وضوءا عند عدم الماء المطلق مطلقا
فوجب ان يكون حكمه حكم الوضوء ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام جعلت لي
الارض سجدا وطهورا والطهور عند هم هو المطهر لغيره وهو المثلث للطهارة
فوجب القول بارتفاع الحديث الى وجود الماء ولا يستعمل بقوله عليه الصلاة والسلام
لغير من العاصر حين صلى بالتيمم عن الجنابة ما حلك على ان صليت باصحابك ولا
جنب لاحتمال انه يتيمم مع القدرة على الماء او ظن عليه الصلاة والسلام منه
ذلك بل هو الظاهر لانه عليه الصلاة والسلام قالها على وجه الانكار ولا ينكر عليه
الصلاة والسلام التيمم في موضع يجوز ولما بين السبب تركه وقال ابو بكر الرازي
لا يرفع الحديث كما لم يرفع الحديث عن الرجلين والاول المذهب لقوله
تعالى لكن يزيد بطهركم تركت في التيمم قال **وخوف قوت صلاة جنازة** اي
يجوز التيمم لخوف قوت صلاة الجنان لانه انها تقوت الى خلف فصا والماء معدوما
بالنسبة اليها وقال عليه الصلاة والسلام اذا جاءك جنازة وانت على غير وضوء
فتيمم وروي انه عليه الصلاة والسلام لقته رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى
اقبل على جدار فمسحه وجهه ويديه ثم ردة السلام ثم اعتذر اليه فقال المذكرة ان
اذكر الله الا على طهر او قال على طهارة فدل ان التيمم لخوف القوت جائز اذ تيممه
عليه الصلاة والسلام لاجل خوف قوت الرد لانه لو ردة بعد التيمم لا يكون ردة الوضوء
حجة ايضا على الشافعي رحمه الله في منع غير التراب وفي انه لا يرفع الحديث لان حجة
المدنية يومئذ كانت مثبتة بالحجج السويرة فيلما يجوز للولي في رواية الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله لانه ينظر ولو صلى الحق لا عادة قال صاحب الهداية هو الصحيح

الامر

وفيها هو الرواية يجوز للولي ايضا لان الانتظار فيها مكروه ولو لم ينظر جاز له التيمم
قال شمس الابنة هو الصحيح ثم كافر من الصلاة بطل تيممه حتى لو جاز جنازة
اخرى يعيد التيمم لها وقال ابو يوسف رحمه الله ان لم يوجد يديه وقت يمكنه
الوضوء فله ان يصلي بذلك التيمم قال **وقيل** اي يجوز التيمم لخوف قوت صلاة
العبد لما بيننا قال في الكبايع الامام في العبد لا يتيمم في رواية الحسن وفي ظاهر
الرواية يحزبه لانه يخاف القوت بزوال الشمس حتى لو لم يخف لا يحزبه فان كان
المقتدى بحيث يدرك بعضها مع الامام لو تيمم لا يتيمم قال **ولفرضين** اي ولو
كان يلقي بنا جاز له التيمم للبناء وضوءه ان يشترع مع الامام في صلاة العبد
ثم يحدث المقتدى والامام جاز له التيمم للبناء عند اوجيعة رحمه الله وقال
ان شرع بطهارة الوضوء لا يجوز له التيمم لانه امر من القوات اذا لاحق
يصلي بعد فراغ الامام وان شرع بالتيمم جاز له البناء لانه لو تيمم يكون وليا
للماء في صلاته فتفسد ولا يفسد صلاة من اوجيعة رحمه الله ان خوف القوات باق لان
يوم رجة فيعجز به ما يفسد صلاة فتفوت وعن ابي بكر الاسكاف انه كان يقول
هذه المسئلة مبنية على مسئلة اخرى وهي ان من اصل ابي حنيفة رحمه الله من
صلاة العبد لا قضاء عليه فتفوت لا الى بدل وعندهما القضاء عليه فتفوت
الى بدل قيل له من اين الرواية قال من نوادر الصلاة وقيل هذا اختلاف
عمر وزمان لاختلاف حجة وبرهان لان جوابه فيها اذا كان المصلي بعيدا من
المصر وكان في زمانه بعيدا من العراق وكان في زمانهما يصلون في مصر
ذكره الاستيعابي وقال اذا كان لا يخاف الزوال ويمكن ان يدرك شيئا منها
مع الامام لو تيمم لا يتيمم اجما لانه اذا ادرك البعض تيمم الباقي بعد وان
كان يخاف زوال الشمس لو استعمل بالوضوء يباح له التيمم بالاجماع ايضا لقوة
القوات بالفساد بدخول الوقت المكروه وان كان لا يدرك شيئا منها مع الامام
ولا يخاف الزوال فهذا موضع الخلاف فعند ابي حنيفة رحمه الله يتيمم وعندهما
لا قال **لا قوت جمعة ووقت** واعراب قوت باجر على انه معطوف على عبيد
اي اذا خاف قوت جمعة الى ان يتوضاها او خاف حرق الوقت في سائر
الاقوات الى ان يشتغل بطهارة لا يجوز له التيمم بل يتوضا لانها تفوت الى
بدل والقوات الى بدل كاقوات قال **ولم ينعون ان صلي به وشي الماء في حله**
الولو في قوله وشي الماء واو الحال وصاحب الحال هو الغير الذي في صلى اي ولم ينع
ان صلى بالتيمم ناسيا للماء وحله حال من الماء اي نسي الماء كايضا في حله او مستقرا

فيه وقال ابو يوسف رحمه الله يعيد والمخالف فيها اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره
 باسمه او بغيره لم يكن له ان كان يغيب عليه لا يعيد اتفاقا ولوطن ان ماء قد فني فتيتم
 وصلى ثم تبين انه لم يقن يعيد بالاجماع لانه قد علم به فكان الواجب عليه الكف
 فلا يعيد بنزول الكشف وخطا الظن ولا ييوسف رحمه الله مدركا ان احدهما ان
 الماء في السفر من غير الاشياء فلا يفسد لكونه سببا لصيانة النفس فلا يعيد والمخالف
 الثاني له ان الرجل يفر الماء فصار كالتمران واجبا كالوصلي في ثوب نجس وغيره
 وفي رجليه ما ينزلها به او كثر بالصوم وفي ملكه رقبة قد نسيها او حكم الحاكم بالقياس
 ناسيا للنص وهذا لان جوانه عند عدم الماء وهو واجد له لان رجليه في دين فصار
 كالوكان الماء في رجليه معلقة على راسه او في رجليه معلقة على ظهره قد نسيها ولنا انه عاجز
 عن الماء حقيقة اذا قدر له بدون العلم فصار كفا قد الدولو والغالب للبيان
 في السفر كثر الاشتغال والتعب والخوف وكذا الماء الموضوع في الرجل النفاذ فيه
 غالب لقلة بخله بخلاف التمران وليس الرجل في دين حقيقة بخلاف المحول على ظهره ونحو
 ذلك فاما الصلاة في ثوب نجس او غيرا فقد ذكر الكرخي انها على الخلاف وهو
 الاصح ولو كانت على الاتفاق فالفرق بين تلك المسئلة وامثالها وبين مسئلة
 الكتمان فرض السنن وازالة النجاسة فالتحليل وهذا فرض الوضوء فالتحليل
 وهو التيمم بعد الوضوء والفايت بذكر كلا فائت واما حكم الحاكم بالقياس مع وجود
 النص فلان الشارع لم ينقل الحكم الى القياس مع وجود النص لا تزي انه لا يجوز
 له ان يحكم بالقياس اذا علم النص عند عالم آخر او غلب على ظنه وان بعد خلا
 التيمم لان الماء وجد على عكسه دليل وهو ان الغالب في المفاوز على خلاف
 النص فلا دليل على عدمه ومسئلة الرقبة قيل هي على اختلاف والصحيح انها
 بالاجماع والفرق بينهما انه يمكن من اعتناقها بغير علم بان يقول ملكه حر من
 كفارته فيكون قادرا ولا يمكنه ان يستعمل الماء بغير علم فثبت العجز وان الشرط
 في الرقبة الملك وقد وجد وفي الماء القدرة على الاستعمال ولم توجد ولهذا يستعمل
 في الماء العبد بخلاف الرقبة وكذا التمران يتبع من القبول في الرقبة اذا ملكه
 وليس له ذلك في الماء لثبوت القدرة بمجرد العوض وان عدم الملك ولو كان الماء
 معلقا على اية فلا يخلو اما ان يكون سايقا لها او اكبا فان كان راكبا وكان
 الماء في مؤخر الرجل فهو على الخلاف وان كان في مقدمه يعيد بالاتفاق لانه يبرأ
 عينه فلا يعيد وفي السابق الحكم على العكس لان مؤخر يبين يديه فلا يعيد فبعد
 اتفاقا وان كان في مقدمه فعلى الخلاف وان كان قايلا اجاز كيف ما كان لانه لم

وفي رجليه ما ينزلها به
 قد نسيها او
 صلى مع
 النجاسة

يعاينه فيعد ولو كان على شاطئ النهر فعن ابي يوسف رحمه الله روايتان
 في الاعادة ذكره في المحيط قال **ويطلبه ظن ان طين قريب والا** اي ويطلب
 الماء غلظ والغلظ مقدار رمية ابن ظن ان بقر به ماء لان غلبة الظن يعمل
 عمل اليقين وان لم يظن فلا يجب عليه الطلب وقال الشافعي رحمه الله يجب ولا يجوز
 له التيمم حتى يطلبه لقوله تعالى فمجدوا ماء فتميموا صعيدا وهذا يقتضي الطلب
 لانه لا يقال لم يجد الا لمن طلب ولم يصيب ولهذا لو قال لو كلفه اشترى لي طلبا
 فان لم يجد فمجدوا لا يجوز له العذر ولا اليد الا بعد طلب الرطب ولنا ان العذر لا
 يقتضي ما يقتضي الطلب قال الله تعالى وما وجدنا الا كثر من عهد وان وجدنا
 الشرح لفاسقين وقوله تعالى فمجدوا في الجدارا يريد ان يقتصر فلم يكن في الماء طلب
 للجدار وامثال ذلك كثيرة ولا نه باطل بالمرض فان يتييم والماء عند فضل ان يطلبه
 والاية مفسرة بعدم القدرة كقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 ولهذا لا يجب عليه طلب الرقبة في الكفارات بل اذا لم يكن في ملكه جاز له العذر الى
 الصوم بغير طلب بل له الامتناع من قبولها بعد العرض عليه ومسئلة الوكيل
 ليست ينظر لها بل هي نظير من لو كان في المصرا وفي موضع يغلب فيه وجوز الماء
 ولا يلزمنا التحري في القبلة حيث يجب وان لم يغلب على الظن جهة لان جهة
 موجودة بيقين وانما استند عليه تعيينها ولا ان طلب الماء في الاسفار وفي
 المفاوز مع اليقين بعدم الماء اشتغال بما لا يفيد وهو ليس من الملك ثم
 ان غلب على ظنه ان بقر به دون البيل ماء طلبه لان غلبة الظن تعمل عمل اليقين
 في حق وجوب العمل وان لم يعمل في حق الاعتقاد وكذا ان وجد احدا يستل
 عن الماء وجب عليه السؤال حتى لو صلى ما لم يسأله فاحرم بالماء بعد ذلك اعاد
 ولا قال **ويطلب من رقبته ظن من رقبته** اي يطلب الماء من رقبته لانه
 متداول عادة فكان الغالب لا عطا حتى لو علم به خارج الصلاة وصلى بالتيمم
 قبل الطلب لا يجوز وفيها ان غلب على ظنه انه يعطيه يقطع صلاته ولا فلا
 فلو مضى عليه وسأله بعد فراغه واعطاه اعاد والا فلا ولو اعطاه بعد
 المنع لم يعيد وقوله فان منعه تيمم لتحقيق العجز وروى الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله انه لو تيمم قبل الطلب اجراه ولا يحسب الطلب عنده لان الملك خارج عن التصرف
 فثبت العجز وعندها لا يجوز لما قلنا وعن الجصاص انه لا خلاف بين ابي حنيفة
 وصاحبيه رحمهم الله اجمعين في ان ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا غلب على ظنه
 منعه اياه ومراذها عند الظن بعدم المنع قال **وان لم يعطيه الا تيمم مثله وله منه**

لا يتيم لانه قاد على الماء والمراد بالتميم الفاضل عن حاجته على ما تقدم فان طلب
الزيادة على ثمن المثل لا يلزمه الغبن الفاضل قال في النواذر وهو ضعف القيمة
في ذلك المكان وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا قدر ان يشتري مائة
درهما بدرهم ونصف لا يتيم وقيل ما لا يدخل تحت تعويم المقومين قال **لا يتيم**
اي وان لم يكن له ثمنه تيمم لتحقيق العزم قال **ولو كان الكرم**
اعطاء الوضوء منه جرحا في الحديث الاصغر او اكبر جميع بدنية في الحديث الاكبر تيمم
للاكثر حكم الكل قال **وبعكبه يغسل** اي اذا كان الصحيح اكثر من المروح يغسل
لما قلنا قال **ولا يجمع بينهما** اي بين التيمم والغسل لما فيه من الجمع بين البدل
والمبدل منه ولا نظير له في الشرع فيكون الحكم للاكثر بخلاف الجمع بين التيمم وسور
الحمار لان الغرض يتبادر باحدهما لا يجتمع بينهما لكان الشك وان كان النقص
جرحا والنصف الآخر صحيحا لرواية فيه واختلاف فيه المشايخ فذهب من اوجب
التيمم لا يطهارة كاملة ومنهم من اوجب غسل الصحيح ومسح للرجل لا يطهارة
حقيقية وحكيمة فكان أولى والأول أشبه ولو كان اكثر مواضع الوضوء جرحا
يغسل مائة ماء واكثر مواضع التيمم جرحا يضره التيمم لا يصلح قال ابو حنيفة
يغسل ما قدر عليه ويصلي ويغني الله اعلم **باب ٩**
الشيخ على الحنفين في اي صح المسح لما ورد فيه من الاخبار المستفظة حتى روي
عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال ما قلت بالمسح حتى وردت فيه اثار اوصاؤهم
الشيخ حتى قال من انكر المسح يخاف عليه الكفر وقيل على قياس قول مالك يوسف
رحمه الله يكفر جرحا لان المشهور عند بمنزلة المتواتر وعلى قول احمد رحمه الله
لا يكفر لانه بمنزلة الاحاد عند ومنهم من قال جواز المسح ثبت بالكتاب ايضا
على قراءة البر وفيه ضعف لان المسح الى الكعبين غير واجب اجماعا ثم المسح على الخفين
رخصة ولو اتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى لانه اشق وأورد على
هذا في الكافي فقال فان قلت فهذه رخصة اسقاط لما عرف في اصول الفقه فيلحق
ان لا يثبت بآتيان العزيمة اذا تبقى العزيمة مشروعة اذا كانت الرخصة
للاسقاط كما في قصر الصلاة قلنا العزيمة لم تبقى مشروعة مادام متحققا ايضا
والتواتر باعتبار النوع والغسل واذا نزع صكارت مشروعة قال العبد الضعيف
وهذا سهو فان الغسل مشرووع وان لم ينزع ولا جرح ذلك يغسل مسحه اذا خاف الخلل
ودخل في الخف حتى يغسل اكثر جلته ذكر في عمارة الكتب ولو ان الغسل مشرووع كما
بطل بغسل البعض من غير نزع وكذا لو تكلف وغسل رجليه من غير نزع الخف

في الخف

اجزاه عن الغسل حتى لا يبطل بانقضاء المدة وفي الجملة ان الرخصة استباحة المحرم مع تمام
الحركة ودليلها اي تعامل بمعاملة الباس وهي غير مباحة حقيقة لكن لا يأم كالمغفو
بعد الجنابة وهي نوعان احدهما حقيقة والاخرى مجاز فالحقيقة نوعان احدهما الحق
من الاخرى كاجزاء كلمة الكفر حال الاكراه وتناول مال الغير والافطار في رمضان والجنابة
على الاجرام والنوع الثاني من الحقيقة ما يرخص مع قيام السبب كغسل الرجلين المسافر
واما المجاز فنوعان ايضا احدهما اتم وهو ما خرج عتقا من الاضر والاغلال التي
كانت في الامم الماضية والنوع الثاني من المجاز ما سقط عن العبد بخروج السبب
من ان يكون موجب الحكمة في حقه وان كان مشروعا في حق غيره او في حقه وفي غيره
هذه الحالة تقصر الصلاة وسقوط تعيين المبيع في السلم وسقوط غسل الرجل
مع الخف وتناول الميتة والحمل حالة الاضطرار هكذا ذكره وفي جعلهم مسح للخف
من هذا القبيل نظر على ما بيناه قال **ولو امرأة** اي ولو كان المسح امرأة لا تخاف
الخطاب بينهما وهذا لان الخطاب الوارد في احدهما يكون وارد في حق الآخر
ما لم يخص على التخصيص قال **لا يجزى** اي لا يجوز للجنب المسح لحدث صفوان بن
عسال انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سقرا الا نخرج خفافا
ثلاثة ايام ولما لم يكن من جنابة لكن من غايط او بول او نعيم لان الرخصة للرجل
فيما يتكرر ولا حرج في الجنابة لعدم التكرار وصورة ما يكون جنبا ان يلبس خفيه
وهو على وضوء ثم يجنب في مدة المسح فانه ينزع خفيه ويغسل رجليه وكذا المسح
اذا اجنب في المدة وليس عنده ماء فتيمم ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي
وضوءه فلا يجوز له المسح لان الجنابة سررت الى القدمين والتيمم ليس بطهارة
كاملة فلا يجوز له المسح اذا لبسها على طهارته فينزعها ويغسلها فاذا نزع
وغسل رجليه ولبس خفيه ثم احدث بعد ذلك وعنده من الماء ما يكفي وضوءه
فانه يتوضا به ويمسح على خفيه لان هذا الحدث يمنع الخف من السراية الى القدم
لوجوده بعد اللبس على طهارته كاملة ولم بعد ذلك ماء كثير عادي جنبا فاذا دخل
عليه وقت صلاة وعنده ما يكفي وضوءه لا يغتسل بيمه لانه جنب ولا يتوضا
به لانه لا يفيد فان احدث بعد ذلك وليس معه من الماء الا هذا المقدار فانه
يتوضا به ويغسل رجليه ولا يمسح على خفيه وان كان في المدة لما ذكرنا انه
عادي جنبا لوجود الماء الكثير فان احدث بعد ذلك وليس معه ما الا قدر ما يكفي
الوضوء بوضوء مسح على خفيه وعلى هذا يخرج المسائل قال **ان لبسها على**
تمام وقت الحدث لان الخف مشروع مانعا فلا بد من اللبس مع الطهارة ولا

كان رافعا قوله على وضوء تام احتراز من وضوء غير مسيل فان بقي على اعضا
لمعة لم يصح الماء فاحذر قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح وهو احتراز من وضوء ناقص
بأي شيء كان نقصه كوضوء المستحاضة ومن بمعناها اذا لبس الخفاف ثم خرج الوقت
وكذا التيمم اذا لبس خفيه ثم وجد الماء فانهم لا يمسحون لعدم اللبس على وضوء تام لانه
يخرج الوقت يظهر الحدث السابق وكذا بوجود الماء فلو جاز لكان الخفاف رافعا
ويحتراز ايضا من الوضوء بتبديل التيمم لانه وضوء ناقص فلا يجوز المسح في رواية ويجوز
في اخرى كسور الحمار او وضوء سور الحمار وتيمم ثم لبس الخفاف فاحذر ولم يجد ماء مطلقا وجرد
سور الحمار جاز له التوضي به والتيمم ويسمى في هذا الوضوء رواية واحدة وقوله وقت الحدث
اي تام وقت الحدث يشير الى لا يشترط التمام وقت اللبس بل وقت الحدث حتى لو غسل عليه
ولبس خفيه ثم اتم الوضوء قبل ان يحدث جاز له المسح عليه لوجود التمام عند الحدث وكذا
لو لبس خفيه محدثا وفاض الماء حتى دخل الماء وانفصلت رجلاه واتم سائر اعضا
ثم احدث جاز له ايضا لما قلنا ثم ان قوله وقت الحدث زيادة بلا فائدة لان قوله
ان لبسها على وضوء تام تغني عنه لان اللبس يطلق على ابتداء اللبس وعلى الدوام
عليه ولهذا بحث بالدوام عليه في بيئته لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسهو فيكون مضاه
ان وجد لبسها على وضوء تام سواء كان ذلك اللبس ابتداء او بالدوام عليه فلا حاجة
الى تلك الزيادة وقال الشافعي رحمه الله لا بد من لبسها على وضوء تام ابتداء حتى لو
غسل احدي جلبيه فادخل الخفاف ثم غسل الاخرى فادخل الخفاف لا يجوز له ان مسح
حتى ينزع الاولى ثم يدخلها فيه كما كانت قلنا هذا اشتغال بما لا يفيد لان نزعه لم يسه
من غير ان يلزمه غسل ما تحته فليس فيه حكمة فلا يجوز اشتراطه ومعنى قوله عليه
الصلاة والسلام ادخلتهما وهما طاهرتان اي ادخلت كل واحدة الخفاف وهما طاهرتان
لانهما اقترنا في الطهارة والادخال لان ذلك غير متصور عادة وهذا كما يقال دخلنا البلد
وحسن ركبنا يشترط ان يكون كل واحد ركبنا عند دخولهما ولا يشترط ان يكونا جميعا
ركبانا عند دخول كل واحد منهما ولا اقترانهما في الدخول قوله **يوما وليلة المقيم**
للساق ثلاثة هذا بيان مدة المسح اي مسح المسح يوما وليلة الى اخره لقوله عليه الصلاة
والسلام للساق ثلاثة ايام ولياليهن والمقيم يوما وليلة قوله من لا ابتداء الغاية
في غير الزمان فاستعملها فيه وهو غير جائز او يكون معناه من وجود وقت الحدث
او من احداث وقت الحدث كقوله تعالى من اول يوم على التقوى اي تاسيس اول يوم
وقال الشاعر من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم الا خارجا قال
من وقت الحدث بيان الاول وقت من الحروف اي مسح يوما وليلة او ثلثا من وقت

الحدث الى وقت الحدث لان الخفاف قد ما نفاقتعتبر من وقت المنع ولان ما قبله بطهارة
المسح وانما هو طهارة الغسل فلا يعتبر قال **علي ظاهره** بيان لمحل المسح حتى لا يجوز مسح
باطنه او عقبه او ساقه او جواربه او كعبه لقول علي رضي الله عنه لو كان الدين الرازي
لكان باطن الخفاف ولي بالمسح من ظاهره لكن رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على
ظاهرهما خطوطا بالاصابع قال **مرق** اي يمسح مرة لانه مسح فلا يمسح فيه التكرار خلا
الغسل وقدم مرقى وضعه الفرق قال **ثلاث اصابع** بيان لمقدار المسح
حتى لو مسح باصبع واحد من غير ان ياخذ ما جديلا لا يجوز ولو مسح باصبع واحد
ثلاث مرات واخذ لكل مرة ما جاز لوجود المقصود ولو اصاب موضع المسح ماء او طهر
قد ثلاث اصابع جاز وكذا لو مشى في حشيش مبتل بالمطر لما قلنا ولو كان مبتلا بالطل
او اصاب الخفاف طل قدر الواجب قبل مجزأه نعتا وقيل لا يجوز لانه نفس دابة في البحر
يعذبه الهوى والاول اصح ويعتبر قدر ثلاث اصابع من كل رجل على حدة حتى لو مسح على
احدي جلبيه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يجوز والمعتبر فيه
اصابع اليد لانه المسح واكثرها يقوم مقام الكل وقال اكثره رحمه الله يعتبر اصابع
الرجل كافي للرجل والاول اصح ثم ان الشيخ رحمه الله ذكر قدرا لانه ولم يذكر قدرا للمسح
فكانه استغنى عنه ببيان الالة لحصول المقصود به اذ هو مقدار ثلاث اصابع
فاذا مسح بها فقد حصل الغرض فيكون بيانا لهما جميعا قال **سيد** من **روس**
الاصابع الى الساق هكذا نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولان المسح بدل الغسل
فيكون معتبرا به وهذا بيان للسنة حتى لو بد من الساق الى الاصابع جاز لحصول
المقصود الا انه خلاف السنة قال **والخرق الكبير يمنع** اي يمنع المسح لانه لا يمكن موا
الشيء معه فصار كاللغافة قال **وهو قدر ثلاث اصابع القدم اصغرها** اي الخرق الكبير
قدر ثلاث اصابع القدم لان الاصل في القدم هو الاصابع والثلث اكثرها فيقوم
مقام الكل والاعتبار بالاصغر للاحتياط وفي رواية للمسح يعتبر اصابع اليد اعتبارا
بالمسح وهو قول الرازي والاول اصح ويعتبر هذا المقدار في كل خفاف على حدة على ما ياتي
وانما يعتبر بالاصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع واما اذا انكشف الاصابع
ففسح يعتبر ان ينكشف الثلاث ايها كانت ولا يعتبر بالاصغر لان كل اصبع اصل
بنفسه فلا يعتبر بغيره حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع
من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر
الخرق باصابع غرم وقيل باصابع نفسه لو كانت قائمة والخرق المانع هو المنفوخ الذي
يرى ما تحت من الرجل ويكون منضم لكن ينفوخ عند المشي ويظهر القدم منه

عند الوضع بان كان الخرق عرضا وان كان طولا لا يدخل فيه ثلاث اصابع او اكثر ولكن
لا يرى شيئا من القدم ولا ينفج عند المشي لصلابته لا تمنع المسح ولوان شفا الطهارة
وفي ادخلها بطانة من جلد او خرقة ضرورية بالخف لا يمنع والخرق فوق الكعب لا يمنع
لانه لا يمنع بلبسه والخرق في الكعب وما تحته هو المعتبر في المنع وقيل لو كان الخرق
تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ كثر القدم لان موضع الاصابع يعتبر اكثرها وكذا القدم
كذا في الغاية قال **ويجمع في خف لا ينها** اي ويجمع الخرق في خف واحد في خفين
لان الرجل عضول حقيقة فيعمل بها اي بالحقيقة ولم يجمع ولهذا لم يجوز نقل البلدة من
احدهما الى الاخرى اعتبار الحقيقة وجعلنا في حكم عضو واحد في منع المسح على احداهما
الاخرى اخترازا عن الجمع بين الاصل وبدله فيها هو كعضو واحد لا ترى الى قوله تعالى
وارجلكم الى الكعبين ومقابلته الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد فيتناول
رجلا واحدة ولكن لما جعلنا في الحكم كعضو واحد فتناولها امر فوجب غسلها
ثم للخرق الذي يجمع اقلها ما يدخل فيه المسألة وماده لا يعتبر الحاقه بالعرض
للخرق قال **خلاف النجاسة والانكشاف** اي خلاف النجاسة المتفرقة حيث يجمع
وان كانت متفرقة في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف انكشاف
العورة المتفرقة كانكشاف شيء من فرج المرأة وشيء من طهرها وشيء من بطنها وشيء
من فخدها وشيء من ساقها حيث يجمع لمنع جواز الصلاة والفرق بين خرق الخف
وبينهما ان الخرق في الخف انما يمنع لكونه مانعا لتابع المشي والخرق في احداهما
لا يمنع قطع السفر بالآخر والنجاسة تمنع للجواز لكونه حاملا لها وبجوانا وهو
حامل لكل او مجاور له وكذا الانكشاف انما يمنع لكونه غير ساتر لعورته وهو
يوجد في الكل ولا ان البدن كله كعضو واحد في الحكم ولهذا يجوز نقل البلدة من عضو
الى عضو في الجنابة فجعلناه عضوا واحدا في حق النجاسة والانكشاف احتياطا
وهذا بخلاف الخف لانه شرع رخصة فلا يناسب التصديق ثم كيفية جمع الخرق
في الخف ظاهر وكيفية انكشاف العورة والنجاسة المتفرقين ياتي في باب شروط
الصلاة ان شاء الله تعالى **وينقضي ناقض الوضوء** لانه بدل عن الغسل
فينقضي ناقض اصله كالنسيم قال **وتزج خف** لان الحدث السابق هو الى القدم
لزوالم مانع وحكم النزج ثبت بخروج القدم الى ساق الخف لان موضع المسح
فارق مكانه فكان قدومه قلاظهم وهذا لان ساق الخف لا عبرة به ولهذا يجوز
مسح خف لا ساق له بعد ان كان الكعب مستورا وكذا ثبت حكم النزج بخروج
اكثر القدم اليه في الصحيح لان لاكثر حكم الكل وعن ابي حنيفة رحمه الله انه ان خرج

العقرب واكثرها الى الساق بطل المسح وعن ابي يوسف رحمه الله انه ان خرج
اكثر القدم بطل وعن محمد انه ان بقي في الخف من القدم ما يجوز المسح عليه لا ينقض
ولا الانتقض وقال بعض المشايخ ان امكن الشيء لا ينتقض ولا الانتقض
قال **ومضى المدة** اي وينقضه مضى المدة للاحاديث التي دلت على التوقيت
اعلم ان نزج الخف ومضى المدة غير ناقض في الحقيقة وانما الناقض للحدث السابق
لكن للحدث يظهر عند وجودها فاضيف النقص اليها وينقضه ايضا دخول
احدهما الى المكان لان رجلا تصير بذلك مفسولة ويوجب غسل رجله الاخرى
لاستناع الجمع بينهما وذكر المرعيني ان غسل اكثر القدم ينقضه في الاصح قال
ان لم يخف ذهب رجلاه من البرد اي ينقضه مضى المدة ان لم يخف على
رجلاه العطب بالنزع وان خاف جاز له المسح مطلقا من غير توقف ذكره
في جوامع الفقه والمحيط وهذا لانه يلحقه به ضرر وهو مد فوج ولا نه اذا كان
يضره صار كالجمرة وهي غير موقفة وقد قالوا اذا انقضت مدة المسح وهو في الظل
ولم يجد ما فاته بفضي على صلاته ومن المشايخ من قال تفسد صلاته وهو
اشبه لسراية الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية ثم تنضم له ويصل
كما لو بقي من اعضائه لمعة ولم يجد ماء يغسلها به فانه يتم فكذلك هذا
قال **وبعد ما غسل رجليه فقط** اي بعد النزج وبعد مضى المدة غسل رجليه
فقط وليس عليه اعادة بقية الوضوء اذا كان على وضوء لان الحدث السابق
هو الذي حل بقدميه وهو غسل بعدهما سائر الاعضاء وبقيت القدمان فقط
فلا يجب عليه الاغسلهما ولا معنى لغسل الاعضاء المفسولة ثانيا لان اتمام
المولات وهو ليس شرط في الوضوء قال **وخروج اكثر القدم نزج** وقد تقدم
الوجه والخلاف فيه ولا فرق بين خروجه نفسه وبين اخراجه وفي لفظ
المختصر ما يشعر بذلك فانه جعل للخروج كالنزج قال **ولو مسح بغير فسافر**
قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثا وقال الشافعي ان سافر بعد ما مسح يومين
وليلة لا غير لان المسح عبادة فاذا شرع فيها على حكم الاقامة لم يتغير بالسفر كالنسيم
اذا شرع فيه ثم سافر لا يقطع وكذا صلاة اذا شرع فيها في سفينة في الاقامة ثم
سارت فصار مسافرا في صلاته فلا يتغير وما ذلك الا لاجتماع الحضر والسفر
وتعليق حكم الحضر على السفر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام مسح المسافر ثلاثة
ايام وليا ليهن ولا ان الغرض من الرخصة التخفيف على المسافر من وهو زيادة
المدة وفيما ذهب اليه التسوية فلا يجوز كما لو سافر قبل الحدث او بعده قبل

المسح ولا نه حكم متعلق بالوقت فيعتبر اخره كالصلاة بخلاف ما اذا سافر بعد تمام المدة لان المدة سري الى التقدم والسفر لا يرفعه وقوله كالصوم الى اخره قلنا الصوم عبادة واحدة ولهذا يفسد كله لفساد جزء منه وكذا الصلاة وقاما المسح في المدة فكل واحدة منفصلة عما قبلها وما بعدها ولهذا لا يفسد الكل بفساد مسحة واحدة فامتنع الاحتاق وانما نظير الصلوات الخمس او شهر لا تنقص كل صلاة او كل يوم عن اخر قال **ولو اقام مسافر بعد يوم وليلة تنزع ولا تبهم يوما وليلة** لان رخصة السفر لا تنبذ وقد قال **صح على الموقف** يجوز المسح على الموقف وهو الموقف وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لان الحاجة لا تدعو اليه في الغالب فلا تتعلق به الرخصة ولا ان البدل لا يكون له بدل ولنا حديث بلال قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الموقفين ولا نه تنزع الخف استنحالا اذ لا يلبس بدون الخف عادة وكذا تنزع له غرضا لان الغرض من لبس صيانة الخف عن الخرق والغدر فكان الخف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل الاعس الخف وقوله ان الحاجة لا تدعو اليه غير مسلم ثم من شرط جواز المسح على الموقف ان لا يحدث فيه قبل لبسه بعد لبس الخف حتى لو لبس الخف على طهارة ثم أحدث قبل لبس الموقف ثم لبسه لا يجوز له ان يمسح عليه سقيا لبسه قبل المسح على الخف او بعده لان حكم الحدث استقر عليه ولو مسح على الموقفين ثم نزعهما مسح على خفيه لان المسح عليهما ليس مسحا على الخفين لان انفصالهما عن الخفين بخلاف المسح على خف ذي طاقين لو نزعه احد طاقيه او قشر جلدهما ظهر الخفين حيث لا يعيد المسح على ما تحته لان الجميع شيء واحد لا انفصال فصارت كالخلق رأسه بعد المسح ولو نزعه احد جرمه موقفه بطل مسحها فيعيد مسح الخف والموقف والبا وقال زفر يمسح على الخف المنزوع جرمه موقفه وليس عليه في الاخر شيء لان المسح في غير المنزوع ولنا ان طهارة الرجلين لا تنجز اذ هما وضعفة واحدة ولهذا لا يجوز ان يغسل احدهما او يمسح الاخرى فاذا انقضت احدهما انتقض الاخرى ضرورة عدم التجزي ثم قيل ينزع الموقف الباقي لان نزعه احدهما كنزعهما لعدم التجزي فصارت كنزعه احد الخفين حيث يجب عليه نزعه الاخر ولا ينزع في ظاهر الرواية لانه لو لبس الموقف فوق الخف الواحد في ابتداء كان له ان يمسح عليه وعلى الخف الاخر فكذا اذا نزعه احدهما في الانتهاء ولو ادخل بين تحت الموقف ومسح على الخفين لا يجوز لجوب المسح على الموقفين ولو كان الموقف من كرايا لا يجوز المسح عليه لانه لا يمكن متابعة الشيء عليه فصارت كاللقافة الا ان تنفذ البدل الى الخف قدر

الواجب للمسح المقصود قال **الجوب المجاز والمنع والخبث** اي يجوز المسح على الجوب اذا كان منعلا او مجازا او خبثا اما اذا كان مجازا او منعلا فلا يمكن متابعة الشيء عليه والرخصة لاجله فصارت الخف والمجاذ هو الذي وضع الجاذ على اعلاه والمنع هو الذي وضع الجاذ على اسفله كالنعل للمقدم وقيل يكون الى الكعبين ولما الخبث فالمدكور قولها وحده ان يستمسك على الساق من غير ربط وان لا يري ما تحته وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز المسح عليه لان المأمور به غسل الرجلين وعنه في الخف بما روي وليس الجوب في معناه لانه لا يمكن مواظبة الشيء عليه ولما ما روي انه عليه الصلاة والسلام مسح على الجوربين وهو مذهب علي وابن مسعود وروي رجوع الى حنيفة رحمه الله الى قولها قبل موته بثلاثة ايام وقيل سبعة ايام وعليه القوي وعنه انه مسح على جوربين في مرضه ثم قال لعواده فقلت ما كنت انهي الناس عنه فاستدلوا علي رجوعه قال **لا عيا عامة وقلنسوة وربع وثقال** اي لا يجوز المسح على هذه الاشياء لانه في الخف ثبتت على خلاف القياس فلا يلتقي به غيرهم ولانه لاحص في نزعه هذه الاشياء عادة فلا يمكن الاحتياط بالخف لعدم الظهور قال **والمسح على الخف جرمه الرخصة وهو ذلك كالفعل** اي كالغسل لما تحته وليس يبطل بخلاف المسح على الخفين ولهذا لا يمسح على الخف في احد الرجلين وغسل الاخرى لانه يودي الى الجمع بين الاصل والبدل ولو كانت البحيرة على احدي رجلتي مسح عليها وغسل الاخرى ولا يكون ذلك جمعا بين الاصل والبدل لا تزي الى حدث على انه يمسح الله عليه وسلم امر بالمسح على البيرة في احدي يديه فثبت ان المسح على البيرة ما دام العذر قائما اصله لا يدل قال **فلا يتوقفت المسح على البيرة** لانه كالغسل لما تحته على تقدم والغسل لا يتوقف فكذا هذا قاله ويحجب بين الغسل اي يجمع المسح على البيرة مع الغسل وقد تقدم الوجه فيه قال **وان شدها بلا وضوء اي وان شدة البيرة بلا وضوء** جاز المسح عليها لان في تلك الحالة حرجا ولا غسل ما تحته اسقط وانتقل الى البيرة بخلاف الخف ثم اعلم ان المسح على البيرة واجب عند ما لا يجوز تركه لحديث علي رضي الله عنه انه قال كسوت احدي يدي يوم احد فامر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اسبح على اللبأ بروع عن ابى حنيفة رحمه الله ليس بواجب حتى يجوز تركه من غير عذر في رواية وقال في الغاية والصحيح انه واجب عندن وليس فرض حتى يجوز صلاته بدونيه وقيل لا خلاف بينهم لانها انما لا بعد ترك جواز المسح فمن لا يضر المسح وانما قال ابو حنيفة رحمه الله بالجواز فيمن يضر المسح ذكره القذوري وقال ابو علي النسفي انما يجوز المسح على البيرة اذا كان المسح على الرخصة يضره واما اذا قدر على المسح عليها فلا

جوز على الجيرة كالوقدر على غسلها وفي المستصفى الخلاف في الجرح وفي المكسور ومسح
انفاذا وفي المحيط اذا اردت للجيرة على اس الجرح ان كان حل للفرقة وغسل تحتها
يضرب بالجراحة مسح على كل تبعا وان كان للجل والمسح لا يضرب بالجرح فلا يجوز مسح للفرقة
بل يغسل ما حول الجراحة ومسح عليها لا على الفرقة وان كان يضرب المسح ولا يضرب
للجل مسح على الفرقة التي على رأس الجرح ويغسل حواليه وتحت الفرقة الزاوية اذا نشأ
للضرورة يتقدر بقدرها قال **ومسح على كل العصابة كان تحتها جراحة اولا** هذا
اذا كان يضرب نزعها وغسل ما تحتها كالجيرة ولو دخل تحتها موضع صحيح اجراه المسح
للضرورة لان العصابة لا تقص على وجهه باقى على موضع الجراحة فمسح على الجرح
ما حول الجراحة تحت العصابة وسواء بين الجراحة وبين غيرها مثل الكلى والكسر لان
الضرورة تشمل الكل قوله ومسح على كل العصابة لان الواجب انتقال اليها وكذا
للجيرة مسح كلها لان الاستيعاب واجب وذكر الحسن ان المسح على الاكثر كاف
لانه قائم مقام الكل ولو انكسرت فمعه جعل عليه دواء او علكا فان كان يضرب
نزعها مسح عليه وان ضرب المسح تركه وشقوق اعضائه يتر عليها الماء ان قدر
والا مسح عليها ان قرر والا تركه وغسل ما حولها قال **فان سقطت عن بر بطل**
والا لا ان سقطت الجيرة عن بر بطل المسح لزال العذر قوله والا لا اي
ان لم يكن السقوط عن بر لا يبطل المسح لقيام العذر للمسح ثم المسح على الجيرة
المسح على الخف من وجوه احدها ان الجيرة لا يشترط شدتها على وضوء بخلاف الخف
ثانيها ان مسح الجيرة غير موقت بخلاف الخف ثالثها ان الجيرة اذا سقطت عن غير
بر لا ينقض المسح بخلاف الخف رابعها اذا سقطت عن بر لا يجب عليه غسل
ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخف حيث يجب عليه غسل الاخرى خاسها
ان الجيرة يستوي فيها الحدث الاكبر والصغير بخلاف الخف سادسها ان الجيرة يجب
استيعابها بالمسح في رواية بخلاف الخف فانه لا يجب رواية واحدة قال **لا يفتقر**
الى النية في مسح الخف والراس لان كل واحد منهما ليس بدل من الغسل بدليل انه
يجوز مع القدرة هكذا ذكر القدوري وصاحب البدائع وفيه نظر في مسح الخف وفي
جوامع الفقه للعتابي يشترط النية في المسح على الخفين فجعله كالتييم اذ كل واحد
منهما بدل والا لولا الاظهر لا ند طهارة بالماء فلا يفتقر الى النية كالوضوء لانه بعض
الوضوء فصارت المسح الراس والجيرة باب **الحض** لغة عبارة عن السيل
ينالها من السيل والوادي وحاضن الارنب وحاضن الشجرة اذا سال منها الصمغ
الاحمر واما في الشرع فقال في المختصر **هو دم ينفضه رحم امرأة سليمة عن دأ وصغر**

واخر بقوله رحم امرأة عن الرعاف والدم الخارجة من الجراحات ودم المستحاضة
فانه ياد عرق لادم رحم واخر بقوله سليمة عن دأ عن دم النفاس فان النساء
في حكم المريضة حتى اعتبر تبرعها من الثلث واخر بقوله وصغر عن دم تراه
الصغيرة قبل ان تبلغ سبع سنين فانه ليس بمعتبر في الشرع وفيه نوع اشكال
فان ما تراه الصغيرة استحاضة وليس بدم رحم ظاهر الخراج بقوله ينفضه رحم
امرأة فلا حاجة الى ذكره وقيل الحيض سيلا من دم من موضع مخصوص في وقت
مخصوص وقيل هو الذي يغير المرأة بالغة بائنايه قاله الكرخي ثم الدماء ثلاثة حيض
واستحاضة ونفاس ولكل واحد حكم على ما ياتي قال **واقلة ثلاثة ايام** اي اقل
الحض ثلاثة ايام محدث وثلاثة اسبوع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام ثم هو في رواية للحسن عن ابي جعفر
الله ثلاثة ايام وما يتخللها من الليالي وهو ليلتان وفي ظاهر الرواية ثلاثة
ايام وثلاث ليالي قال **واكثره عشرة** لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله
في تقديره اقل بيوم وليلة والاكثر خمسة عشر يوما وعلى ابي يوسف رحمه الله
في تقديره اقل بيومين واكثر اليوم الثالث قال **وما نقصل وناد استحاضة**
لحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحيض ثلاثة ايام
واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة فاذا جاوزت العشرة
فهى مستحاضة ولان تقديره الشوع يمنع لما في غيره به قال **وما سق**
البياض الخالص حيض لما روينا ان النساء كن يبعثن الى عايشة رضي الله عنها
بالدرجة والكوسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لا تبجلن حتى يرين
القصة النساء تريد بذلك الطهر من الحيضة والدرجة بضم الدال وسكون
الراء وبالجيم حرقة وقطنه ونحو ذلك تدخله المرأة في فرجها لتعرف هل
بقي شيء من اثر الحيض ام لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة
هي الحصة شبهت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالحص ثم قيل معناه ان يخرج
الخرف او القطنة كانتا قصة لا يحاط بها صفرة ولا غيرها من الالوان وقيل
القصة شئ يشبه الخيط الابيض يخرج من قبل النساء في اخر ايامهن يكون
علامة على طهرهن وقيل هو ماء ابيض يخرج في اخر الحيض وقال ابراهيم
الكوفي في اول الحيض لا يكون حيفا وفي اخره حيض لانه لو كان من الرحم لكان
خروج الكدة عن الصافي والحجة عليه اثر عايشة رضي الله عنها ومثله لا يعرف
الاسماع ودم الرحم من كس فتخرج الكدة اولا كالحجرة اذا ثقب اسفلها وجميع الوان

الدم من الحرق والصفرة والكدر والظفرة في أيام الحيض حيض وفي المفيد منهم من أنكر
الظفرة فقال لعلمها أكلت قصيلا استبعادا لها قلنا هي نوع من الكدر ولعلها أكلت
نوعا من البقول والتريبة ويقال الرابية حيض في الصحيح وهي ما يكون لونها على لون
التراب والتريبة حيض وهي الشئ الخفي اليسير من الرطوبة يظهر في الفرج الخارج
ولا تعد وحدها بعدان كانت في الفرج الخارج وهذا لأن المرأة لها فرجان داخل
وخارج فالداخل بمنزلة الدبر والخارج بمنزلة الألتان فإذا وضعت الكبريت
في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل منه كان حدثا وحيضا ونفاسا وإن لم
ينفذ إلى الخارج لوجود الظهور وإن وضعت في الفرج الداخل فابتل منه الجانب الداخل
إن كان عاليا على حرف الفرج أو محاذيا له فهو حدث وحيض ونفاس وإن كان
متسفلا فلا حتى سفد البلة إلى الخارج لعدم الظهور وإن سقط الكبريت فحدث
ونفاس وحدث لوجود الزوج قال **يمنع صلاة وصوما** أي الحيض يمنع صلاة
وصوما لاجتماع المسلمين على ذلك قال **وتفسيه دونه** أي يقضي الصوم دون
الصلاة لما روي عن معاذة العدوية قالت سألت عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال
الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت أحرورية أنت فقلت لست بأحرورية
ولكني أسئلت قالت كان يصيبنا ذلك فنصوم بقضاء الصوم ولا نؤم بقضاء الصلاة
وعليه انعقد الإجماع ولأن في قضاء الصلاة حرجا لتكررها في كل يوم وتكرار الحيض
في كل شهر بخلاف الصوم حيث يجب في السنة شهرا واحدا والمرأة لا تقضي عادة في
الشهر امرأة فلا حرج وكذا في النفاس لا تقضي الصلاة وإن لم يتكررها لانه على الحيض
لطوله فيلحق بالرجح في قضاء الصلوة دون الصوم قال **ودخل مسجد والطواف أي**
يمنع الحيض دخول المسجد وكذا الجنابة تمنع لقوله عليه الصلاة والسلام فإني لأحس
المسجد لحائض ولا جنب وقال الشافعي رحمه الله يجوز للجنب على وجه العبور والمروء
دون اللبس لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا
جنبا إلا عابري سبيل معناه لا تقربوا مواضع الصلاة أذ ليس في الصلاة عبور
سبيل وإنما هو في موضعها وهو المسجد ولنا ما روي أنه لا يجوز له اللبس فيه
إجماعا فوجب أن لا يجوز له الدخول فيه كالحائض لعله أن كل واحد منهما نجس
حكما ولهذا لا يجوز لها قراءة القرآن ولا حجة له في الآية لأن أبا إسحاق في النجاس إمام
أهل اللغة والنحو قال في معاني القرآن معنى الآية ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى
حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلى عابري سبيل أي مسافرين وروى عن علي بن
عباس رضي الله عنهما أن المراد بعابري سبيل المسافر من أذ لم يجد الماء فيتم

ويصلون به قوله معناه ولا تقربوا مواضع الصلاة قلنا هذا عجز والأصل
في الكلام للفقرة وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إنما يجوز عند
عدم اللبس كقوله تعالى وأسئل القرية أي أهلها لا عند اللبس فلا يجوز أن يقول ما
زيد وأنت تريد غلام زيد لما قلنا ولأن قوله لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى
تعلموا ما تقولون لا شك أن المراد بها حقيقة الصلاة لا موضعها أذ لا يمنع من قربان
مواضع الصلاة في الصحراء إجماعا عابرا ما تقولون أولم يعلموا وقوله ولا جنبا
عطف عليه أي ولا تقربوا الصلاة جنبا وكان المراد بذلك التهيؤ عن قربان الصلاة
في حالة الجنابة حتى تغتسلوا كما نهى عن الصلاة حتى يغتسلوا ما يقولون وقوله
وليس في الصلاة عبور سبيل وإنما هو في موضعها وهو المسجد قلنا عبور السبيل
هو السفر على ما بيننا في الصلاة باعتبار عبور سبيل فاندفع الإشكال وقيل
الأي معنى ولا كقوله تعالى وما كان لمومن أن يقتل مومنا إلا خطأ أي ولا
خطا ويمنع الحيض أيضا الطواف وكذا الجنابة لأن الطواف صلاة هكذا عللوا
فيه وقال في الغاية ولو لم يكن ثم مسجد حرم عليها الطواف ولهذا وجب عليها اللباس
لدخول النقص في الطواف لا لدخولها المسجد قال **وقربان ما تحت الأزار**
أي ويمنع للحيض قربان زوجها ما تحت أزارها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن
وتحرم المباشرة ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله وقال
محمد رحمه الله يجوز له الاستمتاع منها ما دون الفرج لقوله تعالى ويسئلونك عن
الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض وهو موضع الحيض وهو
الفرج ولقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا ما شئتم إلا إجماع ولنا قوله عليه
الصلاة والسلام للذي سأل عما يجعل له من امرأته وهي حائض لك ما فوق
الأزار وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة شدي عليك أزارك أذ لو كان
الممنوع موضع الدم لا غير لم يكن لشدة الأزار معنى فإن وطئها في الحيض يستحب له
أن تصدق بدنيارا ونصف دينار ولا يجب ذلك وقيل إن كان في أو الحيض
يتصدق بدنيارا وإن كان في آخره في نصف دينار ويستغفر الله تعالى ولا يعود
وقيل إن كان الدم أسود يتصدق بدنيارا وإن كان أصغر في نصف دينار وكل
ورد الحديث قال **وقراءة القرآن** أي يمنع للحيض قراءة القرآن وكذا الجنابة لقوله
عليه الصلاة والسلام لا تقرا الحائض ولا جنب شيئا من القرآن ولا فرق بين
الآية وما دونها في رواية الكرخي وفي رواية يباح لها قراءة ما دون الآية
ويكره لها قراءة التورات والإنجيل والزبور لأن الكل كلام الله تعالى إلا ما بدل

منها هذا اذا قرأه على قصد التلاوة واما اذا قرأه على قصد الذكر والتسابيح
بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين او علم القرآن حرفا فلا بأس به
بالاتفاق لاجل العذر ذكره في المحيط ولا يكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية وكرهها
محمدا رحمه الله لشبهة القرآن لان آياتا كتبه في مصحفه قال **وسه الأبقار** اي
مس القرآن يمتنع لليض ايضا لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون ولقوله عليه الصلاة
والسلام لا يمسه الا المطهرون **ومنع الحدث المس** اي مس القرآن لما تقدم
قال **ومنعهما الجنابة والنفس** اي منع من القراءة والمس الجنابة لما بينا والنفس
في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالحيض وغلافة ما يكون منفصلا عنه دون ما
متصلا به في الصحيح وقيل لا يكره من الجلد المنصل به ومس حواشي المصحف واليدين
التي لا يكتب عليه والصحيح منع لا نه تبع للمصحف ويكره من الدرهم واللوح اذا
كان فيهما كتابة شيء من القرآن ويكره لهم اي يكره للجنب والحائض والنفساء
ان يكتبوا كتابا فيه آية من القرآن لانه يكتب بالقلم وهو في يد كذا في فتاوى
اهل سمرقند وذكر ابو الليث انه لا يكتبه وان كانت الصحيفة على الارض وان
كان مادون الآية وذكر القدوري انه لا بأس به اذا كانت الصحيفة على الارض
وقيل هو قول ابي يوسف رحمه الله ويكره لهم من كتب التفسير والفقه والسنن
لانها لا تخلو عن آيات القرآن ولا بأس بمسها بالكم ولا يجوز لهم مس المصحف والكتاب
التي يلبسونها لانها بمنزلة البدن ولهذا لو حلف لا يجلس على الارض يجلس عليها
وشيا به حائله بينه وبينها وهو لا يمسها بحيث ولو قام في الصلاة على النجاسة
وفي رجله نعلان او جوبان لا تقع صلاته بخلاف المنفصل عنه وقيل
لا بأس به اي لا بأس بالمس بالكم لعدم البشارة باليد وكره بعض اصحابنا دفع
المصحف واللوح الذي كتب فيه القرآن الى الصبيان ولم يربعضهم به باسا وهو
الصحيح لان في تكليفهم بالوضوء حرجا بهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن
فيه خص للضرورة ولو كان رغبة في غلاف متخاف عنه لم يكره دخول الخلاء به
والا حراز عن مثله افضل ويكره كتابة القرآن واسما الله على ما يفرش لما فيه
من ترك التعظيم وكذا على الحارب والجدان لما يخاف من سقوط الكتابة
وكذا على الداهم ويكره قراءة القرآن في المخرج والمغسل والحمام وعند محمد رحمه الله
لا بأس بها في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده قال **وتوطئ بالانفس**
لا تشر لقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن بتخفيف الطاء جعل الطهارة للحرمة
وما بعد الغاية مخالف ما قبلها ولان الحيض لا يرد على العشرة فيحكم بطهارتها



لمضي العشرة انقطع الدم ولم ينقطع قال **ولا قلة لا تغتسل او يوطئ**
ادنى وقت صلاة اي اذا انقطع لقل من العشرة لا توطئ حتى تغسل او يوطئ عليها
وقت صلاة كاملة لان الدم يدنرارة وينقطع اخري فلا يخرج جانب الاغتسال
الا اذا اخذت شيئا من احكام الطاهرات وذلك لاغتسال الجواز قراءة القرآن
به او مضى الوقت لوجوب الصلاة في وقتها وهما من احكامهن وقاب الشافعي
لا يجوز وطئها حتى تغسل في المحالين لقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن بالنسبة
اي يغتسلن ولنا قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض وهذا يقتضي قيام الحيض
بهن فصار المنهي عنه وطئ الحائض وهذه ليست بحائض وان اغتسل
انما صار غاية للحرمة لحل اداء الصلاة بعد وان من احكام الطاهرات وهذا
المعنى جود فيها اذا مضى وقت الصلاة لوجوبها في الزمة فيشتد الحكم فيه كدالة
لانها لما حل لها الصلاة عندهم لا اغتسال ولا تيمم عند فقد الماء والتراب
النفط فلا يجوز الوطئ اولى فلا حجة له فيما تلى لانها قرائت بالتخفيف وهذا
يقتضي انقطاع الدم لا غير فتكون قراءة التشهد بحمولة على ما اذا انقطع لقل
من عشرة والتخفيف على ما اذا انقطع لعشرة توفيقا بين القرأتين وقوله
ادنى وقت صلاة وهو ما اذا ادركت من الوقت بقدر ان تغتسل على الاغتسال
والتحريم لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا تجب الصلاة في وقتها
ما لم تدرك قبل ذلك من الوقت ولهذا لو طهرت قبيل الصبح باقل من ذلك
لا يجزئها صوم ذلك اليوم ولا يجب عليها صلاة العشاء لانها أصبحت وهي حائض
ويجب عليها الامساك تشبيها بالنسابة يحل وطئها بنفسها لا انقطاع قبل
العشرة لانه لا ينتظر في حقها امانة زائدة ولا يتغير باسلاها بعد لانها حائض
تخرجها من الحيض ولو انقطع الدم دون عاداتها فوق الثلث لا يغيرها وان اغتسلت
حتى مضى عاداتها لان العود في العادة غالب وتصل وتضم ولا حسياط قال
والطهريين الدميين في الدقة حيض ونفاس معناه ان الطهر المختل بين دم
والدمان في مدة الحيض يكون حيضا ولو خرج احدا للدمين عن مدة الحيض بان
رات يوما وما وتسعة طهرا وبوما ما مثالا لا يكون حيضا لان الدم الاخير
لم يوجد في مدة الحيض ووجهه ان استنعا بالدم المدة ليس بشرط اجماعا
فيعتبر اوله واخره كالنصاب في باب الزكاة ولا يستداه الحيض بالطهر على هذه
الرواية ولا يحتم به وهو رواية محمد عن ابي حنيفة رحمه الله وكذا النفاس على هذا
الاختبار وروى ابو يوسف عن الاحنف رحمه الله ان الطهر المختل بين الدميين

اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لم يفصل لانه طهر فاسد فصار بمنزلة الدم كونه
 من المتأخرين افتوا بهذه الرواية لانها اسهل على المفتي والمستفتي ومن اصله
 ان الحيض يبتدأ بالطهر ويختم به بشرط احاطة الدم من الجانبين حتى اذا لم
 يجد قبله دم لا يبتدأ بالطهر وكذا اذا لم يكن بعده دم لا يختم بالطهر كما اذا رأت
 قبل عادتها يوما وما وعشرة طهر او يوما ما فالعشرة التي لم ترفها الدم حيض ان
 كان عادتها هي العشرة وان كانت اقل ردت الى عادتها وقال محمدان الطهر المختل
 ان نقص عن ثلاثة ايام ولو ساعة لا يفصل لان ما دون الثلاث من الدم
 لاحكم له فكذا الطهر وان كان ثلاثة فصاعدا وكان مثل الدمين او اقل فذلك
 لان الدم في موضعه فكان اولى بالاعتبار وان كان اكثر من الدمين فصل
 ثم ننظر ان كان في احد الجانبين ما يمكن ان يجعل حيضا فهو حيض والاخر
 استحاضة وان لم يكن فالكحل استحاضة ولا يتصور ان يكون في الجانبين
 ما يمكن جعله حيضا لانه يصير الطهر اقل من الدمين الا اذا زاد على العشرة
 فينبغي ان يكون فيجعل الاول حيضا لسبعة دون الثاني ومن اصله ان لا يبتدئ
 الحيض بالطهر ولا يختم به وفي الميسر اختلاف الشايخ على قوله فيما اذا اجتمع
 طهران معتبران وصارا احدهما حيضا لاستواء الدم بطريقه حتى صار كالدم
 الطهر هل يتعدى حكمه الى الطهر الاخر حتى يصير الكل حيضا او لا يتعدى قال ابو زيد
 الكبير يتعدى وقال ابو سهل لا يتعدى قال في المحيط وهو الاصح مثال رأت يومين
 دما وثلاثة طهر او يوما دما وثلاثة طهر او يوما دما فعلى الاول لكل حيض
 لان في الثلاثة الاول الدم في طريقه استواء بالطهر فيجعل كالدم المستمر فكان رأت
 ستة دما وثلاثة طهر او يوما دما وعلى الثاني وهو قول ابو سهل الغزالي الستة
 الاول حيض لانه تخلل العشرة طهران كل واحد منهما بنام ثلاثة ايام فاذا لم يميز
 احدهما عن الاخر كان الطهر غائبا فلا يمكن جعله حيضا وعلى هذا لورات
 يوما دما وثلاثة طهر او يومين دما وثلاثة طهر او يوما دما فعلى الاول العشرة
 كلها حيض وعلى الثاني الستة الاول حيض ولورات يوما دما وثلاثة طهر
 ويوما دما وثلاثة طهر او يومين دما فعلى الاول العشرة كلها حيض وعلى
 قول ابو سهل الستة الاخره حيض لما قلنا وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى انه يعتبر ان يكون الدم في العشرة ثلاثة ايام وهو قول زفر
 لان الحيض لا يكون اقل من ثلاثة ايام وعند الحسن بن زياد ان الطهر المختل
 بين الدمين اذا نقص عن ثلاثة ايام لم يفصل كقول محمد رحمه الله وان كان ثلاثة

يفصل كيف ما كان ثم ينظر فان لم يكن ان يجعل الدم في احد الجانبين حيضا
 فهو حيض والاخر استحاضة وان لم يكن فالكحل استحاضة فان امكن الجانبين
 فالاول حيض والثاني استحاضة **فروع** هذه الاصول امرأة رأت يومين
 دما وخمسة طهر او يوما دما ويومين طهر او يوما دما فعند ابو يوسف
 رحمه الله العشرة كلها حيض ان كان عادة عشرة او كانت مبتدأة لان الحيض
 يختم بالطهر عنده وعند محمد رحمه الله الاربعة من اخرها حيض لانه تغذر جعل
 العشرة حيضا لانه يقع ختم العشرة بالطهر وتغذر جعل ما قبل الطهر الثاني
 لان الغلبة قيد للطهر فطهرنا الدم الاول والطهر الاول يبقى بعد يوم دم ويوما
 طهر او يومين دم والطهر اقل من الثلاثة ففعلنا الاربعة حيضا وكذا عند
 وعند زفر الثمانية حيض لان عنده يستلزم ان يكون الدم ثلاثة في العشرة
 ولا يختم بالطهر وقد وجد اربعة ايام دما وفي رواية محمد بن ابي حنيفة عنهما
 الله وهي التي ذكرها في المختصر كذلك خروج الدم الثاني عن العشرة قال **واقل**
الطهر خمسة عشر يوما لقوله عليه الصلاة والسلام اقل الحيض ثلاث واكثر
 عشرة واقل ما بين الحيضين خمسة عشر يوما هكذا ذكر في الغاية وقد تمت
 الصحابة عليه ولا ندمه اللزوم فصارك في الاقامة قال **قالوا لا تشرع**
 لانه قديمه الى سنة او سنتين وقد لا يري الحيض صلا فلا يمكن تقدس
 قال **الاخذ بنصب العادة في زمان الاستمرار** اري لاحد لاكثر الطهر اذا
 استمرها الدم واحتيج الى نصب العادة فيستقدر طهرها وذلك كالمبتدأة اذا
 استمرها الدم على ما يحى سانه وكصاحبة العادة اذا استمر دما وقد نسبت
 عدة ايام حيضا او لها واخرها دما ورها في كل شهر فانها تحري وتمضي على اكثر
 رايها وان لم يكن لها راي وهي المجرم وتسمى المضللة لا يحكم لها بشي من الطهر
 والحيض على التعيين بل تاخذ بالاحوط في حق الاحكام وهل يقدر طهرها في حق
 العدة اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يقدر بشي ولا تنقض عدة ما سنها من عصمة
 والقاضي ابو حازم لان نصب المفادير بالتوقيف ولم يوجد ولهذا لم يقدر في حق
 الصوم والصلاة بل عليها ان تصوم وتغسل لكل صلاة عامة المشايخ قدروا
 للضرورة والبلوى العظيمة ثم اختلفوا في مقدار فقال محمد بن ابراهيم الهذلي
 يقدر بستة اشهر الساعة لان الطهر بين الدمين اقل من ادى من ادى من
 الحمل عادة فنقصنا من ذلك ساعة فاذا اطلقت تنقض عدة ما سنها من
 شهر الاثلاث ساعات يجوز ان يكون طلقها في اول الطهر فتحتاج الى ثلاث

ساعات يجوز ان يكون طلقها في اول الظهر فيحتاج الى ثلاث حيض شهر والى
ثلاثة اطهار ثمانية عشر شهرا الا ثلاث ساعات وهو قول جماعة من
علماء بخاري وقال الرازي عفوريته ينبغي ان يزيد واعلم ذلك لانه يجوز ان
طلقها في اول حيضها فلا يعتد بتلك الحيضة فيحتاج الى ثلاث حيض سواء اول
اطهاره وذكر محمد بن سماعه عن محمد بن عمار انه يقدر بشهرين وهو اختيار
الغزالي لان المرأة فلا تترك الحيض في كل شهر ولا العادة من العود فلا بد من
تكرار الشهر وقال محمد بن مقاتل الرازي وابو علي الدقاق بقدر طهرها سبعة وعشرين
يوما لانه اذا زاد على ذلك لم يبق من الشهر ما يمكن ان يجعل حيضا وقال
الزعفراني بقدر سبعة وعشرين يوما لان الشهر في الغالب شتم على الحيض والظهر
واقل الحيض ثلاثة ايام فبقى الطهر سبعة وعشرين يوما هذا في حق العدة واما في
حق سائر الاحكام لم يقدر والظاهر بشئ بالاتفاق بل يتجنب بدما تجتنبه للحيض
من قراءة القرآن ومسحه ودخول المسجد ونحو ذلك ولا ياتيهان زوجها وتغتسل بكل
صلاة فتصلي به الفرض والوتر وتقرأ فيها قدر ما يجوز به الصلاة ولا تزيد فيل
تقرأ الفاتحة والسورة لانهما واجبان وان حجت قطوف طواف الزيارة لانه
ركن ثم يعيد بعد عشرة ايام وتطوف للصلاة لانه واجب وقصوم شهر رمضان
لاحتمال انها طاهرة ثم تقضي خمسة وعشرين يوما لاحتمال انها حائض في رمضان
خمس عشرة يوما عشرة في اوله وخمس في اخره او بالعكس ولا يتصور حيضها في شهر واحد
اكثر من ذلك ثم يحتمل ايضا انها حائض في القضا عشرة فيسلم لها خمسة عشر
سبقيين وان علمت ورجيها في كل شهر مرة ولم تعرف عدده ولا ابتداءه ولا انتهاءه
او علمت ابتداءه ونهايته او بالعكس او علمت ايامها فيضعفها او اقل من الضعف
او اكثر فذكر في الكتب المطولة ولا يحتمل هذا المختصر قال **ولو زاد الدم على كثر الحيض**
والنفاس فما زاد على عاداتها استحاضة لما ورد فيه من الاحاديث بان تدع
الصلاة ايام اقرانها وتصل في غيرها فعلم ان الزايد على ايام اقرانها استحاضة
ولنا ثبوتنا بان عاداتها حيض وما فوق العشرة استحاضة وشكنا فيما بين ذلك
فالحقنا بما فوق العشرة لانه يجاسد من حيث ان كل واحد منهما مخالف للآخر
فكان الحاقه به اولى ذال اصل للرجي على وفاء العادة ثم قيل اذا مضت عادتها بقطر
وتصوم لاحتمال ان تجاوز العشرة فيكون دم استحاضة وقيل تترك لان اصل
هو الصحة ودم الحيض دم صحة ودم الاستحاضة دم علة وعلى هذا لو ان الدم
ابتدا قيل لا تترك الصلاة والصوم لانه يحتمل يكون دم استحاضة بالنقصان

ثلاثة ايام وقيل تترك لما قلنا وهو الصحيح ثم العادة لا تثبت الا بمرتين وعند
ابن حنيفة ومحمد بن عمار الله وقال ابو يوسف رحمه الله تثبت بمرة واحدة قال **ولو**
مبتدأة فحيضها عشرة ونفاسها اربعون اي ولو كانت المستحاضة مبتدأة بان
ابتدأت مع البلوغ مستحاضة ومع الولد الاول فحيضها اكثر الحيض ونفاسها
اكثر النفاس لان الاصل الصحة فلا يحكم بالعارض الا بمرتين قال **وتنقضا**
المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق بطن او انفلات ريج او رفاق دم
او جرح لا يبرق الوقت كل فرض وقال الشافعي رحمه الله تنقضا لكل فرضية لقوله عليه الصلاة
والسلام لفاطمة بنت ابى حبيش تعضي لكل صلاة ولا ان القياس ان لا يجوز
به فرض واحد فترك للضرورة فبقى ما عداه على اصل القياس ولنا قولنا عليه الصلاة
والسلام المستحاضة تنقضا للوقت كل صلاة وهو المراد الاول لان اللام تستعار
للموت يقال اتيتك لصلاة الظهر اي لوقتها قال الله تعالى اقم الصلاة لذالك
اي لوقت دلوكها وقال عليه الصلاة والسلام ان للصلاة اولها واخرها اي لوقتها وكذا
الصلاة بذكر ويراد بها الوقت قال عليه الصلاة والسلام ان ما اذكر في الصلاة
اي وقها فكان الاخذ بها رويها اولى لان حكمه وما رواه الشافعي رحمه الله يحتمل
فحملناه على الحكم ولا ندمت ترك الظاهر في حق النفل ايما علمت لم يجب الوضوء لكل
صلاة منه فلا يجوز الاحتجاج به ولا ان التقدير بوقت الصلاة بقدر بقدر
الضرورة معنى اذ الوقت قائم مقام الاداء لكونه محله وله شغل كل الوقت بالاداء
عزيمة وشغل البعض رخصة فكانه شغل كله فكان التقدير به بقدر بقدر الصلاة
معنى وهو معلوم لاسفاوت والا غير معلوم لان منهم من يختار الاداء في اول
الوقت ومنهم من يختار في اخره ومنهم من يختار في وسطه ومنهم من يطول
فكان التقدير بالمعلوم اولى قال **ويصلون به فرضا ونفلا** اي يصلون بذلك
الوضوء ماشا واسن الفرائض والنوافل وقال الشافعي رحمه الله ليس لهم ان يصلوا
به الا فرضا واحدا ولهم ان يصلوا من النفل ماشا والانه تبع للفرض وقد
بيننا الوجه من الجائزين قال **ويصلون بغير وجه فقط** اي يطل وضوءهم بغير وجه
الوقت فقط وهو قول ابى حنيفة ومحمد بن عمار الله وقال زفر رحمه الله يطل بالوجه
فقط وقال ابو يوسف رحمه الله يطل بكل واحد منهما لفرجه الله ان اعتبار الطهارة
مع المنا في الحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا يعتبر ولا بى يوسف رحمه
الله ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا يعتبر قبله ولا بعده ولهما ان الوقت
اقيم مقام الاداء شرعا فلا بد من تقديم الطهارة عليه كالا بد من تقديم

الطهارة عليه كما لا بد من تقدم الطهارة على الاداء حقيقة ولا ان الشارع اجاز اشغال
الوقت كله بالاداء ولا يمكن ذلك لا بتقديم الطهارة ولا ان دخول الوقت دليل
ثبوت الحاجة وخروج دليل زوالها فاضافة الانتقاض الى دليل زوال الحاجة اولي
من اضافته الى دليل ثبوتها وقال ابو بكر الرازي لا خلاف بين اصحابنا ان طهارة
المستحاضة تنقض خروج الوقت فعلى هذا قول زفر رحمه الله مستقيم والا فلا فائدة
لتخصيصه بالدخول مع انتفاء الحاجة بالخروج ايضا وثمة الخلاف نظمه في موضعين
احدهما اذا توضا وبعد طلوع الشمس لهم ان يصلوا به الظم عندهما وعند
ابي يوسف وزفر رحمه الله ليس لهم ذلك والثاني اذا توضوا قبل طلوع الشمس انتقض
طهارة ثم بطلوع الشمس عندهم وعند زفر لا ينتقض ولو توضوا صلاة العبد
قبل ليس لهم ان يؤدوا به الظم لانه خرج وقت صلاة العبد والصحيح انه يجوز
لهم ذلك لانها ليست بفرض فصار كما لو توضوا والصلاة الضحية ولو توضوا في وقت
الظم للعصر يصلون به العصر في رواية لان طهارتهم للعصر في وقت الظهور
لطهارتهم للظم قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم ذلك لان هذه طهارة وقعت
للظم حتى لو ظم فساد الظم جاز لهم ان يؤدوا بها صلاة الظم فلا يبقى بعده
ثم علم ان مشايخنا رحمهم الله اضافوا انتقاض الطهارة الى خروج الوقت او
دخوله ليسهل على المتعلمين والا فلا تأثير للخروج والدخول في الانتقاض حقيقة
واما بظهور الحديث السابق عنده وهذا لا يجوز لهم ان يحسوا على الفقيه بعد ما خرج
الوقت وكذا لا يجوز لهم البناء اذا خرج الوقت وهم في الصلاة لان جوارها في نصا
في الحديث الطاري لا في الحديث السابق ويخرج الوقت بظهور الحديث السابق وهذا
لما عرف من ان الوضوء انما يرفع ما قبله من الحدث ولا يرفع ما بعده فلم يوجد له
رافع قال **وهذا اذا لم يفيض عليهم وقت فرض الاو ذلك الحديث يوجب فيه وهذا**
حد المستحاضة ومن في معناها اي وحكم المستحاضة يثبت اذا لم يفيض عليها
وقت صلاة الا والحديث الذي ينبت به يوجد ولكن هذا شرط بقا الاستحاضة
بعد ما ثبت حكم الاستحاضة واما شرط ثبوته ابتداء ان يستوعب استمرار
العذر وقت الصلاة كاملا كالا فمقطع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله وفي
الكافي يحافظ الدين انما يصير صاحب عذر اذا لم يوجد في وقت الصلاة زمانا
يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث والاول ذكره في الغاية وعزاه الى اللخمي
والفتاوي المرعيتانية والواقعات والحايوي وجامع الخلاط وغيرهم مطلق
والمنافع والحواشي فهدى غاية كتب الخفية كما نرى فكان هو اظهر حتى لو سال

دما في بعض وقت صلاة فتوضات وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة
اخرى وانقطع دما فيه اعادت تلك الصلاة لعدم الاستيعاب وان لم
ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج ولا تعيدها لوجود استيعاب الوقت
وهذا كما قالوا في جاسيا لا تقطع ان الوضوء لو كان على السيلان والصلاة
على الانقطاع او انقطع في اثنا وصلاتها ان عاد في الوقت الثاني فلا اعاد عليها
لعدم الانقطاع التام وان لم يعدها ليعاد لوجود الانقطاع التام فتبين
الحاصلت صلاة المعذورين ولا عذر ثم انما تنقض طهارتهم بالخروج الوقت
اذا توضات والدم سائل او سال بعد الوضوء في الوقت واما اذا لم يكن سائلا
عند الوضوء ولم يسيل بعد فلا حتى لو توضات والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي
على وضوءها لانه ان قضى بذلك الوضوء ما لم يسيل وتحدث حدثا آخر لا يسه
لم يوجد السيلان بعد حتى تنقض خروج الوقت وفيه طعن عيسى ابن ابيان
فقال ينبغي ان تعيد الوضوء اذا دخل الوقت الثاني لانه انقطاع ناقص فلا
ينع اتصال الدم الثاني بالاول فكان كالمستم وهذا لان هذا الوضوء رافع
للسيلان بدليل انها لا تحتاج الى وضوء اخر اذا سال في الوقت والوضوء الرفع
للسيلان ينتقض بخروج الوقت وجوابه ان وضوءها وضوء الطاهرات اذ لم
يوجد بعد حدث لا من الوضوء يرفع ما قبله من الاحداث مثل وضوء غير
المعذورين ولا يرفع ما بعده فتعذر للخروج في حق الحدث المتأخر عن الوضوء
وهي انما تحالف الطاهرات في التخفيف لا في التغليظ وهذا لان الشرع جعل
الحديث الموجود حقيقة معدوما حكما للعذر وفيما قاله عيسى يلزم جعل الحديث
المعدوم حقيقة موجودا حكما وهو عكس المشروع ولوجدت الوضوء والوقت
الثاني والمسئلة مجالها ثم سال الدم انتقضت طهارتها لان تحديد الوضوء
وقع من غير حاجة فلا يعتد به بخلاف ما اذا توضت بعد السيلان
وعلى قياس ما قاله عيسى لا ينتقض حتى يخرج الوقت الثاني ثم اذا اصاب ثوب
صاحب العذر نجس من الحدث الذي يتلى به فعليه ان يغسله اذا كان
مفيدا بان لا يصيبه مرة اخرى حتى لو لم يغسله وهو اكثر من قدر الدم
لم يحصلاته وان لم يكن مفيدا بان كان يصيبه مرة اخرى اجزاه ولا يجب
عليه ما دام العذر قائما وقيل اذا اصابه خارج الصلاة يغسله لانه قادر
على ان يشرع في ثوب طاهر وفي الصلاة لا يمكنه الضرر فسقط اعتباره وكان
محمد بن مقاتل يقول يغسل ثوبه في وقت كل صلاة مرة كالوضوء وقال بعضهم

لا يجب عليه غسله لان الوضوء عرفناه بالنص والنجاسة ليست في معناه لان
قليلها يعفى فالحق الكثير بالقليل للضرورة قال **والنفاس م يعقب الولادة**
ما خرد من تنفس الرحم بالوليد او من خروج النفس بمعنى الوليد او معنى الدم
لان المولود نفس وكذا الدم يسمى نفسا قال الشاعر تسيل عليه السيف نفوسا
ولست على غير السيف تسيل اى مآثرا ومنه قول النخعي ما ليس له نفس
سايده لا يجس الماء اذا مات فيه مجازا ان يكون مشتقا منه هكذا ذكرها
في كتب الفقه وقال المطري النفاس بجر النون ولادة المرأة مصدر سعى به الدم
كما سعى بالحوض وفي المغرب واما اشتقاقه من تنفس الرحم او خروج النفس
معنى الولد فليس بذلك قال **ودم الحامل استحاضة** وقال الشافعي رحمه الله
حيض اعتبارا بالنفاس فان ولدت ولدين فالنفاس من الاول وهو حامل
بالتالي فلو انها تحيض لما صارت نفسا اذ كل واحد منهما دم رحم ولنا قوله
عليه الصلاة والسلام في سبايا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حامل حتى
تستبرأ بحضة فنجعل عليه الصلاة والسلام وجوه الحيض علما على براءة الرحم
من الحمل حيث جعل الحيض غاية للحرمة وما حلت الا للتيقن بانها ليست بحامل
وان الحامل لا تحيض وان الحيض والنفاس لا يجتمعان ولو جاز اجتماعهما
لم يكن وجود الحيض دليلا على انتفاء الحمل ولم يكن حلالا بوجوده اخطا في
امر الا بضاع وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ان الله رفع الحيض
عن الحبلاد وجعل الدم رذقا للولد وقالت عائشة رضي الله عنها ان الحامل
لا تحيض ولان في الرحم يفسد بالحبل كذا العادة وفيها ذكر انه انفتح فيه خروج
الوليد الاول وتنفس بالدم فلا يلزمنا ولو خرج بعض الولد فان خرج اكثر
يكون نفاسا والا فلا ولو تقطع فيها وخرج اكثر لم يخرج كله وعند محمد وافر
رحمهما الله لا يكون نفاسا لان النفاس عندهما بوضع الحبل كما قال في الترمذي
وفي المفيد النفاس يثبت بخروج اقل الولد عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
رحمه الله بخروج اكثر قال **والسقط ان ظله بعض ختمه ولد** وذلك مثل يدا ورجل
او اصبع او ظفر او شعر فتكون به نفسا وتنقض به العدة وتغير الامة
ام ولد به ويثبت به لو كان علق يمينه بالولادة ولو ولدت من سرورها
لا تصير نفسا الا اذا سال الدم من فرجها لكن تنقض العدة وتغير ام ولد
به ويثبت في اليمين قال **واحد الله** اى واحد لا قل النفاس لان تقدم
الولد دليل على انه من الرحم فلا حاجة الى امارات زائدة عليه وهذا خلاف للحيض

لا ينقض

لانه لم يتقدم دليل على انه منه ودم الرحم معتادة فجعل الامتداد دليلا على
انه منه ولو ولدت ولم ترد ما يجب عليها الغسل عند ابي حنيفة وافر رحمها الله
وهو اختيار ابي علي الدقاق لان نفس خروج النفس نفاس على ما تقدم وعند
ابي يوسف وهو رواية عن محمد لا يغسل عليها بالدم الدم قال في المفيد هو
الصحيح لكن يجب عليها الوضوء لخروج النجاسة مع الولد اذ لا يخلو عن طهارة
وروي عن ابي حنيفة رحمه الله ان اقل خمسة وعشرون يوما وليس مراده
انه اذا انقطع دونه لا يكون نفاسا بل مراده اذا وقعت حاجة الى نصب
العادة في النفاس لا ينقص عن ذلك اذ لو نصب لها دون ذلك ادى الى نقص
العادة عند عود الدم في الاربعين لان من اصله ان الدم اذا كان في
الاربعين فالطهر المتخلف فيه لا يفصل طال الطهر او قصر حتى لو رأت ساعة
دما واربعين الا ساعتين طهر اثم ساعة دما كان الاربعين كله نفاسا
وعندها ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوما فكل ذلك وان كان خمسة عشر
يوما مضاعفا يكون الاول نفاسا والثاني حيضا ان امكن والا كان استحاضة
وهو رواية ابن المبارك عنه وكذا في حق الاخبار بانقضاء العدة مقدرة خمسة
وعشرين يوما عنده وانكوف رحمه الله قد روى باحد عشر يوما ليكون اكثر
من اكثر الحيض قال **واكثر اربعون يوما والزيادة استحاضة** اى اكثر النفاس يكون
يوما وقال الشافعي رحمه الله اكثر سنون يوما لقول الاوزاعي عن امرأة
تري النفاس شهرين به استدلت النواوي في شرح المذهب ولنا حديث لم يسلطها
سللت النبي عليه الصلاة والسلام ثم تجلس المرأة اذا ولدت قال النبي صلى الله عليه وسلم
اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وقال ايضا كانت النساء تجلس على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما رواه احمد وابوداود وابن ماجه
والترمذي وقال الترمذي اجمع اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
بعدهم على ان النساء ندع الصلاة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك
وقال الطحاوي لم يقل بالستين احد من الصحابة واما قول الاوزاعي عن امرأة
امراة ترى النفاس شهرين قلنا من ابن له ان الشهر من نفاس بل ما زاد
على الاربعين استحاضة وليس له في اسقاط الصوم والصلاة ومحريم وطها
على الزوج دليل شرعي من كتاب او سنة او قياس الاحكامية الاوزاعي عن امرأة
جهولة وقولا الصحابي عنده ليس حجة فكيف يكون قول الاوزاعي واعتقاده
ان ذلك كله نفاس حجة ولم يقل به الاوزاعي بنفسه بل مذهبه مثل مذهبنا

من ولادة الجارية ومن الغلام أكثر خمسة وثلاثون يوما قوله والزائد
استحاضة الحيض على الأربعين استحاضة لعدم النقل ولا مدخل القياس
في المقادير ومما زاد المصنف المستداه واما صاحبة العادة اذا زاد منها على الأربعين
فانه يرد الى ايام عادتها وقدره كرم من قبل وقال ونفاس التومين من الاول
وهذا قول ابي حنيفة واني يوسف رحمهما الله وقال محمد وزفر رحمهما الله من الولد
الثاني لانها حامل به فلا يكون دمها من الرحم ولهذا لا يكون ما نزلها الحامل
من الدم حيضا وكذا لا ينقض العدة الا بوضع الثاني ولان جعل النفاس
من الولد الاول يورث على الجمع بين نفاسين بلا طهر يخلل بينهما لانها اذا
ولدت الثاني تمام اربعين من الاول وجب نفاس اخر للولد الثاني ولها ان النفاس
هو الدم الخارج عقبه للولد الواحد اذ في كل واحد منهما يوجد نفاس الرحم
وانفتحاحه بخلاف الحيض وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضاف اليها ابتداء
الحيض ولا نسلم ان النفاسين يتواليان بل النفاس من الاول الى الاربعين
والباقي استحاضة ثم شرط التومين ان يكون بين الولدين اقل من ستة
اشهر حتى لا يمكن علوق الثاني من وطئ حادث وان كان بينهما ستة اشهر او
اكثر فها حملان ونفاسان وان ولدت ثلاثة او اربعة من الاول والثاني اقل
من ستة اشهر وكذلك بين الثاني والثالث ولكن من الاول والثالث اكثر
من ستة اشهر فالصحيح انه يجعل حملا واحدا قال **باب النفاس**
يطهر البدن والثوب بالماء وعلى من يملأه الماء ان يعلم ان الكلام فيه من جهتين
احدهما في وجوب غسل النجس الثاني فيما يطهر به اما الاول فهو واجب لقوله
تعالى وثيابك فطهر اي طهرها من النجاسات وما نقل خلاف ذلك من تفسير
الاية لا يوافق ظاهر اللغة ولقوله عليه الصلاة والسلام حينه ثم اقوصه ثم
اغسله بالماء ونهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصلاة في المقرة والمجرى
والمزلة ولا فرق بين نجاسة ونجاسة وقال الشافعي لا يجب غسل بول الغلام
الذي لم ياكل الطعام بل يرش عليه الماء لا يغزى ولنا العمومات وما ورد فيه
من النضج والصب لم يرد به الغسل ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في
الذي توضأ وانضح فركه ولا يجزى به الا الغسل اتفاقا ولان النضج كونه
ومنه الناضح للمحل الذي يستخرج به الماء قال المذهب وما ذكره من الفرق
من بول الجارية والغلام ان بول الجارية النجس من بول الغلام ضعيف اذ
لا فرق بين تخين النجاسة وريقها في وجوب ذهابها بالغسل وهذا المذهب

بنفسه تحكم غير طاهر فلا يعتمد وفرق بعضهم ان الاعتناء بالصبي اكثر لانه
لانه يحمله الرجال والنساء فالبلوي به اكثر واعلم اضعف لان مقتضاه ان لا يجب
غسل ثياب النساء من بولها لكونه لا يتلا به اشد في حقهن لا اختصاصهن عملها
ومشاركة الرجال في حمل الصبي وقال الشافعي رحمه الله لا يبين لي فرق بينهما ولقد
انصف فيما قال واما الثاني وهو ما يظهر به النجس في كل ما يبعثه عن ازالة النجاسة
وتحريمه يجوز ازالة النجاسة به عند ابي حنيفة واني يوسف رحمهما الله وقال محمد
وزفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء لانه يتنجس باول الملاقات والنجس
لا يفيد الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء للنص ولا يصح الحاقه بالماء
الضروية وفي المأخوذة فبقى ما رواه على الاصل ولها ما روى عن عائشة رضي
الله عنها انها قالت ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تحيض فيه فاذا اصابه
شي من دم الحيض قالت بريقها فصعته بظفرها اي حكته ولانه من بول طبيعي
فوجب ان يغسل الطهارة بالماء بل اولى لانه اقلع لها ولا نأشاهد ونعلم بالضرورة
ان الماء يزيل شيئا من النجاسة في كل مرة ولهذا يتغير لون الماء به والنجاسة تناهية
لانها مركبة من جواهر متناهية لما عرف في موضعه فاذا انتهت اجزاؤها
بقي المحل طاهرا لعدم المجاورة وما ذكره من التنجس باول الملاقات سقط
للضرورة كما سقط في الماء ولا تعلق للشافعي رحمه الله بقوله عليه الصلاة
والسلام ثم اغسله بالماء لانه مفهوم اللقب وهو ليس بحجة اجماعا لقوله عليه
الصلاة والسلام وليس يستنج بثلاثة اجمار فانه يجوز بغيره وعن ابي يوسف
رحمه الله انه لم يجوز تطهر البدن الا بالماء لانها نجاسة يجب ازالها عن البدن
فلا يزول بغير الماء كما حدث قال **لا الدهن** اي لا يجوز ازالها بالدهن لانه
لا يخرج بنفسه فكيف يخرج غيره وكذا الدبس واللبس والعصير وروى عن
ابي يوسف رحمه الله لو غسل الدم من الثوب بدهن او سمن او زيت
حتى ذهب شرمه جاز قال **والخف بالله ان ينجس في جرم** اي يطهر الخف بالله
اذ اتنجس نجس ذي جرم ولم يشترط الجفاف وهو قول ابي يوسف لقوله
عليه الصلاة والسلام فمن اراد ان يدخل المسجد فليقلب ثيابه فان رايها
اذا اتمسكها بالارض فان الارض لها طهور ولان البلوي العام قد
تحقق فلا معنى لشرط الجفاف اذ يلحقه بذلك سرح وهو مدفوع بشرط
عند زوال الرائحة وعلى قوله اكثر المشايخ وعند ابي حنيفة رحمه الله لا بد من
الجفاف اذ المسح كرم ولا يطهره وقال محمد وزفر رحمهما الله لا يطهر الا بالغسل

لان رطوبةها تتداخل في الخف والنعل فصارت كالواصلة رطوبتها دون حرها
وكما في البدن والثوب والبساط وكما نجاسة المايعة التي لا تجرم لها بخلاف
التي فانه مخصوص بالخش حتى اكتفى به في الثوب ولها اي لا في حبيقة واي يوف
رحمها الله ما روي من قوله عليه الصلاة والسلام فمن اراد ان يدخل المسجد
الحديث ولا ان الخف صلب لا يتداخله اجزا اجرم النجاسة وانما يتداخله رطوبتها
وذلك قليل او يجتنبه الجرم اذا جف فلا يبقى بعد المسح الا قليل وذلك معفو
فصار كالسيف والحديد الصقل بخلاف الثوب والبساط لانها تتداخل
فتداخلها اجزاء النجاسة وبخلاف البدن لان لينة ورطوبته وما به
من العرق يمنع من الجفاف قال **ولا يغسل اي** وان لم يكن له جرم يظهر
بالغسل لان اجزاء النجاسة يتشرب فيه فلا يخرج الا بالغسل وقيل اذا شرب
على الرمل والتراب فالنضيق بالخف وجعل عليه ترابا او رمادا او ملاء فصح
يطهر وهو الاصح اذ لا فرق بين ان يكون الجرم منها او من غيرها ثم الفاضل
بينهما ان كل ما يبقى بعد الجفاف على ظهر الخف كالعدنة والدم ونحوه فهو جرم ولا
لا يري بعد الجفاف فليس يجرم قال **ومعنى يابس بالفرك** **ولا يغسل اي**
اذا اتجس الخف والثوب بمعنى وبس يطهر بالفرك وان لم يكن يابسا يطهر بالغسل
وقال الشافعي رحمه الله الذي ليس نجس لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت
كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه ولا يغسله
وفي حديث اخر كنت افرك المني من ثوبه وهو يصلي والواو والحال ولو كان نجسا
لما اتمت الصلاة معه ولما اكتفى بالفرك فيه كسائر النجاسات وعن ابن
عباس انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال
انما هو بمنزلة النزاق والمخاط وانما يكفيك ان تمسحه بخرقة او بادرعة ولا
يتداخله البشر كالطين ولنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت
كنت اغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلاة للحلة
وحديث عمار انه عليه الصلاة والسلام قال انما يغسل الثوب من خمس وعقد
منها المني وعن ابي هريرة رضي الله عنه في المني يصيب الثوب اذا ارأته فاسله
والا فاغسل الثوب كله وعن الحسن المني بمنزلة البول ولا نه دم استحالة
بالنضح من حرارة الشهوة ولهذا من كثر منه الوقاع حتى فرت شهوته يخرج
دما احمر وانما يطهر بالفرك لقوله عليه الصلاة والسلام اغسله وطبا واخرجه
يا بيا ولا نه لنج فلا يتداخل اجزاء النجاسة وما على ظاهره يطهر بالفرك او

يقبل والقليل معفو وما ورد فيه من الاماطة محمول على انه كان قليلا او على انه
ليتمكن من الغسل وتشبيهه بالمخاط انما كان في المنظر من البشاعة لا في الحكم
بدليل ما ذكرناه من الادلة ولا تعلق له لقوله عائشة رضي الله عنها كانت افرك المني
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فيه من حيث ان الواو والحال
لانه خبره وامر عليه الصلاة والسلام اكد في اقتضاء الوجوب من خبره لان حقيقة
للجوب والظاهر انه كان قبل الصلاة ولا نه يبعد ان تنشبت بلبابه وشغله
عن الصلاة وهذا كما يقال هيئات له الطعام وهو ياكل اي ياكل بعد وجوب
ان يكون البشور نجس ثم يطهر بالاستحالة فان الشيء قد يكون نجسا ومثله
منه طاهر كاللبن فانه يتولد من الدم وهو اصله فاعتبر بالعلقة والمضغة
لانه خلق منها البشور وان كانا نجسين ثم قيل انما يطهر بالفرك اذا خرج
المني قبل المذي اما المخرج المذي او لا ثم خرج المني لا يطهر الا بالغسل وقال شمس
الامة مسئلة المني مشكلة لان الفحل مذي ثم مني والمذي لا يطهر بالفرك الا
ان يقال انه مغلوب بالمني فيجعل تبعاله وروي للحسن عن اصحابنا انه لو كان
في راس ذكر نجاسة لا تطهر بالفرك واختاره ابو اسحاق وقال الفقيه احمد
بن ابراهيم عندي ان المني اذا خرج من راس الاحليل على سبيل الذفق ولم
يتشرب على راسه يطهر بالفرك لان البول الذي هو اخل الذكر غير معتبر ومرو
المني عليه غير موثر بخلاف ما اذا انتشر على راس الذكر حيث لا يكتفى فيه بالفرك
لان البول الذي خارج الاحليل معتبر فلا يطهر الا بالغسل حتى لو بال ولم
يجاوز البول ثقب الاحليل يكتفى بالفرك ولو اصاب المني شيئا له بطانة فتغذ
الى البطانة تطهر بالفرك هو الصحيح وروي عن محمد رحمه الله ان كان المني غلظا
فجف يطهر بذلك واسنله لا يطهر الا بالغسل لانه انما تصيبه البلة دون
ثم اذا فرك يحكم بطهارته عندها وفي اظهر الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله
تقل النجاسة بالفرك ولا يحكم بطهارته حتى لو اصابه ما عاد نجسا عنده ولا يبرئ
عندها ولها اخوات منها ان الخف اذا اصابه نجس وذلك ثم وصل الماء
اليه ومنها الاصل اذا اصابها نجاسة وذهب اثر النجاسة ثم وصل الماء اليها وقا
جلدا الميتة اذا دبع بالشمس والتزويب ونحو ذلك من الدباع المحكي ثم اصابه
الماء ومنها البقرة اذا ربح ما بها فغاب الماء ثم عاد فكلها نجس على الروايتين
ثم المني اذا اصاب البدن لا يجزئ منه الفرك فيما روي للحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
لوطوبته البدن وذكر الكرخي عن اصحابنا انه يطهر لان البول في حقه اشد من الغسل

ان من المرأة لا يطهر بالفرق لا ندرقيق قال **وهو السيف بالمسح** اي نحو السيف
من الحديد الصقيل كالمرأة والسكين اذا تمسح بطهر بالمسح لما روي عن اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم مسحونها ويصلون
معهن ولا يغسلن السيف والمرأة ونحو ذلك يفسدها فكان فيه ضرورة ولا
فرق بين اليابس والرطب وبين ماله جرم وما لا جرم له ثم قيل يطهر حقيقة في وقت
حتى لو قطع به البطيخ او اللحم يحل اكله وقيل تقلنجاسة ولا يطهر بشرط ان
يكون صقيلا حتى لو كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح قال **والارض باليس**
وذهب الاثر للصلاة لا للتيمم اي طهر الارض باليس وذهب اثر النجاسة
من اللون والرائحة والطعم فصل للصلاة عليها دون التيمم اما طهارتها باليس
فلما روي عن ابن عمر قال كنت غائبا عن بيتي في المسجد وكنت لكلا ب
ثوبين وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك فدل على طهارتها
بالنجاف ولا ان الارض من طبعها ان تحيل الاشياء وتنقلها الى طبعها فتطهر
بالاستحالة كما تحمر اذا تحللت بخلاف الثوب واما عدم جواز التيمم به فلا ان
طهارة الارض فيه تثبت شرطا بنقل النجاسة فلا يثابري بما ثبت من الواحد
وهذا كما قلنا في مسح الرأس والتوجه الى البيت ثبت بنقل النجاسة ولا يثابري
الاذن والتوجه الى العظيم لان كون الاذن من الرأس والعظيم من البيت ثبت
بغير الواحد ولا ان النجاسة تقل بالنجاف وقيل النجاسة تمنع التيمم دون
الصلاة الا ترى ان نقطة من الدم لو وقعت في الماء منعت من الطهر
به وفي الثياب والمكان لا تمنع جواز الصلاة ولا ان التيمم يقتصر الى طهارة الصعيد
وطهوريته لرفع الحدث والصلوة تقتصر الى طهارة المكان لا غير وبالحجرت ثبت
الطهارة دون الطهورية وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز التيمم به
فعلى هذا لا فرق بينهما والظاهر الاول قال **وعقود الدرهم كعرض الكف من**
نجس مغلظ كالبول والدم والخمر وخرق الدجاج وبول الايوكل لحمه والروث والخبث وقال في
والشافعي رحمه الله قليل النجاسة ككثيره لان النصوص الواردة بتطهيرها
لم تفصل الا ان ما لا يدركه الطرف خارج لعدم اسكان التحريم عند كذا باب
يقع على النجس ثم على الثياب وكذا موضع الاستنجاء وهو المخرج خارج عنها
باجماع السلف ولنا ان القليل يحفو اجماعا فقد رنا به الدرهم لان محل
الاستنجاء مقدر به قال التيمي استقبوا ذكر المقعد في محافلهم فكذلك الله
لان الضرورة تشمل المقعد وغيره فيخرج ثم اختلفت الرواية في الدرهم

فقليل يعتبر بالوزن وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المشقال وقيل بالنسبة
وهو قدر عرض الكف ووفق ابو جعفر بن الروائين فقال لا راد محمد رحمه الله
بذكر العرض تقدير النجاسة المايعة وبذكر الوزن تقدير النجاسة المتجمدة وهذا
هو الصحيح وقال السرخسي يعتبر بوزن زمانه وقد قالوا اذا اصاب ثوبه
دهن نجس وصلى فيه ثم ازداد حتى صار اكثر من قدر الدرهم فصل في فائده
جائزة والثانية باطللة وقيل لا يمنع وهو اختيار المرعشي قال **وما دون**
ربع الثوب من نجس كبول ما يوكل والفرس وخرق طير لا يوكل اي في ما دون
ربع الثوب من النجاسة الخفيفة لان التقدير فيها بالكثير الفاحش وللبيع
حكم الكل في الاحكام ويروى ذلك عن ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وهو الصحيح
ثم اختلفوا في كيفية اعتباره فقل ربع جميع ثوب عليه وعن ابي حنيفة
رحمه الله ربع اذ في ثوب يجوز فيه الصلاة كالمزور وقيل ربع طرف اصابته
النجاسة كالكم والذيل والذخري عن ابي يوسف شبر في شبر وعنه ذراع
ومثله عن محمد وروى هشام عن محمد رحمه الله ان الكثير الفاحش ان يستوى
القدمين وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه كرم ان تحرك لذلك حدا وقال
ان الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس فوقف الامر فيه على العادة
كما هو ابد ثم اختلفوا فيما تثبت به الغليظة والخفيفة فعند ابي حنيفة
الغليظة ما تثبت نجاسته بنقل لم يعارضه نقل آخر نجاسته كالدن ونحو
مما لم يوجد فيه تعارض نصين والتقيقة ما تعارض النقصان في نجاسته وطهارة
وكان الاخذ بالنجاسة او الوجود المرجح مثل بول ما يوكل لحمه فان قوله عليه
الصلاة والسلام استنزهوا البول يدل على نجاسته وحديث العريين يدل
على طهارته فحفف حكمه للتعارض وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله ما ساغ
الاجتهاد في طهارته فهو مخفف لان الاجتهاد حجة في وجوب العمل به وثمرته
الخلاف فظهر في الروث والخبث والبرص ونحوها فعند ابي حنيفة رحمه الله يغفل
لان ما روي عنه عليه الصلاة والسلام من انه القي الروث وقال انها نجس
لم يعارضه نص آخر ولا اعتبار عند البلوي في موضع النص كما في بول الاذي
فان البلوي فيه اعم وعندها مخففة لاختلاف العلماء فيه فان ما لكما رحمه الله
يرى طهارتها لعدم البلوي لا مثله الطرق بها اختلاف بول الحمار وغيره مما لا
يوكل لحمه لان الارض تنشفه وروى عن محمد ان الروث لا يمنع جواز الصلاة
وان كان كثيرا فاحشا وهو اخرا قوله بالري حنن كان مع الخليفة فرائي الطرق

والخناات مملوكة بها والناس فيها بلوى عظيمة فرجع اليه وقاسوا طين بحاري
عليه لان مشي الناس الدواب فيها واحد وعند ذلك يروي رجوعه الى قولها
اذا اصابه عذق حتى قال يطهر بالذلك وفي الروث لا يحتاج الى ذلك عنده لما
قلنا واما بول الفرس فقد تعارض فيه نصان على تقدير ان كراهية اكله كراهية
تربيته عندنا في حنفية رحمه الله وعلى اعتبار كراهية كراهية تحريم على ان يحيد
ظاهر لان حرمة لكرامته كالحج الا في فضا وخفقا لا نه بول طاهر اللحم فيكون العنق
فيه موجود او عندنا في يوسف رحمه الله ما كوله فيكون بوله خفقا عنده وعند
محمد رحمه الله طاهر لان ما يوكل محمد طاهر عنده قوله وخر طير لا يوكل وهذا
قول ابي حنيفة رحمه الله لا نه خفف عنده وعندهما مغلظة في رواية الهندوا
وفي رواية الكرخي طاهر عندهما وعند محمد نجاسة مغلظة وقيل ابو يوسف
مع ابي حنيفة في التخفيف ايضا فحصل لابي يوسف ثلاث روايات ولا في حنيفة
روايتان ومحمد رواية واحدة والصحيح رواية الهندوا وهو ان نجاسة
مغلظة عنده وعند ابي يوسف ومحمد مغلظة وجب طهارته انه ليس بالمتصل
عنه ناس ولا حيث وايحة ولا ينحى من الطيور عن المساجد شي فعلمنا ان
خروج الطيور طاهر حتى لو وقع في الماء لا يفسد ووجه التغليظ انه لا يكثر
اصابته وقد غير طبع الحيوان الى حيث وثق فصير كثر الدجاج والبط وهذا
مشكل على قولهما ما عرف من مذهبهما ان اختلاف العلم ببوله الشبهة
وقد تحقق فيه الاختلاف فانه طاهر في رواية ابي حنيفة وابي يوسف رحمه
الله على ما في فكان للاختلاف فيه مساع ووجه التخفيف عموم البلوى في الفروقة
هي التي توجب التخفيف فيما لا نص فيه قال **ودم السمك ولعاب البغل**
والحمار وبول تصح كروس الابرو وهذه الجملة معطوفة على ما تقدم من قوله
قدرا الدرهم اي عفى قدر الدرهم ودم السمك الى اخره وفيه نظر لان دسم السمك
ولعاب البغل والحمار طاهر الرواة فكيف يكون معفو والعفو يقتضي
النجاسة وعن ابي يوسف رحمه الله ان السمك الكبير اذا سال منه شيء فاحش
يكون نجسا مغلظا وفيه اشكال لا نه لا يقول بالتغليظ مع وجود الاختلاف
فيه وعنده انه قد انما لكثير الفاحش لا اختلاف العلماء فيه والصحيح ظاهر الرواية
لانه ليس بدم على التحقيق لان الدموي لا يمكن الماء وهذا الكافي محمد رحمه الله
في تعليل السئلة بقوله لان هذا ما يعيش في الماء والدليل على انه ليس بدم انه
يبيض الشمس والدم يسود بها فلا يكون دما واما لعاب البغل والحمار فقد

مر في الأساور واما البول المستنقع قد روي لا يرفع فقول الضرورة واذا استلأ
الثوب وعن ابي يوسف رحمه الله وجوب غسله لانه نجس حقيقة قلنا لا يستلأ
الامتناع عنه فقط حكمه وقوله قد روي لا يرفع فقول الضرورة واذا استلأ
جانبها الاخر يعتبر والحكم انه لا يعتبر للضرورة قال **والنخل المني يطهر ببوله**
عينه لا نه نجس المحل باعتبار العين فيزول ببولها ولو بترق وعن محمد رحمه
الله انه يطهر مرة اذا عصم وقيل لا يطهر ما لم يغسله ثلاثا بعد زوال العين التحق
بنجاسة غير مرئية لم تغسل قط وعن ابي جعفر انه يغسل مرتين بعد زوال
العين لانه بعد زوال العين التحق بنجاسة غير مرئية غسلت مرة قال **الا**
ماشق اي الاماشق زالة اثره لقوله عليه الصلاة والسلام لحولة بنت بيار
حسن قالت له فان لم يخرج الدم يارسول الله قال يكفيك الماء ولا يضرك اثره
ولان فيه حرجا لسا فان من خضب يدين او يحته حننا نجس لا يزول لو بها
بالغسل وفي قطعها حرج طاهر لا يلحق بهذه الشريعة وتفسير الشقة ان
يحتاج لزالته الى شيء اخر سوى الماء كالصابون ونحوه لان الالة المعق
لقلع النجاسة الماء فاذا احتيج الى شيء اخر شق على الناس فلا يكلف في المعق
به قال **وعصر بالغسل ثلاثا وبالعصر كل مرة** اي غير المني من النجاسة
يطهر ثلاث غسالات وبالعصر في كل مرة والمعتبر فيه غلب الظن وانما
قدرة الثلاث لان غلبة الظن يحصل عنده غالبا ولهذا قال عليه الصلاة والسلام
اذا استنقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلاثا لانه قد
وهذا لان ما ليس له من مرئية لا يمكن القطع بزواله فلم يبق الا الاجتهاد
وهو لا يخرج غالبا الا بال تكرار والعصر فشرطها في الكتاب حتى لو جرى الماء على
ثوب نجس وغلب على ظنه انه قد طهر جاز وان لم يكن ثم عصر والمعتبر ظن
الغاسل الا ان يكون الغاسل صغيرا او مجنونا فيعتبر فيه ظن المستعمل لانه
هو المحتاج اليه قال **وتشلى الجفاف نيم الا بعصر** اي يطهر بالغسل ثلاث
مرات وبالتخفيف في كل مرة فيما لا يمكن عصره كالحزف والاجر والشس الحاد
والجلد المدبوغ بالنخل لان التخفيف اثر في استخراج النجاسة وتفسير التخفيف
ان تخلية حتى يقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس وعلى هذا السكندر الميموني
بالماء النخل والدم المطبوخ به والمغطة المبلولة بالنخل حتى تنفخ تطهر
بان تمسح السكين بالماء الطاهر ثلاث مرات وتطبخ المغطة والدم بالماء الطاهر
ثلاث مرات وتبرد في كل مرة وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا تطهر هذا الاثنا

ابداً على هذا الخلاف الحصر وكل ما لا يتعصر بالعصر والاعيان الخمسة نظراً إلى
عندنا وذلك مثل الميتة اذا وقعت في المني فاستحلت حتى صار على العدة
اذا صار تراباً واخرقت بالنار حتى صار رماداً فهي تطهر والخمر اذا غلغلت
وجلد الميتة اذا دبعت فانه يحكم بطهارتها للاستحالة وذكر في الفتاوى ان
راس الشاة اذا احرق حتى زال الدم يحكم بطهارته وكذا البقرة الخمسة في الشور
تؤول بالاحراق قال **وسن الاستحباب بنحو منق** لانه عليه الصلاة والسلام
واظب عليه وقال عليه الصلاة والسلام اذا اتى احدكم حاجته فليستنج ثلاثاً اجماعاً
او ثلاثاً اعموا او ثلاثاً حقائق من التراب وقال الشافعي هو فرض لا يجوز الصلاة
بدونه لان الطهارة من الاجناس بالما شرط لجواز الصلاة فلا بد منها الا انه
اكتفى بغير الماء في موضع الاستحباب للضرورة والاجماع فلا يجوز تركه ولنا قوله
عليه الصلاة والسلام من استنج فليوتر من فعل هذا فقد احسن ومن انكأ
حجج رواه ابو حاتم في صحيحه وغيره ولا لا يجب زانته بالماء مع القدر عليه فلا
يجب بغيره بل اولى لان الماء التطهير وهو مظهر حقيقة فاذا لم يجب بالمظهر فكيف
يجب بغيره فصار كالباقي بعد الاستحباب بالاجزاء فلعلم بذلك ان المقعدة لا يجب
تطهيرها اذ لو وجب لوجب بالماء كما في سائر المواضع وقوله بنحو منق اراد به
الاشياء التي لا تقوم كالمد والزراب والعود والحرق والقطن والجلد والاشياء
وقوله منق خرج مخرج الشط لكونه سنة لان الانقاء هو المقصود بالاستحباب
فلا يكون دون سنة ولا فرق بان يكون الخارج معناه او غير معناه
في الصحيح حتى لو خرج من السبل من دم او قيح طهر بالاجزاء وكذا لو اصاب موضع
الاستحباب نجاسة من الخارج تطهر بالاستحباب بالاجزاء ونحوه قال وصفة الاستحباب
بالاجزاء ان يجلس معتدلاً على بياض منق فاعن القبلة والريح والشمس والعمود
ثلاثة اجزاء يدبر الاول ويقبل الثاني ويدبر الثالث وقال ابو جعفر هذا
في الصيف وفي الشتاء يقبل الاول ويدبر الثاني ويقبل الثالث لان حبيته
متدليتان في الصيف فيخاف من التلوث والمرأة تفعل في جميع الاوقات
مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما يقع
من النجاسة بعد الاستحباب بالاجزاء في حق العرق حتى اذا اصاب العرق من المقعدة
لا يتنجس ولو قعد في ماء قليل نجسه قال **وما سن فيه عده اي ليس بالاستحباب**
عده مسنون وقال الشافعي رحمه الله لا بد من التثنية لقوله عليه الصلاة والسلام
من استنج فليوتر ولنا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام ناوله عبد الله بن مسعود بحجر

وروثه فاخذ الحجر من وحي بالروثة وقال انه وجس ولو كان التثنية واجباً لنا
ثالثاً ولان المقصود من الاستحباب الانقاء فلا يصح لا شرط الزيادة بعد
حصوله ولهذا لم يحصل النقاء بالتثنية يزداد عليه اجماعاً لكونه هو المقصود
ومارواه متروك الظاهر اجماعاً لانه لو استحب حجر واحد له ثلاثاً احرق في
جاء حصول المقصود ولعل ذكر التثنية في الحديث خرج مخرج العادة والغالب
لانه تحصل النقاء بها غالباً او يحل على الاستحباب وحكم قوله عليه الصلاة والسلام
ومن لا حرج على جواز ترك الوتر بعد الثلاث فاسد لانه ان حصل النقاء
بالتثنية فالزيادة بدعة عندهم وان لم يحصل فواجبة لا يجوز تركها والحديث يدل
على جواز تركها وعلى جواز الاتيان بها فيجزي على اطلاقه حتى يجوز الاكتفاء بالواحدة
وترحيقه قال **وغسل احب** أي غسل موضع الاستحباب بالماء افضل
لانه يقلع النجاسة ويجزئ خفقه فكان اولى ولا فضل ان يجزئ بينهما لقوله
تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين قيل لما تزلت هذه الآية
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اهل قبة ان الله انى عليكم نماذا تصنعون
عند الغايط قالوا نتبع الغايط بالاجزاء ثم نتبع الاجزاء بالماء ثم قيل هوادة
وليس سنة لانه عليه الصلاة والسلام فعله مرة وتركه اخري وقيل هو سنة
في زماننا لان الناس اليوم يسلطون ثلطا وفي الاول كانوا يبعرون بعرا
وصفة الاستحباب بالماء ان يستنج بيد اليسرى بعدما استرخا كالاستحباب
اذ لم يكن صائماً ويضع يده الوسطى على سائر الاصابع قليلاً في ابتداء
الاستحباب ويغسل موضعها ثم يضع يده اليمنى ويغسل موضعها ثم يضع
خنصره ثم سبابة فيغسل حتى يطهر قلبه انه طهر يتبين او غلبه ظنه بالغ
فيه الا ان يكون صائماً لا تقدر بالعدد لان هذه النجاسة مريبة فالمعتبر
فيها زوال العين الا ان يكون موسوساً فيقدر في حقه بالتثنية وقيل بالسبع
وقيل يقدر في الاحليل بالتثنية وفي المقعدة بالخمسة وقيل بالتسع وقيل
بالعشر ويفعل ذلك بعد الاستنجاء بالمشي او التحن او النوم على شدة الهم
ولو خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم حتى يشقه بحرقته قبل رده والراة
في ذلك كالرجل وقيل تستنجي برؤس اصابعها لانها تحتاج الى تطهير فخرجها
الخارج وقيل كغيرها غسله براحتها وقيل بعرض اصابعها لانها اذا دخلت
الاصابع يخشى ان تجنب بسبب ما يحصل لها من اللزج والعداء لا تستنجي
باصابعها خوفاً من زوال العدة قال **وجبان جاوز النجس المخرج اي**

يجب الاستنجاء بالما اذا اجازت نجاسة المخرج لان ما على المخرج من النجاسة
انما الكفى فيه بغير الماء للضرورة ولا ضرورة في المجاوزة غسله وكذا اذا لم
يجاوز وكان جنباً يجب الاستنجاء بالما لوجوب غسل المتعدية لاجل الجنابة وكذا
الحائض والنفساء ذكرنا قال **ويعتبر القدر المانع وما موضع الاستنجاء**
المعتبر في منع الصلاة ما اجاوز المخرج من النجاسة حتى اذا كان المجاوز عن
المخرج قد ردد درهم مع الذي في المخرج يزيد عليه لا يمنع الصلاة ولا يجب غسله
لان ما على المخرج ساقط العترة ولهذا لا يكره تركه ولا يضم الى ما في جسد من
النجاسة فقيت العترة للمجاوز فقط فان كان اكثر من قدر الدرهم منع والا
فلا وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يعتبر
مع موضع الاستنجاء حتى اذا كان الجوع اكثر من قدر الدرهم منع عنده ويجب
غسله وكذا يضم ما في المخرج الى ما في جسد من النجاسة عند فحاصله ان
المخرج كالباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه اصلاً وعند محمد كالمخرج واختلفوا
فيما اذا كانت مقعده كثيرة وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يجاوز
من المخرج فقال القتيبي ابو بكر لا يجزيه الاستنجاء بالما حجاره عن ابن شجاع
يجزيه وعن الطحاوي مثله فهذا الشبه بقوله ما وبه يؤخذ وفي الاول يقول
محمد رحمه الله وذكر في الغاية عزياً الى القنية انه اذا اصاب موضع الاستنجاء
نجاسة من الخارج اكثر من قدر الدرهم يطهر بالماء ويجزى قيل الصبي انه لا يطهر الا
بالفعل قال **لا يعظم وروث وطعام وعين** اي لا يستنجى بهذه الاشياء
لنهييه عليه الصلاة والسلام عن الاستنجاء بعظم وروث ويمينه وقال
في العظم لا تستنجوا بهذه فانه طعام اخوانكم يعني المخرج فطعامنا اولي ان
لا يستنجى به لان الاستنجاء بالطعام اضاعة المال وقد نهى عنه عليه الصلاة
والسلام وقال في الغاية يكره الاستنجاء بعشيرة اشياء العظم والرجيع والروث
والطعام واللحم والزجاج والورق والخزف وورق الشجر والشعر والله اعلم بالصواب
كتاب الصلاة الصلاة في اللغة العالية الدعاء قال الله
وسل عليهم ان صلواتك سكن لهم اي ادع لهم وانما عدى بعلى باعتبار
لفظ الصلوة قال الاعشى **تقولنني وقد رقت من تحلا** يارب جنب الاوتار والو
عليك مثل الذي صليت فاعتمضي **نوما** فان جنب لم مضطجعا وقال ايضا
وقابلها الرجح في نهى صلى على دنها وارسم اي دعا وكبر وفي الشرع عبادة عن
الافعال المخصوصة المعهودة وفيها زيادة مع بقاء معنى اللغة فيكون تغييرا

لا نقلا على ما قالوا وقال في الغاية الظاهر انها منقولة لوجودها بدون
في الامي قال **وقت الصبح من الغيا الصادق المبلغ الشمس** لما روى ان
عليه الصلاة والسلام ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلع الفجر
في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تطلع ثم قال
في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك وسعى الفجر التمام
صادقاً لا نه صدق عن الصبح وبينه وسهوا لا كاذباً لا نه يضئ ثم يسوق
ويذهب النور ثم يعقبه الظلام فكانه كاذب وقال عليه الصلاة والسلام
لا يغرنكم اذا ن بالال ولا الفجر المستطيل وانما الفجر المستطيل في الاقوى الى النشر
فيه وقد اجعت لامة على ان اواله الصادق واخره حين تطلع
الشمس قال **والظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوي في الزوال**
اما اوله فللقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس الى الزوال وعليه الاجماع
واما اخره فالمدكور هنا قوله ابى حنيفة رحمه الله وهو رواية محمد رحمه الله عنه ولا
اخره اذا صار ظل كل شيء مثله وهو رواية الحسن عنه وفي رواية اسيد بن عمار
عنه اذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى
يصير ظل كل شيء مثله ذكره في الغاية وعزاه الى البدايع والمحيط والمفيد
والاسيحاوي وقال في المسوط جعل رواية الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله
رواية محمد عنه وجعل المثاليين رواية ابى يوسف رحمه الله عنه وجعل المثاليين
رواية الحسن عنه وهذا لا يضر لانه يمكن ان رواية احدهم عنه لا تنفي
رواية غيره عنه لهما امامة جبريل عليه السلام والسلام انه صلى العصر بالنبي
صلى الله عليه وسلم في اليوم الاول في هذا الوقت ولو كان الظهر باقيا لما صلى فيه
ولا ابى حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام والسلام ابرد و بالظهر فان شدة الحر
من فيج جهنم رواه الجماعة بمعناه واشد للزجر ديارهم في هذا الوقت وقوله
عليه الصلاة والسلام مثلكم ومثل اهل الكتابين كمثل رجل استاجر اجر انقال
من يعمل لي من غدوة الى نصف النهار على قيراط فعملت اليهودي ثم قال من
يعمل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط فعملت النصراني ثم قال
من يعمل لي من العصر الى غروب الشمس على قيراطين فانتم هم فغضبت اليهود
والنصارى وقالوا كنا اكثر عملا واقل عطا الحديث رواه البخاري وسلم من
الزوال الى ان يصير ظل كل شيء مثله مثلية النهار الى الغروب فلم يكن النصارى
اكثر عملا على قولهما اذا لم يكن الوقت اطول ولا يقال من وقت الزوال الى

ان يصير ظل كل شيء مثله اكثر من ثلاث ساعات وفي وقت المثل الى المغرب
 اقل من ثلاث ساعات فقد وجد كثرة العمل بطول الزمان لا نأقول هذا الله
 اليسير من الوقت لا يعرفه الا الحساب ومراعاة عليه الصلاة والسلام يظهر لكل
 احد من امتهم وما روي به منسوخ بما روي به عليه الصلاة والسلام صلى به جبريل
 في ذلك الوقت الظهر في اليوم الثاني ولا يقال يتداخل الظهر والعصر فيه الى ان
 يصير الظل مثلين لا نأقول لا يتداخل وقت صلاة في وقت صلاة بما روي
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت صلاة اخرى
 ثم قال ابو حنيفة رحمه الله في معرفة الزوال ما دام الفرض في كبد السماء فانه لم
 يزل وان انحط سيرا فقد زال وعن محمد رحمه الله انه يقوم الرجل يستقبل
 القبلة فاذا زالت عن يسار فهو الزوال واحسن ما قيل في معرفة الزوال
 ما قاله صاحب المحيط والخبازي وهو ان يغرز خشبة في ارض مستوية
 قبل الزوال فما دام ظل العود على النقصان لم تنزل الشمس فاذا وقف ولم
 تنقص ولم تزد فهو قيام الظهيرة فاذا اخذ في الزيادة فقد زالت الشمس
 فيخط على راس موضع الزيادة خطا فيكون من راس العود الى الخط في الزوال
 فاذا صار ظل العود من راس الخط لا من موضع غرس العود خرج وقت الظهر
 ودخل وقت العصر وفي بعض نسخ المبسوط قال في الزوال هو الظل الذي يكون للاشياء
 وقت الظهيرة وفيه فظهر فان الظل لا يسبح في الا بعد الزوال وقوله سبي
 الفتي اي في الزوال فالالف واللام بدل عن الاضافة قال **والعصر منه الى الغروب**
 اي وقت العصر من وقت صار ظل كل شيء مثليه الى غروب الشمس اما اوله فالله
 هنا قول ابو حنيفة رحمه الله وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت
 العصر وهو سبي على خروج وقت الظهر على القوسين واما آخره فالمشهور ما ذكره هنا
 وقال الحسن بن زياد اذا اصغرت الشمس خرج وقت العصر لقوله عليه الصلاة
 والسلام وقت العصر ما لم تصغر الشمس رواه مسلم وغيره ولنا قوله عليه الصلاة
 والسلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر
 رواه البخاري ولم يروا به محمول على انه وقت الاختيار وهو منسوخ
 بما روي قال **والغروب منه الغروب الشفق** اي وقت المغرب من وقت
 غروب الشمس الى غروب الشفق لقوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة المغرب
 ما لم يسقط نور الشفق رواه مسلم وغيره وقال سلمة بن الاكوع كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه ابو داود

وغيره وعن ابي موسى انه عليه الصلاة والسلام اخر المغرب حتى كان عند سقوط
 الشفق رواه مسلم وغيره وهو حجة على الشافعي في تقديره في الجديد بمضي قدر
 وستر عورة واذا ان واقامة وخمس ركعات ولا يعارضه امامة جبريل عليه السلام
 انه صلاها في اليومين في وقت واحد لان القول مقدم على الفعل ويكون معناه
 بدالها في اليوم الثاني حين غربت الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فيجتمعا ان يكون الفراغ
 عند مغيب الشفق ويكون قول جبريل عليه الصلاة والسلام ما بين هذين وقت
 لك ولا منك اشارة الى ابتداء الفعل في اليوم الاول والى انتهائه في اليوم الثاني
 ويؤيد هذا المعنى ما رواه ابو موسى انه عليه الصلاة والسلام اتاه رجل فساله
 عن مواقيت الصلاة في حديث فيه طول فذكر فيه انه عليه الصلاة والسلام صلى
 بهم الصلوات الخمس في اليومين واخر المغرب في اليوم الثاني حتى كان عند سقوط
 الشفق ثم ذكر في اخره انه عليه الصلاة والسلام دعا السائل ثم قال الوقت
 ما بين هذين رواه مسلم واحمد وغيرهما ويجوز ان يكون حديث جبريل منسوخا
 بما روي لانه متاخر وحديث جبريل عليه الصلاة والسلام متقدم او يجتمعا انه
 لم يوخرا اخترازا عن الكراهية قال **وهو البياض** اعلم الشفق هو البياض وهذا
 عند ابو حنيفة رحمه الله وهو قول ابى بكر الصديق وانس ومعاذ بن جبل وعائشة
 ورواية انس بن عباس رضي الله عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز وكثير من السلف والخلف
 المبرر وتعليل اللغويان وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ومن قال بقولهما
 الشفق المحمرة لانه المتفاهم عند اهل اللغة فنقل ذلك عن الخليل والقرطبي
 وهو من ذهب عمر وابنه وان مسعود قال القرطبي ان العرب على قولان ثوب صبر
 كانه الشفق ولنا قوله عليه الصلاة والسلام واخر وقت المغرب اذا اسود
 الافق ولان الشفق من الرقة ومنه شفقه القلب وهي رفته يقال ثوب
 شقيق اذا كان رقيقا وهو البياض البق لا نأرق من المحمرة واليه اشار
 عليه الصلاة والسلام بقوله وقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق اذا
 النور يطلق على البياض والحديث صحيح رواه مسلم ولان العشاء يقع بمحض
 الليل فلا يدخل ما دام البياض قائما لانه من اثر النهار ولهذا يخرج بطاوع
 البياض المعترض من الفجر لان فيه اختلاف بين الصائبة وكذا بين اهل
 اللغة فلا يخرج المغرب بالشك وكذلك لا يدخل العشاء بالشك وما روي
 عن الخليل انه قال راعيت البياض مكة شرفها الله تعالى فما ذهب الا بعد
 نصف الليل محمول على انه بياض الجوهر ذلك بعينه اخر الليل واما بياض الشفق

وهو رقيق الحمة لا يتأخر عنها الا قليلا وقد ما يتأخر طلوع الحمة عن البياض
في الفجر قال **والعشا والوتر منه الى الصبح** اي وقت العشا والوتر من غروب الشفق
الى طلوع الفجر اما اوله فقد اجمعوا انه يدخل عجيب الشفق على اختلافهما في الشفق
واما اخره فاجماع السلف انه يبقى الى طلوع الفجر لا تزي ان الحائض بالليل
اذا ظهرت قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشا والاجماع ولو لا ان الوقت باقيا
لما وجب عليها وجعل في المختصر وقت العشا والوتر واحد وهو قول ابن حنيفة رحمه الله
وعندها يدخل وقتها بعد ما صلى العشا وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عند
وعندها سنة على ما يحيى عنه قال **ولا يقدم العشا للترتيب** اي لا يقدم الوتر
على العشا لاجل وجوب الترتيب لا لان وقت الوتر لم يدخل حتى لو نسي العشا وجب عليه
الوتر جاز لسقوط الترتيب عند ابن حنيفة رحمه الله لا نه فرض عند فصار كفرضين
في وقت واحد كالأداء والقضاء وعندها لا يجوز لان الوتر سنة العشا فيكون
تبعها لها ولا يدخل وقتها حتى يصلي العشا كسنة العشا لا يعتد بها قبل اد العشا
لعدم دخول وقتها لا للترتيب وثمرة الخلاف تظهر في موضعين احدهما انه
لو صلى الوتر قبل العشا ناسيا او صلاهما وظاهر فساد العشا دون الوتر فانه
يصح الوتر ويعيد العشا وحده لان الترتيب سقط بمثل هذا العذر وعندهما
يعيد الوتر ايضا لا نه تبع لها فلا يصح قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين
غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلاة الفجر ما لم يصلي الوتر عنده وعندهما يجوز لانه
لا ترتيب بين الفرائض والسنن قال **ومن لم يجد وقتها لم يجبا** اي من لم يجد
وقت العشا والوتر بل كان في بلد يطلع فيه الفجر كما تغرب الشمس وقبل ان يغيب
الشفق لم يجبا عليه لعدم السبب وهو الوقت وذكر المرعيني ان الشيخ يرهان
الدين الكبير في بان عليه صلاة العشا ثم انه لم ينو القضاء في الصحيح فنقد وقت
الأداء وفيه نظر لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وكذا اذا لم ينو القضاء
يكون اذا اضره وهو فرض الوقت ولم يقل به احدا لا يبقى وقت العشا بعد
طلوع الفجر اجماعا وقوله ومن لم يجد وقتها لم يجبا عليه فحذف العائد على
من وهو لا يسوغ حذفه في مثله سواء كانت من موصولة او شرطية اما اذا
كانت موصولة فلا نها مبتدأ وما بعدها صلة لها ولم يجبا خبر المبتدأ والخبر مستقيم
كان جملة لا بد من ضمير يعود على المبتدأ ولا يجوز حذفه الا اذا كان منقوصا
في الشعر كقوله وخالد بن محمد ساء اتنا اي يحده او كان مجرورا بشرط ان لا يؤد
الى تهينته العامل الى العمل وقطعه عنه كقوله السمن منوان بدلهم اي منه

واما اذا ادنى فلا يسوغ حذفه ولا يقال زيد مرت وهذا منه واما اذا كانت
شرطية فلا ان اسم الشرط وما اضيف اليه لا بد في الجملة الواقعة بجوابه من
ضمير عائد عليه فنقول من يقيم اقم معه وغلام من تكرم اكرمه ولا يجوز من
يقيم اقم وغلام من تكرم اكرم فكذا هنا قال **ونذهب تاخر الفجر** اي يستحب
ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل يسفر بها بحيث لو ظهر فساد
صلاته امكن ان يعيدها في الوقت بقراءة مستحسنة وقيل يؤخرها جلا لان
الفساد موهوم فلا يترك المستحب لاجله وقال الشافعي رحمه الله لا يفضل التجيل
في كل صلاة لقول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح
فينصرف النساء متلفعات بمروطهن لا يعرفن من الغسل رواه مسلم ولقوله
عليه الصلاة والسلام اول الوقت رضوان واوسطه رحمة واخر الوقت عطف الله
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر رواه الترمذي
 وغيره وقال حديث حسن صحيح وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما رايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة غير ميقاتها الا صلاة من جمع بين العشا و
المغرب بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها بغسل رواه مسلم وعنه داود بن
عن ابيه قال كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه يصلي بنا الفجر ونحن نقرأ الشعر
مخافة ان تكون قد طلعت رواه الطحاوي وذكره في الاحكام ولان في الاستسار
تكثر الجماعة وتوسيع الحال على النائم والضعيف في ذراك فضل الجماعة ولا
حجة له في حديث عائشة رضي الله عنها لان المراد بالغسل فيه غسل المسجد لا انهم
كانوا يصلون في مسجد عليه الصلاة والسلام ولم يكن فيه مصابيح يومئذ
وقت الصبح الا ترى لي ما يروي انه لم يعرف الرجل جليسه ولو كان فيه مصابيح
لعرف في نصف الليل والغسل في الابنية يستمر الى وقت الاسفار جدا يقال
هذا بيت غلس بالنهار فما ظنك قبل طلوع الشمس ولا شك ان المرأة اذا تلقت
بمروطها لا تعرف بالنهار فما ظنك قبل طلوع الشمس وعدم معرفتها وبقاء
الغسل في المسجد لا يدل على انه عليه الصلاة والسلام صلاها في اول الوقت
والذي يدل على ان هذا غسل المسجد حديث ابن مسعود المتقدم فانه قال
فيه وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها بغسل ولو كان ذلك غير غسل المسجد لوقع
التناقض بين الحديثين ولان ما رواه فعل وما روياه قول والقول
مقدم على الفعل ولا نه يحتمل انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك في بعض
الاقوات اعلاما بجوانه فلا يصحنا بذلك والحديث الثاني لم يصح لان فيه

ابراهيم اس ذكر يا وهونكر الحديث عند اهل النقل والذين صح فالمراد به الفضل
 لان العفو يراد به الفضل قال الله تعالى استلوا ما اذا ينفقون قل العفو اي
 الفضل على راس المال وهو البق هنا من معنى التجاوز لعدم الجحالة لان التنا
 مباح وفي الفضل رضوان فلا تنافي وحملهم الاسفار فيما روي على بيان
 طلوع الفجر وظهوره لا يستقيم لانه لا يجوز الصلاة قبل ذلك والحديث يقتضي
 الجواز مع زيادة الاجر في الاسفار ولا يقال انه يجوز على نيته وان لم تصح الصلاة
 فيكون اخر الاسفار بهذا الاعتبار افضل لانا نقول انه عليه الصلاة والسلام
 رتب الاجر على الصلاة لا على النية فيكون اجر الاسفار افضل مع اشتراكها
 في الجواز ويظهر ذلك بالناسل فانه عليه الصلاة والسلام قال ذلك ليعظم اجر
 لا يجوز الصلاة قال **وظهر الصيف** اي يستحب تأخير الظهر في الصيف
 الحديث انس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام اذا كان الحر ابرأ بالصلاة
 واذا كان البرد عجل وارواه النسي والخاري معناه وعند الشافعي رحمه الله
 لا ابرأ بشرط اربعة ان يكون في حر شديد وان يكون في بلاد حارة وان يصلي
 في جماعة وان يقصد بها الناس من البعد والا فتعجيل افضل لحديث خباب
 انه قال اتي بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فمكونا حرا لم يكن لنا اي فلم يزل
 شكوانا ولنا ما روي من حديث انس وما رواه البخاري عن ابي ذر رضي الله
 عنه انه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد المؤمن ان يؤذن
 الظهر فقال عليه الصلاة والسلام ابرأ ثم اراد ان يؤذن فقال ابرأ حتى راينا
 في التلول فقال عليه الصلاة والسلام ان شق الحر من فيج جهنم فاذا اشتد
 فابرأ وابا الصلاة ولم يفصل فيكون حجة عليه وما رواه منسوخ بين البيهقي
 نسخة وهو ليس فيه ايضا دلالة على ما قال لان حر الرضا لا يزول الا ان يخرج
 وقت الظهر بل الى اصفر الشمس فلذلك لم يعذرهم او يحتمل قوله لم يكننا يعني
 انه عليه الصلاة والسلام لم يجوزنا الى الشكوى بل امرنا بالابرأ قاله احمد بن حنبل
 من معين قال **والعصر ما يتغير** اي يستحب تأخير العصر ما لم يتغير الشمس
 وقال الشافعي رحمه الله افضل تعجيلها القول انس كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب الى العوالي فيأتيهم
 والشمس مرتفعة رواه احمد وابوداود وغيرهما وعن انس رضي الله عنه قال
 صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فاتاه رجل من بني سيلة فقال انا نؤيد ان
 نخرج ورا لنا ونحب ان نخبرها فقال نعم فانطلق وانطلقا معه فوجدنا

الجزر لم نخبر فتمت ثم قطعت ثم طبع منها ثم اكلمنا منها قبل ان تغيب الشمس
 راه مسلم ولنا ما روي انه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر ما دلت
 الشمس بيضاء نقية رواه ابوداود وروى الدارقطني عن رافع بن خديج
 مثله وقد اشتهرت الاخبار عنه عليه الصلاة والسلام وعن اصحابه
 بعدم تأخير العصر ولان في التأخير توسعة لوقت النوافل فيكون فيه تكثير
 فيندب وفي التعجيل قطعها لكرامية النقل بعدها فلا يستحب ولا حجة
 له في حديث انس رضي الله عنه فان الطحاوي وغيره قالوا في العوالي سبيل
 او ثلاثة فيمكن ان يصلي العصر في وسط الوقت ويبقى العوالي والشمس تنفع
 كذا في الغاية وكذا الحجة له في الثاني لانه قال صلى العصر ولم يقل قال فيسبى
 تعجيلها ونحن لانمنع انه عليه الصلاة والسلام صلاها في اول الوقت
 لعذر او ليعلم ان التقديم جائز ثم اختلفوا في هذا التغيير قيل هو ان
 يتغير الشعاع على اللطيان وقيل هو ان يتغير الشمس بصفة او في اذني
 مقدار رمح لم يتغير وونه قد تغيرت وقيل يوضع طشت في ارض مستوية
 فان ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغيرت وان ارتفعت في جوفه لم يتغير
 وقيل ان كان يمكن النظر الى القرص من غير كلفة ومشقة فقد تغيرت
 والا فلا والصحيح ان يصير القرص بحال لا يخار فيه الا عين روى ذلك
 عن الشعبي قال **والعشا الى الثلث** اي ثلث تأخير العشا الى ثلث
 الليل وهذا نص على ان التأخير اليه مستحب وفي مختصر القدوري يستحب
 تأخير العشا الى ما قبل ثلث الليل وهذا يشير الى انه لا يستحب تأخيرها الى
 ثلث الليل وعند الشافعي رحمه الله يستحب تقديمها لحديث النعمان بن بشير
 انه قال انا اعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصليها حين يسقط القرينة الثالثة ولان في تأخيرها
 تعريضا للفتوات فيكرم ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اخر العشا حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فقال له
 عمر يا رسول الله نام النساء والولدان فخرج فقال الولد ان اشق على امي لاني
 ان يصليوا العشا في هذه الساعة رواه البخاري ومسلم وعن ابي هريرة كان
 صلى الله عليه وسلم يستحب تأخير العشا رواه مسلم والبخاري عن عاتبة رضي
 الله عنها انه صلى الله عليه وسلم اخر العشا حتى ذهب ثلثة الليل ونام اهل
 المسجد ثم خرج فصلى فقال لانه لو قرأنا وجه ما ذكر هنا قوله عليه الصلاة والسلام

لولا ان اشق على امتي لاسرهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل ونصفه قال
الترمذي حديث حسن صحيح وجه ما ذكره القدوري قول عايشة رضي الله
عنها كانوا يصلون العتمة فيما بين ان يعين الشفق الى ثلث الليل واه البخاري
وقد ورد في تأخير العشاء اخبار كثيرة صحاح ولو اوردناها لاطال الكتاب وهو
مذهب اكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين ولا حجة له في حديث النعمان
لان قال كان يصلها حين يسقط القمر ليلة الثالثة وهو ليس بأول الوقت وقوله
في تأخيرها تعريضاً للقوات قلنا الاصل عدم العارض والكلام فيها اذا
القوات ولا في تأخير العشاء قطع السر المنهي عنه على ما روي انه عليه الصلاة
والسلام كان يستحب ان يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها
رواه احمد وابوداود والترمذي وغيرهم وانما كرهه للحديث بعدها لانه ربما يؤخر
الى شهر يغوت به الصبح او لئلا يقع في كلامه لغو فلا ينبغي ختم النقطة به
اولا يغوت به قيام الليل له به عادة وكذا اذا كان الحديث لغير حاجة وما
اذا كان لحاجة مهمة فلا بأس به وكذا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين
ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف ومن عكره عليه الصلاة والسلام يسرع اليه
في امر من امور المسلمين وانما معناه روى الترمذي وقال الطحاوي انما كره النوم
قبلها لمن شئ عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها وامان وكل نفسه من قلة
في الوقت فيباح له النوم ثم قبل تأخيرها الى نصف الليل مباح والى ما بعد مكره
لما فيه من تعليل الجماعة وقيل تأخيرها الى ما بعد ثلث الليل مكره وقيل
يستحب تعجيل العشاء في الصنف لقصور الليل فيغلب عليهم النوم فيؤدى الى
تقليل الجماعة قال **والوتر الى اخر الليل لمن شق بالانشاء** اي ندب تأخير الوتر
الى اخر الليل اذا كان شق من نفسه انه ينبغي ان يصلي ليكون الوتر ختما لقيام
الليل كله لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وتر اياه
البخاري ومسلم وغيرهما فان لم يشق بالانشاء وتر قبل النوم لمحدث جابر
انه عليه الصلاة والسلام قال لا يكره ان لا تقوم اخر الليل فليوتر ثم يترك ومن
وثق من نفسه بقيام اخره فان قرأ اخر الليل مضطورة وذلك افضل
رواه مسلم وغيره وقال عليه الصلاة والسلام لا يكره ان يوتر في اول الليل
بعد العتمة فقال عليه الصلاة والسلام اخذت بالعروة الوثقى ثم قال العروة الوثقى
فقال اخر الليل فقال عليه الصلاة والسلام اخذت بالقوة روى الطحاوي
وروى ابوسليمان الخطابي انه صلى الله عليه وسلم قال لا يكره ان يوتر في اول الليل

ولعمري رضي الله عنه قوي هذا قال **وتعجيل الظهر الشاء** اي يستحب تعجيل الظهر
في الشتاء لما روي عن اسر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر
في ايام الشتاء وما ندرى اما ذهب من النهار اكثر او ما بقي اقل منه رواه احمد
وقد تقدم من رواية اسر انه عليه الصلاة والسلام اذا كان البرد مجل وانما
اخر المصنف ذكر تعجيل الظهر في الشتاء وكان من حقه ان يقدمه على
العصر وكذا اخر تعجيل المغرب وكان من حقه ان يقدمه على العشاء لانه قصد
بذلك ان يجعل ما يستحب تأخير صنفه وما يستحب تقديمه صنفاً فقدم
ما يستحب تأخير ما فوج شريع فيما يستحب تقديمه قال **والمغرب** اي تدب تعجيل
المغرب لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب اذا غرت الشمس وتوارت النجوم
رواه البخاري ولم يقل رافع بن خديج رضي الله عنه كنا فصل المغرب مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيصرف احداً وان لم يبصر مواقع ببلده رواه احمد ومسلم
والبخاري ويكره تأخيرها الى اشتباك النجوم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تترك
امتى خير ما لم تؤخر المغرب حتى تشبك النجوم رواه احمد واشتبك النجوم وان
حبر بل عليه الصلاة والسلام صلاها في اليومين في وقت واحد رواه احمد
ولولا انه مكره لصلاها في الوقتين كما صلى ماير الصلوات وكان عيسى
بن ابان يقول تعجيلها افضل ولا يكره تأخيرها الا ترى انها تؤخر بعدد
السفر والمرض للجمع بينهما وبين عشاء الاخرة فعلا ولو كان مكرها لما ايج
له ذلك كما لا يباح تأخير العصر الى غير الشمس وكذا روى انه عليه الصلاة والسلام
صلاها عند مغيب الشفق على ما بيننا وعندنا هو محمول على انه صلى الله عليه وسلم
فعليهما امتداد الوقت قال **وما فيها عين يوم غيب** اي يستحب تعجيل
كل صلاة في اولها عين يوم غيب وهي صلاة العصر والعشاء لان في تأخير
العصر احتمال وقوعها في الوقت المكره وفي تأخير العشاء تقليل الجماعة على
اعتبار المطر والطين لانه يجمل ان لا يوتر في يوم غيب اي في يوم غيب
اوله عين من يوم الغيم وهي الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر لا يوتر
في وقتها فلا يضرب التأخير والمغرب مخاف وقوعها قبل الغروب لشدة الانس
وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يستحب التأخير في الكليل في يوم الغيم
لان في التأخير تردد ادب من القضا والاداء وفي التعجيل من الصدق والصدق
فكان التأخير اولى قال **ومنع من الصلاة وسجد التلاوة في صلاة الحنا**
عند الطلوع والاشراق والغروب الا بعد يومه لقول عتبة بن عامر ثلاث اوقات

نها نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصل فيها او نقر فيها موتا ناعند طلوع الشمس
 حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيف للغروب حتى تغرب رواه
 مسلم وغيره والمراد بقوله ان نقر بصلوة الجنان اذ الدفن غير مكروه والمراد
 بسجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا تلاوة
 بالناقص واما اذا تلاها فيها جاز اذا تلاها من غير كراهية لكن لا فضل تأخيرها
 ليؤدى بها في الوقت المستحب لانها لا تقوت بالتأخير خلاف العصر وكذا المراد بصلوة
 الجنان ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت من غير كراهية
 لانها اديت كما وجبت اذ الوجوب بالحضور وهو افضل والتأخير مكروه لقوله صلى
 الله عليه وسلم ثلاث لا يورثن وذكر منها الجنان وقوله العصر يومه لا يصح
 يومه ولا يكره اداؤه في وقت الغروب لانه اذا تلاها كما وجبت لان سبب الوجوب
 اخر الوقت ان لم يؤد قبلها والا فاجزء المنفل بالاداء فاذا اداها كما وجبت
 فلا يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه وهذا كالتضال يكره فعله بعد
 ما خرج الوقت وانما يحرم تغيبه فان قبل ينبغي ان تجوز بعد الاضطرار
 قضاء عصره لانه الوجوب لما كان في اخر الوقت كان السبب ناقضا فاذا
 قضاها في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد اداها كما وجبت قلنا اذا
 خرج الوقت يضاف الوجوب الى جميع الوقت اذ ليس بعض الوقت اولى من
 البعض بعد خروج الوقت وانما يضاف الوجوب الى الجزء الاخير مادام لم
 باقيا وجميعه ليس مكروها فلا يكون فيه ناقضا فان قيل فعلى هذا
 لو اسلم الكافر بعد الاسفار ولم يصل حتى خرج الوقت يجب ان يجوز
 قضاءه في اليوم الثاني بعد الاسفار لاستحالة اضافة الوجوب الي
 جميع الوقت في حقه قلنا قال البرزوي لا رواية في هذه المسئلة فينبغي
 ان يجوز لانه اداها كما وجبت وقال شمس الائمة لا يجوز لانه لما مضى
 الوقت صار في دينه في ذمته بصفة الكمال لان النقص كان بسبب الوقت
 وقد زال فيرتفع النقصان وتثبت كاملة اذ الوجوب في الامة ولا
 نقص فيها بخلاف سجدة التلاوة اذا تلاها في الوقت المكروه ولم
 يؤد بها فيه حتى وقت اخر مكروه مثل ان دخل في صلاة القطوع فيه فاضاه
 ثم قضاها في وقت اخر مثله حيث يجوز والفرق ان سجدة التلاوة ليست
 بقضاء في الحقيقة لانها واجبة عليه بالتلاوة من غير تعين الزمان
 لها ثم مع هذا اذا اداها وقت القراءة جاز فكذلك في وقت اخر مثله لاستقلالها

في هذا المعنى وكذا الذي شرع ثم افسد ليس بواجب عليه الا لصيانته ما مضى
 والصيانة تحصل بالاداء في مثله ولا نه ليس له سبب كما مل قبل الشروع في
 نضا في الوجوب اليه فيكون القضاء فيه كالمضى في وقت الشروع ولو نذر ان
 يصلي في الوقت المكروه جاز له الاداء فيه والا فاضل ان يصلي في غير وقته وكذا لو
 شرع في الوقت المكروه في الصلاة ومضى في جاز ولا فضل ان يقطعها ويؤد
 في وقت اخر غير مكروه ثم لا يجوز جنس الصلاة في هذه الاوقات عند الامتناع
 ناقضا فاداه كما وجب على ما بيننا وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان يصلي في كل
 ماله سبب كالفرايض والسنن الرواتب وتحتة المسجد وما اشبه ذلك يجوز
 بمكة مطلقا لحد ثاب رضي الله عنه قال سمعت رسولا الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا يصلي احدكم بعد الصبح الى طلوع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الا
 بمكة ولقوله عليه الصلاة والسلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا
 البيت وصلى في اى ساعة شاء من ليل او نهار ولنا حديث تحفة المتقدم وحدث
 ابن عمر رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال اذا اطلعت الشمس فاسك
 عن الصلاة فانها تطلع بين قرنين الشيطان رواه مسلم وفي حديث عمر
 بن عيسى رضي الله عنه فاخضر عنها فانها تخرج بين قرني الشيطان رواه
 مسلم وغيره ولان الكراهية لمنع في الوقت فتعم الجميع بخلاف سائر الاوقات
 المكروهة على ما ياتي بيانه من قريب ان شاء الله تعالى ورواه من الحديث
 الاول ضعفه يحيى بن معين وغيره والثاني ضعفه ابو بكر بن العز في لا يعال
 الصحاح المشاهير قال **وعن التنفل بعد صلاة الفجر والعصر قضاء**
فايته وصلاة الجنان وسجدة التلاوة اي نهى عن التنفل في هذين الوقتين
 ولم يمنع عن اداها الواجبات التي ذكرها وفيه خلاف الشافعي رحمه الله في نفل
 له سبب على ما تقدم من مذهبه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بعد
 صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه
 البخاري ولم والنهي معنى في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت
 حكما وهو افضل من النفل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض اخر مثله وهو
 ما ذكره والذي يدل على هذا ان النهي لمعنى في غيره انه لا يمنع فيه فرض الوقت
 الى اخر الوقت ولو كان لعينه لمنع بخلاف ثلاثة الاوقات المتقدمة والمراد
 بما بعد العصر قبل تغرب الشمس واما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا وان كان
 قبل ان يصلي العصر وما روى انه عليه الصلاة والسلام امر رجلين ان

يصلّي مع الإمام بعد ما صليا الفجر محمول على أنه كان قبل النهي لأنه مقدم
 على وكل ما كان واجبا لغيره كالمندور وركعتي الطواف الذي شرع فيه ثم
 انسد ملحق بالنفل حتى لا يصلّيها في هذين الوقتين لأن وجوبها بسبب من
 جهته فلا يخرج من أن يكون نفلا في حق الوقت لأن وجوبها لغيره وهو
 صيانة المودة عن البطالان وختم الطواف وانقاء النذر فلا يكون كالواجب
 لعينه في القوة قال **وبعد طلوع الفجر بأكثر من سنة الفجر** أي نكحة أن
 تطلع بعد ما طلع الفجر قبل الفجر بأكثر من سنة الفجر لقوله عليه الصلاة
 والسلام ليس بلغ شاهدكم غايكم ألا لأصلاة بعد الصبح الأربعين رواه أحمد
 وأبو داود وقال عليه الصلاة والسلام إذا طلع الفجر فلا صلاة إلا ركعتين
 رواه الطبراني وقالت حفصة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا طلع الفجر لا يصلّي إلا ركعتين خفيفتين رواه مسلم وعن ابن عمر رضي
 الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا طلع الفجر فلا تصلوا إلا ركعتي الفجر رواه
 الطبراني بصيغة النهي ولو شرع في النفل قبل طلوع الفجر لم يطلعه فالأصح أنه
 لا يقوم عن سنة الفجر ولا يقطعها لأن الشروع فيه كان لا عن قصد ولو
 صلى القضاء في هذا الوقت جاز لأن النهي عن التنفل فيه لحق ركعتي الفجر
 حتى تكون كالمسغول بها لأن الوقت متعين لها حتى لو نوى تطوعا كان عن
 سنة الفجر من غير تعيين منه فلا يظهر في حق الفجر أنه فوقها قال
وقبل المغرب أي منع من التنفل بعد غروب الشمس لأن يصلّي المغرب
 لما فيه من تأخير المغرب وقال الشافعي رحمه الله يصلّي ركعتين قبل المغرب
 وهي سنة عنده لما روي أن الصحابة كانوا يصلّونها والنبي صلى الله عليه وسلم
 يراهم فلم ينههم عنها قلنا ذلك كان في ابتداء الحال ليعرف أن وقت الكراهة
 قد خرج بالغروب وهذا لم يفعل أحد بعدهم قال أبو بكر بن العري قال الفجر
 هي بدعة وإذا اتفق الناس على ترك العمل بالحدث المرفوع لا يجوز العمل به
 لأنه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه فما ظنك بفعل بعض الصحابة
 قال **ووقت الخطبة** أي نهى عن التنفل وقت الخطبة أطلق الخطبة ليدل
 فيها جميع الخطب الخطبة العبد والجمعة والخطب التي في الحج وغيرها وقال الشافعي
 رحمه الله يصلّي الداخل تحية المسجد لما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان
 يخطب فدخل رجل في هيئة بدعة فامر فصل ركعتين قلنا النصون الواردة
 في فريضة الاستماع على ما نبينها في موضعها والتنفل يخل بالاستماع فيحرم

فلا يعارضها خبر الواحد ولا أن الأمر بالمعروف فرض وهو محرم في هذه الحالة
 لقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه البخاري ومسلم وغيرهما إذا قلت
 لصاحبك انصت والإمام يخطب فقد لغوت فما ظنك بالنفل لأن الحرم
 مقدم على المباح فوجب تركه وليس فيما روي دلالة أيضا على أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يخطب وقت ما صلى بل يحتمل أنه أمسك عنها حتى يفرغ منها
 بل هو الظاهر لا ترى أنه صلى الله عليه وسلم تكلم معه حين أقره بها وألا مكرام
 والكلام بنا في الخطبة فكانه عليه الصلاة والسلام أراد أن يشهره ليدري
 حاله من الفاقة والبذاهة ليعتبر به أو يصدق عليه وأمره حتى يفرغ
 فإذا احتمل ذلك فلا يترك المقطوع به بالمحتمل قال **وعن الجمع بين الصلوات**
في وقت بعد يعني منع عن الجمع بينهما في وقت واحد بسبب العذر احتوز
 بقوله في وقت عن الجمع بينهما فعلا بان يصلّي كل واحد منهما في وقتها
 والثانية في أول وقتها فإنه جمع في حق الفعل وإن لم يكن جمعا في الوقت
 واحتوز بقوله بعد عن الجمع في عرفة والمزدلفة فإن ذلك يجوز وإن
 لم يكن به عذر وقال الشافعي رحمه الله يجوز الجمع بين الظهر والعصر
 وبين المغرب والعشاء بعذر المطر والمرض والشفقة بحدث إلى الطفيل
 عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام في غزوة تبوك
 إذا ارتحل قبل أن ترفع الشمس أخر الظهر حتى يجتمع مع العصر فيصليها
 جميعا وإذا ارتحل بعد زوال الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان
 إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء وإذا ارتحل
 بعد المغرب عمل لعشاء فصلها مع المغرب رواه أحمد وغيره وقال نافع
 رضي الله عنه كان ابن عمر رضي الله عنه إذا جد به السير جمع بين العشاء
 والمغرب بعد أن يغيب الشفق ويقول إن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جد
 به السير جمع بين المغرب والعشاء ورواه أحمد وعن أنس رضي الله عنه
 أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جد السير يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر
 فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حتى يغيب الشفق
 وقالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر الظهر
 ويقدم العصر ويؤخر المغرب ويقدم العشاء وعن ابن مسعود مثله
 ولنا أن النصوص الواردة بتعريض الأوقات نحو قوله تعالى أو الصلاة
 لدولك الشمس خير ذلك من الآيات والأخبار فلا يجوز تركه إلا بدليل

مثله وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والذي لا اله الا هو ما صلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا لوقتها الاصلان جمع بين
 الظهر والعصر مرة ومن المغرب والعشاء جمع رواه البخاري وسلم عن
 ابن عمر رضي الله عنه انه قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب
 والعشاء قط في السفر الا مرة واحدة ولا التاخير حتى يخرج وقت الاولى
 ويدخل وقت الثانية تفريط وقال عليه الصلاة والسلام ليس في النوم تفريط
 انما التفريط في اليقظة بان يؤخر الصلاة الى وقت الاخرى رواه مسلم قال
 ابو جعفر وقد قال ذلك وهو مسافر في يد عليه انه اراد به المسافر والمقيم
 فعلم بذلك انه عليه الصلاة والسلام لم يجمع اخترازا عن التفريط وتأويل
 ما روى من الجمع ان صح انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر في آخر وقتها
 في اول وقتها وكذا فعل بالمغرب والعشاء فيصير جمعا فعلا لا وقتا ويجعل
 قصص الراوي يخرج وقت الاولى على ان يجوز لفظة منه لقوله تعالى فاذا
 بلغن اجلهن فامسكوهن اي قاتلهن لاجل ذلك لا يقدر على الامساك بعد بلوغ
 الاجل ويجعل على الراوي ظن ذلك ونظيره ما روى عن امامة جبريل
 عليه الصلاة والسلام انه صلى بالنبي الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي
 صلى فيه عصر امس اي قرب من اوطن الراوي لهما وقعا في وقت واحد
 والدليل على صحة هذا التاويل ما روى عن جابر عن نافع عن ابن عمر قال
 خرجت مع ابن عمر في سفر وغابت الشمس فلما ابطا قلت الصلاة يرحم الله
 فالتفت الى روضي حتى اذا كان في اخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم اقام
 العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا ثم اقبل علينا فقال ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا عمل به السير صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق
 وهذا نص على انه صلى كل واحدة منهما في وقتها وقال نافع وعبد الله بن
 واقد رضي الله عنهما ان مودة بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال الصلاة قال
 حتى اذا كان قبل غروب الشفق نزل فصلى المغرب ثم انتظر حتى غاب
 الشفق وصلى العشاء ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل به
 السير صنع مثل ما صنعت وهذا الصحيح من الاول وقد روى عن ابن عمر
 رضي الله عنه الفاظ مختلفة في وقت الجمع وذكر عبد الحق في الاحكام كل
 ما روى عن ابن عمر في وقت جمعه من هاتين الصلاتين فاستاده صحيح ورواه
 كلهم ثقات ولكن فيه وهم والصحيح منها رواية من جابر وما كان في بعضها

وقد روى كل واحدة منهما صلاها في وقتها وما رواه الشافعي رحمه الله من
 حديث ابي الطفيل رضي الله عنه قال الترمذي فيه حديث غريب وقال ابو داود
 ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقال الحاكم حديث ابي الطفيل موضوع واما
 حديث انس رضي الله عنه فيجتمعا ان يكون الجمع من كلام الزهري كان كثيرا ما قيل
 الحديث بكلامه حتى يوهم ان ذلك في الحديث وقد انكرت عابدة رضي الله عنها
 على من يقول بالجمع في وقت واحد وحديثها المتقدم حجة لنا ايضا لانه ليس
 فيه الا ذكر التاخير والتقديم وذلك لا ينافي ما قلنا والدليل على صحة ما قلنا
 ما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال جمع رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر
 قيل له ما اراد بذلك قال ان لا يخرج على امته وعنده انه قال صلى بنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جمع والمغرب والعشاء جمع في غير خوف
 ولا سفر والشافعي رحمه الله لا يرى الجمع من غير عذر فكل جواب له عن
 هذا الحديث الصحيح فهو جوازنا عتارويه في الجمع وهو غير صحيح على ما بينا
 ومن العجيب ان ابا عمر بن عبد البر انكرتا وابتدنا فقال معلوم ان الجمع
 للمسافر رخصة ولو كان الجمع على ما ذكره من مراعاة اخر الاول واول
 الثاني لكان ذلك ضيقا واكثر حرجا من اثبات كل واحدة منهما في وقتها
 لان وقت كل صلاة اوسع ومراعاته امكن من مراعاة طرفي الوقتين
 وقال ايضا ان ذلك ليس بجمع اذا كان ياتي بكل واحدة في وقتها ثم لما جاء
 الحديث من عباس رضي الله عنهما المخالف لذهب اوله بما اولناه وقوله
 الرخصة في التاخير الى اخر الوقت فقد اوله بما انكره على خصمه فقلنا اذا
 كان المقيم يترخص بالتاخير للمسافر او على ان هذا لا يكون خرج منه
 على سهو لان ما ذكره من الحرج انما يلزم ان لو كان تاخير الاول الى
 اخر وقت وتقديم الثانية في اوله واجبا عليه ونحن لا نقول به وانما
 نقول له ان يقدم وان يؤخر ان شاء رخصة فانتفي الحرج
باب الاذان الاذان الاعلام وبسببه انه عليه
 الصلاة والسلام اهتم للصلاة كيف يعلمون بها فذكر له كل راية فلم
 يعجب فذكر له البوق فقال هو من امر اليهود فذكر له الناقوس فقال هو
 من امر النصارى فذكر له النار فقال هو للمجوس فانصرف عبد الله بن زيد وروى
 مهمم لعمد فارعا اذا انفعدا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاجزم بذلك فامر

النبي عليه الصلاة والسلام ان يلقه على بلال قال **سن للفرايض** اي الاذان وهو سنة مؤكدة عند عامة المشايخ وكذا الاقامة وقال بعضهم انه واجب لقوله عليه الصلاة والسلام اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم ابركم امرو هو للوجوب وعن محمد ما يدل على الوجوب فانه قال لو ان اهل بلد اجتمعوا على ترك الاذان لقاتلتهم عليه ولو تركه واحد لضربه وجبته عليه وانما يقتل على ترك الفروض وقيل لا يدل قوله على الوجوب فانه روي انه قال لو تركوا سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها ولو تركه واحد ضربته وقيل عن محمد رحمه الله فرض كفاية وقيل اذا كانت السنة من شعائر الدين يقتل عليها وقال ابن المنذر هو فرض في حق الجماعة واوجب ماله في مسجد الجماعة وقال عطاء ومجاهد لا تصح الصلاة بغير اذان ولنا انه عليه الصلاة والسلام علم الاعراب كيف صلى وذكر له الوضوء واستقبال القبلة واداء الصلاة ولم يذكر له ولو كان فرضا لذكره ولان الاصل براءة الذمة وخبر الواحد لا يكون حجة فيما تعم فيه البلوى والامر المذكور في الحديث للاستحباب والسنة تثبت بالمواظبة قال **بلال ترجيع ولحن** اما كونه بلا ترجيع فذهبنا وقال الشافعي فيه الترجيع حديث ابي حذرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم امر بذلك ولنا حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه من غير ترجيع واذا ان بلال بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم سفر واحضر امره بترجيع الى ان توفي عليه الصلاة والسلام وتلقينه عليه الصلاة والسلام في وقت كان تعليمها فظنة هو ترجيعا وقيل انه كان في يوم اسلم فاخفى كل الشهادتين حينما من قومه على ما ذكر في القصة فقال له عليه الصلاة والسلام ارجع فذكر بهما صوتك ولان المقصود من الاذان الاعلام ولا يحصل ذلك بالاختلاف فصار كسابر كلمات الاذان واما اللحن فالمراد به التطرب فلما روى عن ابن عباس انه قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مودن يطرب فنهاه عن ذلك وروى ان رجلا قال لابن عمر رضي الله عنه اني لاحبك في الله فقال له اني ابغضك في الله انك تنغني في اذانك ابي تطرب وتقل ان يكون مراد صاحب الكتاب في الاعراب وهو مكروه ايضا وكذلك لا يحل الترجيع في قراءة القرآن ولا التطرب فيه ولا يحصل الاستماع اليه لان فيه تشبيها بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو النغني واحترز بقوله

للفرايض من التراويح والسنن الرواتب والمندور وصلاة الجنازة والكسوف والاستسقاء وصلاة العيدين والضحى والافراغ والوتر لان اذان العشاء لا يقع له على الصحيح قال **وينبغي بعد فلاح اذان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين** لما روي ان بلال جاء الى الجحش عشا رضي الله عنها بعد الاذان فقال الصلاة يا رسول الله فقالت له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نائم فقال الصلاة خير من النوم فلما انتبه اخبرته بذلك فاستحسنه صلى الله عليه وسلم وقال اجعله في اذانك ولانه وقت نوم وغفلة فخص بزيادة الاعلام قال **والاقامة مثله** اي مثل الاذان في عدد الكلمات قال **وينبغي بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين** وهو مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة والتابعين وقال الشافعي انها فرادى لما روي ان بلالا امر ان يرفع الاذان ويوتر الاقامة ولنا ما اشتهر عن بلال انه كان يثني الاقامة الى ان توفي والملك النازل اقام كذلك وقال ابو حذرة علفي النبي عليه الصلاة والسلام الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة وانما قال ذلك بالترجيع وقد تقدم تاويله وروى البيهقي عن النخعي باسناد ه ان اول من نقص الاقامة معاوية بن ابي سفيان وقال ابو الفرج كان الاذان والاقامة مشني مشني فلما اقام بنوا امية افردوا الاقامة وعن ابراهيم كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة اذا خرجوا وقال الطحاوي كان بلال بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن مشني ويقيم مشني بتواتر الاثار ولا نهال كانت فرادى لا فرد قوله قد قامت الصلاة اذ هي الاصل فيها وما سميت اقامة الا لاجلها تسمية لكل باسم البعض ولا حجة للشافعي في ما رواه لانه لم يذكر الامر فيحتمل ان يكون الامر غير النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيه ان بلالا امثل الامر ايضا بل نقل اليها خلفته فعلا فكيف يحتج به مع مخالفة للتواتر عنه قال **ويترسل فيه** اي في الاذان قال **ويحذر فيها** اي في الاقامة لقوله عليه الصلاة والسلام يا بلال اذا اذنت فترسل في اذانك واذا اذنت فاحذر واجعل بين اذانك واقامتك قدر ما تنفخ الاكل من اكلة والشارب من شربه والترسل التمهيل يقال على رسلك وجافلان علي

رسالة والمخدر الاسراع يقال جذر في قرآنه وحده ان يفصل بين كلتين
الاذان بسكته خلاف الإقامة ويسكن كلتاها لما روى عن ابراهيم
التخمي انه قال شيان يجوز ان كانوا لا يعرفونهما الاذان والاقامة
بغنى على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الإقامة ينوي الوقف
قال **ويستقبل بها القبلة** لان بلا لا كان يؤذن ويقوم مستقبل
القبلة والملاك النازل من السماء اذن واقام كذلك لانها يشتملان
على التنا واحسن احوال الذكركين استقبال القبلة ولو ترك الاستقبال
جاز لحصول المقصود وهو الاعلام ويكره لتترك التوارث قال
ولا يتكلم فيها لما فيه من ترك المولات ولانه ذكر معظم كالحطبة وكمر
رد السلام فيه وقال الثوري يرد لانه واجب والاذان سنة قلنا
يمكنه الرد بعد الفراغ منه والتأخير لعذر الاذان قال **وبلغت مينا**
وشمالا بالصلاة والفلاح لما روي ان بلا لا لما بلغ حتى على الصلاة
حتى على الفلاح حول وجهه يمينا وشمالا ولم يستدبر ولا نه خطاب للفقير
فيواجههم فيه ولا يحول وراه لما فيه من استدبار القبلة ولا امانه
لحصول الاعلام في الحلة بغيرها من كلمات الاذان وقال اللؤلؤاني اذا
كان وحده لا يحول لانه لا حاجة اليه والصحيح انه يحول لانه صار
سنة الاذان فلا يترك وكيفيته ان يكون الصلاة في اليمين واليمين
في الشمال وقل ان الصلاة في اليمين والشمال والفلاح كذلك والصحيح
الاول قال **ويستدبر في صومعته** هذا اذا لم يمكنه مع ثبات قدميه
بان كانت الصومعة متسعة فيستدبر ويخرج راسه منها ليحصل
المقصود به واما اذا امكنه لا يستدبر لما روي ان من اذان بلال قال
ويجعل اصبعيه في اذنيه لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال بلال
اجعل اصبعيك في اذنيك فانه ارفع لصوتك وان لم يفعل فحسن لانه
ليس بسنة اصلية اذ ليس له في اذان صاحب الرواية ذكر ولم يشع لافضل
الاعلام بل لما لغة فيه الا ترى انه عليه الصلاة والسلام به على
العلة وبين الحكمة بقوله فانه ارفع لصوتك وان جعل يديه على
اذنيه فحسن لان ابا محذور في ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه
وعن ابي حنيفة انه ان جعل احدي يديه على اذنه فحسن قال **ويشوب**
معناه العود الى الاعلام بعد الاعلام وهو رواية البخاري ويوسف روى

اصحابنا هو ان يقول في نفس اذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير
من النوم وقال الطحاوي هو قول الثلاثة وذكر محمد في الاصل التثنية
الاول كان في الفجر بعد الاذان الصلاة خير من النوم فاحدث
الناس هذا التشوب حتى على الصلاة حتى على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة
وهو اختيار على الكوفة وهو حسن وقال قاضي خان والاصح ان
يعلم بعد الاذان لانه ماخوذ من الرجوع والعود الى الاعلام وذلك
انما يكون بعد الفراغ وتشوب كل بلاد على ما تعارف اهلها ونفسه
ان يؤذن للفجر ثم يقعد قدما يقرأ عشرين اية ثم يشوب ثم يقعد
مثله لك ثم يقيم وهو في المحر خاصة وكراه في غير الفجر من الصلوات
الا فقول الى يوسف روى في حق امر زمانه خصهم بذلك لاشتغالهم بامور
المسلمين وليس امرا زماننا مثلهم فلا يخصون بشيء والمتأخرون
استحسنوا في الصلوات كلها لظهور التنافي في الامر الديني ولهذا اطلقه
في الكتاب قال **ويجلس بينهما في المغرب** اي بين الاذان والاقامة لما
روينا ولما روي انه عليه الصلاة والسلام قال بلال اجعل بين اذانك واثنا
نفسا يفرغ المتوضى من وضوئه مهلا والمتعشى من عشاءه ولان
المقصود الاعلام بدخول الوقت ليتأهب السامعون للطهارة ونحوها
فيفصل بينهما ليحصل به المقصود ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار
الفصل وروى عن ابي حنيفة روى في الفجر قدما يقرأ عشرين اية
وفي الظهر قدما يقرأ ربع ركعات يقرأ في كل واحدة عشرين ايات
وفي العصر بقدر ركعتين يقرأ فيهما عشرين اية والعشاء كالظهر والاولي
ان يصلي بينهما لقوله عليه الصلاة والسلام من كل اذان صلاة
ان شاء وفي المغرب لا يجلس عند ابي حنيفة روى وعندهما يجلس جلسة خفيفة
لان الوصل مكروه ولا يحصل الفصل بالسكته لوجودها من كلمات
الاذان فيجلس كما بين الخطبتين وكما في ساير الصلوات ولا يبي حنيفة
ان التأخير مكروه فيمكن في اذان في الفصل احتراز عن خلاف الخطبة
لان المكان فيها متحد وكذلك النعمة فيها متحد وفي مسالتنا كلاهما
يختلف وهذا لان السنة ان يكون الاذان في المنارة والاقامة
في المسجد وان يترسل في الاذان ويحذر في الإقامة ومقدار السكته عند
مقدار ما يتمكن من قراءة ثلاث ايات قصارا وآية طويلة وروى عنه قد

ما يخطو ثلاث خطوات وعندهما مجلس مقدار الجلسة بين الخطبتين وذكر
للخواري ان الاختلاف في الاصلية وقال الشافعي يح يصلي ركعتين
لاطلاق ما روينا وكنا انه عليه الصلاة والسلام لم يفعل مع حرمه
على الصلاة ولا انه يؤدى الى تاخير المغرب وهو مكروه على ما سبقنا قال
ويؤذن للمقابلة ويقيم لما روى انه عليه الصلاة والسلام قضى الفريضة
ليلة التعريس باذان واقامة وهو حجة على الشافعي في كنفاته بالاقامة
والضابط عندنا ان كل فرض اذا كان اداء او قضاء يؤذن له ويقام سواء
اداه منفردا او جماعة الا الظهر يوم الجمعة في المصرفان اذاه باذان
واقامة مكروه وروى ذلك عن علي رضي الله عنه قال **وكذا في الغزوات**
للشافعي اي خير في الاذان فما عدا الا الى ان اذان وان شئت تركه **وات**
الاقامة فلا بد منها لما روى انه صلى الله عليه وسلم شغل المشركون يوم الخندق
عن اربع صلوات فاذن واقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام
فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء لان الاذان للاستحضار وهم
حضور فلا حاجة اليه او ليكون القضاء على حسب الاداء وهم محتاجون
اليه فيبذل اليه ايتما شاء وعن محمد بن في غير رواية الاصول ان الاولي
تقضى باذان واقامة والباقي بالاقامة لا غير وقال ابو بكر الرازي
انما قاله محمد بن هو قول الكل والمذكور في الظاهر هو محور على صلاة
واحدة كذا في الغاية وهو مشكل لان الصلاة الواحدة لا خلاف فيها
قال **ولا يؤذن قبل وقت ويعاد فيه** اي يعاد في الوقت ان اذن
قبل الدخول وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله يجوز للغير في النصف
الاخير من الليل وفي رواية عندهم جميع الليل وقت الاذان الصبح
لها قوله عليه الصلاة والسلام ان بلالا يؤذن بليلا فكلوا واشربوا حتى
يؤذن اس ام مكثتم ولا نه وقت نوم وغفلة فتقدم على الوقت
ليتناهبوا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا بلال لا تؤذن حتى يطلع
الفجر اخرجه البيهقي قال في الامام ورجال اسناده ثقات وروى
عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن عمر بن بلال اذن قبل
الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى البيهقي عن عمر انه
عليه الصلاة والسلام قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت وانا وثمان

فطنت ان الفجر طلع فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينادى ان
العبد قد نام وليس لهما فيما روي به حجة لوجوه احدها انه ليس فيه
الا احيان عليه الصلاة والسلام بفعل بلال ونهاه ايضا عن ذلك
وفعله لا يعارض نهى النبي عليه الصلاة والسلام والثاني ان اذانه
كان على طين ان الفجر طلع ولهذا عتب عليه النبي عليه الصلاة والسلام
عتب عليه حتى سكي وقال ليت بلال لم تلد امه والدليل عليه ان عائشة
رضي الله عنها قالت لم يكن بين اذانهما الام مقدار ما ينزل هذا ويصعد
هذا ودليل على انهما كانا يقصدان وقتا واحدا وهو طلوع الفجر فيصيبه
احدهما ويخطيه الاخر والثالث قال صاحب الامام قوله عليه الصلاة
والسلام ان بلالا يؤذن بليلا لم يكن ذلك في سائر العام انما كان ذلك
في رمضان قلنا لم يكن هذا اذانا وانما كان تذكيرا وتحييرا كالعادة
الفاشية بينهم في رمضان وانكار السلف على من اذن بالليل دليل
على انه لم يحز قبل الوقت وهو من اقوى الحجج منه ما ذكره ابو عمر بسند
عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليلا قالوا له اتق الله واعد
اذنك وسمع علقمة موزنا يؤذن بليلا فقال اما هذا فقد خالف سنة
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كان نايما كان خيرا له وامثاله
لثورة عن الصحابة والتابعين ولا يجوز في الدليل كله يؤدى الى التباين
اذان الفجر باذان المغرب والى وقوع اذان الفجر قبل العشاء وهذا
محال فلا يخفى على احد فساد هذه التوقيفات التي وقتها من الثلث
والنصف وجميع الليل مخترعة لم ترد عنه عليه الصلاة والسلام ولا
عن اصحابه قال **وكره اذان الجنب واقامته واقامته المحدث واذان**
المرأة والغاسق والقاعد والسكران اما اذان الجنب واقامته فلقوله
عليه الصلاة والسلام لا يؤذن الامتوضي ولا نه يصير داعيا الى ما لا
يجيب بنفسه فيكرها في رواية واحدة ويعاد ان في روايه ولا يعاد
في اخرى والاشبه ان يعاد الاذان دون الاقامة لان تكرار الاذان
مشروع في الجملة كما في الجمعة دون الاقامة وان لم يعاد جزاء الاذان
والصلاة واما اقامة المحدث فلما روينا ولما فيه من الفصل بينهما وقيل
لا تكره اقامته وفي كراهية اذان المحدث روايتان كاقامته والفرق على
احدهما بينه وبين الجنب ان للاذان شبهة بالصلاة من حيث ان كل

واحد منهما يشترط له دخول الوقت واستقبال القبلة فيشترط له الظهور
عن اغلاظ الحديث من دون اخفها عملا بالشبهين واما اذان المرأة
فلانه لم ينقل عن احد من السلف حث كانت الجماعة مشروعة
في حقهن فتكون من المحدثات لا سيما بعدا نتساح جماعتهم ولا المؤنة
يستحب له ان يشهر نفسه ويؤذن على المكان العالي ويرفع صوته
وهي منبهة عن ذلك كله ولهذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم التيسير للرجال
والتصديق للنساء ويعاد اذا انها استجابا بالوقوع لا على الوجه المسنون
واما الفاسق فلان قوله لا يؤتى به ولا يقبل في الامور الدينية ولا
يلزم احدا فلم يوجد الاعلام واما القاعد فلان الملك النازل من السماء
اذن قائما ولا ان القايم ابلغ ولا باس ان يؤذن لنفسه قاعدا مراعاة
لسنة الاذان وعدم الحاجة الى الاعلام واما السكران فلفسقه والعدم
معرفة بدخول الوقت ويستحب عاداته قال **لا اذان العبد وولد**
الزنا والاعشى والاعرج اي لا يكتم اذان هؤلاء لان قولهم مقبول في الامور
الدينية فيكون ملزما فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق قال
وكره تركهما للمسافر اي ترك الاذان والاقامة لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يترك ملكا ملكة اذا سافرا فاذنا واقاما ولا السفر لا يسقط الجماعة
فلا يسقط ما هو من لوازمها ولا يكتم لهم ترك الاذان ويحكم لهم
ترك الاقامة لقوله على رضي الله عنه المسافر بالخيار ان شاء اذن واقام
وان شاء اقام ولم يؤذن ولا ان الاذان للاعلام بدخول الوقت ليحضر
المتفرقون في اشغالهم والرفقة حاضرون والاقامة للاعلام لانتساح
وهم اليه محتاجون قال **لا لمصل في بيته في المصر** اي لا يتركها
لمن يصلي في المصر اذا وجد في مسجد المحلة لان المقيم قد وجد الاذان
والاقامة في حقه ولهذا قال ابن مسعود اذان الحي يكفيننا وهذا لانه
لما نصبوا مودنا صار فعله كفعلهم حكما بالاستئابة وروى ابو يوسف
عن ابن حنفية رحمه الله في قوم صلوا في المصر في منزل واكتفوا باذان
الناس اجزاهم وقد اساءوا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية
قال **وندى بالهما** اي ندى الاذان والاقامة للمسافر والمقيم في بيته
لما ذكرنا وليكون الاداء على هيئة الجماعة قال **لا للنساء** اي لا يندب
للنساء لانهما من سنن الجماعة المستحبة وعن انس وابن عمر كراهتهما

لهن وليس على العبد اذان ولا اقامة على ما قالوا لانهما من سنن
الجماعة وجماعتهم غير مشروعة ولهذا لم يشرع التكبير عقيبا ايام النبي
باب شروط الصلاة قال رحمه الله **هي** اي شروط
الصلاة **طهارة بدنه من حدث وجث وثوبه ومكانه** لقوله تعالى
وان كنتم جنبا فاطهروا ولقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت
ابى حنيفة اغسل عليك الدم وصلى قال **وستر عورته** لقوله تعالى
خذوا زينتكم عند كل مسجد اي محل منكم والمراد ما يوارى عورته عند كل
صلاة اطلاقا لا اسم المحل على المحل في الاول وعكسه في الثاني ولقوله
عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله صلاة حايض الا بخار اي باللفة
والثوب الرقيق الذي يشف ما تحته لا يجوز الصلاة فيه لانه مكشوف
العورة معنى وشروط بعض الشايع ستر عورته عن نفسه حتى لو راى من
من زيقه او كان يراه حيث لو نظر اليه لم يجز صلاته ما لم يلتزم بستره
ومنهم من قال ان كان كثيف اللحية وستر بها تجوز صلاته لوجود
الستر بها ومنهم من قال لا تجوز وعامة من لم يشترطوا الستر عن نفسه
لانها ليست بعورة في حق نفسه لانه يحل له مسها والنظر اليها وروى
ابن شجاع عن ابن حنفية عن ابى يوسف رح انه لو كان محلوا للجيب فنظر الى
عورة نفسه لا تفسد صلاته ولو صلى في قبض واحد لا يرى احد عورته
لكن لو نظر اليه انسان من تحت راي عورته لا تفسد صلاته لانه ليس
بكاشف للعورة والا فضل ان يصلي في ثوبين لقوله عليه الصلاة والسلام
اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما وعن ابن حنفية رح الصلاة في السراويل
وحدها يشبه فعل اهل الجفاء قال **وهي ما تحت سترته الى تحت ركبته**
اي ما بينهما هو العورة لقوله عليه الصلاة والسلام عورة الرجل ما بين سترته الى
ركبته ويروى ما دون سترته حتى يحيا وركبته وكلمة الى تحمله على كلمة
مع عملا بكلمة حتى وعملا بقوله عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة
وهكذا يبين ان السرة ليست من العورة والركبة منها بخلاف الشافعي
فيها قال **وبدن الحرة عورة الوجة وكفيها وقديها** لقوله تعالى ولا يبدن
زينتهن الا ما ظهر منها والمراد محل زينتهن وما ظهر منها الوجه والكفان
قال ابن عباس وان عروا استغنى في المختصر الا عطاء الثلاثة للابتناء
بابا لها ولا تده عليه الصلاة والسلام نهى المحرمة عن لبس القفازين والثنا

ولو كان الوجه والكفان من العورة لما حرم سترهما بالمحيط وفي القدم
روايتان والاصح انها ليست عورة للابتلاء بابتدائها قال **وكشف ربيع**
ساقها يمنع يعني جواز الصلاة لان ربيع الشيء يصح حكاه الكمال كافي حلق
الراس في الاحرام حتى يصير به حلالا في وانه ويلزمه الدم قبله وعند
ابي يوسف ربح يعتبر انكشاف الاكثر لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا
كان ما يقابل اقل منه وفي النصف عنه روايتان في وانه يمنع لوجه
عن حد القلة ولا يمنع في اخرى لعدم دخوله في حد الكثرة قال **وكذا**
الشعر والبطون والفخذ والعورة الغليظة يعني ربح كل واحد منها يمنع عنها
وعنده يعتبر اكثر لان كل واحد من هذه الاشياء عضو كامل على حد
والمراد بالشعر ما استرسل من الراس هو الصحيح وذكر بعضهم ان المراد
ما على الراس لا ما استرسل منه والغليظة القبل والدر وما حولها للثنية
ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وقد سوى في المختصر بين الغليظة والنفقة
في اعتبار الربع وقال **الكرخي** يعتبر في الغليظة ما زاد على قدر الدرهم
اعتبارا بالنجاسة المغلظة وهذا غلط لان تغليظه يودي الى تخفيفه
او الى الاسقاط لان من العورة ما لا يكون اكثر من قدر الدرهم فيؤدي الى
ان كشف جميع الغليظة او اكثرها لا يمنع وربع الحقيقة يمنع فهذا امر
شنيع والانكشاف الكثير في الزمان القليل لا يمنع الجواز حتى لو انكشفت
عورته كلها وغطاها في الحال لا تفسد صلاته والقيل مقدرا بما لا يودي
فيه الركن وان احرم مكشوف العورة لا يصير شارعا فيها وكذا مع النجاسة
المانعة والذكر يعتبر بانفراده وكذا الانثيان وهو الاصح كما في الذبحة ولم
من قال يضم الذكر الى الانثيين لان نفعهما واحد وهو الايلاد واختلفوا
في الدبر هل هو عورة مع الانثيين او كل اليه منهما عورة على حد والدبر
ثالثهما والصحيح انه ثالثهما والركبة تعتبر بانفرادها في رواية والاصح انها
تنبع للفخذ لانها ليست بعضو على حد في الحقيقة وانما هي ملتقى عظم الفخذ والثنا
والفخذ عورة فيقلب المحرم عند تعذر التمييز وتعدى المرأة ان كانت ناهلة
فهي بيع لصداها وان كانت منكسرة فهي اصل بنفسها واذن المرأة عورة
بانفرادها وان انكشفت العورة من مواضع متفرقة يجمع لان محرم ربح
ذكر في الزيادات امرأة صلت وانكشفت شيء من شعرها وشئ من
ظهرها وشئ من فرجها وشئ من فخذها ولو جمع بلغ ربح ادنى عضو منها

منع جواز الصلاة وكذا الطبيب المتفرق في حق المحرم والنجاسة المتفرقة قال
الراجح عفو ربه ينبغي ان يعتبر بالاجزاء لان الاعتبار بالاولى يودي الى
ان القليل يمنع وان لم يبلغ ربيع المنكشف بيان انه لو انكشفت نصف
ثم الفخذ مثلا ونصف ثم الاذن يبلغ ربيع الاذن واكثر منه وان لم
يبلغ ربيع جميع العورة المنكشفة ومثله نصف عشر كل منهما وبطلان الصلاة
بهذا القدر بخلاف القاعدة قال **والامة كالرجل** يعني في العورة لقول
عمر رضي الله عنه التي عنك انما زياد فادانتشبهين بالحر ابر ولا نها تخرج بحجة
مولاه في ثياب مهنته عادية فاعتبر حالها بذرورات المحارم في حق الاجانب
دفع المحرم قال **وظهرها وبطنها عورة** لان لهما مزية كذوات المحارم
ولهذا الوجه ظهر امراته كظهور ام الامة يكون مظاهرا والظهار لا يكون
الا بما يحل النظر اليه فاذا حرم على الاس فحرم على الاجنبي والى ان يحرم ويحل
في هذا الجواب ام الولد والمديرة والكاتبة والمستعانة عند ابي حنيفة
لوجود الرق ولو اعتقت الامة في صلاتها او بعد ما احدثت فيها قبل ان تنوي
او بعدة تقنعت بحمل رقيق من ساعتها وبنت على صلاتها وان ادت
ركعتي بعد العلم بالعق بطلت صلاتها والقياس ان تبطل في الوجه
الاول ايضا كالعريان اذا وجد ثوبا في صلاته وجه الاستحسان ان فرض
الستر لزما في الصلاة وقد اتت به والعريان لزومه قبل الشروع فيها
فيسقط كالتيمم اذا وجد فيها ثوبا قال **ولو وجد ثوبا ربحه طاهر**
وصلى على ما لم يجد لان ربيع الشيء يقوم مقام كله فصارت كالوكان
كله طاهرا قال **وخبر ان طهر اقل من ربعه** اي اذا كان الطاهر
اقل من الربع خيبر من ان يصلي فيه وهو الافضل لما فيه من الاثنان
بالركوع والسجود وهو يلى الاول في الفضل لما فيه من ستر العورة
الغليظة وبين ان يصلي قايما عريانا بالركوع والسجود او موميا بها فاعدا
وفي ملتقى البحار ان شاء صلى عريانا بالركوع والسجود وهود ونهما في الف
او قايما فهذا نص على جواز الايتما قايما وما ذكره في الهداية وغيره يمنع
ذلك فانه قال في الذي لا يجد ثوبا فان صلى قايما اجزاه لان في القعود
ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى التماسها
ولو كان الايتما جازا حالة القيام لما استقام هذا الكلام وقال المحرم
ومن تابعه لا يجوز له ان يصلي عريانا لان خطاب التطهير سقط عنه

لعجزه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقد رتب عليه فصار بمنزلة الطاهر
في حقه ولنا ان المأثورة هو الستر بالطاهر فاذا لم يقدر عليه سقط
فيبيل الى انهما شأ ولا يقال في الصلاة عرياناً ترك فروض وهو القيام
والركوع والسجود وفي الصلاة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب
فكان اولي لاننا لا نمنعه عن الاتيان بها قائماً وان صلى قاعدا فقد
اقى بذاتها وهو الايمان فلا يكون تاركاً لها القيام البدل مقام الاصل
ثم الاصل في جنس هذه المسئلة ان من ابتلى بلبتين وهما متساويتان
ياخذ بايهما شاء وان اختلفا اختاراً هو منهما الا ان مباشرة الحرام لا تجوز
الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثلاً لا رجل عليه جرح لو سجد سال
جرحه وان لم يسجد لم يسلم فانه يصلي قاعداً يوفي بالركوع والسجود ولا يترك
ترك السجود اهلون من الصلاة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود
جائز حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز حال فان
قام وقراء وركع ثم قعد واولى للسجود جاز لما قلنا والاولا افضل وكذا
شيخ لا يقدر على القران قائماً ويقدر عليه قاعداً يصلي قاعداً لا يجوز
له حالة الاختيار في النقل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الضيق
قائماً مع الحدث وترك القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان بخاسه كل واحد
منهما اكثر من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوائهما
في المنع ولو كان دم احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي في اقلها
دماً ولا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما
قدر الربع او كان في احدهما اكثر لكنه يبلغ ثلثة ارباعه وفي الاخر قدر
الربع صلى في ايها شاء لا يستعمل في الحكم والا فضل ان يصلي في اقلها بخاسه
ولو كان ربع احدهما طاهراً والاخر اقل من الربع يصلي في الذي هو
ربعه طاهراً ولا يجوز العكس ولو ان امرأة لوصلت قايمة ينكشف من
عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت قاعدة لا ينكشف عنها شيء فانها
تصلي قاعدة لما ذكر ان ترك القيام اهلون ولو كان الثوب يغطي
جسدها وربع راسها فركت تغطية الراس لا يجوز ولو كان يغطي اقل
من الربع لا يضرها تركه لان للربع حكم الكل وما دونه لا يعطى لحكم
الكل والستر افضل تقليداً ولا نكشاف قال **ولو عدم ثوباً صلى**
قاعداً مومياً بركوع وسجود وهو افضل من القيام بركوع وسجود لما روي

ان ابن عمر قال ان قوماً من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انكسرت بهم
السفينة فخرجوا عراة فكانوا يصلون جلوساً يؤمّنون بالركوع والسجود
ايما برؤسهم ولا يستر الكد من القيام الا ترى ان القيام يسقط
في الفعل حالة الاختيار دون الستور وكذا الستور لا يختص في الصلاة
والقيام يختص بها فكان اقوى وكيفية القعود بقعد مائة ارجليه
الى القبلة ليكون استر ذكرها في خبر مطلوب قال **والنية** لقوله عليه
الصلاة والسلام الاعمال بالنيات ونحتاج هنا الى ثلاث نيات نية
الصلاة التي يدخل فيها ونية الاخلاص لله تعالى ونية استقبال القبلة عند
الموجاتي وفي البسوط الصحيح ان استقبال القبلة يغني عن النية والاول
ذكره المرحوماني وقيل ان كان يصلي الى الحراب لا يشترط وفي الصحراء يشترط
قال **بلا فاصل** اي لا فاصل بين النية والتكبير والفاصل عمل لا يليق بالصلاة
مثل الاكل والشرب ونحو ذلك واما اذا فصل بينهما بعمل يليق في الصلاة مثل
الوضوء والمشي الى المسجد فلا يضر حتى لو نوى ثم توجهاً او مشى الى المسجد
فكبر ولم تحضر النية جاز لعدم الفصل بينهما بعمل لا يليق بالصلاة الا
ترى ان من احدث في صلاته انه ان يفعل ذلك ولا يمنع من التناول
يعتد بالنية المتأخرة عن التكبير الا عند الكرخي لان ما مضى لم يقع
عبادة وفي الصوم جوزت للضرورة ولا ضرورة هنا وكذا يجوز تقديم
النية في الحج حتى لو خرج من بيته يريد الحج فاحرم ولم تحضر جاز وكذا
الزكاة يجوز بذية وجدت عند الاقراة قال **والشرط ان يعلم بقلبه**
اي صلاة يصلي وادناه ان يصير بحيث لو سئل عنها امكنه ان يجيب
من غير فحش واما التلفظ فليس بشرط ولكن يحسن الاجتماع عزيمته قال
ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هو الصحيح لان وقوعها
في وقتها يغني عن التعيين وبصارت سنة لا بالتعيين قال **وللقن**
شرط تعيينه كالعصر مثلاً لان الفروض متواحدة فلا بد من تعيين ما يريد
اداءه حتى تبرا منه منه ولا ان فرضاً من الفروض لا يتأدى بنية فرض آخر
فوجب التعيين ويكفيه ان ينوي ظهر الوقت او فرض الوقت والوقت
باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يجوز لان فرض
الوقت في هذه الحالة غير الظاهر ولو نوى ظهر يومه يجوز مطلقاً ولو كان الوقت
قد خرج لا نوى ما عليه وهو مخلص لمن يشك في خروج الوقت والخطا

في عدة الركعات لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعاً والظهر ركعتين او ثلاثاً او
خمساً جاز وتلغوئية التعيين ولو نوى الظهر طلعاً ولم ينو ظهر الوقت
ولا ظهر اليوم اختلفوا فيه فمنهم من منع لاحتمال ان يكون عليه ظهراً
اخر فلا يقع به التميز ومنهم من اجاز لان المشرع في الوقت والقضا
عارض فكان المشرع فيه اولى بعين قضا ما شرع فيه من الفعل
ثم افسد والنذر والوتر وصلاة العيدين وفي الغاية انه لا ينوي فيه
انه واجب للاختلاف فيه قال **والمقتدي بنوى المتابعة ايضاً**
لانه يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه والا فقل ان ينوي
الاقتداء بعد تكبير الامام حتى يكون مقتدياً بالمصلي ولو نواه حتى وقف
الامام موقف الامامة جاز عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يجوز
لانه نوى الاقتداء بغير المصلي ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يعين
الظهر او نوى الشروع في صلاة الامام او نوى الاقتداء به لا يراد
لا يجزئه لتتبع المؤدى والاصح انه يجزئه وينصرف المصلاة الامام
وان لم يكن للمقتدي بها علم لانه جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً
مخلاف ما لو نوى صلاة الامام حيث لا يجزئه لانه لم يقتد به بل
عين صلاته والافضل للمقتدي ان يقول اقتدى بمن هو امامي او
بهذا الامام ولو قال مع هذا الامام جاز ولو اقتدى بالامام ولم يخطر
بباله ان يدهو ام عمر وجاز ولو نوى الاقتداء به وهو يظن انه زيد فاذا
هو عمر وجاز ولو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر لم يجز لانه نوى الاقتداء
بالغائب قال **والجنانة بنوى صلاة الله تعالى والرداء البيت** لانه لو
عليه فيجب عليه تعيينه واخلاصه لله تعالى قال **واستقبال القبلة**
لقوله تعالى فقلوا وجوهكم شطر المسجد الحرام اي نحو وجهته قال
فلكي فرضه اصابتة عينها اي عين الكعبة لانه يمكن اصابتة عينها
بقياس ولا فرق بين ان يكون بينها وبينه حائل من جدار او لم يكن
حتى لو اجتهد وصلى وبان خطاؤه يعيد على ما ذكره الرازي رحمه الله وذكر
ان رستم عن محمد رحمه الله انه لا اعادة عليه قال وهو لا يقبل ندائق
بما في وسعه فلا يكلف بما زاد عليه وعلى هذا اذا صلى في موضع عرف
القبلة فيه يتعين بالنظر كالمدينة قال **ولغيره اصابتة جهة** اي غير المكة
فرضه اصابتة جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح لان التكليف

بحسب الوسع وقال الجرجاني الفرض اصابتة عينها في حق الغائب ايضاً لانه
لا فصل في النص من الحاضر والغائب ولان استقبال البيت لحملة القبلة
وذلك في العين دون الجهة ولان الفرض لو كان هو الجهة لوجب
عليه الاعادة اذا تبين خطاؤه في الاجتهاد لانه انتقل من اجتهاد
الى يقين فلما لم يلزمه الاعادة دل على ان فرضه العين وقد انتقل
من اجتهاد الى اجتهاد ووجه قول العامة رحمهم الله قوله صلى الله عليه
وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب الوسع
على ما تقدم ولهذا قال بعضهم البيت قبلة من يصلي في مكة في بيته
او في البطحاء ومكة قبلة اهل الحوم والحرم قبلة الافاق وعن ابن حنيفة
رحمه الله المشرق قبلة اهل المغرب والمغرب قبلة اهل المشرق والمغرب
قبلة اهل الشمال والشمال قبلة اهل الجنوب وثمره للخلاف تظلم في شرط
نية عين الكعبة في حق الغائب او نية الجهة تكفيه على قول من يرى
وجوب النية قال **والخائف يصلي الى اي جهة قدر** لتحقيق العجز
وستوفى فيه للوقوف من عدوا وسبع اولى حتى اذا خاف ان يراه
اذا توجه الى القبلة جاز له ان يتوجه الى اي جهة قدر ولو خاف ان
يراه العدو ان فعد صلى مضطجعا بالاجتماع وكذا الهارب من العدو وراكباً
يصلي على دابته وكذا اذا كان على خشبة في البحر وهو يخاف الغرق
اذا تحرف الى القبلة ولو كان في طين لا يقدر على النزول عن الدابة جاز
له الايمان على الدابة واقفة ان قدر ولا فسايره ويتوجه الى القبلة
ان قدر ولا فادوان قدر على النزول ولم يقدر على السجود نزل
واوما قاما وان قدر على القعود دون السجود او حي قاعدا ولو كانت
الارض ندية مبتلة بحيث لا يغيب وجهه في الطين صلى على الارض وسجد
قال **ومن اشتبهت عليه القبلة تحري** لما روي عن عامر بن ربيعة
انه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر ان القبلة
فصلى كل رجل منا على حiale فلما احضنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فنزلت فانيما تولوا فثم وجه الله وقال على رضى الله عنه قبلة التحري
جهة قصده ولان العمل بالدليل الظاهر واجب اقامة للتوابع بقدر
الوسع هذا اذا لم يكن يحضرته من يساله عن القبلة واما اذا كان يحضرته
من يساله عنها وهو من اهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التحري

لان الاستحباب فوق ما ثبت بالليل فوق ما ثبت باستصحاب الحال واما اذا اشك وتحري
 غير فلا يصار الى الادنى مع امكان الا على ولا يجوز التحري مع المحاذرة
 قال **وان اخطأ لم يعد** وقال الشافعي رحمه الله يعيد اذا استدبرها
 لانه ظهر خطأؤه فيقفن فصار كما لو صلى الفرض قبل دخول وقتة على
 ظن انه دخل وصام قبل وانه اوصلي في ثوب نجس او توشأ بماء
 نجس الاجتهاد او حكم الحاكم باجتهاد في قضية ثم وجد نصا يخالفه ولنا
 ما روينا من الخبر والاشراك في التكليف مقيد بالوسع وليس في وسعه
 الا التوجه الى جهة التحري بخلاف ما ذكر من المسائل لانه لو استقصى
 غايته الاستقصى لعلم حقيقته وهذا لان جهل القاضي بالنقص كان تقصير
 منه وكذا الجهل بالنجس والوقت لا مكانه ان يسأل غير ممن اطع عليه خلا
 القبلة حيث لا يمكن ان يسأل ممن اطع عليها لان علمها مبني على علم
 العلامات من النجوم ونحوه فاذا زالت بالغيم عم العجز للبيع فصار نظير
 ما لو اسلم للزنى في الرب حيث لا يلزمه الاحكام لعجزه والذي لو اسلم يلزمه
 لقدرته على التحصيل لان الدار دار العلم فاذا لم يحصل كان التقصير من جهة
 فلا يعذر ولا نه لو سال غير واجرم عن اجتهاد ومثل اجتهاده لا عن يقين
 فلا تقصير من جهته ولو عرف بعد ما صلى انما يعرف بالاجتهاد وهو يقص
 ما مضى من الاجتهاد ولان القبلة تقبل الاستقبال من جهة الى جهة كما في حالة
 الركوب والخوف فكذلك حالة الاشتباه فلا يعيد قال **فان علم به في صلاة**
اخطأ بخطا استدراك لان تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل النسخ وقدر وى ان قوا
 من الانصار كانوا يصلون بمسجد قبا الى الشام فاخبروا بحول القبلة
 فاستداروا فكيف ينهرو فيه دليل على جواز نسخ السنة بالكتاب اذ لا نص
 على بدلت المقدس في القرآن فعلم انه ثابت بالسنة ثم نسخ بالكتاب وعلى ان
 حكم النص لا يثبت حتى يبلغ الكلف وعلى ان خبر الواحد يوجب العمل في مسائل
 جنس التحري في القبلة لا يخلو ما ان لم يشك ولم يتحري او شك وتحري
 او شك ولم يتحري اما اذا لم يشك وصلى الى جهة في ليلة مظلمة من غير
 تحري فهو على الجواز حتى يظهر خطأه فيقفن وبأكبر رآه لان من ظاهر
 حال المسلم اذا صلى الصلاة اليها فيجب حمله على الجواز وان ظهر خطأه يلزمه
 الاعادة ولو بعد الفراغ منها لان الثابت باستصحاب الحال يرتفع بالدليل
 اذا ثبت بالدليل فوق ما ثبت باستصحاب الحال يرتفع بالدليل

اذ ما ثبت بالدليل فوق ما ثبت باستصحاب الحال واما اذا اشك وتحري
 فحكمه ما ذكر في الكتاب واما اذا اشك ولم يتحري فانه يعيد لان التحري افترض
 عليه فيفسد بتركه الا اذا علم بعد الفراغ انه اصاب القبلة لحصول المقصود
 لان ما اقتضى عليه لغيم يشترط حصوله لا غير كالسعي الى الجمعة وان علم
 في الصلاة يستقبل وعند ابي يوسف رج يدين لما ذكرنا ونحن نقول ان حالة
 قويت بالعلم وبناء القوي على الضعيف لا يجوز فصار كما لا محالة اذا علم سورة
 والموصى اذا قدر على الركوع والسجود وان تحري ووقع تحريه الى جهة فقبل
 الى جهة اخرى لا يجزئ اصاب او لم يصب اما اذا لم يصب فظاهر وكذا اذا
 اصاب لان الجهة التي ادى اليها اجتهاده صارت قبلة له قائمة مقام الكعبة
 في حقه فلا يجوز تركها وفد خلاف ابي يوسف رحمه الله وهو يقول ان المقصود
 قد حصل على ما بيننا وجوابه وعلى هذا الوصل في ثوب وعند انه نجس ثم
 ظهر انه طاهر او صلى وعنده انه محدث ثم ظهر انه طاهر او صلى الفرض
 ان الوقت لم يدخل ثم ظهر انه صلى بعد الدخول لا يجزئ لانه لما حكم بافساد
 صلاته نيتا على دليل شرعي وهو تحريه فلا يتقبل جازية وان ظهر خلافه
 قال **ولو تحري قوم جهات ومحلوا حال امامهم يحرمهم** اي تحري جماعة
 من الناس في ليلة مظلمة فصلى امامهم الى جهة وصلى كل واحد من المؤمنين
 الى جهة ولا يبدون ما صنع الامام يحرمهم اذا كانوا خلف الامام لان كل
 منهم متوجه الى القبلة وهو جهة التحري وهذه المخالفة لا تمنع في خوف الكعبة
 ومن علم منهم حال امامه تفسد صلاته لا اعتقاده ان امامه على الخطا وكذا
 كان متقدما عليه لتركه فوض المقام وفي التجنيس رجل تحري القبلة فخطأ
 فدخل في الصلاة وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه الى القبلة ثم دخل رجل في
 صلاته وقد علم حاله الاولي لا تجوز صلاة الداخل لانه دخل في صلاة
 وعلم ان الامام كان على الخطا في اول الصلاة ولو قام اللاحق للقضا فعلم ان اماما
 كان على الخطا بطلت صلاته بخلاف المسبوق والله اعلم بالصواب
باب صفة الصلاة فرضها التحريمية اي فرض الصلاة لقوله
 تعال وربك فكبر وهي شرط عندنا وانما ذكرها في هذا الباب لانها لها اركان
 وقال الشافعي رحمه الله هي ركن الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام ان هذه
 الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير وقراءة
 القرآن فدل على ان التكبير كالقراءة لانه لا يشترط لها ما يشترط للصلاة

من استقبال القبلة والطهارة وسائر العورة وهي أركان الركنية ولا يجوز
أداء صلاة بتحرمة صلاة أخرى ولو أنها من الأركان لجاز كسائر الشروط
ولنا قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى عطف الصلاة على الذكر والمراد به التحريم
ومقتضى العطف المفارقة أو الشيء لا يعطف على نفسه وقال عليه الصلاة
والسلام تحريمها التكبير فاضا في التحريم إلى الصلاة والمضاف إليه لأن الشيء
لا يضاف إلى نفسه وما رواه متروك الظاهر فإن الشيء ليس بركن
اجماعا وهو محمول على تكبير الانتقال وقوله بشرط لها ما يشترط للصلاة منع
فإنه لو أحرمت حاملا للنجاسة فالقاء عند فراغه منها أو مكشوف العورة
فسترها عند فراغه من التكبير بعمل يسيرا وشرع في التكبير قبل ظهور
الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغه منها أو منحرفا عن القبلة فاستقبلها عند الفراغ
منها جاز وليس سلم فأنما يشترط لما يتصل بها من الأداء إلا أن التحريم من
الصلاة وقوله لا يجوز أداء صلاة بتحرمة صلاة أخرى فمنع أيضا فإنه
يجوز أن يأتي النفل بتحرمة صلاة أخرى إجماعا بين أصحابنا وأداء الفرض
بتحرمة فرض آخر فيجوز عند صدر الإسلام وعلى الظاهر تعارضهم بالنية
فإنها شرط وليست من الأركان بالإجماع ومع هذا لا يجوز أداء الفرض
بنية صلاة أخرى إجماعا فكذا التحريم واجماع أن كل واحد منهما عقد على
الأداء وليس من الأداء قال روح **والقيام** لقوله تعالى وقوموا لله قانتين
وهو ركن في الفرض والنفل قال روح **والقراءة** لقوله تعالى اقرأ
من القرآن ولقوله عليه الصلاة والسلام اقرأ ما تيسر معك من القرآن
وعلى فرضيته انعقاد الإجماع قال روح **والركوع والسجود** لقوله تعالى أركعوا
واسجدوا واجمعوا على فرضيتهما قال روح **والقعود الأخير قدر التشهد**
وهو فرض وليس بركن وقال مالك روح هو سنة لقوله عليه الصلاة والسلام
إذا رفع رأسه من آخر السجود فقد مضت صلاته إذا هو أحدث ولنا
أنه عليه الصلاة والسلام أخذ بيد عبد الله بن مسعود وعلمه التشهد
إلى قوله وإن محمد عبدي ورسوله ثم قال إذا فعلت هذا أو قلت هذا فقد
قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقروا وإن شئت أن تقعد فاقعد
تمام الصلاة به وما لم يتم الفرض لا به فهو فرض ولا يقال إن كلمة أو لا أحد
الشيئين فيكون معناه إذا قلت هذا ولم تقعدت أو قعدت ولم تقعدت فحال غير
فيه دلالة علم ما قلتم لانا نقول إن قراءة التشهد لو وجدت في حال غير

القعود لا يعتبر إجماعا فتعين ما قلنا فصار كانه قال إذا قلت هذا
رأيت قاعدا وقعدت ولم تقعد قال روح **والخروج بصنعه إلى الخارج**
من الصلاة بصنع المصلي فرض عند أبي حنيفة روح على خروج البرد على أحد
من الأثنى عشرية فقال لو لم يفيض عليه فرض لما بطلت صلاته فيها وعلى
تخريج الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح على ما بينته إن شاء الله تعالى
قال روح **وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة** وقال الشافعي روح قراءة الفاتحة
ركن لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ولقوله عليه
الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتح الفاتحة الكتاب فهو خداج وقال
مالك روح قراتها ركن لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة إلا بفاتحة
الكتاب وسورة معها هكذا ذكر في الهداية خلاف مالك روح في السورة وقال
في الغاية لم يقل أحدان ضم السورة ركن وخطا صاحب الهداية فيه ولنا
قوله تعالى فاقرا وما تيسر من القرآن والزيادة عليه خبر الواحد لا يجوز
ولكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما ولقوله عليه الصلاة والسلام إذا قلت
إلى الصلاة فاسبح الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من
القرآن ولو كانت قراءة الفاتحة ركننا لعلمنا إياها للجمله بالأحكام وحاجته
إليها وقوله لا صلاة محمول على نفي الفضيلة كقوله لا صلاة لجار المسجد
إلى في المسجد وقوله عليه الصلاة والسلام في خداج لا دلالة فيه على عدم
الجواز بدونها بل على النقص ونحن نقول به قال **وتعين القراءة في الأولين**
لقول علي رضي الله القراء في الأوليين قراءة في الآخرين وعن ابن مسعود
وعائشة التحيير في الآخرين إن شاء قرا وإن شاء سبح قال روح **ورعاية الترتيب**
في فعل مكررا أي مكررا في كل ركعة كالسجود أو في جميع الصلاة كعدد الركعات
حتى لو تسبى سجدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر الصلاة جاز ولو كان
الترتيب فرضا لما جاز وكذا ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الإمام أو الصلاة
عندنا ولو كان الترتيب فرضا لكان آخرها وأما ما شرع غير مكررا في ركعة
كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الأخيرة فالترتيب فيه
فرض حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا الوقعد
قدر التشهد ثم ذكر أن عليه سجدة أو نحوه بطل القعود لأن الترتيب
فيه فرض وإنما كان فرضا لأن ما اتحدت شرعيته بواجب وجوده
صورة ومعنى مجمله تحوزا عن تقويت ما تعلق به جزأ أو كلا إذا

يمكن استيفاء ما تعلق به جزاء أو كلاً من جنسه لضرورة اتحادها في السنة
والأفراد بالشريعة دليل توقف ذلك عليه قال **رج** **وتعدّل الأركان** وهو
تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تظلم من مفاصله وأدناه مقدار
تسبيحة وهذا يخرج الكوخ وفي تخرج المرحا في سنة لأنه شرع لتكبر
الأركان وليس مقصود لذاته فيكون سنة وجه الأول أنه شرع لتكبر
فيكون واجبا كقراءة الفاتحة وقال أبو يوسف **رج** هو فرض لقوله عليه
عليه الصلاة والسلام لمن أخفا الصلاة صل فانك لم تصل وقال عليه الصلاة
والسلام لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء إلى أن قال ثم يركع فيركع فيضم يديه
على ركبته حتى تظلم من مفاصله وتستخرج الحديث ولنا قوله تعالى **اركعوا**
واسجدوا أمرنا بالركوع وهو الانحناء لغة وبالسجود وهو الانخفاض لغة
فتعلق الركبة بالأرض في منها وفي آخر ما رواه سماه صلاة فقال إذا فعلت
ذلك فقد تمت صلاتك وإن انتقصت منها شيئا انتقص من صلاتك ولم
تدبر كذا قال أبو عمر بن عبد البر هذا حديث ثابت ذكره عبد الحق في الأحكام
وهذا نص في موضع الخلاف ولا حجة له في الحديث الثاني أيضا لأن فيه وقع
اليدين على الركبتين والثنا والتسبيح وليست هذه الأشياء فرضا بالاجماع
قال **والقعود الأول** وقال الطحاوي والكوفي هو سنة وقد عرف في المطولات
قال **رج** **والشهاد ولفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين**
هو الصحيح حتى يجب عليه سجود الشهوات كرها والقياس لها الاجتهاد لأنها
من الأركان كالنقطة والثنا وهذا لأن مبنى الصلاة على الأفعال دون
الأدكار ولم ينقل إلينا أنه عليه الصلاة والسلام سجد للشهوات إلا أن
وجه الاستحسان أن هذه الأدكار تضاف إلى جميع الصلاة يقال تشهد
الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين فصار من خصائصها بالجملة
تسبيحات الركوع حيث تضاف إلى الركوع فقط فلا يجب الجا برتكها
قال **رج** **والجهر والإشراق فيها جهر ويسر** وعند بعضهم هماستان حتى
لا يجب سجود الشهوات كرها لأنها ليسا بمقصودين وإنما المقصود القراءة
فصار كالقومة أي القومة من الركوع قال **رج** **وسننها رفع اليدين**
للحزنة ونشر أصابعه لما روي أنه عليه الصلاة والسلام إذا ركع رفع يديه
ناشرا أصابعه وكيفيته أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج بل يتركها
على حالها منشورة قال **رج** **وجهر الأمام بالتكبير** لحاجته إلى الإعلام بالتكبير

والانتقال ولهذا سرت رفع اليدين أيضا قال **رج** **والثنا والتعوذ والتسبيح**
والثامن سرا للنقل المستفيض على ما يأتي بيان كل واحد في موضعه إن شاء
الله تعالى وقوله سارا راجع إلى الأربعة قال **رج** **ووضع يمينه على يساره**
تحت سرتة وقال الشافعي **رج** يضع على الصدر لما روي أنه صلى الله عليه
وسلم كان يضع على الصدر وهو في الصلاة لأن الوضع في الصدر أقرب إلى
الوضوء من الوضع على العورة ولنا حديث علي رضي الله عنه أن من السنة
وضع اليدين على التماس تحت السرة فلا تدها إلى التعظيم كما بين يدي
الملوك ووضعها على العورة لا يضر فوق الثياب وكذا بلا حائل لأنها ليست
لها حكم العورة في حقها ولهذا نضع المرأة يديها على صدرها وإن كان عورة
قال **رج** **وتكبير الركوع** لما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يركع عند كل
رفع وخفض قال **رج** **والرفع منه** أي الرفع من الركوع سنة وأعراب
الرفع بالرفع عطفًا على التكبير ولا يجوز خفضه لأنه لا يكبر عند الرفع من
الركوع وإنما يأتي بالتسميع وروي عن أبي حنيفة **رج** أن الرفع منه فرض
والصحيح الأول لأن المقصود الانتقال وهو يتحقق بدونه بأن يخط من
وكوعه قال **رج** **وتسبيحة ثلاثا** أي تسبيح الركوع لقوله عليه الصلاة
والسلام إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك
أدناه أي أدنى كمال السنة والفضيل قال **رج** **واخذ ركبته بيديه في رفع**
أصابعه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تنس رضا إذا ركعت فضع يديك
على ركبتيك وفرج بين أصابعك قال **رج** **وتكبير السجود** لما روي أنه قال
وتكبير السجود والرفع منه كان أولى لأن التكبير عند الرفع منه سنة
وكذا الرفع نفسه سنة وروي عن أبي حنيفة **رج** أنه فرض وجه الأول أن
المقصود الانتقال وقد يتحقق بدونه بأن يسجد على الوسادة ثم تنزع
ويسجد على الأرض ثانيا ولكن لا يتصور هذا إلا على من لا يشترط الرفع
حتى يكون أقرب إلى الجلوس قال **رج** **وتسبيحة ثلاثا** لقوله عليه الصلاة
والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وعد منها اليدين والركبتين
وهو سنة عندنا التحقق السجود بدون وضعهما وأما وضع القدمين
فقد ذكر القديري أنه فرض في السجود قال **رج** **واقتراش رجله اليسرى**
ونصب اليمنى يعني في حالة القعود للتشهد لأنه عليه الصلاة والسلام
فعل كذلك قال **رج** **والقومة والجلوس** أي القومة من الركوع والسجود

بين السجدة بين وهما سنتان عندنا خلافا لابي يوسف ربح وقد تقدم
الوجه في تعديل الاركان وفي قوله القومة نوع اشكال فانه ذكرها تقدم
من قربان الرفع من الركوع سنة وهي القومة فيكون نكرا قال
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء يعني بعد التشهد في القعدة
الاخيرة لقوله عليه الصلاة والسلام اذ صلى احدكم فليبدأ بالشاء على
الله تعالى ثم الدعاء وقال الشافعي ربح الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فرض لقوله تعالى صلوا عليه والامر للوجوب ولا يجب خارج الصلاة
فتعين في الصلاة ولا يلزم ترك الامر ولنا انه صلى الله عليه وسلم علم الاعرابي
فرايض الصلاة ولم يعلمه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان فرضا
لعلمه وكذا لم يرد في تشهد احد من الصحابة ومن اوجها فقد خالف
الانصار وقال جماعة من اهل العلم ان الشافعي ربح خالف الاجماع في هذه
المسئلة وليس له سلف يقتدى به منهم ابن المنذر ومحمد بن جرير الطبري
والطحاوي رضي الله عنهم وليس في الآية دلالة على ما قال لان الامر يقتضي
التكرار بل يجب في العزيمة كما اختار الكرخي وكلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
كما اختار الطحاوي فعلى التقديرين قد وفيينا بموجب الامر بقولنا السلام
عليك ايها النبي فلا يجب ثانيا في ذلك المجلس اذ لو وجب لما تفرغ لعبادة
اخرى لان الصلاة عليه لا تخلو عن ذكره صلى الله عليه وسلم فيكتفي بحركة
في كل مجلس قال **وادائها** اي اداب الصلاة **نظم الى موضع سجوده**
اي في حالة القيام وفي حالة الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده الى اربعة
انفذه وفي قعوده الى حجره وعند التسليمه الاولى الى منكبيه الايمن وعند
الثانية الى منكبيه الايسر لان المقصود للنشوع وترك التكليف فاذا تركه
وقع بصره في هذه المواضع قصدا ولم يقصد قال **رب وكظم فمه عند**
التسايوب اي مساك فمه والمراد به سده لقوله عليه الصلاة والسلام
التسايوب في الصلاة من الشيطان فاذا تسايوب احدكم فليكظم استطاع
ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا تسايوب احدكم فليبرده بيده ما استطاع
فان احدكم اذا تسايوب ضحك منه الشيطان قال **رب واخرج كفيه من**
كبيده عند التكبير لانه اقرب الى التواضع وابتعد من التشبه بالجباورة
وامكن من نشر الاصابع قال **ودفع السعال ما استطاع** لانه ليس
من افعال الصلاة ولهذا لو كان بغير عذر فسدت صلاة فيجتنبه ما امكن

الاجتناب عنه قال **والقيام حين قال في الفلاح** لانه امر به
فيستحب المسارعة اليه وان لم يكن الامام حاضرا لا يقومون حتى يصل
اليهم ويقف مكانه في رواية وفي رواية اخرى يقومون اذا اختلط بهم
وقيل يقوم كل صف ينتهي اليه الامام وهو الاظهر وان دخل من قدامهم
حسن يقع بصرهم عليه وعند زفر يقومون حسن قيل قد قامت الصلاة
الاولى ويجرمون عند الثانية قلنا هذا اخبار عن قيام الصلاة فلا
يد من القيام قبله ليكون صادقا في اخباره قال **رب وشروع الامام**
مذ قال قد قامت الصلاة وهذا عندها وقال ابو يوسف ربح يشيع اذا
فرغ من الاقامة محافظة على فضيلة متابعة المؤذن واعاظة للمؤذن
على الشروع معه لهما ان المؤذن امن وقد اخبر بقيام الصلاة فيشيع
عند صونا الكلامه عن الكذب وفيه مسارعة الى المناجات وقد
تابع المؤذن في الاكثر فيقوم مقام الكل على انهم قالوا المتابعة في الاذان
دون الاقامة **فصل قال واذا اراد الدخول في الصلاة**
لما تلونا وما روينا ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا قمنا الى الصلاة فاسبع
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر والامر للوجوب فيكون حجة على من يقول يكون
شارعا بالنية وحدها وفي المبسوط ولونوي الاخرس والايح الذي لا يحسن
شيئا يكون شارعا بالنية ولا يلزمه التحريك باللسان قال **رب ورفع يديه**
حذاء اذنيه لما روينا وهذا اللفظ لا يقتضي المقارنة ولا المفارقة لان
الواو ملطوق الجمع وقال الصفا وشيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده يرفع
مقارنا للتكبير وهو مروي عن ابي يوسف ربح لان رفع اليدين سنة التكبير
فتقارنه كتكبيرات الركوع والسجود والاصح انه يرفع اولاه ثم يكبر لان
في فعله نفي الكبرياء عن غير الله تعالى والنفي مقدم كافي كلمة الشهادة وكيفية
ان يرفع يديه حتى يجاذي بابهاميه شحمتي اذنيه وبروس اصابعه فروع اذنيه
وقال الشافعي ربح يرفع يديه الى منكبيه وعلى هذا تكبيرة القنوت والاعباد
له ما روى انه عليه الصلاة والسلام رفع يديه الى منكبيه ولنا حديث وابي
بن حجر والنس والبراس عازب رضي الله عنه هما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا كبر رفع يديه حذاء اذنيه وكان رفع اليد لا علام الاصر وهو ما قلنا
وصاروا محمول على حالة العذر لان وايلا قال ثم اثبتته من العام المقبل
وعليهما الاكسية والبراس وكانوا يرفعون فيها الى منكبيهم فعلم ان ذلك

لغدر البرد ولو كبر ولم يرفع حتى فرغ من التكبير لم يات به لفوات محله
وان ذكره في أثناء التكبير رفع لانه لم يفت محله وان لم يمكنه الى موضع السجدة
رفعها قدر ما يمكن وان امكنه رفع احدها دون الاخرى رفعها لقوله
عليه الصلاة والسلام اذا امرتكم باسمرفاتوا منه ما استطعتم وان لم يمكن
الرفع الا بالزيادة على المسنون رفعها لانه في المسنون ولا يستطيع الا
عما زاد والمرأة كالرجل في الرفع فيما رواه الحسن عن ابي حنيفة ربح لان يدها
ليست بعروة والصحيح انها ترفع الى منكبيها لانه استر لها قال
ولو شيع بالتسبيح او التهليل او بالفارسية صح كالوقر انما عاجز اي كالقرآن
القرآن بالفارسية عاجز عن القرآن بالعربية بشرط العجز ليصح بالاجماع
اما الافتتاح فالمدكور هنا قول ابي حنيفة رحمه الله ولكن الاول ان يشيع
بالتكبير وهل يكبر الشروع بغير ام لا ذكر صاحب الخبر انه يكبر في الاصح
وقال الشيخ في الاصح انه لا يكبر وقال ابو يوسف ربح ان كان بحسن التكبير
لم يحز الا الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر وقال الشافعي ربح لا يجوز
الا بالاولى وقال مالك لا يجوز الا بالاول لانه المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
والتهليل للتعددية يودي الى تبطيل المنصوص فلا يجوز وجه قول الشافعي ان
زيادة الالف واللام لا تزيد الا تأكيداً فيجوز وجه قول ابي يوسف ان الفعل
يقضي الزيادة بعد مشاركة غيره اياه في الصفة وفي صفات الله تعالى
لا يمكن ذلك فكان معنى فاعيل لا يشاركه فيها احد وقد جاء في كلامهم معنى
فاعيل **قال الشاعر** ان الذي سلك السما بنا لنا بيتا د عايه اعز واطول
اي عز يطويل وقال تعالى لا يبدلها الا الا شقى الى الشقى وقال عز وجل لا يبدلها
الا تقي الى تقي وقال عز من قائل وهو هوون عليه اي هين ومحمد مع
ابي حنيفة ربح في العربية حتى يكون شارعا باللفظ كان من العربية ان كان
يراد به التعظيم ومع ابي يوسف في الفارسية حتى لا يكون شارعا في الصلاة
اذا كان بحسن العربية لان للعربية منزلة على غيرها ولا يحنيفة ربح قوله
تعالى وربك فكبر اي فاعظم وهو يحصل باي لسان كان والاصل في المنصوص
ان تكون معللة لما عرف في موضعه فلا يبعد عنه الا بدليل المقصود من
التكبير والصلاة التعظيم وقد حصل فلامعنى لا يجاب المعين مع علمنا بانه
لم يجب بحسب نصنا ونظير قوله عليه الصلاة والسلام امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فلما من بغير العربية جازاجا على الحصول المقصود

وكذا التلبية في الحج والسلام والتسمية عند الذبح يجوز بها بالاجماع فكذا
هنا وعلى هذا الخلاف للخطبة والقنوت والشهد وفي الاذان يعتبر المتعاذ
ثم الاصل عندهما ان ما تجزى للتعظيم من اسماء الله تعالى جاز الاختصاص
به نحو الله اله وسبحان الله ولا اله الا الله وما كان خبر الم يجوز لا حول
ولا قوة الا بالله او ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن او قال بسم الله الرحمن الرحيم
لا يصير شارعا لانه للتبرك فكأنه قال اللهم بارك لي وقيل يصير شارعا ولو
ذكر الاسم دون الصفة بان قال الله او الرحمن او الرب او الكبير او الاكبر ولم
يزد عليه يصير شارعا عند ابي حنيفة ربح ولا يصير شارعا عند محمد بن الاعرج
والصفة ومراعاة المبتدأ والخبر وفي البناء بيع لوقال اجل واعظم لا يصير شارعا
اجماعا وفي فتاوى الفضلي بالرحمن يصير شارعا في رواية لان معناه اللهم
امتاب خير عند الكوفيين ويصير شارعا في اخرى لان معناه يا الله عند
البصريين فيكون تعظيما خالصا واما القراءة بالفارسية فجازة في قول
ابي حنيفة ربح وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز اذا كان بحسن العربية
لان القرآن اسم لمنطوق عزى لقوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا وقال تعالى
وقال تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا نظمه ولا يحنيفة ربح قوله تعالى وان لنزبر
الاولى ولم يكن فيها بهذا النظم وقوله تعالى ان هذا الفصحى الاولى صحف
ابراهيم وموسى فصحف ابراهيم كانت بالسريانية وصحف موسى بالعبرانية
فدل على كون ذلك قرآنا وما تليها لا ينبغي كون غير العربية قرآنا لانه سكت
عنه ويجوز باي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لان المتزاهر
المعنى عنده وهو لا يختلف باختلاف اللغات والصحيح ان القرآن هو
النظم والمعنى عنده ايضا لانه معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والاعجاز
وقع بهما جميعا الا انه لم يجعل النظم ركنا لازما في حق جواز الصلاة
خاصة رخصة لانها ليست بحالة الاعجاز وقد جاء التحفيف في حق التلاوة
الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام انزل القرآن على سبعة احرف
فكذا هنا والخلاف في الجواز اذا اكتفى به ولا خلاف في عدم الفساد حتى
اذا قرأ معه بالعربية قد ما يجوز به الصلاة جازت صلاة ويروي روجه
الى قولها وعليه الاعتماد ولا يجوز التفسير بالاجماع لانه غير مقطوع
به **قال ابو ذريح وسمى بها** اي بالفارسية وهو جاز بالانفاق لان
الشرط فيه الذكر وهو حاصل باي لغة كان **قال لا اللهم اغفر لي** اي لا يكون

شارعاً بقوله اللهم اغفر لي لأنه مشوب بحاجته فلم يكن تعظيماً خالصاً
ولو قال اللهم ولم يزد عليه اختلفوا فيه وقد بيناه قال **وضع يمينه**
على سائر تحت سترته مستغنياً لما رويناه وهو سنة القيام الذي كبر
حتى يضع كما فرغ من التكبير وفي القنوت وتكبيرات الجنائز ولا يضع في القنوت
وتكبيرات العيد وقيل سنة القيام مطلقاً حتى يضع في الكل وقيل سنة القراءة
فقط حتى لا يضع حالة التثا واختلجوا في كيفية الوضع قيل يضع الكف على
الكف واختار بعضهم وضعها على المفصل وعند أبي يوسف رج يقبض بيده
اليمين ويسع يده اليسرى وقال محمد يضعها كذلك ويجزى الرسغ وسط الكف
واختار الهندواني قولاً في يوسف رج وقال صاحب المفيد يأخذ رسغها بالخصر
والأبهام وهذا المختار لأنه يلزم من الأخذ الوضع ولا ينعكس قوله مستغنياً
هو حال من الواضع أي يضع قايلاً سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالي جلالك ولا اله غيرك ولا يزد عليه في الغرض وعن أبي يوسف رج أنه يضم
اليه وجهه ويحكي الذي فطر السموات والأرض خنيئاً وما أنا من المشركين
أن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين وببداياتها شأنا لما روي
جابر أنه عليه الصلاة والسلام كان يجمع بينهما وقال الشافعي رج يأتي
بالتوجه فقط لما روي عن علي أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أقام إلى
الصلاة كبر ثم قال وجهت وجهي إلى الأخرى ولما روي عن عائشة رضي
الله عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة
قال سبحانه اللهم وبحمدك إلى آخره رواه الجماعة وهو مذهب أبي بكر الصديق
وعمر وابن مسعود وجمهور التابعين رضي الله عنهم فيكون حجة عليها ورواية
جابر محمول على التمجيد وما رواه الشافعي رج كان في الابتداء ثم نسخ وعنه
الصحابة في قوله تعالوسبح محمد ربك حين تقوم قالوا تقول حين تقوم
للصلاة سبحانه اللهم وبحمدك إلى آخره ولأن ما قلنا ثناء الله تعالى فكان
أول من أخبر حاله كما في حالة الركوع والسجود حيث لا يشتغل بأخبار
حاله فيقول اللهم لك ركعت أو سجدت وإنما يشتغل بالتسبيح والذكر
أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لأنه يؤول إلى تطويل القيام مستقبل
القبلة وهو من يوم شرعاً قال عليه الصلاة والسلام ما لي أراكم سائدين
أي متخيرين وقيل لا بأس به من التنية والتكبير لأنه المبلغ في التعزيم
قال رج وتعود ستر للقراءة فيأتي بها **السُّبُوقُ** لا المقدي ويؤخر عن تكبيرات

العيد

72
العيد لقوله تعالفاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
أي إذا أردت قراءة القرآن كما تقول إذا دخلت على السلطان ما هب أي
إذا أردت الدخول عليه وقالت الظاهرية يتعوز بعد القراءة لظاهر
النص وقد بينا معناه وقال مالك لا يتعوز وكذا لا يأتي بالتثنية الحديث
أنس قال كنا فاضلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر
وعثمان فكانوا يستفتحون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين وفي رواية
بأن القرآن ولما ماثلونا وحديث أبي سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام
استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وعليه
الاجماع والمراد بالصلاة فيما روي للقراءة مدليل رواية أنس أنه عليه الصلاة
والسلام قال قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين أي
قراءة الفاتحة بدليل سياقه وقال عطاء والتوري يجب للتعوذ عند القراءة
مطلقاً رجوعاً إلى ظاهر الأمر وهو مخالف للاجماع ولا حجة لهما في الآية
لأن الأمر قد يكون للاستحباب وإنما يسره لقول ابن مسعود أربع
يخففهن الإمام وذكر منها التعوذ وقوله للقراءة هو قولهما وقال أبو يوسف
يتعوز للصلاة لأنه لا بد من دفع وسوسة الشيطان فيها فيكون تبعاً للتثنية
من جنسه لا للقراءة فيتعوز عنه كل من يثني كالمقدي وتقدم على
تكبيرات العيد من كونه تبعاً للتثنية وعندهما تبع للقراءة فيأتي به
كل من يقرأ كالسبوق إذا قام للقضاء ويؤخر عن تكبيرات العيد من
لكونه تبعاً للقراءة فلا يأتي به المقدي لأنه يقرأ وكيفيته أن يقول
استعذ بالله من الشيطان الرجيم على ما اختار الهندواني وهو اختيار
جمرة من القراءة ولموافقة القرآن واختار شمس الأئمة أن يقول أعوذ
بالله من الشيطان الرجيم وهو قريب من الأول وهو ظاهر المذهب وهو
اختيار أبي عمرو وعاصم وابن كثير من القراء قال **رج وسقى ستر في كل ركعة**
وقال الشافعي رج يحجر بالتسمية عند الجهر بالقراءة لما روي أبو هريرة أنه صلى الله
عليه وسلم كان يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم وكان عمر وعلي وعثمان
رضي الله عنهم يحجرون بها ولما روي عن أنس رضي الله عنه أنه قال صليت خلف
النبي صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسم أحد منهم يحجرو
بسم الله الرحمن الرحيم رواه مسلم وقال أبو هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم
لا يحجروها ذكره أبو عمر في الانصاف وما رواه ليس فيه دلالة على الجهر أو الخلف

انه كان يجهر بها احيانا للتعليم كما كان يجهر احيانا بالقراءة في الجهر تعليمها
وما روى عن علي وعمر وعثمان قالوا ان عبد البر الطرق عنهم ليست بالقوتية
فاحاصل ان احاديث الجهر لم يثبت عند اهل النقل وقوله في كل ركعة وهو
قول ابي يوسف ومحمد ورواية عن ابي حنيفة رحمهم الله ولا ياتي بها الا في الاولى
في رواية اخرى عنه جعلها كنعوذ ولا ياتي بها بين السورة وبين الفاتحة
الا عند محمد فانه ياتي بها في صلاة الخفاضة ولا ياتي بها في الجهرية للادلة والاختلاف
بين المجهرين وهو شنيع قال **وهو اية انزلت للفصل بين السور وليت**
من الفاتحة ولا من كل سورة اية البسملة اية من القرآن ليست من اول
كل سورة ولا من اخرها وانما انزلت للفصل وقيل مالك ليست من القرآن
الا في النمل فانها بعض اية فيها لان القرآن لا يثبت الا بالقطع وذلك بالنقل
ولم يوجد وقد روى عن انس ان مالك ان صلى الله عليه وسلم كان يفتتح
القراءة يا محمد لله رب العالمين وعن عايشة رضي الله عنها مثله وهذا دليل
على انها ليست من القرآن وقال الشافعي رحمه الله هي من فاتحة الكتاب
قولا واحدا وكذا من غيرها على الصحيح لاجماعهم على كتابتها في المصاحف مع
الامر بتجريد المصاحف وهو من اقوى الحجج ولنا ما روى عن ابن عباس انه
صلى الله عليه وسلم كان لا يعرف فصل السور حتى نزلت عليه بسم الله الرحمن الرحيم
رواه ابو داود واحاكم في المستدرک وعن ابن عباس كان المسلمون لا
يعلمون انقضا السور حتى نزلت عليهم بسم الله الرحمن الرحيم وهذا نص على
انها انزلت للفصل وانها ليست من اول السورة ولا من اخرها بل اية منفردة
وعن عايشة رضي الله عنها انها قالت ان جبريل عليه الصلاة والسلام اتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق ولم يذكر البسملة في
اولها عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان سورة من القرآن
تلتون اية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك واجمعوا
على انها تلتون اية غير البسملة ومن الدليل على انها ليست من الفاتحة ما روى
عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله قسمت
الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدتي واسأل
بقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدني عبدتي الحديث رواه
مسلم فابتدا القسم بالحمد لله رب العالمين فلو كانت البسملة منها لابتدأ بها
وقال عليه الصلاة والسلام لا يجزئ كيف تقرأ اتم القرآن فقال الحمد لله رب

71
العالمين فلم يذكر البسملة ولم يذكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقول انس
وعايشة فيها رواه مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح القرآن بالحمد لله محمول
على الجهر اي كان يفتتح جهر بالحمد لله ولم يجهر بالبسملة وترك الجهر
بها لا يدل على انها ليست من القرآن كقراءة الفاتحة في الاخيرين وكتابتها
في المصاحف لا يدل على انها من اول السورة او من اخرها ولهذا طولوا
بآها ليعلم انها ليست منها الا ترى ان كتاب المصاحف كلهم عدوا ايات
السور فاخرجوها من كل سورة وكذا النقل وقال بعض اهل العلم ومن
جعلها من كل سورة في غير الفاتحة فقد خرق الاجماع لانهم لم يختلفوا في
غير الفاتحة في انها ليست من السورة واختلفوا في الفاتحة فان قيل
لو كانت اية من القرآن لجازت الصلاة بها عند ابي حنيفة رح اذ لا يشترط
الكر من اية قلنا انما لا تجوز الصلاة بها لا شتبا لاثار واختلاف العلماء
في كونها اية لا لانها ليست من القرآن قال رح **وقر الفاتحة وسورة وثلاث**
ايات اما الفاتحة والسورة فواجبتان على ما بينا لكن الفاتحة اوجب
حتى يومر بالامامة بتركها دون السورة وثلاث ايات تقوم مقام السورة
في الامحاز فكذا هنا وكذا الآية الطويلة تقوم مقامها وهذا البيان الواضح
واما بيان الفرض والمستحب فيا في فصل القراءة قال **وامن الامام**
والمأمور سرا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا امن الامام فامنوا
فانه من وافق تامينه تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
والبخاري ومالك في الموطأ وقالت المالكية في رواية لا ياتي الامام بالثمين
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال
الامام ولا الضالين فقولوا آمين قسم بينهما وهي لنا في الشوك لان سنة
الدعاء تامين السامع لا الداعي وانه الفاتحة دعاء فلا يؤمر الامام لانه
داعي واجبة عليهم ما روينا وقولهم سنة الدعاء تامين السامع لا
الداعي غلط لان التامين ليس فيه الا زيادة الدعاء والداعي اول به
اذ لاجبة لهم فيما رويته قال في اخره فان الامام يقولها وقوله سرا
هو مذهبنا وقال الشافعي رح يجهر بها عند الجهر بالقراءة لحديث وايل
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ غير المغضوب عليهم
ولا الضالين فقال امين مد بها صوته ولنا حديث وايل انه عليه
الصلاة والسلام قال امين خفض بها صوته رواه ابو داود واحمد

والدارقطني وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خفي الامام اربعاً التعوذ
والسجدة وآمين وربنا لك الحمد ويروي مثل قوله عن جماعة من الصحابة
بعضهم يقول اربع خفيه من الامام وبعضهم يقول خمسة وبعضهم
يقول ثلاثة وكلهم يعيدون التامين منها ولا نهادعاً فيكون مبناه على
الاخفاء ولا توجد بها عقب الجهر بالقرآن لا وهم انها من القرآن فيمنع
منه دفعا للابهام ولهذا لم تكتب في المصاحف وما رواه الشافعي في ضعفه
حيث ان معين فلا يلزم حجة وفي امين لغتان القصر والمدة ومعناه استحي
والتشديد بخطاف حش وهو من الحن العوام حكاه ابن السكيت حتى لو قال
امين بالمدة والتشديد قبل تفسد صلاته وقيل لا تفسد وعليه الفتوى
لان بعض اهل العلم قال فيها لغة بالتشديد منهم الواحد لا نه موجود
في القرآن ولو قال آمين بالمدة وحذف الياء تفسد عند ابي يوسف
لان نه موجود في القرآن ولو قال آمين بالقصر وحذف الياء ينبغي ان تفسد
صلاة لا نه لم يوجد في القرآن وعلى هذا لو قال امين بالقصر والتشديد
ينبغي ان تفسد صلاة لا نه لما ذكرنا قال **وكبر بالامدة** والمراد اشباع
الحركة والاضراب المفطر وركع لما روي عن عبد الله بن الزبير
قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم التكبير اى لا يمد وكان
ابراهيم النخعي يقول التكبير حزم ويروي خمد بانحاء والدال اى سرع
ولان المدة ان كان في اوله وهي همزة الله تفسد صلاته لا نه استفهام
وان تعمد بكفر لاجل الشك في تكبيره وان كان في همزة الكبر فكذلك
للجواب لما ذكرنا وان كان في باء الكبر فقد تفسد لا نه خطا من حيث
اللغة لان الفعل التفضيل لا يحتمل المدة لغة ولا ان اكبر جمع كبر وهو
الطبل فيخرج من معنى التكبير وقال بعضهم لا تفسد لان الالف نشأت
من الاشباع وهذا بعيد لان الاشباع لا يجوز الا في ضروقة الشعر وان
كان المدة في لام الله فحسن ما لم يخرج عن حدتها قال **وركع وضع**
يديه على ركبتيه وخرج اصابعه لما روي عن حدث انس وما روي عن
ابن مسعود واصحابه من التطبيق وهو ان يضم احد الكفين الى الاخرى
ويرسلهما بين فخديه منسوخ بما روي بديل ما روي عن مصعب بن
سعد انس وقاص انه قال جعلت يدي بين ركبتي فنهاني في وقال
كنا نفعل هذا فنهينا ولا نذهب الى التفرج الا في هذه الحالة لا نه امكن من

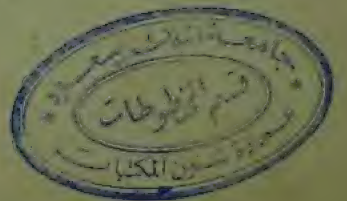
الاخذ بالركب وأمن من السقوط ولا يضم الاصابع الا في حالة السجود
ليكون امكن من الادعام عليها لان قوتها تزداد بالضم وفيما عدا ذلك
يترك على العادة ولا يتكلف شيئا لا نه لا حاجة له اليها وما روي من
نشر الاصابع في رفع اليدين عند التسمية محمول على النشر الذي هو عند
الطه قال **وبسط ظهركم وسوى راسكم بعجزكم** لما روي عن وابصة ابن عبد
الله قال رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره
حتى لو صب الماء عليه لا يستقر وروي انه عليه الصلاة والسلام كان
اذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لا يستقر ظهره وعن عائشة
رضي الله عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينحن راسه ولا
يصوبه اى لم يرفع راسه ولم يخفضه قال **وسبح فيه ثلاثا** اي في الركعة
لما روي عن عتبة بن عامر انه قال لما نزلت فسبح باسم
ربك العظيم قال عليه الصلاة والسلام اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت
سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ويكره ان ينقص التسبيح
عن الثلاث او يترك كله وقال ابو مطيع لا يجوز صلاة لا مر عليه
الصلاة والسلام بذلك على ما قدمنا وهو للوجوب ولنا انه عليه
الصلاة والسلام علم الاعرابي الصلاة ولم يذكره له ولو كان واجبا
لذكره له وظاهر الآية يتناول الركوع والسجود دون تسبيحاتها
فلا يزداد عليه سجدة واحدة ولا امر قد يكون للاستحباب فيجوز عليه وانما
يكره ان ينقص عن الثلث لما روي عن الحديث ولو رفع الامام راسه
قبل ان يتم المقتدي ثلثا في رواية ثم ثلثا في رواية والصحيح انه يتابعه
وكما زاد فهو افضل للمنفرد بعد ان يكون الختم على وتره واما الامام فلا
يزيد على وجه يميل القوم ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيح وقال
الشافعي يزداد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك اسلمت عليك
توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصنعه وشق سمعه وبصره
وتبارك الله احسن الخالقين لما روي عن علي رضي الله عنه انه كان
يقول ذلك وهو محمول على حالة التمجيد عندنا قال **ثم رفع راسه**
وقد بيناه في فصل الواجبات قال **واكتفى الامام بالتسليم والموتم**
والمنفرد بالتحجيد وقال ابو يوسف ومحمد يجمع الامام بين الذكرين
لحديث ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يجمع

بينهما ولا نه حوض غير فلا ينسئ نفسه وقال الشافعي ربح باقي الامام
والموت بالذكر لان الموت يتابع الامام فيما يفعل ولنا ما روي
وانس ابن مالك رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام قال اذا قال
الامام سمع الله لمن حمد فقولوا ربنا لك الحمد رواه البخاري ومسلم
بينهما والقسم تنا في الشركة ولا يلزمنا قوله عليه الصلاة والسلام اذا
قال الامام ولا الضالين فقولوا امين حيث يؤمن الامام مع القسم
لانا نقول عرف ذلك من خارج وهو قوله عليه الصلاة والسلام فان
الامام يقولها وقوله عليه الصلاة والسلام اذا امن الامام فاسوا فان
قيل قد روي عن ابن سعد انه قال ربح يخف من الامام وعندهما التحييد
فقد عرف التحيد ايضا من خارج فوجب ان ياتي به قلنا ما روي من
حديث القسم مرفوع وحديث ابن مسعود موقوف عليه فلا يعارض
المرفوع وما ذكره الشافعي ربح يعيد لان الامام محب من خلفه على التحيد
فلا معنى لمقابلة القوم له في المحب بل يشتغلون بالتحديد لا غير لان
اللايق ان ياتي بالاجابة طاعة دون الاعادة لانهما شبه المحاكاة وما
رواه محمود على حالة الافراد وكان الطحاوي رحمه الله يختار قولهما في هذه
المسئلة وهو رواية عن ابي حنيفة ربح لما روي لان الموت لا يختص بالذكر
دون الامام به كالقراءة وقوله والمنفرد بالتحيد اي اكتفى بالمنفرد بالتحيد
وهو الذي عليه اكثر المشايخ وقال في المبسوط وهو الاصح لان التسميع
لمن هو معه على التحيد وليس معه غير هنا ليحتمل عليه ولا نه لو جمع بين الذكر
وقع الثاني في حالة الاعتدال وهو لم يشع الا في الانتقال وقال ابو بكر
الرازي ينبغي ان ياتي بالتسميع لا غير على قياس قول ابي حنيفة لانه
امام نفسه والامام يقتصر على التسميع عنده وهو رواية الفواد روي
للحسن عن حنيفة ربح ان المنفرد يجمع بين الذكرين قال صاحب الهداية
هو الاصح ووجهه انه امام نفسه فياتي بالتسميع ثم بالتحيد من يمثل
به خلفه وقد اختلفت الاخبار في لفظ التحيد فقال في بعضها نقول ربنا
لك الحمد وفي بعضها اللهم ربنا ولك الحمد وفي بعضها ربنا ولك الحمد قال
في المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل لزيادة الثناء وقال الغني ابو جعفر
لا فرق بين قولك ربنا لك الحمد وبين قولك ربنا ولك الحمد واختلفوا في هذا
الواو قيل هي زائدة وقيل عاطفة تقدره ربنا حمدناك ولك الحمد قال

قوله

ثم كبر ووضع ركبته ثم يديه لما روي عن ابي ايل انه قال رأت رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه واذا نهض
رفع يديه قبل ركبته رواه ابوداود قال ربح ثم وجهه بين كفيه
وقال الشافعي ربح يضع يديه حذاء منكبيه لحديث ابي حميد انه عليه الصلاة
والسلام كان اذا سجد مكن جبهته وانفاه من الارض ونحا يديه
عن جنبيه ووضع كفيه حذاء منكبيه رواه ابوداود والترمذي وصححه
ولنا ما روي عن البراء عازب انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
يضع وجهه اذا سجد بين كفيه رواه الترمذي وقال حديث حسن ورواه
وروي الا بوم باسناده عن ابي ايل انه عليه الصلاة والسلام سجد فجعل
كفيه حذاء اذنيه قال وروي ذلك عن ابن عمر وسعيد بن جبير ولعل
هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في رفع اليدين عند الاحرام قال ربح
بعكس النهوض اي المبطوع بعكس النهوض حتى قالوا اذا اراد السجود يضع
اولا ما كان اقرب الى الارض فيضع ركبته او لا ثم يديه ثم انفاه ثم
جبهته واذا اراد الرفع يرفع اولاً جبهته ثم انفاه ثم يديه ثم ركبته
قالوا هذا اذا كان حافيا وما اذا كان متحففا فلا يمكنه وضع الركبتين
فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى قال ربح **وسجد**
بانفاه وجهه اي على انفاه وجهه حديث ابي حميد انه عليه الصلاة
والسلام كان اذا سجد مكن انفاه وجهه من الارض وقال صلوا
كما رايتوني اصلي وهو امر استحباب وعن عكرمة عن ابن عباس انه عليه
الصلاة والسلام راى رجلا يصلي ولا يصيب انفاه الارض فقال الصلاة
لمن لا يصيب انفاه الارض وهو نفى للمفصلة والكمال دون الجواز قال
وكره باحدها اي كرهه لا اقتصار على احدهما لما روي من حديث ابي حميد
وقوله كره باحدهما يقتضي كراهية الاقتصار على احدهما ايها كان وكذا
ذكره في المفيد والمزني ايضا فقال وضع الجبهة وحدها او الانف وحده
يكراه ويجزى عنده وعند صاحبيه لا يتأدى الا بوضعها الا اذا كان
باحدها عذروا في البدائع والتخفة ان وضع الجبهة وحدها من غير عذر
عند ابي حنيفة ربح لا كراهية وفي الانف وحده يجوز مع الكراهية وفيما ذكر
المفيد والمزني نظر فانه لم يجوز الا اقتصارا على الجبهة عندهما وهو
خلاف المشهور عنهما حتى ذكر السعفاقي 2 شرح الهداية ان وضع الجبهة يتأدى

به الصلاة باجماع الثلاثة وكذا ذكر صاحب الهداية للختلاف في الاقتصار على
الانف فعند سجود وعند ما لا يجوز لها قوله عليه الصلاة والسلام امرت
ان اسجد على سبعة اعظم وعندها الجبهة ولو كان الانف محلا للسجود
لذكره فصار كالحذ ولا يحنف ما رواه مسلم عن عبد الله بن عباس ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبع ولا كف الشعر
ولا الثياب للجبهة والانف واليدين والركبتين والقدمين وقال البخاري
الجبهة وأشار يده الى انفه هكذا ذكر عبد الحق في الاحكام ولا نهى للسجود
اجماعا فوجب ان يجوز الاقتصار عليه كالجبهة بخلاف الذنن ونحو فاته
ليس محل للسجود ولهذا لا يلزمه ان يسجد على الدش عند العجز على الجبهة وعلي
الانف يلزمه ومن فروع هذا سئل نصير رحمه الله عن وضع جبهته على
حجر صغير فقال لا وضع اكثر من جبهته يجوز والا فلا فقبل له ان وصل
قدرا لانف منها ينبغي ان يجوز على قوله فقال الانف عضو كامل قال
او بكون عمامته احكمه السجود على كونه عمامته ويجوز عندنا وقال الشافعي
لا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام مكن جبهتك وانفك من الارض ولا
حباب من الارث انه قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر
الرمضا في جباهنا واكنفا فلم يشكنا اي لم يزل شكوانا ولنا حديث ان
رضي الله عنه قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في شق الارض اذا لم
يستطع احدا ان يركن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه رواه
مسلم والبخاري وعن ابن عباس انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى في ثوب واحد متوشح به يتنقى بفضوله حر الارض وبرده رواه
احمد وقال البخاري في صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة
والقلنسوة ولا نه حايلا يمنع من السجود فيجوز كالحنف والنعل وما
رواه لاينا في ما قلنا لان التمكن يوجد معه اذا بشرط مماسه الارض
بهما اجماعا والجواب عن الحديث الثاني قد بيناه في اوقات الصلاة ومن
فروعه لو سجد على كفه وهو على الارض جاز على الاصح ولو سطر كفه على
الخاصة فسجد عليه يجوز وقيل لا يجوز لان الكف تبع له فكانه يسجد على
الخاصة كما لو حلف لا يجلس على الارض يجلس عليها حنث وان كان ثوبه
حايلا بينهما ولهذا لا يجوز مستر المصحف به ايضا والصحيح هو الاول ذكره
المرغيناني ولو سجد على فخذ من غير عذر لا يجوز على المختار وبعد



على المختار وعلى ركبتيه لا يجوز في الوجهين لكن الايمان يكفيه اذا كان به
عذر ولو سجد على ظهر من هو في صلاته يجوز للضرورة وعلى ظهر من يصلي
صلاة اخرى او ليس في الصلاة لا يجوز لعدم الضرورة والمستحب ان يسجد
على التراب وان بسط مكنه ليتقى التراب عن وجهه يكره للتكبر وعن ثوبه
لا لعدمه وان سجد على شيء لا يلحقه لا يجوز كالقطن المالح والثلج
والتبين والدخن ونحو ذلك قال **رح** **وابدى صبغية** حدث عبد الله
بن مالك انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد يفتح حتى يرى
ابططيه اي بياضها وقيل اذا كان في الصف اذ حمله لا يجافي حتى لا يردى
جانح بخلاف ما اذا لم يكن فيه زحام قال **رح** **وجافي بطنه عن فخذه**
حدث ميمونة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام اذا سجد جافي بين
يديه حتى لو ان بهيمة لو ارادت ان تمر بين يديه مرت قال **رح** **ووجه**
اصابع رجليه نحو القبلة حدث ابى حميد انه عليه الصلاة والسلام كان اذا
سجد وضع يديه غير مفرش ولا قابضهما واستقبل باطراف اصابع
رجليه القبلة قال **وسمع فيه ثلث** اي في السجود لما روي عن
والمرأة تخفض وتلحق بطنها بفخذها لما روي عن زيد بن اسب ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين يصليان فقال اذا سجدتما
فضما بعض اللحم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل ثم اعلم ان
المرأة تخالف الرجل في عشر خصال ترفع يديها الى منكبيها وتضع يمينها على
شمالها تحت يديها ولا تجافي بطنها عن فخذيها وتضع يديها على فخذيها
بحيث تبلغ رؤس اصابعها ركبتيه ولا تفتح ابطيها في السجود وتجلس
متوركة في التشهد ولا تفتح اصابعها في الركوع ولا تقوم الرجال ويكره
جماعتهم وتقدم الامام وسطهم قال **رح** **ثم رفع راسه مكررا** اي من
السجود لما روي عن ابى بن السجودتين لما روي عن البراء
انه قال كان اذا ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين
السجودتين واذا رفع راسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قرن بين
السجودتين والجلسة والقيام والقبضة والقيام بينة فيها سنة عند ابى
ومحمد بنهما الله واختلفوا في الطائفة في الركوع والسجود على قولها فقال
الكرخي انها واجبة وقال الجرجاني سنة وقد ذكرنا الوجه من الجانبين ولا
ابى يوسف رح في تعديل الاركان وليس بين السجودتين ذكر مسنون وكذا

بعد الرفع من الركوع وما ورد فيها من الدعاء محمول على التمجيد قال يعقوب
سالت ابا حنيفة رج عن الرجل يرفع راسه من الركوع في الغريضة ايقول
اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد ويسكت وكذلك بين السجدة تسبكت
فقد احسن الجواب حيث لم ينفه عن الاستغفار صريحا من قوع احرازه وقد
حصل مقصوده بانبات التمجيد فيه والسكوت بعده واختلفوا في مقدار
الرفع فروى عن ابي حنيفة رج انه ان كان الى القعود اقرب جاز لا يبعد
قاعدان كان الى الارض اقرب لا يجوز لا يبعد ساجدا وقال محمد بن سلمة
اذا رفع راسه بحيث لا يشك على الناظر انه قد رفع يجوز وروى الحسن عن
ابي حنيفة رج انه اذا رفع راسه مقدار ما يمر الرمح بينه وبين الارض جاز وروى
ابو يوسف رج عنه اذا رفع راسه مقدار ما يسجد رافعا جاز لوجود
الفصل بين السجدة قال صاحب المحیط هو الاصح وجعل صاحب الهداية
الرواية الاولى اصح قال رج **وكبر وسجد مطمئنا لما روي قال وكبر للنهوض بلا اعتماد**
وقعود احكم للنهوض ونهض بلا اعتماد وقعود وقال الشافعي يعتد بيديه
على الارض ويجلس جلسة خفيفة لحديث مالك رج ان الحويرث انه راى النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي
جانبا ولنا ما رواه ابو هريرة انه عليه الصلاة والسلام كان ينهض على صدق
قدميه رواه الرمزي والبيهقي وعن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام نهى ان
يعتد الرجل على يديه اذا نهض في الصلاة رواه ابو داود في حديث وايل
رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا نهض اعتد على فخديه
وما رواه الشافعي رج محمول على حالة الضعف بسبب الكبر كما روي ان عمر
فعل ذلك ثم اعتذر فقال ان رجلا لا يحلان ولا نهالوا كانت مشروعة لشرع
التكبير عند الانتقال منها الى القيام كما في ساير الانتقال في الصلاة من حالة
الى حالة ولا نهال جلسة استراحة وفي الصلاة شغل عن الراحة ويكره تقديم
احدى الرجلين عند النهوض ويستحب النهوض باليمين والنهوض بالشمال قال
والثانية كالاولى اي الركعة الثانية كالركعة الاولى لا تكرر الا اذا كان فلا
يختلف قال الا انه لا يثنى لا نه شرع في اول العباداة دون اثنا عشر
ولا يعقود لا نه شرع في اول القراءة لدفع الوسوسة فلا يكرر الا بتبدل المجلس
فصار كما لو تعقذ وقرا ثم سكت قليلا ثم قرا قال رج **ولا يرفع يديه الا في**
فقص جميع احوالا في سبع مواضع وهي عند الافتتاح والقنوت وتكبير ان

71
العبد من واستلام الحجر الاسود والموتين والموقوفين والمجرمين فالقافية
علامة الافتتاح والقنوت والعين للعبد والسين للاستلام
والصاد للصفاء والميم للمروة والعين لعرفة وجمع وهو المزدلفة والميم
للجمعة الاولى والوسطى وقال الشافعي رج يرفع في الركوع والرفع منه لحديث
ابن عمر انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح التكبير في الصلاة
حسن كبر رفع يديه حتى جعلهما احدا منكبيه واذا كبر للركوع فعل مثله
واذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله وقال ربنا ولك الحمد ولا يفعل ذلك
حسن يسجد ولا حسن يرفع راسه من السجود ولنا ما روي ابو داود باسناد
عن البراء انه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حسن افتتح
الصلاة ثم لم يرفعهما حتى انصرف وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا النبي
عليه الصلاة والسلام فقال مالي اراكم رافعي ايديكم كانها اذا ناب خيل شمس
اسكنوا في الصلاة رواه مسلم وقال عبد الله بن مسعود الا احب اليكم صلاة
النبي عليه الصلاة والسلام فلي ولم يرفع يديه الا في اول مرة وقال الترمذي
حديث حسن وقال ابن مسعود ايضا صليت مع النبي عليه الصلاة والسلام
وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلاة وروى عن مجاهد
انه قال خدمت ابن عمر عشرين سنة فما رايت يرفع يديه في شيء من صلاته
الا في التكبير الاولى والواحدة اذا فعل بخلاف ما روي عنك رواه عنه علي
ما عرف في موضعه وعن عبد الله بن عمرو بن عباس رضي الله عنهما انها
قالا قال النبي صلى الله عليه وسلم ترفع الايدي في سبع مواضع عند افتتاح الصلاة
واستقبال القبلة والصفاء والمروة والموقوفين والمجرمين ويروي لا ترفع الا
الا في سبع مواضع مكان قوله ترفع وحكي ان الا وراعي لابي حنيفة رج في السجود
للحرام فقال له ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند الرفع
منه وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر انه كان عليه الصلاة والسلام
يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس منه فقال ابو حنيفة رج حدثني حماد
عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يرفع
يديه عند تكبير الافتتاح ثم لا يعود فقال عبيد بن ابي حنيفة احد ثمة بحديث
الزهري عن سالم وهو يحدثني حديث حماد عن ابراهيم الحمصي رج يعلو اسناده
فقال ابو حنيفة رج اما حماد فكان افقد من الزهري واما ابراهيم فكان افقد
من سالم ولو لا سبق عمر لقلت علقمة افقد منه واما عبد الله فعبيد الله فخرج

ابو حنيفة راجع لفقده رواية وهو المذهب لا يعملوا اسنادا قال **واذا**
فرغ من سجدة الركعة الثانية فترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب عاتقه
 ووجه اصابعه نحو القبلة هكذا وصفت عايشة فعود النبي صلى الله عليه وسلم
 قال **ووضع يديه على فخديه وسط اصابعه** لما روى عن الخراشي انه رأى
 النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا في الصلاة واضعا يده اليمنى على فخذه اليمنى
 ورافعا اصبعه السبابة وقد احناها شيئا وهو يدعوه في حديث وايل
 وضع عليه الصلاة والسلام كف يده اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وذكر
 فيه التحليق واختلفوا في كيفية وضع اليد اليمنى ذكر ابو يوسف رحمه الله في الاما
 انه يعتقد الخنصر والبصر وخلق الوسطى والا بهام ويشير بالسبابة وذكر محمد بن
 عليه الصلاة والسلام كان يشير ويضع بطنه بطنه عليه الصلاة والسلام
 قال وهو قول ابو حنيفة وكثير من المشايخ لا يرون الا اشار وكبرها في
 المفتي وقال في الفتاوى لا اشار في الصلاة الا عند الشهادة في التشهد
 وهو حسن قال **وهي تترك** اي المرأة تتورك فيه استرها قال **وقرأ التشهد**
اس مسعود وهو الخيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وقال الشافعي اخذ بتشهاد ابن عباس
 اولى وهو الخيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك ايها
 النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله لما روى عن ابن عباس انه قال كان عليه
 الصلاة والسلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول
 الخيات المباركات الى اخره رواه مسلم وابوداود لكن قال لا السلام بالالف واللام
 في الموضعين وزيادة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله وخير
 النبيين ثم ذكر سلام وزيادة اشهد في قوله واشهد ان محمدا رسول الله وخير
 اس ما جاء كما رواه مسلم لكن قال واشهد ان محمدا عبده ورسوله وروى النسائي
 مسلم لكنه نكر السلام وقال وان محمدا عبده ورسوله وهذا فيه اضطراب
 كثير كما تراه وكلهم روى خلاف ما تقول الشافعي مع ضعف كل واحد من
 الروايات وشرط الجواز الصلاة ايضا ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد التشهد وهي ليست في تشهد احد منهم ولنا ما روى عن ابو حنيفة انه قال
 اخذنا من ابن سليمان بيدي وعلمني التشهد وقال اخذنا ابراهيم بيدي وعلمني

التشهد وقال ابراهيم اخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد وقال علقمة اخذ عبد
 اس مسعود بيدي وعلمني التشهد وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني السورة من القرآن وكان
 ياخذ علمنا بالواو والالف وقد اتفق اهل النقل على نقل تشهد وصحته حتى
 قال الترمذي والخطابي وابن المنذر وابن عبد البر تشهد ابن مسعود اصح حديث
 في التشهد وعن جماعة من اهل النقل ان تشهد ابن مسعود اصح ما يروى
 وعليه عمل اكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين حتى قال ابن عمر كان
 ابو بكر الصديق يعلمنا التشهد على المنبر كما يعلمون الصبيان في الكتاب فذكر
 تشهد ابن مسعود وعن ابن سفيان المحدثي كنا نتعلم التشهد كما نتعلم سورة
 من القرآن فذكر تشهد ابن مسعود وقال ابو الفضل محمد بن طاهر القندي
 اعلم ان كل من جهر بالبسملة وقت في الصبح وتشهد بتشهاد ابن عباس
 وما اشبه ذلك من المسائل التي صح النقل بخلافها فانه متبع هي بخلاف
 للسنة وان كان وقع الاسم عليه مجازا فعذر عذر المقلد ويحجوا
 مذهبهم بتعليمه عليه الصلاة والسلام لابن عباس وهو حديث فيكون
 متاخرا عن تعليم ابن مسعود قلنا هذا باطل لانه ذكر في الغاية انه لم يقل احد
 من اهل السنة والفقه بتعليمه ابن عباس والعباد له صغارا والصغار
 واحدا منهم على رواية ابن بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من كبار
 الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عذر التعارض ولا يلزم من كبر سنه تقدمه
 تعلمه بل يجوز ان يعلمه بعد الصغار والعجب من الشافعية والرجعية بصغي
 السن في هذه المسئلة وقد اخذوا برواية غيره في عدة من المسائل وتركوا رواة
 فيها منها انهم اخذوا بحديث ابن قتادة بالقرأة في الظهر والعصر ورواه عن
 ابن عباس وقالوا يتعين ذلك لانه الكبر واقدم صحة واكثر اختلاط باله
 صلى الله عليه وسلم ذكره النواوي في شرح المذهب ثم الترجيح بتشهاد ابن مسعود
 على تشهد ابن عباس من وجوه الالوان تشهد ابن مسعود متفق عليه ثا
 في الصحيحين وغيرها وتشهد ابن عباس لم يخرج احد من التزم الصحة
 كما قال الشافعي رحمه الله والثاني ان ابن مسعود وافقه جماعة من الصحابة فيه
 بخلاف ابن عباس والثالث تعليم الصديق الناس على المنبر كتعليم القرآن
 والرابع حديث ابن مسعود ليس فيه اضطراب بخلاف حديث ابن عباس
 والخامس ان اهل العلم والنقل عملوا به ولم يعمل بتشهاد ابن عباس

والتباعد والسادس فيه وإما العطف في مقامين فيكون بناء مستقلا
ثم تكونه عطف جملة على جملة كما في القسم إذا قال الله الرحمن الرحيم إيماننا
ثلاثا حتى إذا حثت يلزمه ثلاث كفارات ولو كان بلا واو يكون مينا فيلزم
كفارة واحدة والسابع أن السلام معترف في موضعين بالالف واللام وهو
يعني الاستغراق والعموم ومنكر في الآخر والثامن أنه عليه الصلاة والسلام
أخر من مسعود أن يعمل الناس فيما رواه أحمد والآخر للوجوب فلا ينزل
عن الاستحباب والتاسع أنه عليه الصلاة والسلام أخذ بكفاس مسعود
بين كفيه وعليه فقيه زيادة اهتمام في أمر الشهود واستكبات وليس ذلك
فيما ذهب إليه الشافعي مع العاشر تشديد عبد الله على أصحابه حين أخذ
عليهم الواو والالف حتى قال عبد الرحمن ابن يزيد كنا نحفظ عن عبد الله الشاهد
كما نحفظ عن القرآن فهذا يدل على ضبطه ولا يوجد مثله في غير ذلك **وقد بعد**
الأولين أكتفى بالفاحة لقول أبي قتادة أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الأخرين
بفاحة الكتاب وحدها وهذا بيان الأفضل وروى الحسن عن أبي حنيفة
أنها واجبة حتى يحج بحجود السهو بتركها والصحيح الأول على ما يحكي في باب النوافل
أن شاء الله تعالى وقول المصنف رحمه الله فيما بعد الأولين أكتفى بالفاحة أحسن
من قول غيره وهو قوطهم ويقراء في الأخرين بفاحة الكتاب وحدها لأنه شامل
لجميع وما ذكره غيره لا يدخل فيه المغرب إذا لا آخر من لها قال **رجوع القعود**
الثاني في الأول يعني في إفراش رجله اليسرى ونصب يمينه كالقعود الأول وقال
الشافعي مع في كل تشهد يتعقبه التسليم بتورك فيه والأفلا وقال مالك يتورك
في الجميع وقال أحمد يتورك في كل تشهد ثاني واجبة عليهم ما روى عن ابن
الصلاة والسلام نهى عن الإفراش والتورك في الصلاة رواه أحمد مع وروى عن
رفاعة ابن رافع أنه عليه الصلاة والسلام قال لا امرأ في إذا جلست فاجلس
على بجلك اليسرى رواه أحمد وعن وائل بن حجر قال صليت خلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقلت لا تحفظن صلاة النبي عليه الصلاة والسلام فلما
تعد للشهد ففرش رجله اليسرى فقع عليها ووضع كف اليد اليسرى على فخذه اليسرى
ووضع مرفقه الأيمن على فخذه الأيمن ثم عقدا أصابعه وجعل حلقة الأيدي
والوسطى ثم جعل يدعو الأخرى ويروي بالمسحاة ويروي بالسبابة قال أبو جعفر
في قول وائل ثم عقدا أصابعه يدعو ليل على أنه كان في آخر الصلاة وكذا التشهد
الثاني كالشهاد الأول وقال الشافعي مع هو فرض في القعود الثاني لحديث ابن مسعود

أنه قال

أنه قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا الشهادتين السلام على الله والسلام على خير أنبياء
والسلام على ميكائيل فقال عليه الصلاة والسلام لا تقولوا هكذا ولكن قولوا آمين
إلى آخر أمرهم عليه الصلاة والسلام وهو للوجوب وقوله قبل أن يفرض علينا دليل
أيضا على أنه فرض عليهم ولما قوله عليه الصلاة والسلام إذا قلت هذا أو فعلت
هذا فقد صلاتك علق التمام بالقعود على ما بيننا ولا حجة له فيما روى لأن التمام
هو التقدير لغة أي قبل أن يقدر لنا وعلى معنى اللام كما يحكي اللام معنى على القول
تعالى وإن أسألتهم أي فعلها ولا نه لم يأخذ بهذا الشاهد فكان متروكا عنده
ولأن هذا قول ابن مسعود ولعله قاله اجتهد أو قول الصحابي ليس بحجة عنده
قال **رجوع** **وصلى على النبي عليه السلام** وهو سنة عندنا وعند الشافعي مع هو فرض في
بيتنا في بيان السنن وسئل محمد بن عيسى عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على
محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وكره بعضهم
أن يقولوا المصلي اللهم ارحم محمد وآله يومهم تقصير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
إذا الوجه تكون باتيان سلام عليه وقدا أمرنا بتعظيمهم والصحيح أنه لا يكره وهو
مذهب المشركين لأنه عليه الصلاة والسلام كان من أشوق العباد إلى مزيد
رحمة الله تعالى ولا يستغنى أحد عن رحمة الله تعالى ولا يصلي على أحد غير الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام بروى ذلك عن ابن عباس ثوبان لا نبيا عليهم الصلاة والسلام
ومنهم من أجاز ذلك على كل مسلم قال **رجوع** **ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والسنة**
أي عائل نفسه ولغيره من المؤمنين وهذا أحسن من قول بعضهم ودعا لنفسه
لأن من السنة أن لا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة لما روينا ولقوله تعالى
فاذا فرغت فانصب أي اجتهد في الدعاء قال ابن عباس ومعناه إذا فرغت من ركعتي
الصلاة أي فاريت الفراغ منها فقله تعالى فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن أي
قاربن بلوغ الأجل وقال عليه الصلاة والسلام إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر
فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحرقة ومن
فتنة المسيح الدجال قال **رجوع** **لا كلامه الناس** أي لا يدعو بكلام الناس
وقال الشافعي مع يجوز أن يدعو في الصلاة بكلاما جازجا من الدنيا فيقول
اللهم ارحم فقدي راها وجارية صفها كذا وخلص فلانا من السجين واهلك
فلانا لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يدعو على دغل ودكون على
قبائل من العرب وروى عن ابن عمر أنه قال إنني لا أدعو في صلاة في كل شيء حتى

بشعر حماري وملح يتي ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان صلواتنا هذه
لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التسيب والتهيل وقرآ القرآن رواه
مسلم وما رواه محمود على الاستدخال من كلام الناس مباحا فيها ولا يذكروا
محرم وما ذكره ميسر والمجهر مقدم على الميسر ولا يرويه قول وما رواه
فعل والقول مقدم على الفعل لما عرف في موضعه واما ان عمر في حقل ان
ما بلغه هذا الحديث وناوله فان قيل هذا الدعاء لا يدخل في كلام الناس لانه
ليس بخطاب لادمي قلنا لا يشترط في كلام الناس الخطابية الا ترى ان من قال
قرأت الفاتحة او نحو ذلك من كلام الناس تبطل صلاته ان لم يكن ذلك
خطا بالادمي بان لم يكن محضرته احد مخاطبه ثم الاصل فيه ان كل ما لا
يستعمل سوا الله من العباد فهو كلامهم وما يستعمل فليس كلامهم وكل ما كان
في القرآن او معناه لا يفسد كقولهم اللهم اغفر لي ولو الذي للمؤمنين
والمؤمنات وما ليس في القرآن يفسد كقولهم اللهم اغفر لزيد وعمر ولعمري
وخال ولوقال اللهم ارزقني من بقلها وقناتها وفومها لا يفسد لانه موجود
في القرآن ولو قال اللهم ارزقني بقلها وقناتها وفومها لا يفسد لانه ليس في القرآن
ما ذكرناه انه مفسد انما يفسد اذا لم يقعد قدر الشاهد في اخر الصلاة واما
اذا قعد فصلاته تامة ويخرج من الصلاة على ما ياتي في موضعه ان شاء
الله تعالى ر ج وسلم مع الامام كالتحرمة عن عيمه ويسان ناويا
القوم والخطبة والامام في الجاهل الامن او الاسرا وفيهما للمعادي وهذا
الكلام شامل لاحكام كثيرة يحتاج فيه الى التفصيل فنقول اما السلام بالنقل
المستفيض من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وهو ليس بضرر
عندنا حتى يصح لزوجه بغيره وقال الشافعي هو فرض لقوله عليه الصلاة والسلام تحركوا
التكبير وتحليلها التسليم ولنا حديث عبد الله بن مسعود انه عليه الصلاة
والسلام قال لحيان علمه الشهاد اذ قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت الصلاة
للحديث وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد
الامام في اخر صلاته ثم احدث قبل ان يتشهد تمت صلاته وفي رواية قبل
ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم ورواه ابو داود والترمذي والبيهقي عن علي
رضي الله عنه اذا قعد الامام قد الشاهد ثم احدث فقد تمت صلاته وما
رواه ان صح لا يفيد الفرعية لانها لا تثبت بخبر الواحد وانما يفيد الوجوب
وقد قلنا بوجوبه قوله وسلم مع الامام كالتحرمة اي يكتم مقارنا التسليم

الامام كما انه يحرم مقارنا التحريم وهذا مذهب ابي حنيفة وعندهما
يسلم بعد تسليم الامام ويكر للتحريم بعد ما احرم الامام لهما في التحريم قوله
عليه الصلاة والسلام اذ اكبر فكروا والفا للتعقيب فيكون امرا بالتكبير
بعد تكبير الامام فاذا اتى به مقارنا فقد اتا به قبل اوانه فلا يجوز كالصلاة
قبل وقتها ولا ان الاقتداء بنا صلاة الله على صلاة الامام فلا بد من شروع
الامام في الصلاة حتى يتحقق البناء على صلاته والا لزم البناء على المعلوم
وهو لا يجوز ولا ابي حنيفة ر ج انه عليه الصلاة والسلام امر المؤمنين بالتكبير
في زمان يكر فيه الامام بقوله اذ اكبر فكروا والان اذ اللوقت حقيقة كالبحر
فيكون تقديره فكروا في زمان تكبير الامام والفاء وان كانت للتعقيب فقد
تستعمل للقرآن كقوله عليه الصلاة والسلام واذا قرأنا نضتوا وكذا قوله تعالى
واذا القرآن فاستمعوا له وانصتوا يحسب الاستماع والانصات في زمان القراءة
لا بعدد وقولهما ولا اقتداء الى اخره قلنا نعم لكن على سبيل الموافقة وهو بالقرآن
وانما يكون بنا على المعلوم ان لو كان شرع المقتدى سابقا على شروع الامام
فاذا كان مقارنا له لا يكون صلاة الامام معدومة وقت وجود صلاة
المقتدى ثم قيل هذا الخلاف في الجواز يعني عند ابي حنيفة ر ج يجوز الاقتداء
وعندهما لا يجوز وقد بينا الوجه فيه وقيل لا خلاف في الجواز بل يجوز بالاجماع
وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية يعني الاولى ان يكون مع الامام عند
وعندهما الاولى ان يكون بعد لان في القرآن احتمال وفتح تكبير المؤمنين سابقا
على تكبير الامام فيقع فاسدا فيكون التأخير اولى احراز عن الفساد ولا ابي حنيفة
اي الاقتداء عقد موافقة ولا نها في القرآن لا في التأخير فكان اولى احراز عن
الاختلاف انتهى عنه وما ذكرناه من احتمال السبق غير معتبر لان كلامنا فيما اذا
تتبع في عدم السبق واما السلام فعن ابي حنيفة ر ج روايتان في روايته يسلم
مقارنا لتسليم الامام فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق بينه وبين التحريم وفي رواية
يسلم بعد الامام مثل قولهما فيحتاج الى الفرق بينهما والفرق ان التكبير
شروع في العبادة فيستحب فيه المبادرة واما السلام فترك العبادة فيخرج
منها فلا يستحب فيه المبادرة واما التسليم عن عيمه ويسان فهو قول عامة
اهل العلم وقالت طائفة يسلم تسليمه واحدا تلقا وجهه ويميل قليلا الى البين
مروية لك عن عمر و انس وعائشة رضي الله عنهم وبه اخذ مالك بن ماري عن عائشة رضي
الله عنها الصلاة والسلام كان يسلم في الصلاة تسليمه واحدا تلقا وجهه ويميل الى

ق

الشوق لا يمن شأ ولعمامة اهل العلم ما روى عن عبد الله بن مسعود انه
عليه الصلاة والسلام كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى
يباض خذ الامن وعن يمينه حتى يرى بياض خذ الايسر وما رواه مسالك
ضعفه حتى ان معان ولسن صحح فلاخذ برواية ابن مسعود اولى بتقديم الرجال
في الصلاة على النساء وتأخير النساء والتسليم الثانية اخفض من الاولى
وهو الاحسن فلعلها خفيت عن من كان بعبداء عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولو سلم عن يمينه او لا يسلم عن يمينه ما لم يتكلم ولا يعيد التسليم عن
يمينه ولو سلم تلقا وجهه يسلم عن يمينه وهو مروي عن علي بن ابي طالب عنه
واما النية فينوي بكل تسليمة في تلك الجهة من الرجال والنساء والحفظة
الحاضرين الذين لهم شركة في صلاته لان الاعمال بالنيات وهو لما اشتغل
بمناجاة ربه صار بمنزلة الغائب عنهم فيسلم عليهم عند التحليل لا نه صار حاضرا
وقالوا لا ينوي النساء في زماننا لعدم حضورهن الجماعة وتكرهتة وانما
خص الحاضرون لانه لا يصلح خطاب الغائبين وقيل ينوي في التسليم جميع
المؤمنين والمؤمنات وهذا اختيار الحاكم الشهيد لانه بالحرمة حرم عليه
الكلام مع جميع الناس فصار كالغائب عن جميعهم قال شمس الاية هذا
عندنا في التشهد واما في سلام التحليل فيخص الحاضرون لاجل الخطاب وهو
الصحيح ثم قال ان كان الامام في الجانب الايمن او الايسر نواه فيه وان كان
يحاذيه نواه فيها وهو المراد بقوله والامام في الجانب الايمن او الايسر او فيها
اي نوى الامام في الجانب الايمن ان كان فيهم او في الايسر ان كان فيهم افيها
فيما روى الحسن عن ابي حنيفة وهو قول محمد ان كان يحاذيه لانه قد حفظ
من الجانبين وعن ابي يوسف انه ينوي في الجانب الايمن ترجيحاً للايمن
وللسبق **والامام ينوي القوم بالتسليم** وقيل لا ينويهم لانه يشير اليهم بالسلام
وقيل ينوي بالاولى لا غير الصحيح الاول لان التسليم الاول للتحية والخروج
من الصلاة والثانية للتسوية بين القوم في التحية والمنفرد للحفظة فقط
لانه ليس معه غيرهم ولا ينوي الملائكة عدد المحصور لان الاخبار في عددهم
قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام ثم قدم القوم بالذكر
على الملائكة في المختصر كما هو في الجامع الصغير وذكر في المبسوط بعكسه ولا
يتعلق بذلك حكم لان الواو لا تقتضي الترتيب ومنهم من ظن ان ما ذكره في المبسوط
بناء على قول ابي حنيفة في الاولى في تفصيل الملائكة على البشر وهو قول المعتزلة

والفلاسفة واختار الباقلاني والمجلي وما ذكر في الجامع الصغير بناء
على قول الاخير في تفصيل البشر على الملائكة وهو قول اهل السنة وليس الامر
كأعمالنا ويروى عنه التوقف فيه وقال شمس الاية المختار عندنا
ان خواص بني آدم وهم المرسلون افضل من الملائكة وعوام بني آدم من الانبياء
افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم ومثله
في علم الكلام قال **رحم** **وجهر بقراءة الفجر** اي الامام **واولى العشائين ولو**
قضاء واجمعة والعيد من ويسر في غيرها كتنفل بالنهار لانه المأثور المتواتر
من لدن النبي عليه الصلاة والسلام الى يومنا هذا ولا يجهد نفسه في الجهر
وكذا يجهر في التراويح والوتر اذا كان اماما للتوارك قال **رحم** **وجهر المنفرد**
فيما يجهر كتنفل بالليل ان شأ جهر وهو افضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة
ولهذا كان ادائه باذان واقامة افضل وروى في الجهر ان من صلى على هيئة
الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة ولكن لا يبلغ في الجهر مثل الامام
لانه لا يسمع غيرهم وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه وقوله فيما يجهر
اشارة الى انه لا يجهر فيما لا يجهر فيه بل يخاف فدهتما وهو الاصح لان الامام
يتجمل عليه المخافة فالمنفرد اولى وذكر عصام ابن يوسف في مختصره ان المنفرد
يجهر فيما خافت ايضا استدلالا بعدم وجوب سجود السجود عليه اذ اجهر
ليس شيئا لان الامام انما وجب عليه سجود السجود لان جنائبه اعظم لانه
ارتكب الجهر والاستماع بخلاف المنفرد والمراد بقوله فيما يجهر جهر امامه فيه
اشارة الى انه اذا فاتته صلاة يجهر فيها بخير المنفرد كما كان في الوقت
والجهر افضل لان القضاء صحيك الاداء فلا يخالفه في الوصف وهو اختيار
شمس الاية وفخر الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضي خان وهو الصحيح
وفي الدخيرة وهو الاصح واختار صاحب الهداية الاختلاف فيه حتما بخلاف
ما اختاروه وقوله كتنفل بالليل يعني المنفرد لان التوافل اتباع الغرض
مكالات لها فيخبرها المنفرد كما يخبر في الغرض وان كان اماما جهر لما ذكرنا لها اتباع
الغرض ولهذا اختلف في نوافل النهار ولو كان اماما ثم اختلفوا في الجهر والاختلاف
الهدواني الجهر ان يسمع غيرهم والمخافة ان يسمع نفسه وقيل انكر للجهر ان
يسمع نفسه والمخافة ان يسمع للوقوف لان القراءة فعل اللسان ودون الصمغ
والاولا صح لان مجرد حركة اللسان لا يسمى قراءة بدون الصمغ وعلى هذا الخلاف
كما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبحة وجوب السجدة بالملء والعتاق والطلا

والاستدعاء قال ربح ولو ترك السورة في اول العشاء اراها في الاخرين مع
الفاتحة بجر او لو ترك الفاتحة لا يحل لا يقضيها في الاخرين وهذا عند ابي حنيفة
ومحمد بن و قال ابو يوسف لا يقضي واحدة منها لان القضاء لا يحل الا بالكل
فصار كالجمعة والعيدين ورمى الجمار والاضحية ولا ن قرأة السورة في الاخرين
غير مشروع فلا يمكن الا تيان بها ولها وهو الفرق بين الوجهين ان قرأة
الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة فاذا قرأها مرة وقعت عن الاولى لا تقا
اقوى لكونها في محلها ولو كررها خالف المشروع بخلاف السورة فان الشفع الثاني
ليس محلا لها اذا عجز ان يقع قضاها لانه محل القضاء ولا ن قرأة الفاتحة على
على وجه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الاخرين يترتب الفاتحة على السورة
وهو خلاف المشروع بخلاف ما اذا ترك السورة لانه يمكن قضاها على الوجه
المشروع ثم ذكر ما يدل على الجواب كما ذكر في الجامع الصغير وهو قوله فقرأها وقوله
بجر لان للبر صفة القراءة الواجبة وفي الاصل ذكر بلفظ لا سجدان فقال
احسب ان يقضيها لانها وان كانت واجبة في اصل الوضع في موضعها بالفتا
الواجبة فلم يكن مراعاة موضعها من كل وجه وبجرها امام بالسورة دون
الفاتحة فيما يروى عن ابي حنيفة ربح لانه مؤد في الفاتحة قاض في السورة
في ركني صفة كل واحدة منهما في اصل وصفة ولا يكون جمعا من الجهر والخطاة
في ركعة واحدة لان القضاء يلتحق بحمل الاء فيخلو الاخران عن قرأة السورة
في الحكم الا ترى ان الامام اذا لم يقرأ في الاولين واستدعى به رجل في الاخرين
وجب على الرجل ان يقرأ اذا اقام للقضاء حتى لو لم يقرأ تفسد صلاته لان
ما ادره من القراءة وان كان فرضا التحق بالاولين فخلت الركعتان عن القراءة
فكذا هذا وروى عن ابي حنيفة ربح انه لا يجهر اصلا لانه لو جهر بالسورة وحدها
يكون جمعا من الجهر والخطا حقيقة وهو شنيع فتغير السورة اول لان
الفاتحة في محلها وهي السبق ايضا وليست تتبع للسورة بخلاف السورة وفي
ظاهر الرواية يجهر بها لان السورة واجبة والفاتحة فيها نفل فلما تعدل الجمع
لا يبتأ ان تغير النفل ولي ثم تقدم السورة على الفاتحة عند بعضهم
لانها ملحقة بالاولين فكان تقديمها اولي وعند بعضهم تقديم الفاتحة
وهو الاشبه واقل تغيير وله ان يترك الفاتحة ويقرأ السورة عند بعضهم
لان قرأة الفاتحة غير واجبة في الاخرين فبترك السورة في الاولين لا يتكلم
واجبة وقال بعضهم ليس له ذلك لتقع السورة بعد الفاتحة على نية القراءة

فالصلاة ولو قرأ السورة في الاولى والثانية ونسى الفاتحة فانه يبدأ
بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وعن ابي يوسف ربح انه يترك الفاتحة ويكفي
لان فيه نقص الفرض بعد التمام لا جمل الواجب لان قرأة السورة وقعت
فرضا والفاتحة واجبة وجه الظاهر ان نقص الفرض لا جمل الفرض جائز والفاتحة
اذا قرأت نصير فرضا فصارت كاللوات ذكر السورة وهو في الركوع ويحتمل ان
يكون على الخلاف قال ربح **وفرض القراءة آية** وهذا عند ابي حنيفة ربح وقال
ثلاث آيات قصارا واية طويلة لانه لا يستحق قاريا عرابا بدونه فاشبهه قرأة
مادون الآية ولقوله تعالى اقرأ او اما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان يادو
الآية خارج والآية ليست في معناه لان الآية قرآن حقيقة وحكاما حقيقة
فظاهر واما حكما فانها تحرم على الجنب والحائض قراءتها بخلاف مادون الآية
على ما ذكر في الطحاوي وهذا راجع الى اصل وهو ان الحقيقة المستعملة اولي
عند من المجاز المتعارف وعندهما المجاز المتعارف اولي ولو كانت الآية
كله مثل من وقون اختلف فيها قال المرغيناني لا يصح انه لا يجوز لانه يستحق
عادة الا قاريا ولو قرأ نصف اية طويلة مثل اية الكرسي في ركعة ونصفها
في اخرى اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يجوز لانه ما قرأ اية تامة في كل ركعة
وبعضهم على انه يجوز لان بعض هذه الايات تزيد على تلك آيات قصارا
وتعد لها فلا يكون ادى من اية ولو قرأ نصف آية مرتين او كلمة
واحدة مرارا حتى تبلغ قدر آية تامة لا يجوز وقال القندورحان الصحيح من
مذهب ابي حنيفة ربح ان ما يتناوله اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس
فانه قالوا قرأنا معك من القرآن فليس بشئ من القرآن بقليل وهو اقرب
الى القواعد الشرعية فان المطلق ينصرف الى الادنى على ما عرف في موضعه
قال ربح **وسننها في سفر الفاتحة واي سورة شاء** لما روى انه عليه الصلاة
والسلام قرأ في صلاة الفجر في سفر بالمعوية ثنتين وقرأ في احدى الركعتين
من العشاء الاخرة بالثنتين ولان السفر مظنة المشقة المشقة فناسب
التخفيف وهذا اذا كان على عجلة من السير فان كان على امانة وقرار فقرأ
في الفجر نحو سورة البروج لانه يمكن مراعاة السنة مع التخفيف قال ربح
وفي السفر طول المفضل لو جاز او اواسطه لو عصر او عشاء وقصاره لو مغرب
لما روى عن عمر بن الخطاب انه كتب الى ابي موسى الاشعري ان اقرأ في الفجر والظهر
بطول المفضل وفي العصر والعشاء باواسط المفضل وفي المغرب بقصار المفضل

ولأنه مبتدئ المغرب على العجلة فكان التخفيف اليق بها والعصر والعشاء يستحب
فيهما التأخير فيخشى بالتطويل أن يقع في وقت غير مستحب فيوقت فيهما
بالأوساط بخلاف الفجر والظهر لأن مدتهما مديدة ويسمى المفصل مفصلا
لكثرة الفصول فيه وقيل لقد المنسوخ فيه ثم آخر المفصل قل أعوذ بربنا
بلا خلاف واختلفوا في أوله فقليل من سورة القتال وقال اللؤلؤاني وغيره من
أصحابنا من الجرات وهو السبع الأخير وقيل من ق وحكى القاضي عياض من أهل
وهو غريب فالطول من أوله إلى الستمائة البروج والأوساط منها إلى ثمانين
والقصار منها إلى آخر القرآن وقيل الطول من أوله إلى عبس والأوساط منها
إلى الضحى والقصار منها إلى آخر القرآن وفي الجامع الصغير يقرأ في الفجر في الفجر
في الركعتين بأربعين آية أو خمسين آية سوى الفاتحة وروى عن أربعين إلى
ستين ومن ستمين إلى مائة وهكذا ذكر الطحاوي أيضا ومراه أن يوترع
الأربعين والخمسين بأن يقرأ في الركعة الأولى خمسا وعشرين مثلاً وفي الثانية
ما بقي إلى تمام الأربعين لأن يقرأ في كل ركعة أربعين أو خمسين ثم قيل
المائة أكثر ما يقرأ فيها والأربعون أقل ما يقرأ فيها وقيل بالتوفيق بين
الروايات كلها واختلف في وجه التوفيق فقيل أنه يقرأ بالرابعين إلى المائة
وبالكسالى الأربعين وبالأوساط إلى ستين وقيل ينظر إلى طول السالى
وقصرها ففي الشتاء يقرأ مائة وفي الصيف أربعين وفي الخريف والربيع
خمسين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الآيات وقصرها فيقرأ الأربعين إذا
كان طولها كسورة المائدة ويقرأ خمسين إذا كانت أوساطاً وما بين الستين
إلى مائة إذا كانت قصراً كسورة المزمل والمدثر والرحمن وقيل ينظر إلى قلة
الاشتغال وكثرتها وقيل يعجز حال نفسه فإن كان حسن الصوت يقرأ
مائة وآلاً فالأربعين وأصل اختلاف الروايات فيه اختلاف الآثار في ذلك
فروى عن جابر بن سمرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الفجر بقاف
والقرآن المجيد ونحوها وكانت ضلوة تعد إلى تخفيف وروى عن أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة وعن أبي هريرة أنه
عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ثم ينزل الكتاب وهل
أتى على الإنسان وروى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر والليل
إذا غشي وروى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في العشاء الأخيرة والشمس
وضحاها ونحوها وفي الظهر سبع اسم ربك الأعلى وفي المغرب قل يا أيها الكافرون

وقل هو

وقل هو الله أحد فالظاهر أن هذا الاختلاف لا اختلاف في الأحوال قال
ويطال أول الفجر فقط وهذا قولها وقال محمد بن إسحاق أن يطيل الركعة الأولى
على الثانية في الصلوات كلها لما روى بوقتادة أنه عليه الصلاة والسلام كان
يقرا في الظهر في الأولىين بقراءة القرآن وسورة وفي الركعتين الآخرين بقراءة
الكتاب ويسمى الآيات أحياناً ويطيل في الركعة الأولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا
في الصبح ولهما ما رواه أبو سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ
في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين
قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل
ركعة قدر قرأة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك رواه مسلم عن
جابر بن سمرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر والعصر الستمائة
البروج والطارق ونحوها من السور وهما متقاربان رواه أبو داود
والترمذي والنسائي وكان يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة والمنافقون وهما
ولأن الركعتين الأولىين استويا في وجوب القراءة ووصفه فيستويان
في مقدارها بخلاف صلاة الفجاءة وقت نومه وغفلة فيطيل الأولى أعانة
لهم على إدراك الجماعة والظهر والعصر وإن كانتا في وقت الاشتغال لكن
بعد سماع النداء يتعاضدان الجاهلية بالتقصير جهته فلا يعتد بما رواه من
اطالة الأولى على الثانية محمول على طالتها بالثنا والاستعانة وقال المرعشي
التطويل يعتد به في الأولىين كانت متقاربة وإن كانت الآيات متفاوتة من
حيث الطول والقصر يعتد بالكلمات والحروف ولا يعتد بالزيادة والتقصير
مما دون ثلاث آيات لعدم إمكان الاحتراز عنها وقيل ينبغي أن تكون الثنا
بالثلث والثلثين ولا بأس بأن يقرأ سورة في الأولى ثم يعيدها في الثانية لما
روى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الركعة الأولى من المغرب إذا زلزلت ثم
قام وقراها في الثانية قال **ولم يتبع شئ من القرآن صلاة إلا طالاً**
ما تلونا وما روي وقال الشافعي يتبع الفاتحة لجواز الصلاة وقد تقدم
في بيان الواجبات ويكره أيضاً أن يوترع شئ من القرآن شئ من الصلوات
مثل أن يقرأ الكر السجدة وهل على الإنسان في صلاة الفجر يوم الجمعة وسورة
الجمعة والمنافقون في صلاة الجمعة قال الطحاوي والأسبغاني هذا إذا رآه
حتماً واجباً بحيث لا يجوز غيرها أو رأى قراءة غيرها مكروهاً أم لا يقرأها
لأجل اليسر عليها أو تبركاً بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهية في ذلك

لكن يشترط ان يقرأ غيرها احيانا لئلا يظن الجاهل ان غيرها لا يجوز قال
ولا يقرأ الموتر بل يستمع وقال الشافعي يجب على المؤتمر قراءة القرآن
لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بقراءة الكتاب وحديث عبادة
ابن الصامت انه عليه الصلاة والسلام قال للمؤمنين الذي قراوا خلفه لا تعلقوا
الابواق بالكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ولا ان القراءة ركن من اركان
فيشتركون فيه كسائر الاركان ولنا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
واصتبقوا قال ابو هريرة كانوا يقولون خلف الامام فنزلت هذه الآية وقال
احمد اجمع الناس على ان هذه الآية في الصلاة وفي حديث ابى هريرة وفي موسى
واذا قرأ فانصتوا قال سلم هذا الحديث صحيح وعن عبادة انه عليه الصلاة والسلام
قال لا يقرأ احدكم شيئا من القرآن اذا اجهرت بالقرآن قال الدارقطني رجاله كلهم
ثقة قال احمد ما سمعنا احدا من الاسلاف يقول ان الامام اذا اجهر بالقراءة
لا تجزئ صلاة من لم يقرأ وفي مسلم عن عطاء بن يسار انه قال سالت زيدا بن ثابت
عن القراءة يعني خلف الامام فقال لا قراءة مع الامام في شيء عن جابر يعني هو
قول علي وابن مسعود وكثير من الصحابة رضي الله عنهم ذكره الماوردي ولا تلتوا
مخاطب بالاستماع اجماعا فلا يجب ما ينافيه اذا لا قدرة له على الجمع بينهما فصار
نظير للخطبة فانه لما امر بالاستماع لا يجب على كل واحد ان يخطب بنفسه
بل لا يجوز فكذلك اذا كان قارئا يتبع سكناات الامام قلنا يشكركم فيها اذا
لم يسكت فانه لا يجب عليه السكوت اجماعا وحديث عبادة ضعيف احمد
وجامعة وقوله لا تركن من الاركان فيشتركون فيه قلنا نعم لكن حفظ
المقتدى الانصات وقراءة الامام وقع عنهما فتجزئ به وهذا يجزئ اذا كان
مسيوقا بالاجماع ولا حجة له في الحديث الاول لان قراءة الامام له قراءة على
ما قال عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقرأ الامام له قراءة قال
ويصوت وان قرأ آية التوعيب والترهيب وخطب على النبي صلى الله عليه
وسلم لان الاستماع والانصات فرض بالنص وهو عام في جميع اوقات القراءة
وكذا الامام نفسه لا يشتغل بالدعالة القراءة وما روى انه عليه الصلاة والسلام
ما امر بآية رحمة الاسالها وآية عذاب الاستغاث منه محمول على النوافل منفردا
لان فيه يطول على القوم وقد نهى عن ذلك ولهذا لا يفعله احد من الامة وكذا
في الخطبة يصوت ويسمع وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم لان الاستماع
فرض بالنص الا ان يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا

سليما

سليما فيصلي السامع في نفسه وكذا لا يشتت العاطس ولا يرد السلام وعن
ابى يوسف يرد ويشتت في نفسه لان الجواب يكون على الفور وعن محمد يرد
بعد الفراغ من الخطبة اذ المجلس واحد وقوله في المختصر وخطب الى اخره ظاهر
معطوف على من قراء من قوله وان قرأ آية التوعيب والترهيب فلا يستقيم في المعنى
لانه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة فيصير معنى الكلام يجب
عليه الانصات واذا قرأ آية التوعيب والترهيب او خطب وايضا يقتضي ان
يكون الخطبة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام واقعين في نفس الصلاة
وليس المراد ذلك وانما المراد ان يصوتوا اذا خطب وان صلى الخطيب على النبي صلى
الله عليه وسلم قال روح **والنأي كالتقريب** اي النأي عن المنبر بحيث لا يسمع
الخطبة كالتقريب منه على المختار حتى يجب عليه الانصات لانه ما مور بالانصات
والاستماع فان عجز عن الاستماع يعجز عن الانصات فصار كالمؤتمر في صلاة
النهار ولا ان صوته قد يبلغ من يستمع للخطبة فيشغلهم عن الاستماع
باب الامامة قال في **الجماعة سنة مؤكدة** اي قوية يشبه
الواجب في القوة حتى استدل بملازماتها على وجود الايمان وقال كثير من المشايخ
انها فرضية ثم منهم من يقول انها فرض كفاية ومنهم من يقول فرض عين لهم
قوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بحجر المسجد الا في المسجد وقوله عليه الصلاة
والسلام اثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون
ما فيها لا توجها ولوجبوا ولقد هممت ان امر بالصلاة فتقام ثم امر رجالا
بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة
فاحرق عليهم بيوتهم بالنار فتاركة السنة لا يحرق عليه بيته فدل على القاطن
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الرجل جماعة تزيد على صلته في بيته
وصلاته في سوقه سبع وعشرين درجة وهذا يفيد الجواز ولو كانت فرض
عين لما جازت صلاته ولو كانت فرض كفاية لما قال عليه الصلاة والسلام احرق
عليهم بيوتهم مع القيام بها هو واصحابه بل كانت تسقط عنهم بفعله
عليه الصلاة والسلام وفعل اصحابه رضوان الله عليهم اجمعين ولا حجة في الحديث
الاول لان المراد به نفى التفصيل والكمال لا نفى الجواز لقوله عليه الصلاة والسلام
لا صلاة للابن الا بالجماعة وكذا الحديث الثاني لا دلالة له فيه على انها
فرضية لان المراد به من لا يصلي بدليل اخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام
الى قوم لا يشهدون الصلاة ولم يقل لا يشهدون الجماعة ولا ان الخلافة قوله تعالى

اقموا الصلاة يقتضي الجواز مطلقا فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف الواحد لا
تصح على ما عرف في موضعه وفي الغاية قال عامة مشايخنا على انها واجبة
في الفيد الجماعة واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع يجب على الرجال
العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج واذا
فاتت الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد الخلاف بين اصحابنا لكن اذا اتى
مسجدا اخر ليصلي مع الجماعة تحسن وان صلى في مسجد حيته تحسن وذكر
القندور كما نهى جمع في اهله ويصلي بهم وذكر شمس الايمه ان الاولى في زماننا
اذا لم يدخل مسجد حيته ان يتبع الجماعات وان دخل صلى فيه وتسقط الجماعة
بالاعذار حتى لا يجب على المريض والمقعذ والزمن ومقطوع اليد والرجل
من خلاف ومقطوع الرجلين والمفلوج الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير
العاجز والاعمى عند ابي حنيفة قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن الجماعة
في طين ورعدة فقال لا احب تركها والصحيح انها تسقط بعد المطر والبرد
الشديد والظلمة الشديدة قال **رحم الله الامامة** يعني لا علم
بالسنة وعن ابي يوسف في الافكار اولى لقوله عليه الصلاة والسلام يؤق
القوم اقرأوهم لكتاب الله تعالى فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنة
فان كانوا في السنة سوا فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سوا فاقدم
سنا وفي رواية مسلم لان القراءة لا بد منها والحاجة الى الفقه اذا مات باسه
ولنا حديث عقبة بن عامر ان النبي عليه الصلاة والسلام قال ليوم القوم
اعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سوا فاقراؤهم لكتاب الله تعالى الحديث
وقال عليه الصلاة والسلام من ابا بكر يصلي بالناس وكان فيهم من هو
اقراء للقران منه مثل ابي وغيره وان صلاة القوم مبنية على صلاة الامام
صحة وفساد فتقدم من هو اعلم بها اولى اذا علم من القران قدما تقوم
به سنة القراءة ولان القراءة تحتاج اليه لا اقامة ركن واحد وهو ركن
زايد ايضا والفقه يحتاج اليه جميع اركان الصلاة واجباتها وسننها
ومستحباتها وانما قدم الاقراء في الحديث لانهم كانوا يتلقون باحكامه
حتى روي عن عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة في اثني عشرة سنة وقال
ابن عمر رضي الله عنه ما كانت تنزل سورة الا ونعلم امرها ونهيا وزجرها وحلا وحرامها والرجل
اليوم يقرأ السورة ولا يعرف من احكامها شيئا ولان ما رواه كان في الابتداء وكان
يستدل بحفظه على علمه لقرب العهد بالاسلام ولما طال الزمان وتفرقوا فقدم العلم

فصل وكان

نصا وكان ابو بكر الصديق اعلمهم لا ترى لا قول ابي سعيد كان ابو بكر اعلمهم قال
رحم الله الامامة قال في **ثم الامور** لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا بينكم
خياركم فانهم وفد فيما بينكم وبين ربكم ولا نه عليه الصلاة والسلام قد اقدم
هجرة ولا هجرة اليوم فاقنا الورع مقامها قال **رحم الله الامامة** لما روينا ولقوله
عليه الصلاة والسلام لما لك من الخويرة ولصاحب له اذا حضرت الصلاة فاذا
ثم اقبلوا وليوم كما اكبر كما ولم يذكر النبي عليه الصلاة والسلام التقديم بالقراءة
والعلم فالظاهر انها كانتا متساويتين بهما لان الاكبر سنيا يكون اخشع قلبا
عادة واعظم بينهم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديمه
تكثر الجماعة فان كانوا سواء في السن فاحسنهم خلقا فان استوا فاحسنهم
فان تساوا فاصبحهم وجها فان تساوا فاجملهم ثوبا فان نظفهم فان استوا
فاحسنهم زوجة لانها تعف عن الزنا لان حسنها يغنيه عن الالتفات
لغيرها قال فكل من كان اكمل فهو افضل لان المقصود كثر الجماعة ورغبة الناس
فيه اكثر واجتماعهم عليه اوفر قال **رحم الله الامامة** العبد لا ينفذ
للتعلم فيجب عليه الجهل **والاعرابي** وهو الذي يمكن البداية عنهما كان
او عجيبا لان الغالب عليه الجهل **والفاسق** لا يندلج بهتم لا مردية وان
في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اهانته شرعا قال **رحم الله الامامة**
اي صاحب الهوى قال المرعشي في محور الصلاة خلف صاحب هوى وبدعة ولا يجوز
خلف الراضي والمجتمعي والقدرية والمشيئة ومن يقول بخلق القران حاصلا ان
كان هو لا يكرهه صاحب مجوز مع الكراهة والافلا قال **رحم الله الامامة** لانه
لا يتوقا الجحاسة ولا يهتدي الى القبلة بنفسه ولا يقدر على استيعاب الوضوء
غالبا وفي البدائع اذا كان لا يوازي غيره في الفضيلة في مسجد فهو اولى ومثله
في المحيط وقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم من ام مكهم وعييان على الدين
وكا نا اعمس قال **رحم الله الامامة** لانه ليس له اب يعلمه فيجب عليه الجهل وان تقدم
جاء لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر وعلى كل بر وفاجر والتمسوا
اذا تعذر منه صلى الجمعة خلفه وفي غيرها تستقبل المسجد اخر وكان ابن عمر
وانس يصليان خلف الحاج قال **رحم الله الامامة** اي كره تطويل الصلاة
لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اتم احدكم الناس فليخفف فان فيهم الكبير والصغير
والضعيف والمريض واذا صلى وحده فليصل كيف شاء والحديث انس له قال مات
خلف امام فط اخف صلاة ولا اتم صلاة من النبي عليه الصلاة والسلام قال

جماعة النساء أي كثر جماعة النساء، وحدث عن لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة
المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في خدرها أفضل من صلاتها
في بيتها ولا تدلهم من أحد المخطورين أما قيام الإمام وسط الصف وهو
مكروه أو تقدم الإمام وهو أيضا مكروه في حق من قصر كالمرأة فلم يشرع
في حق من الجماعة أصلا ولهذا لم يشرع لهن إلا إذا ن وهود عما إلى الجماعة ولو لا
كرهية جماعتهن لشرع قال **يج فان فعلن تقف الإمام وسطهن كالمرأة**
لان عائشة رضي الله عنها فعلت كذلك حين كانت جماعتهن مستحبة ثم
نسخ الاستحباب ولا نهى ممنوعه عن البرز ولا سيما في الصلاة ولهذا كانت
صلاتها في جوف بيتها أفضل وتفضل في سجودها ولا تجا في بطنها عن فخدها
وفي تقدم امامهن زيادة البرز فيكم بخلاف صلاة الجنان حيث يصليان
وحدث عن جماعة لا نهى في بيعة فلا يترك بالمخطور ولا نهى لشرع مكره فاذا
صلين فرادى يفوتن بفراغ الواحدة قبلهن قال **يج وتقف الواحدة عن يمينه**
أي عن يمين الإمام متساويا له وعن محمد بن محمد بن عبد الله انه يضع اصبعه عند عقب
الإمام وهو الذي وقع عند العموم ولنا حديثان عباس انه قام عن يسار
النبي عليه الصلاة والسلام فقام عن يمينه ومكره ان تقف عن يمين
لما روينا ولا يكره ان تقف خلفه وفي رواية ويكره في أخرى ومثناه
للخلاف قول محمد بن ان صلى خلفه جازت وكذا ان وقف عن يساره وهو
مسنى فمنهم من صرف قوله وهو سني الى الآخر ومنهم من صرفه الى الفعلين
وهو الأصح والصبي في هذا كالبالغ حتى يقف عن يمينه قال **يج والاختلاف**
أي يقف الاثنان خلفه يعني خلف الإمام وعن أبي يوسف **يج** انه يتوسطهما
لما روينا عن عبد الله بن مسعود صلى بعلمة والأسود ووقف بينهما
وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا حديث جابر انه قال
قامت عن يسار النبي عليه الصلاة والسلام فاخذ بيدي وارانني فقامت عن
يمينه فجا جابر بن صحبة قام عن يسار عليه الصلاة والسلام فاخذ بيدينا
جمعا حتى اقامنا خلفه وفعل عبد الله بن مسعود كان لضيق المكان كذا
قال ابراهيم النخعي وهو اعلم الناس بهذا من مسعود ورفع ضعيف
والصحيح انه موقوف عليه قاله النواوي وليس صح فهو محمول على بيان الآية
وماروينا دليل الاستحباب والأولية ولو كان معه صبي يعقل وامرأة يقوم
الصبي عن يمينه والمرأة خلفهما قال **يج ويصفا الرجال ثم الصبيان ثم النساء ثم السقفة**

عليه الصلاة والسلام ليليني منكم اولو الاسلام والنهي وقال عليه الصلاة والسلام
في حديث مسلم عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صفين
الرجال اولها وشرها اخرها وخير صفوف النساء اخرها وشرها اولها ولان
المحاذاة مفسدة فيؤخرون وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة ان يترابوا
وسدوا الخلل ويسقوا بيننا كهم في الصفوف ولا بأس ان يامرهم الإمام
بذلك لقوله عليه الصلاة والسلام سوو صفوفكم فان تسوية الصف
من تمام الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لتسوق صفوفكم اولها
الله بآين وجوهكم وهو راجع الى اختلاف القلوب وينبغي للإمام ان يقف
بازا، الوسط فان وقف في يمينه الصف وميسرة فقد ساء لمخالفة السنة
الا ترى ان المحارب لم تنصب الا في الوسط وهي معنية لمقام الإمام قال **يج**
وان حادته مشبهة في صلاة مطلقه مشتركة تحريمه واد في مكان متحدا لاجل فسد
صلاته ان نوى امامتها وقال الشافعي لا تقصد اعتبارا بصلاتها وترك مكانها
في الصف لا يوجب فساد صلاة وصلاة الرجل كالصبي اذا حاد الرجل فصارت
أصلاة الجنان ونحن نقول ان الرجل مأمور بناخير النساء لقوله عليه الصلاة
والسلام اخرهن من حيث اخرهن الله فاذا ترك التأخير فقد ترك مكانه
فتفسد صلاته كالمقتدى اذا تقدم على امامه وكساير المنهيات من الكلام
والحديث ونحوها من الفساد بخلاف صلاة المرأة لانها ليست بمأمورة
بالتأخير ولان حالة الصلاة حالة المناجات فلا ينبغي ان يحظر بها شيء
من اسباب التحريك لانه قد يفضي الى فساد الصلاة ومحاذاة انها الرجل
لا يخلو عن ذلك غالبا فيكون التأخير من الفرائض صيانة لصلاة عن
البطلان بخلاف محاذاة الصبي حيث لا يفسد خلوه عما يوجب التشويش
ولئن وجد فهو نادر وهو ايضا من جانب واحد وفي المرأة وجد الداعي
الجنائين فقوى السبب فافترا وصلاة الجنان ليست بصلوة من كل وجه
وانما هي دعا، لليت ولا نه لا يجوز الا قتلاء بالمرأة اجماعا لعلقة وجوب التأخير
لادنى حال صلاتها كصلاة الصبي ولا لتغاير الفرض ولا لعدم شرط من
شروطها كاصحاب الاعذار من مستحاضه ونحوها وتلك العلة مشتركة بين
ان تحاديه وان تتقدم اذ عدم التأخير فيهما مع المشاركة في الصلاة قد

وجد ولا يقال انه من اخبار الاحاد فلا يجوز الزيادة على الكتاب مثله
لانا منع ذلك ونقول ان ذلك من المشاهير في الزيادة على الكتاب
والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر القدم ثم
ما ذكره في المختصر من قوله فان حادثة امرأة الى آخره قد تضمن شروطا
فلا بد من تفصيلها وتفسير كل شرط على حاله فنقول الشرط الاول ان يكون
الحاذية مشتبه بان كانت بنت سبع اعتبارا بتزوجه عليه الصلاة والسلام
عائشة رضي الله عنها فانه لم يتزوجها حتى صلت كما ورد الخبر بذلك وقيل بنت تسع
نظرا الى سائة عليه الصلاة والسلام وهذا يبلغ في التسع والاصح ان السن الذي
ذكرت لا معتبر به بل المعتبر ان تصلح للجماع بان تكون ضحية ولا فرق بين ان تكون
محرما او اجنبية للاطلاق ولا تفسد بالجنونة لعدم جواز صلاتها والشرط الثاني
ان تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا يصليان بالاجابة
بعد ان تكون مطلقة في الاصل والثالث ان يكون الصلاة مشتركة بينهما تحريمة
واذا يعني المشتركة ان يكونا يابنين تحريمهما على تحريمه الامام ويعني المشتركة اذا
ان يكون لهما امام فيما يقربان تحقيقا او تقديرافا لذلك بان تحريمه على غيره
الامام وكذا بان اداه على اداه الامام حقيقة لا نه خلف الامام ولم يفارقه
من اول الصلاة الى اخرها والاحتياط بان تحريمه على تحريمه الامام حقيقة لا التزام
متابعته وهو الذي ادرى اول الصلاة وفاته من الاخير بسبب النجوم والحديث
وكذا بان اداه على اداه الامام تقدير لا التزامه متابعته في اول الصلاة بالتحريم
فتثبت الشراكة بينهما ابتداء فيبقى حكم تلك الشراكة ما لم تكن الافعال لان التحريم
لا تراه لانها بل الافعال فما بقي شئ من افعال الصلاة تبقى الشراكة على حالها فصار
الاختصاص فيما يقضي كانه خلف الامام تقدير لا يفر ولا يلزمه السجود سهو
واذا تبدل اجتهاده في القبلة بتطل صلاته ولو سبقه الحدث وهو مسافر فدخل
مصر للوضوء بعد فراغ الامام لا يقلب رجا وكذا الوضوء لا قامة بعد فراغ الامام
لا يقلب رجا بخلاف ما لو كانا مسبوقين وجادته فيما يقضيان حيث لا تفسد
صلاته وان كانا يابنين في حق التحريم لانها منفردة ان فيما يقضيان ولهذا يفران
ويلزمهما السجود سهوهما فاذا تبدل اجتهادهما بعد فراغ الامام لا بتطل صلاتهما
بل تحولا الى القبلة وبينيين وتقلب صلاتهما ارجعا بدخول المصراوية الا ان
بعد فراغ الامام فخالصه ان المسبوق منفرد فيما يقضيه الا في اربع ساييل

الاولى

الاولى لا يجوز الاقتداء به لانه بان في حق التحريم بخلاف المنفرد والثانية لو كانا
استنفا صلاته وقطعها يصير مستأنفا وقطعا بخلاف المنفرد والثالثة
لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجد تاسه وفعلية ان يعود ولو لم يعد
كان عليه ان يسجد في اخر صلاته بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود
غير والرابعة انه ياتي بتكبيرات الشريق اجماعا بخلاف المنفرد حيث لا ياتي
بها عند ان ينفرد وفيها ورا ذلك من الاحكام هو منفرد لعدم المشاركة فيما
يقضيه حقيقة وحكما ولو جادته في الطريق وهما احقان لا تفسد صلاته
في الاصح كانهما مستغلا باصلاح الصلاة لا تحقيقها فان عدم مشاركة
اداه وان وجدت تحريمه ولا بد من المجموع لبطون الصلاة ولو اقتديا
في الركعة الثانية ثم احداثا فذهبوا للوضوء ثم جادته في القضاء ينظر فان حادثة
في الاولى والثانية وهي الثالثة والرابعة للامام نفسه صلاته لوجود المنة
فيهما تقدير لكونهما احقان فيهما وان حادثة في الثالثة والرابعة
لا تفسد لعدم المشاركة فيهما لكونهما مسبوقان والشرط الرابع ان يكونا
في مكان واحد لا يحالان الحال يرفع المحاذاة وادناه قد مؤخره الرجلان
اد في الحال للعود قد راداه به وغلظه مثل غلظ الاصبع والفرجة تقوم مقام
الحال وادناه قد ما يقوم فيه الرجل ولو كان احدهما على كان قد قامة الرجل
والآخر اسفل لا تفسد صلاته لعدم تحقق المحاذاة والاحتياط ان ينوي الامام
امامته او امامة النساء وقت الشروع لا بعد وقال زفر لا يشترط نيته امامته
على الرجال واعتبره بالجمعة والعيدين ولنا انه يلزمه الفساد من جهة فلا
بد من التزامه كالمقتدى لما لزمه الفساد من جهة الامام لا بد من التزامه
بالنية بخلاف الرجال واما في الجمعة والعيدين فأكثروا منعوا الحكم فيهما من انهم
من سلم وفرق بان فيهما ضرورة فانها لا تقدر على ادائها وحدها ولا انفاد
على القيام بحسب الرجال لكثرة الارواح فيها فلا يفتى في فساد صلاته ولا يقال
ان المقتدى يلزمه الفساد من جهة ما ومع هذا لا يشترط التزامه بالنية فكذا
الامام لانا نقول انه مولى عليه من جهة الامام وهذا يتجمل عنه القراءة
ويلزمه حكم سهوه فكان تبعاله والتزامه التزامه وانما يشترط نيته
الامامة اذا اتت به محاذية فان لم يكن جنبها رجل فغيره واثبات في وقت
كلاول فلا فرق بينهما وفي رواية نصيبه اخذ في صلاته من غير نيته الامامة
ثم جادته احداهما صلاتها وان تقدمت حتى جادته رجلا او وقف جنبها رجل بطلت

صلاحتها وصحة صلاة الرجل والفرق بينها وبين المحاذية ابتداء ان الفساد في هذه
محتمل وفي ذلك لا زعم ولا يشترط حضور النساء لصحة نيتهم وقيل يشترط ولو
نوى النساء الامارة واحدة بعينها فحادثه لا تفسد صلاته روى ذلك عن
ابي يوسف في الشرط السادس وهو لم يذكره في المختصر ان تكون المحاذية في
ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في صف آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاة
من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف فصار كالمذوق الى صف النساء في
البحر يشترط ان تؤدي ركعتا محاذية عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف في ركعتين
مقدار ركن فسدت وان لم تؤدي وفي مختصر البحر المحيط لو حاذت اقل من مقدار ركن
افسدت عن ابي يوسف وعند محمد لا يفسد مقدار الركن والشرط السابع
هو ايضا لم يذكره في المختصر ان تكون جهتهما متحدتين حتى لو اختلفت لا يفسد ذكره في المختصر
في باب الصلاة في الكعبة ولا يتصور اختلاف الوجه الا في الكعبة وفي ليلة مظلمة
وصلى كل واحد بالجهة التي اراد حتى لو اختلفت الوجه لا يفسد في ركن
من صلاة مطلقة مشتركة تحرمه واداء في مكان متحد بالاحبال ولا فرجة
افسدت صلاته او نوى امامتها وكانت جهتهما متحدتين ثم المرأة الواحدة تفسد
صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها واخر خلفها ولا يفسد اكثر من ذلك
لان الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حايلا بينها وبين الرجال والمرئان
صلاة اربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وصلاة اثنين خلفها محاذيين
لان المثنى ليس جمع تام فاما لو احدث فلا يتعدى الفساد الى اخر الصفوف وان كان
ثلاثا افسدت صلاة واحد عن يمينهم واخر عن يسارهم وثلاثا ثلاثا الى اخر
الصفوف وهذا جواب الظاهر وفي رواية الثلاث كالصف حتى يفسد صلاة
الصفوف خلفهم الى اخرها لان الثلاث جمع كامل فصرح كالصف وعن ابي يوسف
ان المثنى كالثلاث لان الامام يتقدمهما كما يتقدم الثلاث وعندنا ان جعل الثلاث كالركن
حتى لا يفسد الا صلاة خمسة ولا يسرى الفساد الى اخر الصفوف لان الاثر ورد في الصف
الشام وهو قول عمر رضي الله عنه من كان بينه وبين امامه طريق او نهر او صف
من نساء فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءه
صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها وفي القياس ان تفسد صلاة
صف واحد لا غير لوجود الحاييل حتى باق الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم
من اثر عمر رضي الله عنه قال **لا يحضر من الجماعة** يعني في الصلوات كلها وسقط
فيها الشواب والعجائز وهو قول المشايخين لظهور الفساد في زماننا وعند ابي حنيفة روي

لاباشران

لاباشران يخرج العجز في الفجر والمغرب والعشاء والعيد من حكم في الظهر والعصر والجمعة
وقيل المغرب كالظهر لا ينتشر الفساد فيه والجمعة كالعيد من لا مكان الاحتراق
وقال يخرج من الصلوات كلها لاندلافتة لقلعة الرغبات فيهن فصار كالعيد
وله ان شرط التيق حاصل فتقع الفتنة غير ان الفتنة انتشارهم في الظهر والعصر
والجمعة واما في الفجر والعشاء فهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون والمخاض
في زماننا المنع في الجميع لتغير الزمان ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها لوان رسول
الله صلى الله عليه وسلم رأى من امر النساء ما راينا المنع من المسجد كمنعت
بنوا اسرائيل نساءها والنساء اخذتن الزينة والطيب ولبس اللين ولهذا منعن
عمر رضي الله عنه ولا ينكر تغير الاحكام لتغير الزمان كغلق المساجد عجز في زماننا
على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى **رجع وفسد اقتدار رجل بامرأة اوصى**
اما المرأة فلما رويها واما الصبي فلما نبينه وقال الشافعي يجوز الا فتد بالفتنة
لما رويها عن عمر بن سلمة قدمه قومه وهو ابن ست او سبع وكان يصلي بهم
ولنا قول ابن مسعود لا يؤمر الغلام الذي لا يجب عليه الحدود وعن ابن عباس
لا يؤمر الغلام حتى يحتلم ولانه مستقل فلا يجوز ان يقتدى به المفترض على ما ياتي
واما امامة عمر فليس بمسوع من النبي عليه الصلاة والسلام واقام قديمين باخبارها
منهم لكونه اخفط منهم لما كان يتلقى من الركبان حتى كانت تهمهم فكيف
يستدل بفعل الصغير على الجواز وقد قال هو بنفسه وكانت على بركة وكنت
اذا سجدت تقلصت عنى فقال امرأة من الحي لا تغطوا عنا استقار بكم
والعجب من الشافعية اهتم لم يجعلوا قول ابي بكر الصديق وعمر الفاروق
وغيرهم من كبار الصحابة وافعالهم حجة واستدلوا بفعل صبي مثل هذا
حاله وفي النوافل جوزه مشايخ بلخ واختار محمد بن مقاتل الحاجة ولانه صلاة
حقيقة وان لم يلزمه القضاء بالافساد محاذيا اقتداء المستقل به كالظان وهو
الذي يشرع على ظن القائل عليه اقام الى الخامسة على ظن القائل الثالث ثم يتيقن
انها خلافه فانه لا يلزمه القضاء بالافساد لما عرف في موضعه ومع هذا يجوز
الاقتداء به فكذا هذا ومنهم من حقق الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فجوزه
محمد ومنعه ابو يوسف ولم يجوزه مشايخ نحاري وهو المختار لان نفل القصة
دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد ولا يبنى القوي على الضعيف
بخلاف الظان لانه مجتهد فيه فاعتبروا العارضين وما بخلاف اقتداء الرافعي
بالصبي لان الصلاة متحدت قلبه **وطاهر بعدد** اي فسدت اقتداء به

لان اصحاب الاعتذار يركن به سلس البول والستحاضة يصلون مع الحديث حقيقة
كالعدو وحكما في حقهم للحاجة الى الاداء فلا يتعداهم وهذا لان الصلوة اقوى
حالهم فلا يجوز بنا القوي على الضعيف وهو الحق في جنس هذه المسائل
ويجوز اقتداء المعتذر بالمعتذر وان اعتذر عنها وان اختلف فلا يجوز
قال **وقاري باي** لان القاري اقوى حاله منه وكذا لا يجوز اقتداء امرئ
لان الامي اقوى حاله منه لقوته على التهمة قال **رح ومكتسب عاري**
وعنه موعود لقوة حالهما والشئ لا يتضمن ما هو فوقه قال **رح ومكتسب**
مستغفر وقال الشافعي يجوز اقتداء المفسر بالمتنفل لحدث معاذانه كان
يصل مع النبي عليه الصلاة والسلام العشاء الاخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي
بهم تلك الصلاة وهي له تطوع ولهم فرض لانه لا يظن بمعاذانه ان كان يصل
النافلة خلف النبي عليه الصلاة والسلام ويترك فضيلة الفرض مع النبي عليه
الصلاة والسلام مع نهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك بقوله اذا
اقبمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام انما
جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا على ايمتكم وهو يوجب لموافقه في نفس
الصلاة واصافها وفي الافعال وصفة الفرضية لم توجد في صلاة الامام
فقد اختلفوا عليه وهذا لا يجوز للجمعة خلف من يصلي الظهر او الفجر
او النفل ولانه لو جاز ذلك لما شاع صلاة الخوف مع المناقبة بل كان عليه
الصلاة والسلام يصلي بكل طائفة على حدة والجواب عن حديث معاذانه
كان يصلي مع النبي عليه الصلاة والسلام نافلة ومع قومه فريضة بدليل قوله
عليه الصلاة والسلام يا معاذ اما ان تصلي معي واما ان تحفف على قومك
ولو كان يصلي معه الفرض لما كان لهذا الكلام معنى فعلم بهذا ان معاذانا
يصل مع عليه الصلاة والسلام النافلة ولا يكون بذلك تاركا لفضيلة
الصلاة خلف النبي عليه الصلاة والسلام بل يكون جامعاً لفضيلتين فضيلة
الصلاة خلف النبي عليه الصلاة والسلام وفضيلة اقامة الجماعة في قومه
والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا
المكتوبة انتهى عن الانفراد لان يوافق الامام في صفة الفرضية بدليل
قوله عليه الصلاة والسلام للذين صليا الفرض في رحالهما اذا صليتا
في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها كما نافلة ولو كان
المراد بالهي مطلق انتهى لما صح هذا قال **رح ومكتسب** لا يجوز اقتداء مفسر

مفسر من

بمفسر آخر وأخر صفة لفرض محذوف كما قدرنا ولا يجوز ان يكون صفة لمفسر
لفساد المعنى فلا يجوز اقتداء مفسر من آخر وحاصله ان اقتداء الصلوة
شروط لصحة الاقتداء لان الاقتداء سرية وموافقة فلا يكون ذلك الا بالاتحاد
وذلك بان يمكنه الدخول في صلاة تامة صلاة الامام فيكون صلاته امام
متضمنة لصلاة المقتدي وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام الامام ضامن
اي يتضمن صلاة تامة صلاة المقتدي ولهذا لا يجوز اقتداء الناظر بالناظر لان المقتدي
انما يجب التزامه فلا يظهر الجواب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة
اقتداء المقتضى الا اذا اندر احدهما بعين ما نذر به صاحبه فاذا اقتدا احدهما
بالآخر صح للاتحاد ولو افسد كل واحد منهما النطق بعد الشروع فيه ثم اقتدا احدهما
بالآخر في اقتضائه لا يجوز للاختلاف ولو كان احدهما مقتديا بالآخر فافسده
ثم اقتدا بالآخر صح للاتحاد كما يصح قبل افساده ويجوز الخالف بالخالف لان
وجودهما عارض لتحقيق البر فبقيت نفلا ولا يجوز اقتداء الناظر بالخالف لقوة النذر
وعلى العكس يجوز ولو اقتدى مقتديا بغيره في الوتر مقلدا لابي يوسف في سجود لا تحق
الصلاة ولا يختلف باختلاف الاعتقاد ثم في كل موضع لم يصح الاقتداء من هذه المسائل
هل يصير شارعا في التطوع ام لا ذكر في باب الحديث انه لا يصير شارعا فيه وذكر في باب
الاذان انه يصير شارعا في المشايخ من قال في المسئلة روايتان ومنهم من قال
ما ذكر في باب الحديث قول محمد وما ذكر في باب الاذان قولهما بناء على ان الفرض اذا
بطل ينقلب نفلا كشاركة المفاوضة اذا بطلت تنقلب عينا وعند محمد اذا
بطلت حجة الفرضية تبطل اصل الصلاة قال **رح** الراجح عفوريته الاشبه ان يقال
ان فسد لفرض شرط الصلاة كالظاهر خلف المعتذر ولا يكون وان كان للاختلاف
بين الصلواتين ينبغي ان يكون شارعا فيه غير مضمون بالقضاء لاجتماع شرايطه
فصار كالظان وثمة الخلاف تظهريه في حق بطلان الوضوء بالهبة قال **رح**
لا اقتداء متوضي عتيق اي لا يفسد اقتداء متوضي عتيق وقال محمد يفسد لا نظارة
ضرورية وبالماء اصلية فيكون بناء القوي على الضعيف فلا يجوز ولهما ما روينا
عمر بن العاص صل باصحابه وهو متيم عن الجنازة واصحابه متوضون فعلم
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يامرهم بالاعادة ولا نظارة مطلقة ولهذا لا يتقدر
بقدر الحاجة عندنا وقيل هذا الخلاف بناء على ان التراب خلف الما عندهما
فيعمل عمل وعند محمد ان الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء فيكون بناء
القوي على الضعيف فلا يجوز قال **رح وغاسل بما سيج** لا استواء حالهما وهذا

وهذا لان الخلف مانع من سرية الحدث الى القدم وما حل بالخلف يزيله المسح
بخلاف المستحاضة لان الحدث موجود حقيقة وان جعل في حقها معذوراً
للضرورة والماسح على الجبهة كالماسح على الخفين بل اولاً لانه كالغسل بالماء فانه
وقام بقاعده واجلها اما اقتداء القائم بالقاعدة فالمذكور هنا قولها قال
محمد لا يجوز وهو قول مالك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن أحد بعدى
جالساً ولا حال القيام اقوى من حال القاعد فلا يجوز بناء القوي على الضعيف
ولها حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس فلما دخل ابوبكر في الصلاة
الذي توفي فيه ابوبكر رضي الله عنه ان يصلي بالناس فلما دخل ابوبكر في الصلاة
وجاء النبي عليه الصلاة والسلام في نفسه خفة فقام بها بين رجلين وصلاة
تخطان في الارض فجاء مجلس عن يسار ابوبكر فكان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلم
يصلي بالناس جالساً وابوبكر قائماً يقتدي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ويقتدي
الناس بصلاة ابوبكر ورواه البخاري ومسلم وهذا صحيح بانه عليه الصلاة
والسلام كان اماماً ولهذا جلس عن يسار ابوبكر ومعنى قوله ما يقتدي الناس
بصلاة ابوبكر اي كان مبلغاً اذا لا يجوز ان يكون للناس اماماً في صلاة
واحدة الا ترى انه جاء في بعض رواياته وابوبكر يسمع الناس تكبيره وما
رواه ضعفاء ابو عمر بن عبد البر واما امامة الاحدب فقد ذكر في الخبر انه
يجوز ولم يجز خلافاً وذكر الترمذي ان حديثه اذا بلغ حد الكبر على الخلاف
وهو لا يفسد لان القيام هو استواء الصفيين وقد وجد استواء ضعفه الا
فيجوز عندها كما يجوز ان يؤم القاعد القائم لوجود استواء نصفه الاعلى
وعند محمد لا يجوز وفي الفتاوى الظهيرية لا يصح امامة الاحدب للقيام هكذا
ذكر محمد في مجموع النوازل وقيل يجوز والاول اصح ولو كان يقدم الامام
عوج فقام على بعضها يجوز وعوج اولي قال **رجع وموم بمثله** وسواء كان
الامام يومي قاعداً او قائماً لا يستوي حالهما وان كان مضطجعا والمؤمن قاعداً
او قائماً لا يجوز لان القعود مقصود بدليل وجوبه عليه عند القدرة بخلاف
القيام لانه ليس مقصود لذاته ولهذا يجب عليه القيام مع القدرة عليه
اذا عجز عن السجود فكان القاعد اقوى حالاً وقيل يجوز والمختار الاول
وتستعمل عقرض لان الفرض اقوى اذا الحاجة في حق المتفضل لاصل الصلاة
وهو موجود في الفرض وزيادة صفة الفرضية ولا يقال ان القراءة في الاخرين
فرض في حق المتفضل في حق المقرض فيجب ان لا يجوز لانه اقتداء المقرض

بالمستقل

بالمستقل لاننا نقول صلاة المقتدى اخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء
ولهذا الزم قضاء ما لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذا الواسع المقتدى
صلاته يلزمه اربع ركعات في الرابعة فكان تبعاً للام فكون القراءة
في الشفع الثاني نفلاً في حقه كما هي نفلاً في حق الامام قال **رجع وان ظهر ان**
امامه محدث اعاد وقال الشافعي لا يعيد وعلى هذا الخلاف الجنب الذي
في ثوبه او بدنه نجاسة له قوله عليه الصلاة والسلام ايما امام صلى بالقوم
وهو جنب فقامت صلاتهم ثم ليغتسل هو ثم ليعيد صلاته فان صلي غير
وضوء فمثل ذلك وقد روي عن عمارته صلى بالناس وهو جنب فاعاد ولم
يامر القوم بالاعادة ولا نه لا يمكنه الاطلاع على حال الامام فيعذر ولنا
قوله عليه الصلاة والسلام اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من
خلفه وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى بهم ثم جاء ورأسه يقطر
فاعداهم ولا ان صلاتهم مثبتة على صلاة الامام والبناء على الفاسد كما
فصار كالجمعة وكما بان ان الامام كما فرأى مجنون او امرأة او غشي او امي او
من ذلك ما لو ان انه صلى بغير احرام فانه لا يجوز بالاجماع فكذا الحديث
لانه لا احرام له حيث لا يكون شارباً في الصلاة مع الحدث ولا معتبر بعدم
امكان الاطلاع في الشروط وما رواه ضعفاء ابو الفرج واما ان عمر فانه
لم يستيقظ بالجناية وانما اخذ لنفسه بالاحتياط ويدل عليه ما رواه مالك
في الموطأ ان عمر خرج الى الحرف فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال يا ابا
الاقداح ائتني وما شعرت وصدت وما اغتسلت قال وغسل ما راى في ثوبه
ونضح ما لم يره واذا نوا قام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى قال **رجع وان اقتد**
اممي وقاري باممي او استخلف امي في الاخيرين فسدت صلاتهم اي صلاة
الجميع وقال ابو يوسف ومحمد صلاة الامام ومن لا يقرأ ائمة لا ينعذرون
ام قوماً معذورين فصار كالعاري اذا امر قوماً لا بسين وعمره وكذا سائر
اصحاب الاعذار اذا امتوا بتطل صلاة غير المعذور لا غير ولا يوجب رجوع
انه ترك القراءة مع القدرة عليها اذا كان يمكنه ان يقتدي بالقارئ حتى يكون
صلاة بقرأة فاذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه من يقرأ
والفرق بين هذا وسائر الاعذار ان قراءة الامام قراءة للمؤمن فتركه مع القدرة
ولا يكون ستر الامام ستر اللقمة حتى لا يكون عورتهم مستورة بستر
عورة الامام وكذا سائر اصحاب الاعذار لا يكون الشرط المخصوص من الامام

لا يقرأ

موجود في حقهم فافتقر قائم فيل انما تفسد صلاة الامام عندك اذا علم ان
خلفه قاري يروي ذلك عن القاضي ابي حازم وفي ظاهر الرواية لا فرق بين
العلم وعدمه لان الفرائض لا يختلف فيها الحال بين الجهل والعلم وقال
الكرخي اذا اقتدى به القاري ولم ينوي الامام امامته لا تفسد صلاته
لانه لمحتة الفساد من جهة فلا بد من التزامه كالمراة وقيل تفسد وان
لم ينو الا في امامته لان الفساد يتمكن من الاقتداء بالقاري فاذا لم يشترط
علمه على الظاهر على ما تقدم فكيف يشترط نيته واختلافوا في شرعية صلاة
الامام فقال بعضهم لا يصير شارعا يروي ذلك عن الطحاوي قال في الخلاصة
وهو الصحيح وقيل يصير شارعا فاذا اجاء او ان القراءة تفسد صلاته وهو
مروي عن الكرخي ولو كان الامام يصلي وحده والقاري وحده يجوز على الصحيح
لانه لم يظلم منهما رغبة في الجماعة وفيما اذا قدمه في الاخرى من بعد ما قرأ
في الاولين خلاف زفر وهو يقول ان فرض القراءة قد تاءى قبله عن
ابي يوسف مثله وجه الظاهر ان الامام اضعف حالا وانقص صلاحه من
القاري فلا يصلح اماما له كالمراة والصبي ولان كل ركعة صلاة فلا يجوز
خلوها عن القراءة تحقيقا او تقديرا ولا تقدير في حق الامام لعدم الاهلية
فان قيل القادر بقدره الغير لا يعد قادرا عند ابي حنيفة وحلهما لا يوجب
الجمعة والحج عن الضري وان وجد قائدا لمشي معه فكيف اعتبره قادر انما لا
الامام قلنا انما لا يعتبر قدره الغير اذا تعلق باختيار ذلك الغير وهذا
الامام قادر على الاقتداء بالقاري من غير اختيار القاري فنزل قادر على القراءة
باب في الحديث في الصلاة قال من سبقه حدث اى المصلي
نقضا وبني والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي راجح لان الحديث ينافيها
والمشي والاختلاف يفسد لها فاشبه الحديث العمد ولنا قوله عليه الصلاة
والسلام من قاء او عرف او امذى في صلاته فليصرف وليتوضا وليبين
على صلاته ما لم يتكلم وقال عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فقاء او عرف
فليضع يده على فمه وليقدم من لم يسبق بشئ ولان البلوي فيما يسبق
دون ما يتبع فلا يلتحق والاستيناف افضل تحزا عن شبهة الخلاف والمفاد
ان شأنا في منزله وان شاء عاد الى مكانه والمقتدى يعود الى مكانه حتما الا
ان يكون امامه قد فرغ او لا يكون بينهما حائل واختلفوا في افضل المنصرف
والمقتدى بعد فراغ الامام قال خواهر زاده العود افضل لكون في مكان

واحد وهو

واحد وهو اختيار الكرخي والفضل وقيل في منزله افضل لما فيه من تقليل المشي
وذكر في نوادر من سماعة ان العود يفسد لا نه مشى بلا حاجة ومن شرط
جواز البناء ان ينصرف من ساعته حتى لو ادى ركنا مع الحدث او مكث مكانه
قد رما يودي ركنا فسدت صلاته الا اذا حدث بالنوم ومكث ساعة ثم اتبته
فانه يبني وفي المستق ان لم ينو مقامه الصلاة لا تفسد لانه لم يوجد جزا
من الصلاة مع الحدث ولو قرأ اها تفسد وايابا وقيل بالعكس في الصحيح
الفساد فيها لان في الاول ادى ركنا مع الحدث وفي الثاني مع المشي والتسبيح
والتهليل لا يمنع البناء في الاصح وقيل لو احدث ركنا ورفع راسه فابلا سمع
الله لمن حمل لا يبني وعن ابي يوسف لو احدث في سجوده فرفع راسه وكبر
يريد اتمام سجوده او لم ينو شيئا فسدت صلاته وان اراد الا نطقا تفسد
ومن شرطه ايضا ان يكون للحدث سما وتا حتى لو اصابته شجرة او عصا زبر
فسال منها دم لا يبني لانه يصنع العباد مع قدرته فلا يلتحق بالغالب وعند ابي يوسف
يبني لعدم صنعده ولو وقع طوبة من سطح او سقر حلة من شجرة او ثوب بشئ
موضوع في المسجد فادماه قبل يبني لعدم صنع العباد وقيل على الاختلاف
ولو عطس فسبق للحدث من عطاسه او تحنن فخرج منه ربح لقوته قبل
يبني وقيل لا يبني ولو سقط من المارة الكرسف بغير صنعها مبلولا يبني في قولها
جميعا ويخرجها يبني عنده وعندهما لا يبني وان اصابته نجاسة مانعة من جواز
الصلاة فغسلها فان كانت من سبق للحدث منه بني وان كان من خارج لا يبني خلافا
لا ييوسف لهما ان هذا غسل لشوبه او بدنه ابتداء وفي الاول تبع للوضوء ولو
اصابته نجاسة من خارج ومن سبق للحدث لا يبني وان كانا في موضع واحد وان
كشفت عورتها للاستنجاء بطلت صلاته في ظاهر المذهب وكذا اذا كشفت المارة ذراعها
للوضوء وهو الصحيح ويتوضا ثلاثا ثلاثا ويستوعب راسه بالمسح ويتضمض ويتوضا
وما في سائر سنن الوضوء وقيل يتوضا مرة وان زاد فسدت صلاته فالاول اصح
قال راجح **واستخلفوا اماما** اى ان كان اماما مارونيا وصورة الاستخلاف
ان يتاخر محدودا باوضاعا في انقضاء يدهم انه قد عرف فينقطع عنه الظنون
وروي ذلك عنه عليه الصلاة والسلام ويقدم من الصف الذي يليه ولا
يستخلف بالكلام بل بالاشارة ولو تكلم بطلت صلاته وله ان يستخلف
ما لم يجاوز الصفوف في الصحراء وفي المسجد ما لم يخرج منه ولو لم يستخلف
حتى جاوز هذا الحد بطلت صلاة القوم وفي صلاة الامام روايتان وان كان

خارج المسجد صفوف متصلة وخارج من المسجد ولم يتجاوز الصفوف بطلت
عندها وعند مجاز لا يبطل لان لموضع الصفوف حكم المسجد كما في الصحاح ولها
ان القياس ان تبطل صلاتهم بنفس الاخراف لكن في المسجد ضرورة ولا ضرورة
خارجة ولو كبر الامام في المسجد وحده وكبر القوم خارج المسجد والصفوف متصلة
لا تتعدا الحجة ولو استخلف من الصفوف التي خارج المسجد لم يجز عنده قال
كالوصف عن القراءة اي يستخلف اذا عجز عن القراءة وهذا عندنا في غير ذلك وعندنا
لا يجوز ان يستخلف فيما اذا حصر عن القراءة بل يتبطل بالقرآن لانه ليس في معنى
الحديث لانه ناد وجواز الاستخلاف للضرورة وهي تحقق فيما يغلب وهذا لان
حصر الانسان عن جميع ما يحفظه من القرآن في الصلاة بعيد فصار كالحساب
وله ان العجز هنا الزمان في الحديث لو وجد ماء في المسجد يتوضا به يبنى فلا
يحتاج الى الاستخلاف ولهذا لو تعلم من مصحف او علمه انسان فسدت صلاته
فكان اولى بالمجاز بخلاف الجنابة لانه يحتاج فيها الى زيادة امور غالبا من كشف
العورة وغير ذلك فلم يكن في معنى الوضوء وهذا اذا لم يقبل فلو قدر ما يجوز
الصلاة واعتراه مجمل وخوف فحصر عن القراءة من غير نسيان اما اذا قرأ قد
ما يجوز به الصلاة فلا يستخلف بل يركع ويمضي على صلاته ولو استخلف
فسدت صلاته لانه لا حاجة له اليه وكذا اذا نسي القرآن وصار ايضا لا يجوز
اجماعا لان اتهام القارئ بصلاة الامي لا يجوز لما عرفت في موضعه قال
وان خرج من المسجد بطل الحديث او حرم او احتلم او اغشى عليه استقبال وقوله بطل
الحديث منه ثم علم انه لم يحدث اما الاستقبال بالخروج من المسجد فلا بد
منه عمل الكثير من غير ضرورة وان لم يخرج من المسجد يصلي ما بقي من صلاته
وعن محمد بن ابي بصير انه يستقبل وهو القياس لوجود الانصاف من غير عذر وجه
الاستحسان انه انصرف على قصد الصلوة الا ترى انه لو تحقق ما يوهبني
على صلاته فالحق قصد الصلوة بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج من
المسجد كما الحقنا التاويل الفاسد بالصحيح في حق البغاة بخلاف ما لوطن انه
افتتح على غير وضوء او كان ماسحا على اللحية وظن ان مدة سجدة قد انقضت
او كان متبها فزاد شرا بافظة ماء وشروع في الظلم فظن انه لم يصل الفجر
او راي في ثوبه حمرة فظنها نجاسة فانصرف حيث تقصد صلاته وان لم يخرج
من المسجد لان الانصراف على سبيل الرخص ولهذا لو تحقق ما توهمه يستقبل
فهذا هو الاصل والدار والجبانة ومصل الجبانة بمنزلة المسجد كذا روي عن النبي

والمرأة اذا

والمرأة اذا نزلت عن مصلاها فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل
ولهذا يعتكف فيه ومكان الصفوف في الصحاح له حكم المسجد ولو تقدم قدامه
ولم يكن ثم سترة يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه سترة
فالحد السترة وعن محمد بن ابي حنيفة انه يعتبر فيه قدرا الصفوف خلفه كما اذا
لم يكن ثم سترة وان استخلف بطلت صلاته وان لم يجاوز الحد المذكور
قل هذا قولهما وعندنا في حقيقته لا تقصد وهو اختيارنا في ضرورة فتوى
الفقيه ابي جعفر ان كان الخليفة لم يأت بالكركع جازت صلاتهم وان لم
فسدت كانه يريد بالكركع الركن وفي رواية اس سماعة عن محمد بن ابي
قاسم الخليفة مقام الاول فسدت صلاتهم وان لم يأت بركن وان لم
يقم جازت وجه الاول ان الاستخلاف بنفسه عمل كثير فيكون مفسدا
وهو القياس في الحديث وانما ترك العذر ولا عذر هنا لعدم الحاجة الى
الاستخلاف وان كان يصلي وحده في الصحاح فحده موضع سجدة وكل
مقدار ما يمنع صحة الاقتداء واما الاستقبال فيما اذا حرم او اغشى عليه
او احتلم فلا ان هذه الاشياء نادرة فلم تكن في معنى ما ورد به النص
لانه يبقى في مكانه بعد وجود الاعمال والجنون وقد ذكرنا ان شرط البناء
ان ينصرف من ساعته وفي الاستخلاف يحتاج الى عمل كثير والكشف
العورة فلم يكن في معنى الحديث قال **وان سبق حدث بعد التشهد**
نؤضا وسلموا لان التسليم واجب فتوضا الباقي به قال **وان تعمد**
او تكلم تحت صلاته اي تعمد الحديث بعد التشهد لانه لم يبق عليه شيء
من فرائض الصلاة فخرج به من الصلاة وكذا اذا سبقه الحديث بعد
التشهد ثم حدث متعمدا قبل ان يتوضا لما قلنا وكذا لو فهمه في هذه الحالة
تمت صلاته لكن يبطل وضوءه وعندنا لا يبطل لان القهقهة لم تؤثر
في فساد الصلاة فاولا لا تؤثر في فساد الوضوء وهذا لان الضرورة
باعتدائها فاذا لم يعد الصلاة لا يعيد الوضوء قلنا وجود القهقهة في آخر
جزء من الصلاة كوجودها في ثناء الصلاة فصارت كنية الاقامة في هذه
الحالة فانها تنقلب ربة بالنية وانما لا تقصد الصلاة لعدم حاجتها الى
البناء وكذا لو فهمه في سجدة في السجود لان العود الى السجود يرفع السلام
دون القعدة فكانت قهقهة بعد التشهد قبل السلام ولو فهمه الامام
ثم القوم يبطل وضوءه ومنهم لم يخرجهم من الصلاة بقهقهة بخلاف ما لو لم

الإمام ثم قهقروا انتقض وضوهم لأنهم لا يخرجون من الصلاة بسلامه وهذا
 يجوز لهم البناء بعدما سلم الإمام والقوم معاً بطل وضوهم لأنها صادقت
 جزاً من الصلاة قال **رجح وبطلت أن رأي متيهم** أي بطلت صلاته
 برؤيته الماء والمراد بالرؤية القدرة على الاستعمال حتى لو رآه حتى لو رآه
 ولم يقدر على استعماله لا تبطل وكذا لو قدر من غير رؤية بطلت فدار الحكم
 على القدرة لا غير وتقييد بالمتيهم لبطالان الصلاة عند رؤية الماء لا يفيد
 لأنه لو كان متوضاً يصلي خلف متيهم فرأى الموتى الماء بطلت صلاته لعله
 أن امامه قادر على الماء باختياره وصلاة الإمام تامة لعدم قدرته ولو
 قال وبطلت أن رأي متيهم أو مقتدى ما يشمل الكل قال **رجح أو تمت مدة**
 هذا إذا كان واجداً للماء وإن لم يكن واجداً لا تبطل لأن الرجلين لاحظ
 لهما في التيمم وقيل تبطل لأن الحديث السابق يسري إلى القدم فيتميمه كما يتميم
 إذا بقي لعمدة مكن عضوه ولم يجد ماء على ما تقدم في باب المسح على الخفين ولو
 أحدث وذهب ليتوضأ فتمت المدة في هذه الحالة لا تبطل صلاته بل يتوضأ ويعمل
 رجليه وبني لأنه إنما لزمه غسل رجليه لمحدث حلها للحال فصار كحدث
 سبقه للحال والصحيح أنه يستقبل لأن القضاء المدة ليس بحدث وإنما
 يظلم الحديث السابق على الشروع عند فكاكه يشرع في الصلاة من غير طهارة
 فصار كالتيمم إذا أحدث فذهب للتوضؤ فوجد ماء فإنه لا ينبغي له أن يذكرنا
 وكذا المستحاضة إذا أحدثت في الصلاة ثم ذهب الوقت قبل أن يتوضأ
 قال **رجح أو نزع خفيه بعمل سبيران** كأننا واسعين لا يحتاج فيهما إلى العانة
 وفي النزع بعمل عفيف تمت صلاته بالإجماع لوجود الخروج بفعله قال **رجح**
أو تعلموا أي سورتي تذكرنا وحفظها بالسمع ممن يقرأ من غير اشتغال
 بالتعلم أما لو تعلم حقيقة تمت صلاته لوجود منيعة لأن التعلم في الصلاة
 قاطع وقوله سورة وقع اتفاقاً وهو على قولها وأما عند أبي حنيفة رجح فلا أنه
 تكفي وهذا إذا كان منفرداً وأما ما حيث يجوز أقامته وأما إذا كان يصلي
 خلف قارئ فقد قيل أن صلاته لا تبطل لأن قراءة الإمام قراءة له فقد
 تكامل وصلاته وبناء الكامل على الكامل جائز وهو اختيار أبي الليث وعندنا
 لما انفصلان الصلاة بالقراءة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكماً فلا يمكن إتيانها
 عليها قال **رجح أو وجد عار وثوباً** أي ثوباً يجوز فيه الصلاة فإن لم يكن
 فيه نجاسة مانعة أو كانت فيه وعند ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عنده ثوب

النجاسة ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر العورة قال **رجح أو قد روي**
 أي على الركوع والتسبيح لأن آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناءه على الضعيف
 قال **رجح أو تذكر فائتة** أي فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد وكذا إذا
 كانت فائتة على الإمام فتذكرها الموتى بطل صلاة الموتى وحده قال
إذا اختلفت مسائل لأن فساد الصلاة بحكم شرعي وهو عدم صلاحيتها للأداء
 في حق القارئ لا بالاستخلاف لأنه غير مفسد حتى إذا اختلف القارئ وذكر
 الفقيه أبو جعفر أن صلاته لا تفسد لأن الاستخلاف ليس من أفعال
 الصلاة فيخرج به غير الصلاة وهذا مستقيم لأن الاستخلاف عمل كثير
 في نفسه وأمثالاً يؤثر لأجل الضرورة رخصة ولهذا إذا اظن أنه أحدث
 واستخلف غيره ثم علم أنه لم يحدث تبطل صلاته لوجود العمل الكثير
 من غير حاجة وهو الاستخلاف وكذا هنا لا حاجة إلى إمام ليصلح صلاته
 قال **رجح أو طلعت الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جبرته عن**
برء لأن هذه الأشياء مفسدة للصلاة من غير صفة قال **رجح أو زال عذر**
المعذور كالمستحاضة أو من بعثها إذا استوعب الانقطاع وقتاً كاملاً
 على ما تقدم في كتاب الطهارة وقد ذكرنا هنا اثني عشر مسألة ولقبها اثني
 عشرية عند أصحابنا وهو خطأ عند أهل العربية لأنه لا ينتسب إلى المركب
 وإنما سميت به لأن عددها اثني عشر في الروايات المشهورة وقد زبد عليها
 مسائل فمنها إذا كان يصلي في الثوب النجس فوجد ما يغسل به ومنها إذا كان
 يصلح القضاء فدخل عليه الأوقات المكروهة من الزوال وتغيرت الشمس للغروب
 أو طلوعها ومنها الأمانة إذا كانت تصلح لغير قناع فاعتقت في هذه الحالة ولم
 تستر عورتها من ساعتها فهذه المسائل إذا عرض له واحد منها بعد ما قعد
 قدراً للتشهد أو في سجود السهو بطلت صلاته وصلاة من خلفه لو كان
 إماماً ولو سلم وعليه سجود السهو وعرض له واحد منها فإن سجد بطلت
 صلاته وإلا فلا ولو سلم القوم قبل الإمام بعدما قعد قدراً للتشهد ثم عرض
 له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا إذا سجد هو للسهو ولم يسجد
 القوم ثم عرض له وهذا عند أبي حنيفة رجح وعندهما لا تبطل في هذه المسائل
 كلها ثم قيل هذا الخلاف مبني على أصل وهو أن الخروج من الصلاة بفعل
 المصلي فرض عنده وعندهما ليس بفرض ولهما ما روي في حديث ابن مسعود
 لأن الخروج من الصلاة أيضاً الصلاة فلا يكون من جملتها ولا في حنيفة

ان الصلاة تحريرا وتحليلا فلا يخرج منها الا بصنفه كالحج ولا يترك
اذا صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون
فرضا مثله وتاويل قوله عليه الصلاة والسلام فقد تمت صلاتك في حديث
ابن مسعود اي قارب التمام كقوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم
شهادة ان لا اله الا الله يعني من قرب الموت وقوله عليه الصلاة والسلام
من وقف بعرفة فقد تم حجه وكان الكرخي يقول لا خلاف بين اصحابنا ان
الخروج من الصلاة بفعل المصلي ليس بفرض وليس فيها نص على انه عند الخفية
فرض وانما استنبطه ابو سعيد البردعي لما راي جواب ابي حنيفة راجع في هذه
المسائل انها تبطل فقال من ذات نفسه لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه
الا الخروج منها بفعله فقال للخروج من الصلاة بفعل المصلي عند فرض
وهذا غلط منه لانه لو كان فرضا كما زعم لا يختص بما هو فوقه وهو التسليم
ولما لم يختص به علمنا انه ليس بفرض وانما قال تبطل صلاته في هذه المسائل
لان ما تغير في اثباتها تغير في اخرها كنية الاقامة واقتداء المسافر بالمقيم
لان الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عند قال **وصحح استخراة السيق**
اي جاز للامام ان يستخلف المسبوق بركعة او اكثر لوجود المشاركة في الصلاة
وانما يصير منفردا فيما يقضي بعد فراغ الامام والاولى ان يستخلف المدرك
لما روينا وكونه اقدر على الاتمام واعلم حال الامام وينبغي لهذا المسبوق ان
لا يقبل وان لا يتقدم بحجزة عن التسليم فان تقدمه جاز ويستخلف مدركا
عند تمام صلاة امامه ليسلم بهم ويسجد للسجود ان كان على الامام سجد
وعلى هذا لو كان الامام مسافرا ينبغي له ان لا يقدم مقيما بحجزة عند
اتمام صلاة الامام لانهم لم يلتزموا متابعتها فيما زاد على ركعتين
اذ لا يلزمهم الا تمام باستخلافه كما يلزمهم نيته المستخلف بعد الاستخلاف
او نيته خليفته ولو قدمه اي المقيم ينبغي ان لا يتقدم لما قلنا وان تقدم
جاز لوجود المشاركة فيها فاذا تم صلاة الامام وهي ركعتين قدم مسافرا
ليسلم بهم ثم يصلي كل مقيم ركعتين منفردا لان اقتداءهم انعقد وجبا
للمتابعة في هذه الحالة ولو قام اي قام المقيم المستخلف فاقتدوا به بطلت
صلاة المقيمين دون المسافرين المدركين وهذا ظاهر ونظيره ما لو كان
الخليفة مسبوقا فقام بعد فراغ صلاة الامام وتابعوه بطلت صلاة المسبوقين
واللاحقين دون المدركين ولو قدم لاحقا ينبغي له ان لا يتقدم لانه لا يمكنه

القيام بها

وان لم يخرج فهو على امامته حتى يجوز الانتداء به وكذا الوضوء في المسجد يستمر على
امامته وعن ابي حنيفة راجع انه يتابع الذي خلفه وان توسعا في المسجد لانه لم يكن
خليفة الا هو يتبعين للامة نوى ولم ينوى تخلاف ما اذا كان خلفه جماعة
وقوله تعيين الواحد للاستخلاف يشمل من يصلح للامامة وقد بينا حكمه في الاصل
مثل المرأة والصبي والمجنون والاممي والاخرس والمنكفل خلف المفترض والمقيم
خلف المسافر في القضاء فحكمه انه مختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة
لانها يحتاج الى اصلاح صلاته كاحتياج من يصلح للامامة اليها ثم تبطل صلاة
الامام في رواية كالمواستخلفه قصدا ولا تبطل في اخرى لان الامامة انتقلت منه
من غير صنعه وقال بعضهم لا يتعين للامامة لان التعيين كان للاصلاح
ولو تعين هنا لزم الفساد فلا حاجة اليه ثم اذ لم يتعين للامامة تبطل صلاة
الامام في رواية والمقتدى اذا خرج من المسجد بخلاف موضع الامامة عن الامام
وقيل تبطل صلاة المقتدى دون صلاة الامام لان الامام منفرد فلا تبطل
صلاته بالخروج من المسجد عند الحديث والمقتدى يكون مقتديا بمن هو خارج
المسجد فتبطل صلاته لذلك وهذا الخلاف فيما اذا لم يستخلفه واما اذا
استخلفه فبالاجماع تبطل صلاة الامام المستخلف واذا كان خلفه جماعة فلا
يتعين واحد منهم الا بتعيين الامام والقوم او تعين هو المتقدم او
الاقتداء به لعدم الاولوية وفي شرح الهداية للسفناقي لو استخلف الامام رجلان
او هو رجلا فسدت صلاة الكل وفي الغاية لو قدم الامام رجلا والقوم
رجلا فالامام من قدمه الامام الا ان شوى القوم ان ياتوا بالآخر قبل ان
ينوي ذلك ولو قدم كل طائفة رجلا فالعبارة لاكثر وعند الاستئصال يفسد
الكل وان تقدم رجلان فالسابق الزمان الامام يتعين وان استويا في النقل
واقترن بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلا الذي تم بالاكثرة صحيحة وصلاة الاقل فاسدة
والاستئصال يمكن الترخيص فتفسد صلاة الطائفتين والله تعالى اعلم

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها قال يفسد الصلاة التكلم
وقال الشافعي رجع كلام الناس في الخطي لا يبطلها الا اذا طال ويعرف الطول بالعرف
لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه
ولما روى انه عليه الصلاة والسلام سلم ناسيا في حديث ذي الدين ولم
يعد صلاته ولو كان كلام الناس يفسد الاعاد ولا العمل القليل يعفو
فيها فهذا الكلام القليل ولنا حديث زيد بن ارقم انه قال كنا نكلم في الصلاة

بكل الرجل صاحب به وهو الى جنبه في الصلاة حتى تزلت وقوموا لله قانتين فامر
بالسكوت ونهينا عن الكلام وقال عليه الصلاة والسلام في حديث ابن مسعود
ان الله يحدث من امره ما يشاء وانه احدث من امره ان لا تكلم في الصلاة
ولا ان مباشرة ما لا يصلح في الصلاة مفسد عامدا كان او ناسيا قليلا كان
او كثيرا كالاكل والشرب وانما عفي عن القليل من العمل لان اصله لا يمكن
الاختراز عنه لان في التحركات ليست من الصلاة طبعاً فعفى عما لا يكره
ويدخل في حد ما لا يمكن الاختراز عنه ولهذا يستوى فيه العمد والنسيان
وليس الكلام كذلك لانه ليس من طبعه ان يتكلم فلا يعفى ولا يجوز قيسه
على الصوم لان حالة الصلاة مذكورة لكونها على هيئة مخصوصة يخالف
العادة في زمن يسير فلا يكثر النسيان فيها بخلاف الصوم والمراد بالحديث
الاول رفع الحكم اذا كانت للخطا واختاره ليس برفع حكمه نوعان الجواز
في الدنيا ومبناها على وجوب السبب والثاني الثواب والعقاب ومبناها
على وجود العزيمة فصار مشتركاً وهو لا عموم له وقد اريد حكم الآخرة افر
نقول ان الحكم مقتضى الحديث ذكره وهو ايضا لا عموم له وقد
ذى اليمين مقتضى ما تلونا ومارونا الا ترى انهم تكلموا بعد اكل ما كثيرا
فقال ذو اليمين اقصر الصلاة ام نسيت فقال لم انس ولم تقصر فقال
بل نسيت يا رسول الله فاقبل على القوم فقال اصدق ذو اليمين فامروا
اي نعم وعند الكلام الكثير مفسد وان كان ناسيا وكذا كلام العامة
وان قل فكيف يمكن الاحتجاج بهذا الحديث ولا يصح القياس على السلام لانه
دعاس وجه فاعتبار يبطل اذا تعدى بالسهلين فان قيل قال الخطا لا وجه
لدعوى النسخ فيلان تحريم الكلام كان بمكة وروى حديث ذي اليمين ابو هريرة
وهو متاخر الاسلام وقد قال فيه صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم تكفي
يصح دعوى النسخ قلنا الآية النسخة مدنية لانها في سورة البقرة وهي مدنية
اجماعاً فمن اس للخطاب ان تحريم الكلام كان بمكة ولا يلزم من تاخير اسلامه
ان تنقذ الآية لاحتمال انها تزلت بعد اسلامه ولين صح تقدم الآية على
اسلامه لا يلزم ان الحديث متاخر عن الآية لانه لا يمكن نقله عن غيره واراد
بقوله صلى بنار صلى بنارنا تحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
ويؤيد هذا المعنى ما نقله الزهري ان ذا الدين قتل يوم بدر وهو قبل خيبر
بن مان طويل واسلام ابي هريرة كان في عام خيبر وهو متاخر ولم يصح النبي صلى

الله عليه وسلم

الله عليه وسلم الا اربع سنين فلا يصح دعوى الخطا حتى يبين في كل فصل
صريحاً بالا احتمالاً مع تحقيق النسخ بالآية المدنية ومع علمنا بان صحة زيد
ابن ارقم للنبي صلى الله عليه وسلم لم تكن بمكة وانما كانت بالمدينة وهو
الذي روى النسخ قال **ج والانيين والتاؤه وارتفاع بكائه من حج او حصة**
لا من ذكر الجنة او النار لان فيه اظهارة التأسف والجزع فكانه قال لا عين في فاني
متوجع وان كان من ذكر الجنة او النار لا تفسد صلاته لانه يدل على زيادة
للتشوع وهو المقصود في الصلاة فكان معنى التسيب او الدعاء وهذا لان
الانيين والتاؤه والبكاء قد ينشأ من معرفة قدرة الله تعالى وعظمته وغنا
عن خلقه وكبريائه عز وجل وعلا ومن شدة الخوف والرجاء والرغبة فيكون
كالمتقدين والدعاء وعن ابي يوسف ج ان هذا التفصيل فيما اذا كان على
الكثير من حروف او على حرفين من حروف الزيادة او احدهما من حروف الزيادة
والاخر اصلي لا تفسد في الوجهين وحروف الزيادة عشرة فيجمعها قول الامان
وتسهيل وقال الشافعي ج الانيين والتاؤه والبكاء يقطع مطلقاً من غير
تفصيل اذا حصل منه حرفان لانه من كلام الناس ولنا ما روى عنه عليه
الصلاة والسلام كان يصلي بالليل ولداً من كازيز كالمجل من البكاء والمعنى
ما بيناه ج **ج والتخفيف بالاعذار** بان لم يكن مرفوعاً اليه وحصل جرحه
لان الكلام ما يتلفظه وان كان بعذر بان كان مدفوعاً اليه لا تفسد
لعدم امكان الاختراز عنه وكذا الانيين والتاؤه ولو تخفف لاصلاح صوته
وتحسينه لا تفسد على الصحيح وكذا الواحط الامام فتخفف المقندى لم يندك
الامام لا تفسد صلاته وذكر في الغاية ان التخفيف للاعلام انه في الصلاة
لا يفسد ولو نفع في الصلاة فان كان مسموعاً بتطل ولا فلا والمسموع
ماله حروف مهجاة قاله بعضهم بخلاف او تف وغير المسموع بخلاف
واليه مال الخلواني وبعضهم لا يشترط للنسخ المسموع ان يكون له حروف
مهجاة واليه ذهب خواهر زاده وعلى هذا اذا انقضى طير او غير او ادياه
بما هو مسموع قال **ج وجواب عاظمس ببرجك الله** لانه يحوي في مخاطبة
الناس فصار كما لو قال اهل الله بقال فكان من كلامهم بخلاف ما اذا
قال العاطس لنفسه ببرجك الله لانه دعاء لنفسه او قال هو او غير الحمد
لله رب العالمين لانه لم يتعارف جواباً قال **ج وفقيه على غير امامه**
لانه تعليم وتعلم من غير ضرورة فكان من كلام الناس ثم شرط في اصل

التكرار لانه ليس من افعال الصلاة فيعفى القليل منه ولم يشترط في الصلاة الصغير وهو الصحيح لانه من قبيل الكلام فلا يعفى القليل منه بخلاف العمل والفرق قد تقدم وقوله على غير امامه يشتمل فتح المقتدى على المقتدى وعلى غير المصلي وعلى المصلي وحده وفتح الامام والمنفرد على شخص كان وكل ذلك يفسد الا اذا قصد به التلاوة دون الفتح ونظيره لو قيل له امامك فقال الخليل والبغال والخيول فانه يفسد صلواته ان اراد به جوابا والا فلا وان فتح على امامه لا يفسد استحضارا وقيل ان قراءته صالحة به الصلاة يفسد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى آية اخرى ففتح عليه يفسد صلاة الفاتحة وكذا صلاة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام اذا استظهر الامام فاطمه مطلقة من غير فصل ونوى الفتح على امامه دون القراءة وهو الصحيح لان الفتح مخصص فيه والقراءة منهى عنها وينبغي للمقتدى ان لا يجعل بالفتح لانه ربما يتذكر الامام فيكون التلقين من غير حاجة والامام ان لا يلبسهم اليه بل يركع اذا قرأ قبل الفتح والا انتقل الى آية اخرى قاله **والبواب بلاء الله الا الله** وكذا اذا قيل له ان فلا ناقد قدم فقال الحمد لله او وصفا لله تعالى من يديه بصفة لا يلق به تعالى فقال سبحان الله يريد به الرد وقال ابو يوسف رجع لا تفسد وعلى هذا الخلاف في الفتح على غير امامه لانه ان شابه بصيغته فلا يتبع بعزيمة قياسا على ما اذا اراد به الا علاماته في الصلاة ولهما ان الكلام مبني على قصد التكلم فان قال باني اركب معناه اراد به خطابه يكون كلامه مفسدا لقراءة القرآن وكذا لو قال لرجل اسمي يحيى هذا الكتاب بقوة واراد به الخطاب وهذا الوجه الجنب الفاتحة على نية الشا والدعا يجوز وكذا لو قرأها في صلاة الجنازة على نية الدعاء وقراءة الجوز وان لم تشرع فيها القراءة لما قلنا ولا ان الجواب ينتظم اعادة ما في السؤال فكانه قال الحمد لله على قدومه فتفسد وكان القياس ان تفسد الصلاة فيما اذا اراد به الاعلام ايضا ولكن تركن بقوله عليه الصلاة والسلام من نابه شي في صلواته فليس به فلا يقاس عليه غيرم والاستحاج على هذا الخلاف في الصحيح قاله **والتلاوة وردة** لانه من كلام الناس ولو صاح بنية السلام تفسد صلواته لانه كلام معصوم ولا يرد بالاشارة لانه عليه الصلاة والسلام لم يرد بالاشارة على ابن مسعود ولا على جابر وماري من قول صحيح ثبت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فرد على الاشارة

احتمل انه كان نهيا له عليه الصلاة والسلام او كان في حاله التشهد وهو يشترطه رد او لو اشار يريد به رد السلام لا تفسد صلواته وكذا لو طلب من المصلي شيئا فاشاد بيده او راسه بنعم او بلا لا تفسد صلواته ذكره في الغاية في فصل ما يكره للمصلي والقاري والمجالس للقضا والبحث في الفقه والخلاف ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم ولم فصل عليه تفسد ولو سمع الاذان فاجاب واراد به الجواب او لم يكن له نية تفسد لان الظاهر انه اراد به الجواب وان لم يرد لا تفسد وكذا لو كان وعند ابو يوسف رجع لو قال حي الفلاح تفسد ذكره في الغاية قاله **وافتح العصر او الطلوع** اي تفسد افتتاح العصر والطلوع وتفسده انه اذا كان يصلي الظهر مثلا فافتتح العصر والطلوع بتكبيره جديده فان صلواته تفسد لا يصح شيوعه في غير ما هو فيه وهو الطلوع فيما اذا نواه او نوى العصر وكان صاحب ترتيب او في العصر ان لم يكن صاحب ترتيب بان سقط الترتيب بكثرة الفرات او بضيق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة وكذا لو كان يصلي الطلوع فافتتح الظهر او كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر او بالعكس خرج عما هو فيه لما ذكرنا والله اعلم قاله **لا الظهر بعد ركعة الظهر** يعني لا يفسد افتتاح الظهر بعد ما صلى منه ركعة بل يبقى على ما كان عليه حتى تحرى تلك الركعة لانه نوى الشرع في عين ما هو فيه فلغت نيته الا اذا كبر بنوى امامة النساء والا فلا يفسد او كان مقتديا بغيره بنوى الانفراد فيخلفه فيصير شارعا فيما كبر له ويبطل ما مضى من صلواته للتغاير وحاصله ان المصلي اذا كبر بنوى الاستيناف ينظر ان كانت الثانية التي نوى الشرع فيها هي الاولى بعينها من كل وجه لم يخالفها في شيء بطل صلواته ويحتري بما مضى من صلواته فان خالفها تبطل صلواته ويستأنف بغيره ما لو باع عبدا بالف ثم جدده بالف وخصمائه فان العقد الاول يبطل بغيره ثانيا وان جدده بالف فالبيع الاول على حاله لعدم المغايرة وعلى هذا لو كان يصلي على الجنازة فجاءه جنازة اخرى فكبر بنوى الصلاة على الثانية تبطل ما مضى ويصير شارعا في الثانية ولو لم ينوى الصلاة على الثانية او نوى الصلاة عليها فهو على حاله ويحتري بما مضى قاله **وقرأه من مصحف يفسد الصلاة** وهذا عندنا حنفية رحمه الله وقال ابو يوسف رجع ويكره ولا تفسد صلواته لما روى عن دلو ان موليا عاشقة رضى الله عنها انه كان يؤمها في شهر رمضان وكان يقرأ من المصحف وكان القراءة عبادة انضافت الى عبادة اخرى وهو النظر

وهو النظر الى المصحف ولهذا كانت القراءة من المصحف افضل من القراءة غائبا
الا انه يحرم في الصلاة لما فيه من التشبه بفعل اهل الكتاب ولا يحنف به
ان حمل المصحف ووضع عند الركوع والسجود ورفع عند القيام وتقليد اوراقه
والنظر فيه وفهمه على كثير ويقطع من رآه انه ليس في الصلاة ولا انه يتلن من
المصحف فاشبه التلن من غيره وعلى هذا لا فرق بين المحمل والموضع وعلى
الاول فيقران واثره كوان محمول على انه كان يقرأ قبل شروعه في الصلاة ثم
يقرأ في الصلاة غائبا ولو كان يحفظ القرآن وقرأ من مكتوب من غير حمل المصحف
قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامر به ولم يفصل في المحرم ولا في الجامع الصغير
بينهما اذا قرا قليلا او كثيرا من المصحف قال بعض المشايخ ان قرا مقدار
اية تبطل صلاته والا فلا وقال بعضهم ان قرا مقدار الفاتحة فسدت
والا فلا قال **رحم الله** **والاكل والشرب** لانها منافيان للصلاة ولا فرق بين العمد
والنسيان لان حالة الصلاة مذكورة لانها على هيئة مخالفة العادة لما
فيها من لزوم الطهارة والاحرام والحشوع واستقبال القبلة والانتقالات
من حال الى حال مع ترك النطق الذي هو كالنفس وكان ذلك في من يسير
فيكون الاكل والشرب فيهما في غاية البعد فصار كالحديث بخلاف الصوم
لان هيئته لا تخالف العادة وزمنه طويل فيكون فيه النسيان فيعذر
ثم اطلق الاكل ومراعاة ما يفسد الصوم وما لا يفسد الصوم لا يبطل الصلاة
وياقني بانه في موضعه قال **رحم الله** **ولو نظر الى المكتوب وفهمه او اكل ما بين يديه**
او مر ما في موضع سجوده لا يفسد وان اثم اى لا يفسد وان اثم اى لا يفسد
صلاته بهذه الاشياء اما النظر الى المكتوب وفهمه فلا انه ليس بجعل مسأ
للصلاة ولا فرق بين المستفهم وغيره على الصحيح لعدم الفصل وقال بعضهم
ان كان مستفهما تفسد صلاته عند مجزئ ان كان المكتوب غير قرآن قياسا
على ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلا ان فنظر اليه وفهمه فانه محنت عندك
فكذا تبطل صلاته وجه الاول وهو الفرق له بينهما ان المقصود في اليقين
انما هو الفهم وقد وجد ولا كذلك بطلان الصلاة لانه بالعمل الكثير ولم يجد
واما اكل ما بين يديه فلا انه لا يمكن الاحتراز عنه ولهذا لا يبطل به الصوم
فصار كالريق الا اذا كان كثيرا ففسد به صلاته كما يفسد به صومه والفا
بينها مقدار الحصة واما المرور في موضع سجوده فالحديث ابن سعيده الخذري انه
عليه الصلاة والسلام قال لا يقطع الصلاة شيء وادروا ما استطعتم فانه

شيطان واما

شيطان واما اثره المار فلقوله عليه الصلاة والسلام لان يقف احكم مائة
عام خير له من ان يمر بين يدي خاضع وهو يصلي وتكلموا في الموضع الذي يكره
المرو فيه والا صح ان موضع صلاته وهو من قدمه الى موضع سجوده وتبقي
لمن يصلي في الصبح ان يتخذا مائة ستره لقوله عليه الصلاة والسلام ليستتر
احكم في صلاته ولو يسهم ويبلغ ان يكون ذراعا وغلظها غلظ الاصبع
لما رويته ولا ان مادون ذلك لا يندوا من بعيد ولا يحصل به الغرض بقرب
من السترة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احكم الى السترة فليد
منها لا يقطع الشيطان عليه ويحصل السترة على حاجبه الايمن او الايسر
والا يمين افضل لحدث مقداد قال ما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
الى عود ولا عمود ولا شجرة الا جعله على حاجبه الايمن او الايسر ولا يصمد اليه
صمدا اى لا يقبله مستقيا بل كان مميل عنه وان تعذر الغرض لصلاة لا يفسد
لا يضعها عند بعضهم لانها لا تبده والناظر ويضعها عند الآخرين لورود
الخبر فيه لكن يضعها طولا لا عرضا واختلفوا في الخط اذا لم يكن معه ما يغني
او يضعه حسب اختلافهم في الوضع والوجه مليناه من الجانبين فلا بأس
بترك السترة اذا آمن من المرور ولم يواجه الطريق لحدث ابن عباس انه
عليه الصلاة والسلام صلى في فضاء ليس بين يديه شيء وسترة الامام
سترة للقوم لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالابطح الى غزوة ركونت
له ولم يكن للقوم سترة ويدروا المار اذا لم يكن بين يديه سترة او مر بينه
وبين سترة لما رويناه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احكم يصلي
فلا يدع احدا يمر بين يديه وليدراه ما استطاع فان ابافليقاته فاته
شيطان والدرمباح وخصته من غير اشتغال بالمعاجة وما ورد فيها من
المقاتلة محمول على الابتداء حين كان العمل فيها مباحا قال شمس الائمة السرخسي
وقيل معناه ان يغلظ عليه بعد الفراغ وقيل يدعوه عليه كقوله تعالى قلتم
الله واختلفوا في كيفية الذي منهم من قال يدركه بالاشارة لحدث ام سلمة
انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرته فمر بين يديه عبد الله بن
ابن ابي سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدركه هكذا فرجع فمات زينب
بنيت ام سلمة فقال يدي هكذا غضت فلما صلى عليه الصلاة والسلام قال
هن اغلب ولم يستج ومنهم من قال يدركه بالتسبيح لما رويناه ولا يجمع بينهما
لان باحدها كفاية وقيل يدفعه بيده مرة ان لم يستج بالتسبيح على وجه

المنع العكارة

ليس فيه علاج على ما مر قال **رج** **وكره غيبته بثوبه وبدنه** أي عبت
المصلي بثوبه وبدنه والهافيهما وفيما قبلهما من الكلمات راجعة إلى المصلي
وإن لم يكن مذكورا لأن المعنى يدل عليه وإنما كره العبت لقوله عليه
الصلوة والسلام إن الله كره لكم ثلاثا العبت في الصلاة والرفق في الصلاة
والضحك في المقابر وقال عليه الصلاة والسلام إن في الصلاة شغلا
ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يعبت في الصلاة فقال للرجل
قل هذا الحشمت جوارحه قال **رج** **وقلب المصلي لا للسجود مرة** أي كره
قلب المصلي إلا لعدم إمكان السجود فيسويه مرة لقوله عليه الصلاة
والسلام يا أبا ذر مرة أو مدد وقال عليه الصلاة والسلام إذا قام أحدكم
في الصلاة فلا يمس المصاف إن الرحمة توافقه وقال عليه الصلاة والسلام
في الرجل يسوي التراب حين يسجدان كنت فاعلا فواحدة معناه لا تسبح
وإن سبحت فلا ترد على واحدة قال **رج** **وفرقعة الأصابع** لقوله عليه
الصلوة والسلام لا تفرقع أصابعك وكذا يكره تشبيك الأصابع لقول
ابن عمر فيه تلك الصلاة المغضوب عليهم ورأى النبي صلى الله عليه وسلم
رجلا قد تشبك أصابعه في الصلاة ففرج النبي صلى الله عليه وسلم بين أصابعه
قال **رج** **والنقص** لنهييه عليه الصلاة والسلام أن يصلي الرجل متخصرا وإن
قد ترك الوضع المسنون والتخصر وضع اليد على الخاصرة وهو الصحيح وبه
قال الجمهور من أهل اللغة والحديث والفقه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
الاختصار في الصلاة راحة أهل النار معناه أن هذا فعل اليهود في صلاتهم
وهم أهل النار وإن لهم راحة فيها وقيل هو التوكؤ على العظام ما خرد
من المتخصرة وهي السوط والعصا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا ينس
وقد أعطاه عصا يتخصر بها فإن المتخصر في الجنة وقيل هو تخصر الصوت
فيقرأ آخرها وقيل هو أن لا يتم صلاته في ركوعها وسجودها ووجدوها
قال **رج** **والالتفات** لقوله عليه الصلاة والسلام إياك والالتفات في الصلاة
فإن الالتفات في الصلاة هلكة وقالت عائشة رضي الله عنها هو اختلاس
مخالسة الشيطان من صلاة العبد فإن كان للحاجة لا يكره ذكره في الغاية
لما روى عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام كان يلتفت يمينا وشمالا
ولا يسوي عنقه يمينا وشمالا وقد ذكرنا وجهه ومباح وهو أن ينظر نحو
عينيه منة ويشرة من غير أن يلوي عنقه لأنه عليه الصلاة والسلام كان

الخط

يلاحظ أصحابه عموق عينيه ومبطل وهو أن تحول صدره عن القبلة
لأنه من ترك التوجه إلى القبلة ويكره أن يرفع بصره إلى السماء في الصلاة
لقوله عليه الصلاة والسلام ما أنا إلا أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء والصلاة
ليبتغيين أو ليتخطفن إليها أبصارهم قال **والافتقار** لقوله أبي ذر إنني
خليل عن ثلاث إن أنقر نقر الدبك وإن افغى فغعا الكلب وإن
أقرش أقرش الثعلب والأقعا عند الطحاوي أن يقعد على البيت
فخديه ويضم ركبتيه إلى صدره ويضع يديه على الأرض وعند الكرخي هو
أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واضعا يديه على الأرض والأول أصح
لأنه أشبه بأقعا الكلب قال **رج** **وردة السلام بيد** أي الإشارة وهو
مكروه ولا يفسد الصلاة وأما المصافحة ففسدة للصلاة وقد بينها
من قبل قال **رج** **والترقع بلا عذر** لأن فيه ترك سنة اللبس في التشهد
قال **رج** **وعقصر شعر** لما روى عن ابن عباس أنه رأى عبد الله بن الحارث
يصلي ورأسه معقوص من ورأسه فقام فجعل يحمله فلما انصرف أقبل على
ابن عباس فقال مالك ورأسك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكثوف والعقصر جمع الشعر
على الرأس وشدة بشي حتى لا ينحل قال **وكف ثوبه** لأنه نوع تجبر
قال **وسدل** لنهييه صلى الله عليه وسلم عنه وهو أن يجعل ثوبه على رأسه
وكتفه ويرسل جوانبه لأن فيه تشبيها بأهل الكتاب فيكره ومن السدل
أن يجعل القبا على كتفيه ولم يدخل يديه ويكره الصما لنهييه عليه
الصلوة والسلام عنها وهو أن يشتمل بثوبه فيخلل به جسده كله من رأسه
إلى قدميه ولا يرفع جانباً حتى يخرج يده منه سمى به لعدم منفذ يخرج
منها يده كالصخرة الصماء وقيل إن يشتمل بثوب واحد ليس عليه أزار قال
هشام سالت مجذعا عن الاضطباع فأراني الصما فقلت هذه الصما فقال
إنما تكون الصما إذا لم يكن عليك أزار وهو أشتمل اليهود ويكره الاعتناء
وهو أن يكور عمامته ويترك وسط رأسه مكشوفاً وقيل إن يتنقب بعمامة
فيغطي أنفه أمثال الحر والبرد أو للتكبر ويكره التلثم وهو تغطية الأنف
والفم في الصلاة لأنه يشبه فعل الجوس جال عبادتهم البيران قال **رج**
والثأوب لأنه من التكاثر والامتلاء فان عليه فليست كما استطاع فان
غلبه وضع يده أو كتفه على فيه لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله يحب العطاء

وبكره التشاوب فان تشاوب احدكم فليرد ما استطاع ولا يقلها هاه
فان ذلك من الشيطان يضحك منه وفي رواية اذا تشاوب احدكم فليسل
بيده على فمه فان الشيطان يدخل فيه ويكره التمسك لانه من التكاسل قال
وتغيب عينيه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قام احدكم الى الصلاة فلا
يغضب عينيه ولا ينافي في الخشوع وفيه نوع عبث ويكره ان يدخل في
الصلاة وهو يدافع الاخيش وان شغله قطعه او كذا الرج وان مضى عليها
اجزاه وقد اساء وقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة بحضرة طعام ولا
صلاة وهو يدافع الاخيش من محمول الكراهية وفيه الفضيلة حتى لو
الوقت بحيث لو اشتغل بالضوء يفوته يصل لان الاداء مع الكراهية او من
القضا ويكره ان يروح على نفسه بمرحاة او بكفة ولا تفسد به الصلاة ما لم
يكثرا لان العمل القليل غير مفسد اتفاقا والكثير مفسد واختلفوا في القاء
بينهما وهو على خمسة اقوال الاول ان ما قام باليدس عادة كثر وان فعله بيد
واحدة كالتميم ولبس القميص وشال السراويل والريح عن القوس وما يقام
بيد واحدة قليل وان فعله بيدس كنزع القميص وحل السراويل وليس القميص
ونزعها ونزع اللجام وما اشبه ذلك والثاني ان الثلاث المتواليات كثر
وما دونه قليل حتى لو روج على نفسه بمرحاة ثلاث مرات او حل موضعين
جسد او روي ثلاثه اشجار او تنفث ثلاث شعرات فان كان على الكراهية
صلاوته وان فعله لا تفسد وان كثر على هذا قتل القمل والثالث ان الكثر
ما يكون مقصودا للدفاع والقليل بخلافه والرابع هو ان يفوض الى رأي
المبتلي به وهو المصلي فان استكثره كان كثيرا وان استقله كان قليلا وهذا
اقرب الى رأي حنيفة روج فان من دابة ان لا يقدر في جنس مثله بشئ بل يفوض
الى رأي المبتلي به والخامس انه لو نظر اليه ناظر من بعيد ان كان لا يشك انه في غير
الصلاة فهو كثير مفسد للصلاة وان شك فلا مفسد وهذا هو الاصح قال
وقيام الامام لا يجوز في الطاق اي يكره قيام الامام في الطاق وهو الحراب
ولا يكره سجوده فيه اذا كان قائما خارج الحراب وانما كره لما فيه من التشبه
باهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان وحده وهذا لان الحراب يشبه
اختلاف المكانين والمعتبر هو القدم كما في كثير من الاحكام وقيل اذا كان
الحراب مكشورا بحيث لا يشبه حال الامام على من هو في الجواب لا يكره للضرورة
قال روج **وانفراد الامام على المكان** كحديث ابن مسعود انه عليه الصلاة والسلام

يكون

يكون ان يقوم الامام فوق شئ والناس خلفه يعني اسفل منه وحديث
حديثه انه عليه الصلاة والسلام قال اذا امام الرجل القوم فلا تقوم من
في مقامه هو ارفع من مقامهم ولا ان اهل الكتاب يرفعون مقام امامهم
فكون مستبها بهم وكذا يكره ان يكون القوم اعلى من الامام وقال الطحاوي
لا يكره لزوال المعنى وهو التشبه باهل الكتاب والظاهر انه يشبه اختلا
المكانين فكان تشبههم ولا في فيه ازديا بالامام ثم قدر الارتفاع قائم
ولا باس بما ذكره الطحاوي وهو مروي عن ابى يوسف روج وقيل انه
يقدر ما يقع عليه الامتياز وقيل مقدار ذراع اعتبارا بالسورة وعليه
الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال
المعنى الموجب للكراهية وهو انفراد الامام بالمكان قال **وليس ثوب**
فيه تصاوير لانه يشبه حامل الصنم فيكره قال **وان يكون فوق**
راسه او بين يديه او يحاذيه صورة لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ولا تشبه عبادة نها
فيكره واشد ها كراهية ان تكون امام المصلي ثم فرق راسه ثم على عينه
ثم على يساره ثم خلفه وفي الغاية ان كان التمثال في مؤخر الظهر والقبلة
لا يكره لانه لا يشبه عبادة وفي الجماع الصغير اطلق الكراهية قال
الا ان يكون صغيرا فلانها لا تعبدا اذا كانت صغيرة فاذا لم يعبد مثله لا يكره
وروي ان خاتم ابى هريرة كان عليه دانتان وخاتم دانتا عليه الصلاة
والسلام عليه اسد ولبوة وبينهما رجل لحسانه قال **او مقطع الراس**
اي محو الراس بحيث يحيط عليه حتى لا يبقى للرأس اثر او يطليه بغيره
ونحوه او ينحته فيعده ذلك لا يكره لانه لا يعبد بدون الراس عادة ولا
اعتبار بالحيط بين الراس والجسد لان من الطيور ما هو طويق ولا
وازالة الحاجبين او العينين لانهما تعبدا ونما قال روج **اول غير ذي روج**
اي لو كانت الصورة صورة غير ذي روج مثل ان يكون صورة النخل او غيرها
من الاشجار لا فيها لا تعبدا عادة وعن ابن عباس انه رخص في تمثال
الاشجار قال **وعذا في النسيج** اي يكره عدا النسيج والنسيج باليد وهو
معطوف على ما قبله من المكروهات لا على ما يليه مما ليس بمكروه وعن
ابى يوسف ومحمد لا باس بذلك في القرايض والنوافل وقيل محمد روج
حنيفة روج لهما ما روي عن ابن عمر انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه

يعاد لا في الصلاة ولا في فيه مراعات لسنة القراءة او السجدة ولا في حنية
ان العبد ليس من اعمال الصلاة وقال عليه الصلاة والسلام ان في الصلاة
لشغلا وما روياه ضعيف ولكن ثبت فهو محمول على الاستدحان كان العمل
مباحا فيها ومراعات سنة القراءة ممكنة بدونه بان ينظر قبل الشروع فيها
ومراعاة سنة السجدة ممكنة ايضا بان يحفظ بقلبه ونظم الانامل
في موضعها لان المكروه هو العبد بالاصابع بسجدة يسكبها يده دون الغر
بها والحفظ بقلبه ثم قيل للخلوف في القرائن ويجوز في النوافل بالاجماع
وقيل للخلوف في النوافل ولا يجوز في القرائن بالاجماع والظاهر للخلوف
في الكل واختلفوا في عدل السجدة خارج الصلاة فكرهه بعضهم ليكون
العد من الربا واقر من الاقرار بالتقصير وعن ابن عباس انه رأى
رجلا يفعل ذلك فقال عدة دنوبك لتستغفر منها وقال المستصفي لا يكره
خارج الصلاة في الصحيح قال **لا قتل الحية والعقرب** اي لا يكره قتل الحية
والعقرب في الصلاة لحدث اي هزيمة انه عليه الصلاة والسلام امر بقتل
الاسود من في الصلاة للحية والعقرب ولا في قتلها دفع الشغل وازالة
الاذا فاشبه در الماروسية احصا السجود ومسح العرق ثم قيل انها
يقتل اذا تمكن من قتلها بفعل يسير كالعقرب وانما اذا كان محتاج فيه
المعالجة والمشى ففسد الصلاة وذكر في المبسوط والظاهر انه لا تفصيل
فيه لا تدرج كالمشي في الحديث ولا استقاء من البئر والتوضي وروي
للحسن عن ابي حنيفة انه لو لم يخف اذا هال لا يجوز له قتلها وهو قول الفق
ومالك ولفظ عليه الصلاة والسلام ان في الصلاة لشغلا وقالوا ينبغي ان لا
تقتل الحية البيضاء التي تشي مستوية لانها من الجانب لقوله عليه الصلاة
والسلام اقتلوا اذا الطغيان والابتر وياكم والحية البيضاء فانها من
الجانب وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكمل لا نه عليه الصلاة والسلام عاهد
لجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يطعموا انفسهم فاذا حالضوا فقد بقضا
عهدهم ولا حرمه لهم والاولى لا نذار والاعذار فيقال لها ارجعي اذن
الله وحلي طريق المسلمين فانها ابت قتلها ولكن الانذار انما يكون خارج
الصلاة وعلى هذا قال محمد بن قتل القمل في الصلاة احب الي من دفنها
تحت العصا روى ذلك عن ابن مسعود وكرهها ابو يوسف لا نه لا يخاف
منها الا اذى وكان عمرو بن قنابل قال **والصلاة الى ظهر رجل فاعيد**

ومن الناس

ومن الناس من كره الصلاة الى قوم يتحدثون او يمارون ما روى انه عليه
الصلاة والسلام نهى عن ذلك ولما روى انه عليه الصلاة والسلام كان
اذا اراد ان يصلي في الصحراء امر عكرمة ان يجلس بين يديه ويصلي عن يمينه
انه قال كان ابن عمر اذا لم يجد سبيلا الى سارية من سوارى المسجد قال
وليظهره وما روى من النهي محمول على ما اذا رفعوا اصواتهم يشتمون
المصلي ويقع الغلط في صلاته وفي النائم اذا كان يظهر من صوت فيضج
من هو في صلاته او يحجل النائم اذا انتبه فاذا امن ذلك فلا بأس بها الا
الى ما صرح من حديث عائشة رضي الله عنها انها كانت نائمة بين يدي النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يصلي وكان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم يقرؤ القرآن
وبعضهم يتذكرون العلم والمواعظ وبعضهم يصلون ولم ينههم النبي صلى الله عليه
والسلام عن ذلك ولو كان مكروها لنهاهم عنه قال **والى مصحف او سيف معلق**
ومن الناس من كره ذلك الا ان يكون المصنف موضوعا على الارض لان السيف
المراب وفيه باس شديد ولا يلحق تقديمه في حالة الابتها في استقبال
المصنف تشبه باهل الكتاب ولا نه يشبه عبادته فيكره ونحن نقول انها
لا يعبدان وباعتبارها ثبت الكراهية وفي استقبال المصنف تعظيمه وقدمنا
به فصار كالوكان موضوعا واهل الكتاب يفعلون ذلك للقراءة وهو كره
عندنا بل فسد وكلامنا اذا لم يكن للقراءة فلا يكون تشبيها بهم وفي السيف
قال الله تعالى وليأخذوا اسلحتهم واذا كان معلقا بين يديه كان اسكن لآخذه
اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهية وقد كانت العترة ترك من يدي النبي
صلى الله عليه وسلم فيصل الىها وهي سلاح قال **او شمع او سراج** لانها
لا يعبدان والكراهية باعتبارها وانما بعدد الجوس اذا كانت في الكا
وفيهما الجمر وفي التنوير فلا يكره التوجه اليها على غير ذلك الوجه قال **وعلى**
بساط فيه تصاوير لم يصعد عليها لا نه استهانة بالصورة فلا يكره السجود
عليها يشبه عبادتها فيكره واطلق الكراهية في الاصل لما وينا ولا موضع
الصلاة معظم فيكون فيه نوع تعظيم للصورة تعظيم ذلك البساط فيكره
مطلقا ولو كانت الصورة على وسادة كملقاة او بساط مفروش لا يكره لانها
تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت الصورة
على السترة لا نه تعظيم لها **فصل** قال **كره استقبال القبلة بالفرج**
في الخلاء واستدبارها لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اتيت الخائط فلا

تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرفوا أو غيروا
واراد بقوله شرفوا أو غيروا في المدينة وما حولها من البلاد لان قبلتهم
من الشرق والمغرب وفي الاستدبار روايتان في رواية يكره لما رويانا
فنه ترك التعظيم وفي رواية لا يكره لحدث ابن عمر انه قال رقيت يوما
على بيت احدى حفصة فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعدا الحاجته
مستقبل الشام مستدبر القبلة ولان فرجه غير مواز لها وما ينحط منه ينحط
الى الارض بخلاف المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط ينحط اليها والاول
الاول لان القول مقدم على الفعل اذا الفعل ينطق عليه الاعذار بخلاف
القول فلا معارضة بينهما وقال الشافعي لا يكره استقبال القبلة في النساء
دون الصحرا والمجته عليه مارويانا وكذا يكره للمرأة ان توجه الولد نحو القبلة
ليبول لما ذكرنا وان غفل وقعد مستقبل القبلة في الخلا يستحب له ان
ينحرف بقدر الامكان لقوله عليه الصلاة والسلام من جلس ببول قبالة
القبلة فذكر وانحرف عنها اجالا لا لها لم يقيم من مجلسه حتى يغفر له ويستحب
له عند الدخول في الخلا ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسات
ويقدم رجله اليسرى وعند الخرج يقدم اليمنى ولا يتخذه ولا يترق ولا ينحط
فيه ويسكت اذا عطس ويقول اذا اخرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذيني
وابقى ما ينفعني ويكره مد الرجل الى القبلة والى المصحف وكتب الفقه في النجوم
وغیره قال **وعلى باب المسجد** لا نه يشبه المنع من الصلاة قال الله تعالى
ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه قال عليه الصلاة والسلام
بابي عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت او صلى في اية ساعة شأ
من ليل او نهار وقيل لا بأس بالغلق في زماننا في غير اوان الصلاة
المسجد وهذا هو الصحيح لان الحكم قد يختلف باختلاف الزمان كما قلنا
في منع جماعة النساء في زماننا لفساد احوال الناس وقيل اذا تقارب
الوقتان لا يغلق كالمغرب والعشاء ونحو ذلك ويغلق بعد العشاء الى طلوع
الفجر ومن طلوع الفجر الى الظهر قال **رج والوطن فوقه** اي فوق المسجد قال
والبول والصلوات لان سطح المسجد مسجد الى عنان السماء ولهذا يصح الاقتدا
من سطح المسجد بمن فيه اذا لم يتقدم على الامام ولا يبطل الاعتكاف
بالصعود اليه ولا يجعل للجنب والحايض والنفساء الوقوف عليه ولو
حلف لا يدخل هذا الدار فوقف على سطحها بحث فاذا ثبت ان سطح المسجد

من الحرم

من المسجد يحرم مباشرة النساء لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون
في المساجد ولان تطهير من النجاسة واجب فيه لقوله تعالى ان طهر ابيتي
للطائفين والعاكفين والركع السجود وقال عليه الصلاة والسلام جنبوا
مساجدكم صبياناكم الحديث وقال عليه الصلاة والسلام ان المسجد ليترك
من النجاسة كما ينزوي الجسد من النجاسة فاذا ذكره التيمم فيه مع طهارته فالبول
اولى واحرى قال **لا فوق بيت فيه مسجد** يعني لا يكره الوطن والبول
والتحلي فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اعد للصلاة لانه لم يأخذ حكم المسجد
وان ندبنا اليه حتى لا يصح الاعتكاف فيه الا للنساء واختلعا في مصلي
العبد والجنائز والا يصح ان لا يأخذ حكم المسجد وان كان في حق جوار
الاقتداء كالمسجد لكونه مكانا واحدا وهو المعتبر في حق الاقتداء قال
ولا نقشه بالحنس وما الذهب اي لا يكره نقش المسجد بها وفيه اشارة
الى انه لا يؤجر عليه ومنهم من كره ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من مثل
الساعة تر من المساجد الحديث وقال عمر بن عبد العزيز هذه الكلمات حين
قربه رسول الوليد بن عبد الملك باري عمن الف دينار ليزن من مسجد
الله صلى الله عليه وسلم المساكين اخرج من الاساطين ومنهم من قال انه
قربة لما فيه من تعظيم المسجد واجلال الدين وقد زخرت الكعبة بما الذهب
والفضة وسترت بالوان الدياج تعظيمها وعندنا لا بأس به ولا يستحب
وصرفه الى المساكين احتيازا لانه يبغي ان لا يتكلف له قائق النقش الخ
فانه مكروه لانه يلهي المصلي وعلته يحل النهي الوارد على التزين او على
التزين مع ترك الصلاة يدلل اخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام وقولهم
حاوية عن الايمان وهذا اذا فعل ذلك من مال نفسه واما المنقوش
فليس له ان يفعل ذلك من مال الوقف فان فعل ضمن لانه ليس له
ان يصنع مالا الوقف وانما يفعل ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل
البياض فوق السواد للبقاض من ذكره في الغاية وعلى هذا تحكيه المصحف
بالذهب والفضة لا بأس به وكان المتقدمون يكرهون شد المصاحف
واتحاد المساند لها كي لا يكون ذلك في صورة المنع فيشابه غلق باب المسجد
باب الوتر والنوافل قال **الوتر واجب** وهذا عندنا في حقه
رواه عنه يوسف بن خالد السعدي وهو الظاهر من مذهبه وروى حماد
بن زيد عنه انه فرضة وروى نوح بن ميمر انه سنة وقيل بالتوفيق

من الروايات فإراد بقوله سنة طريقة أو ثبت وجوبه بالسنة وبقوله
فرض لزومه علم لا علم لأن الواجب فرض في حق العمل دون الاعتقاد
وقال أبو يوسف ومحمد بن الشافعي رحمه الله سنة حديث الأعرابي أنه قال
هل علي غيرهن قال لا إلا أن تطوع وهذا ينفي الفريضة والوجوب ولا عليه
الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم على الراحلة والفرض لا يؤدي على الراحلة إلا
من عذروا في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى إشارة إلى
أن الوسطى لا يتحقق في الشفع وإنما يتحقق إذا كانت الصلوات وتوافق
الوسطى بين شفعين ولهذا لا يكسر جاحل ولا يؤذن له ولا يقام وتجب القراءة
في كلها ولا يحنيفه رحمه الله عليه الصلاة والسلام الوتر حق على كل مسلم رواه
أبو داود وقال الحاكم هو على شرط البخاري ومسلم وقوله عليه الصلاة
والسلام اجعلوا آخر صلاتكم وترا اتفقا عليه في الصحابين والامر وكلمة
على حق تدل على الوجوب وقال عليه الصلاة والسلام إن الله زادكم
صلاة ألا وهو الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى الطلوع الفجر والزيادة تكون
من جنس المزيد عليه ولا جاز أن تكون زيادة على النقل لأنه غير محصور
فلا يتحقق الزيادة عليه فتعين الفرض لكونه محصورا وهذا لأن الزيادة لا تحقق
الأعلى المقدرات وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه أنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول الوتر حق من لم يوتر فليس منا قاله ثلثا وقال
الحاكم حديث صحيح وقد وثق بحسن معناه إسناد هذا الحديث أيضا
وقال عليه الصلاة والسلام من نام عن الوتر أو نسيه فليقضه إذا ذكر
والامر للوجوب ووجوب القضاء وجوب الأداء وقد ظهر فيه آثار
الوجوب حيث يقضي لا يؤدي على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية
الوتر بخلاف التراخي والسنن الرواتب ولا أنه يستحب تأخير إلى آخر الليل
ولو كانت سنة تبعاً للعشاء ويكره تأخير كما يكره تأخير سنتها تبعاً لها والوجوب
عن تمسكهم بحديث الأعرابي أنه كان قبل وجوب الوتر وقوله عليه
الصلاة والسلام زادكم إشارة إلى أنه متأخر عن وجوب الصلوات الخمس
وهو نظير قوله تعالى قل لا أحد فينا أوجلهما على طاعة يطعمه إلا أن يكون
ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير وقد حرم بعد ذلك كل ذي ناب من السباع
وغيره ويدل على تأخير أنه سأل عن الصلاة والزكاة والصيام وقاله آخر
لا يريد هذا ولا انقص فقال عليه الصلاة والسلام أفلا إن صدق ولم يذكر الحج

فدرا

فدرا علم أنه كان قبل وجوب الحج فكذلك يجوز أن يكون قبل وجوب الوتر
فلا يكون حجة وكذا قوله حافظوا على الصلوات يجوز أن تأتي قبل وجوب الوتر
فتكون وسطى في ذلك الوقت وأما استدلالهم بفعله عليه الصلاة والسلام
على الراحلة فغير مستقيم على أصلهم لأنهم يرون الوتر فرضاً على النبي صلى الله
عليه وسلم ومن العجائب أنهم يدعون جواز هذا الفرض على الراحلة ثم يقولون
في حق الزام خصمهم أنه لو كان فرضاً لما جاز على الراحلة كغيره من الفرائض
وهذا تحكم لا دليل عليه ونحو قولهم أن فعله عليه الصلاة والسلام يجوز أن يكون
قبل أن تكتب عليه أو لا قبل العذر ولا يعارض القول وإنما لا يكسر جاحل لأنه ثبت
نحو الواحد فلا يعذر عن شبهة وهو يروي في وقت العشاء فيكون إذا نهى وأما
وأما تجب القراءة في جميعه لقصور دليل فتراعى جهة التقليل فيه احتياطاً قال
وهو ثلاث ركعات بتسليم وقال الشافعي مع أن شاء أو يوتر واحدة وإن شئت ثلاث
وإن شئت خمس إلى إحدى عشرة أو ثلاث عشرة لقوله عليه الصلاة والسلام من
شاء أو يوتر ركعة ومن شاء أو يوتر ثلاث الحديث ومن أم سلمة أنه علمه الصلاة
والسلام كان يوتر بسبع أو خمس لا يفصل بينهما بتسليم ولنا ما روى عن أبي
بن كعب كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الأولى بسم الله والحمد لله
بقولها الكافرون وفي الثانية بقول هو الله أحد ويقتل قبل الركوع والحديث
وعن عائشة رضي الله عنها أنه علمه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث لا يفصل
بينهن وعنها أنه علمه الصلاة والسلام ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره
على إحدى عشر ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي
أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً فلا تسأل عن حسنهن
ثم يصلي ركعتين ثم واحدة وعن محمد بن كعب أنه علمه الصلاة والسلام ياتي
عن البيهقي عن ابن مسعود الوتر ثلاث كوتر النهار صلاة المغرب وعنه
ما اجزأت ركعة قط وحكي عن الحسن البصري إجماع السلف على أن الوتر
ثلاث ركعات وما رواه الشافعي بحسن محمول على أنه كان قبل استقرار الوتر دليل
عليه ما رواه الدارقطني أنه علمه الصلاة والسلام قال لا يوتر بأكثر من ثلاث أو يوتر
بسبع أو خمس الحديث ولا يتراباً ثلاثاً جازاً إجماعاً وكذا ما رواه مسلم عن عائشة
رضي الله عنها أنه علمه الصلاة والسلام كان يصلي من الليل ثلاث عشر ركعة يوتر
من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها إلا في آخرها واجمعنا على أنه كان يجلس
على رأس كل ركعتين فعلم أن ذلك كان قبل استقرار الوتر لأن الصلوات المستقرة

لا يخير في اعداد ركعاتها قال **روح** **وقت في الثالثة قبل الركوع ابداءه** **لما روي**
وهو باطلا قد حجة على الشافعي في قوله يفتت بعد الركوع في النصف الاخر من
رمضان وكذا قال عليه الصلاة والسلام للحسن بن علي القنوت اجعل
هذا في وترك من غير فصل فيكون حجة عليه وليس في القنوت دعاء موقت لا انه
يذهب بركة القلب كما ذكره محمد بن وهب وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله
اللهم انا نستعينك ونستهديك الى اخره والله اهدنا الى اخوه قال **روح** **وقر في كل**
ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة لما روي **ولا يفتت لغيره** اي في غير الوتر
وهو مروي عن عمرو بن مسعود وابن عباس وابن عمر وقال الشافعي يفتت
في الفجر لحديث انس انه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يفتت بعد
الركوع في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا وكذا ابو بكر وعمر وعثمان ولنا ما رواه
الحارث بن مسلم انه عليه الصلاة والسلام قنت شهرا يدعوا على قوم من العرب
ثم تركه وقال ابن عمر صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واي بكوع لم يفتتوا
وقال ابن عباس القنوت في صلاة الفجر بدعة وروي في الخبر انه عليه الصلاة والسلام
قنت شهرا او اربعين يوما يدعوا على قوم فانزل الله تعالى يسلك من الامر شئ
او يتوب عليهم او يعذبهم فانهم ظالمون فترك ولم يثبت عند الثقات الا من
شهرا قال **روح** **ويبيع المؤتم قانت الوتر** اي يتبع المقتدي الامام القانت في الوتر
في قنوته ويحفي هو والقوم لا ند دعاء وقيل يحضر الامام ذكره في المفيد وقيل
عند محمد بن نقت الامام دون المؤتم كما لا يقرأ في الصلاة الاولى لان احتلافهم
في الفجر مع كونه منسوخا دليل على انه يتابعه في قنوت الوتر لكونه ثابتا يفتل
فصار كالنشاء والتشهد والدعاء بعده وتسيجات الركوع والسجود وفي نوادر
ابن رستم رفع الامام والمؤتم صوتهما في قنوت الوتر اجبت الى **روح**
لا الفجر اي لا يتابع المؤتم الامام القانت في الفجر في القنوت وهذا عند
ابن حنفية ومحمد بن وهب وقال ابو يوسف يتابعه لا ند تبع للامام والقنوت مجتهد فيه
فصار كتكبيرات العيد من او القنوت في الوتر بعد الركوع ولهما انه منسوخ على
ما تقدم فصار كما لو كثر خسا في الجنائز حيث لا يتابعه في الخامسة لكونه منسوخا
ثم قيل يسكت واقفا ليتابعه فيما يجب متابعتة وقيل يقعد تحقيرا للجنائز
لان الساكت شريك الداعي دليل مشاركته الامام في القراءة والا ولا يظهر
لوجوب المتابعة في غير القنوت ودلت المسألة على جواز الاقتداء بالشافعية
اذا كان محتاطا في موضع الخلاف بان كان يحدد الوضوء من الحائض والقصد

مطلب فمما اذا افتاء
الحنفى بالشافعي

ويقتل قوله

ويغسل ثوبه من المني ولا يكون شاكيا في يمينه بالاستئذان ولا منقرا من القبل
ولا يقطع وتره بالسلام هو الصحيح وذكر ابو بكر الرازي اقتداء الحنفى من يسلم
على راس الركعتين في الوتر يجوز ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج
بسلامه عنده لانه مجتهد فيه كالمواظقة بامام قد عرف فعلى هذا يجوز
الاقتداء اذا صحت على زعم الامام وان لم يصح على زعم المقتدي وقيل اذا
سلم الامام على راس الركعتين قام المقتدي واتم الوتر وحده وقال صاحب
الارشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعية في الوتر باجماع اصحابنا لانه اقتداء
المقتضى المستقل لان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على المني ولو علم المقتدي
من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المراتة او الذكر وما اشبه
ذلك والامام لا يدرى بذلك يجوز صلاته على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز
منهم الهندوا في لان الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدي
تبعاله وجه الا قول وهو الاصح ان المقتدي يرى جواز صلاة امامه المعتبر
في حقه راي نفسه فوجب القول بجوازها قال **روح** **والسنة قبل الفجر**
وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان **وقبل الظهر والمغرب ركعتان** **وبعد الظهر**
رضي الله عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربع ركعات
ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين
رواه مسلم وابوداود وابن حنبل وعن ابي يوسف رضي الله عنه كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي
تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح ابواب السماء فيها فاجت ان يصعد ل فيها
علي صالح فقلت في كلهن قراءة فقال نعم فقلت ابسليمية واحدة ام
بمسلمتين فقال ببسليمية واحدة رواه الطحاوي وابوداود والترمذي
وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحد منهما
اربعا وروي ابن ماجه باسناد ه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه
وسلم يركع قبل الجمعة اربعا لا فصل في شئ منهن وعنه في رواية ه عن
انه عليه الصلاة والسلام قال من كان منكم مضطرا بعد الجمعة فليصل اربعا
رواه مسلم والا ربع ببسليمية واحدة عندنا حتى لو صلاها ببسليميتين لا يفتة
بدع عن السنة وقال الشافعي ببسليميتين والحجة عليه ما روي عن ابراهيم
كان ابن مسعود يصلي قبل الجمعة وبعد اربعا لا فصل بينهما ببسليم
وروي نافع عن ابن عمر كان صلى بالنهار اربعا وقبل الجمعة اربعا لا فصل بينهما

مطلب علم سنة الفجر
في عم الامام في عم المقتدي
فليس كان فانما المني في
ان يجوز ان يزعم المني

بسلام وذكر المواقف ان اقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فانه عليه
الصلاة والسلام لم يدعها في سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر فانها متفق عليها
والتي قبلها تختلف فيها وقيل هو الفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء
ثم التي قبل الظهر وذكر الحسن ان التي قبل الظهر اكد بعد ركعتي الفجر والا فضل
في السنن اذها في المنزل الا التراويح وقيل ان الفضيلة لا يختص بوجه دون
وجه وهو الاصح لكن كلما كان ابعد من الريا واجمع للشروع والا خلاص
فهو افضل قال **وبدب الاربع قبل العصر** لما روى عن علي رضي الله عنه انه عليه
الصلاة والسلام كان يصلي قبل العصر اربع ركعات وان شاء ركعتين ولما روى
عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين وعن ابراهيم كانوا
يستحبون ركعتين قبل العصر ولا يعدونهما من السنة قال **والعشاء** اي ركعتي
اي نداء الاربع قبل العشاء وبعد لان العشاء كالظهر من حيث انه لا يكره
القطع قبله ولا بعد وقيل هو بخلاف ان شاء يصلي ركعتين وان شاء يصلي اربعاً
وقيل الاربع قول له حنيفة **وبدب** والركعتان قولها بناء على اختلافهم في قول
الليل قال **وبدب** **والسنة بعد المغرب** لما روى عن عمر انه عليه الصلاة والسلام
قال من صلى ست ركعات كتب من الاوابين وثلاثون ركعة ان كان الاوابين
غفورا قال **وبدب** **وكره الزيادة على اربع في نفل النهار** **وعنه** اي في صلاة واحدة
لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد عليه ولو الكراهية لراد تعلمها للمواز
وقد جاء في صلاة الليل الى ثمان فانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان
يصلي خمسا بتسليمة واحدة وسبعاً وتسعاً واحد عشر وتأويله انه صلى الله
عليه وسلم كان يصلي خمس ركعتان منها قيام الليل وثلاث وترو في السبع اربع منها
قيام وثلاث وترو في التسع ست قيام الليل وثلاث وترو في احد عشر ثمان قيام
الليل وثلاث وترو في رواية ثلاث عشرة قيل تأويله منها قيام الليل ثمان وثلاث وترو
وركعتان سنة الفجر في البسوط والاصح ان الزيادة لا تكرر لما فيها من صل العباد وهو
افضل وقال ابو يوسف ومحمد لا يزيد بالليل بتسليمة واحدة على ركعتين قال **وبدب** **والفضل**
فيما روي اي لا فضل في الليل والنهار اربع اربع وهذا عند حنيفة **وبدب** **والفضل**
في الليل مثني مثني وفي النهار اربع اربع وعند الشافعي فيهما مثني مثني لحدث البار
عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال صلاة الليل والنهار مثني مثني ولهما ما روى
عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثني مثني ولا في حنيفة ما روى عايشة
رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بالليل اربع ركعات لا تسأل عن

وطولهن رواه مسلم والبخاري وما روى عن عايشة رضي الله عنها انها قالت انه عليه الصلاة
والسلام كان يصلي الضحى اربعاً ولا يفضل بينهما بسلام وما تقدم من حديثي ابن عباس
في سنة الظهر والمعدة ولا ندوم تحريمة فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا
نذكر ان يصلي اربعاً بتسليمة لا يخرج عنها بتسليمتين وعلى العكس خرج وحديث البار
لم يثبت عند اهل النقل وليس ثبت فيه شفع لا وترو ولا رواية ابن عمر وقد نقل
انه كان يصلي اربعاً بتسليمة واحدة والراوى اذا فعل خلاف ما روى لا يكون روا
حجة ولا يمكن الاعتناء بالتراويح لانه يورث جماعة فيراعي فيه جهة الخفيف تيسيراً
قال **وبدب** **وطول القيام** من كثر السجود لقوله عليه الصلاة والسلام افضل الصلاة طول
القنوت الى القيام ولا ان القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التيسير
والقراءة افضل منه ولا ان القرآن ركن فكان اجتماع اجزائه اولي وافضل من اجتماع
ركن وسنة وتحية المسجد سنة وهي ركعتان قبل ان تقعد لقوله عليه الصلاة
والسلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين واداء الفرض بين
عن التحية ويستحب للمتوضئ ان يصلي ركعتين عقيب الوضوء لقوله عليه الصلاة
والسلام من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه وجهه
عليها الا وجبت له الخلة وصلاة الضحى مستحبة وهي اربع ركعات فصاعداً لما روى
عايشة رضي الله عنها انه كان عليه الصلاة والسلام يصلي الضحى اربع ركعات ويزيد
ما شاء قال **والقراءة فرض في ركعتي الفجر** لما لم يعين محل القراءة عبرتها بالفرض فحاصله
ان القراءة فرض في ركعتين منها غير معينتين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ في ركعة منها
تفسد صلاته واجبة في الاولين حتى لو ترك القراءة بينهما وقرأها في الاخرين تجوز
صلاته ويجب عليه سجود السهو وقال الشافعي هي فرض في الركعات كلها لقوله
عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بالقراءة وكل ركعة صلاة وقال مالك في ثلاث
منها اقامة للاكثر مقام الكل تيسيراً وقال زفر في ركعة منها وهو قول الحسن البصري
لان الامر لا يقتضي التكرار قلنا نعم لكن انما اوجبناها في الثانية استدلالاً بالاولي لانها
يتشاكلان من كل وجه واما الاخرى بان فيها رقائهما في حق السقوط بالسفر وصفة
القراءة وقد رهاقنا لهما فيهما وفيه اثر على من مسعود انهما قالوا اقرأ في الاول
وسبح في الاخرين وكفا بهما قدوة والصلاة فيها روى مذكرة صريحاً فيصرف الى
الكاملة منها وهي الركعتان عادة لمن حلف لا يصلي صلاة بخلاف ما اذا حلف لا
وهو خير في الاخرين ان شاء سبحة ثلاث تيسيراً وان شاء سكنت قدرها وان شاء
قرأ الفاتحة الا ان افضل ان يقرأ لا عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فيها ولها

لا يجب سجود السهو وتركها في ظاهر الرواية قال **وكل النفل والوتر** أي القراءة
واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر أما النفل فلأن كل شفع منه صلاة
على حدة والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة وهذا لا يجب بالتحريم الأول
الأركعتان في المشهور عن أصحابنا ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم في كل قعدة
منه ويستغفر في الثالثة ولا يؤثر فساد الشفع الثاني في فساد الشفع الأول
وتفسد صلاة بترك القعدة في الشفع الأول عند محمد وزفر وهو القياس
فصل وكل شفع بمنزلة صلاة الفجر وأما استحسان أبو حنيفة وأبو يوسف روح
فيما إذا صلى أربع ركعات ولم يقعد إلا في آخرها حيث قال لا تفسد صلاته وكذا
الست والثمان في الصحيح وجهه أن القعدة صارت فرضا لغيرها وهو المأمور
من الصلاة ولهذا لم يكن فرضا في الفرائض إلا في آخرها فإذا قام الثالثة تبتأن
ما قبلها لم يكن أو أن الخروج من الصلاة فلم يبق القعدة فريضة بخلاف القراءة
فإنها ركبن مقصود بنفسه فإذا تركه تفسد صلاته وأما الوتر فلا احتياط
على ما بيننا قال **ولزم النفل بالشروع ولوعند الغروب والطلوع** وقال الشافعي
لا يلزم لأنه متيقن ولا لزوم على المتبرع ولنا أن المؤدى قربة فيجب حينئذ
عن البطال أن لقوله تعالى لا تبطلوا أعمالكم ولا يمكن ذلك إلا بالزوم المضي
فيه فصار كالنجح والعمرة فإذا الزم المضي وجب عليه القضاء بالفساد على ما
تمامه في كتاب الصوم أن شاء الله تعالى وقول **ولوعند الغروب والطلوع** أي
يلزم بالشروع ولو كان الشروع عند غروب الشمس وطلوعها وهو ظاهر الرواية
وروي عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه اعتبارا بالشروع في الصوم في الأوقات
المكروهة حتى لا يجب عليه القضاء بالفساد وجه الظاهر وهو الفرق بينهما أنه
يسمى صائما بنفس الشروع في الصوم حتى يحنث به المخالف في عينه لأن الصوم
فيصير من تكبيل للنهي به فيجب بطلاله ولا يصير من تكبيل للنهي بنفس الشروع في الصلاة
لأنه لا يسمى صائما حتى يتم ركعة ولهذا لا يحنث به في عينه أن لا يصل في النهي عنه
هو الصلاة ولم يوجد قبل تمام الركعة فصار كالوذر أن يصوم في الأوقات
المكروهة أو يصل فيها وهذا لأنه لا كراهية في الالتزام فلا فيجب حينئذ
وقضى لعن لو نوى أربعاً وفسد بعد القعدة الأولى وقبله لأن كل شفع
من الصلاة التطوع صلاة على حدة والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة
فيلزمه به فساد لا يوجب فساد الشفع الأول لأنه قد تم بالقعدة ويلزمه
قضاء الشفع الثاني لصحة شروعه فيه وإن أفسد قبل القعدة الأولى

هذه النفل

قضاء الشفع الأول لصحة شروعه فيه ولا يلزمه الثاني لعدم شروعه فيه
وعن أبي يوسف أنه يلزمه قضاء الأربع اعتبارا بالشروع بالندب ولو قعد
في الأول وسلم أو تكلم لا يلزمه شيء لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم
يشرع فيه وعن أبي يوسف أنه يلزمه قضاء الأخرين لأن نيته قارنت
سبب الوجوب فيلزمه ما نوى اعتبارا بالندب فإن من قال لله على صلاة وتو
الأربع يلزمه ما نوى لأن النية بالسبب وجه الظاهر أن الشروع يلزمه ما
فيه وما لصحة له الآية ولا تعلق لأحد الشفعين بالآخر وهذا لأن السبب هو
الشروع ولم يوجد الشروع في الشفع الثاني ما يقيم إلى الثالثة فلم يقرن النية
بالسبب وانما هي مجرد النية وهي لم ترتب في الإيجاب بخلاف ما ذكر من الندب
لأن السبب هو الندب فاقتران النية به مؤثر به وسنة الظاهر مثلها بأنها فلا
وقيل يقضى أربعاً لتمامها بمنزلة صلاة واحدة ولهذا لا يصل في القعدة الأولى
ولا يستغفر في الثالثة ولا تبطل شفيعته بالانتقال إلى الشفع الثاني بعد العلم
بالبيع ولا يبطل خيار الحجرة به وكذا الخلق لا تصح ما لم يفرغ الأربع حتى لو
دخلت امرأة وهو يصلي سنة الظهر فانتقل إلى الشفع الثاني بعد دخولها
لا يلزمه كالمهر لا تمامها صلاة واحدة كالظاهر قال **يع أو لم يقرأ فيهن شيئا أو**
قرأ في الأولى والأخريين قضاء ركعتين أي إذا صلى أربع ركعات ولم
يقرأ فيهن شيئا أو قرأ في الأولى والأخريين لا غير ما إذا لم يقرأ
فيهن شيئا فلا أن الشفع الأول فسد بترك القراءة فيقضيه ولم يصح شروعه
في الشفع الثاني عند أبي حنيفة ومحمد فساد الأول فلا يقضيه وأما إذا
قرأ في الأولى ولم يقرأ في الأخرين فلا أن الشفع الأول قد تم وصح شروعه
في الشفع الثاني ثم فسد بترك القراءة فيه فيقضيه وأما إذا قرأ في الأخرين
فقط فلا أن الشفع الأول قد فسد بترك القراءة فيه فيقضيه ولم يصح الشروع
في الشفع الثاني عندهما قال **وإذا قرأ في الأولى والأخريين**
أي قضى أربعاً إذا صلى أربع ركعات وقرأ في ركعة من كل شفع وهذا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف روح وقال محمد يلزم قضاء ركعتين وهذه المسألة تنقسم
إلى ثمانية أقسام والأصل فيها عند محمد روح أن ترك القراءة في الأولى أو في إحدى
تنبطل التحريمة إذا قيد الركعة بسجدة فلا يصح البناء عليها وعند أبي يوسف
ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريمة لأن القراءة كن زائد
بدليل وجود الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الأحمى والأخس والمقتدى ولهذا

من عجز عن القراءة دون الافعال يلزمه الصلاة وعلى العكس لا يلزمه لكن بقوله
فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا يبطل التحريم فيصير شروعه في الشفع
الثاني وعند أبي حنيفة ترك القراءة في الاوليين واجب بطلان التحريم بالاجماع
الامة على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احادها مختلف فيه فحكمنا ببطلانها
في حق لزوم القضا وبقيادها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً فاذا ثبت هذا
فنقول اذا لم يقرأ في الاربع يقضى ركعتان عندهما لان التحريمية بطلت بترك
القراءة في الاوليين فلم يصح شروعه في الشفع الثاني وعند أبي يوسف يقضى
اربعا لان التحريمية لا تبطل بترك القراءة عند شروعه في الشفع الثاني فيقضى
الكل ولو قرأ في الاوليين لا غير يقضى الاخرين بالاجماع لصحة الاولين وفساد
الاخرين بعد الشروع فيها ولو قرأ في الاخرين لا غير فعليه قضا الاوليين
بالاجماع لان التحريمية قد بطلت بترك القراءة فيها فلم يصح الشروع في الشفع
الثاني عندها وعند أبي يوسف يصح شروعه فيه لكن لما قرأ فيها صحتا ولو قرأ
في الاولين واحداً لا غير يقضى الاخرين بالاجماع وقدر توجهه ولو قرأ في الاوليين واحداً
الاخرين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف يقضى اربعاً واهما محمد بن عيسى
عن أبي حنيفة وانكر أبو يوسف الرواية عنه ولم يرجع محمد بن عيسى واعتمد الشيخ
قول محمد وكذا لو قرأ في احدي الاوليين لا غير وعند محمد يقضى الاوليين فيها
لما قلنا ولو قرأ في احدي الاخرين يلزمه قضا الاوليين عندها وعند أبي يوسف
يقضى اربعاً ولو نوى ان تكون الشفع الثاني قضا عن الشفع الاول وقرأ فيه لا يكون
قضاً لانه ادى لكل تحريم واحد فلا يكون البقضاء قضا عن البعض قال
ولا يصح بعد صلاة مثلاً بقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلي بعد صلاة مثلاً
واختلفوا في تفسيره فقيل معناه لا يصلي ركعتان بقراءة وركعتان بغير
قراءة وروى ذلك عن عمرو بن علي وابن مسعود فيكون بياناً لفرض القراءة في ركعتي
النفل كلها وقيل كانوا يصلون الفريضة ثم يصلون بعدها مثلاً يطلبون بذلك
زيادة الاخر فنهوا عن ذلك وقيل هو نهى عن إعادة المكتوبة بحجة توهم فسادها
من غير تحقيق لما فيه من تسليط الوسوسة على القلب قال **ويشغل قاعدا مع**
القدرة على القيام ابتداءً وبتاً اما ابتداءً فلقوله عليه الصلاة والسلام
من صلى قايماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فله نصف اجر القيام والمعاد به النفل
في غير حالة العذر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام صلاة القاعد على النصف من

صلاة القاعدا

صلاة القيام الا من عذر والفرض لا يجوز ان يصلي قاعداً من غير عذر بدليل قوله
عليه الصلاة والسلام لم يؤمن من حصن صلى قايماً فان لم تستطع فعاذاً فان لم
تستطع فعلى الجنب الحدث فتعس النفل مراداً مع القدرة على القيام ولان
الصلاة خير موضوع فربما يشق عليه القيام فجاز تركه كيلاً بترك اصلها
واختلفوا في كيفية الفعور في غير حالة التشهد فروى عن أبي حنيفة ان يخير
فيه ان شاء تريع وان شاء قعد كما يقعد في التشهد وعن أبي يوسف ان عجزه
لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في اخر عمره محتجباً وعن محمد بن عيسى
وعن زفر بن محمد انه يقعد كما يقعد في حالة التشهد لانه عهد مسروراً على الصلاة
وهو المختار واما البناء وهو ان يقعد بعد ما احرم قايماً فلا ان القيام ليس بركن
في النفل فجاز تركه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز وهو القياس لان
الشروع ملزم عندنا فاشبه النذر ولا يحسنه ان الواجب بالتحريمية صيانة
ما مضى فلا يلزمه الا ما يصح التحريمية وتحريمه النطق يصح من غير قيام اذ هو
ليس بركن فيه ولا ترك القيام يجوز في الابتداء والبقاء اسهل كما في كثير من الاحكام
ولا فرق بين ان يقعد في الركعة الاولى وفي الثانية دل عليه اطلاقه في الكتاب والسنن
بينه وبين النذر ان الوجوب في النذر باسم الصلاة وهو ينصرف الى هذه الاركان
من القيام والقراءة والركوع والسجود فلا يجوز الاخلال بها وفي الشروع وجب
بالتحريمية وهي توجب القيام على ما قدمنا قاله **وراكبا خارج المصر موصياً الى**
الجمعة توجهت ابتداءً اي يتنفل ركباً لحدث جابر انه قال رأت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته النوافل في كل جهة تكن خلفه
من الركوع من الركعة ونوى ايماً ولان النفل غير مختص بوقت فلو انزلنا
النزول واستقبلنا القبلة تنقطع عنه القافلة او ينقطع هو عن القافلة اما
الغزايض فمختصة بوقت فلا يجوز على الدابة الا للضرورة على ما مر في استبقاء
القبلة وكذا الواجب من الوتر والمندور وما شرع فيه فافسد وصلاة
الجنائز والسجدة التي تليت على الارض واما السنن الرواتب فنوافل حتى
يجوز على الدابة وعن أبي حنيفة ان يتركها لانه ينزل لسنن الفجر لا غيرها
وروى عنه انها واجبة وعلى هذا الخلاف اذاؤها قاعداً والتقييد بخارج
المصر ففي اشتراط السفر والجواز في المصر واختلفوا في مقدار الخروج من المصر
فقيل اذا خرج قدر فرسخين او اكثر يجوز والا فلا وقيل اذا خرج قدر الميل
يجوز والا صح انها تجوز في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه وعن أبي يوسف

انه يجوز في المصراضا وجه الظاهر ان النص ورد خارج المصراضا يجوز القياس
عليه لان الحاجة الى الركوب فيه اغلب ولا يضره الجحاسة على الدابة على قول
الكثيرهم وقيل ان كانت على السرج او الركابين يمنع وقيل ان كانت على الركابين
لا يمنع وان كانت في موضع جلوسه يمنع وجه الظاهر ان فيها ضرورة فسقط
اعتبارها كما يسقط الاركان وهو الركوع والسجود واما الصلاة على العجل
فان كان طرفها على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة وقيل
حكما وان لم يكن فهي منزلة السري وكذا لو ركزت المحل خشية حتى بقي
قرارها على الارض لا على الدابة تكون منزلة الارض قاله **وبما يروى له لا يحل**
اذا افتتح التطوع راكبا ثم نزل يتي ولا يتي بعكسه وهو اذا افتتح نازلا
ثم ركب والفرق ان احرام الركبا انعقد بجوز الركوع والسجود بواسطته
النزول فكان لكان ياتي بالامار خاصة او بالركوع والسجود عزيمة واحرام النازل
انعقد موجبا للركوع والسجود فلا يجوز ترك ما التزمه من غير عذر وعن
ابن يوسف انه يستقبل اذا نزل ايضا ان اول صلاته بالامام واخره بركوع وسجود
فلا يجوز بنا القوي على الضعيف فصار كما لم يضرب اذا كان يصلي بالامام ثم قد روي
السجود والركوع وروى عن محلاته اذا نزل بعد ما صلى ركعة استقبل لان قبل
اداء الركعة مجرد تخمة وهي شرط فالشرط المنعقد للضعيف كان شرط القوة
كالطهارة واما اذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الضعيف فلا يتي عليه القوي
كما في الاقتداء ومن محله ان الركبا اذا نزل استقبل والنازل اذا ركب يتي لانه اذا
افتتح راكبا كان اول صلاته بالامام فاذا نزل لزمه الركوع والسجود فلا يجوز
القوي على الضعيف واذا افتتح نازلا صار اول صلاته بالركوع والسجود فاذا
ركب صارت بالامام وهو اضعف فيجوز بنا الضعيف على القوي قاله **ون**
في رمضان عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء قبل الوتر وبعد جماعة
والختم مرة وجلسة بعد كل ركعة بقدرها اي بعد كل اربع ركعات بقدر الاربع
الكلام في التراويح في مواضع الاولى في صفتها وهي ستة عندنا رواه الحسن عن
ابي حنيفة روى نسا وقيل مستحب والاواصح لانها واضط عليها الخلفاء الراشدون
والثاني في عدد ركعاتها وهي عشرون ركعة وعندما لاك ست وثلاثون ركعة
واجب على ذلك بفعل اهل المدينة ولنا ما روى البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا
يقومون على عهد عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان على مثل
فصار اجماعا ورواه مالك غير مشهور وهو محمول على انهم كانوا يصليون من كل

ثلاثين

بروح من مقدار ترويجة فرادى كما هو مذهب اهل المدينة على ما ياتي بيانه
ان شاء الله تعالى والثالث في وقتها قال جماعة من اصحابنا منهم اسماعيل الزاهد ان
الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعد وقبل الوتر وبعد لانها قيام الليل
وقال عامة مشايخ نحاري وقتها ما بين العشاء والوتر والصبح ان وقتها ما ذكر
في المختصر وهو ما بعد العشاء الى طلوع الفجر قبل الوتر وبعد كما ذكر في المختصر
حتى لو تبيت ان العشاء صلواتها بلا طهارة دون التراويح والوتر عاده و
التراويح مع العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة لانها تتبع للعشاء والمستحب
تاخيرها الى ثلث الليل او نصفه واختلعا في ادائها بعد النصف فقال
بعضهم بكرة لانها تتبع للعشاء فصار كسنة العشاء والصحيح انها لا تكون لانها
صلاة الليل والافضل فيها اخره والاربع في ادائها جماعة وهو سنة عندنا
وعن ابي يوسف رحمه الله ان امكن ادائها في بيته مع مراعاة سنة القراءة
واشائها فليصلها في بيته الا ان يكون فقيرا كبيرا يقتدي به لقوله عليه
الصلاة والسلام فعليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة للمسلم في بيته
الا المكتوبة وجه الظاهر ان الصلاة على ذلك وان صلى الله عليه وسلم من العذر
في تركه المواظبة عليها بالجماعة وهو خشية ان تكتب علينا والجماعة فيها سنة
على الكفاية ولهذا يروى الخلاف عن بعضهم كان عمر وسالم والقاسم وغيرهم
ونافع ونفس الصلاة سنة على الاعيان والخامس في قدر القراءة فيها
وقد اختلفوا فيه فقال بعضهم الافضل ان يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في المغرب
تخفيفا لان النوافل تبنى على التخفيف فيكون مثل اخف الفريض وقال
بعضهم يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في العشاء لانها تتبع لها وقال بعضهم الافضل
ان يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لان عمر اريد ذلك فيقع عند قائل هذا
فيها ثلاث ختم ولا ان كل عشر مخصوص بفضيلة على حد كما جازت به السنة
انه شهر اوله رحمة واوسطه مغفرة واخره عتق من النار ومنهم من استحب
الختم في الليلة السابعة والعشرين من رمضان رجاء ان ينالوا ليلة القدر
لان الاخبار قطاعت عليها وروى الحسن عن ابي حنيفة روى انه يقرأ في كل
ركعة عشرين آية ونحوها وهو الاصح لان السنة الختم مرة وهو يحصل بذلك
مع التخفيف لان عدد ركعات التراويح في الشهر ستماية ركعة وعدد
اي القرآن ستة آلاف آية وشئ فاذا قرأ في كل ركعة عشرين يحصل
الختم ولا يترك الختم مرة لكمل القوم بخلاف الدعوات في الشهد حيث يترك

اذا عرف منهم الملل واختلفوا فمن ختم قبل تمام الشهر فقبل يصلي العشاء بقية
الشهر من غير تراويح ولا يكره لذلك لانها شرعت لاجل ختم القرآن وقد
حصل مرة وقبل يصلي التراويح فيقرأ فيها ما شاء والسادس في الجلوس بين
كل تر وحتين والمستحب ان يجلس بين كل تر وحتين مقدار تر وحتة وكذا
بين الخامسة والوتر وقوله وجلسة بعد كل اربعة يشمل ذلك لكنه يجوز ان
يكون سنة حيث عطفه على ما تقدم من السنن وهو مستحب وانما يستحب ذلك
للتوارث عن السلف ولان اسم التراويح يبنى عن ذلك لانه مأخوذ من
الاستراحة ثم يختارون في حالة الجلوس ان شافوا سجدوا وان شافوا
قرأوا القرآن وان شافوا صلوا اربع ركعات فرادى وان شافوا قعدوا ساكنين
واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون ركعتين واهل المدينة يصلون
اربعا فرادى قال **ابو ترجماعة في رمضان فقط** عليه اجماع المسلمين
واختلفوا في الافضل في رمضان فقال بعضهم الافضل ان يوتر جماعة وقال
الاخرون ان يوتر في منزله منفردا وهو المختار لان الصحابة رضوا الله عنهم
لم يحجموا على الوتر جماعة كاجتماعهم على التراويح والله اعلم
باب ادراك الفريضة قال صلى ركعة من الظهر فاقم ثم
اي لو صلى رجل من الظهر ركعة بان يقيد بها بالسجدة ثم اقيمت صلاة الظهر
اي دخل فيها الامام يضم اليها ركعة اخرى ميانة للوذي عن البطالون قال
ونقدها احرار الفضيلة الجماعة وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويدخل
مع الامام هو الصحيح لانها بحمل الرض والقطع لا اكمال ولما اقيمت ولم يدخل
الامام في الصلاة ضم اليها ركعة اخرى بالاجماع وان لم يقيد بها بالسجدة ذكره
الحلواني ولو اقيمت في موضع اخر بان كان يصلي في البيت مثلاً فاقم في المسجد
او كان يصلي في مسجد فاقم في مسجد اخر لا يقطع مطلقا ذكره المرعشي ولو
كان في النفل لا يقطع لانه ليس للاكمال ولو كان في سنة الظهر او الجمعة فاقم
او خطب قبل يقطع على اس الركعتين وروى ذلك عن ابو يوسف وقيل يتم
اربعا لانها بمنزلة صلاة واحدة على ما مر في النوافل قال **ابو ترجماعة في تراويح**
ثم وينقدها من الطهر ثلاث ركعات ثم اقيمت ثم الظهر منفردا
على حاله ثم يقيد بها الامام احرار النفل ومن يحد انه يتم قاعدا الشفقت صلاة ثم
يصلي مع الجماعة ليجمع بين ثواب النفل وثواب الجماعة في الفرض والظاهر ان لا يكثر
حكم الكل فلا يجتمع النقص بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقيد بها بالسجدة

حيث يقطعها

حيث يقطعها ويختار ان شاء عاد الى القعود ليسلم وان شاكرا فاما ينوي الشروع في صلاة
الامام ولم يسلم قايماً لانه لم يشع في حال القيام وقيل يسلم تسليماً واحداً لانه
قطع وليس تحلل وذكر شمس الائمة ان العود حتم لان الخروج عن صلاة معتد
بالحال يشع الا قاعداً ثم اذا قعد قيل بعيد الشهد لان الاول لم يكن قعوداً
حتماً وقيل بكيفية الشهد الاول لانه لما قعد ارتفع الفياض فصار كأنه لم يوتر
ثم قيل يسلم بتسليمة واحدة وقيل بتسليمتين وقوله وينقدها اي
بعد الفراغ عن الفرض وحده لان الفرض لا يتكرر في وقت واحد وحكم العشاء
كالظهر في جميع ما ذكرناه وكذا العصر الا انه اذا اتى بها وحده لا يشع مع الامام تكرار
النفل بعد صلاة العصر قال **ابو ترجماعة في الفجر والمغرب فاقم بقطع وينقدها**
لانها اضاف اليها ركعة اخرى يفوته الجماعة لا تيان بالكل في الفجر والاكثر في المغرب
وكذا يقطع الثانية ما لم يقيد بها بالسجدة واذا قيد بها لم يقطع لما ذكرنا واذا
اتى بها لم يشع مع الامام لكونه التفل بعد صلاة الفجر ولما فسد من الاثني بالوتر
في النفل بعد المغرب او مخالفة امامه فان دخل معه في المغرب تمها اربعاً مخالفة
الامام اخف من مخالفة النية ولو سلم مع الامام قبل فسدت صلاة وقضى اربع ركعات
لانه التزم بالثلاث ركعات تقوياً فيلزم اربع ركعات كما لو نذرهما عن بشرايه
يسلم مع الامام ولا يلزمه شئ وعن ابو يوسف انه يدخل مع الامام ولا يسلم الا بعد
اربعة ركعات قال **ابو ترجماعة من مسجد اذن فيه حتى يصلي لقوله عليه الصلاة والسلام**
لا يخرج من المسجد بعد النداء الا ما فاق او جمل يخرج لحاجة يريد الرجوع وقالوا اذا كان
ينظم بداء الجماعة بان كان مؤذناً او اماماً في مسجد آخر تتفرق الجماعة لعينته
يخرج بعد النداء انه ترك صورة تكيل معنى والعبرة للمعنى وفي النهاية اذا خرج
ليصلي في مسجد حية مع الجماعة فلا بأس به مطلقاً من غير قيد بالامام والمؤذن
قال **ابو ترجماعة** اي وان صلى فرض الوقت لا يكره الخروج بعد النداء فقد اجاب داعي
الله مرة فلا يجب عليه ثانياً قال **ابو ترجماعة في الاقامة** لانه يتم
للمخافة الجماعة عياناً وورثاً يظن انه لا يترجوا الجماعة خلفاً لاهل السنة كما يجرع للتوا
والشيعة واما في غيرها من الصلوات فيخرج وان اخذ المؤذن في الاقامة تكراراً
النفل بعد ما يقا قال **ابو ترجماعة في وقت الفجر ادى سنته اتم وترها**
لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم فكان احرار فضيلتها اولى
قال **ابو ترجماعة** اي وان لم يجش ان يفوته الركعتان الى ان يصلي سنة الفجر
بان كان يرجو ان يدرك احداً يها لا يتركها لانه اسكنه الجمع بين الفضيلتين وهذا

لانه صح

يج

لان ادراك الركعة كادراك الجميع لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك ركعة من
الفجر فقد ادركها وبصليها عند باب المسجد وان لم يمكنه صلاتها في الشنوية اذا كان
الامام في الصبي واذا كان في الشنوية صلاتها في الصبي وان لم يمكنه صلاتها
صلاها خلف الصفوف عند سارية المسجد وبعد عن الصفوف مهما يمكنه
ليني التهمة عن نفسه ولو كان رجلا يدركه في الشنوية قيل هو كادراك ركعة
عندها كما في الجمعة وعند محمد لا اعتبار به واما بقية السنن ان يمكنه ان يركع
بها قبل ان يركع الامام اناها خارج المسجد ثم شرع في الفرض معه لانه يمكنه
احراز الفضيلين وان خاف فوت ركعة شرع معه بخلاف سنة الفجر على ما
قاله **ولم تقض الاثنا** اي لم تقض سنة الفجر الا بتبع الفرض اذا فاتت مع الفرض
وقضاها مع الجماعة او وحده لان القياس في السنة ان لا تقضي لاختصاص
القضا بالواجب لكن ورد الخبر بقضاها قبل الزوال تبعاً للفرض وهو ما روي
انه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض عداقة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس
فيبقى ما وراه على الاصل وفيما بعد الزوال الاختلاف في الشنوية واذا فاتت بالفرض
فلا يقضي عندها وقال محمد احب الي ان يقضيها الى الزوال لما روي ان لا يقضي قبل
طول الشمس بالاجماع كراهية النقل بعد الصبح واما غيرها من السنن فلا تقضي
وحدها بعد الوقت واختلفوا في قضائها تبعاً للفرض قاله **وقضى الى قبل الظهر في وقت**
اي في وقت الظهر قاله **فصل في رفعه** اي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عند محمد
وعند حماد لا بالركعتين ثم يقضي الاربعة لانها لما فاتت محلها صارت نقلاً مبتدأ
فيبدأ بالركعتين كيلا يفوت محلها وعند محمد هي سنة على حالها فيبدأ بها الا ترى الى
ما يروي عن عايشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربعة
قبل الظهر قضاها بعد اطلعت عليه اسم القضا وهو اسم لما يقام مقام الفات
قاله **ولم يصلي الظهر جماعة** **بادراكه** لانه فاتته الاكثر ولهذا وحلف لا يصلي الظهر مع الامام
ولم يدرك الثلاث لا يحث لان شرط حثه ان يصلي الظهر مع الامام وقد انفرد
عنه ثلاث ركعات وان ادرك معه ثلاث ركعات ومات ركعة فعلى ظاهر الجواب
الجواب لا يحث لانه لا يحث ببعض المحلوف عليه بخلاف الاحق لانه خلف الامام
حكماً ولهذا لا يفر فيها سبق به وذكر شمس الائمة انه يحث لان الاكثر حكم
الكل وروي عن ابي يوسف ان الاحق ايضا لا يحث الا ان يقول **لا يصلي**
الامام وهو القياس الاول استحسان قاله **بل ادرك فضله** اي فضل الجماعة
لان من ادرك اخر الشئ فقد ادركه وهذا وحلف لا يدرك الجماعة تحث ان ادرك

الامام في آخر

99
الامام في اخر الصلاة ولو في الشنوية وقال عليه الصلاة والسلام من ادرك ركعة
من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومن المتأخرين من قال ان المسبوق
لا يكون مدركا فضيلة الجماعة على قول محمد وفيه نظر فان صلاة للوقوف لم
تشرع الا لئلا كل واحد من الطائفتين فضيلة الجماعة قاله **وينقطع قبل**
الفرض ان اس وقت الوقت الا اي وان لم يامن لا ينقطع وهذا كلام يحمل احتاج فيه
الى تفصيل فنقول ان القطع على وجه سنة مؤكدة وهي السنن الرواتب وغير
مؤكدة وهي ما زاد عليها والمصلي لا يخلو اما ان يؤد على فرض جماعة او منفرد فان كان
جماعة فانه صلى السنن الرواتب قطعاً ولا يتخير فيها مع الامكان لكونها مؤكدة
وان كان يؤدته منفردا فذلك للجواب في رواية وقيل يتخير لانه عليه الصلاة
والسلام واظن عليها عند ادا المكتوبة بالجماعة ولم يروا عنه الصلاة والسلام
واظن عليها وهو صلى منفردا فلا يكون سنة بدون المواظبة والاول الحوط
لانها شرعت قبل الفرض لقطع طبع الشيطان عن المصلي وبعد لغير نقصان
يمكن في الفرض والمنفرد احوج الى ذلك والنص الوارد فيها لم يفرق فيجوز على
اطلاقها الا اذا خاف الفوت لان اداء الفرض في وقته واجب واما ما زاد
على السنن الرواتب من التطوع يتخير المصلي فيه مطلقا قاله **وان ادرك امة**
راكعا فكم **ووقف حتى رفع راسه لم يدرك الركعة** وقال زفر والشافعي يصير
مدركا لها لانه ادرك في حاله حكم القيام بدليل جواز تكبيرات العيدين فيه
فصار كالوكبر والامام قائم فركع ولم يركع الموقوم معه حتى رفع راسه ولنا
قوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة وظاهره
انه ركع معه وعن ابن عمر رضي الله عنه انه قال اذا ادركت الامام راكعا وركعت
قبل ان يرفع راسه فقد ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركع فقد فاتتك
الركعة فهذا الاثر نص في موضع الخلاف فيكون تفسير الخبر لان الشرط هو المشا
للامام في فعال الصلاة ولم يوجد الا في القيام ولا في الركوع بخلاف ما استشهد
به فانه يشاكره في القيام وعلى هذا الخلاف لو لم يقف حتى انحط للركوع فرفع
الامام راسه قبل ان يركع قاله **ولو ركع مقعدا** اي قبل الامام قاله **فادركه**
امامه فيه صح وقال زفر لا يجوز صلاته اذا لم بعد الركوع لان ما اتى به قبل
الامام لا يعتد به فكذلك ما يبينه عليه لان البناء على الفساد فاسد فصار
كالورفع راسه قبل ان يركع الامام ولنا ان الشرط المشاركة في جزء من الركعة
لانه ينطلق عليه اسم الركوع فيقع موقعه كما لو شاركه في الطرف الاول من الركعة

بان ركع معه ورفع قبله فيجعل مبتدئا للركعة الذي شاركه فيه لا بانها خلاف ما لو رفع
 راسه قبل ان يركع الامام لانه لم يوجد المشاركة ولا المتابعة وعلى هذا الخلاف لو سجد
 قبل الامام وادركه في السجود وعن ابي حنيفة رجم انه لو سجد قبل ان يركع الامام راسه
 من الركوع ثم ادركه الامام فيها لا يجوز به لانه سجد قبل اوانه في حق الامام فكذلك في حق
 لانه تبع ولو اطال الامام السجود فرفع المقتدى راسه بظنه انه سجد ثانيا فيجد
 معه ان نوى الاول ولم يكن له نية يكون عن الاول وكذا ان نوى الثاني والثالث
 وتلقونيته للمخالف وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان شاركه الامام
 فيها جازت وفيه خلاف زفر وعلى قياس ما روينا عن ابي حنيفة رجم فيها اذا سجد قبل
 ان يركع الامام راسه من الركوع وجبان لا يجوز لانه سجد قبل اوانه في حق الامام
باب فضا الفوات القضاء تسليم مثل الواجب بسببه
 وذلك انما يكون عند الفجر عن تسليم نفس الواجب بسببه وهو الاداء والقضاء
 لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ارقد احدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا
 ذكرها فان الله عز وجل يقول اقم الصلاة لذكري اي لذكري صلاتي فكون من جاز
 الحذف او من جاز الملازمة لانه اذا اقام اليها ذكر الله تعالى واختلفوا في سبب
 القضاء فقال بعضهم بسبب السبب الذي يحجب الاداء لان بقا الاصل الواجب للقدرة عليه
 وسقوط ما لا يقدر عليه وهو فضيلة الوقت امر معقول وقال بعضهم انه يجب نقص
 مقصود لان افعال العباد لا تكون عبادة الا بموافقة الامر وبالم يومه خارج
 الوقت لا يعرف كونه عبادة ولهذا لا يقضي بحجاء بعد ايامه ولذا الجمعة وصلاة
 العيد من قال **الترتيب بين الفاتية والوقية وبين الفوات مستحب**
 وهو مذهب مالك واحمد وجماعة من التابعين وقال الشافعي هو مستحب ان
 كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا قول من عمر من شئ صلاة فلم
 يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليصل الذي
 نسيها ثم ليعبد صلاته التي صلاها مع الامام والاثر في مثله كالجهر وقد رفعه بعضهم
 ايضا في حديث جابر انه عليه الصلاة والسلام صلى العصر بعد ما غرت الشمس ثم صلى
 المغرب بعدها لعل ان الترتيب مستحب اذ لو كان مستحبا لما اخر المغرب التي
 يمكن تأخيرها الامر مستحب وكونه اصلا بنفسه لا ينافي ان يكون شرطا لغيره كما لا ينافي
 فانه اصل بنفسه وليس يتبع لشيء ومع هذا هو شرط لصحة جميع العبادات
 واقرّب منه ان تقديم الظهر شرط لصحة العصر في الجمع بعرفة فكذا هنا قال **ويستحب**
اي الترتيب بضييق الوقت والنسيان وصيرورتها سنا اي يصيرون

الفوات

الفوات سنا وبكل واحد من هذه الثلاث سقط الترتيب اما سقوطه بضيق
 الوقت فلانه ليس من الحكمة تفويت الوقت لتدارك الفاتية ولا انه وقت للوقية
 بالكتاب ووقت الفاتية خبر الواحد والكتاب مقدم على خبر الواحد عند تعذر
 الجمع بينهما ولو قدم الفاتية في هذه الحالة جاز لان الترتيب عن تقديمها المعنى في
 دليل حرمة الاشتغال بغيرها من الاشتغال بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة
 وقدم الوقية بحيث لا يجوز لانه اذا اها قبل وقتها الثابت بالخبر مع امكان الجمع
 بينهما ثم تقسّر ضيق الوقت ان يكون الباقي من الوقت ما لا يسع فيه الوقية
 والفاتية جميعا حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلا وعلم انه لو اشتغل بقضاء
 ثم صلى الفجر بعن قطع الشمس عليه قبل ان يقعد قدر التشهد فيه صلى الفجر
 في الوقت وقضاء العشاء بعد ارتفاع الشمس ولو ظن ان وقت الفجر قد ضاق
 فضلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا ابطل بنظر فان كان
 في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه سعة يعيد الفجر
 فقط فان اعاد الفجر تبين ايضا انه كان في الوقت سعة ينظر فان كان الوقت
 يسعها صلاها والا اعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد اخرى ولو اشتغل بالعشاء
 ولم يعيد الفجر فطلعت الشمس قبل ان يقعد قدر التشهد في العشاء جاز تجزؤه
 لانه تبين ان الوقت كان ضيقا ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو
 شرع في الوقية مع تذكر الفاتية واطال القراءة فيها حتى ضاق الوقت لا تجوز
 صلاته الا ان يقطعها ويشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسألة بحالها ثم ذكرها
 عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع لانه لو شرع فيها في هذه
 الحالة كانت جائزة فالبقا اولى لانه اسهل من الابتداء ولو كانت الفوات
 كثيرة ولم يسقط الترتيب فيها بعد الوقت لا يسع فيه المتروكات كلها مع الوقية
 لكن يسع فيه بعضها معها لا يجوز الوقية ما لم يقض ذلك البعض وقيل
 عندا في جسد رجمه لانه ليس الصلوة الى هذا البعض اولى من الصلوة الى البعض
 الاخر والعبارة في العصر اصل الوقت عندا في جسد رجمه واي يوسف رجمه وعند الحسن
 العبارة للوقت المستحب وعن محمد رجمه مثلا حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه
 قضا الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهر يقع العصر قبل الغروب في الوقت المكروه
 لا يسقط الترتيب عندها فنصلى الظهر في الوقت المستحب والعصر في الوقت
 المكروه وعند الحسن رحمه الله يسقط الترتيب فيصلى العصر في الوقت المستحب
 ويؤخر الظهر الى ما بعد الغروب ولو كان بقي من الوقت المستحب قد لا

يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع لعدم جواز الظهر فيه ولو دخل في العصر
وهوذا كذا للظهر فاطال القراءة فيه حتى ضاق الوقت المستحب لم يحرم العصر الا اذا
قطع واستقبل ولو تذكر بعد ما ضاق الوقت المستحب بحيث لا يسع فيه الظهر قبل
تغير الشمس جاز لا نه لو شرع في العصر في هذه الحالة كان جائزا فكذا لا يمنع البقاء
لانه اسهل من الابتداء على ما مر ولو شرع في العصر وهوذا كذا للظهر والشمس حمر او غربت
وهو فيها اتمها طعن عيسى فيه فقال الصحيح يقطعها ثم يبدأ بالظهر لان ما بعد الغروب
وقت مستحب وهوذا كذا للظهر وهو القياس وحده الاستحسان انه لو قطعها تكون
كلها قضا ولو مضى فيها كان بعضها في الوقت فكان اولى ولا نه حاشي شرع فيها
كان ما مورابها مع العلم بان الكمال لا يقع في الوقت ولو كان هذا المعنى بانعالم
امر به وعلى هذا الوصل ركعة من العصر ثم غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر
فانه يتم العصر استحسانا وحجريا واما سقوطه بالنسيان فللعدول لا نه لا يقدر
على الاتيان بالفائتة مع النسيان ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وان الوقت
انما يصير وقتا للفائتة بالتذكر وما لا يتذكر لا يكون وقتا لها فلا اجتماع بينهما
واما سقوطه بصير وقت الفوات سنا فلا نه لو وجب الترتيب فيها لوقوعه في حرج
عظيم وهو مدفوع بالنقص لان الاشتغال بها عند كثرتها قد يؤدي الى التقوس
الوقسة وليس ذلك من الحكمة على ما بينا ويعتبر في سقوط الترتيب خروج وقت
الصلاة السادسة وعن محمد انه اعترى الدخول والصحيح الاول لان الكثرة بالدخول
في حد التكرار ثم المغنر فيه ان يبلغ الاوقات المتخللة مضافا ستة وان
ادى ما بعدها في اوقاتها وقيل المعتبر ان تبلغ الفوات سنا ولو كانت متفرقة
وثمره الخلاف يظهر فيما اذا ترك ثلاث صلوات مثالا للظهر من يوم والمغرب من
يوم والعصر من يوم ولا يدري اينها الاولى فعلى الاول سقط الترتيب لان المتخللة
بين الفوات كثرة وعلى الثاني لا يسقط لان الفوات بنفسها يعتبر ان تبلغ
سنا فيصل سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر والاول
اصح ولو اجتمعت الفوات القديمة والحديثة صل بحوز الوقتية مع تذكر الحديث
لكثرة الفوات وقيل لا يجوز ويجعل الماضي كان لم يكن زجرا عن التهاون
ويسقط الترتيب ايضا بالظن المعتبر كما اذا صلى الظهر وهوذا كذا انه لم يصل
المغرب فسد ظهره ثم قضى المغرب صلى العصر وهوذا كذا للظهر تحوز العصر لانه
لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر قال **ولم يعد بعدها**
اي لم يعد الترتيب بعودها اي الفوات قال **الا القلة** بقضا بعضها ان السا

قد تلاحظ

قد تلاحظ فلا يجتمع العود قال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى وهو اختيار
شمس الائمة وخبر الاسلام وقيل بعود الترتيب لان علة سقوط الترتيب
الكثرة وقد زالت وهو اختيار الفقيه ابو جعفر وقال صاحب الهداية وهو
الاظهر واستدل عليه بما روى محمد بن قيس ترك صلاة يوم وليلة وجعل
يقضى من الغد مع كل وقتية فائتة فالفوات جائزة على كل حال والوقتية
فاسدة ان قدما لدخول الفوات في حد القلة وان اخرها فكذا لا لا
العشاء الاخرى لا نه لا فائتة عليه في ظنه حال اداها قال الرازي عن غيره
الكريم ليس فيه دلالة على عود الترتيب بعد سقوطه لان الترتيب لو
سقط لجازت الوقتية التي بداء بها كما ذكر في الجامع الصغير وهو قوله وان
فاته اكثر من صلاة يوم وليدة اجزائه التي بداء بها وان الترتيب انما يسقط
بخروج وقت السادسة ولم يخرج هنا ولا يمكن حمله على ما روى عن محمد بن
ان الترتيب سقط بدخول وقت السادسة لان حكمه بفساد الوقتية التي
بداء بها يمنع من ذلك اذ لو كان مداره على تلك الرواية لما فسدت التي
بداء بها اقول مرة لسقوط الترتيب عند قال **ولو صلى في صلاة اكراما**
او وترافسد في صلاة موقوفا حتى لو صلى ست صلوات ما لم يقض الفوات
انقلب الكل جائزا ولو قضا الفائتة قبل ان يمضي ستة اوقات بطل وصف
الفرضية وانقلب نفلا وهذا عندنا في حقه وقال ابو يوسف ومحمد بن الوتر
لا يمنع جواز الفرض بناء على انه نفل عندها ولا ترتيب بين الفريضتين
على ما بينا في اوقات الصلاة واما اذا صلى الفرض ذكرا للفائتة فقال ابو
يوسف وصف الفرضية وتنقلب نفلا وهو القياس لان ما حكم بفساده لم يبق
الترتيب فيه لا يصح اذا سقط الترتيب فيه كمن افتتح الفرض في اول الوقت
ذاكر للفائتة ثم ضاق الوقت لم يحكم بجوازها وهذا لان الكثرة على سقوط
الترتيب فنثبت الحكم لوجود العلة في حق ما بعدها لا في حق نفسها كما لو راى
عنده يبيع ويشترى فسكت ثبت الاذن دلالة في حق ما بعد ذلك الشرعي
لا في حقه وكذا الكلب اذا صار معلا بترك الاكل ثلاث مرات يثبت للكل
فيما بعدها لا فيها وقال محمد بن هو كذلك لكن لا تبقى الحرمة عند لا نه
تعقد للفرض فاذا بطل وصف الفرضية بطلت الحرمة ولا في حقه ان
الترتيب يسقط بالكثرة وهي قائمة بالكل فوجب ان يؤثر في السقوط وهذا
لو اعادها غير مرتبة جازت عندها ايضا وهذا لان المانع من الجواز قلما

وقد زالت فلا يبقى المانع ولا يمنع ان يتوقف حكم على امر حتى تبين حاله
 كتجيب الزكوة الى الفقير يتوقف فان بقي النصاب الى تمام المول صار فرضا
 وان نقص وتمر المول على النقصان صار نفلا وكذا الوصل المغرب في طريق المولد
 يتوقف وكذا ظهر يوم الجمعة اذا صلاها في البيت قبل الجمعة وكذا اصحاب
 الاعذار اذا انقطع عذرهم في الصلاة يتوقف فان عاد الوقت الثاني صحت
 صلاتهم والا فلا وكذا صاحب العادة لو جاوز الدم عادتها فاعتسلت وصليت
 يتوقف فان جاوز الدم العشرة جازت وكذا صومها ان صامت وان لم تجاوزه
 تبين انه ليس بصلاة ولا صوم وكذا لو انقطع دمها قبل العادة فاعتسلت
 وصليت وصامت يتوقف فان لم يعد صحيح وان عاد تبين انه ليس بصلاة
 ولا صوم وكذا لو انقطع دمها قبل العادة فاعتسلت وصليت وصامت يتوقف
 فان لم يعد صحيح وان عاد تبين انه ليس بصلاة ولا صوم بخلاف ما ذكر من
 ضيق الوقت فان ضيق الوقت لا يسقط الترتيب في الحقيقة وانما قدمت الوقتية
 عند الفجر عن الجمع بينهما لقوتها مع بقا الترتيب ولهذا لا يسقط فيما بين
 الفوات حتى لو قدم المتأخرة من الفوات لا يجوز والله اعلم بالصواب

باب سجود السهو قال **صاحب السلام** **سجدتان** **بشهادة** **وسلم**
ترك واجب وان تكرر اي وان تكرر ترك الواجب حتى لا يجب عليه اكثر من سجدة
 اعلم ان الكلام فيه في مواضع الاولى في صفته وهو واجب عندنا كما ذكر في المختصر لان
 سجدة قالوا اسهوا الامام وجب على الموقف السجود نص على وجوبه ولا يشترع
 لجبران النقصان فصار كالدماء في الحج وهذا لان اداء العباداة بصفة
 الكمال واجب وذلك جبر النقصان وقال بعضهم انه سنة استدل الاجما
 قال محمد بن ابي العود الى سجود السهو لا يرفع التشهد كما تيريد القعدة وقالوا
 لو كان واجبا لرفع كسحة التلاوة والصليبة والصحيح الاول لما ذكرنا
 ولهذا يرفع التشهد والتسليم وكذا انه واجب لما دفعها وانما لا يرفع القعدة
 لانها اقوى منه لكونها فرضا بخلاف السجدة الصليبية لانها اقوى من القعدة
 لكونها ركن بخلاف سجدة التلاوة لانها اثر القراءة وبين ركن فيعطى لها
 حكمها وان السجدة الصليبية وسجدة التلاوة عملها قبل القعدة فان عاد الى
 السجود عاد الى شئ محله قبلها فيرفعها بخلاف سجود السهو لان محله
 بعدها فلا يرفعها وقيل ان سجدة التلاوة لا ترفع القعدة لانها واجبة
 فلا ترفع الفرض واختار شمس الائمة هذه الرواية والا صححوا الثاني محله

دهوم

وهو بعد السلام عندنا كما ذكر في المختصر وعند الشافعي قبله وقد ورد عن النبي
 عليه الصلاة والسلام مثل المذهبيين قولا وفعلوا وهذا الخلاف في الاول
 ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعد لصحة الحديث فيها والتمسح لما قلنا من
 جهة المعنى ان السلام من الواجبات فيقدم على سجود السهو قيا ساعا على غيره
 من واجبات الصلاة ولا ان سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام
 حتى لو سمي عن السلام بخبره والثالث في بيان ما يفعل بعد السجود وقال
 في الكتاب يشهد ويسلم اي باقيا بعد السجود ولما روي ابو داود انه
 عليه الصلاة والسلام سجدتين ثم تشهد ثم سلم واختلفوا في كيفية
 التسليم فقال بعضهم يسلم تسليمين وهو الصحيح صرفا للسلام المذكور
 في الحديث اي المعهود وهو اختيار شمس الائمة وقال غير الاسلام يسلم تسليمه
 واحد تلقاء وجهه ولا يخفى عن القبلة لان ذلك لمعنى التحية دون التحليل
 وقال بعضهم يسلم تسليمه واحد عن يمينه وقال خواهر زاده لا ياتي بسجود السهو
 بعد تسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام وباقي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لان موضعها اخر الصلاة وهو اختيار
 الكرخي وقيل باقيا في القعدة الاولى وقال الطحاوي كل قعدة في اخرها سلام
 فيها الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام فعلى هذا القول باقيا في القعدة
 ومنهم من قال في المسئلة خلاف من المتقدمين فعندنا حنيفة وابي يوسف
 يصلي في الاولى وعند محمد بن ابي الاخير في الثانية على ان سلام من عليه السهو يخرج
 منها عندهما وكانت الاولى هي القعدة الحقة فيصل فيهما ويدعوا لكون خرج منها
 بعد الاركان والسنن والمستحبات والآداب قال في المغني هو الصحيح وعند
 محمد بن ابي حنيفة منها فيؤخر الصلاة والدعاء الى قعدة السهو فانها هي الاخيرة
 والرابع في السبب الموجب لسجود السهو وقد اختلفوا فيه واكثرهم على انه يجب
 بترك واجب او نسيه او تأخير ركن او تقديمه او تكراره او ترك الترتيب
 فلما شرع مكررا والصحيح انه يجب بترك الواجب لا غير وهو المراد بقوله
 في المختصر بترك واجب اي يجب سجدتان بسبب ترك واجب وهذا لان
 في التقديم والتأخير والتغيير ترك الواجب لان الواجب عليه ان لا يفعل كذا
 فاذا فعل فقد ترك الواجب فصار ترك الواجب شاملا للكلام لا بد من بيان
 ذلك فقول واجبات الصلاة انواع منها قراءة الفاتحة والسورة فلو ترك
 الفاتحة او اكثرها في الاوليين وجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو تركها

في الآخرين لا تناسه فيهما على الصحيح ولو كررها في الأولى من يجب عليه سجود
 السهو لا أنه آخر واجب وهو السجود بخلاف ما لو أعادها بعد السجود أو
 كررها في الآخرين ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السجود يجب عليه سجود السهو
 وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة لأن قراءة ثلاث آيات أو آية طويلة مع
 الفاتحة واجبة ولو قرأ الفاتحة عن السجود فعليه سجود السهو ولو قرأ آية
 في الركوع والسجود والقومة أو القعدة فعليه سجود السهو لا أنه ليس موضع القراءة
 ولو قرأ السجود في الآخرين لا سهو عليه لأنها محل الذكر ومنها التشهد فإذا
 تركه في القعدة الأولى والآخرية وجب عليه سجود السهو وكذا إذا ترك بعض ذكر
 في المحيط ولو تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده فلا سهو عليه لأنه شأن هذه
 المواضع محل التشاء وعن محمد بن لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو
 عليه وبعد ما يلزمه سجود السهو وهو لا يصح لأن بعد الفاتحة محل قراءة السجود
 فإذا تشهد فيه فقد أجزأه واجب وقبلها محل التشاء ولو كرر التشهد في القعدة
 الأولى فعليه السهو وكذا إذا زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لأنه آخر ركنا وهو القيام إلى الثالثة واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم
 عليه سجود السهو بقوله اللهم صلى على محمد وقال آخرون لا يجب عليه حتى يقول
 وعلى محمد وعلى آل محمد والأول أصح ولو كرر في القعدة الثانية فلا سهو عليه لأنها محل الذكر
 والدعاء ومنها القنوت فإذا تركه يجب عليه سجود السهو وتركه يتحقق برفع راسه
 من الركوع ولو تذكر في الركوع أنه ترك القنوت ففي عوده إلى القيام روايتان
 ولو ترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجود السهو لأنها بمنزلة تكبيره العبد
 فإذا تركها أو ترك تكبيره واحدة منها وجب عليه سجود السهو ولو ترك تكبيره
 الركوع الثاني من صلاة العيد وجب عليه سجود السهو لأنها واجبة تبعاً للتكبير
 العيد بخلاف تكبير الركوع الأول لأنها ليست ملحقاً بها ومنها البسطة فإذا
 تركها يجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب قيل إن تركها قبل الفاتحة يجب وإن
 تركها من الفاتحة والسجود لا يجب ومنها الجهر والاختفاء حتى لو جهر فيما خافت
 أو خافت فيما جهر وجب عليه سجود السهو واختلف في مقدار ما يجب به السهو
 منها فقيل إن جهر فيما خافت فعليه سجود السهو قل أو كثر وإن خافت فيما يحظر
 فإن خافة نفاحة الكتاب أو كثرها فعليه سجود السهو وإن خافت في أقلها فلا
 سهو عليه وإن كان من سورة أخرى فيعتبر قدر ما يجوز به الصلاة على اختلافهم
 فيه لأن حكم الجهر فيما خافت أجمع من المخافة فيما يحظر لأنه عمل المنسوخ فغلب حكمه ولأن

الصلاة الجهر

لصلاة الجهر من المخافة كالفاتحة في الآخرين وكذا المنفرد بخبر فيها من
 الجهر والمخافة ولا حظ لصلاة المخافة من الجهر فأوجبنا السجود في الجهر قل أو كثر
 وشرطنا الكثرة في المخافة وفي الفاتحة أكثرها لأن الفاتحة كلها دعاء وتسابيح
 شرعت في الثانية على سبيل الدعاء فاعطى لها حكم الدعاء والتسابيح وجه وإن كانت ثلاث
 حقيقة وللجهر بالتسابيح السهو والتلاوة يوجب فيعتبر فيها الأكثر وقيل يعتبر
 في الفضل من قل ما يجوز به الصلاة وهو الأصح لأن اليسير من الجهر والاختفاء
 لا يمكن الاختراز عنه وعن الكثير ممكن وما يصح به الصلاة كثير غير أن ذلك
 آية عند أبي حنيفة وعندنا ثلاث آيات قصار وآية طويلة ولا فرق بين الفاتحة
 وغيرها والمنفرد لا يجب عليه سجود السهو بالجهر والاختفاء لأنها من خصائص
 الجماعة ومنها القعدة الأولى حتى لو تركها يجب عليه سجود السهو وكذا الأخير
 الركن يوجب سجود السهو حتى لو أخر سجدة الركعة الأولى إلى آخر الصلاة يجب
 عليه سجود السهو وكذا تكرار الركوعين أو ثلاث سجرات وفي البدائع اختلفوا
 في ترك تعدل الأركان والقومة والقعدة من السجدة في قول أبي حنيفة
 ومحمد بن سنان على أن ذلك واجب وسنة قال **وسهو إمامه** أي يجب عليه سجود
 السهو سهواً ما مده لما روى أنه عليه الصلاة والسلام سجد وسجد القوم معه ولأنه
 بالاعتقاد أصار تبعاً للإمام ولهذا يلزمه الأربع باعتدائه بالإمام المقيم أو
 إمامه الأقامة ولا يشترط أن يكون مقتدياً به وقت السهو ولو أدرك الإمام
 بعد ما سجد يلزمه أن يسجد مع الإمام تبعاً له ولو دخل معه بعد ما يسجد
 السهو يتابعه في الثانية ولا يقضي الأولى وإن دخل معه بعد ما يسجد
 لا يقضيها وإن لم يسجد الإمام لا يسجد الموقوف لأنه يصير مخالفاً لإمامه
 وما التزم الأداء إلا بتبعه بخلاف تكبير التشريق حيث يأتي به الموقوف وإن
 تركه الإمام لأنه لا يؤذي في حرمة الصلاة فلا يكون الإمام فيه حتماً سجود
 السهو يؤذي في حرمتها ولهذا يجوز الاقتداء به بعد ما يسجد للسهو قال **ابن سنان**
 إذا سجد يسهو نفسه بعد مقتدياً به ولو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه ولو تابعه الإمام
 يتقلد التبع أصلاً ولو كان مسبقاً فسهو بعد ما قام لقضاء ما سبق به يلزمه
 سجود السهو لأنه منفرد فيما يقضيه ولو سلم المسبوق مع الإمام ينظر فإن سلم مقارناً
 سلام الإمام أقبل فلا سهو عليه لأنه مقتدي به وإن سلم بعد يلزمه سجود
 السهو لأنه منفرد وقيل يلزمه في السليمة الثانية دون الأولى ذكر ابن سنان
 عن محمد بن النواذر قال **روان سهو عن التعمد الأول وهو اليد التي عليها**

ما يقرب الى الشئ باخذ حكمه ثم قيل سجد السهو لا نه بقدر ما اشتغل
بالقيام اخر واجبا وجب وصله بما قبله وقيل لا يسجد وهو الاصح لانه لم يوجد
شئ من القيام ونحوه القرب الى القعود ان يرفع اليه من الارض ويكناه
عليها وقيل ما لم ينصب النصف الاسفل فهو الى القعود اقرب وان انصب
فهو الى القيام اقرب ولا يعتبر بالنصف الاعلى وقيل يعود الى القعود
ما لم يستقم قائما وهو الاصح قال **رواها** اي وان لم يكن الى القعود
اقرب فلا يعود اليه لانه كالتايم معنى سجد السهو لا نه ترك الواجب وهو
القعود الاول ولو عاد الى القعود بنفسه صلاته على الصحيح لتكامل الحائبة
برفض الفرض بعد الشروع فيه لاجل ما هو ليس بفرض قال **رواها** اي عن
اي عن القعود الاخير قال **عاد ما لم يسجد** لانه لم يستحكم خروجه عن الفرض
وفي القعود اصلاح صلاته وقد امكن ذلك برفض ما اتاه اذا دون الركعة
عمل الفرض قال **وسجد السهو** لانه اخر فرضا وهو القعود الاخير قال **رواها**
فان سجد بطل فرضه برفعه اي برفع الرأس من السجود لان الخامسة قد انقضت
واستحكم دخوله في النفل قبل اكمال الفرض ومن ضروره خروجه من الفرض وقوله
يرفعه قول محمد وهو المختار وقال ابو يوسف **رواها** يبطل الوضع للجهة وهو رواية
عن محمد **رواها** انه سجود كامل وجه الاول ان تمام الركعة بالانتقال عنه ولهذا
لوسيقه الحديث ينتقض الركعة الذي حدث فيه حتى يجب عليه اعادته اذا ابنى ولو
ثم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا السجود الموقوم قبل اتمامه في السجود اجزاء
ولو تم بنفس الوضع لما جازت صلاته لان كل ركعة سبق به الموقوم اتمه
به وثمره لظهوره فيما اذا سبقه الحدث في هذه السجدة فانه يبني عند سجدة
وعنده لا يعني قال **رواها** وهذا عند ابي حنيفة **رواها** واي يوسف **رواها** وعند
محمد لا تنقلب بنا على اصلين احدهما ان صفة الفرضية اذا بطلت لا تبطل
التحرية عندها وعنده تبطل وقد عرف في موضعه والثاني ان ترك القعود
على رأس ركعتي النفل لا يبطل عندها وعنده يبطل وقد بينا في التوافيق
فيضم اليها سادسة لان التنفل بالوتر غير مشروع وان لم يضم اليها فلا
شئ عليه لانه ظان ثم قيل يسجد السهو على قولهما والاصح انه لا يسجد لان النقص
بالفساد لا يتخير بالسجود ولو اقتدى به انسان يلزمه ست ركعات لانه المؤدى
بهذه التحريم وسقوطه عن الامام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا
اعاد الامام للقعود بعد اقتدائه به حيث يلزمه اربع ركعات لانه ما عاد

صلى كان

جعل كان لم يتم **وان قعد في الرابعة ثم قام بظنهما القعدة الاولى عاده** **رواها**
ما دون الركعة بحمل الرخص والتسليم في حالة القيام غير مشروع فيعود لياقي
به على الوجه المشروع قال **رواها** **وان سجد الخامسة ثم فسد** لانه لم يترك
الا اصابة لفظ السلام وهي ليست بفرض عندنا على ما بينا من قبل قال **رواها**
وضم اليها سادسة لتصور الركعتان له نفلا لان الركعة الواحدة لا يتخير به
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التبرؤ ثم لا ينبو بان عن السنة الراتبة بعد
بعد الفرض هو الصحيح لان المواظبة عليها بخبره مبتدأة مقصودة قالوا
وفي العصر لا يضم اليها سادسة لكرهية النقل بعدها وقيل يضم اليها لان
هذا ليس بمقصود والذهي عن التنفل بعد العصر بينا ولا المقصود فلا يكره
بدونه وهو الاصح وفي الفجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد
وقد بها بالسجدة لا يضم اليها رابعة لكرهية التنفل بعدها وكذا اذا لم يقعد
قدر التشهد لان فرضه بطل بترك القعود على رأس الركعتين والتنفل قبل الفجر
بأكثر من ركعتي الفجر مكره بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل ان
يقعد والرابعة وقيد بها سجد حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر
ليس بمكره قال **رواها** **وسجد السهو** جبر النقصان وهو النقص المتمكن في النفل
بالدخول فيه لا على الوجه المستحسن عند ابي يوسف لانه لا وجه لان يجب
لجبر النقصان في الفرض لانه انتقل منه الى النفل ومن سهى في صلاة لا يجب
عليه ان يسجد في صلاة اخرى وعند محمد **رواها** هو غير نقصان يمكن في الفرض ترك
الواجب وهو السلام وهذا لان تحريمه الفرض باقية لانه اشتملت على اصل
الصلاة ووضعها وبالاتصال بالنفل انقطع الوصف لا غير وبقيت التحريم
في حق الجبر كما بقيت في حق الاقتداء فصارت الصلاة واحدة لمن صلى ست ركعات
تطوعا بشكامة واحدة وقد سهى في الشفع الاول يسجد السهو في اخر الصلاة
وان كان كل شفع من التطوع صلاة على حد لكن كلها في حق التحريم صلاة واحدة
وقال ابو منصور الماتريدي الاصح ان يجعل سجود السهو جبرا للنقص المتمكن
في الاحرام فيجبر به النقص المتمكن في الفرض والنفل جميعا ولو اقتدى به انسان
في هذه الحالة يصلي ستا عند محمد **رواها** لانه المؤدى بهذه التحريم والصلاة واحدة
على ما بيناه وعندهما يصلي ركعتين لان الامام استحكم خروجه عن الفرض فصار
لغيره مبتدأة ولو افسد المتقدي لا قضاء عليه عند محمد **رواها** اعتبارا بالامام وهذا
لا تصار ومضمونا على المعدى لصا ويمتثل له اقتداء المقرض بالتنفل وذلك لا يجوز

وعندهما يقضي كغيره لان السقوط بعرض يخص الامام وهو الظن فلا يتعداه
بجلا ما اذا لم يقعد في الرابعة حيث يلزم المقتدي ست ركعات لان صلاة
لما انقلبته فلا صار التحريم كانهما عقدت بست ركعات من النفل المتداولين
لما تقعد في الرابعة ثم فرضه فصار شارعا في النفل بالقيام فصارت ركعة مبتدأة
لا اتصال بها قبله فيلزم ركعتان ومما يتصل بهذه المسئلة اقتداء البالغ
بالصبي فانه يجوز عند مجروح لان الصبي من اهل القطع لكن لا يكون مضمونا على
المؤمن وذلك لا يمنع الاقتداء كما في هذه المسئلة وعندها لا يجوز لان المانع من
اللزوم في الصبي اصله خلاف الظان وقد بيناه في الامامة قال **دم ولوجده**
في شق القطع لم يبين سقفا ولا نه لو بنا لبطل سجوده لو وقع في وسط الصلاة بخلاف
المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة حيث ينبغي لا نه لو لم يبين بطلان جميع صلاة
ومع هذا لو بنى صحيح لبقا التحريم ويعيد سجود السهو في المختار لان ما اتى به من
السجود وقع في وسط الصلاة فلا يعتد به وقيل لا يعيد لان الجرح حصل بالاداء
وكذا المسافر لو نوى الاقامة بعد ما سجد للسهو يلزمه اربع ركعات ويعيد
سجود السهو لما ذكرناه **دم ولم يسل الساهي اقتدي به غيره فان جدد ولا لا**
اي لو سلم من عليه سجود السهو فاقنطري به انسان قبل ان يسجد للسهو فان سجد
الامام صح اقتداؤه وان لم يسجد لا يصح وهذا عندنا في حنفية وابي يوسف **دم وقال**
محمد **دم** ورفضه صح اقتداؤه لان عندهما سلام من عليه السهو لا يخرج عن
الصلاة اصلا لان السجود وجب لغير النقصان فلا بد ان يكون في احرام
الصلاة ليتحقق الجرح عندهما يخرج على سبيل التوقف لان السلام محال في نفسه
واما لا يحلل هنا الحاجة الى اداء السجود ولا يظهر المنع عن عمله دون السجود اذ
لا حاجة له على اعتبار عدم العود الى السجود وهذا التعليل يشير الى انه لا يخرج بالسلام
بل يتوقف معني ان عاد الى السجود تبين انه لم يخرج وان لم يعد تبين انه
خرج من حين سلم وقال بعض المشايخ يخرج من الصلاة من حين سلم وتقطع
به التحريم من غير توقف على قولهما وانما التوقف في عود التحريم ثانيا معني انه ان عاد
الى سجود السهو تعود التحريم والا فلا وهذا سهل للخروج المسائل والا صح كان
التحريم اذ ابطلت لا تعود الا باعادتها ولم توجد وتظهر مرة الاختلاف فيما ذكره
في الكتاب وهو لا اقتداء وفي انتفاض الطهارة بالقبلة وتغير الفرض بنية الكفا
في هذه الحالة فلا يسجد للسهو بعد نية الاقامة بل يتركه ويقوم لا نه لو سجد بطل
سجوده لو وقع في وسط الصلاة ولا يؤمر بشيء اذا كان في ادائه ابطاله **قال**

والله اعلم
بالحق

وسجد للسهو وان سلم القطع معناه وجه عليه ان يسجد للسهو وان
اراد بالتسليم قطع الصلاة لان نيته بغير الشروع فتلغو كالو نوى الظاهر سنا
او نوى المسافر الظاهر اربعا بخلاف ما اذا سلم وهو ذكر للسجدة الصليبية حيث
تفسد الصلاة والفرق ان يسجد السهو يولي به في حرمة الصلاة وهي باقية
والصلية مؤتات بها في حقيقتها وقد بطلت بالسلام العمد **قال دم وان شك**
انه كرم صلى اول مرة اساقف لقوله عليه الصلاة والسلام اذا شك احدكم في صلاته
انه كرم صلى فليستقبل الصلاة ولا نه قادر على اسقاط ما عليه من الفرضين
من غير مشقة فيلزم ذلك كالوشك انه صلى ولم يصل والوقت باق فانه يجب
عليه ان يصل لما قلنا فكذا هذا واختلغا في معنى قولهم اول مرة قليل او كثير
له في تلك الصلاة وقيل معناه ان السهو لم يكن عادة له لا انه لم يسه قط
وقيل اول سهو وقع له في حرم ولم يكن سهو في صلاة قط بعد بلوغه ثم
الاستنباط لا ينصق الا بالخروج عن الاولى وذلك بالسلام او الكلام او عمل
آخر متاينا في الصلاة والسلام قاعدة الاولى انه عهد بمحلا شرعا ومجرد السنة
يلغوا نه لا يخرج به من الصلاة **قال وان كثر تحري اي كثر شك تحري واخذ**
بأكبر ربه لقوله عليه الصلاة والسلام من شك في صلاة فليستعصر الصواب والتحري
طلب الاخرى ولا نه يخرج بالاعادة في كل مرة لا سيما اذا كان موسوسا فلا يجب
عليه دفعا للخروج فتعين التحري **قال ولا اخذ بالاقول** اي ان لم يكن له رأي في علي
الا قل لقوله عليه الصلاة والسلام من شك في صلاة فليستعصر الصواب والتحري
اربعا بنى على الاقل ولا نه في الاعادة حرجا على ما ذكرنا وقد اعدم التحري بالاي
فتعين البناء على اليقين حتى يبرأ ذمته بيقين ويقعد في كل موضع يتوهم انه
اخر صلاته كيلا يبطل صلاته بتوك القعدة مثاله لو شك انه صلا ثلثا امر
اربعا فقد قدر التشهد لا احتمال انه صلى اربعا فيتم بالقعود ثم اذا زاد ركعة
اخرى لا احتمال انه كان صلى ثلاثا ولو شك انه صلى ركعة او ركعتين او ثلاثا او
اربعا او لم يصل شيئا فقد قدر التشهد لا احتمال انه صلى اربعا ثم صلى اربع ركعات
يقعد في كل ركعة مقدارا للتشهد لما ذكرنا من الاحتمال **قال قهر صلى الظهر**
انه اتما صلى ثم علم انه صلى ركعتين اتما وسجد للسهو اي اتما الظهر اربعا وسجد
للسهو لما روي انه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك في حديث ذي البدين عن
ابي هريرة رضي الله عنه وكان السلام لا يبطل صلاة لكونه عامنا وسجد بخلاف ما لو سلم
على ظن انه مسافر او على ظن انها الجمعة او كان قريبا العهد بالسلام فظن ان فرض

الظهر وكذا ان اوكان في صلاة العشاء فظن انها التراويح حيث تطل بدلة في هذه السبل
لانه سلم على باب **صلاة المريض** قال **بم تعذر على القيام**
او خاف زيادة المرض صلى قاعدا ركع وسجد ولذلك اذا خاف ابطاء البر بالقيام
او دوران الراس او كان يجهد للقيام الماشد يدا يصلي قاعدا بركع وسجد لقوله
عليه الصلاة والسلام لعمران بن الحصين صلى قايما فان لم يستطع فقا عدا فان
لم يستطع فعلى جنبك ولا ان في القيام في هذه الحالة حرجا بينا وهو مد فوج
بالنقص ولو قدر على القيام متكيا قال الملو في الصحيح انه يصلي قايما متكيا ولا يجزى
غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا او خادوم له فانه يقوم ويتكى خصوصا
على قولنا في يوسف ومحمد فان عندهما قدرة على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه ولو
قدر على بعض القيام دون تمامه بان كان قادرا على التكبير قايما او على التكبير
وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام وباتى بما قدر عليه ثم يقعد اذا عجز وهو احتيا
المملو في م قال **بم او موميا ان تعذر** اي يصلي موميا وهو قاعدا ان تعذر
الركوع والسجود لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قايما ان استطاع فان
لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او يحرك جعل سجودا اخفض من
ركوعه الحديث ولا ان الطاعة بحسب الطاقة فلا يكلف ما لا يقدر عليه قال
وجعل سجودا اخفض من ركوعه لما روينا وان الاما قايما مقامهما في اخذ
حكما قال **بم ولا يرفع الى وجهه شيئا ليُسجد عليه** لقوله عليه الصلاة
والسلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقوم براسك قال **فان**
فعل اي رفع شيئا يسجد عليه وهو **يخفف راسه** صح لوجود الاما وقيل
هو سجود ذكره في الغاية وكان ينبغي ان يقال لو كان الشئ الموضوع بحال
لو يسجد عليه الصحيح يجوز جاز للمريض على ان يسجد وان لم يحسن للصحيح ان يسجد
عليه فهو ايماء فيجوز للمريض ان لم يقدر على السجود قال **والا** اي وان لم
يخفف راسه لم يحسن لعدم الاما واذا لم يقدر على القعود مستويا ويقدر
عليه متكيا او مستندا الى حائط او انسان لا يجوز له ان يصلي مضطجعا على الخا
قال **وان تعذر القعود او مضطجعا او على جنبه** والاستلقاء ان يلقى
على ظهره ويجعل رجلاه الى القبلة وتحت راسه خدة ليرتفع فيصير شبه
القاعد ويصير وجهه لا الى السماء وهو افضل لقوله عليه الصلاة والسلام يصلي
المريض قايما فان لم يستطع فقا عدا فان لم يستطع فعلى قفاه ولا ان اشارت المسئلة
يقع الى هو الكعبة وهو قبلة الى عنان السماء واشارت المضطجع على جنبه الى

جانبه فليس

جانبه فليس به لا يتأدى الصلاة اذ هو ليس بقبلة وقال الشافعي **بم يومئ**
على جنب وهو رواية عن ابي حنيفة ومما روينا من حديث عمران ولنا
ما بيننا ولا حجة له في حديث عمران لان معنى قوله عليه الصلاة والسلام على
جنبك اي ساقطا لان الجنب يذكر ويراد به السقوط بمقال يلقى فلا ان الشرا
على جنبه اذا طال مرضه وان كان مستلقيا ولا ان المريض على شرف الزوال
فاذا زال فقعدا وقام كان وجهه الى القبلة بخلاف ما اذا كان على جنب
وقيل كان عمران يمنع مرضه من الاستلقاء فلذلك امر ان يصلي على جنب
قال **بم والاخر** اي ان لم يقدر على الايماء براسه اخذت الصلاة **ولم**
يومي بعينه وقبلة واجبه وقال زفر والشافعي **بم يومئ** وهذا الاشياء وهي رواية
عن ابي يوسف ومم وضن فقول نصيب لا بدال بالرواي متنع ولا يمكن القياس
على الراي لانه يتأدى به ركن الصلاة دون هذه الاشياء وقوله اخذت
اشارت ان الصلاة لا تسقط عنه وهذا اذا كان قليلا دون ست صلوات
فظاهر وكذا اذا كان كثيرا وكان مقيما يفهم مضمون الخطاب في رواية قال
صاحب الهداية وهو الصحيح بخلاف المعنى عليه حيث يقطع عنه اذا اكثر على ما بينه
وذكر قاضي خان انه لا يلزمه القضاء اكثر وان كان يفهم مضمون الخطاب
في الاصح جعله كالمعنى عليه ومثله في المحيط وهو اختيار شيخ الاسلام وغيره
الاسلام لان مجرد العقل لا يكفي لتجبه للخطاب عليه قال القاضي خان ذكر محمد
من قطعت يده من المرفقين ورجلاه من الساقين الصلاة عليه فنثبت
ان مجرد العقل لا يكفي لتجبه للخطاب ذكره مستشهدا به قال الراعي عفور به
لا دليل فيما ذكره محمد على سقوط القضاء لان هذا الفجر متصل بالموت
وكلا مناهما اذا صح المريض حتى لو مات المريض ايضا من ذلك الوجه ولم
يقدر على الصلاة لا يجب عليه القضاء حتى لا يلزمه الاصابه وان قلت
فصار كالسافر والمريض اذا اقطر في رمضان وماتا قبل الاقامة والصحة
قال **بم وان تعذر الركوع والسجود لا القيام او مضطجعا** وقال زفر والشافعي
يصلي قايما لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن ادراك آخر ولنا ان
المقصود للتخوع والتسجوع لله تعالى وانما يحصل ذلك بالركوع والسجود والقيام
وسيلة الى السجود فلا يجب بدونه وهذا لان اصل التواضع وجد في الركوع
ونهايته في السجود ولهذا لو سجد لغير الله تعالى كفر والقيام وسيلة الى السجود
فصار تعالىه فيسقط بسقوطه ولهذا يشترع السجود بدون القيام كسجدة

التلاوة ولم يشع القيام بدون السجود فاذا لم يتعبه السجود لا يكون
ركنا فيجب بين الاما قاعدا ومن الاما قايما ولا افضل هو الاما قاعدا
لانه اشبه بالسجود يكون راسه فيه اخفض واقرب الى الارض وهو
المقصود وقال خواهرزاده يومى الركوع قايما والسجود قاعدا قال **ولو كان**
في صلاة نية ما قدر معناه صحيح شرع في الصلاة قايما تحدث له مرض يمنعه من
القيام صلى قاعدا تركع ويسجد فان لم يستطع قويا قاعدا فان لم يستطع فنجعا
لانه سألني على الاعلى فصار كالاقتداء وعن ابي حنيفة ربه انه يستقبل اذا
صار الى الاما لان تحريمه انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز نداء
والصحيح الاول لان اذا بعض صلاة تركع وسجد وبعضها بالاما اول من
ان يودى الكل بالاما قال **ولو صلى قاعدا تركع ويسجد فصح** اي صلى بعض
قاعدا تركع ويسجد فصح في هذا عند ابي حنيفة واويوسف ربه خلافا لمحمد بن سنان
على اختلافهم في الاقتداء قال **ولو كان مومنا** اي لو صلى بعض صلاة مومنا
حتى قدر على الركوع والسجود لا ينبغي فيه خلاف زفرنا على اختلافهم في جواز
الاقتداء به للركع والسجود عند وقد بيناه في الامامة ولو كان يوم مرضي
ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود استأنف على المختار لان حالة
القعود اقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف وقد بيناه من قبل وفي جوامع
الفقه لو فتح بالاما ثم قدر قبل ان تركع ويسجد بالاما جاز له ان يتبعه خلاف
ما بعد الركوع والسجود قال **رجح والمطلوع ان يتكلى على شئ ان اعلى** اي
لانه عذر وكذا له ان يقعد اذا اعلى عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز له القعود
الا اذا عجز لما مر من قبل ويكره الا تكا بغير عذر لانه اساءة في الادب قبل
لا يكره عند ابي حنيفة ربه لانه يجوز القعود عنده من غير عذر مع الكراهية فيجوز
الا تكا بلا كراهية لانه فوقه ولهذا اذا تدرى المريض ان يصلي متكيا لا يجوز له
القعود ويكره عندهما من غير عذر فيكره الا تكا وقيل لا يكره القعود
ايضا عند ابي حنيفة ربه من غير عذر لانه لا يكره ان يفتح الطلوع قاعدا مع
القدرة فكذلك لا يكره ان يقعد بعد الا فتاح لان البقاء اسهل من الابتداء وذكر
اليزيد ويحان الا تكا يكره في القعود ولا يكره من غير عذر عند ابي حنيفة ربه لان القعود
مشروع ابتداء من غير عذر والا تكا ليس مشروع ابتداء ولهذا يكره ان يفتح الطلوع
متكيا ولا يكره قاعدا قال **ولو صلى في ذلك قاعدا بلا عذر صح** وهذا
عند ابي حنيفة ربه وقال لا يصح الا من عذر لان القيام مقدور عليه فلا يجوز تركه

والفنية

وله ان الغالب فيه وراي الراس وهو كالمحقق لكن القيام افضل لانه ابعد عن
شبهة الخلاف والمطلوع افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه والمربوط على الشط كالشط
هو الصحيح وكذا اذا كان قراره على الارض وان كان مربوطا في البحر وهو يضطرب
اضطرابا شديدا فهو كالساير وان كان يسيرا فهو كالواقف وفي الايضاح فان
كانت مربوطة ممكنة للزوج لم تجز صلاة فيها لانه اذا لم تستقر على الارض فهي
منزلة الدابة وان كانت غير مربوطة تجازت الصلاة فيها وان كانت سائرة لان سيراها
غير مضاف اليه بخلاف الدابة قال **ربه ومن اغنى عليه او من خمس صلوات**
في ولو اكثر وقال الشافعي لا يقضى اذا اغنى عليه وقت صلاة كاملة كل القضا
ينبغي على وجوب الاداء بخلاف النوم لانه باختيار فلا يعذر ولذا ان عليا رضي الله
اغنى عليه اربع صلوات فقصاها من غير رضاي الله عنهما اغنى عليه اكثر من يوم وليلة
فلم يقض لان المدة اذا قصرت لا يخرج في القضا فيجب كالنائم واذا اطالت خرج
فيسقط كالحايض والممنون كالاغنى فيما رواه ابو سليمان وهو الصحيح ثم الكثرة تغير
من حيث الاوقات عند محمد ربه حتى لا يسقط القضا ما لم يستوعب ست صلوات وعند
ابي يوسف ربه يعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن ابي يوسف ربه والا ولا يصح
لان الكثرة بالدخول في حد التكرار على ما مر من قبل وتظهر ثم الاختلاف فيما
اذا اغنى عليه قبل الزوال فافاق من الغد بعد الزوال فعند ابي حنيفة ربه لا يجب
عليه القضا لان الاما استوعب يوما وليلة وعند محمد ربه يجب اذا افاق قبل
خروج وقت الظهر لان التكرار باستيعاب ستة اوقات ولم يوجد وهذا اذا دام
الانما عليه ولم يفتق في المدة واما اذا كان يفتق فيها فانه ينظر فان كان لافاقته
معلوم مثل ان تحف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفتق قليلا ثم يعاوده فيغنى عليه
يعتبر هذه الافاقه فتبطل ما قبلها من حكم الاما اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم
يكن لافاقته وقت معلوم ملكنه يفتق بغيره فتكلم بكلام الاما ثم يغنى عليه فلا
غير هذه الافاقه ولو زال عقله بالتحريم يلزمه القضا وان طال لانه حصل لها هو
معصية فلا يوجب التحفيف ولهذا يقع طلاقه وكذا اذا ذهب عقله بالبله
والدواعي عند ابي حنيفة ربه لان سقوط القضا عرف بالاشارة احصل بآفة سمانية
فلا تناس عليه ما حصل بفعله وعند محمد يسقط لانه مباح فصار كالمرض ولو
اغنى عليه بغير سبع اوقات لا يجب عليه القضا بالاجماع لان الخوف سبب ضعفه وهو من
باب سجود التلاوة قال **رجح يجب باربع عشرة اية**
منها اولي الحج وتس على من تلا ولو اما ما وجمع ولو في قاصدا ومضى تالا تلاوته

اما الوجوب فذهبنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لما روى ان رجلا قرأ آية السجدة
عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجدها ولم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال كنت
امامنا لو سجدت لسجدنا معك ولو كان واجبا لسجد ولنا ان آيات السجدة
كلها تدل على الوجوب لانها على ثلاثة اقسام قسم امر صحيح وهو الوجوب وقسم
ذكر فيه فعل لانبياء عليهم الصلاة والسلام والاقتداء بهم واجب وقسم
فيه ذكر استكشاف الكفار ومخالفتهم واجبة ولهذا دم الله تعالى من لم يسجد
عند القراءة عليه وتناول ما روى انه لم يسجد للحال وليس فيه دليل على عدم
الوجوب اذ هو لا يجب على الفور وقوله بربع عشرة اية اي بتلاوة اربع عشرة
آية وهي اخوة الاعراف والرعد والنخل ونبي اسرائيل ومريم والاولى
من الحج والرفقان والنمل والتم تنزيل وص وحج السجدة والخ واذ السماء
انشقت واقرأ باسم ربك كذلك كتب في مصاحف عثمان رضي الله عنه وهو
المعتمد وقوله منها اولى الحج خصها بالذكر احتراماً عن الثانية لانها ليست
من سجدة التلاوة عندنا وعند الشافعي رحمه الله هي من السجدة لحديث عقبة
ابن عامر قال قلت يا رسول الله اوصلت سورة الحج بان فيها سجدتين قال
نعم ومن لم يسجدها لا يقرأها ولنا ما روى عن ابن عباس وان عمر انهما
قالا سجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلاة وقرأتها
بالركوع يؤيد ما روى عنهما وما رواه لم يثبت ذكر ضعفه في الغاية
ولكن ثبت في المراتب باحد هما سجدة التلاوة وبالاخرى سجدة الصلاة
وذم تاركها يدل على ذلك خصوصاً على مذهبه فان سجدة التلاوة ليست
بواجبة عنده فلا يستحق الدم بتركها وخصل الشيخ رحمه الله ص ايضا بالذكر
لما فيها من خلاف الشافعي رحمه الله فانها ليست من عزائم السجود عنده وانما
هي سجدة شكر حتى لو تلاها في الصلاة لا يسجد بها عنده لما روى عن
ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام سجد في ص وقال يسجد
داود توبة ونحن نسجدها شكراً ولنا ما روى ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام
يسجد في ص وما رواه ضعفه البيهقي ولشجج فعني قوله شكراً اي لاجل الشكر
فلا ينافي الوجوب لان العبادات كلها وجبت شكراً لله تعالى وقال مالك لا يسجد
في المفصل لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام لم
يسجد في شي من المفصل منذ تحول الى المدينة وكذا ما روى عن زيد بن ثابت
قال قرأت على النبي عليه الصلاة والسلام سورة النجم فلم يسجد فيها ولنا ما رواه

ابن عباس

ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام سجد في النجم وسجد معه المسلمون والمشركون
للحديث وعن ابن ابي رافع الصائغ قال صليت خلف ابني هريقة رضي الله عنه العتمة
فقرأ اذا السماء انشقت فسجد فيها فقلت ما هذه قال سجدت بها خلف
ابن قاسم صلى الله عليه وسلم فما ازالا يسجد بها حتى القاه وعن ابني هريقة قال
يسجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك
وما رواه من حديث ابن عباس ضعفه البيهقي وغيره ويدل عليه حديث
ابني هريقة الصحيح لان اسلامه متأخر في سابع سنة من الهجرة وليس صحيح
فهو ينافي فلا يعارض الحديث وحديث زيد يحمل انه قراها في وقت مكروه
او انه كان على غير وضوء او لبيتين انه غير واجب على الفور او انه عليه الصلاة والسلام
لم يسجدها في ذلك الوقت لان زيدا لم يسجدها فيه لان القاري كالامام فلا
يصح حجة بالاحتمال فلا يعارض غير المحتمل قال **ابن عباس** **عليه السلام**
امام اي يجب على من تلاه ولو كان التالي اماماً قاله **وسمع** **ابن عباس** **قاصد**
اي وعلى من سمع ولو كان السامع غير قاصد لما روى عن عثمان وعلي وابن مسعود
وابن عباس انهم اوجبوا على التالي والسامع من غير فضل وكفى بهم قدوة وقال
تعالى فاعلم لا يؤمنون واذ قرأ عليهم القرآن لا يسجدون دتم السامعون على
ترك السجود من غير فصل وقوله **او مؤتمراً** اي ولو كان السامع مؤتماً
ولا يشترط سماع المؤتم قراءة امامه بل يجب عليه تبعاً له وان لم يسمع
بان قرأ استرا او لم يكن حاضراً وقت القراءة واقتدى به قبل ان يسجد لها
وقوله **لا بتلاوة** اي لا يجب بتلاوة المعتدي عليه ولا على من سمعه
من المصلين بصلاة امامه وهذا عندنا في حنيفة واما يوسف رحمه الله وقال
يسجدون يجب عليهم ويسجدونها بعد الفراغ منها لتحقيق السبب وهو التلاوة
والسمع ولا مانع بعد الفراغ منها بخلاف حالة الصلاة لانه يؤدى الى قلب
موضوع الامامة والتلاوة ولا كذلك بعد الفراغ منها ولهذا يجب على من
سمعها وليس هو معهم في الصلاة ولهما ان الامام قد يتحمل عن المقدري فرض
القراءة فلا حكم لقراءته كسهره ولا نه يحجور عليه عن القراءة ولا حكم لتصرف
الحجور عليه بخلاف ما يجب والحائض لا تنهيه من بيتان عن القراءة وليس
يحجور عليها فيعتبر قراءتها غير ان الحائض لا يجب عليها قراءتها ولا سماعها
لان السجدة ركن للصلاة وهي ليست باهل لها بخلاف من ليس معهم
في الصلاة لان الحجر ثبت في حصرهم فلا يعدوهم ولا وجه لما ذكره من انهم

يسجد ونها بعد الفراغ لان سببها تلاوة من شاركه في الصلاة فتكون
صلاة تامة ضرورية والصلاة تامة لا تقضى خارج الصلاة كالولاءها الامام
ولم يسجد حاجتي فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا سمعها من هو ليس
معهم في الصلاة حيث يسجدونها بعد الفراغ لانها ليست بصلاة تامة لان السماع
مستند الى التلاوة وهي خارج الصلاة ولو تلاوة السجدة في الركوع والحيث
او الشاهد لا يلزمه الجود للمخرج القراءة فيه وقال المصنف في وعندها فيها
حب ونادى فيه ولو سمعها من لا يحب عليه الصلاة تكبر او صغر او جنون او
حيض او نفاس يجب عليه تحقيق السبب وقيل لا يجب بقراءة المجنون والضعيف
الذي لا يعقل وكذا لا يجب بقراءة النائم او المغمى عليه في رواية ولو سمعها من
طوطى لا يجب على الصحيح قال **ولو سمعها المصلي من غير سجدها بعد**
الصلاة لتحقيق سببها وهو السماع ولا يسجد فيها لانها ليست بصلاة تامة لان
سماع هذه القراءة ليس من افعال الصلاة قال **ولو سجدها فيها اعادة**
الحق اعادة السجدة لانها ناقصة لمكان النهي فلا ينادى بها الكامل وهذا
لان حكم هذه التلاوة من خوال ما بعد الفراغ من الصلاة فلا يصير سببا
الابعد فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الاوقات المكرهه
حيث يجوز اداؤها فيها وان كانت ناقصة لتحقيق السبب لمحال او ما لا بعد
الصلاة لان زيادة سجدة واحدة لا تبطل الصلوة الا ترى ان من ادراك
الامام بعد ما رفع راسه من الركوع يسجد بعد ولا يعتد بها ولا تبطل الصلوة
لذلك وقيل بعيد الصلاة وهي رواية النوادر لانها مؤخره عن الصلاة فاذا
سجد فيها صارت افضا لها لم ينقض النفل في خلال الفرض وقيل هو قول محمد
وعندها لا يعيد بناء على ان السجدة الواحدة قربة عندك لسجدة الشكر فيحقق
الانتقال قال **ولو سمع من امام فاقم به قبل ان يسجد** لا نه لو لم يسمعها
سجدها معه تبعاله فهذا اولى قال **ولو سجد** لا اي لواقته يد به بعد ما سجدها
الامام لا يسجد في الصلاة ولا بعد الفراغ منها وهذا اذا ادركه في تلك الركعة
باتفاق الروايات لا نه صار مدركا للسجدة بادر تلك الركعة فيصير مؤديا
لها ولا نه لا يمكن ان يسجد في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فراغه
منها لانها صلاة تامة فلا يقضى خارجها فصارت ركنا ادرك الامام في الركوع
في الركعة الثالثة من التوضيحات لا يغتفر لما ذكرنا بخلاف ما لو ادرك الامام
في الركوع في صلاة العبد من حيث ياتي بالتكبيرات ركعا لا نه لم يغتفر له

الركعة

الركوع محل التكبير الا ترى انه يكبر فيه تكبيرة الركوع فلم يكن مخالفا لوامام ولا
فات محله وان ادركه في الركعة الثانية اختلفوا فيه قيل لا يصير مؤديا للسجدة
ولا يصير صلاة تامة فيقربها خارج الصلاة وقيل لا يصير مؤديا لها ولكن يصير
صلاة تامة فلا يؤد بها قال **وان لم يقته به** اي وان لم يقته بالامام يسجد
لتقريب السبب في حقه وعدم المانع قال **ولو يقض الصلاة خارجا** اي خارج
الصلاة لان لها منزلة فلا تنادي بالتأخير ولا انها صارت من افعال الصلاة واقعا لا
لانها خارجها قال **ولو تلاها خارج الصلاة يسجد واذا تلاها في الصلاة**
يسجد اخرى لان الصلاة تامة اقوى فلا يكون تبعا للاضعف قال **وان لم يسجد**
اكثر من واحد اي ان لم يسجد خارجا رجع الصلاة حتى دخل فيها فتلا فليسجد لها اجزائه
الصلاة عن التلاوة وان لان المجلس سجدة والصلاة تامة اقوى فصارت الاولى تبعا
لها وفي رواية النوادر يسجد الاول اذا فرغ من الصلاة لان السابق لا يكون
تبعا لاحق اولان المكان قد تبدل بالاستغفار بالصلاة فصارت كما لو تبدل بمحل
اخر وهذا الوجه الذي ذكره في الصلاة فتلاها وجب عليه ان يسجد اخرى
لاختلاف المكان ولان الاول قوة السبق فاستوى فلا يستتبع احدهما الاخر
وجه الظاهر ان الدخول في الصلاة عمل قليل ومثل لا يختلف المجلس وانما لم
يكف بالاول لانها اقوى لكونها اكمل فلا يكون تبعا للاضعف كاختلاف
المكان ولا يمنع ان يكون السابق تبعا لاحق كالسنن للفرايض وعلى هذا التلاوة
في صلاة بعد ما سمعها من غير تكفيه سجدة واحدة لما ذكرنا وفي رواية النوادر
لا تكفيه وفي فتاوى البوري يوسع المصلي اية السجدة من رجل ثم من رجل ثم
تلاها اجزائه واحدة عن الكل وان لم يسجدها سقط الكل ولم يقرأ التي سمعها
يجب عليه سجدة خارج الصلاة ولو تلاها في الصلاة فليسجد ثم سجد واعادها
تبعه سجدة اخرى وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب عليه اذا لم يتكلم قال
من كرها في مجلس في مجلس اي اجزائه سجدة واحدة وهي الصلاة تامة كما يحرم
من كرها في مجلس واحد ولا يجعل من كرها في مجلسين لان ذلك لا يتدخل فيها
لان معنى الجود على الدخول ما امكن وامكانه عند اتحاد المجلس لكونه جامعا للتمسك
فيما يكرر الحاجة كما في الايجاب والقبول وغيره والقارى يحتاج الى التكرار للمفظ
والتعلم والاعتبار وهو تدخل في السبب دون الحكم ومعناه ان تجعل التلاوات
كلها كتلاوة واحدة يكون الواحدة منها سببا والباقي تبعا لها وهو الابق بالعبادة
اذا السبب في تحقيق لا يجوز ترك حكمه ولهذا يحكم بوجوبها اي وجوب العبادات في وضع

الاحتياط حتى تبرأ منه بيقين والتداخل في الحكم اليقيني العقوبات لا تهاشمت
 للرجح فهو ينزجر بواجب فيحصل المقصود فلا حاجة الى الثانية والفرق بينهما
 ان التداخل في السبب تنوب فيه الواحدة عما قبلها وعما بعدها والتداخل في الحكم
 لا ينوب الا عما قبلها حتى لو زادنا في المجلس حدا ثانيا لما عرف في موضع
 ثم المجلس لا يختلف بمجرى القيام ولا بخطوة وخطوتين ولا باستقال من زاوية
 في بيتا ومسجد وقيل اذا كان المسجد كبيرا اختلف والسفينة كالبيت وفي الدرك
 وتشديد الثوب والاستقال من غصن الى غصن والشجر في نظر وجوه يتكرر على
 على الاصح ولو كثرها راكبا على الدابة وهي تسير يتكرر الا اذا كان في الصلاة
 الصلاة جامعة لا ما كن اذ الحكم لصحة الصلاة دليل اتحاد المكان وعلى هذا الوجه
 في الصلاة بعد ما قرأها فذهب للوضوء ثم أعادها بعد العود لا يتكرر لما قلنا ولا يقطع
 الكلمة ولا الكلتان واللقمة واللقمان والكثير قاطع ولو تلاها فسيجد ثم اطال الجلوس
 او القراءة فأعادها لا يجزئ عليه اخرى لا اتحاد المجلس ولو تبدل المجلس السامع دون
 التالي يتكرر لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس التالي دون السامع على
 ما قيل والاصح انه لا يتكرر لما قلنا قال **وكيفية السجدة ان يسجد بشرط الصلاة**
بين تكبيرين بلا رفع يده وتشهد وسليم أي بلا تشهد ولا تسليم والمراد بالتكبير
 تكبير عند الوضع والاخر عند الرفع وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف راجح انه لا يتكرر
 عند الخطأ وروى عن ابي حنيفة راجح انه يكرر في الابتداء دون الانتهاء وقيل يكرر
 في الابتداء بخلاف وفي الانتهاء خلاف بين ابي يوسف ومحمد في فعل قول ابي يوسف
 لا يكرر وعند محمد يكرر والاول هو الظاهر لان التكبير لا يسفل فيها في بيدها اعتارا
 بسجدة الصلاة ويرفع صوته بالتكبير قوله بلا رفع يده لما روى في حديث اخر
 كان عليه الصلاة والسلام لا يفعل تكبير في السجود يعني لا يرفع يديه ولا تشهد
 عليه ولا سلام لان ذلك التحليل وهو يستدعي سبق التهمة وهو معدوم هنا
 ثم اذا اراد السجود يستحب له ان يقوم فيسجد روي ذلك عن عائشة رضي الله
 وكان الرواية اكل فكان اولى ويقول في سجوده مثل ما تقول في سجود الصلاة
 على الاصح قال **ويكره ان يقرأ سورة ويبدأ آية السجدة** لانه يشبه الاستسقاء
 عنها ويؤم القرآن من لزوم السجدة وهجران بعض القرآن وكل ذلك مكروه قال
لا يكره أي لا يكره عكسه وهو ان يقرأ آية السجدة ويبدأ ما سواها لانه
 سبأ رايها قال محمد راجح ان يقرأ قبلها آية او آية لرفع وهو التفضيل وقال قاضي
 ان قرأها آية او اثنين فهو احب فهذا اعم من الاول وانما كان اعم لان قوله معها

ان يكون قبلها او بعدها ولا كذلك الاول وهو قوله قبلها واستحسنوا الخطأ
 شفقة على السامعين وقيل ان وقع بقلبه انهم يرونها ولا يشق عليهم حركتها
 ليكون حشا على الطاعة وموضع السجود في حرم المسجد عند قوله تعالى وهم
 لا يسامون وهو مذهب ابن عباس وعند بعضهم عند قوله ان كنتم اياه تعدوا
 وفي النمل عند قوله تعالى رب العرش العظيم وشذ بعض الشافعية وقال عند قوله
 ويعلم ما يحضرون وما يعلمون وقيل على قراءة الكسائي عند قوله تعالى لا يسجدوا
 بالتحقير وفي من عند قوله تعالى وخرابكعوا واباناب عندنا وعند بعضهم عند قوله
 تعالى وحسن ما رب وفي الاستطاف قوله تعالى واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون
 وعند بعض المالكية في آخر السورة ولو قرأ آية السجدة الا لغير الذي في آخرها
 لا يسجد ولو قرأ لغير الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ آية السجدة
 عرف السجدة وفي مختصر الجرجاني لا يسجد وسكت ولم يقل واقر بغيره السجدة
باب صلاة المسافر قال **رج ومن جاوز بيوت مصر**
مريديا سيرا وسطا ثلاثة ايام في برا وجواز قيل قصر الفرض الرباعي قوله
 وسطا صفة لمصدر محذوف والعامل فيها السير المذكور لانه مقدر بان والفعل
 تقدره مريديا ان يسير سيرا وسطا في ثلاثة ايام ومراده التقدير لا ان يسير فيها
 سيرا وسطا ولا ان يزيد ذلك السير وانما يريد قدر ذلك المسافة وكان ينبغي
 ان يقول مريديا ثلاثة ايام سيرا وسطا في برا وجواز مريديا مسيرة ثلاثة ايام
 يسير وسطا ونقول في كلامه تقدمه وتأخير وحذف بتقدير مضى فتقدمه منها
 مسيرة ثلاثة ايام سيرا وسطا أي يسير وسطا وهو سير الابل ونحوه ثم كلامه
 تضمن اشياء احدها بيان موضع يتدأ فيه القصر والثاني بيان اشتراط قصد
 السفر والثالث بيان قدر مسافة والرابع صتم القصر فيه اما الاول فانه يقصر
 اذا فارق بيوت المصر لما روي انه عليه الصلاة والسلام قصر العيص بل في الخليفة
 وروى عن علي رضي الله عنه انه قال لو جاوزنا هذا الحصر لقصرنا ثم المعتبر
 المجاوزة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر قصر وان كان محذرا
 من جانب اخرى بنية وان كانت قرية متصلة برص المصر فيعتبر مجاوزتها
 هو الصحيح واما الثاني وهو بيان اشتراط قصد المسافر من قصد مسافة
 مقدرة بثلاثة ايام حتى يترخص برخصة المسافر والاولا يترخص ابد ولو
 طاف الدنيا جميعها بان كان طالبا ليقان غريم ونحو ذلك ويكفيه غلبة الظن
 يعني اذا غلب على ظنه انه يسافر قصر اذا فارق بيوت مصر ولا يشترط فيه اليقين

واما الثالث وهو بيان مسافة القصر فقد قال اصحابنا اقل مسافة يعتبر فيها الاحكام
مسيرة ثلاثة ايام يسير متوسط وهو سبعمائة ميل ومشي الاقدام في ايام السنة
وعن ابن يوسف انه مقدرون بين واكثر اليوم الثالث وعند السافعي يوم وليلة
والجدة عليها قوله عليه الصلاة والسلام يسير المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام
وليلتها ووجه التمسك به انه يقتضي ان كل من صدق عليه انه مسافر شرع له تسريح
ثلاثة ايام اذا لام في قوله والمسافر بالاستغراق كما في جانب المقيم ولا يتصور ذلك
الا اذا قدر اقل مدة السفر ثلاثة ايام لانه لو قدر باقل من ذلك لا يمكن استيفاء
مدته لانهما سقم فاقترضت قد من به ضرورة والا لخرج بعض المسافر من عند رزق
عن ابن حنبل انه مقدرون ثلاث مراحل وهو قريب من الاول لان المعتاد في السير في كل يوم
مرحلة خصوصا في ايام في السنة وقبل انه معتبر بالغرض فقد روي واحد وعشرين فرسخا
وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر والصحيح الاول ولم يذكر مسيرة السفر في الماني ظاهر
الرواية وذكر في العيون عن ابن يوسف انه يعتبر مسيرة ثلاثة ايام في البر وان السبع
في السير وسار في يومين او اقل والمختار للفتوى ان ينظر كم يسير السفينة في ثلاثة ايام
وليلتها اذا كانت الرياح مستوية ومعتدلة فيجعل ذلك اصلا لانه هو المقدور لا اليق
بحاله كما في الجبل واما الرابع فعندنا فرض المسافر في الرابعة ركعتان وهو قول
عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله الشافعي في فرضه اربع
والقصر رخصة اعتبارا بالصوم ولنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال صلاة السفر
ركعتان وصلاة الاخير ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام
غير قصر على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى وقالت عائشة رضي الله عنها
فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وعن ابن عمر
انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فكان لا يزيد على ركعتين واما بكونه
وعثمان رضي الله عنهما كذلك وعن ابن عباس رضي الله عنهما مشكوكا من روى صلواته
عليه الصلاة والسلام روى القصر فلو كان فرض المسافر اربع ركعات تركه عليه الصلاة والسلام
على الدوام لا اختيار الا شق والعزيمة فعل بذلك ان اربع في حقه غير مشروع ولا
الشع الثاني لا يقتضي ولا يثبت تركه وهذا انه النافذة خلافا للصوم لانه يقتضي
قال **فلا تأتم وقعد في الثانية** اي اتم اربع ركعات وقعد في الاولين قلنا
التشبه صحيح فرضه لا خبر بان له نافذة اعتبارا بالفجر ويصير مستائلا لغير السلام قاله
والا اي وان لم يقعد في الثانية لا يصح فرضه لاحتمال النافذة ما لم يضر قبل اكمال
هذا اذا لم ينو الاقامة واما اذا انواها بعد ما قام الى الثالثة صح فرضه لانه صار مقيما

بالنية فان قلنا

بالنية فان قلنا فرضه اربع ركعات في القعدة في الاولين غير مفسد في حقه وعلى
هذا لو ترك القراءة في الاولين لم ينوي الاقامة صح فرضه لانه اسكنه ان يقرا في الاخر
لما قلنا قال **رحمى بخل مصر او ينوي اقامة نصف شهر بالدار وقربة** وهذا الكلام
محتمل وجهان احدهما ان يكون متصلا بقوله والا لا اي وان لم يقعد في الثانية لا يصح
فرضه يدخل مصر او ينوي اقامة فيمنذ يصح لكونه مقيما والثاني ان يكون متصلا
بقوله من جاوز بيوت مصر مر بدار سيرا الى اخر معناه اذا جاوز بيوت مصر قصر حتى
يخرج الى مصر فيدخلها وينوي الاقامة في موضع آخر وقالوا انما يشترط دخول المصر لا تمام
اذا سار ثلاثة ايام فصاعدا واما اذا لم يسر ثلاثة ايام فبمجرد الخروج الى وطنه وان لم
يدخله لانه نقل السفر قبل الاستحكام اذ هو محتمل النقص والتقصير بالبلدة والقربة
صحته الاقامة في غيرها وهو الظاهر لان الاقامة لا تكون الا في موضع صالح لها هذا
اذا سار ثلاثة ايام فصاعدا واما اذا لم يسر ثلاثة ايام فلا يشترط ان تكون اقاما
في بلدة وقربة بل يصح ولو في المفازة وقدر الاقامة بنصف الشهر لما روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما انها قالوا اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان تقيم بها خمسة
عشر يوما وليلة فاحل صلاتك وان كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها واذا في المقدار
كأجر اذ الراي لا يهتدى الى له ولا يمكن اعتبار مطلق الليث لان السفر لا يبر
عنه فيودى الى ان لا يكون مسافرا بل اقل قدرها بجمع الطهارة لهما مدة ثمان مائة
كما قدرنا للحضر والسفر بتقدير واحد لهما مدة ثمان مائة مائة مائة مائة مائة
اي اذ نوي الاقامة بمكة ومنى حيث لا يتم فيها لان الاقامة لا تكون في مكان من اذ لو
جارت في مكانين لجازت في اماكن فيودى الى ان السفر لا يتحقق لان اقامة المسافر
في المراحل لو جمعت كانت خمسة عشر يوما واكثر الا اذا نوى ان يقيم بالليل في احد
فصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المبيت يضاف الى مبيته يقال فلان سكن
في حارة كذا وان كان بالنهار في الاسواق هذا اذا كان كل واحد من الموضعين
اصلا بنفسه كما ذكرنا وان كان احدهما تبعا للآخر بان كانت القرية قريبة من المصر
بحيث يجتمع على ساكنها فانه يصير مقيما فيتم بالدخول احدهما ايها كان لا يثبت
في الحكم كوطن واحد قال **رحمى وقصر ان نوي اقل منه او لم ينو وقى سنين** اي
ان نوي اقل من خمسة عشر يوما او لم ينو شيئا واما يقول عند الخروج او بعده وبقى
على ذلك سنين كما ذكرنا ان السفر لا يعبر عنه فلا يمكن اعتبار بدون عمره
قال **رحمى او نوي عسكرك ذلك بارض الحرب وان حاصروا مصر او حاصروا اهل البغ**
في دارنا في غير قوله او عسكرك معطوف على قوله ان نوي اقل منه بمعناه قسطنطين

أقل منه أو نوى عسكر ذلك أي خمسة عشر يوما بأرض الحرب ولو حاصروا مصر من
أصابعهم وأحاصروا أهل البغية دار السلام في غير المصلا نية الإقامة في دار
الحرب أو البغية لا يصح لأن حالهم مخالف غير مقيم للتردد بين الفرار والقرار وضار
كالغزاة والجزير والسفينة وعند فرض نيتهم في الوجهين إذا كانت الشكوة
لهم للتمكن من الاستقرار ظاهر أو عند أي يوسف يصح إذا كانوا في بيوت
المدد وجوابه ما ذكرنا من التردد ولهذا قالوا فيمن دخل مكة لقضاء حاجة ولو
الإقامة خمسة عشر يوما لا يصير مقيما لأنه إذا قضى حاجته قبل الوقت يصح منه
قال **مخلاف أصل الأخصية** يعني حيث يصح منهم نية الإقامة أصل فلا يبطل
بالاستئذان من مخرج إلى مخرج خلاف في العسكر قال **رح وان اقتدى مسافر مقيم**
في الوقت صح وان هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضی الله عنهم ولا ينبغي أن
يتغير فرضه الأربع كما يتغير نية الإقامة لا اتصال التغيير بالسبب وهو الوقت
ولو أفسد يصلي ركعتين لأن لزوم الأربع للمتابعة وقد زالت بخلاف ما لو
اقتدى به بنية النقل ثم أفسد حيث يلزمه الأربع لأنه بالشروع التزم
صلاة الإمام قضاء وفي مسئلتنا لم يلزم قضاء إنما قصد إسقاط الفرض
عن ذمته وتغير فرضه حكمًا للمتابعة وقد زالت قال **رح ويعمل لا** أي بعد
خروج الوقت لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت لقضاء
السبب كما لا يتغير نية الإقامة فيكون اقتداء الفرض بالمتنقل في حق القعدة
أو القراءة أو التهمة قال **رح ويعكس صح فيها** أي يعكس ما ذكره من اقتداء
المسافر بالمقيم جاز في الوقت وبعد وهو اقتداء المقيم بالمسافر وأما جواز فلو
فلا تملك الصلاة والسلام صلى مكة بأهل مكة وهو مسافر فقالوا
صلاتكم فأنتم قوم سفر ويستحب أن يقول ذلك كل مسافر صلى بمقيم اقتداء به عليه
الصلاة والسلام ولأن صلاة المسافر أقوى لأن القعدة الأولى فرض في حق
نقل في حق المقيم وبناء الضعيف على القوى جائز وإنما بعد خروج الوقت فلماذا
من أن صلاته أقوى من صلاته ثم إذا سلمتم المقيمون صلاتهم منفردون
لأنهم التمسوا الموافقة في الركعتين فينفردون في الباقي كالسجود لأنهم
لا يقرؤون في الأصح لأنهم أدركوا مع الإمام أول صلاته وفرض القراءة قد تفرغ
بخلاف المشقوق قال **مبطل الوطن الأصلي مثله لا السفر ووطن الإقامة**
والسفر الأصلي أعلم أن الأوطان ثلاثة وطن أصلي وهو مولد الإنسان أو البلد
التي نزل فيها ووطن إقامة وهو الموضع الذي نوى المسافر أن يقيم فيه خمسة عشر

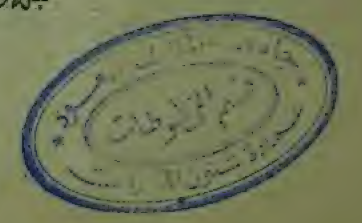
فصل في الوطن

فصلا ووطن سكني وهو المكان الذي نوى أن يقيم فيه أقل من خمسة عشر يوما
ولم يذكر المحققون من أصحابنا هذا الوطن قالوا لأنه لا فائدة فيه لأنه يبقى
فيه مسافر على حاله فصار وجوده كعدمه ولهذا لم يذكره صاحب الكتاب وإنما
إلى أنه يفيد ونحن نذكر فائدة من قرئ بها شاء الله تعالى وكل واحد من هذه الأوطان
يبطل مثله وبما هو فوقه ولا يبطل مادونه لأن الشيء ينتقض بمثله وبما هو
أقوى منه لا بما دونه وقوله وبطل الوطن الأصلي مثله أي لوطن الأصلي
لما ذكرنا ولهذا أعد النبي عليه الصلاة والسلام نفسه مسافرا مكة حيث كان
فأن أقوم سفر هذا إذا انتقل عن الأول بأهله وأما إذا لم ينتقل بأهله ولكنته
استحدث أهل بلدة أخرى فلا يبطل وطنه الأول ونية فيه وقوله لا السفر
فيه حذف أي لا بانشاء السفر ولا بوطن الإقامة وكلاهما لا يبطل به الأصلي المذكور
وقوله ووطن الإقامة مثله أي يبطل وطن الإقامة بوطن الإقامة لما مر قوله
والسفر الأصلي أي وبطل بانشاء السفر وبالوطن الأصلي لأن السفر ضد
الإقامة فلا يبقى معه والوطن الأصلي فوقه وفائدة هذه الأوطان أن
يتم صلاته فيها إذا دخلها وهو مسافر قبل أن يبطل ويتصور تلك الفائدة
في وطن السكني أيضا في رجل خرج من مصر إلى قرية الحاجة ولم يقصد السفر ونوى
أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فإنه يتم فيها لأنه مقيم ثم خرج من القرية لا
للسفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصر وقبل أن يقيم يوما ولكنه في موضع
فسافر فإنه يقصر ولو مر تلك القرية ودخلها أنه لا تملكه ولو وجد ما يبطله من
أو مثله لم لا يشترط تقدم السفر بثبوت الوطن الأصلي إجماعا وفي ثبوت وطن
الإقامة روي عن محمد بن خالد **رح وفاته السفر يقضي ركعتين وأربع**
فيه لف وشرأي فبأن السفر يقضي ركعتين وفاته السفر يقضي أربعاً لأن الغنا
بحسب الأداة خلافاً لما لو فاته في المرض في حالة لا يقدر على الركوع والسجود
حيث يقضيها في الصحة رأكعاً وساجداً أو فاته في الصحة حيث يقضيها في المرض
بالأيماء لأن الواجب هناك الركوع والسجود إلا أنها يسقطان عنه بالفجر فإذا
قد رأت بها خلافاً ما نحن فيه فإن الواجب على المسافر ركعتان كصلاة الفجر
وعلى المقيم أربع فلا يتغير بعد الاستقرار قال **رح والمعتبر فيه آخر الوقت**
أي المعتبر في وجوب الأربع أو الركعتين آخر الوقت فإن كان في آخر الوقت مسافراً
وجب عليه ركعتان وإن كان مقيماً وجب عليه الأربع لأنه المعتبر في السببية
عند عدم الأداة في أول الوقت ولهذا يبلغ الصبي أو أسلم الكافر أو أفاق المجنون

او ظهرت الحايض والنفساء في اخر الوقت يجب عليهم الصلاة ويعكسه لو حاضت او
او نكست فيه لا يجب عليهم لفقد الاهلية عند وجوب السبب قال **والعاصي بغيره**
اي في الترخيص برخصة المسافرين كغيره من المطيعين وقال الشافعي رحمه سفر
المعصية لا يفيد الرخصة لا تهلل تخفيفا فلا يتعلق بما يوجب التغليظ ولا
اطلاق النصوص ولا ان السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما تكون بغير او
بما هو والرخصة تتعلق بالسفر لا بالمعصية وهذا الماعرف ان المعصية المحذورة لا
الاحكام كالبيع عند الاذان قال رحمه **ويعتبر بنية الإقامة والسفر من الاصل**
دون التبع لان الاصل هو المتمكن من الإقامة والسفر دون التبع قال رحمه **اي**
المراة والعبد والجندى هذا تفسير التبع اي المرأة تتبع للزوج والعبد تبع للمولى
والجندى تبع للامير والمرأة انما تكون تبعا للزوج اذا وافاها مهرها المجهل وانما
اذا المهر عرف فلا تكون تبعا له قبل الدخول لا تهلل لا يمكن من السفر بها وكذا
بعده عن اى حنيفة رحمه لان لها ان تمتنع نفسها عنده والجندى انما يكون تبعا للامير
اذا كان يرتقى من الامير ومن الاتباع الاجير مع المستاجر والتلميذ مع استاده والكريم
على السفر والاسير اذا لم يعلم التابع نية المتبوع الإقامة لا يلزمه الاتمام حتى يعلم
كافي توجه للطالب الشرعى وعن الوكيل وقيل يلزمه كالعزل الحكم ولو كان العبد
مشتوكا من مسافر ومقيم قيل يتم وقيل يقصر وقيل ان كان بينهما ما يات في الحنيفة
يقصر في نوبة المسافر ويتم في نوبة المقيم ولو تزوج المسافر في بلد لا يصير مقاما ولا
مقيما **باب الجمعة قال رحمه شرط اداها المصراى شرط اداها**
للجمعة المصراى لا يجوز اداها في المغارة ولا في القرى لقول علي رضي الله تعالى عنه الجمعة
ولا شروق ولا صلاة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع قال رحمه **وهو اى المصراى كل**
موضع له امير وقاض بنفذا الاحكام وقيم الحدود وهذا رواية عن ابى يوسف رحمه
وهو اختيار الكرخى وعنده انهم لو اجتمعوا في ابر مساجدهم لا يسعهم وهو اختيار
البلخى وعنده هو كل موضع يكون فيه كل محترف ويوجد فيه جميع الحاجات للناس اليه
في معاشهم وفيه فقيه يقضى وقاض يقيم الحدود وعنده ان تبلغ سكانه عشرة
الاف وقيل ان يوجد عشرة الاف مقاتل وقيل ان يكون اهل بحال لو قصدهم
عدو يمكنهم دفعه وقيل ان يكون بحال يعيش فيه كل محترف محرفة من سنة الى
سنة من غير ان يستقل محرفة اخرى وعن محمد بن كل موضع مصره الامام فهو مصر
حتى لو بعث الى قرية نائبا لاقامة الحدود والعصاص يصير مصراى اذا عزل يلقى بالقرى
وقال ابو حنيفة رحمه المصراى كل بلد فيها سلك واسواق وسابغ ووال ينصف المظالم

من ظالمه وعالمه يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح واوجب الشافعي رحمه على
اهل القرى اذا كان بها ائمة مجمعة وفيها اربعون رجلا وهم احرار بالغون يفتون
لا يضعون صيفا ولا اشتا الا طعن حاجة لحدث ابن عباس ان اول جمعة
جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بن عمار
قرية من قرى البحرين ولما روى عن عبد الرحمن بن كعب عن ابيه كعب بن مالك انه
قال اول من جمع بنا في حرة بنى بياض اسعد بن زراره فان قلت كم كنتم منكم
قال اربعون رجلا ولما روى عن ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم قال قلت كم كنتم منكم
اهل القرى جمعة وانما الجمعة على اهل الامصار مثل المدائن ولا ان المدينة قرية بلية
ولم ينقل اليها انه عليه الصلاة والسلام امرهم باقامة الجمعة فيها ولو كانت واجبة
لامرهم بها ولنقل اليها نقلا مستقيضا وليس له حجة فيها روى من الحديثين
اما حديث ابن عباس فلا ان جواثا اسم الحسن بالبحر بن قاله للجوهري وابن الاثير
قال صاحب البسوط هو مدينة والمدينة تسقى قرية قال تعالى لا نزل هذا القرآن
على رجل من القرى عظيم وهي مكة والطائف واما حديث عبد الرحمن فلا ان كان
قبل مقدم النبي عليه الصلاة والسلام المدينة ذكره البيهقي وغيره من اهل العلم
فلا يلزم حجة لانه كان قبل ان تفرض الجمعة وكانت بغير اذن النبي عليه الصلاة
والسلام ايضا على ما روى في القصة انهم قالوا لليهود يوم يجتمعون فيه كل سنة
ايام وللنصارى يوم فلنجعل يوم نجتمع فيه نذكر الله تعالى ونصلي فقالوا اليوم
السبت لليهود ويوم الاحد للنصارى فاجعلوه يوم العربى فاجتمعوا الى
اسعد فضلى بهم وذكر لهم فسموه يوم الجمعة ثم انزل الله فيه بعد قدوم
النبي عليه الصلاة والسلام المدينة وقيل اول من سماه يوم الجمعة كعب
بن لوى قال رحمه **ان مصلاوه** اى صلى مصر وهو معطوف على المصراى بمعنى شرط
اذا انما المصراى مصلاوة والحكم غير مقصور على المصلى بل يجوز في جميع اقبية مصر
لانها بمنزلة في حق حوايج اهل مصر لانها معدة لحوائجهم واختلافوا في تقدير
الاقبية فبعضهم قدرها بميل وبعضهم بميلين وقيل بفرسخين وقيل
بغلو وقيل اذا كان بين مصر والمصلى مزارع يجوز الجمعة فيه قال رحمه
ومنى مصر عرفت حتى يجوز الجمعة في منى عندنا في حنيفة رحمه وابى يوسف رحمه اذا
كان الامام امير الحج او الخليفة لا امير الموسم لا تهلل الى امور الحج لا غير وقال محمد بن
لا تجوز فيها لانها من القرى حتى لا يعيدها ولها انها تمصر في ايام الموسم وعلمه
التعبد للتخفيف لا اشتغالهم بامور الحج بخلاف عرفه لانها فضاء ومعنى ائمة

ودور وسلك وقوله تنصرف في أيام الموسم يشير الى ان الجمعة لا تجوز فيها غير ايام
الموسم لانها لا تنصرف بعد ما وقيل تجوز لانها من فناء مكة وهذا لا يستقيم
الا على قول من قدر القناب في سجين لان بينهما فرسخين قال رحمه **ويؤيد**
في مصر في مؤلفه في مؤلفه الجمعة في مصر واحد بموضع كثيرة وهو قول الحنفية ومحمد
وهو الاصح لان في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا علينا وهو مرفوع
وروي عن الحنفية في الاجتماع في موضع واحد فان ادبت في موضعين
او اكثر فالجمعة لا تكون محرمة وقيل فراغا وقيل فيها جميعا وقيل يجوز في موضعين
ولا يجوز في اكثر وهو رواية عن ابى يوسف ومحمد بن وروى عن ابى يوسف في اجتماع
لا يجوز الى في موضع واحد الا ان يكون نهر عظيم كدجلة وعندها لا تجوز اذا كان
عليه جسر وروى عنه انه كان يامر برفع الجسر في بغداد وقت الصلاة ليكون كمنع من قوله
والسلطان او نائبه اي شرط اذا نالها السلطان او نائبه وهو مقطوع على المصلي قال
الشافعية لا يشترط لها السلطان لما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم الجمعة حسن كان
عثمان محضورا ولا تنافى فلا يشترط لها السلطان كسائر الفروض ولنا قولنا عليه الصلاة
والسلام من تركها استخفافا بها وله امام عاد او جابر فالجمع الله شمله الحديث شرط
فيه ان يكون له امام وقال الحسن البصري رجع الى السلطان فذكر منها الجمعة ومثاله
لا يعرف الاسماء فيقول عليه ولا تنافى فيجمع عظيم فتقع المنازعة في التقديم وتؤخرها
في اول الوقت واخره فيليها السلطان قطعا للمنازعة وتسكينها للفتنة وحدث علي بن
عقيل انه فعله باذن عثمان رضي الله عنه فلا يلزم حجة مع الاحتمال قال رحمه **ووقته**
الظهر اي شرط اذا نالها وقت الظهر وقال الحنفية لا يجوز اذا نالها قبل الزوال والحديث
انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الجمعة ثم يذهب الى الجبل فيصلي بها حتى تزول
الشمس وعن سلمة بن الأكوع انه قال كنا نضلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة
ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل به وعن سهل بن سعد انه قال ما كنا نقبل
ولا نتقدي الا بعد الجمعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو سهيل ان كنا
نرجع من الجمعة فنقبل قابله الضحى ولا نأخذ عيده لقوله عليه الصلاة والسلام قد
اجتمع لكم في هذا اليوم عيدان فيجوز قبل الزوال كصلاة العيدين ولنا المشاهير انه
عليه الصلاة والسلام كان يصليها بعد الزوال وكذلك الخلفاء الراشدون ومن بعدهم
من الائمة فصا واجما عامتهم على ان وقتها بعد الزوال والا لما اخروها الى بعد الزوال
وحدث جابر بن عبد الله ان الصلاة والرواح كانا حسن الزوال لان الصلاة كانت
قبله وحدث سلمة معناه ليس للحيطان ظل طويل بحيث يستظل به المار لان حيطان



المدينة كانت

المدينة كانت قصيرة فلا يظهر الظل الذي يستظل به الا بعد زمان طويل ومعنى
حدث سهل وابى سهيل انهم كانوا يؤخرون القبلة والغدا الى ما بعد الجمعة خوفا من قول
التبكيك اليها قال رحمه **فتبطل غير وجهه** اي تبطل صلاة الجمعة بخروج وقت الظهر وهو
في الصلاة لما ذكرنا من ان شرطها وقت الظهر وليس له ان يبنى الظهر عليها لاختلاف
الصلاة من قارب **والخطبة قبلها** اي الخطبة قبل الجمعة من شروط ادائها لانه عليه
الصلاة والسلام لم يصلها بدونها فكانت شرطا اذا الاصل هو الظهر وسقوطها بالجمعة
خلاف الاصل وما ثبت على خلاف القياس براعي فيه جميع ما ورد فيه النص وهو قبل
الصلاة بعد دخول الوقت بحضرة جماعة تنعقد بهم الجمعة وان كانوا صائغا او نياضا
قال رحمه **وتس خطبتان بجلسته بينهما وطهران** قايما بهذا ورد النقل المستفيض
عنه عليه الصلاة والسلام ولو خطب خطبة واحدة او لم يجلس بينهما او يغير طهرانه او
غير قايما جازت لحصول المقصود وهو الذكر والوعظ الا انه يمكن للحالفة التواتر
ويستحب اعادةها اذا كان جنيا كاذبا قال الشافعية لا تجوز الخطبة في جميع ذلك
لانها قائمة مقام ركعتين فتكون منزلة الصلاة حتى يشترط لها دخول الوقت
فكلا يشترط لها سائر شروط الصلاة من سترة العورة وطهارة المكان والثوب
والبدن وعندنا لا تقوم مقام الركعتين على الاصح لانها تنافي في الصلاة لما فيها من
استدبار القبلة والكلام فلا يشترط لها شرائط الصلاة وروى عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنهم خطبوا خطبة واحدة منهم على والمغيرة وابى رضي الله عنهم اجمعين ولم
نكر عليهم احد وجلسه عليه الصلاة والسلام كان للاستراحة قال رحمه **وكفت**
تحيين او تهليل او تسبيح لا طلاق قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وعن عثمان بن
انه قال الحمد لله فأتى عليه فنزل وصلى بحضرة من الصحابة وقال ابو يوسف ومحمد بن
لابد من ذكر طويل يسمى خطبة واقوله قد راى التشهد الى قوله عبد بن رسول الله صلى
به على الله تعالى ونصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعوا المسلمين لان الخطبة
هي الواجبة وما دون ذلك لا يسمى خطبة عرفا وقال الشافعية لا بد من خطبتين
اعتبارا للعرف والجمعة عليهم ما تلونا وما رونا ولا نسلم ان ما دون ذلك لا يسمى
خطبة عرفا ولكن سلم فهو عرف على اوقع لاجل الاستصحاب ونحن نقول به وان جاز
ان يكفي على الادنا كما في الركوع والسجود قال رحمه **والجماعة** اي شرط ادائها للجمعة
لانها مشتقة منها ولان العلماء اجمعوا على انها لا تصح من المنفرد قال رحمه **وهي**
اي اقل الجماعة ثلاثة سوى الامام وهذا عند الحنفية ومحمد بنهما الله وقال
ابو يوسف في اثنان سوى الامام لان في المتن معنى الاجتماع وهي منبئة عنه وقال

الشافعي رحمه الله اقلهم اربعون رجلا احرار اقيمين لا يظعنون صيفا ولا شتاء الا
ظعن حاجة لما روى عن جابر انه قال مضت السنة ان في كل ثلاثة اماما وفي كل
اربعة فمافوقها جمعة واثنى فطر والحديث عبد الرحمن بن كعب وقد تقدم
في حديث المصنف ولما ان اجمع الصحيح انما هو الثالث لكونه جمعا تسمية ومعنى
والجماعة شرط على احد وكذا الامام فلا يعتبر احدهما من الاخر ولا ان قوله
تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله يقتضي مناديا واداءا
والساعين لان قوله اسعوا جمع واقله اثنان ومع المنادى ثلاثة وما رواه الشيخ
من حديث جابر ضعفه اهل النقل حتى قال البيهقي منهم لا يخرج مثله وكذا حديث
لا يمكن الاحتجاج به على ما بينا من قبل ويرده ايضا ما روى في قوله تعالى وتذكروا
قايما خطيبا انه لم يبق معه عليه الصلاة والسلام الا اثني عشر رجلا وقد صح
انها عقدت باثني عشر رجلا قال رحمه الله فان نفرا قبل سجدة بطلت يعني اذا
احرم الامام والقوم ثم نفروا قبل ان يسجد بطلت الجمعة وقال ابو يوسف وسجد
لا تبطل ولو نفروا بعد السجود لا تبطل الا على قول زفر فانه يقول الجماعة شرط في
دوامها كالوقت والطهارة ولما ان الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا
يشترط دوامها كالخطبة ولهذا ورد في التشهد بناء عليها لوجود الانعقاد
وان لم يشاركه في ركعة وله ان الجماعة شرط الانعقاد لكن الانعقاد بالشرك
في الصلاة ولا يتم الشروع فيها ما لم يقعد الركعة بالسجدة اذ ليس لها دونها حكم
الصلاة ولهذا لا يثبت في مينة لا يصلي ما لم يسجد ولا يتم الانعقاد بمحمد والشرك
في الجمعة لان ذلك يمكنه وحده ايضا لا ترى انه يشترع في الجمعة وحده ابتداء
بحضرة الجماعة وان لم يشارك فيها احد ومع هذا لو نفروا قبل ان يحرموا بطلت
ولو كان مجرد الشروع كافيا لما بطلت ولا معتبرا بقاء النسوان والصبيان ولا
بدون الثلث من الرجال لان الجمعة لا تنعقد بهم بخلاف العبد والمسافر
والمرضى والاميين والخمران لانها تنعقد بهم ولهذا سلخوا الامامة فيها فان
الامني او الاخرين يصلح ان يؤم في الجمعة قوما مثله بعد ما خطب غيره ومن
فزع هذه المسئلة ما رواه احمد الامام ولم يحرموا حتى قرأ وركع فاحرموا بعد ما ركع
فان اذ ركع في الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا فلا
لعدم صحتها بخلاف المسبوق لانه تبع للامام فيكون في الانعقاد في حق الاصل
لكونه بانبا على صلواته قال رحمه الله **فلا اذن العام** اي من شرط ادائها ان ياذن
الامام للناس اذ ناعما حتى لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم يحرك لانها من

شعائر الاسلام

شعائر الاسلام وخصا يصلي الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهاد وان
فتح باب قصره واذن للناس بالدخول فيه يجوز ويكره لانه لم يقض حق المسجد
الجامع قال رحمه الله **وشروط وجوبها اقامة والذكون والصحة والطهارة وسلامة**
العينين والرجلين لما فرغ من شروط الجواز وهي في غير المصلي شرع وفي بيان شروط
الوجوب وهي الاوصاف التي تكون في المصلي وقد بقي له منها البلوغ والعقل فانها
من شروط الوجوب ايضا قال رحمه الله **ومن لا جمعة عليه ان اداها جاز عن فرض**
الوقت لان السقوط لاجله محصفا فاذا تحلل جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا
صام والذي لا جمعة عليه هو المريض والمسافر والمرأة والعبد والمختفي من السلطان
الظالم ومن لا يقدر على المشي كالقعور والمفلوج ومقطوع الرجل والشيخ الفاني
والاعمى وان وجد قايما على قول ابي حنيفة رحمه الله واختلفوا في المكاتب والعقيد
المأذون له في صلاة الجمعة والعبد الذي حضر باب الجامع ليحفظ دابة مولاة
وامكيد الاداء من غير ان يحل بالحفظ والاحير قال رحمه الله **وللمسافر والعبد والمرضى**
ان يؤم في الجمعة فيها وقال زفر لا يجوز لان الجمعة غير واجبة عليهم وانما جازت
صلواتهم على سبيل التبع فلا يكون اصلا ولنا انهم اهل الامامة وانما سقط
عنهم الوجوب تخفيفا للخصلة فاذا حضروا تقع فرضا كالمسافر اذا صار بخلاف
الصحيح لانه مشلول بالاهلية وبخلاف المرأة لانها لا تصلح اماما للرجال قال رحمه
وتنعقد بهم اي تنعقد بهم بحضورهم الجمعة حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم
صلحوا للامامة فالواحد يصلح للاقتداء قال رحمه الله **ومن لا عذر له لولي الظاهر**
قبلها كره وقال زفر لا يصح ظهروا قبل ان يصلي الامام الجمعة لان الجمعة هي الاصل
اذ هي المأمور بها دون الظهور والظاهر بدل عنها فلا يصار اليه مع القدر على
الاصل ولنا ان الفرض هو الظهور لقدرته عليه دون الجمعة لتوقفها على شرايط
لا يتم به وحده والتكليف يعتمد الواسع ولهذا وفات الجمعة صلى الظهور في الوقت
وبعد خروج الوقت يقضى بنية الظهور وهذا اية الفرضية الا انه ما سوي باسقاط
بالجمعة فيكون بتركه مسيئا فيكره وهذا الخلاف راجع الى ان فرض الوقت هو
الظهور عندهم وعند زفر الجمعة وثمرة للخلاف تظهر في موضعين احدهما لو
فرض الوقت بصير شارعا في الظهور عندهم وعندة في الجمعة والثاني لو تذكر فائنة
عليه وكان لو اشتغل بالقضاء تفوته الجمعة دون الظهور فانه يقضى ويصلي
الظهور بعد عندهم وعند زفر يصلي الجمعة لسقوط الترتيب لضيق الوقت
عنده قال رحمه الله **فان سعى اليها بطل** اي فان سعى الى الجمعة بعد ما صلى الظهور بطل

ظهر وهذا اذا كان الامام في الصلاة بحيث يمكن ان يدركها اولم يشرع فيها بعد
واقامها الامام بعد السعي واتا اذا كان قد فرغ منها او كان سعيه مقارنا لغيره
اولم يقرأ الامام بعد اول غيره فلا يبطل والمعتبر في ذلك الانفصال عن وان
حتى لا يبطل قبل على المحتار ولو كان الامام في الجمعة وقت الانفصال ولكنه
لا يمكن ان يدركها بعد المسافة فلا تبطل عند العراقيين وتبطل عند مشايخ
بلخ وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل ظهرهم حتى يدخل مع الامام وفي رواية
حتى يتمها حتى لو افسدها بعد ما شرع فيها لا يبطل الظهر لهما ان السعي الى
الجمعة دون الظهر فلا يبطل بعد الظهر والجمعة فوجه فيبطل بها ولا يخفى
ان السعي الى الجمعة من خصايتها فيعطى له حكمها بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه
ليس سعي اليها بخلاف ما اذا صلى الظهر في الجامع وهو لم يصل الجمعة مع الامام
حيث لا يبطل ظهره لانه لم يرغب في الجمعة ولا فرق في هذا بين المعذور وغيره
لوصلي المريض ونحوه الظهر في منزله ثم الى الجمعة تبطل ظهره على الاختلاف الذي
تقدم لانه لا التزام بالتحقق بالصحيح قال **رحمكم الله المعذور والمسجون اذا**
الظهر بجماعة في المصروى ذلك عن علي رضي الله عنه ولان في اداء الظهر بجماعة قبل
الجمعة وبعدها تقليل الجماعة في الجامع ومعارضته على وجه المخالفة بخلاف
اهل السواد لانه لا جمعة هناك فلا يقضى الى القليل ولا الى المعارضة قال
ولو ادركها في التشهد او سجدة السهو اتممت وقال محمدان ادرك اكثر الركعة الثانية
مع الامام اتمت الجمعة وان ادرك اقلها اتم ظهره لانه جمعة من وجه ظهره من وجه
لغوات بعض الشروط في حقه فيصلى اربعاً اعتباراً بالظهر ويقعد على راس
الركعتين كالحالة اعتباراً بالجمعة ويقرأ في الاخرتين لاحتمال التعلية ولم يوافقوه
عليه الصلاة والسلام اذا اتمت الصلاة فلا تاتوها وانتم تسعون فما ادركتم
فصلوا وما فاتكم فاقضوا فامر عليه الصلاة والسلام بقضائهما فاته وهو الذي
صلاة الامام قبل الاقدابه لا صلاة اخرى ولا انه مدرك الجمعة في هذه الحالة
ولهذا يشترط فيه نيته بالجمعة ولا وجه لما ذكرنا من انها مختلفان فلا يبنى احد
على تحريم الاخرى ولهذا يخرج الوقت وهو في الجمعة لا يجوز له بناء الظهر عليها
قال **رحمكم الله اذا خرج الامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام** وهذا عندنا في حنيفة
وقال لا يباس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا انزل قبل ان يكبر واختلفا
في جلوسه اذا سكث فعندنا في يوسف وج بياح له وعند محمد لا يباح له لهما ان الكراهية
للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلاة لانها تمتد ولا في حنيفة

قوله عليه الصلاة والسلام

قوله عليه الصلاة والسلام اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام من غير فصل ولا
الكلام قد تمت فاشبه الصلاة والناس عن المنبر لا يشكلم بكلام الناس ولا
بأسرار يسبح ويهمل ويقرأ القرآن في رواية والاحوط الاضقات قال
وجب السعي وترك البيع بالاذان الاول لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا الى ذكر الله وروا البيهقي وقيل بالاذان الثاني لانه لم يكن في زمن النبي
عليه الصلاة والسلام الا هو والا ولا يصح اذا وقع بعد الزوال لانه لو توجه
عند الاذان الثاني لا يتمكن من السنة قبلها ومن استماع الخطبة بل يخشى
عليه فوات الجمعة وقال بعض العلماء يجب السعي وترك البيع بدخول الوقت لان
التوجه الى الجمعة يجب بدخول الوقت وان لم يؤذن لها احد ولهذا لا يعتبر
الاذان قبل الوقت قال **رحمكم الله فان جلس على المنبر اذن بين يديه واقيم بعد تمام**
الخطبة بذلك جرى الثوات والله اعلم **باب العيدين** قال
يجب صلاة العيدين على من يجب عليه الجمعة بشرط اي بشرط اتم الصلاة
الخطبة فصل على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة وهو الاصح وفي الجامع الصغير
عيدين اجتمعا في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحدهما
وهذا فصل على السنة وجهه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الاعرابي
قوله فهل علي غيرهن قال لا الا ان تنطوع وجه الاول قوله تعالى فضل الربك
واخبروا المراد بها صلاة العيدين وكذا المراد بقوله تعالى وتكبروا لله على ما هداكم
في تاويل وقد اطلب عليها النبي صلى الله عليه وسلم من غير ترك وهو يدل الوجه
ولا حجة في حديث الاعرابي لانه كان من اهل البادية وهي لا تجب عليهم ولا يجلي
اهل القرى وكذا لا حجة في قول محمد في الجامع الصغير فالاول سنة لان مراده
ثبت وجوبه بالسنة ولهذا قال ولا يترك واحدهما قال **رحمكم الله في الفطر**
ان يطعم اي ياكل قبل ان يخرج الى المصلى لقول انس رضي الله عنه قال قل ما خرج
النبي صلى الله عليه وسلم يوم حتى ياكل ثمرات ثلثا او خمسا او سبعا او اقل واكثر
بعد ان يكون وترا ويستحب ان ياكل شيئا حلوا لما روينا قال **رحمكم الله في الفطر**
ويساك ويطيط لانه يوم اجتماع كاجتماع قال **رحمكم الله في الفطر** احسن ثابته
لما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس في العيدين حبة
قال **رحمكم الله في صدقة الفطر** لحديث بن عمر رضي الله عنه انه قال امرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم بركة الفطر ان تؤدى بها قبل خروج الناس الى الصلاة
وعنه عليه الصلاة والسلام قال من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة

ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ولا ان المستحب ان يأكل هو
قبل المصلي فيقدم للمفقر ليأكل قبلها فيستفرغ قلبه للصلاة قاله **في صحيح**
المصلي غير تكبيره **ومتفق قبله** وقال ابو يوسف ومحمد بن بكر في طريق المصلي وهذا
الخلاف في الجهر لهما قوله تعالى وتكلموا العدة وتكبروا الله قال اكثرهم هو التكبير
في طريق المصلي وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير وهو يروي عن علي رضي الله
عنهم اجمعين ولا ان التكبير فيه الشعاير ومبناها على الاشهاد والظهار
دون الاخفا فصار كالاخصي ولا في خفية روى قوله تعالى واذكر ربك في نفسك
الاية وقال عليه الصلاة والسلام خير الذكر الخفي ولا ان الاصل في النسا الاخفاء الا
ما خصه الشرع كيوم الاضحى وروى عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون
فقال لقائده اكبر الامام قيل لا لا الجحش الناس ادركنا مثل هذا اليوم مع النبي
صلى الله عليه وسلم فاما كان احد يكبر قبل الامام وسئل النخعي عن ذلك فقال
ذلك تكبير لمالكه وقال ابو جعفر لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لقلة
رغبته في الخيرات وقوله ومتنفل اي غير متنفل وهو مكروه في المصلي قبل صلاة
العید اتفاقا واختلفوا في البيت قبل الصلاة وبعدها في المصلي وعامة على
الكراهية قبل الصلاة مطلقا وبعدها في المصلي لما روى انه عليه الصلاة والسلام
خرج يوم الاضحى فصلى ركعتين ولم يصل قبلهما ولا بعدها ويستحب التكبير والجملة
ما شيا بعد ما صلى الفجر في مسجد حيد ويرجع من طريق اخرى قاله **روى عنها من**
ارتفاع الشمس الى زوالها والمراد بالارتفاع ان تبيض وقال الشافعي روى عنها
طلوع الشمس ويستحب تأخيرها ولنا النهي المشهور عن الصلاة فيه وكان عليه الصلاة
والسلام يصل العید حين ترتفع الشمس قبل ان يرخ او يرحل وحسن شهد الوقف
في اليوم المكمل للثلاثين من رمضان بعد الزوال بروية الهلال امران يخرجوا
الى المصلي من الغد ولو كان الوقت باقيا لما اخرها قاله **روى بصلي ركعتين متسا**
قبل الزوايد اما الركعتان فلما رويها واما الشا قبل التكبيرات الزوايد فلا
في اول الصلاة فتقدم عليها كما تقدم على سائر الافعال والا ذكره قاله **وهي ثلاث**
في كل ركعة اي التكبيرات الزوايد ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية وهو
مذهب ابن مسعود وروى عن عباس ثلاث عشرة تكبيرة وفي رواية ثلاث
عشر يعني مع الاصول فالزوايد منها خمس في الاولى وخمس في الثانية وفي رواية
اربع في الثانية والشافعي روى اخذ بقوله ولكن حمل ما روى عنه كله على الزوايد
فصار الجمله عند مع الثلاثة الاصول خمس عشرة وست عشرة على اختلاف الروايات

وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لان نيامة للثلاث كانوا يأمرون الناس
بذلك واحتج الشافعي بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر في العید
سبعًا في الاولى وخمسًا في الثانية صححه البخاري وغيره ولنا ما صح من حديث ابو موسى
الاشعري حين سئل عن تكبيرات النبي صلى الله عليه وسلم في الاضحى والفطر قال
كان يكبر اربعًا تكبيرة على الختان ولا التكبير ورفع الايدي خلافا للمعروف فكان
الاخذ بالاكل احط وما رواه ضعفه ابو الفرج وغيره فلا يلزمه حجة لان المخرج
مقدم وانما كان يكبر اربعًا لان تكبيرة الافتتاح يضم اليها وفي الركعة الثانية
يضم اليها تكبيرة الركوع فتجب كوجوبها فيكون في كل ركعة اربع تكبيرات قاله
ويروي ابن القزويني لما روى عن الاسود انه قال كان ابن مسعود جالسًا
وعند حذيفة وابو موسى الاشعري فسالهم سعيد بن العاص عن التكبير في يوم
الفطر والاضحى فقال ابن مسعود يكبر اربعًا ثم يقل فيركع ثم يقوم في الثانية
فيقرأ ثم يكبر اربعًا بعد القراءة وهو كالمرفوع وقد رفعه في بعض طرقه ايضا
الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا ان التكبير من الشا حيث شرع في الركعة الاولى في
مقدم على القراءة كالا فتفتح وفي الركعة الثانية شرع مؤخر كالفاتحة
ويرفع يده في الزوايد لقوله عند الصلاة والسلام ترفع الايدي في سبع مواطن
وذكر منها تكبيرات الاعياد وسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات
لانها تقام بجمع عظيم وبالمواالات يشتهر على من كان نائبًا قاله **ويخطب**
بعد الخطبتين لانه عليه الصلاة والسلام خطب بعد الصلاة خطبتين خلا
الجمعة حيث يخطب لها قبل الصلاة لان الخطبة فيها شرط وشرط الشئ بقدر
عليه او يقاربه وفي العید ليست بشرط ولو خطب قبلها جازت لانه لو تركها تخفى
الصلاة فتغيرها اول ويكبر لمخالفة السنة قاله **ويعلم الناس فيها احكام**
صدقة الفطر لانها شرعت لاجلهم قاله **ولم تقض ان فاتت مع الامام** يعني ان
الامام لو صلاها مع جماعة وفاتت بعض الناس لا يقضيها من فاتته اذ اخرج
الوقت وكذلك في الوقت لان الصلاة بصفة كونها صلاة العید لم يعرف قربة
الا بشرط لا تتم بالمنفرد قاله **ويؤخر بعد الزوال الى الغد فقط** اي تؤخر صلاة
العید الى الغد اذ امنعهم من اقامتها عذر مان غم عليهم الهلال وشهد عند الامام
بالحلال بعد الزوال وقبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال وصلوها في يوم غيم
وظهرت لها وقعت بعد الزوال لما رويها ولا تؤخر الى ما بعد الغد وهو المراد بقوله
الى الغد فقط لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجعة الا انا تركنا بما رويها من انه

عليه الصلاة والسلام اخرها الى الغد ولم يروا انه اخرها الى ما بعد فيبقى على
الاصح قال رحمه **وهي احكام الاصل** اي الاحكام التي ذكرت في الفطر من اول الكفا
الى هنا من الشروط والمندوبات هي احكام يوم الاضحية فلا يحتاج الى تعداد
ما يوافي تلك الاحكام فتركها لاجل ذلك وعد ما يجال فيها من الاحكام للحا
الى بيانها قال رحمه **لكن هنا يؤخر الاكل** لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان
لا يطعم في يوم الاضحية حتى يرجع فياكل من اضحيته او لا اما في حق غيره فلا
ثم قيل الاكل قبل الصلاة مكروه والمختار انه ليس مكروه لكن يستحب ان لا ياكل
قال رحمه **ويكبر في الطريق جهرا** لانه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في الطريق قال رحمه
ويعلم الاضحية وتكبير التشرىق والمطبخ لانها شرعت لتعليم احكام الوقت قال رحمه
وتؤخر بعدد ايام ثلاثة ايام اي صلاة الاضحية ولا تؤخر الى اكثر من ذلك لانها موقوفة
بوقت الاضحية فيجوز ما دام وقتها باقيا ولا تجوز بعد خروجه لانها لا يقضي ثم
العذر هنا لتفي الكراهية حتى لو اخرها الى ثلاثة ايام من غير عذر جازت الصلاة
وقد استأوا في الفطر للجواز حتى لو اخرها الى الغد من غير عذر لا تجوز قال رحمه **التسبيح**
ليس شئ وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين
بعرفة وعن ابي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكبر لما روى عن
ابن عباس رضي عنهما انه فعل ذلك بالبصرة وحده الظاهر ان الوقوف عرفا
مختصا بالمكان فلا يكون عبادة دونه كساير المناسك وفعل ابن عباس
رضي الله عنهما محتمل انه خرج للدعاء لاجل الاستسقاء ونحوه لا للتشبه باهل
عرفة قال رحمه **وسن بعد فخر عرفة الى ثمان صلوات** **مرة الله اكبر الى اخر شرط**
اقامة ركعتين وثلاثين الكلام في تكبير التشرىق في مواضع الاول في صفة والشا
في وقته والثالث في عدده وما هيته والرابع في شروطه فاما صفة فانه
واجب لقوله تعالى اذكروا الله في ايام معدودات ولا نه من الشعائر فصار
لصلاة العيد وتكبيراته وقوله في الكتاب سن لا ينافي في الوجوب لان اسم
السنة يطلق على الواجب لانها عبادة عن الطريقة المرصية ولهذا قال فيما بعد
وبالاقتداء يجب ولو لا انه واجب لما وجب بالاقتداء واما وقته فاوله عقب
صلاة الفجر من يوم عرفة على قول عمرو بن علي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه اخذ
اصحابنا واخر عقب صلاة العصر من يوم النحر على قول ابن مسعود رضي الله
وعلى قول عمرو بن علي عقب صلاة العصر من اخر ايام التشرىق وبه اخذ ابو يونس
ومحمد اذ هو الاكثر وهو الاحوط في العبادات واخذ ابو حنيفة رحمه الله عن

رضي الله عنه

رضي الله عنه لان الجهر بالتكبير بدعة فكان الاخذ بالاقل والاحتياط
واما عدده وما هيته فهو ان نقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا
الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر على قول عمرو بن علي وابن عباس رضي الله عنهم
وبه اخذ علماءنا وهو لما روى عن الخليل عليه السلام واما شروطه فقد قال
في الكتاب بشرط اقامة ومصر مكتوبة وجماعة مستحبة احتراز عن المساقين
والقري والنافلة والوتر وصلاة العدين وصلاة الجنان والمنعرجة
غير مستحبة كجماعة النساء والعبيد فاحصل ان شروط الجمعة غير المطلوبة
والسلطان والحرية في رواية وهو الاصح وهذا عندنا في حنيفة رحمه الله
على كل من يصلي المكتوبة لانه تبع للمكتوبة وله ما روى من اثره في الجمعة
من شرطه ان تكون الصلاة صلاة اتمام التشرىق واداءها في ايام
التشرىق بان اداها في وقتها او فاتت صلاة في ايام التشرىق ففرضاها في ايام
التشرىق من تلك السنة لان التكبير لم يفت عن وقته من كل وجه فصار
كرمي الجار واما اذا فاتت صلاة قبل هذه الايام ففرضاها في غير ايام التشرىق
من قابل لا يكبر عقيبها لان هذه سنة او واجبة فاتت عن وقتها فلا يقضي
كرمي الجار وصلاة العيد والجمعة قال رحمه **وبالاقتداء يجب على المرأة والمسا**
يعني لاقتداء عن يجب عليه حبس عليها بطريق التبعية والمرأة تضاف بالتكبير
لان صوتها عورة وكذا يجب على المسبوق لانه مقتدى بخرمته لكن لا يكبر مع
الامام ويكبر بعد ما قضى ما فاتته لما يثنى من المعنى ولو ترك الامام فيه حتما
كسجدة التلاوة بخلاف سجود السهو لانه يودي في حرمة الصلاة الا ترى انه
يجوز لاقتدائه في حالة السجود دون حالة التكبير وكذا المسبوق يتابعه فيه
ولا يؤخر لادراكه وينظر المقتدى الامام حتى ياتي بشئ يقطع التكبير من الاشياء التي
البناء كالحديث من المسجد والحديث العذر والكلام وان سبقه الحديث قبل ان يكبر تضاف كبر على السجود
والله اعلم **باب الكسوف** قال رحمه **يصل ركعتين كالنفل اما الجمعة**
واحتراز بقوله كالنفل من قول الشافعي لما روى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما
انه عليه السلام صلى صلاة كسوف الشمس ركعتين بربع ركوعات واربعة سجود
ولنا ما رواه ابو داود عن قبيصة باسناد صحيح انه عليه الصلاة والسلام صلى
ركعتين فاطال فيها القيام ثم انصرف وانجلت فقال انما هذه الايات تخوف
الله تعالى عباده فاذا رايتهم فصلوا كما حدى صلاة صليتموها من المكتوبة
وقد روى الركعتين جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم عبد الله بن عمرو بن

وابو بكره والنعمان ابن بشير والخذ بهذا اولى لوجود الامر به من النبي صلى
الله عليه وسلم وهو مقدم على الفعل وكثرة روايته وصحته الاحاديث فيه
وموافقة الاصول المعروفة ولا حجة له فيما رواه من حديث عائشة رضي الله
عنها لانه قد ثبت ان مذهبهما خلا ذلك وصلى ابن عباس بالبصرة حيث كان امرا
عليه ركعتين والراوي اذا كان مذهبه خلاف ما روى لا يسبق فيما روى
حجة ولا انه روى عليه الصلاة والسلام صلى ثلاث ركعات في كل ركعة واربع
ركعات في كل ركعة وخمس ركعات في ركعة وست ركعات في ركعة وثماني ركعات
في ركعة ولم يأخذ به فكل جواب له عن الزيادة على الركوع من فهو جواب لنا عما
زاد على ركوع واحد وتاويل ما زاد على ركوع واحد انه عليه الصلاة والسلام
طول الركوع فيها فانه عرض عليه الجنة والنار فغل بعض القوم فرفعوا رؤسهم
او نزلوا ان عليه الصلاة والسلام رفع راسه فرفعوا رؤسهم او رفعوا رؤسهم
على عادة الركوع المعتاد فوجدوا النبي صلى الله عليه وسلم راكعا فركعوا ثم فعلوا
ثانيا وثالثا كذلك ففعل من خلفهم كذلك ظنا منهم ان ذلك من النبي صلى الله عليه
وسلم ثم روى كل واحد منهم على ما وقع في قلبه ومثل هذا الاشتباه قد يقع لمن كان
في اخر الصفوف فعائشة رضي الله عنها كانت في صف النساء وابن عباس في صف
الصبيان والذي يدل على صحة هذا التاويل انه عليه الصلاة والسلام لم يفعل
ذلك بالمدينة الا مرة واحدة فليست محتمل ان يكون الكل ثانيا ففعل بذلك ان
الاختلاف من الرواة للاشتباه عليهم وقيل انه عليه الصلاة والسلام كان
يرفع راسه ليختبر حال الشمس هل انحلت ام لا فظنه بعضهم ركوعا فاطلق عليه
اسمه فلا يعارض ما روينا مع هذه الاحتمالات قال رحمه الله **بلاجهم بالقراءة**
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله في الحديث عائشة رضي الله
عنها انه عليه الصلاة والسلام جهر بالقراءة فيها وله قوله عليه الصلاة والسلام صلاة
النهار نجها وحكي سمة صلاته عليه الصلاة والسلام وطول قيامه وقال لم نسمع
له صوتا وقال ابن عباس ما سمعت له حرفا وحديث عائشة رضي الله عنها محمول على
انه جهر بالآية والايتن ليعلم ان فيها القراءة والذي يدل على ذلك ما روى عنها
الحا قالت غمرت قراته انه قرأ سورة البقرة ولو جهر سمعت وما حذرت قال رحمه الله **خطبة**
اي بلا خطبة وقال الشافعي رحمه الله يخطب خطبتين بعد الصلاة لحديث عائشة رضي الله
عنها انه عليه الصلاة والسلام انصرف وقد انحلت الشمس فخطب الناس فحمد الله تعالى
واثنا عليه ثم قال ان الشمس والقمر اثنان من ايات الله تعالى لا يخسفان لموت احد

لحياته فاذا

لحياته فاذا ارايت ذلك فادعوا الله وكرهوا صلوات وتصدقوا الحديث ولنا انه عليه
الصلاة والسلام امر بالصلاة ولم يامر بالخطبة ولو كانت مشروعة لنبينا عليه الصلاة
والسلام وحديث عائشة رضي الله عنها محمول على انه عليه الصلاة والسلام قال ذلك
ليروهم عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان
الشمس والقمر اثنان من ايات الله تعالى لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته والذي يدل
على هذا انها اخبرت انه عليه الصلاة والسلام خطب بعد الانحلال ولو كانت سنة
لكانت قبلي كاصلاة والدعاء قال رحمه الله **ثم يدعوه حتى يتجلى** لحديث المغيرة بن شعبه
انه عليه الصلاة والسلام قال ان الشمس والقمر اثنان من ايات الله تعالى لا ينكسفان
لموت احد ولا لحياته فاذا ارايتوهما فادعوا الله وصلوا حتى يتجلى الشمس وهذا
يفيد استيعاب الوقت بما ادى بالصلاة والدعاء وهما السنة ثم هو في الدعاء بالخيار ان شاء
دعاجا لسا مستقبل القبلة وان شاقا بما يستقبل الناس ويوجه ويخرج الدعاء عن الصلاة
لانه هو السنة في الادعية قال رحمه الله **والاحملوا فرادى الخسوف والظلمة والنج والفرج**
اي ان لم يصلي امام الجمعة صلى الناس فرادى قرا عن الفتنة اذ هي تقام بجمع عظيم وقيل
كالخسوف الى اخره اي كخسوف القمر حيث يصل فيه فرادى لانه قد خسف في عهد
عليه الصلاة والسلام مرارا ولم ينقل اليها انه عليه الصلاة والسلام جمع الناس
له ولان الجمع العظيم بالليل بعد ما ناموا لا يمكن وهو سبب للفتنة ايضا فلا
يشرع بل يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديدة
فالزلازل والصواعق وانثشار الكواكب والصوت الهائل بالليل والثلج والامطار
اللازمة وعموم الامراض والمخوف الغالب من العدو والافترار والاهوال كان
ذلك كله من الالآت المخوفة **باب الاستسقاء** قال رحمه الله
لصلاة الجماعة اي الاستسقاء صلاة الجماعة وهذا يشترطها مشروعة
في حق المنفرد ولكن يتعرض لصفة تلك الصلاة هل مستحبة او سنة وغير ذلك وقد
اختلفت عباراتهم فيها فقال القدرى ليس في الاستسقاء صلاة مستحبة في حق
فان صلى الناس وحدا ناجزت وسئل ابو يوسف ابا حنيفة رحمه الله عن الاستسقاء
هل فيه صلاة او دعاء موقت فقال اما صلاة الجماعة فلا ولكن فيه الدعاء والاستسقاء
وان صلوا وحدا ناجزا فلا بأس به وهذا ينبغي كونها سنة او مستحبة ولكن ان صلوا
وحدا ناجزا فلا يكون بدعة ولا يكره فكانه يري اباحتها فقط في حق المنفرد وذكر
صاحب التحفة وغيره انه لا صلاة في الاستسقاء في ظاهر الرواية وهذا ينبغي
مشروعتها مطلقا وقال محمد يصلي امام او نائبه ركعتين بجماعة كالمسحاة

وابو يوسف رحمه الله في رواية مع ابى حنيفة في اخرى لمحمد بن ماري عن عبد الله بن زياد انه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما يستسقي فجعل الى الناس ظهرا يدعو الله واستقبل القبلة وحولوا له وصلى ركعتين جهرهما بالقراءة ولا حنيفة رحمه الله ما رواه مسلم عن انس ان رجلا دخل المسجد يوما من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحطب الناس فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله ان يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا الحديث فقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصل له وثبت ان عمر استسقى ولم يصل ولو كانت سنة لما تركها لانه كان اشد الناس اتباعا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وتأويل ما رواه انه عليه الصلاة والسلام فعله مرة وتركه مرة اخرى بدليل ما روينا عن عمر الستة لا تثبت بمثله بل بالمواظبة قال رحمه الله **ودعا واستغفار** اي له دعا واستغفار لما روينا ولقوله دعاء استغفر واربعه انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا جعله سببا لارسال السماء قال رحمه الله **لا قلبه او حضوره في اي** ليس فيه قلب ردا وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله وقال محمد بن قيس الامام ردا دون القوم وعن ابى يوسف رحمه الله رواه ان ماروينا من قبل وما روينا ان القوم فعلوا محول على انهم فعلوا ذلك موافقة له عليه الصلاة والسلام كتحلج التعال ولم يعلم به ولا بحنيفة رحمه الله ما روينا من حديث انس رضي الله عنه ولا نه دعاء فيعتبر سببا لادعية وما رواه محمول على انه عليه الصلاة والسلام فعله تغافلا وليكون الردا اثبت على عاقبة عند رفع يديه في الدعاء واعرف بالوجه تغير الحال عند تغييره الرداء وكيفية القلب على قول من يراه ان يجعل اعلا اسفله ما امكن وان لم يكن كالحجة جعل يمينه على يساره ولا يحطب عند ان حنيفة لانها تتبع الجماعة ولا جماعة عند وعندها يحطب لكن عند ابى يوسف رحمه الله خطبة واحدة وعند محمد بن خطبتين وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله ويستقبل القبلة قائما والناس قاعدون مستقبلون القبلة قال رحمه الله **وانما يخرجون ثلاثة ايام** يعني متتابعات لانها مدة ضربت لا يلا الا عذار ويخرجون مشاة في ثياب خلق غسيلة او مرقعة متدللين متواضعين خاشعين لله تبارك وتعالى ناكسين رؤسهم وقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ومجددون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويتراضون بينهم ويستسقون بالضعفة والشيخ والصبيان وفي

وفي الحديث لولا صبيان رضع وبها يرفع وعباد الله الركع لصبت عليكم العذاب صبا ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء لقوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال ولا نه لا يتقرب الى الله تعالى باعدانه والاستسقاء لا يستنزل الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة والله اعلم **باب صلاة الخوف قال رحمه الله ان اشتد الخوف من العدو وسبع وقف الامام طائفة بارا العدو حيث لا يلحقهم اذا هم وصلى طائفة ركعة ان كان الامام مسافرا او في صلاة الفجر او الجمعة او العيد من ركعتين لومقيا ومضت هذه الى العدو وجات تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وذبحوا لهم اي الى العدو وجات الاولى وانما يلا قراءة لانهم لاحقون وسلموا مضوا ثم الاخرى اي ثم جات الطائفة الا وانما القراءة لانهم مسبقون ويدخل تحت هذا المقيم خلف المسافر حتى يقضي ثلاث ركعات بلا قراءة ان كان من الطائفة الاولى وقراءة ان كان من الثانية والمسبوق اذا ادرك ركعة من الشفع الاول ففهي من الطائفة الاولى والا فموس الثانية وقال الشافعي رحمه الله اذا صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة وسجدتين وقف حتى تتم هذه الطائفة صلاتهم ويسلمون ويذهب الى وجه العدو وتاتي الطائفة الاخرى فيصل بهم الركعة الثانية فاذا قاموا لقضاء ما سبقوا انتظروهم ليسلم بهم لمحدث سهل انه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك في غزوة ذات الرقاع ولما حدث من عمر رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الخوف باحدى الطائفتين ركعة والطائفة الاخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا فقاموا مقام اصحابهم مقبلين على العدو وجاوا اولئك ثم صلى بهم ركعة ثم سلم ثم قضا هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة والحمد لهذا اولى لموفقته الاصول وما رواه مخالف من وجهين احدهما ان المؤمن يركع ويسجد قبل الامام وهو يرضى عنه لقوله عليه الصلاة والسلام انا امامكم فلا تستقبلوني بالركوع ولا بالسجود وقال عليه الصلاة والسلام ما يامن الذي راسه في صلاته قبل الامام ان محول لله صورته صور حماري والثاني فيه انتظار الامام المأموم المسبوق وهو خلاف موضوع الكتاب وروى عن ابى يوسف رحمه الله يجعلهم صفين اذا كان العدو في جانب القبلة فيحرمون كلهم معه ويركعون فاذا سجد سجد معه الصف الاول والصف الثاني يحرسونهم من العدو فاذا رفع راسه تاخر الصف الاول وتقدم الثاني فاذا سجد سجد معه هكذا يفعل في كل ركعة والوجه عليه**

الطلاق ما روي من حديث ابن عمر وقوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك وقوله
ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وروى عنه الهالك شروقة
بعد النبي عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى فاذا كنت فيهم فاقت لهم الآية شرط
لا قانتها ان يكون هو عليه الصلاة والسلام معهم والقياس بان يجوزها
لما فيها من المنافي وانما جازته لاجرا فضيلة الصلاة خلف النبي عليه
الصلاة والسلام وقد اعدم هذا المعنى بعد ولنا ان الصحابة صلوا بعد
النبي صلى الله عليه وسلم فصلاها على يوم صفيين وصلاها ابو موسى الاشعري
وخديفة وسعد بن ابى وقاص وغيرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم فصار
اجماعا وجوازها خلف النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن لاستدراك الفضيلة
لان ذلك ليس بواجب وترك المشي واجب فلا يجوز ارتكاب ما لا يجوز
فعلة لتصل ما ليس بواجب وانما جاز ذلك لقطع المنازعة عند قول كل طائفة
منهم نحن نصلي مع الامام ولهذا اذا لم يتنازعا كان الافضل ان يجعل طائفتين
فيصلي هو بطائفة ويأمر من يصلي بالآخرى قال رحمه الله **فيصل في المغرب بالاولى**
الركعتين والثانية لان الركعتين شرط في المغرب ولهذا اشيع القعود عقيبها ولا
الواحدة لا تتجزئ فكانت الطائفة الاولى في هذا السبق ولكن الركعة
الثانية مثل الاولى في الحكم ولو اخطا الامام فصلى بالطائفة الاولى ركعة
وبالثانية ركعتين فسدت صلات الطائفتين اما الاولى فلا نصرا فمهم غير
اوانه واما الثانية فلا نهيهم لما ذكره الركعة الثانية صاروا من الطائفة
الاولى لادراكهم الشفع الاول وقد انصرفوا في اوان رجوعهم فبطل والاصل
فيه ان من انصرف في اوان العود تبطل صلاته وان عاد في اوان الانصراف
لا تبطل الا بمقبول والا وان عرض فلا يعذر الي في المنصوص عليه وهو الانصراف في
اوانه وان اخر الانصراف ثم انصرف قبل اوان عوده صح لانه اوان انصرافه مالم
يجزوا ان عوده ولو جعل ثلاث طوافي وصلى بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى
فاسدة وصلاة الثانية والثالثة صحيحة والمعنى قد بيناه وعلى هذا الوجه جعلهم
في الرابعة اربع طوافي وصلى بكل طائفة ركعة فسدت صلاة الاولى والثانية
وصلاة الثانية والرابعة صحيحة لما بيناه من المعنى ولو جعلهم طائفتين فصل
الطائفة الاولى ركعتين فانصرفوا الا رجال منهم فصلوا الثالثة مع الامام
ثم انصرف فصلاته تامة لانه من الطائفة الاولى وما بعد الشطر الا قول ال
الفرغ اوان انصرفهم وصلاة الامام صحيحة على كل حال لعدم المنسند فحقه فان

ومن قاتل بطلت صلاته لانه عمل كثير مفسد لصلاته ولو قاتلهم
بعمل قليل كالرمية لا تبطل صلاته وقد بينا الفرق بين القليل والكثير من العمل
فيما تقدم **وهذه فان اشتد الخوف صلوا كما امر ادى بالايضا الى اية جهة قد روا**
لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركباناً والوجه الى القبلة سقط للضرورة على ما تقدم
في باب الشروط ولا يجوز الجماعة لعدم الاتحاد في المكان الا اذا كان راجعا مع الامام
على اية واحدة وعن محمد بن جعفر استحسننا احتراز الفضيلة الجماعة وقد جوز له
ما هو اعظم من ذلك وهو الذهاب والحج لاجل احرار فضيلة الجماعة ونحن
نقول ذلك ثبت بالنص وليس المراد مدخل في اثبات الرخص فيقتصر على مورد ولا
يجوز ركبا في المصل لان القطع لا يجوز فكذا الفرض للضرورة ولا ما شيا في غير
المصل لان المشي عمل كثير مفسد للصلاة كالغريق الساج لا يجوز صلاته لان السير
عمل كثير لا بد **ولم يجوز لا حضوره** لعدم الضرورة حتى لو راوا
سوادا فظنوا انه عدو فصلوا صلاة للتوف ثم بان انه ليس بعدوا عاودوها
لما قلنا الا اذا بان له قتل ان يجاوزوا الصفوف فان لم ينسحبوا استحسننا ولو
ولو شرعوا فيها والعدو حاضر ثم ذهب لا يجوز لهم الاخرى في اوانه لوجوه الضرورة والله اعلم
باب المنازل قال رحمه الله **ولي المحتضر القبلة على يمينه**
اي وجهه وجه من حضر الموت الى القبلة وعلامات احضانه ان يسترخي ذمما
فلا يتصبان ويتعرج انفه ويخفت صدغاه وعند جلده للخصية لانها
تتعلق بالموت وتبدل جلدتها وانما يوجهه الى القبلة لما روي عن ابى قتادة ان
النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراس معرو رضى الله عنه
فقالوا توفي واوصى بثلث ماله لك واوصى ان يوجه الى القبلة لما احتضر فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابا الفطرة وقد ردت ثلثه على ولده ولا تـ
قرب من الوضع في اللحد فيوضع كما يوضع فيه والمعتاد في زماننا ان يلقى على
قفاه وقد عاه الى القبلة قالوا لانه ليس لروح الروح ولم يذكر واجبه ذلك
ولا يمكن معرفته الا بعدا ولكن ممكن ان يقال هذا سهل للتخيض عينيـه
وشد الحية عقيب الموت وامنع من نفوس اعضائه ثم اذا القى على القفا
يرفع راسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة دون السماء قال رحمه الله **وليس الشتر**
لقوله عليه الصلاة والسلام لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والحمد لله
من الموت وقال عليه الصلاة والسلام من كان اخر كلامه لا اله الا الله
دخل الجنة ولانه موضع تعرض فيه لا فساد اعتقاده فيحتاج الى مذكر ومنبه على

التوحيد وكيفية التلقين ان يذكر كلمة التوحيد عند ولا يؤمر بها واختلفوا
في تلقيه بعد الموت فقبل يلقي لظاهرونا وقيل لا يلقي وقيل لا يؤمر به
ولا ينهى عنه قال رحمه الله فان مات شهيدا **فمضمنا** بذلك جرى التوارث ولا فيه
تحسينه اذ لو ترك على حاله لبقى المنظر ولا يؤمن من دخول الهواء في جوفه والماء
عند غسله ويقول مضمنا بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يستر عليه امره
وسهل عليه ما بعد واسعد بقلبك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه قال
وضع على سريره وتر ليدل على تغيره ندوة الارض ولينصب عنه الماء عند غسله
وفي التخيير تعظيمه وازالة الرائحة الكريهة وانما يؤمر لقوله عليه الصلاة والسلام
ان الله وتر يحب الوتر وكيفية ان يدار بالجمرة حوالى السرى اثمرة او ثلاثا او
خمسا ولا يتراد عليها وقوله ووضع على سريره يشرى الى ان السرى يجرى قبل وضع
الميت عليه وانه يوضع عليه كما مات ولا يؤخر الى وقت الغسل وقال في الغاية
يفعل هذا عند ارادة غسله اخفا للرايحة الكريهة وقال القدوري اذا ارادوا
غسله يضعون على سريره والا ولا شبه لما ذكرنا وقال في الغاية يوضع على بطنه حديث
لله لا ينفخ وهو مروي عن الشعبي ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل قال
ويستر عورته لان سترها واجب والنظر اليها حرام كعورة الحي ويستمر ما بين سترته
الجريته بشدا لاراع عليه هو الصحيح كافي حالة الحياة لقوله عليه الصلاة والسلام
لعلى لا تنظر الى مخدتي ولا ميتت قال رحمه الله **وجسده** لتكتمه التتطف قالوا يجرد
كامات لان الثياب تسمى فيسرع اليه التغير وقال الشافعي يغسل في قميص واسع
الكنس لحدب عايشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام غسل في قميصه
قلنا ذلك يجنب بالنبي صلى الله عليه وسلم بدليل ما روى انهم قالوا تجرده كما تجرد
موتانا ام يغسله بثيابه فسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفي رواية اغسلوه في قميصه الذي مات فيه فهذا يدل على ان عادتهم
تجريد موتاهم كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتجسس ما يخرج
منه وينجس الميت ويسع بصب الماء عليه بخلاف النبي عليه الصلاة والسلام
فانه لم يخرج منه بلل وكان طيبا خييا وميتا على ما روى عن علي رضي الله عنه
قال رحمه الله **ويؤتى بالاممضة واستنشا** لان الوضوء سنة الا غتسال الا انه لا يمكن
اخراج الماء منه فيتركه ويحذف الجنب فيهما وفي غسل اليد فان الجنب يبدل بغسل
يديه والميت يبدل بغسل وجهه لان الجنب هو الغاسل لنفسه فيبدل بغسل
الله ولا كذلك الميت ولا يؤخر غسل جليده كالجنب اذ لم يكن في شقوق الماء

واختلفوا

واختلفوا في مسح راسه والصحيح انه مسح كالان الجنب مسح في الصحيح والصبي الذي
لا يفعل الصلاة لا يؤمر قال رحمه الله **وصلى عليه ما فعل بسدر او حرض**
لانه ابلغ في التطييف وقدم ابنه عليه الصلاة والسلام ان يغسل ابنته والحرم
الذي وقصته وابنته بما وسد قدس **والا بالقراح** اي وان لم يكن سدر ولا
حرض فليصب عليه الماء القراح وهو الماء الصالح المأكل من المقصود وهو الطمان
تصل به والتخمس ابلغ في التطييف قال رحمه الله **وغسل راسه ولحيته بالخطي** لانه
ابلغ في استخراج الوسخ وان لم يكن فيها الصابون ونحوه لانه يعمل عمله هذا اذا
كان في راسه شعر اعتبرا بحالة الحياة قال رحمه الله **واضع على بياضه فيفصل حتى**
يصل الماء الى ما بين الكتفين لانه لا يسهل الا ان الستة البداية بالميا من وهو يحصل
بذلك وذكروا هرزاده انه يبدل او بالماء القراح ثم بالماء والسدر ثم بالماء
من الكافور وهو مروي عن ابن مسعود قال رحمه الله **ثم اجلس سندا الى سبع بطنه**
ليسهل ما بقي في المخرج ولا تبسل اكفانه في الاخر قال رحمه الله **وما خرج منه غسله**
تطيفا له واختلفوا في استنجائه فعندك خيفة بجده مثل ما كان يستنجي في حال
حياته ولا يمس عورته لان مس العورة حرام لكن يلف خرقة على يديه فيغسل
حتى يطهر الموضع وقال ابو يوسف لا ينبغي ان المسكة قد زالت فلو نجي رجا
يزداد الا سترها فيخرج نجاسة اخرى فيكتفي بوصول الماء اليه ولا حنيفة
ان موضع الاسترخاء لا يجلو عن النجاسة فلا قدس ازالتها اعتبارا بحالة
الحياة قال رحمه الله **ولم يعد غسله** لانه عرف نصا ولا وضوءه وقال الشافعي يبعاده
وضوءه اعتبارا بحال حياته ولنا انه ان كان حدثا فالموت فوقه في هذا المعنى
لكونه ينفي التمييز فوق الاعمال لا معنى لعادته مع بقاء الموت قال رحمه الله **وشف**
في ثوب كولا تبسل اكفانه قال رحمه الله **وجعل المنوط** وهو الطيب قال رحمه الله
راسه ولحيته لما روى ان عليا رضي الله عنه امر بذلك واستعمل انس وجرير
ولا باس بغير انواع الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجال دون النساء
قال رحمه الله **والكافور على مساجده** يعني جبهته وانفه ويديه وركبتيه وقدميه
وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا باس بان يجعل القطن على وجهه
وان ضخم به بخاركة كالدير والقبل والا ذنين والقم قال رحمه الله **ولا يسرح شعره**
ولحيته ولا يقص شعره لان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى عنه وانكرت عائشة
رضي الله عنها ذلك فقالت علي م تقصون ميتكم وقوله ولحيته تكرار محض بلا فائدة
لان قوله لا يسرح شعره مضاف الى جميع شعره في جسده او يقال حذف المضاف

واقام المضاف اليه مقامه تقدير ولا يسرح شعر راسه ولا شعيرته فعمل
هذا يقيد فايده جديدة قال رحمه **وكفنه سنة** اي كفن الرجل للسنة قال
ازار وقبض ولفافة فالقبض من المنكبين الى القدمين وهو بلا دخارص
لانها تفعل في قبض اي ليتسع اسفله للمشي ولا يجيب ولا كمين ولا يكف
اطرافه ولو كفن في قميص قطع جنبه وكفه وكل واحد من اللفافة والا زار
من القرن الى القدم وقال الشافعي رحمه يكم في ثلاث لفايف ليس فيها قبض
لقول عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث اثواب
يمانية بيض سحولية ليس فيها عمامة ولا قميص ولما روى عن عبد الله بن
اس سلول انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطيه قميصا ليكفن فيه
اباه فكفن فيه وعن عبد الله بن المعقل انه عليه الصلاة والسلام كفن في قميص
وقال ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث اثواب قميص الذي
مات فيه وحلة خمرانية والحلة ثوبان والعمل بما روي لنا اولي لا تفعل النبي
عليه الصلاة والسلام وما رواه فعل بعض الصحابة فلا يعارض النبي صلى
الله عليه وسلم مع ان ما رواه معارض بما روي من حديث ابن عباس ومن المعقل
ولما لا كشف على الرجال بحضورهم دون النساء لبعدهن قال رحمه **وكفاه** اي
كفنه كفاية قال رحمه **ازار ولفافة** لقوله عليه الصلاة والسلام في المحرم الذي
وقعته ذابت اغسلوه بآء وسدر وكفوه في ثوبين ولا تدني ما يلبسه
الا انسان حال حياته عادة فكذا بعد مماته وقيل قبض ولفافة والا ولا صح
قال رحمه **وضوؤه ما يجد** لانه لا يصب رايه الا عند الفجر وهو الاقتصار على ما رواه
ما ذكرنا كما روي ان حمزة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد ومصعب بن عمير لم يجد
له شيء فكفن به الا ثمة فكانت اذا وضعت على راسه تبدد رجلاه واذا وضعت
على رجليه خرج راسه فامر النبي عليه الصلاة والسلام ان يغطي راسه ويحمل على
رجليه من الاذخر وهذا دليل على ان ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا للشافعية
قال رحمه **ولف من يسار ثم يمينه** اي يلف الكفن من يسار الميت ثم يمينه كيفيته
ان تبسط اللفافة او لا ثم الا زار فوقها ثم يوضع الميت عليه مقصدا ثم يعطف
عليه الا زار وحده من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك اعتبارا
بحالة الحياة قد رحمه **وعقد** اي كفن ان خيف انتشار حبياته عن الكف
قال رحمه **وكفنها** اي كفن المرأة قال رحمه **سنة دوح وازار وخمار ولفافة**
تربط بها ثوبها الحديث ام عطية رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الدواق

غسل

غسلن ابنته خمسة اثواب قال رحمه **وكفاية** اي كفنها كفاية قال رحمه **ازار ولفافة**
وخمار لانها اقل ما تلبسه المرأة حال حياتها ويجوز الصلاة فيها من غير كراهة
فكذا بعد موتها وما دون ذلك كفن الضرورة قال رحمه **وتلبس الدرع او الاثم**
يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الذراع ثم الخمار فوق صدرها اللفافة
ثم يعطف الا زار ثم اللفافة كما ذكرنا في حق الرجال ثم للفرقة فوق الاكفان كيلا يتشرب
وعر منها ما بين الثدي الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة كيلا يتشرب الكفن
وقت المشي وما دون الثلاثة كفن الضرورة في حق المرأة والمستحب في الاكفان
البيض ويكره للرجال المزعفر والمعصر والا برسم ولا يكره للنساء والصبي الملقن
في التكفين كالبالغ والمرأة كالبالغة واذا في ما يمكن فيه الصبي الصغير
ثوب واحد والصبي ثوبان وحلة الكلام في الكفن في ثلاث مواضع وقد رحمه
وصفته ومن عليه الكفن ولم يتعوض المصنف لمن عليه الكفن وهو من ماله ان
كان له مال يقدم على الدين والصبي والمأثر الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين
ماله حق الغير كالزهر والمبيع قبل القبض والعبد المباني وان لم يكن له مال فعلى
من يجب نفقته عليه الا الزوج عند محمد رحمه فانه لا يجب عليه لا يقطع الرقعة
وان لم يكن له من يجب عليه نفقته فعلى بيت المال قال رحمه **وتحرم الاكفان الا**
وترا اي قبل ان يدرج فيها الميت لقوله عليه الصلاة والسلام اذا جرم الميت
فاجر واوترا ولا يزاو على خمس على ما تقدم ويحرم ما يحرم فيه الميت ثلث مواضع عند
خروج روحه لان الاله الرحمة الكريمة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجر خلفه لقوله عليه
الصلاة والسلام لا تتبع للميت بصوت ولا نار وكذا يكره في المقبرة قال رحمه **السلطان**
الحق بصلاته نص عليه ابو حنيفة رحمه بقوله تحلفه اولي ان حضر فان لم يحضر فامام
المصر وهو سلطانها لانه في معنى الخليفة وبعد القاضي وبعد صاحب الشرع وبعد
الوالي وبعد خليفة القاضي وبعد هو لا امام الحي فان لم يحضر فالا اقرب من
ذوي قرابته وذكر في الاصل ان امام الحي اولي بها وقال ابو يوسف رحمه ولي الميت اولي
بها لان هذا الحكم يتعلق بالولاية كالانكاح وجه الاول ما روي ان الحسن بن علي
لما مات الحسن رضي الله عنهم قدم سعيد بن العاص فقال لولا السنة لما قد منك
وكان سعيد واليا في المدينة يومئذ كذا ذكر في الباب ولا في التقدم عليه
استخفافا به وتعظيمه واجب شرعا وما ذكر في الاصل محمول على ما اذا حضر
السلطان ولا من يقوم مقامه قال رحمه **وهي فرض كفاية** اي الصلاة عليه
لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على صاحبكم والامر بالمعروف ولو كانت فرض

عين صلى النبي عليه الصلاة والسلام ولا ان المقصود يحصل ان شاء الله باقامة
فكون فرض كفاية وكذا تكفينه فرض على الكفاية ولهذا تقدم على اللذين الواجب
عليه ويجوز على من تجب عليه فقته وكذا غسله ودفنه فرض على الكفاية قال
وشرطها اي وشرط الصلاة عليه **اسلام الميت وطهارته** اما الاسلام فلقوله
تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا يعني المنافقين وهم الكفرة ولا انها شفاعه
لميت اكرامه وطلب الغفران والكاف لا سفعه الشفاعه ولا يستحق الاكرام وامّا
الطهارة فلان الميت له حكم الامام ولهذا يشترط طهارته لجواز الصلاة وله
حكم الموتر ايضا بدليل جواز الصلاة على المرأة والصبي فيعطى له حكم الامام
الغسل مكنيا وان لم يكن بان ودفن قبل الغسل ولم يكن اخر اخاه الا بالنبش
يعطى له حكم الموتر فيقوز الصلاة على قبره للضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل لم يفسد
تعداد الصلاة لفساد الاولى وقل تنقلب الاولى صحيحه عند تحقق الفجر فلا يعاد
قال رحمه **ثم امام الحي** لانه اختار حال حياته ورضى به فكذا بعد وفاته وليس
واجبا وانما هو استصحاب وفي جوامع الفقه امام المسجد الجامع اولى من امام
الحي قال رحمه **ثم الولي** لانه اقرب الناس اليه والولاية له في الحقيقة كما في غسله
وتكفينه وانما تقدم السلطان اذا حضر كي لا يكون ازدراء به لانه الولاية اليه
وترتيبها لا وليا فيها لترتيبهم في التعصيب والانتكاح لكن اذا اجتمع ابوالميت
وابنه كان الاب اولى لان له مزية على الابن وقيل هذا قول محمد بن عيسى والابن
اولى بنا على اختلافهم في ولاية الانتكاح والصحيح انه قول الكل والفرق لهما ان
الصلاة يعتبر فيها الفضيلة والاب افضل ولهذا تقدم الاسن في الصلاة عند
الاستنوا بغيره والمكان اولى بالصلاة على عبيد واولاده ولو مات العبد
وله ولو حر فالمولى اولى على الصحيح وكذلك المكاتب اذ مات ولم يترك وقفا ولو ترك
وقفا ديت الكتابة كان الولي اولى وكذلك اذا كان المال حاضرا يومن عليه
التقوا وان لم يكن الميت ولي فالزوج اولى بالخير ان اولى من الاجنبي قال رحمه **وله**
ان ياذن لغيره اي للولي ان ياذن لغيره في الصلاة على الجنان لان التقدم
حقه فيملك ابطاله بتقدّم غيره او ياذن للناس بالا تصرف بعد الصلاة
قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم ان يتصرفوا بالابادة وفي الجماع الصغير لا بأس
بالاذن في صلاة الجنان ومعناه ما ذكرنا من الوجهين وهذا يشترط ان
الاولى ان لا ياذن وفي بعض نسخة لا بأس بالاذن احياء اعلام وهو ان يعلم

بعضهم

بعضهم بعضا يقضوا حقه في الصلاة عليه وتشيعه لا سيما اذا كانت الجنان يتبارك
بها وكره بعضهم ان ينادى عليه في الاذقة والاسواق لانه نهي اصل الجاهلية وهو
مكروه والاصح انه لا يكره لان فيه تكثير الجماعة من المصلين عليه والمستغفرين
له وتحريض الناس على الطهارة والاعتبار به والاستعداد وليس ذلك نهي اهل
الجاهلية وانما كانوا يبعثون الى القبائل ينعمون مع ضحيج وبكاء وعويل بعد
وهو مكروه بالاجماع قال رحمه **فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي** لما ذكرنا
ان الحق له قال رحمه **ولم يصل غير بعد** اي بعد ما صلى الولي وكذا بعد ما صلى
امام الحي وبعد كل من تقدم على الولي وقال الشافعي رحمه يجوز لمن لم يصل ان يصل
بعد لما روي انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر بعد ما صلى عليه اهل
ولنا ان الفرض قد تآدى بالاولى والنفل بها غير مشروع ولهذا لا يصل عليه من
عليه مرة وترك الناس الصلاة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كوضع
لان اجساد الانبياء لا ياكلها التراب وانما صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى
عليه لانه هو الولي لقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم قال رحمه **فان**
دفن بلا صلاة صلى على قبره ما لم يفسخ اقامة للواجب بقدر الامكان
والمعتبر في ذلك اكبر الراي على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان
والاشخاص قال رحمه **وهي اي صلاة الجنان** قال رحمه **اربع تكبيرات** **بثنا بعد**
الاولى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ودعاء بعد الثالثة
وتسليتين بعد الرابعة لما روي انه عليه الصلاة والسلام صلى على الضائفة
فكبر اربع تكبيرات وثبت عليها حتى توفي فدفنت ما قبلها والبدائية بالشاء
ثم الصلاة سنة الدعاء لانه ارجا للقبول ويدعو للميت ولنفسه ولا يولي
وجماعة المسلمين وليس فيه عام وقت لانه يذهب رقة القلب ولم يذكر
المصنف رحمه بعد الرابعة سوى التسليتين وهو ظاهر المذهب وروي عن بعضهم
انه يقول بعد الرابعة قبل التسليم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ونوى بالتسليتين كما وصفناه في صفة الصلاة ونوى الميت
كما ينوي الامام وخافت في الكل الا في التكبير ولا يرفع يده الا في التكبير الاولى
في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل تكبيرة لان ابن عمر
كان يرفع يديه في كل تكبيرة وبه قال الشافعي رحمه ولنا ما رواه الدارقطني
عن ابن عباس وابي هريرة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا صلى على جنازة رفع يده في اول تكبيرة ثم لا يعود والرواية عن ابن عمر

مظاهرة فانه روى عنه وعن علي انها قال لا يرفع الا عند تكبيرة الافتتاح ولئن
صحت فلا تعارض فعل النبي عليه الصلاة والسلام قال **رحمك الله يا محمد** لا يرفع
لانه منسوخ بما روينا وينتظر تسليم الامام في الاصح قال **رحمك الله** لا يستغفر
لانه لا ذنب له ولا يحسن لانه مثله قال **رحمك الله** ويقول **اللهم اجعل لنا قسطا**
واجعل لنا احيى او دخر واجعل لنا شافعا مشفعا قال **رحمك الله** ينتظر المسبوق
ليكبيرة لا من كان حاضرا في حالة التكبيرة اي ينتظر المسبوق تكبيرة الامام
حتى يكبر معه ولا ينتظر الذي كان حاضرا وقت التكبيرة وصورته اذا اتي
رجل والامام في الصلاة فلا يكبر حتى يكبر الامام فيكبيرة معه ولو كان حاضرا وقت
التكبيرة يكبر ولا ينتظر الامام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد في المسبوق وقال
ابو يوسف في يكبر حين يحضر لان الاول للافتتاح والمسبوق باق به فصار كمن
كان حاضرا وقت تحريمه الامام ولهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق
لا يتبدى بما فاته قبل تسليم الامام اذ هو منسوخ بخلاف من كان حاضرا في حالة
التكبيرة لانه بمنزلة المدرك اذ لا يمكنه ان يدخل معه مقارنا له الا لو خرج ولو
جا بعد ما كبر الامام الرابعة لا يدخل معه وقد فاته الصلاة وفي قول ابو يوسف
يدخل اعتبارا بما لو كان حاضرا ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة وقد بينا ان
لها وعن محمد انه يكبر هنا لانه لو انتظر الامام فاته الصلاة بخلاف ما لو
حضر قبل الرابعة ثم المسبوق يقضي ما فاته نسفا بغير دعاء لانه لو قضاه بدعا
ترفع الجنازة فتبطل الصلاة لانها لا تجوز بالاحضور ميت ولو رفعت قطع التكبير
اذا وضعت على الاعناق وعن محمد ان كانت على الارض قرب باقي بالتكبير وقيل
لا يقطع حتى تنبأ عدل **رحمك الله** ويقوم من الرجل **المرأة بعد الصلاة** لما روى
احمدان ابا غالب قال صليت خلف انس بن مالك فوجدته قد صلى في الصلاة
على الايمان وحدثني الحكة والعلم وهو بعد من العورة الغليظة فيكون القيام
عند اشارة الى ان الشفاعة وقعت لاجل ايمانه وعن ابي حنيفة وابو يوسف **رحمك الله**
انه يقوم من الرجل بعد الصلاة ومن المرأة بعد الصلاة لان انس فعل كذلك وقال
وهو الستة وعن سمرق بن جندب انه قال صليت وراء النبي عليه الصلاة والسلام
على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها قلنا الوسيط هو الصدر فان فوقه يديه ورأسه
وتحت بطنه ورجليه واختلفت الرواية عن انس على ما تقدم وروى عنه ايضا انه
وقف عند منكبها فالتأمران الاختلاف من الرواية لان الحال في مثل ذلك يشبه لثما
الموضعين لا سيما اذا كان الناظر اليه بعيدا قال **رحمك الله** ولم يصليوا **ركبانا** مع الثلثة

على التزول وكذا لم يصليوا فاعد من مع القدرة على القيام والقياس ان تجوز لانها
دعوا لهذا لم يقر فيها ولان القيام يجب وسيلة الى السجود فاذا لم يجب السجود لم يجب
عليه القيام لما قلنا في المريض اذ اقدر على القيام دون السجود لم يجب عليه القيام
وجه الاستحسان انها صلاة من وجد لوجود التحريم والتخفيف ولهذا يشترط
لها ما يشترط للصلاة من الطهارة واستقبال القبلة وستر العورة فلا يجوز تركه
احتياطا وكذا لا يجوز على ميت وهو على الدابة او على ايدي الناس على المختار قال
ولا في مسجد اي مسجد جماعة وهو مكروه كراهية التحريم في رواية وكراهية التنزيه
في رواية اخرى اما الذي نرى لاجل صلاة الجنازة فلا يكره فيه وجه الكراهية قوله
عليه الصلاة والسلام من صلى على ميت في مسجد فلا شيء له وقال الشافعي
لا بأس بها اذ المصحف نلوثه لان جنازة سعد بن ابي وقاص صلى عليه اذ ولى
النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم قالت عايشة رضي الله عنها هل عاب الناس عليا
ما فعلنا فقيل لانه ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء في المسجد ولنا ما روينا ولا نأمرنا ان نجنب
المساجد الصبيان والمجانين فالتساؤل بذلك لزوال مسكنه وحدث عايشة
دليل لنا لان الناس الذين هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه من المهاجرين
والانصار قد عابوا عليهم فلو لا ان الكراهية معرفة بينهم لما عابوا عليهم
وقولها هل عاب الناس علينا دليل بان عاداتهم لم يحرم ذلك ولو لا الكراهية
لجرت وقال شمس الائمة تاويل حديث ابن البيضاء انه عليه الصلاة والسلام
كان معتكفا في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج من المسجد فامر بالمجانة فوضعت خارج
المسجد فصلى عليها في المسجد للعدر فعلم ذلك اصحابه عليه الصلاة والسلام
وخفي عليها وهذا دليل على ان الميت اذا وضع خارج المسجد للعدر والقوم
كلهم في المسجد او الامام وبعض القوم خارج المسجد والباقيون في المسجد لا يكره
ولو كان من غير عدل اختلفت المشايخ فيه بناء على اختلافهم ان الكراهية لاجل
التلوث او لان المسجد بني لاداء المكتوبات لا الصلاة للمجانة قال **رحمك الله**
صلى عليه والاستهلال ان يكون منه ما يدل على حياته من رفع صوت
او حركة عضو وحكه ان يغسل ويصلي عليه ويرث ويورث لقول عليه الصلاة
والسلام اذ استهل السقط صلى الله عليه ويرث والمعتبر في ذلك خروج الاكثر
حياتيا حتى لو خرج اكثر الولد وهو يتحرك صلى عليه وان خرج الاقل صلى عليه
قال **رحمك الله** اي وان لم يستهل لا يصلي عليه لما قاله بالجرح ولهذا لم يرث

واختلفوا في غسله وتسميته فذكر الكرخي عن محمد انه لم يغسل ولم يسم وذكر الطحاوي
عن ابي يوسف انه يغسل ويسمي قال **روح الصبي سبي مع احدا بويه** اي كالا
يصل على صبي سبي مع احدا بويه ومعناه ان المولود اذا لم يستهل الا يصل عليه
كما لا يصل على الصبي السبي مع احدا بويه لانه اذا سبي مع احدها صار تبعا
له لقوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه
المحدث قال **روح الا ان يسلم احدها** لانه يتبع خيرهما دينا فنصلي عليه تبعا
له قال **روح او هو اي** ويسلم هو يعني الصبي لان اسلامه صحيح اذا كان مستد
عندنا استخسانا على ما ياتي في السير ان شاء الله تعالى قال **روح اوله سب احدها**
مع اي اذ لم يسب مع الصبي احدا بويه فيخلفه فيصلي عليه تبعا لسابي والدار
وهذا لان تبعيته الابوين يتقطع باختلاف الدار فتحكم باسلامه واختلفت
عبارةهم في تقديم تبعية الدار او السابي بعد الابوين وقال في الغاية التبعية
على مراتب اقوالها تبعية الابوين ثم الدار ثم الولد ولذا صاحب الهداية رتب
تبعية الدار على تبعية الابوين وذكر في شرح الزبادات في كتاب السير انه
يلتزم بالتبعية واقوى للتبعية تبعية الابوين لانها سبب لوجوده ثم تبعية
اليد لان الصغير الذي لا يعبر بمنزلة المتاع في دين وعند عدم اليد معتبر
تبعية الدار لانه قبل وجوده لا ترى ان اللقيط الموجد في دار الاسلام
مسلم قال العبد الضعيف عصمه الله قد اختلفت الرواية في اللقيط ايضا
فيل يعتبر المكان وقيل الواجد وقيل لا نفع على ما ياتي في كتاب اللقيط
ان شاء الله تعالى قال **روح ويغسل ولا يسلم الكافر وكفنه ويدفنه** لما روي
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه لما هلك ابو جابر الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقال يا رسول الله ان عمك الضال قد مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب
فغسله وكفنه ووارنه الحديث لكن يغسل غسل الشوب النجس من غير وضوء ولا
بدانة في الميا من ويلف في خرقة ويحفر له حفرة من غير مراعاة سنة التكفين
والحد ويلقى ولا يوضع ولومات مسلم ولدا ب كافر هل يمكن ان يجهنم قال في
الغاية ينبغي ان لا يمكن من ذلك وذكر في شرح القدوري اذا مات مسلم ولم
يوجد رجل يغسله قال تعلم النساء الكافر فيغسله فعلى هذا ينبغي ان يمكن قال في
روح سورة بقوا بيه الاربعة يعني وقتا محل وقتا محل وقال الشافعي رحمه الله جلان
يضع السابق على اصل عنقه والثاني على اصل صدره لان جنازة سعدان معاذ
حملت كذلك ولنا قول ابن مسعود رضي الله عنه اذا تبع احدكم الجنان فليأخذ

بقوا بيه السور الاربعة ثم ليتطوع بعدا وليد ولا منه من السنة ولا من فيه
تخفقا على الماملين وصيانة عن السقوط والانتقال وزيادة الميت والاشهر
به وتكثير الجماعة وهو بعد من وهو بعد من التشبه بحمل المتاع ولهذا يكره
على الظهور والدابة وما رواه ضعفة البهقي وغيره قال **روح ويجلب به بلا حجب**
اي يسرع بالميت بلا حجب وحلق ان يسرع به بحجب لا يضطرب الميت على الجنائز
لحديث ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال اسرعوا بالجنائز
فان كانت صاحبة قبر تموتها الى الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعون يدكم عن غنائمكم
وعن ابي موسى قال مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة تخضع تخضع الرق فقال
عليكم بالقصد وعن ابن مسعود قال سالتنا بدينا عليه الصلاة والسلام عن المشي
بالجنائز فقال ما دون الحجب والمستحب ان يسرع بتيجهه كذا قال **روح من قبل**
اي بلا جلوس قبل وضع الجنائز وقال الشافعي رحمه الله لا بأس بالجلوس قبل وضعها ولنا قوله
عليه الصلاة والسلام من تبع الجنائز فلا جلوس حتى توضع ولا نه قد يقع الحاجة
الى التعاون والقيام امكن منه ولا منهم حضروا اكرام الله وفي الجلوس قبل الوضع
ازدراء به هذا في حق من كان يمشي مع الجنائز واما القاعد على الطريق اذا مررت
به او القاعد على القبر فلا يقوم لها وقال بعض الشافعية يستحب ان يقوم لها القدر
عليه الصلاة والسلام اذا رايت الجنائز فقوموا لها حتى تخلفكم وتوضع ولنا ما روي
عن علي رضي الله عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا بالقيام الى الجنائز
ثم جلس بعد ذلك وامرنا بالجلوس فصاروا به منسوخا به قال **روح وشي**
قدام اي بلا مشي قدما للجنائز لان المشي خلفها افضل عندنا وقال الشافعي رحمه الله
قدام افضل بقول من عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بين يديه او يمشي
وعمر ولا منهم شفعا للميت والشفيع يتقدم في العادة ولنا حديث البراء بن عازب
قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتابع للجنائز وعن ابي هريرة رضي الله عنه
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حق المسلم على المسلم خمس وعكسها
اتباع الجنائز وعنده انه عليه الصلاة والسلام قال من اتبع جنازة مسلم ايماناً وحسناً
وكان معها حتى يصل عليها ويفرغ من دفنها فانه يرجع من الاجور يقربا طين الحديث
والاتباع لا يقع على الثاني وكان علي رضي الله عنه يمشي خلفها وقال ان فضل الميت
خلف الجنائز على الماشي امامه افضل الصلاة المكتوبة على النافلة وان ابا بكر
وعمر رضي الله عنهما كانا يعلمان ذلك لانهما يسهلان على الناس وعن ابن عمر
مشله وروى ان ابن عمر مشي خلف الجنائز فساله نافع كيف المشي في الجنائز امامها ام خلفها

فقال اما ترا في مشي خلفها وعن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله
عنها كانوا يمشون امام الجنان وبهذا علم ان في المشي امامها فضيلة والمشي خلفها
افضل لما فيه من الامر والفعل والحث عليه ولهذا مشي من عمر خلفها وهو الراوي
لمشي النبي عليه الصلاة والسلام امامها ولان المشي خلفها يمكن للمعاونة عند الحاجة
اليها اذا نابت نايبة فكان اولى ولا يستقيم قولهم ان الشفيع يقدم عادة لان
الشفاعة في الصلاة وهم يتأخرون عندها ولان الشفيع انما يتقدم عادة اذا كان
عليه بطش المشفوع عنده فيمنعه الشفيع ولا يتحقق ذلك هنا قال رحمه الله **وضع قدمه**
على عينيك ثم وضعها ثم مقدمها على يسارك ثم مخرجها وهذا هو السنة عند كثرة
الحاملين اذا تناوبوا في حملها يستدعي الحامل من اليمين المتقدم للميت وهو يمين
الحامل فيحمل على عاتقه الايمن ثم بالمخرج الايمن على عاتقه الايسر ثم بالمقدم
الايسر على عاتقه الايسر ثم بالمخرج الايسر على عاتقه الايسر ايثارا للتيار المتقدم
ينبغي ان يحملها من كل جانب عشو خطوات لقوله عليه الصلاة والسلام من حمل
جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة قال رحمه الله **ويحفر القبر** واختلفوا
في عمقه قيل قدر نصف القامة وقيل الى الصدر وان زاد واخسن قال رحمه الله **ويحفر**
لقوله عليه الصلاة والسلام الحذر لنا والشق لغيرنا وان كانت الارض رخوة فلا
باس بالشق واتخاذ التناوب من حجر او حديد ويفرش فيه التراب قال رحمه الله **ويحفر**
من قبل القبلة وقال الشافعي رحمه الله راسه عند رجل القبر وهو الموضع الذي يكون
فيه رجل الميت ثم يسيل سلا من قبل راسه لحديث ابن عباس انه عليه الصلاة
والسلام سئل سلا من قبل راسه ولما حدث ابن مسعود انه عليه الصلاة والسلام
اخذ الميت من قبل القبلة وعن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام دخل قبر
ليلا فاسرج له سراج واخذ الميت من قبل القبلة ولان جهة القبلة اشرف فكان
اولى وقد اضطربت الرواية في دخالة عليه الصلاة والسلام فان ابراهيم التيمي روى انه
عليه الصلاة والسلام اخذ من قبل القبلة ولم يسيل سلا ولئن صح السيل لم يعارض
ما روينا لانه فعل بعض الصحابة وما روينا فعل النبي عليه الصلاة والسلام او يحتمل
انه سئل ليقين المكان او يخوف ان ينهار اللحد لخاوة الارض فلا يلزم مجمد مع الاحتمال
قال رحمه الله **ويقول واضعه بسم الله على ماله رسول الله** لانه عليه الصلاة والسلام
كان اذا وضع ميتا في قبره قال ذلك قال رحمه الله **ويجهد الى القبلة** تلك امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله **ويحفر العقد** لقوله عليه الصلاة والسلام لسمرة وقد مات
لده ان اطلق عقد راسه وعقد رجله ولانه وقع الامن الا لتشار قال رحمه الله **ويسوي**

اللبس **والقصب** لما روى انه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبس وروى
من قصب والمهاجرون كانوا يستحبون القصب قال رحمه الله **لا اجر ولا شئ** لانها
لاحكام البناء والقبور موضع البلى ولان بالاجر اثر النار فيكم تفلوا ولهذا يكون
الاجار بالنار عند القبر واتباع الجنان بها لان القبر اول منزلة من منازل الاخر
وحمل المحن بخلاف البيت حيث لا يكون فيه الاجار ولا غسل بالماء الحار قال رحمه الله
ويسجي قبرا لا قبر اي سجي القبر بالمرأة بثوب حتى يجعل عليه اللبس لا قبر الرجل لما روى
عن علي رضي الله عنه انه سري على قدم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا حتى
وقال انما يصنع هذا بالنساء ولان مبنى جالهن على الستر ومبنى جال الرجال على الكشف
قال رحمه الله **وبهال التراب** ستر له واليه وقعت الاشارة بقوله تعالى ليريه كيف
نورى سورة اخيه ويكرم ان يزداد على التراب الذي اخرج من القبر ويستحب ان
يجثى عليه التراب لما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة ثم اتي القبر
فجثى عليه من قبل راسه ثلاثا قال رحمه الله **ويسم القبر ولا يرفع ولا يخصص** لما روى
البخاري عن سفیان التمار انه راي قبر النبي عليه الصلاة والسلام مستويا وقال
الشيخ حديثي من راي قبر النبي عليه الصلاة والسلام وابي بكر وعمر مسننة وقال
الشعبي انت قبور شهداء احد مسننة وسنم محمد بن الحنفية قبر ابن عباس وسنم
قدرا الشبر وقيل قدر اربع اصابع ولا باس برش الماء عليه حفظا لثرا به عن الكلاب
وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجرى جري التظليل ويكرم ان يبنى على القبر فيستعد
عليه او ينام عليه او يوطأ عليه او يقضى عليه حاجة الانسان من بول وغائط
او يعلم بعلم من كتابة ونحوه او يصلي اليه او يصلي بين القبور لحديث جابر
انه عليه الصلاة والسلام نهى ان يخصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه
وان يركب عليه وان يوطأ وقال عليه الصلاة والسلام لان يجلس احدكم
على حربة فيحرق ثيابه فتخلص الى اجله خير له من ان يجلس على قبر ونهى عليه
الصلاة والسلام عن اتخاذ القبور مساجد وقيل لا باس بالكتابة او وضع
الحجر ليكون علامة لما روى انه عليه الصلاة والسلام وضع على قبر عثمان بن
حجر وحمل الطحاوي الجلود من النهي عنه على الجلود لقضا الحاجة قال رحمه الله **ولا يخرج**
من القبر يعني لا يخرج الميت من القبر بعد ما اهيل عليه التراب اللهم للوارد عن
نبيهه قال رحمه الله **ان تكون الارض مقصورة** فيخرج الحق صاحبها ان شاء
شاء سواء مع الارض فانفع به زراعة او غير ولو بقي في القبر متاع لانسان قيل
لم يلبس بل يحفر من جهة المتاع ويخرج وقيل لا باس بلبسه واخرجه ولو

وضع الميت فيه لغير القبلة او على شقه الا يسرا وجعل راسه في موضع رجله
واهيل عليه التراب لم يفسد ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع ورده
السنة ولو بلى الميت وصار ترابا جازد في غير قبره وزرعه والبناء عليه
قلت ولا يابس بتعزية اهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلاة
والسلام من عز امصابا فله مثل اجرهم وقول له اعظم الله اجره واحسن
عزرك وغفر لبيك ولا يابس بالجلوس لها الى ثلاث من غير ارتكاب محظور من
فرش البسط والاطعمة من اهل الميت لانها تتخذ عند السرور وعن اسنن عليه
الصلاة والسلام قال لا عقر في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القر مقبرة
او شاة ولا يابس بان يتخذ لاهل البيت طعام لقوله عليه الصلاة والسلام
اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد اتاهم ما يشغلهم والله اعلم **باب الشهيد**
سقى به لان الملائكة تشهون اكرام الله او لانه مشهود له بالجنة **قال** **هو**
احد الشهداء من قتل اهل الحرب والبعث وقطاع الطريق او وجد في المعركة وبه
اثرا وقتله مسلم ظالما ولم يجب بقتله دية وكذا اذا اقتله دمي ولم يجب بقتله
دية لان الاصل فيه شهيد واحد وكل مسلم مكلف طاهر قتل ظالما ولم يرث ولم
يجب بقتله عوض مالي فهو في معناه وقوله من قتله من اهل الحرب يئنا ول
من قتلوه مباشرة او تسبيبا لان موته مضاف اليهم حتى لو اوطأ ذابهم مسلما
او فزواذ امة مسلم فرمته او رموه من السور والقوا عليه حايطا او رموا
بنار فاحرقوا سفنهم او ما اشبه ذلك من الاسباب فمات به مسلم كان شهيدا
لما قلنا ولو انقلبت دابة مشرك ليس عليها احد فوطأت مسلما او رمى مسلم
الى الكفار فاصاب مسلما او فزواذ امة مسلم من سواد الكفار او فزواذ المسلمين
منهم فالجأؤهم الى خندق او نار او نحوه وجعلوا حولهم الحسك فقتلوا مسلما
فمات من ذلك لم يكن بشهيد خلا فالابي يوسف لان فعله يقطع النسبة
اليهم وان ظعنوا حتى القوهم في النار يكونوا شهداء اجماعا قوله وبه اثر
اثر يكون علامة كالجرح وسيلان الدم من عينه او اذنه اذا لا يكون ذلك
الا من شدة الضرب وجرح في الباطن عادة وان لم يكن به اثر او كان الدم
يسيل من انفه او ذكوه او دبره لا يكون شهيدا لان الدم يخرج من هذه الخلق
من غير ضرب عادة اذا الانسان يتلى بالرعاف ويبول الجبان وما صاحب
الباسور يخرج الدم من دبره وقد يموت الجبان من غير ضرب فزعا وقوله في المعركة
ليس بسبب لقتله بلا اصابة فلا يقيم مقام القتل ولو كان الدم يسيل من فيه

فان ارتقا من الجوف وكان صافيا يكون شهيدا لانه من قرحة في الباطن وان
نزل من الراس لا يكون شهيدا لانه رعا فخرج من جانب النحر وكذلك لو كان
جامدا لا يكون شهيدا لانه سودا او صفرا احرقته قوله ولم يجب بقتله دية اي
بنفس القتل حتى لو وجبت الدية بالصلح او بقتل الاب ابتداء او شخصا اخر وولاه
ابنه يكون شهيدا لان نفس القتل لم يوجب الدية بل يوجب القصاص وانما
سقط بالصلح او بالشبهة **قال** **فيمكن وصلي عليه بلا غسل** وقال الشيخ
لانصلي عليه كحديث جابر بن عبد الله انه عليه الصلاة والسلام امر بدفن شهيدا
احد في دماهم ولم يغسلوا ولم يصلي عليهم ولا ان الصلاة شفاعته وهم يستغفرون
عنها لان السيف تحت الدنوب ولا في ترك الصلاة عليهم ترغيبا لغيرهم في الشهادة
لينا لو ادرج الاستغناء عنها بخلاف النسخ لانها غير كسبية فلا يمكن الترخيب
فيها ولا تهم احيا عند الله والصلاة شرعت في حق الاموات ولنا ما روي عن
واين الزبير انه عليه الصلاة والسلام صلى على شهيدا احدهم مع حمزة وكان يقول
بتسعة تسعة وحمزة عاشهم فيصلي عليهم الحديث وقد صلى على النبي صلى الله
عليه وسلم على غيرهم كما روى انه عليه الصلاة والسلام اعطى اعراسا نصيبه
وقال فسمه لك فقال ما على هذا اتبعك ولكن اتبعك علي ان ارميهم هنا وانا
الى حلقه فاموت وادخل الجنة ثم اتى بالرجل فاصابه سهم حيث اشار وكفن في
جبة النبي عليه الصلاة والسلام وصلى عليه الحديث وقال عقبته من عامر رضي
عنه انه عليه الصلاة والسلام خرج يوما فصلى على اهل احد صلواته على الميت
ثم انصرف الى المنبر متفق عليه ولا ان الصلاة على الميت شرعت اكرام الله والظاهر
من الذنب لا يستغنى عنها كالنبي والصبي وحديث جابرنا في ومارونه اثبت
فكان اولى ولا ان مارونه يوافق الاصول ومارواه مخالف فلا اخذ بما يوافق
اولى ولا يجابرا كان مشغولا في ذلك الوقت لانه استشهد ابوعبد وعده وخاله
فوجع الى المدينة لم يتركهم يجلهم اليها ثم سمع من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان بدفن القتل في مصارعهم فلم يكن حاضرا حين صلى عليهم فروى على ما عنده
وفي ظنه ومن لم يغيب اجزائه عليه الصلاة والسلام صلى عليهم وهذا كما روى عن
اسامة انه عليه الصلاة والسلام دخل البيت ولم يصلي فيه وكان قد خرج من الكعبة
لطلب الماء وروى بلال انه عليه الصلاة والسلام صلى فيه واخذ الناس بقوله
لكونه لم يغيب ولا انها لو كانت لم تكن مشروعة في حقهم لنبته النبي عليه الصلاة
والسلام على عدم مشروعتها وعل سقطها كما نبه على ترك الغسل وعل سقطه

ولأنه عليه الصلاة والسلام صلى على غير قتلى أحد من غير تعارض كما تقدم من حديث
الأعرابي وأما قوله أن الصلاة شفاعته وهم مستغنون عنها فمفسد لأن الصلاة
على الميت دعاء ولا يستغني أحد عن الدعاء إلا ترى أنه عليه الصلاة والسلام صلى
عليه وهو أفضل من جميع المخلوق وأعلى درجة ويصلي على الصبي وهو لم يكتب عليه
خطيئة قط وأما قولهم وهم أحياء عند الله قلنا تلك الحياة ليست حياة الدنيا
وأما هي حياة الآخرة وهي الحياة الطيبة وتلك لا تمنع من اجراء احكام الموتى عليهم
الآثر انهم يدفنون ونفسهم واموالهم من الورثة ونعتد نسا لهم وتعتق امهات
اولادهم ومدبروهم وتحمل ديونهم الموحلة الى غير ذلك من الاحكام قال **دع ويدفن**
بدنه ويأبى لقوله عليه الصلاة والسلام في شهداء احد زملوهم بكلوهم ودمائهم قال
عليه الصلاة والسلام فمهم لا تغسلوهم فان كل جرح يفوح مسكا يوم القيامة فانه
الامالي من الكفن كالفرس والحشوش والغنسة والسلاح والمخف فانها تنزع
لانها ليست جنس الكفن قال **دع ويزاد وينقص** يعني يزداد على ما عليه من الثياب
اذا كانت دون كفن السنة وينقص اذا كانت ازيد مراعاة للسنة قال **دع**
ويغسل ان قتل جنبا او صبيا وكذا ان قتل مجنونا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
وقال لا يغسل لعموم ما روينا ولا ان ما وجب بالجناحة سقط بالمات لا تنه
التكليف والثاني لم يحب للشهادة ولا ان الشهيد اتم لا يغسل لتطهر عن
الذنوب والصبي والمجنون اطهر فكان احق بهذه الكرامة ولا في حنيفة ان
حنظلة ابن الراهب استشهد يوم احد فغسلته الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام
ان رأت الملائكة تغسل حنظلة من ابي عامر من بين السماء والارض تمام المزن
في صحائف القصة وقال ابو سعيد فذهبتا ونظرنا اليه فاذا اراسه نقطتا فارتل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرئ فسالها فاجرتة انه خرج وهو جنب واوداه
يسمون اولاد غسل الملائكة ولا ان الشهادة عرقت مانعة لارافعة فلا ترفع
لجنازة والصبي والمجنون ليسا في معنى شهداء احد لان السيف كفى عن الغسل في حقهم
لوقوعه طهره ولا ذنب لهما فتعذر الالحاق بهم وعلى هذا الخلاف لما مضى اذا
استشهدت بعد انقطاع الدم وكذا قبله بعد استمراره ثلثة ايام في الصحيحين
كما مضى وقد بينا المعنى في الجنب قال **دع او ارتد بان اكل وشرب او نكح او**
اومض وقت صلاة **وهو قتل او نقل من المعركة او اوجى** لان بذلك يصير خلقا في حكم
الشهادة ويبال شيئا من مرافق الحياة فلا يكون في معنى شهداء احد فيغسل لان شهداء
احد ما تواعطاشا والكاس يدبر عليهم خوفا من نقصان الشهادة الا اذا حمل من صرعه

كلا نطاه

كلا نطاه الخليل لانه ما نال شيئا من الراحة وقوله او مضى وقت صلاة وهو
يعقل اي مع القدرة على اداء الصلاة حتى يحجب القضاء عليه بتركها فيكون بذلك
من احكام الدنيا وهذا رواه عن ابي يوسف **دع** وقيل ان بقى يوما كاملا او ليلة
كاملا غسل والا فلا وقيل ان بقى يوما وليلة غسل والا فلا لان ما دون
ذلك ساعات لا يمكن ضبطها فلا يعتبر وان كان لا يعقل لا يغسل وان زاد على
يوم وليلة او نقل من المعركة لانه لا يتدفق بحياته فكان كالميت وقوله او
نكح او الوصية بامور الدنيا و بامور الآخرة وهو قول ابي يوسف **دع** وقال محمد **دع**
لا يكون مرتثا بالوصية وقيل الاختلاف بينهما فيما اذا اوصى بامور الدنيا وفي
الوصية بامور الآخرة لا يكون مرتثا اجماعا وقيل الاختلاف في امور الآخرة وفي امور
الدنيا يكون يكون مرتثا اجماعا وقيل لا خلاف بينهما في جواب ابي يوسف فيما اذا كانت
الوصية بامور الدنيا ومحمد لا يخالف فيها ومن الاثلاث ان يبيع او يشتري او يتكلم
بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيغسل وهذا كله اذا وجد
بعد انقضاء الحرب واما قبل انقضاءها فلا يكون مرتثا بشي مما ذكرنا قال **دع**
او قتل في مصر ولم يعلم انه قتل حديدا **ظلم** لان الواجب فيه القسامة والله
فخفا اثر الظلم فيغسل ولو علم انه قتل حديدا في مصر وعلم قاتله لم يغسل لان
الواجب فيه القصاص وهو عقوبة شرع لتشفى الولى وليس يعرض لعدم
عود منفعة الى الميت بخلاف الدية فانها عوض عنه ولهذا نغور منفعة الحق
بها ديونه فبقى كانه لم تمت من وجه باختلاف بدله ولا ان وجوب المال
دليل حقة الجناحة لان المال يثبت بالشبهة وجوب القصاص دليل نهاية
الظلم لانه لا يجب بالشبهة قال **دع او قتل حديدا او قود** لانه باذل نفسه حتى
عليه وشهدا احد بذلوا انفسهم لا يتغامضان الله تعالى لم يكن في معناه فيغسل
قال **دع لا يبغي وقطع طريق** اي لا لمن قتل لاجل بغي بان كان مع البغاة ولا
قتل لاجل قطع طريق فانها لا يغسلون ولا يصلى عليها ايضا اهاتة لهما وقيل
يغسلون ولا يصلى عليها للفرق بينهما وبين الشهيد وقيل هذا اذا قتلا في حالة
المحاربة قبل ان تضع الحرب اوزارها واما اذا قتلا بعد ثبوت بدلا لهما عليها
فانها يغسلون ويصلى عليها وهذا تفصيل حسن اخذ به الكبار من المشايخ
والمعنى فيه ان قتل قاطع الطريق في هذه الحالة حلال وقصاص وقد تقدم ان يغسل
ويصلى عليه وقتل الباغى في هذه الحالة للسياسة او لكسر شوكتهم فينزل منزلته
لتعود منفعة الى العامة وقال الشافعي يغسلون ويصلى عليها كيف ما كان لانه

مسلم قتل بحق فصار كمن قتل بالقصاص او بالحد ولنا ان عليا رضي الله عنه لم يصل
على اصحاب النهر وان لم يغسلهم ففعل له كفارة هم فقال اخواننا بغرا علينا فاشار
الى العلة وهو البغي وعلى رضي الله عنه هو القدوة في هذا الباب على ما ياتي تامة في السير
ان شاء الله تعالى ولا قتل ظل النفس محاربا للمسلم كالحربي فلا يغسل ولا يصل عليه عقوبة له
ونجر العير كالمصاب بتركه على النسبة عقوبة ونجر العير وكذا من يقتل الحق غيلة يقال
قتله غيلة وهو محذوف فذهب الى موضع فاذا احصا اليه قتل غيلة لانه ساع في الارض
بالفساد وكقطاع الطريق وكما اهل العصبية حكم البغاة ومن قتل احدا بوي لا يصل عليه
اهانة له ومن قتل نفسه عمدا يصل عليه عندنا في حنيفة ومحمد وهو الاصح لانه فاسق
غير ساع في الارض بالفساد وان كان باعيا على نفسه كساير فساقي المسلمين والله اعلم
باب الصلاة في الكعبة قال في صحيحه فرض ونفل فيها وفي غيرها اي صحيح فرض الصلاة
ونفلها في الكعبة وفوق الكعبة لحدوث بلال انه عليه الصلاة والسلام دخل البيت وصلى
فيه وقوله تعالى ان طهرتني اللذان والعاكفين والركع السجود دليل على جواز الصلاة
فيه اذ لا معنى لتطهير المكان لاجل الصلاة وهي لا تجوز في ذلك المكان لان القاب
استقبال شطره لا استيعابه وقد وجد ذلك فيمن صلى فيها او فوقها وهذا لان
القبلة هي العروة والهدى الى عنان السماء دون البناء لانه تحول ولهذا يصل على جبل
اي فليس جازت صلاته ولا بناء من يديه ولكن يكره فيها لما فيه من ترك التعظيم
قال رحمه **من جعل ظهره الى ظهر الامام** في الكعبة صحيح لانه متوجه الى القبلة
وليس متقدم على امامه ولا يعتقد خطا بخلاف الخري وكذا اذا جعل وجهه
وجه الامام لوجود شرائطها ولكن يكره بلا حائل لانه يشبه عبادة الصويرة ولو
جعل وجهه الى جواب الامام يجوز لما ذكرنا قال رحمه **والى وجهه** اي جعل
ظهره الى وجه الامام لا يجوز صلاته لتقديمه على امامه قال رحمه **وان تخلعوا**
حولها اي حول الكعبة قال في صحيحه **من هو اقرب اليها** اي الى الكعبة قال رحمه **من امامه**
ان لم يكن في جانبته لانه متاخر حكما لان التقدم والتاخر لا يظهر الا عند اتحاد الوجهة
ولو قام الامام في الكعبة وتعلق المتقدمون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا لانه
كقيامه في الحراب في غيرها من المساجد والله اعلم **كتاب الزكاة**
الزكاة في اللغة عبارة عن الزيادة يقال زكى الزرع اذا زاد وعن الطهارة ايضا ومنه
قوله تعالى وتزكواهم بها قال رحمه **هي تملك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولا**
بشرط قطع المنفعة من الملك من كل وجه لله تعالى هذا الشرع وقوله هي تملك المال
اي الزكاة تملك ويرد عليه الكفان اذا ملكت لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها

ولو قال تملك المال على وجه لا بد له منه لا تفصل عنها لان الزكاة يجب فيها تملك المال
لان الاتيان في قوله تعالى واتوا الزكاة يقتضي التملك ولا يتبادر بالاباحة حتى لو كفل
فانفق عليه ناولا للزكاة لا يجزئ خلاف الكفان ولو كساه بجزء من ثوبه التملك
قوله من فقير غير هاشمي ولا مولا لان دفع الزكاة اليهم مع العلم لا يجوز على ما ياتي
بيان في موضعه ان شاء الله تعالى قوله بشرط قطع المنفعة عن الملك من كل وجه
به من الدفع الى فروعه وان سفلوا الى اصوله وان علوا ومن دفعه الى مكانه
ومن دفع احد الزميين الى الاخر على ما يجزئ موضعه ان شاء الله تعالى وقوله لله تعالى
لان الزكاة عبادة ولا بد فيها من الاخلاص لله تعالى وما امر ولا يعبد والله خالص
له الدين قال رحمه **وشروط وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملكها**
حولها قال رحمه **عن الدين وجوبها الاسلمة** نام ولو تفقدوا اي شرط لزوم الزكاة
علما وعلا واراد بالوجوب الفرعية لانها ثبتت بدليل مقطوع وهو الكتاب والسنة
واجماع الامة وهذه للبلوغ شرطها اما العقل والبلوغ فلا التكليف لا يتحقق فيها
وقال الشافعي رحمه ليسا بشرط لوجوب الزكاة بقوله عليه الصلاة والسلام ابتغوا الى
اليتامى خبزنا تاكلمه الصدقة ولا نهان حق مالي فيجب في مالها كنفقة الزوجات والاطفال
والغرامات المالية فصارت كالعشر والحراج وصدقة الفطر ولنا قوله عليه الصلاة
والسلام رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم الحديث ولا نهان عبادة محض
لانها احداث كان الدين بقوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام على حسن وعقل
الزكاة وهما ليسا بخاطرين في العبادة فلا يجب عليهما كما لا يجب عليهما ساير
اركانه ولهذا لا يجب على الكافر ولو لم يكن عبادة لوجبت عليه كساير الملوك وقال
ابو بكر الصديق والله لا قتل من فرق بين الصلاة والزكاة ولان من شرطها
النية وهي لا تحقق منهما ولا تعتبر بنية الولي لان العبادة لا تتأدى بنية
الغير ولا يلزمنا الوكيل لاننا نعتبر بنية وانما تعتبر بنية الموكل ولهذا يجوز
وان لم يعلم الوكيل انها من الزكاة ولان ملكهما ناقضا ولهذا لا يجوز تبرعهما
فصارا كالمكاتب بل دونه لان المكاتب يملك التصرف وهما لا يملكانه فكيف يمتنع
مالهما وهي لا تجب الا في المال النامي وما رواه ضعيف عند اهل النقل وليس صحيح فالمراد
بالصدقة النفقة ولا يلزمنا ما استشهد به من النفقات والغرامات لانها تحقق
العبادة ولهذا يتأدى بدون النية وهما اهل لهما وكذا العشر الغالب منه مونة
الارض ولهذا لا يجب على المكاتب وفي ارض الوقف وكذا صدقة الفطر لان فيها معنى
المونة ولهذا يتحملها عن غير كالا ب عن اولاده ولا يجزئ التحمل في العبادة المحضة

ثم لا اشكال ان الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء حوله من وقت بلوغه وكذا اذا افاق
المجنون الاصل وهو الذي بلغ مجنونا يعتبر اول مدته من وقت افاقته وان طرأ
عليه الجنون بعد البلوغ ينظر فان استوعب جنونه حولا فكذلك لانه استوعب
مدته التكليف وان كان اقل من ذلك لا يعتبر كما لا يعتبر جنونه اقل من الشهر
في حق الصوم وعن ابي يوسف انه ان افاق في اكثر السنة يجب عليه الزكاة والا
فلا واما الاسلام فلا نه شرط لصحة العبادات كلها اذ هي لا تنقض مع الكفر فكذا
لا يجب معه واما الخوكة فلتنحقق التملك اذ الواقع لا يملك لتمام غيره واما
ملك النصاب فلا نه عليه الصلاة والسلام قدر السبب به وما يكون حولا الى تم
عليه الحول فلنقوله عليه الصلاة والسلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولا ان
السبب هو المال النامي لكون الواجب جزء من الفضل لا من راس المال لقوله تعالى
يسألونك ما اذا بنفقون قل العفو اي الفضل والنمو انما يتحقق في الحول غلبا لما
المواشي فظاهر وكذا اموال التجار لا اختلاف الاسعار فيه غالبا عند اختلاف
الفصول فاقيم السبب الظاهر وهو الحول مقام السبب وهو الثمن وما يكون فارغا
عن الدين وعن حاجته الاصلية كدور السكنى وشباب البدلة واثاث المنازل
والاث الخرفين وكتب الفقه لا هلهي فلا ان المشغول بالحاجة الاصلية كالمعدوم
ولهذا يجوز التيمم مع الماء المستحق بالعطش وقال الشافعي رحمه في الجديد الدين لا يمنع
وجوب الزكاة للعمومات والجهة عليه ما بيناه وهو قول عثمان بن عفان وابن
عباس وابن عمر رضي الله عنهم وكفي بهم قدرة وكان عثمان يقول هذا شهر
زكاة فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى يخلص امواله فيؤدى منها الزكاة
محض من الصعابة من غير تكبر فكان اجماعا ولا ان الزكاة تجب على الغني لا على الفقير
ولا يتحقق الغني بالمال المستقر من مال يقضه ولا ان ملكه ناقص حيث كان للغير
ان ياخذ اذا ظهر بحسن حقه فصار كالمكاتب ولا يلزم على هذا الموهوب له حجب
عليه الزكاة وان كان للواهب ان يرجع فيه لانه ليس له ان ياخذ الا بقضاء
القاضي او برضا الموهوب له فلا يصح رجوعه بدونهما وفيما قال الشافعي رحمه يلزم
تركة مال واحد في سنة واحدة مرارا بان كان لرجل عبد يساوي الف باعده
من آخر دين ثم باعه الاخر كذلك حتى تداوله عشرة انفس في الحول فيجب
على كل واحد منهم زكاة الالف والمال في الحقيقة واحد حتى لو صنعت البياعات يعيب
رجوعه الى الاول ولم يسق لهم شيء لا فرق في الدين بين الموهول والمحال والمراد بالثمن
دين له مطالب من جهة العبادات حتى لا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكاة

منه

مانع حال بقاء النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلا فالزفر فيها ولا ييوسف رحمه في الثمن
لانه مطالب به من جهة الامام في الاموال الظاهرة ومن جهة نوابه في الباطنة
لان الملك نوابه فان الامام كان ياخذها الى بن عثمان وهو فوضها الى
اربابها في الاموال الباطنة قطع الطبع الظلم فيها فكان ذلك تركها لانه لا يراها
وقيل لابي يوسف رحمه ما جئت على زفر فقال ما جئت على رجل يوجب في ماله
درهم اربعة دراهم ومراة اذا كان لرجل مائة درهم وحال عليها ثمانون حولا
طرا الدين في خلا الحول يمنع وجوب الزكاة عند جدها لانه النصاب كله وعنده ان
لا يمنع كقصان النصاب في اثنا الحول ثم لا فرق بين ان يكون الدين بطريق الكفالة او
الاصالة حتى لا يجب عليها الزكاة بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب حيث يجب الزكاة على
الغاصب في ماله دون غاصب الغاصب والفرق ان الاصيل والكفيل كل واحد منهما
مطالب به اما الغاصبان فكل واحد منهما غير مطالب به بل احدهما وان كان ماله
اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابا فرائد عن الدين وان كان له نصيب
الدين الى ايسرها قضا مثالا اذا كان له درهم ودنانير وعروض التجار وسواهم
من الابل والبقر والغنم وعليه دين فان يستقر في البيع فلا زكاة عليه وان لم يستقر
صرف الى الدوام والدنانير او لا اذا قضاهما اليسر لانه لا يحتاج الى بيعهما ولا انهما
لا تتعلق بالصلحة بعينهما ولا انهما لقضا اللواحق وقضا الدين منها ولا ان للقاضي ان يضي
الدين منهما جبرا وكذا للغير ان ياخذ منهما اذا اظفرهما وهما من حيث حقه فان
فضل الدين منهما اوله يمكن له منهما شيء صرف الى العروض لانه عرضة للبيع بخلاف
السوايم لانها للنسل والدر والقيمة فان لم يكن له عروض وفضل الدين عنها صرف
الى السوايم فان كانت السوايم اجناسا صرف الى اقلها زكاة نظر للفقراء وان كان له اربعة
شاة وخمس من الابل بخير لا ستواهما في الواجب وقيل يصرف الى الغنم لتجب الزكاة في الابل
في العام القابل وقوله نائم ولو تفقد سراي شاة ولو جوب الزكاة ان يكون ناسبا حقيقة
بالتوالد والتناسل وبالتجارات او تفقد سراي بان يتمكن من الاستئمان يكون المال في يد
او يدنايه لما ذكرنا ان السبب هو المال النامي فلا بد منه تحقيقا او تفقد سراي فان
لم يتمكن من الاستئمان فلا زكاة عليه لفقد شرطه وذلك مثل مال الضمان كالايقون
والمغصوب اذا لم يكن عليه بنية في المال الساقط في البحر والمدفون في المفازة اذا اسي
مكانه والذي اخذ السلطان مصادرة والوديعة اذا اسي المودع وليس هو من
معارف الدين المحرر المجبور اذا لم يكن له دين ثم صادت له بعد سنين بان اقر
عند الناس وان كان المودع من معارفه يجب عليه زكاة الماضي اذ لم يذكر في الدين

في كرمه وارض اختلاف المشايخ وقال زفر والشافعي وجوب الزكاة في ذلك لتحقق السبب
وهو ملك نصاب تام وقوات اليد لا تحل بوجوب الزكاة كما ان السبيل ولنا قول
على رضى الله عنه ولا زكاة في مال الضمار موقوف او موقوعا وهو المال الذي لا ينتفع
به ما خرد من قوته بعرضه اذا كان لا ينتفع به لهذا ومن الامتياز وهو
الاخفاء والتغيب ولا السبب هو المال النامي ولا انما الا بالقدرة على التصرف ولا
قدرة عليه وان السبيل قادر عليه ولو كان له بئنه في الدين المحمود وجب لما مضى
لان التقصير حرام من جهة وقال لا يجب لان كل بئنه لا تقبل ولا كل قاض يعدل
ولو كان الدين على مقرر يجب لانه يمكن الوصول اليه ابتداء او بواسطة التصديق وقال
الحسن بن زياد لا يجب اذا كان الغريم فقرا لانه لا ينتفع به وكذا قال محمد اذا كان
مفسدا على حق الا فلاس بالغليس عن وابو يوسف معه ومع ابي حنيفة في حكم
الزكاة وعناية لجان الفقير وكذا المصنف النما للفقير والتقديرى وينقسم كل واحد
الى قسمين المخلوق فعلى المخلوق الذهب والفضة لانها خلقا للتجارة فلا يشترط فيها
النية والفعل ما يكون باعداد العبد وهو العمل بنية التجارة كالشر او الاجارة فان
اقرنت به النية صارت للتجارة والا فلا ولو نواه للتجارة بعد ذلك لا يكون للتجارة
على فلا يتم مجرد النية خلاف ما اذا كان للتجارة ونواه للتجارة حيث يكون للخدمة بالنية
لانها ترك العمل فبتم بها ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلفة والسائمة حيث
لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا علفة ولا مسلم ولا سائما مجرد النية لان هذه الاشياء
على فلا يتم بالنية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل فبتم بها ولو
ورثه ونواه للتجارة لا يكون لها لانعدام الفعل منه وهذا لو ورثه ورثه ونواه
عن كفارته لا تجزئ عنها ولا يضمن لشركه اذا اعتق عليه بالارث وان ملكه بالهبة
او الوصية او الخلع او الصلح عن الفقد واختلغا فيه بناء على انه عمل للتجارة لا
قاله **وشرط اداها بنية مقارنة لا اداء او لعزل مقدار الواجب او تصدق بجميع**
النصاب اي شرط صحة اداء الزكاة بنية مقارنة لا اداء او لعزل مقدار الواجب او تصدق
بجميع النصاب لانها عبادة فلا تصح بدون النية والاصل فيه الاقران بالادكسائر
العبادات الا ان الدفع يتفرق فيخرج باستحضار النية عند كل دفع فالتقوى بوجوبها
حالة العزل دفعا للمخرج كتقديم النية في الصوم وهذا لان العزل فعل منه فجازت
النية عند خلاف ما اذا انوى ان يؤدى الزكاة ولم يعزل شيئا فجعل تصدق شيئا
فتشبا الى اخر السنة ولم تحضر النية حيث لا يجزئ عن الزكاة فان نية لم تقترن بفعل
فلا يعتبر وقوله او تصدق بكلمة لانه اذا تصدق بجميع ماله فقد دخل الخبز والواجب

فيه فانه

فيه فلا حاجة الى التبعين استحسانا لكون الواجب جزءا من النصاب ولا فرق بين ان
نوى النفل او لم يحضر النية بخلاف في صوم رمضان حيث لا يكون الامساك بخزينا
عند الابنية القريبة والفرق ان دفع المال بنفسه قريبة كيف ما كان والامساك
لا يكون قريبة الا بالنية فافترقا وهذا لان الركن في الموضعين ايقاعه قريبة وقد
حصل بنفس الدفع الى الفقير دون الامساك ولودفع جميع النصاب الى الفقير نوى
به النذر او عن واجب آخر يقع عما نوى ويضمن قدر الواجب كالقدر المعين في الصوم
اذا نوى فيه التطلع يقع عن النذر وان صام فيه عن واجب آخر يقع عما نوى
ويقتضى النذر ولو وهب بعض النصاب من الفقير سقط عنه زكاة الموهوب عند محمد
اعتبار الخبز بالكل اذا الواجب شايع في الكل فصار كالهالك وعند ابي يوسف لا يسقط
لان البعض غير متعين لكون الباقي محلا للواجب بخلاف الهالك لانه لا يصنع له
فيه فيعذر والدفع بصفته فلا يعذر وعلى هذا لو كان له دين على فقير فبارة
عنه سقطت زكاته عنه نوى به عن الزكاة او لم ينبذ لانه كالهالك ولو ابراه عن
البعض تسقط الزكاة عن ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط عنه ولو
نوى به الا اداء عن الباقي لان الساقط ليس مال والباقي يجوز ان يكون مالا فكذا
الباقي خيرا منه فلا يجوز الساقط عنه وكذا لا يجوز اداء الدين عن العبيد محلا
العكس ولو كان الدين على غنى فوهبه من بعد وجوب الزكاة عليه قيل يضمن قدر الواجب
وقيل لا يضمن والله اعلم **باب صدقة السواير** المراد بالصدقة
الزكاة وانما اعتبر عنها بالصدقة اقتداء بقوله انما الصدقات للفقراء الى الزكاة والفقراء
جمع سائمة يقال سامة الماشية سوما اى رعت واسامها صاحبها والمراد التي
تسام للدر والنسل فان اسامها للجل والركوب فلا زكاة فيها وان اسامها للبيع
والتجارة ففيها زكاة التجارة لان زكاة السائمة لانها مختلفة فان قدر او سببا فلا
يجعل احدهما من الاخر ولا يبنى حول احدهما على حول الاخر وانما بدا بالسواير
اقتداء بكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها كانت مفتوحة بها ولا فيها اعتر
الاموال عند العرب فكان البداية بها اهم ثم قدم منها ما هو اهم فالاهم
قاله **هي التي تكفي الرعي اكثر السنة** اي السائمة هي التي تكفي الرعي اكثر السنة
حتى لو علفها نصف الحول لا يكون سائمة حتى لا تجب فيها الزكاة وقالت الشافعية
في بعض الوجوه بشرط الرعي في جميع الحول كالنصاب ولا عبرة بالاكثرة وفي بعضها ان
علفها بقدر ما يثبتين فيه مؤنة علفها اكثر مما لو كانت سائمة فلا زكاة فيها ولا
معتبر بالاكثرة كما لو كان اكثر النصاب سائمة ولنا ان اسم السائمة لا يزول بالعلف

بالعنف اليسير فلا يمنع دخولها في الخير ولا ان اليسير من العلف لا يمكن الاحتراز عنه
وقد لا يوجد المرعى في جميع السنة وهو الظاهر فدعت الضرورة الى العلف في بعض الفصول
فلما اعتبر اليسير منه لما وجبت الزكاة اصلا بخلاف ما اذا كان بعض النصاب معلوما
لان النصاب توصف بالاسامة علة فالابدان في جميعه والكل شرط فنكتف
بأكثره ذكره في الغاية وفيما اذا علفها نصف الحول وقع الشك في السبب لان المال
انما صار سببا بوصف الاسامة فلا يجب الحكم مع الشك قال رحمه الله **وجب تحريم**
الابل في مخاض وفيما دونه في كل خمس شاة وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست
واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون
وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين على هذا اتفقت الآثار واشتهرت
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتعت الامة وما روى عن علي رضي الله عنه
من انه يجب في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت مخاض ساد لا يكاد
يصح عنه حتى قال الثوري هذا غلط وقع من رجال علي اما على فانه افقه من ان يقول
ذلك فان فيه موالات بين الواجبين ولا وقص بينها وهو خلاف اصول الزكاة بنت
المخاض هي التي طلعت في الثانية سميت به لان امها تكون مخاضا عاده اى حاملا
باخرى ويسمى جمع الولاد مخاضا ايضا ومثله قوله تعالى فاجاها المخاض الى جذع
الخلة وبنت لبون هي التي طلعت في الثالثة سميت به لان امها تلدا اخرى وتكون ذات
لبن غالبا والحققة هي التي طلعت في الرابعة سميت به لانها حق لها الحمل واكره كذا والضرب
والجذعة هي التي طلعت في الخامسة سميت به لمعنى استانها يعبره ارباب الابل
وهي اكبر من تؤخذ في الزكاة في العفو من الواجبين من خمس والخمس وعشرين اربعة
ومنها الى وجوب بنت لبون عشرة ومنها الى حقة تسعة ومنها الى جذعة اربع عشرة ومنها
الى بنت لبون اربع عشرة ايضا ومنها الى حقتين اربع عشرة ايضا ومنها الواجب
اخر وهو الشاة بعد الاستئناف على ما يذكر ثلاث وثلاثون قال رحمه الله **ثم في كل خمس شاة**
الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث
حقات ثم في كل خمس شاة وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة
وست وثمانين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقات
الى مائتين ثم تستأنف ابدانها بعد مائة وخمسين ومعنى هذه الجملة ان الفريضة تستأنف
بعد المائة والعشرين فيجب في كل خمس زود شاة مع الحقتين الى خمس وعشرين ففيها
بنت مخاض مع الحقتين فتكون هذا مع المائة الاولى والعشرين مائة وخمسا والى مائة
وهو المراد بقوله الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض ثم اذا زاد خمسة

114
جب فيها ثلاث حقات وهو المراد بقوله وفي مائة وخمسين ثلاث حقات والعفو فيه من
الواجبات اربعة اربعة ثم تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس شاة مع ثلاث حقات
الى خمس وعشرين فيجب فيها بنت مخاض مع ثلاث حقات فيكون مع الاول مائة
وخمس وسبعين وهو المراد بقوله وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقات وبنت
مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلاث حقات فيكون مع الاول مائة وستا
وثمانين وهو المراد بقوله وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقات وبنت لبون
وفي ست واربعين حقة مع الثلاث الاول فتكون جملة الابل مائة وست وتسعين
وهو المراد بقوله وفي مائة وست وتسعين اربع حقات فاذا تم خمس وهما مائة
مع الاول تستأنف الفريضة دائما كما استأنف في هذه الخمسين التي بعد المائة
والعفو فيها من الواجبات ظاهر لانه مثل ما كان في الابتداء الا في صورة واحدة
وهي ما اذا وجبت الحقة في ست واربعين فان العفو فيها في الاول لا واجب اخر
اربعة عشرة وهنا ثمانية في كل زود وهو المراد بقوله تستأنف الفريضة ابدانها بعد
مائة وخمسين وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنت
لبون واذا صار مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون ثم يدور المسألة على
الاربعينيات والخمسينيات فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمس حقة كما يدور
في البقر على الثلاثينيات والاربعينيات له ما روى انه عليه الصلاة والسلام كتب اذا زادت
الابل على مائة وعشرين ففي كل خمس حقة وفي كل اربعين بنت لبون من غير شرط
عود ما دون الاربعين وما دون بنت لبون وهي بنت مخاض والشاة رواه الدارقطني
ونما كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عروس خرم فكان فيه اذا بلغت احدى
وتسعين ففيها حقتان الى ان تبلغ عشرين ومائة فاذا كانت اكثر من ذلك ففي
كل خمس حقة وفي كل اربعين بنت لبون فاذا بلغ مائة يعاد الى اول فريض الابل
فما كان اقل من خمس وعشرين ففيه الغنم في كل خمس زود شاة رواه ابو داود
وابن جعفر الطحاوي قال ابو الفرج قال احمد بن حنبل حدثت عن خرم في الصدقات
صحيح ومذهبنا منقول عن ابن مسعود وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهما وفي
بهما قدوة وهما افقه الصحابة وعلي كان عاملا فكان اعلم بحال الزكاة وما رواه
الشافعي قد علمنا بموجبها فانما اوجبنا في اربعين بنت لبون وفي خمس حقة
فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين والواجب في الثلاثين
ما هو الواجب في ست واربعين ولا يتعرض هذا الحديث لنفي الواجب عما دونه
فتوجب بما رواه وتكمل الزيادة في رواية الشافعي رحمه الله الزيادة الكسرة جمع بين الابل

الا ترى لما يرويه الزهري عن سالم عن ابيه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد كتبت الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي قال ثم اخبرها ابو بكر من بعد فعلها حتى
توفي ثم اخبرها عمر فعلم بها ثم اخبرها عثمان رضي الله عنه فعلم بها فكان فيها في احدى
وتسعين حقنا العشرين ومائة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقنة وفي كل
اربعمائة حقنة الحديث رواه ابو داود والترمذي ويزيد الواحدة لا يقال كثرت
وهذا يوجب ما ذكرنا بل ينص عليه وقد وردت احاديث كلها تنص على وجوب الشاة بعد
المائة والعشرين ذكرها في الغاية ولو اخطأ لا يرد ناهيا وان الواحد الزا
على مائة وعشرين ان كان لها حصنة من الواجب يكون في كل اربعين وثلاث بنت لبن
فكون بخلاف الحديث لانه اوجبها في كل اربعين وان لم يكن له حصنة من الواجب كما
هو مذهبنا فهو بخلاف اصول الزكاة فان ما لا يكون له حظ من الواجب لا يغير به
الواجب قال رحمه الله **والختم كالعرب** لان اسم الابل يتناولها فيدخلان تحت
الوارد ضرورة والختم جمع حتى وهو المتولد من العربي والعام وهو الحمل الضخم
ذو السنام من السند للحملة والختم منسوب الى الختم ونصر والعرب جمع عربى البهايم
والاناس عرب فيقرؤا بينهما في الجمع والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى وال
اهل البدو واختلفوا في نسبتهم واصح انهم نسبوا الى عربية بفحش وهم من نهماء
لان اباهم اسماعيل عليه الصلاة والسلام نسا بها والله اعلم
باب صدقة البقر قدم البقر على الغنم لقربها من الابل من حيث
القمامة حتى شملها اسم البدنة سميت بقرا لانها تبقر الارض اي تشقه والبقر
جنس والواحدة بقرة ذكر اكان او انثى كالتمر والتمرة قال رحمه الله **في ثلاثين بقرا**
تبيع دوسنة او تسعة وفي اربعين سن دوسنتين او سنة وهو قول علي
ابن ابي طالب وابي سعيد الخدري والتبيع ما طعن في الثانية سمى به لانه يتبع
امه والمسن ما طعن في الثالثة وقال اهل الظاهر لا زكاة في اقل من خمس من البقر
وادعوا فيه الاجماع من حيث ان احدا لم يقل بعدم وجوب الزكاة في الخمس وقال
قوي في خمس من البقر شاة وفي العشرين شاة وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين
اربع شياه وفي خمس وعشرين بقرة الخمس وتسعين فان زادت واحدة ففيها بقرة
الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففي كل اربعين بقرة مسنة اعني من الابل
وقالوا هو قول عمر بن الخطاب وقوله جابر بن عبد الله الانصاري ولنا ما رواه الترمذي
باسناده عن معاذ بن جبل انه عليه الصلاة والسلام بعثه الى اليمن وامره ان ياخذ
من كل ثلاثين بقرة تبعا او تبعة ومن كل اربعين مسنة قال رحمه الله **وفيما زاد**

١٢٤
حسابه الى ستين اي فيما زاد على الاربعين يجب فيه حسابه الى ستين ففي
الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة او ثلث عشر التبيع وفي الستين نصف عشر
مسنة او ثلثي عشر تبعة وفي الثلاثة ثلاثة ارباع عشر مسنة او عشر تبعة وهذا
عند ابي حنيفة في رواية الاصل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجب في الزا
شي حتى يبلغ خمس ففيها مسنة وربع مسنة او ثلث تبعة وقال ابو يوسف ومحمد
لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة روى لها انه عليه الصلاة
والسلام لما بعث معاذا الى اليمن امره ان ياخذ من كل ثلاثين من البقر تبعا او
تبعة ومن كل اربعين مسنة فقالوا الا وقاص فقال ما امرني فيها بشي وساسئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قدمت عليه فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن الاوقاص فقال ليس فيها شيء وقصوه بما بين اربعين الى ستين ولا اقل
في الزكاة ان تكون بين كل واجبين وقص لان توالي الواجبات غير مشروع فيها لانتها
فيما يورث الى التسقيص في المواشي وجه رواه الحسن وهو القياس ان اوقاص البقر
تسع كقيل الاربعين وبعد الستين فكذلكها وجه رواية الاصل ان المال
سبب الوجوب ونصب النصاب بالرأي لا يجوز وكذا اخلاؤه عن الواجب بعد
تحقق سببه وحديث معاذ غير ثابت لانه لم يجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد ما بعثه الى اليمن في الصحيح ولا في صحيح فقيل المراد به الصغار اذا كانت
وحدها وبه نقول فلا يلزم حجة مع الاحتمال فان قلت فيما قلت ايضا خلاف
القياس وهو ايجاب الكسور فيما يتخرج مذهبنا على مذهبنا ايجاب الكسور
اهون من نصب النصاب بالرأي لان اثبات التقدير واخلاؤه عن الواجب
بالرأي متنع وهذا لان قوله تعالى في مواهبهم حق معلوم للسائل والمحروم ظاهر
يتناول كل مال فلا يجوز اخلاؤه عن الواجب بالرأي وان اخلاؤه في العبادا
الايجاب ايضا فكان اولى ولان ما ذكره من الوقص وهو تسعة عشر ليس
من اوقاص البقر اذ هي تسعة تسعة فيبطل قياسهم عليها قال رحمه الله **ففيها تبعة**
اي في الستين تبعة قال رحمه الله **وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان**
فالغرض بغيره في كل عشر من تبعة الى مسنة اي يجب في كل ثلاثين تبعة وفي كل اربعين
مسنة لما روى انه عليه الصلاة والسلام كتب ذلك الى اهل اليمن فيتبعة في كل عشر
من تبعة الى مسنة وبالعكس ضرورة وان احتمل تقديرها فهو بخير كاية وعشرين
مثلا ان شاء ادى ثلاث مسنتان وان شاء ادى اربعة تبعة لان احدها ليس
باولي من الاخر قال رحمه الله **والجاموس كالبقر** لانه بقرة حقة اذ هو نوع منه فيسأولها

النصوص الواردة باسم البقر خلافا ما اذا حلف لا يأكل لحم البقر بحث لا تحت باكل لحم
الجاموس لانه منبني الايمان على العرف وفي العادة ان اوهاام الناس لا يسبق اليه
وذكر في الغاية معنى الى المحيط انه لو حلف لا يشترى بقر فاشترى جاموسا بحث وفيه
نظر لما قلنا وانواع البقر ثلاثة العرب والجاموس والدر باتيه وهي التي لها ستم في البقر
يشتمل الكل فكون حكمها واحدا في قدر النصاب والواجب وعند الاختلاف يجب ضم
بعضها الى بعض لتكامل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من اقلها ان كان بعضها اكثر من
بعض وان لم يكن يؤخذ على الاولى وادنى الاعلى على هذا البحث والعرب والضأن
والعنز وقوله والجاموس كالبقر ليس بجيد لانه يؤهم انه ليس بقر **صل في الغنم**
وهو مشتق من الغنمة قاله **وفي اربعين شاة شاة وفي مائة واحدة وعشرين**
شاة وفي مائة واحدة ثلاث شياه وفي اربع مائة شاة ثم في كل مائة
شاة شاة هذا اشتهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب ابى بكر وعمر وعليه
ان عقد الجميع قاله **والمعنى الضأن** لان النص ورد باسم الشاة والغنم وهو
شامل لهما فكانا جنسا واحدا فيكمل نصاب احدهما بالآخر قاله **ويوجد الشاة**
في زكاة الخدج والتي ما تمت له سنة والجدع ما اتي عليه اكثرها وهذا على تفسير
الفقهاء وعند اهل اللغة الجدع ما تمت له سنة وطعن في الثانية والتي ما تمت له سنتان
وطعن في الثالثة وعن ابى حنيفة انه يحزبه الجدع من الضأن وهو قولها لقوله
عليه الصلاة والسلام انما حقتا في الجدع ولانه نادى به الاخصيه فكذا الزكاة ولما شرط
ان يكون الجدع من الضأن لانه ينزوا فيلحق ومن المعز لا يلحق وجه الظاهر قول الله
عنه موقوفا موقوفا لا يؤخذ في الزكاة الا التي فصاعدا وحوار النضمة انه عرف نصابا فلا
يلحق بالمعز وتاويل ما روى انه يجوز بطريق القيمة وقال صاحب الهداية المراد بما روى
الجدعة من الابل وفيه نظر لان الجدع لا يجوز في زكاة الابل وهو المروى في الحديث
وانما يجوز للجدعة وهي الاثني وتؤخذ في زكاة الغنم المذكور والاناث وقال الشافعي
لا يجزى الذكر الا اذا كان النصاب كله ذكورا لان منفعة النسل لا يحصل منه واذا
كان كله ذكورا وجب عليه جز من النصاب ولا يجب عليه ما ليس عنده ولنا قوله
عليه الصلاة والسلام في اربعين شاة شاة واسم الشاة ينسأونها ولان الذكر
والاثني من الغنم لا يتفاوتان فيجاز احدهما كما في البقر خلافا الابل لان الاثني فيها
منصوص عليها وهي بنت لبون وبنت المخاض والحقة والجدعة ولا نهما من الابل
يتفاوتان تفاوتا فاحشا ولا يفوق الذكر مقام الاثني وقوله ان منفعة النسل لا يحصل
منه قلنا ان رعاية منفعة في النصاب مخفية في حق الملاك حتى لا تؤخذ من راسهم

لا فيما اخذ

لا فيما اخذ الفقهاء لانه يطلب سد الخلة لا النسل منه قاله **ولا شيء في الخيل** هذا
عند ابى حنيفة ومحمد وهو اختيار الطحاوي وقال ابو حنيفة وزفره اذا كانت الخيل
ذكورا وانا ناساية فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاققها
واعطى عن كل مايتي درهم خمسة دراهم وهو قول حماد بن ابى سليمان وابراهيم النخعي
لاي يوسف ومحمد قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في فرسه وغلما
صدقه متفق عليه وقوله عليه الصلاة والسلام عفت لكم عن صدقه الكسعة
ولبيها والكسعة والخم وقوله عليه الصلاة والسلام عفت لكم عن صدقه الخيل
والرقق والكسعة البغال والخم للمربيات في البيوت قال ابو عبيدة الكسعة الخيل
والنخعة الرقيق قال الكساحي الحمد البقر العوامل وقيل الخيل وقيل كل دابة استعملت
من ابل وبقر ذكره في الغاية الى هنا ولا في حنيفة وزفره ما روى عن جابر انه عليه
السلام قال في الخيل في كل فرس دينار ذكره في الامام عن الدارقطني وثبت
انه عليه الصلاة والسلام قال ولم ينسحق الله في رقابها وهو الزكاة ولا يجوز حمله
على زكاة التجار لانه عليه الصلاة والسلام قد سئل عن الخيل بعد الخيل فقال لم
ينزل على شيء فيها ولو كان المراد زكاة التجار لما صح نفيه عن الخيل والخيل ما يتبع
عن عمر رضي الله عنه وقال ابو عمر بن عبد البر الخيل في صدقه الخيل صحيح عن عمرو بن
شاور الصحابة رضوان الله عليهم فروى ابو هريرة قوله عليه الصلاة والسلام
ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت يا ابا سعيد
ما تقول فقال ابو هريرة عجباً من مروان احداثه تحدث رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يقول يا ابا سعيد فقال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد
بفرس الغازی وانما خير عمراريا بها من الدنار وبن ربع عشر قيمتها لان قيمة
الفرس كانت يومئذ اربعين دينارا ونفاؤها قليل ثم شرط لوجوب الزكاة فيها
ان يكون ذكورا وانا نال ان النما بالناسل يحصل بهما ولو كانت اناثا منفردات
او ذكورا منفردات فعند روايتان والاشبه ان يجب في الاناث لانها تناسل
بالفعل المستعار ولا يجب في الذكور لعدم النما بخلاف ذكور الابل والبقر والغنم
المنفردات لان تحمايزا زاد بالسن وزيادة السن اذ هو ما كولدون لحم الخيل فلا
يعتبر زيادتها وكذا لا يعتبر زيادتها من حيث الما ليه لان ذلك لا يعتبر الا في ابل
التجارة ثم اختلفوا على اصل هل يشترط فيها نصاب ام لا قل يشترطوا
في قدره فعن الطحاوي انه خمسة وقيل ثلاثة وقيل ثلثان ذكره الاثني والاصح
انه لا يشترط لعدم النقل فيه بالتقدير ولا يؤخذ من عينها الا برضا صاحبها بخلاف

سائر المواشي قال **ولا في الخمر والبغال** لقوله عليه الصلاة والسلام لم ينزل علي
فيها شيء الا هذه الاربعة الجامعة العادة من عمل مثقال ذرة خيرا له ومن يعمل
مثقال ذرة شرا به وفي المقدور لا يثبت الاسماء ولا ان البغال لا تناسل فلا نساء
وهو شرط لوجوب الزكاة والمقصود من الخمر الخمر والركوب غالبادون التماسل
وانما تناسل في غير وقت الحاجة لدفع مونة العلف تخفيفا ولو كانت للجنان تجب فيها
الزكاة كسائر المواشي قال **ولا في الجمال والفصال** **والبحايل** اي لا تجب
الزكاة عند ابي حنيفة ومحمد بن وكان ابو حنيفة اولا يقول يجب فيها ما يجب في المسان
وبه اخذ زفر ومالك ثم رجع وقال فيها واحدة وبه اخذ ابو يوسف ثم رجع الى ما ذكر
في الكتاب انه ليس فيها شيء وبه اخذ محمد بن وروى عن ابي يوسف انه قال دخلت على
ابي حنيفة فقلت ما تقول فيمن مملوك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت رثما
يا ابي حنيفة الشاة على اكثرها وجميعها فتأمل ساعة ثم قال لا ولكن تؤخذ واحدة منها فقلت
او يؤخذ للبل في الزكاة فتأمل فقال لا اذ لا يجب فيها شيء فعند هذا من مناقبه حيث
اخذ بكل قول من اقاويله شيء وقال محمد بن شعاع لو قال قولنا رابعا اخذت به ومن
الشافعية من رد هذا وقال ان مثل هذا من الصبيان محال فما ظنك يا ابي حنيفة به وقال
بعضهم لا معنى لردة لانه مشهور فوجب ان يقول على ما يلقى محاله فيقال انه اخذ من
هل يهتدى الى طريق المناظرة فلما عرف انه يهتدى اليه قال قولنا عول عليه ونكلموا في صورة
المسئلة قيل صورتها اذا كان له نصاب من المواشي فولدت اولاد اقبل ان يحول عليها
للول فهلك الامهات وبقيت الاولاد فتم للول عليها فهل يجب فيها الزكاة ام لا وقيل لو
حال للول على الصغار والكبار فهلكت الكبار قبل ان يودي من زكاتها وبقيت الصغار
فهل يبقى عليه من الزكاة بحصته ام لا وقيل لو مملوك الصغار بسبب من الاسباب ليس
فيها كبار فهل يعقد للول فيها ام لا فالصور كلها على الخلاف وجه قول زفر ومالك ان
الشارع اوجب باسم الابل والبقر والغنم فيتناول الصغار والكبار كما في الامان حتى
لو حلف لا ياكل الابل تحت باكل الفصيل ولهذا يعد مع الكبار لتكامل النصاب ولو لا انها
نصاب وحدها لما حمل بها وجه قول زفر ومالك ما لو اوجبت فيها ما يجب في المسان لا ضررا
باربائها ولو لم تجب اصلا لا ضررنا بالفقر او جينا واحدة منها كما في المهازيل وهذا
لان الكبر والصغر وصف له فقواته لا يوجب فوات الوجوب كالسمن والخرال
ولهذا قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقا كانوا بؤنة وناهى علي عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم فعمل بذلك ان الصغار لها مدخل في الوجوب
وجه قول حنيفة ومحمد بن ان الشارع اوجب قليلا في كثير وهو اسنان معلومة فلو اد

الكبار فيها

الكبار فيها ادى الى قلب الموضوع فانه اجاب الكثير في القليل ورتبمايز يد على جميعها
ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اخذ كرام اموال الناس وهي عند ابي حنيفة
صاحب المال فما ظنك بما يزيد على المال كله وهي ليست عند ولو اوجبت واحدة
منها اذ قد اتى التقدير بالراى وهو ممنوع ايضا وقد نهى عمر رضي الله عنه عن
اخذ الصغار فقال عد عليهم السخلة ولوراح بها الراعى يحملها بكفيه او على كفيه
ولا تاخذها منهم وحديث ابي بكر كان على سبيل المبالغة والتمثيل الا ترى انه يري
عقلا في بعض طرقه وهو ليس له مدخل بالاجماع واذا كانت فيها كبار صارت الصغار
تبعها لها في انعقاد النصاب لا في حق جواز اخذكم من شيء ثبت ضمننا الا هذا
وفي المهازيل امكن اجاب المسعى وهو الاسنان للقدرة شرعا ثم تفسير قول ابو
يؤخذ من الصغار بقدر ما يؤخذ من الكبار عدد من جنسه واختلفت الروايات
عند فيما دون خمس وعشرين من الفصال فروى عنه انه لا يجب فيها شيء لانه لو
وجب من الشياه فربما يودي الى الاجاب به وروى عنه انه يجب في الخمس خمس فصيل
وفي العشرين فصيل وفي خمسة عشر ثلثة اخماسه وفي العشرين اربعة اخماسه
لان في خمس وعشرين فصيل فيجب فيماد ونه بحسابه وروى عنه انه يجب في
الاقل من الشاه ومن خمس الفصيل وفي العشرين الشاتين ومن خمس الفصيل
على هذا الاعتبار الى عشرين وعنده انه يجب في الخمس الاقل من واحد من الفصال
ومن الشاة وفي العشرين الاقل من واحدة منها ومن شاتين وفي خمسة عشر الاقل
من واحدة منها ومن ثلث شياه وفي العشرين الاقل من واحدة منها ومن اربع
شياه لان الواحدة منها تجزئه عن الشاة في الكبار فكذلك في الصغار وروى عنه انه
يجوز في الخمس من شاة واحدة منها وفي العشرين من شاتين ومن ثلثين
منها وفي خمسة عشر من ثلث منها ومن ثلاث شياه وفي العشرين من اربع
منها ومن اربع شياه وهذا الضعف الاقوال لانه يودي الى ان يكون الواجب
في العشرين اربع منها وفي خمس وعشرين واحدة وفيه بعد قال **ولا في العلو**
والعوامل وقال مالك يجب فيها الزكاة للعوامات مثل قوله تعالى اخذ من اموالهم
سدقة وقوله عليه الصلاة والسلام اخذ من الابل الابل ومن اربعين شاة شاة
من غير تقييد بوصف ولا يجوز جماله على المتقيد في قوله عليه الصلاة والسلام في
من الابل السائمة الصدقة لانه تقييد في السبب وفد لا يحمل المطلق عليه
لا سيما اذا خرج مخرج العادة فانه متفق عليه فيكون كل واحد منها مسببا
على ما عرف في موضعه ولان وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالية شكر النعمة

المال وذلك لا ينعدم بالعلف والاستعمال بل يزداد الاستفاد بالاستعمال ويؤيد
النما بالعلف وكان ادعى الى الشكر ولنا ما روي عن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ليس في العوامل صدقة قال ابو الحسن القطان اسناد صحيح ذكره في الامام
وعن طاووس عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام قال في البقر العوامل صدقة
الحديث رواه الدارقطني وقد تقدم انه ليس في البقرة صدقة قال عبد الوارث ابن سعيد
الحجة الابل العوامل وقال الكسائي البقر العوامل وعن جابر انه عليه الصلاة والسلام
قال في المشرة صدقة رواه الدارقطني ولا في السبب المال الثاني ودليل النما ان الاسان
للدر والنسل والاعداد للتجارة ولم يوجد في العوامل وتكرر المونة في العلوقة فلم
يوجد النما معز وقوله لا يجوز حمل المطلق على المقيد في السبب الاخر قلنا لم يحمل المطلق
على المقيد وانما نفينا الزكاة عن العلوقة والعوامل بما روي من النصوص وقوله
يزداد الاستفاد بالاستعمال الاخر قلنا زيادة الاستفاد تدل على سقوط الزكاة كسائر
البدلة ونحوها ولا في الزكاة لا يجب بزيادة الاستفاد بل بزيادة العين ولا نسلم
ان النما يزداد بزيادة العلف بل يتركه المونة فلا يظهر النما معنى والشارع لم يرد
الزكاة الا في المال الثاني ولهذا شرط الحول لتحقيق النما ولا يلزم ما لو كانت العلوقة
للتجارة حيث يجب فيها زكاة التجار لان العلف في الاسامة لا يتمازجان ولا
نما في التجارة وباعتبار الاسامة يجب زكاة السائمة دون زكاة التجار لانها
باعتبار التجارة والعلف لا يمازجها فافترقا الا ترى ان عبيد للتجارة يجب فيها
الزكاة وان نفقهم عليه وقد ذكرنا مقدار العلف الذي يجمع وجوب الزكاة في قول
باب صدقة السواك في قوله **ولا في العفو اي لا تجب الزكاة فيه وانما تجب النما**
وهذا عند ابي حنيفة رحمه ابي يوسف رحمه وقال محمد رحمه وفيه ما يوجب فيها لقوله عليه الصلاة
والسلام في خمس من الابل شاة الى تسع اخر ان الوجوب في الكل وكذا قال في كل
نصاب ولا في الزكاة وجبت شكر النعمة المال وكله نعمة وحصل به النفع ولا في
النصاب منه غير متعين فاذا وجد اكثر منه تعلق بالكل كنصاب السرقة والمهر
والسفر والخيض وكل ما كان مقدرا شرعا وانما سمي عفوا لوجوب الزكاة قبل وجوب
ولهما قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة
شيء حتى يكون عشرة ذكره في التحقيق وهذا نص على انه ليس فيه شيء ولا الزيادة
على النصاب تستحق في الشرع عفو والعفو ما خلص عن الوجوب وما رواه محمد بن علي
انه محل صالح لاداء الوجوب وثمة الخلاف يظهر فيه اذا كان له نصاب وعفو
فهناك قدر العفو بعد وجوب الزكاة كتسع من الابل مثالا فحال عليها الحول فهناك

منها البعض

منها اربعة يسقط اربعة اشاع شاه عند محمد ورفيع ولو كان له مائة وعشرون
شاة فحال عليها الحول فهناك منها ثمانون يسقط عندها ثمان شاة وبقي الثلث
لان الواجب كان فيها فيسقط بقدر ما هلك وعند ابي حنيفة رحمه ابي يوسف
لا يسقط شيء لان الواجب في النصاب دون العفو وقد بقي النصاب ولا في النما
اصل والعفو تبع فينصرف الهالك او لا الى التبع كالمضاربة اذا هلك يحرف
او لا الى الربح لا تتبع ولهذا قال ابو حنيفة رحمه فيما اذا كان له نصاب يهرف الهالك الى
العفو ثم الى النصاب الاخير الذي يليه ثم الى الذي يليه كذلك الى ان ينتهي الى الاول
لان الذي يلي على النصاب الاول فكيف يتعاله فينصرف الهالك اليه كما في العفو وابي يوسف
يصرفه الى العفو ثم الى النصب شايعا مثاله اذا كان له اربعون من الابل فهناك منها
عشرون وعند ابي حنيفة رحمه يجب اربع شياه كان الحول حال على عشرون فقط وعند محمد
يجب نصف بنت لبون ويسقط النصف وعند ابي يوسف رحمه يجب عشرون جزاسن
وثلاثين جزاسن بنت لبون ويسقط ستة عشر جزاسن لان الاربعة من الاربعين
عفو فيصرف الهالك اليها ولا ثم الى النصف الباقي شايعا ومحمد سوا من العفو والنصب
وابو يوسف فرق بينهما بان صرف الهالك الى العفو ولا لان فيه وفي جعله شايعا
في النصب شيئا من النصب وليس في صرفه الى النصاب الاخير ذلك لان الكل سبب
وابو حنيفة رحمه يقول ان النصاب الاول اصل والباقي تبع لا ينفك عن الاول ولهذا
لو ملك نصابا تقدم زكاة نصاب جاز ولو لا انه تبع لما جاز كما لو قدم قبل ان يملك
نصابا فاذا كان تبعا يصرف عليه الهلاك كما في العفو **ولا الهالك بعد الزكاة**
اي لا يجب الزكاة في ما هلك بعد ما وجبت الزكاة فيه ولو هلك بعضه سقط عنه
بجسابه وقال الشافعي رحمه اذا هلك الاموال الباطنة بعد الوجوب وبعد التمكن
من الاداء لا تسقط الزكاة لانها حق مالي فلا يسقط بهلاك المال كصدقة الفطر
وهذا لان الطلب بالاداء متوجه عليه في المال فيكون بالتأخير مفرا بخلاف
الاموال الظاهرة وهي السائمة لان الاخذ فيها الى الامام فلا يكون مفرا طالما لم يطلب
حتى لو طلب ومنعه ضمن فكذا هنا ولنا ان المال محل للزكاة لقوله تعالى اخذ منكم
صدقة فيفوت لفوات المحل كما لعبد الماني اذ مات وكالذي عليه دين اذ مات
مفسدا بخلاف صدقة الفطر لان محل الوجوب ذمته لا المال ولو طلب الامام الزكاة
فمنعه حتى هلك المال لا يضمن عند مشايخ ما وراء النهر وهو اختيار ابي طاهر الدارقي
وابي سهل الزجائي وهو الصحيح وعليه عامتهم لانه لم يفوت بهذا المنع على احد
ولا يبد اقتصار كل لوطيل واحد من الفقرا قلنا ان تمنع وعند العراقيين يضمن وهو

وهو اختيار الكرخي لان حق الاخذ له ومنعه يوجب الضمان كالوديعة قلنا في الرد
منعها عن المالك فيضمن والساعي ليس بمالك فافترقا ولا يلزمنا الاسهل ولا الوجوه
البعدي فيه قال رحمه **ولو وجب سن ولم يوجد دفعه اعلى منها واخذ الفضل اودقا**
ورد الفضل اودق القيمة واشترط عدم السن الواجب ليجوز دفع الاعلى والادنى او
لجواز دفع القيمة وقع اتفاقا حتى لو دفع احد هذه الاشياء مع وجود السن الواجب
جاز والمخير في ذلك لرب المال ويجوز الساعي على القول الا اذا وقع اعلى منها وطلب
الفضل لانه سر الزيادة ولا اجبار فيه ولما ان يطلب قدر الواجب وما ذكره صاحب
البدائع من ان المصدق لا خيار له الا اذا اعطاه بعض العين فان له ان لا يقبل الباقي
فله من غير التفتيش غير مستقيم لو جاز احدها منه مع الغيب قد يكون يساوي
قدر الواجب وهو المعبر في الباب والثاني ان فيه اجبار للمصدق على شراء الزائد وقال
الشافعي لا يجوز دفع القيمة في الزكاة وعلى هذا الخلاف العشر وصدقة الفطر والفا
والندور له قوله عليه الصلاة والسلام في اربعين شاة شاه وفي ستة وثلاثين من
الابل بنت لبون الى ذلك من النصوص على العين فلا يجوز ابطاله بالتعليل لانها
قوية لتعلق محل فلا تنادي بغيرها كالهدايا والفضايا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام
في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض فان لم يكن فاس لبون ذكر وقوله عليه السلام
ومن جيبه جنة ولم يوجد عنده وعند حقه دفعها وشاة من اوعشرين درهما
وهذا نص على جواز القيمة فيها اذ ليس القيمة الا اقامة شئ مقام شئ وقوله تعالى اخذ من اموالهم
صدقة ليس فيه تعيين فيجوز على اطلاقه وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه لاهل اليمن
استوى بعض ثياب خيس او ليس مكان الدرة والشعير اهلون عليكم وخير لاصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولان المقصود سد حاجة الفقير كما قال عليه الصلاة
والسلام اغنهم عن المسألة في هذا اليوم وذلك يحصل باي مال كان والقييد بالشاة وخيها
بيان القدر لا لبيان التعيين كالجزية بخلاف الهدايا والوصايا لان القرية فيها اراقة
وهي غير معقولة وهذا معقول على ما ذكرنا ولهذا يجب على الصبي عند ثقبته الاقارب
والزوجات ولو كان تعبد الما واجب عليه قال رحمه **ويؤخذ الوسط** اي يؤخذ في الزكاة
الوسط من الواجب حتى لو وجب عليه بنت لبون مثلا لا يؤخذ خيار بنت لبون فياله
ولو اراد بنت لبون فيه وانما يؤخذ بنت لبون وسط وكذا غيرها من الانسان لقوله
عليه الصلاة والسلام اياكم وكذا اموالهم رواه الجماعة وقال الزهري اذا جاء المصدق
قسم الشاة اثلاثا ثلث حيا وثلث اوساط وثلث شوار واخذ المصدق من الوسط
رواه ابو داود والترمذي ورفعه سفيان بن حسن وروى هذا عمر بن عبد الله عنه

وقد جرح

وقد جرح في الخبر لا ناخذوا الاكولة ولا الربا ولا الخاض ولا فضل الغنم قال رحمه **ويضم مستفاد**
من جنس نصاب اليد يعني اذا كان له نصاب فاستفاد في ثلثا للول من جنس ضمة
الى ذلك النصاب وزكاه وقالا الشافعي رحمه لا يضم لقوله عليه الصلاة والسلام لا زكاة في
حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي عن ابن عمر وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم وقال عليه السلام
من استفاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول الحول رواه الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهم
ولانه اصل حق الملك فكذا في حق شرايطه فصارت ضمن السواوير وهو ما اذا باع الثا
بعدها اذا كانتا حيث لا يضم ثمنها الى ما عند من الاموال بخلاف الارباح والاكاد
لانه تبع في حق الملك وليس باصل فكذا في شرايطه ولنا قوله عليه السلام ان من
السنة شهرا تودون فيه زكاة اموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى
راس الشهر رواه الترمذي وهذا يقتضي ان يجب الزكاة في الحادث عند مجيئ راس
السنة ولا نه يجب ضمة في حق القدر حتى كان عنده ثلاثون بقره مثلا فاستفاد
عشرة فانه يضم في حق وجوب السنة فكذا في حق الحول ولان العدة هي المجاسة
في الاولاد والارباح الا ترى انه يضم الجنس الى الجنس ابتداء الحول لتكامل النصاب
لعلة المجاسة ولا يشترط ان تكون رجحا ولا ولدا فكذا في ائصال الحول وهذا لان
عنده يتعسر تمييز الحول لكل مستفاد لا سيما في حق اهل العدة فانهم يشتغلون
في كل يوم شيئا فشيئا فيخرجون به حرا عظيما وانما شرط الحول للتستر فيسقط اعتبار
وما رواه ليس ثابت ولئن ثبت ليس فيه ما بنا في مذهبنا لانا نقول لا يجب
الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول اما اصاله او تبعها كما قال هو في الاولاد والارباح
والزيادة التي في السن بخلاف ثمن السواوير لانه لو ضم لادى الى البناء وهو منهي
عنه قال رحمه **ولو اخذ للخراج والعشر والزكاة بغاة لم يؤخذ اخرى** لان الامام
لم يجبرهم والمحبة بالحق وقد كتبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى عامله ان
كنت لا تحمهم فلا تجمعهم بخلاف ما اذا امرتهم فعشروهم حيث يؤخذ منهم ثانيا
اذا امر على اهل العدل لان التقصير من جهة حيث امر عليهم لا من الامام الذي
فيه كالمسلم واشترط اخذهم للخراج ونحوه وقع اتفاقا حتى لو لم ياخذ وامنه
سنتين وهو عندهم لم يؤخذ منهم شيئا ايضا لما ذكرنا اثر اذ لم يؤخذ منهم ثانيا
يفتيهم بان يعيدوها فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم لا يصرفونها الى مستحقها
ظاهرا وقيل لا يفتيهم باعادة الخراج لانهم مصارف له لكونهم مقاتلة وقيل
اذ انوي بالدفع التصديق عليهم اجزائه الصدقات ايضا لانهم لو حوسبوا عليهم
النبعات لكانوا فقرا واما مملوك زماننا فهل تسقط هذه الحقوق باخذهم من اصحابها

الاموال ام لا قال الهندواني سقط وان لم يضعوها في اهلها لان حق الاخذ لهم فكان الوهاب
عليهم وقال ابو بكر بن سعيد يسقط عنهم الخراج ولا تسقط الصدقات لما ذكرنا في البغاة
وقال ابو بكر الاسكافي لا تسقط الحجج وقيل اذا نوى بالدفع اليهم التصديق عليهم
ولا فلا لما ذكرنا في البغاة وعلى هذا ما يؤخذ من الرجل في جبايات الظلم والمصادرة اذا
نوى بالدفع التصديق عليهم جازي قوي ولو اسلم للرجل في دار الحرب واقام فيها سنين ثم
خرج اليها لم يأخذ منه الا ما كان الزكاة لعدم الحماية ونفسه يادها ان كان عالما بوجوبها
ولا فلا زكاة عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب قال رحمه **ولو رجل**
ذو نصاب سنين او نصاب حج وقال مالك لا يصح لان السبب هو المال النامي
بكونه حويليا فلا يجوز التقدم على الحول كما لا يجوز على اصل النصاب لان الاداء الساقط
الواجب من ذمته ولا اسقاط قبل الوجوب فصار كاداء الصلاة قبل الوقت وقال
الشافعي لا يجوز التقدم الا لسنة واحدة لان حوله لم ينعقد بعد ولهذا لا يجوز
التجيل قبل كمال النصاب ولنا انه عليه الصلاة والسلام استسلف من العباس
زكاة عامين لان السبب هو المال النامي فالمال اصل والنما وصف له فجاء بعد وجوب
اصله كالنكاح بعد الحج قبل الشراة بخلاف ما اذا قدم قبل ان يملك نصابا لان
السبب لم يوجد ثم تقدم يقع زكاة اذا تم الحول والنصاب كامل فان لم يكن كاملا
فان كانت الزكاة في يد الساعي يسترد هالان يد المالك حتى يملك به النصاب
بما في يد ويد الفقرا ايضا حتى تسقط عنه الزكاة بالهلاك في يد فيسترد ذمته
ان كان باقيا ولا يضمنه ان كان هالكا ومعنى قوله او لنصاب ان يكون عند نصيب
فمقدم لنصيب كثرة ليست في ملكه بعد فانه يجوز ان حولها قد انعقد ولهذا
يضم الى النصاب فيزكي حوله وفيه خلاف زفر هو يقول كل نصاب اصل بنفسه
في حق الزكاة اذا قبل وجود السبب ونحن نقول النصاب الاول هو الاصل وما
بعد تابع له بدليل ما ذكرنا من الضم اليه **باب زكاة المال**
اراد بالمال غير السوايم والالف واللام فيد عايد الى المذكور في قوله عليه الصلاة والسلام
ها تواربع عشر امواكم لان المراد به غير السائمة لان زكاة السائمة غير مقدرة
بربع العشر قال رحمه **في مائتي درهم وعشرين دينارا ربيع العشر** اربعة عشر
درهم في مائتي درهم ونصف دينار في عشرين دينارا لما روينا ولقوله عليه السلام
وفي الرقة ربيع العشر وقال صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة
والاوقية كانت في ايامهم اربعون درهما وقال عليه الصلاة والسلام ليس في اقل
من عشرين دينارا صدقة وفي عشرين دينارا نصف دينار وقال عليه الصلاة والسلام

لما ذكره

لما ذكره من جبل حسن بعثه الى اليمن فاذا بلغ الورق مائتي درهم فخذ منه خمسة دراهم
قال رحمه **ولو نذر او حليا او اية** اي ولو كانت الفضة او الذهب حليا او غيرهما
فيها الزكاة وقال الشافعي رحمه لا يجب الزكاة في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لما روينا جابر
انه عليه الصلاة والسلام قال ليس في الحلي زكاة ولا نذر متبدل في مباح وليس نذر متبدل
ثياب البدل ولنا ما رواه حسن المعلم عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة
اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها ابنة لها وفي يدها ابنة لها وفي يدها ابنة لها
من ذهب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انعط من الزكاة زكاة هذا فقال لا فقال
ايسرك ان يسوك الله بهما يوم القيمة يسوار من من نازح لهما اليه القيمة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله قال النواوي سنده حسن وقالت
عائشة رضي الله عنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدها فتيحة من
ورق الفتحات خواتم كبار فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعت من ائز من ائز من
يارسول الله فقال اتود من زكاته فقلت لا او ما شا قال حسبك من النار اخرجه
الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح على شرطه الشيخين وقالت ام سلمة كنت
البس اوضاحا من ذهب فقلت يارسول الله اكثر هو فقال ما بلغ ان يودي زكاته
فزكي فليس بكثر اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرطه البخاري ورواه
ابوداود ايضا وعموم قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة لا ينفقونها
الحلي فلا يجوز اخراجه بالواي وكذا الاحاديث التي رويها في اول الباب يتناولها
وما رواه من حديث جابر لا اصل له قال البيهقي وقوله متبدل في مباح وليس
بتام لا ينفعه لان عن الذهب والفضة لا يشترط فيها حقيقة النما ولا يسقط
زكاةهما بالاستعمال الا ترى انهما اذا كانا معدن للنفقة او كانا حلي الاجل لا
المرأة اكثر من المعتاد يجب فيها الزكاة اجماعا ولو كانتا ثياب البدل لما وجبت لانهما
خلقا اثمنا للتجارة فلا تصاح فيهما الى نية التجارة ولا تبطل التهمة بالاستعمال
خلاف العروض وسائر الجواهر من اللآلئ والياقوت والقصوص كلها لا يخالفت
الابتدال فلا يكون للتجارة الا بالنية قال رحمه **ثم في كل خمس حساب** اي في كل
خمس نصاب بحسب حسابيه وهو اربعون درهما من الورق فيجب فيه درهم ومن
الذهب اربع دنانير فيجب فيها قرطان وهذا عند ابي حنيفة وهو قول غير النظار
وقال امامنا زاد على المائتين فزكاة بحسابيه وهو قول الشافعي رحمه لقوله صلى الله عليه
فما زاد فحساب ذلك وكان في كتاب ابي بكر رضي الله عنه وفي الرقة ربيع العشر
ولان الزكاة وجبت شكر النعمة المال واشترط النصاب في الابتداء التحقق الغنى ولا

معدلا شراطه بعد ذلك فيما لا يلزم التقيص ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعاد من
وجهه الى اليمن اذا بلغ الورق مايتى درهم فيها خمسة ولا تأخذ ما زاد حتى يبلغ اربعين
درهما ولشخرج مد فوج وفي اجاب الكسور ذلك وقوله لا يعارض المرفوع وكذا وكذا
ابى بكر على انه محتمل ان يكون مراده بالرقعة النصاب قال **سبعه والمعتبر وزنها اذا**
وزن اي يعتبر في الذهب والفضة ان يكون المودى قدر الواجب وزنا ولا يعتبر
فيه القيمة وكذا في حق الجوب يعتبر ان يبلغ وزنها نصابا ولا يعتبر فيه القيمة اما
الاول وهو اعتبار الوزن في الاداء فهو قول لا حسيقة روى ابو يوسف روى وقال زفر بن يعقوب
القيمة وقال محمد بن يعقوب لا نفع للفقير حتى لو ادى عن خمسة دراهم جيا وخمسة زبوا
قيمتها اربعة دراهم جيا دجا زعندها ويكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يودى
الفضل لان زفر يعتبر القيمة ومحمد يعتبر لا نفع وهما يعتبران الوزن ولو ادى
اربعة جيدة قيمتها خمسة ردية لا يجوز الا عند زفر لما يبيننا ولو كان له ابريقه
وزنه مائتان وقيمتها بصناعته ثلثمائة ان ادى من العين ربع عشره وهو
خمسة قيمتها سبعة ونصف وان ادى خمسة قيمتها خمسة جاز عندها وقال محمد
وزفر لا يجوز الا ان يودى الفضل ولو ادى من خلاف جنسه يعتبر القيمة الاجماع
لزفر ان العبرة للمال كذا اذا ادى من خلاف جنسه ولا يلزم الربوي من المودى
وكذا يقول محمد الا انه احتياط لجانب الفقير لا نفع وهما يقعان الجودة في الاموال
الربوية لا قيمة لها اذا قبلت بحسبها وقوله لا ربوا من المولى ومعدلنا ما علمنا الله
معاملة المكاتبين حتى استغرض منابل معاملة الاحرار حتى اجاز تصرفاتنا من التبرع
 وغير ولا يقال منه تضييع الجوده على الفقير فوجب ان لا يجوز كالا ب والوصى اذا ابا ما
المصوغ بوزنه من الدراهم وهو اقل من قيمته وكالمريض اذا اوصى بمصوغ وزنه
 قدر ثلث ماله وقيمته اكثر من الثلث لا نأقول الا ب والوصى قصر فيما مقيد بال
 ولا نظيره والمريض يجوز بحق الغنما والورثة فلا يجوز تضييع الجوده عليهم واما
 الثاني وهو اعتبار الوزن في حق الجوب فيجمع عليه حتى لو كان له ابريق فضة وزنه
 مائة وخمسون درهما وقيمتها مائتان لا يجب فيها لما قلنا وعلى هذا الذهب قال **سبعه**
وفي الدراهم وزن سبعة اي يعتبر ان يكون وزن كل عشرة دراهم وزن
 سبعة مثاقيل والمتقال وهو الدينار عشرون قيراطا والدراهم اربعة عشر قيراطا
 والقيراط خمس شعيرات والاصل فيه ان الدراهم كانت مختلفة في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم وفي زمن ابى بكر وعمر على ثلاث مرات فبعضها ما كان عشرون قيراطا
 مثل الدينار وبعضها ما كان اثني عشر قيراطا ثلاثة اخماس الدينار وبعضها عشرة

دراهم

قيراطين نصف الدينار فالاول وزن عشرة اي عشرة في العشرة فيه وزن العشرة من الدينار
 والثاني وزن ستة اي كل عشرة منه وزن ستة من الدينار والثالث وزن
 خمسة اي كل عشرة منه وزن خمسة من الدينار فوقع التنازع بين الناس في الايفاء
 والاستيفاء فاخذ عمر من كل نوع درهما فخلطه فجعله ثلثة دراهم متساوية فخرج
 كل درهم اربعة عشر قيراطا فبقى العمل عليه الى يومنا هذا في كل شئ خلافا للشافعي
 ومالك روى في الديارات وذكر في الغاية ان دراهم مصر اربعة وستون حبة وهو اكثر
 من دراهم الزكيات فالنصاب منه مائة وثمانون درهما وجتان قال **سبعه**
الورق ورق لا عكسه يعني اذا كان الغالب على الورق الفضة فهو فضة ولا يكون
 عكسه فضة وهو ان يكون الغالب عليه الغش وانما هو عرض لان الدراهم لا تخلو
 عن قليل غش وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو ان يزيد على النصف
 اعتبارا للحقيقة ثم ان كان الغالب فيه الفضة تجب فيه الزكاة كلف ما كان لا
 فضة وان كان الغالب فيه الغش ينظر فان نواه للتجانس يعتبر قيمته مطلقا وان لم
 ينوه للتجانس ينظر فان كانت فضة تخلص يعتبر فيها الزكاة ان بلغت نصابا وحدها
 او بالضم الى غيرها لان عن الفضة لا يشترط فيها نية التجارة ولا القيمة على ما
 وان لم تخلص منه فضة فلا شئ عليه لان الفضة قد هلكت فيه اذا لم يتطهر بها
 حالا ولا مالا فثبت العبرة للغش وهو عرض فيشترط فيه نية التجارة فصارت
 كالشباب الموهبة بما الذهب فان قيل ما الفرق بين الفضة المغلوبة وبين الغش
 المغلوب حتى اعتبرتم الفضة المغلوبة واجريتم عليها احكام الفضة اذا كانت تخلص منه
 ولم تعتبر والغش المغلوب بل جعلتم كله فضة قلنا الفرق بينهما ان القضية قائمة
 في كثير الغش حقيقة حالا باللون ومالا بالاذابة بخلاف الغش المغلوب فانه
 لا يظهر حالا ولا يخلص مالا بل يحترق وعلى هذا التفصيل الذهب المغشوش وانما
 لم يذكره الشيخ لان حكمه يعرف ببيان حكم الفضة المغشوشة وان كان الغش
 والفضة سواء ذكر ابو النصر انه يجب فيه الزكاة لخالطه ولا يجب فيه الزكاة وانما روى
 وكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضيل يوجب الزكاة في العطر بغيره والعداليه في كل مايتى
 درهم خمسة دراهم عدد الا ان الغش فيها غالب فصارت فلو سا فوجب اعتبار القيمة فيه
 لا الوزن والذهب المخلوط بالفضة اذا بلغ الذهب نصاب الذهب وجب فيه الزكاة
 الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجب فيها زكاة الفضة وهذا اذا كان
 الفضة غالبه واما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لانه اعنى واغلا قيمة قال **سبعه**
وفي عرض تجان بلغت نصاب ورق او ذهب يعني في عرض التجان يجب ربع

اذا بلغت قيمتها من الورق او الذهب نصابا ويعتبر فيها الانفع ايها كان انفع لك
 وهو محطوف على قوله في اول الباب في ما يتبع درهم وعشرين دينارا ربيع العشر واعتبار
 الانفع مذهبنا في حقيقته ومعناه يقوم بما يبلغ نصابا ان كان يبلغ باحدهما ولا يبلغ
 بالآخر احتياطاً حتى الفقراء وفي الاصل خيره لان الثمنين في تقدير الاشياء هما سواء
 ابي يوسف رحمه الله انه يقوم بهما ما اشترى اذا كان الثمن من النقود لانه اقرب لمعرفة
 المالية لان الظاهر ان يشتريه بقيمة وان اشترى بها بغير النقود يقوم بها بالغالب
 من النقود وعن محمد انه يقوم بالنقد الغالب على كل حال كما في المغصوب والمستهلك
 واروش الجنائيات ويقوم بالمصر الذي هو فيه وان كان في مغانة تقوم في المصر الذي
 يصير اليه وان كان له عبد للتجارة في بلد اخر يقوم في ذلك البلد الذي فيه العبد
 ويقوم بالمضروبه وقوله في عروض بخانة ليس بحري على اطلاقه فانه لو اشترى رضى
 خراج ونواها للتجارة لان الخراج واجب فيها وكذا لو اشترى رضى وعشر وزرعها واشترى
 بدرا للتجارة وزرعها فانه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكاة لانهما لا يجتمعان على
 ما يعرف في موضعه وان لم يزرعه وجب فيه الزكاة بخلاف الخراجية حيث لا يجتمعان
 الزكاة وان لم يزرعه لان الخراج يجب للتمك من الزراعة فيمنع وجوب الزكاة اذ لا يشرط
 فيه حقيقة الزرع ولا كذلك العشر والاعيان التي يشتريها الاجر المعلوم لا يجب فيها
 الزكاة اذا كان له اثر في العين كالصنع وحال عليها للمولى عندهم لان ما ياكل من الاجرة
 في حكم العوض عن العين ولهذا كان له ان يحبس حتى يوفيه الاجر وان لم يكن له
 اثر في العين لا يجب الزكاة كالصائون والاشنان وغير ذلك وكذا حطب الجنائز والادوية
 للذباغ بخلاف السهم الذي يشتريه المزارع ليجعله على وجه الخمر فانه عين باقية ببيع
 مع الخمر فيجب فيه الزكاة **ونقصان النصاب في الحول لا يضربان كل في حقه**
 اي اذا كان النصاب كاملا في سنة الحول وانتهت فقضاه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة
 وقال زفر بن يقطر لان حول الحول على النصاب شرط الوجوب بالنقص ولم يوجد فقد
 الشعار في السائمة مثل قول زفر وفي عروض التجارة يعتبر النصاب في آخر الحول خاصة لان
 النصاب فيه باعتبار القيمة فيشترط على صاحبه تقويمه في كل ساعة لان القيمة باعتبار
 رغبات الناس فيعسر عليه معرفة رغباتهم في كل ساعة فسقط اعتبار دفع الحج
 وفي آخره لا بد منه لانه وقت الوجوب والزكاة لا تجب الا في النصاب بالنقص ولان
 الحول لا ينعقد الا على النصاب ولا تجب الزكاة الا في النصاب ولا بد منه فيها حتى ابتداء
 الحول وانتهائه ويسقط الكمال فيما بين ذلك للحج لانه قل ما يبقى المال حولا على حاله
 اليمن حيث يشترط فيها الملك حالة الانعقاد وحالة نزول الجزاء وفيما بين ذلك لا يشترط

ثم تنسج

الا انه لا بد من بقا شئ من النصاب الذي انعقد عليه الحول ليضم المستفاد اليه
 لان هلاك الكل يبطل انقضاء الحول اذ لا يمكن اعتباره بدون المال وعلى هذا
 قالوا اذا اشترى عصيرا للتجارة يساوي ما يتبع درهم فخر في اشأ الحول ثم تخلل
 وتخلل يساوي ما يتبع درهم يستأنف الحول للخل وبطل الحول الاول ولو اشترى شيئا
 يساوي ما يتبع درهم مات كلها او دبع جلد ها وصا ريساوي ما يتبع درهم لا يبطل
 الحول الاول بل يزكها اذا اتم الحول الاول من وقت الشراء والفرق بينهما ان الصغير
 اذا اتم هلك كله وصار غير مال فانقطع الحول ثم بالتخلل صار ما لا يستحق
 غير الاول والاشياء اذا مات لم يهلك كل المال لان شعرها وصوفها وقرونها لم
 يخرج من ان تكون ما لا فلم يبطل الحول لبقاء البعض قال **ونضم قيمة العروة**
الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة اعني قيمة العروض الى الذهب
 والفضة ونضم الذهب الى الفضة بالقيمة فيكمله النصاب لان الكل جنس واحد
 لانهما للتجارة وان اختلفت جهة الاعداد وجوب الزكاة باعتبارها وقال الشافعي رحمه الله
 لا يضم الذهب الى الفضة لانها جنسان مختلفان حقيقة بالمشاهدة وحكما حتى
 لا يجري الربوا بينهما فصار كالابل والبقر والغنم بخلاف عروض التجارة حيث يضم
 اليها لان زكاتها زكاة فضة وذهب لان وجوبها في العروض باعتبار القيمة
 وهي رايهم اودنا نبر واما وجوبها في النقدين فباعتبار عينيهما لا باعتبار القيمة
 بدلالة حالة الانفراد ولنا ما روي عن بكير بن عبد الله بن الاشعث انه قال من
 السنة ان يضم الذهب الى الفضة لاجاب الزكاة والسنة اذا اطلعت براد بها
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نهما جنس واحد باعتبار من باعتبار
 السبب فان الزكاة تجب فيهما بوجودها في ملكه ولا يعتبر جهة امساك لما اذا
 يمسكها لكونهما للتجارة تخلقه وباعتبار الحكم فان الواجب فيها ربع العشر
 وهذا المعنى لا يتفق لغيرها من اموال الزكاة كالابل والبقر ونحوها والذي
 يحقق هذا المعنى ان نصاب احدهما يكمل بما يكمل به نصاب الآخر وهو عرض
 التجارة ومن المحال ان يكون كل واحد منهما جنس عرض التجارة فيضم اليها
 ثم لا يكون احدهما من جنس الآخر وهذا خلف وانما لا يجري الربوا بينهما
 لاختلافهما صورة واستدلاله بحالة الانفراد غير مستقيم لان القيمة اعتبار
 للضم وذلك عند المقابلة بغيره فقط ثم ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من ان يضم
 احدهما الى الآخر بالقيمة قولنا في حقيقته ربح وعندهما يضم بالاجر احتى لو كان
 له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم يجب فيه الزكاة عند خلافا

لها وعكس لو كان له مائة درهم تجب الزكاة عندها ولا تجب عنده كذا ذكر
بعضهم وبه نظر لانه اذا كانت عشرة دنانير لا تبلغ فيها الوزن بدلالة الحالة
الا نفرد لو كان له ابريق فضة وزنه مائة وخمسون وقيمتها مائتان لم تجب
فيه الزكاة ولان الضم للمجاسة وهي باعتبار المعنى وهو القيمة لا باعتبار
الصورة الا ترى انها صار اجسدا واحدا في كونها قيم الاشياء فيضمان بها
حالة الانفرد لما ذكرنا وما ينبغي على هذا الاختلاف ما لو كان له فضة
وذهب وعروض كان له ان يقوم الذهب والفضة بخلاف جنسهم وقيم
قيمتهم الى قيمة العروض بالقيمة عند ابي حنيفة رحمه الله وعندها تقوم بالعروض به
ويضم قيمتها اليها بالاجزاء وليس له ان يقوم الذهب والفضة لما ذكرنا والله اعلم

باب العاشر قال هو من نصيب الامام لا يحد الصدقة
من التجار ما خرد من عشرت القوم وعشرهم اذا اخذت عشر أموالهم وانما يصيبه
لياً من التجار من اللصوص ويحبهم منهم في اخذ الصدقات من الاموال لان الجباية بالحاجة
ويستوي في ذلك الاموال الظاهرة والباطنة لان الكل يحتاج الى الحماية في الغاي
فطارت ظاهرة واخذت بحجة على الحاجة فبشرع وما ورد من العاشر يجوز على من
ياخذ اموال الناس ظلماً كما يفعل الظلمة اليوم واما اخذ الصدقات فالولي الامام
كان في ايامه عليه الصلاة والسلام وفي زمن ابي بكر وعمر وفوض عثمان رضي الله
عنه اجمعين الى اربابها في الاموال الباطنة اذا لم تمر بها على العاشر فحق ما رواه على
الاصول وروى ان عمر اراد ان يستعمل انس بن مالك على هذا العمل فقال لا تستعمل
على المكس من عملك فقال لا ترضى ان اقلدك ما قلته نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال روح فمن قال لم يتم الحول وعلى من اوادت انا والعاشر آخر وحلف صدق

الاف السام وهو من قال من ارباب الاموال لم يتم على مالي الحول او على دين او ادت انا
بنفسي الى الفقر في مصر او الى عاشر آخر وحلف صدق لان هذه الاشياء مانعة
من الوجوب لان الحول والفراغ من الدين شرط لوجوب الزكاة وهو بدعي لا يها
منكر للوجوب والقول قوله النكر مع يمينه لاسيما اذا كان لا يعرف الا فحسده ويدا
الاد الى الفقر والعاشر آخر مدع لوضع الامانة موضعها فيصدق لان قول
الامين مقبول فلا يجب عليه الدفع ثانيا ولا بد من اليمين لانه منكر للوجوب
انه لا يمين عليه وهو القياس لان الزكاة عبادة ولا يمين في العبادات كالاخلا
والصوم وجه الاستحسان انه منكر وله مكذب فيحلف بخلاف سائر
العبادات لانه لا مكذب له وقوله او الى عاشر آخر معطوف على غيره المذكور

تقدري

تقدري ادت انا الى الفقر في مصر او الى عاشر آخر وقوله الا في السوام في دفع نفسه
اي لا يصدق في السوام في هذه الصورة وهو ما اذا قال ادت انا زكاة في مصر
ويصدق في باقي الصور وقال الشافعي يصدق فيه ايضا لانه اصل الحق الى
مستحقه فيجوز كما اشترى من الوكيل اذا وقع الثمن الى الموكل ولنا ان حق اخذ
للامام فلا يملك ابطاله كما في الجزية والدين الصغير اذا وقع عليه الدين فان
للولي ان ياخذ ثانيا بخلاف دفعه للوكيل لان الموكل حق اخذ وهذا لو امتنع
الوكيل من قبض الثمن اجبر على احواله الموكل عليه ومعنى قوله لا يصدق اي لا يجري
بما اراده بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام باذنه لما ذكرنا فيكون هو الزكاة
والاول ينقلب فقلا وهو الصحيح كما اذا ادعى الظهير قبل الجمعة ثم صلى الجمعة والاول
الباطنة بعد الاخراج مثل الاموال الظاهرة حتى لو قال ادت زكاةها بعد
ما اخرجتها من المدينة لا يصدق لانها بالاجراء الحقت بالاموال الظاهرة
فكان اخذها بالامام وانما يصدق في قوله ادتها الى عاشر آخر اذا كان في تلك
السنة عاشر آخر ولم يشترط في المختصر اخراج البراءة كما ذكر في الجامع الصغير ان الخط
يشبه الخط فلا يكون علامة وشرطه في الاصل ان العادة جرت بذلك فكان
من علامته صدق وعلى هذا القول هذا المال ليس للتجارة او ما هو ولي وانما هو
ودعة او بضاعة او انا اجر فيه او انا مكاتب او عبد ما ذكرك فانه يصدق
في جميع ذلك مع يمينه قال روح **كل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الكافر**
لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلمين في احواله بشرائطه تحققت للضعف
كما قلنا فيما يؤخذ من بني تغلب وقوله وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الكافر
لا يمكن اجرائه على عمومته فان ما يؤخذ من الذي جزيه وفي الجزية لا يصدق
اذا قال ادتها انا لان فقر اهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية
الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين قال روح **الاخوي الا في ام ولد**
اي لا يصدق الجزية في شيء مما ذكرنا الا اذا كان معه حوار فقال هن امهات
اولادى فانه يصدق فيه لان اخذ بطريق الحماية وما في دين من المال يحتاج
اليها ولا يشترط فيه شرائط الزكاة لانه اذا قال على دين فالدن يوجب نقصا في الملك
وملك الجزية ناقص واذا كان لم يجعل عليه الحول فالأخذ منه ليس باعتبار الحول
لانه لا يمكن ان يقيم في دارنا حولا وان قال ليس هذا المال للتجارة وهو ما دخل
الا لقصد التجارة وهو ما دخل الا لقصد التجارة ولان ما يؤخذ منه ليس
بزكاة ولا ضعفها فلا يشترط فيه شرائطها وان ادعى انه بضاعة ونحوها فلا

حرمة لصاحبها ولا امان وانما الامان للذي فيه غير ان اقواله بنسب
من في دين صحيح حتى لو كان في دين غير علم ان فقال هم اولادى صحى ولزمه لان النسب
ثبت في دار الحرب كما ثبت في دار الاسلام وامومة الولد تثبت بتعا النسب
فثبت ضرورة ثبوت النسب لانها تثبت على النسب فاذا ثبت انعدمت المانية
مخلاف ما اذا قال لعبد هم مدبرون حيث لا يصدق لان النذير
لا يصح في دار الحرب وقوله لا الحزبي الا في ام ولد يدخل تحت عموم جميع
ما تقدم ذكره من الصور وهو مشكل فيما اذا قال اذيت انا الى عاشر آخر وفي ذلك
السنة عاشر اخر فانه ينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق بوى الى الاستيصال
وهو لا يجوز على ما يحكي من بيان شاة الله تعالى قال **روح واخذ من اربع الف**
ومن اربع مئة ومن اربع الف مئة واما ما اى يؤخذ من المسلم
ربع العشر ومن الذي ضعفه وهو نصف العشر ومن الحزبي ضعف ذلك وهو
العشر ذلك امر عمر رضى الله عنه سعة ولا ان ما يؤخذ من المسلمين زكاة
وهو ربع العشر وكان للامام اخذ للحماية وهو محيى مال الذي والحزبي ايضا
وكان له ولاية اخذ فيقدر ما ياخذ من الذي يضعف ما ياخذ من المسلم
اظهارا للصغار عليهم وبضعف ذلك من الحزبي اطهارا للدنو وتبته وكان
حاجة الذي الى الحماية اكثر من حاجة المسلم اليها لان طمع اللصوص في مال
الذي اكثر وكذا حاجة الحزبي الى الحماية اكثر لما طمعهم في ماله اكثر فيجب على القواد
وقوله بشرط نصاب اى يؤخذ ذلك منه بشرط ان يبلغ ماله نصابا بالامان
الذي فظاها لان ما يؤخذ منه ضعف الزكاة فصار شرطه شرط الزكاة واما
في حق الحزبي فلان القليل عفو كحاجة الى ما يوصله الى ماله وما دون النصاب
قليل فالاخذ من مثله يكون غديا ولان القليل لا يحتاج الى الحماية لعله العبا
فيه واجبة بالجماعة والجامع الصغير وان مترجى بخمس درهم لم يؤخذ منه
شي الا ان يكونوا ياخذون من مناس مثلها لان الاخذ بطريق المجازات بخلاف
المسلم والذي لان الماخوذ زكاة او ضعفها فلا بد من النصاب وفي كتاب
الزكاة لا ياخذ من القليل وان كانوا ياخذون من مناس مثل لان القليل لم يزل
عفو وهو للنفقة عادة فاخذهم من مناس مثله ظلم وخيانة ولا ان متابعه
عليه والاصل فيه انما عرنا ما ياخذون منا اخذنا منهم مثله لان عمر اسر ذلك
وان لم يعرف اخذنا منهم العشر لقوله عمر رضى الله عنه فان اعيانكم العشر وان
كانوا ياخذون الكل فاخذ منهم الجميع الا قدر ما يوصله الى ماله في الصحيح لا ذكرنا

والله اعلم

ولانه يجب ان يدفع اليد قدر ذلك فلا فائدة في اخذ ثمره عليه وان لم يزل
منا لا ناخذ منهم ليستمر عليه ولا ان احق بالكار وهو المراد بقوله بشرط نصاب
واخذهم منا لا نطريق المجازات على ما بينا قال **روح ولم يدين**
بالاعود اى اذا اخذ من الذي مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة ما بعد
الى دار الحرب لان الاخذ يحفظه ولو اخذ في كل مرة يستأصله فيعود على من هو عنه القس
ولان ولانة الاخذت بالامان وهو في حكم الامان الاول ما دام في دارنا واما
يتجدد له الامان بمرور الحول لان الحزبي لا يمكن من المقام في دارنا حولا فلا يصح
ان يقيم فيها بعد الحول بالامان جديد ولو مر على عاشر فاخذ منه ثم دخل دار الحرب
ثم خرج ومرت عليه اخذ منه ثانيا ولو كان في يومه ذلك لان الامان الاول
انتهى بدخوله دار الحرب وقد رجع بالامان جديد ولان الاخذ بعد الحول او بعد حوله
دار الحرب لا يقضى الا الاستيصال بخلاف المسلم والذي حيث لا يؤخذ منها مرتين
في حول لان ما يؤخذ منها مرتين في حول لان ما يؤخذ منها زكاة او ضعفها وهي
لا تجب في حول مرتين وروى ان حريبا فصرنا مرتين على عاشر عمر رضى الله عنه بقرى
ليبعه قيمته عشرون الف درهم فاخذ منه الفتي ثم لم يتفق بعه فرجع وعمره
عابلا الى دار الحرب فطلب منه العشر فقال ان ادت عشره كلما مرت لم يبق له منه
شي ففكر الفرس عنده ووجاه العمر رضى الله عنه فوجد في المسجد مع اصحابه ينظر
في كتاب فوقه في باب المسجد فقال انا الشيخ الضيف فقال انا الشيخ الضيف في اولا
فقص عليه قصته فعاد عمره ما كان فيه فظن النصارى انه لم يلق الى الظلامه
فعرم على اء العشر ثانيا ورجع فلما انتهى الى العاشر وجد كتاب عمر رضى الله
قد سبق وفيه انك اذا اخذت منه مرة فلا تاخذ منه مرة اخرى فقال النصارى
ان دينا يكون العدل فيه هكذا الحقون ان يكون حقا فاسلم ولو مترجى عاشر
ولم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج لم يعشره لما مضى
لانقطاع الولاية بالرجوع الى دار الحرب بخلاف المسلم والذي قال **روح**
وعشر الخمر لا الخنزير يعنى اذا مترجى على العاشر عشر الخمر اى قيمتها دون
الخنزير وقال الشافعي لا بعشرها لانها لا قيمة لها وقاد بعشرها لاشوا
في الماله عندهم وقال ابو يوسف ان مترجى عاشر وان مترجى واحد منها على الافراد
عشر الخمر دون الخنزير فكان جعل الخنزير تبع للخمر فكم من حكم ثبت بتبع كبيع
الشرب والطريق ولنا ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال لعمالك
في حمور اهل الذمة وتوهم بيعها واخذوا العشر من ثمنها ولان الاخذ بالحماية والم

صحي من نفسه للتخيل ولا يخرج من بل سيبه فكذلك على غير ولان الخمر كانت مالا مستقوما
وهي بعرضه ان يصير مالا فيعشر دون الخنزير ولان الخمر من ذوات الامثال
وللخنزير من ذوات القيم واخذ القيم في ذوات القيم كاخذه عينه وفي ذوات الامثال لا يكون
له حكم العين ولهذا لو تزوج امرأة على حيوان فأتى بالقيمة تجر على القبول ولو تزوجا
على عصير لا يجبر فيكون اخذ قيمة الخنزير كاخذه عينه ولا يكون اخذ قيمة الخمر كاخذه عينها
وذكر في الغاية ان قيمة الخمر يعرف بقول فاسقين تانا او ذم من اسلم او في الكافي
يعرف بالرجعة الى اهل الذمة وحلوه الميتة كخمر فيما يروى عن الكرخي قال روح
وما في دينه اي لا يعشر العاشر ما في بيت المار من الممال وهو معطوف على قوله الاخر
وهذا لان ما في بيته لم يدخل تحت حمايته ولهذا لا يكل المضارب ايضا لياخذ العاشر ما
في يده حتى لو مرت بمانته درهم واخره ان له مائة اخرى في البيت لم يأخذ العاشر من المائة
التي مر بها قلها ولا مما في بيته لما قلنا قال روح **والضاعة** اي لا يعشر من الضاعة
لان ليس بمالك ولا نائب عنه في اداء الزكاة قال روح **وما المضاربة** اي لا يعشر من مال
المضاربة وكان ابو حنيفة او لا يقول بعشره لانه كما لا يحق جازبه من رب المال وليس
لرب المال عز له بعد ما صار عوضا ثم رجع وقال لا يعشر وهو قولهما لانه ليس بمالك
ولا نائب عنه في الزكاة فصار كالاجير ولو كان المضارب قد ربح في مال المضاربة عشر نصيبه
اذا بلغ نصيبا او قال الشافعي لا يعشر ما على اصد له ليس بشريك وانما يستحقه بطريق
الاجرة فلا يملكه الا بالقض كالعماله وعندنا يملك نصيبه من الربح على ما عرف في موضع
قال روح **وكسب المافون** اي لا يعشر كسب العبد المادون له في التجارة اذا امر به على العاشر
لانه ليس بمالك له لان العبد لا يملك المال ولا نائب عن المولى في اداء الزكاة وهذا عندنا
اي حنيفة روح يعشر وقال ابو يوسف روح لا ادان اباحيفه روح جمع عن هذا ام لا وقاس قول
الشافعي في المضاربة انه لا يعشر ما ذكرنا ومن المشايخ من يكلف في الفرق بينهما فقال ان
العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعبد على المولى ولا يتقيد بنوع من التجارة اذا اقتد المولى به
بخلاف المضارب فلا يكون رجوعه في المضارب رجوعا فيه وقد ذكر في كتاب الزكاة من اصل
انه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ما ذكر المضارب والمستضعف والعبد المادون له فكان هذا
حاصل الجواب وهو الصحيح لما ذكرنا من عدم الملك ولو كان مولا بعد يؤخذ منه لان
المال له الا اذا كان على العبد ومن يحبط بماله ورقبته لاغدام الملك عند ابو حنيفة روح
ولشغل عندها قال روح **وتلوان عشر** اي اذا امر على عاشر الخراج وهم البغاة فعشره
ثم مر على عاشر العبد يؤخذ منه ثانيا لان التقدير من جهة حيث مرهم بخلاف ما اذا غلبوا
على بلاد فاخذوا الزكاة وغيرها حيث لا يؤخذ منهم ثانيا اذا اظفر عليهم الامام لان التقدير

من الجاهل

من الامام على ما يقينا من قبل **باب** **الزكاة** وهو اسم لما يكون
بحت الارض خلقه او بد من العباد والمعدن اسم لما يكون فيها خلقه والكبر اسم لدفع
العباد **روح** **خمس معدن نقد ونحوه** **يد في اخرج اخرج او عشر** يعني اذا وجد
معدن ذهب او فضة وهو المراد بالنقد او حديد او صفا او صاص في ارض خارج او
اخذ منه الخمس وكذا اذا وجد في الصحرا التي ليست بعشرية ولا خراجية واشتراطها في
ليعلم ان هذا الحق ليس له تعلق بالارض واخترازا عن دار على ما يجي من قريب وقال
الشافعي رحمه الله لا شيء فيه لانه مباح سبقت به اليه كالحطب ونحوه الا انه اذا كان
المستخرج ذهبا او فضة يجب فيه الزكاة اذا بلغ نصيبا ولا يشترط فيه الحول لا للشيء
وهذا كله مما فاشبه الزرع ولنا قوله صلى الله عليه وسلم العجا جبار والبدر جبار والمعدن
جبار وفي الزكاة الخمس رواه الجماعة ولا يقال الزكاة معطوف على المعدن فيعلم ان
الخمسة في المعدن لا نأقول المعدن معطوف على ما قبله وليس فيه ما ينافي وجوب
الخمسة اذ ليس فيه ما ينافي ان يكون المعدن زكاة الا انه اخبرنا هو حيار ثم اخبرنا بحجبه
الخمسة باسم شامل لهما وعن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الزكاة الخمس فيل وما الزكاة يا رسول الله قال الذهب الذي خلقته الله تعالى
في الارض يوم خلقت رواه اليه في ذكره في الامام ولم يترك عليه فدل على صحته
وفي الامام انه عليه الصلاة والسلام قال وفي السيوف الخمس قال والسيوف في
الذهب والفضة التي تحت الارض ولا انها كانت في ايدي الكفرة فحوتها ايدينا فكا
غنيمة وفي الغنائم الخمس بخلاف ما ذكر من المباحات لانه لم يكن في يد احد فان
قيل لو كان كما قلتم لكان اربعة اخماسه للغنائمين قلنا لو وجد بدحقق لشئ منها على
الظاهر فقط فكانت للحقيقة او لربا اربعة اخماسه واعتبرت الحكمة في حق الخمس
بالزرع لا يستعمل لان الزرع يجب فيه مرة واحدة ولو بقي عند صاحب سنين والذهب
والفضة يجب فيها كلما حال عليها التحول فافترقا **روح** **ادان وارض** اي
فيما وجد في ارضه وارضه من المعدن وهذا عندنا في حنيفة روح وقال لا يجب ما ذكرنا
وله ان ملك خالية عن المون والمعدن جز منها فلا يخالف الكل بخلاف الكرخي على ما يجي من
قريب وفيما اذا وجد في ارضه رواه في رواية الاصل لا يجب كما ذكرنا لان المعدن
من اجزاء الارض وليس في ساير الاجزاء منها فكذلك في هذا الخبر وفي رواية الجماعة الصغر يجب
لان الارض ما ملكت خالية عن المون الا ترى ان فيها العشر والخراج بخلاف الذر لا
ملك خالية عن المون حتى قالوا لو كان في الدار غلة تطرح في كل سنة اكرار من الثمار
لا يجب فيها شئ لما قلنا بخلاف الارض قال روح **وكثر** اي خمس كثر فيكون الخمس

لبنت المال وهو معطوف على قوله خمس معدن نقد **باب ر** وباقية **المختط** اي الباقية
بعد اخراج الخمس من الكثر وهو اربعة الاخماس للمختط له وهو الذي ملكه الامام هذه
البقعة او البقعة هذا اذا وجد بقعة مملوكة من دار او ارض وان وجد في ارض غير مملوكة
لاحد فهو للواجد وقال ابو يوسف ر هو للواجد في المملوكة ايضا اما وجوب الخمس فلما
روينا من قوله عليه الصلاة والسلام في الزكاة الخمس وهو يشمل المعدن والكثرة لا يرد
من الزكاة وهو الاثنيان وان كان المكتسب مختلفا واما الباقي فوجه قول ابو يوسف ر انما يباح
سبقت يد اليد وهذا لا يرد من دفن الكفار وقد وقع اصله في يد الغائبين الا انهم ملكوا
قبل تمام الاجازة منهم فصار المستخرج اول حوزة له فكان احتياجا اذا وجد في غير المملوكة
تخلو المعدن حيث يكون لصاحب الارض لانه جزء الارض وهي مملوكة له بجميع اجزائها
ولها ان به المختط له سبقت اليد وهو مال مباح فكان أولى به وهذا لان الامام لما ملكه
صارت في يده بما في بطنها وهي بدل الخصوص فيملك بها ما في بطنها ثم بالبيع ليخرج من ملكه
لانه كالتساع الموضع فيها بخلاف المعدن لانه من اجزاء الارض فيخرج عن ملكه بالبيع كسائر
اجزائها وهذا اذا كان على ضرب اهل الجاهلية بان كان نفسه اصفا واسم مملوك المعرفين
وان كان ضرب اهل الاسلام كما يكتب عليها كلمة الشهادة فهو لفظه وحكمها معروفا
وان اشبه الضرب عليهم فهو جاهلي في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل يجعل اسلاميا في
لتقديم العهد والتساع من السلاح والالات واثاث المنازل والقصود والقاش وهذا
كالكر حتى الخمس لانها كانت ملكا للكفار فحوت ايدينا فصار غنيمته **قال ر**
وزيق اي خمس زيق وهو قول حنيفة ر اخر كان او لا يقول لا خمس فيه وهو قول
ابي يوسف ر اخر كان او لا يقول فيه الخمس وحكي عن ابي يوسف ر انه قال كان
ابو حنيفة يقول لا خمس فيه وكنت اقول فيه الخمس فلم ازل ناظر حتى قال فيه الخمس
ثم رأت انه لا خمس فيه ومحمد ر مع ابي حنيفة ر لا يوجب ر انه لا ينطبع بنفسه
وهو ما يعين من الارض فاشبه القير والنفط ولها انه ينطبع مع غيره فانه يخرج بطرح
فيسيل منه الزبق فاشبه الرصاص **قال ر لا زكاة في ارض حارب** اي لا خمس ر كان
وجد مستأمن في ارض حارب لانه ليس بغنيمته لان الغنيمه هو المأخوذ جازيا
وهذا بمنزلة متلصص غير مجاهر ثم ان وجد في دار بعضهم رده عليهم تحريم العبد
وان وجد في الصحراء فهو له لعدم العذلة لانه ليس في يد احد على الخصوص ولا في هذا
من المعدن والكثرة لهذا ذكره بلفظ الزكاة ليدخل النوعان فيه **قال ر وفي ر**
اي لا خمس في رزق وهو حرمي مضي لوجوده في الجبال لقوله عليه الصلاة والسلام لا خمس
في الحجر وكذا لا يجب في الباقوت والزررد وجميع الجواهر والقصود من الجواهر

ولا منها من اجزاء الارض فصارت كالتراب والملح والنور وغيرها وهذا كله اذا
اخذها من معدنها واما اذا وجدت كثيرا وهو دفين الجاهلية ففيه الخمس لا ينطبع
في الكثرة المالية تكون غنيمته **قال ر ولولو غنيمته** اي لا خمس لولو ولا غنيمته وكذا
جميع الحلية المستخرجة من البحر حتى الذهب والفضة فيه بان كانت كثيرا في بعض
وهذا عندنا وقال ابو يوسف ر يجب في جميع ما يخرج من البحر الخمس لانه ما تحويه
يد المملوك كالمعدن وعمر رضي الله عنه اخذ الخمس من العنبر ولم يهاول ان عباس
رضي الله عنه حين سئل عن العنبر لا خمس فيه ولا في قعر البحر لا يرد عليه قهر الحد
فانعدمت اليد وهي شرط لوجوب الخمس لانه يجب في الغنيمه فلم يكن غنيمته يد
ولان العنبر حصى انة في البحر وقيل انه ينبت في البحر بمنزلة الشجر وقيل انه
شجر واللولو مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا وقيل تخلق فيه من عظم
ولا شئ في الجميع لما انا التيت بغنيمته وحديث عمر كان فيما دسره البحر في دار
الحرب وبه نقول لانه غنيمته في ايديهم لكونه في السواحل عندهم وكلامنا فيما
اخذ من الجواهر اودسره البحر في دار الاسلام فصار حاصل ما يوجد
تحت الارض نوعان معدن وكثر ولا تفصيل في الكثر بل يجب فيه الخمس
كف ما كان سوا كان من جنس الارض او لم يكن بعد ان كان ما لا متقوما
لانه دفين الكفار فحوت ايدينا فصار غنيمته وفيها يشترط المالية
لا غير واما المعدن فعلى ثلاثة انواع ما يذوب بالنار وينطبع كالذهب والفضة
وغيرها على ما تقدم ونوع ما لا يذوب ولا ينطبع كاللؤلؤ وسائر الجواهر التي
تقدم ذكرها ونوع ما يكون ما يباع كالقير والنفط والملح والماء والوجوب
يختص بالنوع الاول دون الاخر على ما مر **باب العشر**
يجب في غسل ارض العشر وسقيها وسقيها اي سقيها بالاشراط انما وبها الا انما
والخشيش اي سقيها العشر في غسل وجد في ارض العشر وكل شئ اخرجه الارض سواء
سقي سحبا او سقته السماء لا يشترط فيه نصاب ولا ان يكون مما يبيح حتى تحت الشجر
ولا الحطب والقصب والخشيش وهذا عندنا حنيفة ر وقاله لا يجب العشر الا فيما لم
باقه اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصار الخلاف في موضعين في اشتراط البقاء في الاول قوله عليه الصلاة والسلام ليس
في حب ولا تمرد حتى يبلغ خمسة اوسق رواه مسلم ولم يرد به زكاة النجاسات لانه تحت
وان كان اقل من خمسة اوسق اذا كان قيمته ما يبيح درهم فعين العشر ولا نصدقه حتى
تصرف مصارفها ولا يبيح الكافر فيه فيشترط فيه النصاب لتحقيق الغنى كالزكاة ولا في

قوله ما انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرج لكم من الارض وهو يعبر به يتناول جميع
ما اخرج من الارض وقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقى السماء والعيون العشر وفيما سقى
نصف العشر رواه مسلم وغيره وقوله عليه الصلاة والسلام فيما سقى السماء والعيون او
عشر ما العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر رواه الجماعة غير مسلم كل ذلك بالافضل
من القليل والكثير ولان السبب هو الارض النامية مونة لها فوجب اعتبار قل وكثير
كالخراج وتاويل ما رواه زكاه التجار لانهم كانوا يلبون بالارواح وساق وقيل
كانت يومئذ يعون درهما ولفظ الصدقة فيه يبنى عنها ولا يعتبر المالك فيه حتى يجب
في الارض الوقف والمكاتب فكيف تعتبر صفته وهو المعنى ولها في الثاني قوله عليه الصلاة
والسلام ليس في المضراوات زكاة وزكاة التجار غير منصفه اجماعا فاعتبر العشر في
ما رويها ولان السبب هي الارض النامية وقد يستغنى مما لا يبقى فيجب العشر كالحراج
وما رويها ليس ثابت لان ابي عيسى قال لم يصح في هذا الباب عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم شيء ولكن صح فهو محمول على صدقة ما خذها العاشر لانه
اتما ياخذ من مال التجار اذا حال عليه الحول وهذا خلاف ظاهر على ان لا يأخذ
من عينه بل ياخذ من قيمته لانه يتضرر باخذ العين في البراري حيث لا يجد من
يشترى اما الحطب والقصب والخشب لا يقصد بها استغلال الارض غالبا بل
ينفي عنها حتى لو اشتغل بها ارضه وجب فيها العشر وعلى هذا كل ما لا يقصد
به استغلال الارض لا يجب فيه العشر وذلك مثل السعف والبن وكسب
لا يصلح الا للزراعة كبنز البطيخ والفتا، لكونها غير مقصودة في نفسها
وكذا لا عشر فيما هو تابع الارض كالخيل والاستجار لا تمنع من جزاء الارض
ولهذا يثبتها في البيع وكما اخرج من الشجر كالصمغ والقطران لا يجب فيه العشر
لانه لا يقصد به الاستغلال ويجب في العصفروا الكتان ويزن لان كل
واحد منهما مقصود به فيه ثم اختلف ابو يوسف ومحمد فيما لا يؤسق
اذا كان مما يبقى كالزعفران والقطن فقال ابو يوسف ربح يجب فيه العشر اذا
بلغ قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق كالدرق في زماننا
لانه لا يمكن اعتبار التقدير الشرعي فيه فوجب رده الى ما يمكن كما في غير ذلك
لما لا يمكن اعتبار رده ناه الى النقد واعتبار الادنى لكونه انفع للفقراء
وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخراج خمسة اعداد من اعلى ما يقدر به نوعه
فاعتبر في القطن خمسة اجمال كل حمل ثلثانه من وفي الزعفران خمسة انا
لان الاعتبار بالوسق كان لاجل ان اعلى ما يقدر به نوعه فوجب اعتبار

كل نوع باعلى ما يقدر به نوعه قياسا عليه ولو كان الخراج نوعين يضم احدهما
الى الآخر لتكميل النصاب اذا كان من جنس واحد بحيث لا يجوز بيع احدهما
بالآخر متفاضلا والعسل فيه العشر قل وكثير عند اذا اخذ من الارض
وعند ابو يوسف ربح انه يعتبر قيمة خمسة اوسق كما هو اصله فيما لا يؤسق
وعنه انه قد ربح بعشر قرب لان بنى سيار كانوا يادون الى النبي صلى
الله عليه وسلم كذلك وروى عنه التقدير بعشر اوطال وعن محمد خمسة
افواق كل فرق ستة وثلاثون رطلا لانه اعلى ما يقدر به نوعه وقال
الشافعي لا يجب فيه شيء لانه متولد من الحيوان فاشبهه بالبرسيم وان
ما رواه ابو هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ
من العسل العشر ذكره في الامام ولا يمتنع ولا الثمار ولا النوار فتمت
العشر فكذا ما يتولد منها بخلاف دود القز لا يمتنع ولا اوراق ولا
عشر فيها وما يوجد في الجبال من العسل والثمار ففيه العشر وعن ابو
انه لا يجب فيه شيء لان السبب الارض النامية ولم يوجد قلنا المقصود
الخارج وقد حصل وفي قصب السكر العشر قل وكثير عند وعلى قياس
قوله ابو يوسف ربح ان يعتبر قيمة ما يخرج من السكران يبلغ خمسة اوسق
وعند محمد ربح نصاب السكر خمسة امد لان اعلى ما يقدر به نوعه كالزعفران
ثم وقت وجوب العشر عند ظهور الثمر عند ابو حنيفة وعند ابو يوسف ربح
وقت الادراك وعند محمد ربح عند نصفه وحصوله في الحظير وثمرة الخلاف
تظهر في وجوب النضج بالانلاف قال **رحم الله من سقى غراب**
ودالية اي يجب نصف العشر فيما سقى غراب ودالية وهو معطوف على الارض
الذي في يجب وجاز ذلك لدقوع الفصل وانما يجب فيه نصف العشر لما رويها
ولان المونة يكثر فيه ونقل فيما سقى سيج او سقته السماء وان سقى سيج
وبدالية فالمعتبر اكثر السنة كما في السائمة والعلوفة وقال في الغائنة ان سقى
نصفها بكلفة ونصفها بغير كلفة قال مالك والشافعي وان حبل ثلاثة ارباع
العشر فيؤخذ نصف كل واحد من الوظائف ولا نعلم فيه خلافا قال العبد
الفقر الى رحمة الله وعفوه قياس هذا على السائمة بوجوب الاقل لانه لا يتردد
بينهما فتشكنا في الاكثر فلا تجب الزيادة بالشك كما قلنا هناك انه اذا
علقها نصف الحول ترد من الواجب وعدمه فلا يجب بالشك قال **رحم الله**
ولا ترفع الدين اي في كل ما اخرجته الارض لا تحسب اجرة العمال

ونفقة البقر وكري الأناجر واجرة الحافظ وغير ذلك ومن الناس من قال
نظر
الى قيمة المون من الخراج فيسلم له بلا عشر ثم يعشر الباقي لان قدر المون
كالسلم له بعض كانه اشتراه ولنا اطلاقا ما نلونا وما رويناه ولا نعلمه
الصلاة والسلام حكم يتفاوت الواجب لتفاوت المونة فلا معنى لرفعها اذ لو
رفعت المونة لكان الواجب واحدا وهو العشر لان الاختلاف في المونة لا فيما
يبقى بعد رفعها لان الباقي حاصل بلا عوض فيها قال رحمه **وضعفه في**
عشرية لتغلي وان اسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمي اي يجب ضعف العشر
وهو الخمس في ارض عشرية لبنى تغلب ولو اسلم هو واشترها منه مسلم او ذمي
اما وجوب الضعف عليه فلا جماع الصحابة رضي الله عنهم وعن محمد بن ابي
اشتراه التغلبي من المسلم عشرا واحدا لان الوظيفة لا تتغير بتغير المالك
عنده واما بقاء الضعف بعد ما اسلم هو او بعد ما اشتراه منه مسلم
او ذمي فلان الضعف صار وظيفه فبقى بعد اسلامه كخراج ومنتقل
الى المسلم والى الذمي بما فيها من الوظيفة كخراج وهذا لان الضعف خراج
والمسلم اهل له في حالة البقاء وكذا الذمي اهل للضعف في الجملة كما اذا تم على
العاشر وهذا قول ابي حنيفة رحمه وقال ابو يوسف رحمه فيما اذا اسلم التغلبي
او اشتراها منه مسلم يعود الى عشر واحد ولو الى الداعي الى الضعف وهو
الكفر الا ترى انه يؤخذ من اموالهم كلها من السوايم والنقد واملال التجار
ضعف ما يؤخذ من المسلم ثم اذا اسلم او باعها من مسلم سقط الضعف
تخلاف ما اذا اشتراها من ذمي اخر غير التغلبي حيث سقى مضاعفا
على حاله لان الداعي الى الضعف بساقيه وجوبه ان الضعف خراج
والخراج لا يسقط بالاسلام او بالانتقال الى المسلم بخلاف الضعف في السوايم
وغيره من اموالهم لانه لا يوظف فيها وهذا يسقط بجعل السوايم علوة
واموال التجار الخدمه وبيعها لذي غير التغلبي فكذا يتغير بالاسلام او بالانتقال
الى المسلم واختلف نسخ الكتاب وهو المبسوط في ما ن قول محمد رحمه والاصح انه
مع ابي حنيفة رحمه في بقاء الضعف ان كان الضعف اصليا ولا يتصور الضعف
للمحدث عند لان وظيفة الارض لا تغير عند غلبي ما يحسنه من قس
قال رحمه **وخارج ان اشترى ذمي ارضا عشرية من مسلم** اي يجب للخراج
ان اشترى ذمي غير التغلبي ارضا عشرية من مسلم اي وهذا عند ابي حنيفة رحمه
وقال ابو يوسف رحمه يجب مضاعفا ويصرف مصارف الخراج كما لو اشتراها التغلبي وهذا

اهل
ملك

اهلون من التبديل وهذا لان الكافر اهل للضعف في الجملة وان لم يكن
اهلا للصفوة الا ترى انه لو مر على العاشر يضاعف عليه وكذا بنو تغلب
ضعف في جميع اموالهم فلا يينا في ثم هو خراج حقه فيضع موضع وقاد
محمد رحمه يجب عشر واحد كما كانت لان وظيفة الارض لا تبدل عند كخراج
لا يتغير بالبيع ثم في رواية قرش بن اسما عيل عنه يصرف مصارف الزكاة ذكره
في السير الكبير والصغير لان الواجب لما لم يتغير عند لم يتغير مصرفه ايضا لان
حق الفقراء كان متعلقا فلا يسقط وفي رواية محمد بن سماعة يصرف مصارف
للخراج لان ما يؤخذ من الكافر ليس بصدقة بل هو خراج فيصرف مصارفه كما
ياخذ العاشر منهم وكما لما يؤخذ من بني تغلب ولا يخفى رحمه ان في العشر على العا
والكفر فيها ولا وجه الى الضعف لانه ضروري بخلاف الخراج لانه عقوبة
والاسلام لانه اية فيها بقا كالزق ثم لم يشترط القبض لوجوب الخراج في الكتاب
وشرطه في الهداية لان الخراج لا يجب الا بالتمكين من الزراعة وذلك بالقبض
ولو اشترى تغلبي ارضا عشرية من مسلم ايضا عفا العشر عند خالف الحمد
واما لم يذكرها لدخولها تحت قوله وضعفه في ارض عشرية لتغلي قال رحمه
وعشر ان اخذها منه مسلم بشفعه او رد على البائع بالنفس اي
عشر واحد ان اخذها من الذمي مسلم بالشفعة ورد على البائع المسلم لفساد
البيع اما الاول فالتحول الصفة الى الشفع كانه اشتراها من المسلم واما الثاني
فلا لانه بالردة والفسخ جعل البيع كان لم يكن لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع
لهذا البيع لكونه مستحق الرد وكذلك الرد بخيار الشرط والروية والعيب بقضالان
الرد بخيار الشرط في العقد مطلقا وكذلك الرد بالعسلان كان بقضا لان للفقهاء
ولامة الفسخ وان كان بغير قصصا فمخرجية لانه اقاله وهي مع في غيرهما
فصار شراء من الذمي ينتقل اليه بما فيها من الوظيفة قبل وليس للذمي ان يردّها
بالعيب للعسل الحادث عند لان كونها خارجة عيب وجوابه ان هذا العيب يقع
بالفسخ فلا مسمع الرد قال رحمه **وان جعل مسلم ارضا ثمانية عشرية**
مائة فان سقاها بما العشرية عشرية وان سقاها بما الخراج فهو خراج لان المسلم
لا يشتري بالخراج لكن الوظيفة تدور مع الماء الخارج لان الارض لا تنزل بالماء
فصار تبعا له فوجب اعتبارها به كانه ملك ارضا خارجة ووطن كثير من
المساكن ان هذا ابتداء خراج على المسلم وجعل في نقصا على المذهب وليس كما
ظنوه بل نقول كان في الماء وظيفة قد مره فزمته بالسقي منه قال رحمه **بخلاف الذي**

اي خلاف ما اذا جعل الذي دان يستأنا يجب عليه الخراج فيه حيث ما كان لا بالحق
بحاله قالوا ينبغي على قياس قوله ابو يوسف رحمه الله ان يجب فيه العشران وعلى قول محمد بن عمرو واحد
كما مر من اصلها وفيه نظر لان ذلك كان ما كانت فيه يدسهم المالك المجازي هو الماء الذي
كان في ايدى الكفرة واقرأ أهلها عليها والعشر ما عدا ذلك كما السماء والبحار التي لا تدخل
تحت ولا تدا احدواختلفوا في يحون وحبون ودجلة والفرات فعند محمد بن عمرو عشرين عند
ابي يوسف رحمه الله خارجي ما على ان يدخل تحت ولاية احد ولا يدخل وهل يرد عليه احد
وهذا في خراج ظاهر لان له ما حقيقة لان الامهار التي احتقرتها الاعاجم
حوتها ايدنا قهرا كما لا اراضيهم واما في حق العشر فلا يظهر لانه لا ما حقيقة ولهذا
اتفقوا على وجوب الخراج في ارض الكافر حتى بما السماء والبحار ولو كانت هذه المياه
عشرية لاختلفوا فيها حسب اختلافهم في ارض عشرية اشتراها ذى لان الوظيفة تدور
مع الماء على ما بيننا قال **رواه حراي** ارض الذي حرة لا يجب فيها شيء لان عمر بن عبد
المسكين غفوا وعليه اجماع الصحابة ولا تها لا تستني وجوب الخراج باعتبار وعلى هذا
المقابلة **رواه كعب بن زهير** في ارض عشر ولو في ارض خراج يجب الخراج في ارض الخراج لانها
كالا يجب في عين غير ونقط اذا كانت في ارض عشر ولو كانت في ارض الخراج يجب الخراج لانها
ليسا من ارض الارض واما هي عن فوان كعب الما غير انه ان كان حريمه يصلح للزراعة يجب
فيه الخراج وهو المراد بقوله ولو في ارض الخراج يجب الخراج واما اذا كان حريمه لا يصلح
للزراعة فلا يجب فيه الخراج ايضا القدر الزفت ويقال القار والتقط دهن يكون على وجه الماء
باب المصروف اي مصرف الزكاة والاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين الالة فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها المولفة قلوبهم لان الله تعالى
اعز الاسلام واغنى عنهم وعليه انعقاد الاجماع وهو قيل انها الحكم لا تنها عنة اذا كان
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم قال **رواه هو الفقير والمساكين** اي المصروف هو الفقير والمساكين
لما لمونا قال **رواه هو اسوا حال الفقير** اي المسكين اسوا حالا منه اذ المسكين من شيء
له والفقير من له ادنى شيء وقال الشافعي رحمه الله بعكسه وهو مروي عن ابي حنيفة رحمه الله
وجه فوجه من يقول ان الفقير اسوا حالا قوله تعالى اما السفيينة فكانت لمساكين فاثبت المسكين
السفيينة وروى عليه الصلاة والسلام قال المسكينة ونعقود من الفقير ولان الله قد هم بالذكر
والتقديم يدل على الاهتمام ولان الفقير بمعنى المفقور وهو المكسر الفقار فكان اسوا
حالا منه قال الشاعر هل لك من اجر عظيم توخره تغني مسكينا اكبر اعظم
عشر شياء سمعته وبصر ووجه من قال ان المسكين اسوا حالا قوله تعالى
او مسكينا خضعتهم بصرها كفارة اليهم ولا فاقة اعظم من الحاجة الاطعام وقال

على الصلاة والسلام ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان ولا التمرة والتمران
ولكن المسكين الذي لا يعرف ولا يفتن به معطى ولا يقوم فيسئل الناس سق عليه
ولفظه المسكين من سكن مبالغة كانه عجز عن الحركة من الجوع فلم يبرح مكانه
وقال تعالى في الفقراء احسبهم لجاهل اغنيا من التعفف ولولا ان لهم حال اجدلنا
لما حسبهم اغنيا قال لما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العباد فلم يترك له سيد
ستاه فقيرا مع ان له حلوبة ولا دالة فيما تلي لان السفيينة ما كانت لهم واما كانوا
فيها اجراء وقيل لهم مساكين ترحما كما يقال لمن ابتلى ببلية مسكين ولا شتم كانوا منهم
بقهر الملك كما قال تعالى خربت عليهم الذلة والمسكنة وقهرهم الفقير معنى المفقور
وهو المكسر الفقار يخرج فان الانخسار قال الفقير من قولهم فقرت له فقرته
ما الى اعطيته فيكون الفقير من له قطعة من المال لا يغنيه ولا حجة له فيما اشهد
لانه لم يرد به ان له عشر شياء بل حصلت له عشر شياء لكنت سمعته وبصر
قال **رواه العامل والمكاتب والمديون** **ومفقط القرية** **وان السبيل** اي هو لا هم
المصارف لما لمونا قال العامل يدفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يوسع
واعوانه غير مقدور بالثمن فان استغرقت كفاية الزكاة لا يزداد على النصف لان
التصنيف عن الانصاف وقال الشافعي رحمه الله هو مقدور بالثمن لان الشركة تقتضي
المساواة لنا ان الله يستحقه عمالة الاتري ان اصحاب الاموال لو جملوا الزكاة الى ايام
لا يستحق شيئا ولو هلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شيئا كالمضارب اذا هلك
مال المضاربة الا ان فيه شبهة الصدقة بدليل سقوط الزكاة عن ارباب
الاموال فلا تخل للعامل الهاشمي تنزيها القرابة النبي صلى الله عليه وسلم
عن شبهة الوسخ وبحل لغتي لانه لا يوازى الهاشمي في استحقاق الكرامة
فلا يعتبر شبهة في حقه ولا يصرف الى الامام ولا الى القاضي لان كفايتهما
في العي من الخراج والجزية ونحوه وهو العدل لمصالح المسلمين فلا حاجة الى الصدقة
اي يعانون في فك رقابهم وهو قول جمهور العلماء وقيل لا
يعتق منها الرقبة ويكون الكلاء للمسلمين ولا يجوز دفعها الى المكاتب لانه عبد باقى
عليه درهم فكيف يعطى من الزكاة ولنا ما رواه البراء عازب رضي الله عنه ان
رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دلى على عمل يقربني من الجنة ويباعدني
عن النار فقال اعنق النسيئة وفك الرقبة ان تعين في ثمنها رواه احمد والدارقطني
وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلثة كلهم حق على الله
عونهم الغازي في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء والناسح المتعفف

رواه الترمذي والنسائي وغيرهما ولا نال الركن في الزكاة التملك ولا يتصور
من القرن فتعين المكاتب وهذا لانها لا تخلو اما ان تكون مصروفة الى مولا
او الى نفس العبد ولا جاز ان يكون الا لانه قد يكون غنيا ولا الثاني لان
العبد لا يملك رقة نفسه بذلك وانما يتلف على ملك مولا والدفع الى
عبد الغنى كالدفع الى مولا بخلاف المكاتب لانه حر يد ولا سبيل للمولى فيما
في دينه والغارم من لزمه دين ولا يملك نصيبا فاضلا ذات البين والطفاء
الناير من القبيلتين ولو كان غنيا ولما نال الزكاة لاختل الغنى والغريم يطلق
على المدين وعلى صاحب الدين واصل الغرامة في اللغة اللزوم ومنه قوله تعالى
ان عذابها كان غريبا وفي سبيل الله منقطع الغزاة عند ابي يوسف في الفقراء
منهم وعند محمد منقطع الحاج وهم الفقراء منهم لما روي عن رجل جعل يعبر اليه
في سبيل الله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج قلنا الطاعة
كلها سبيل الله تعالى ولكن عند الاطلاق تفهيم القراءة ولا يصر في غنيهم لما
نذكر عن قرب وانما افرد به بالذكر مع دخوله في الفقراء والمساكين لزيادة حاجته
وهو الفقر والانتفاع وان السبيل هو المسافر تستحق به للزوم الطرقي فجاز له
الاخذ من الزكاة قدر حاجته وان كان له مال في بلد بعد ان لم يقدر عليه
في الحال ولا يحل له ان ياخذ اكثر من حاجته والاولى ان يستقرض ان قدر عليه ولا
يلزمه ذلك لاحتمال عجزه عن الاداء والحق به كل من الغايب عن ماله وان كان في بلد لان
الحاجة هي المعبرة وقد وجدت لانه فقير يدوان كان غنيا ظاهرا ثم لا يلزمه ان
يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا
عجز فهو لا هم للمصارف المذكورون في الآية وهم ثمانية اصناف وقد سقط منهم
المؤلفة قلوبهم لما ذكرنا وهم كانوا اصنافا ثلاثة صنف كان النبي صلى الله عليه
وسلم يتالفهم ليسلموا وصنف يعطيهم لدفع شرهم وصنف كانوا اسلموا وفي اسلامهم
ضعف فيز يدعهم بذلك فقديرا على اسلامهم كل ذلك كان حجة اذ ائمنه عليه السلام
لا علا كلمة الله تعالى لان الجهاد تارة باللسان وتارة بالبنان وتارة بالاحسان وكان
يعطيهم كثيرا حتى اعطى ابا سفيان وصفوان والاقرع وعيينة وعباس بن جراح
كل واحد منهم مائة من الابل وقال صفوان ان اميته لقد اعطاني ما اعطاني وهن
الناسك فازال يعطيني حتى كان عليه الصلاة والسلام احب الي في زمان ابي حنيفة
عيينة والاقرع ابن جابس يطالبان ارضا فكتب لهما بها فجاء عمر بن مرق الكتاب
وقال ان الله اعز الاسلام واغنى عنكم فان ثبتتم عليه ولا في ديننا وبينكم السيف فاضروا

الى ابي بكر رضي الله عنه وقال انت الخليفة ام هو فقال هو ان شاء ولم ينكر ما فعل فانفق الامام
عليه **قال في دفع الكرم او الصنف** اي صاحب المال مخير ان شاء اعطاهما
وان شاء اقتصر على صنف واحد من اي صنف شاء وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن
اب طالب رضي الله عنهما وابن عباس ومعاذ بن جبل وحذيفة ابن اليمان وجماعة اخرين ولم
يرد عن غيرهم من الصحابة خلاف ذلك فكان اجماعا وقاب الشافعي لا يجوز الا اذا
دفع الزكاة الى ثمانية اصناف من كل صنف ثلاثة انفس الا العامل وكذا قال
في جميع الصدقات كصدقة الفطر وخمس الركا زله وما روي من حديث زياد قال
امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم فانا ه رجل فقال اعطني من الصدقة
فقال ان الله لم يفرق بينك وبينهم في قسمة الصدقات بئى مرسل ولا ملك مقرب حتى تولى قسمة
بنفسه ثم جزاها ثمانية اجزاء ثم قال ان كنت من احد هذه الاجزاء اعطيتك
رواه ابو داود وزعموا انه نص فيه ولا نال الله تعالى اضافة جميع الصدقات اليهم
بلام التملك واشرك بينهم بواو التشريك فدل على ان ذلك مملوك لهم مشترك بينهم
وقد ذكرهم بلفظ الجمع واقله ثلاثة فاقضى ان يكون من كل جنس ثلاثة ولما قوله
تعالى وان تحفظوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم بعد قوله ان تبدوا الصدقات فنعما
هي وقد تنافى وجنس الصدقات ومن ايتاها الى الفقراء لا غير خير لنا ولا يقال
اراد به نصيبهم لان النصيب عايد الى الصدقات وهو عام يتناول جميع الصدقات وقال
عليه الصلاة والسلام لعاد اعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع في
فقرائهم رواه مسلم والبخاري والحبوب عما ذكر ان الامام تكون للعاقبة يقال الدوا
الموت وابوا الخراب وقال تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا اى عاقبة
ذلك وكذا عاقبة الصدقات للفقراء الا انها ملكهم وتكون للاختصاص وهو
اصلها واستعمالها في الملك لما فيه من الاختصاص ولهذا لم يذكر الزعشري في الفضل
غير الاختصاص وجعلها للتمليك غير ممكن هنا لانهم غير معينين ولا يعرف مال
غير معين في الشرع وكذا المال غير معين حتى جاز له نقله الى غير ذلك المال من جنسه
بان يشتري قدر الواجب من غيره فيدفعه الى الفقراء او لانه لو كانت للملك لما جاز
له ان يطا جارية له لتجارة لمشاركة الفقير فيها وهو خلاف اجماع ولا ن
بعضهم لنس فيه مال وهو قوله تعالى وفي الرقاب وفي سبيل الله وان السبيل
فلا يصح دعوى التمليك وقوله وقد ذكرهم بلفظ الجمع الى اخره لا يستقيم
لان الجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس ويبطل معنى الجمع كقوله تعالى
حتى لا يصل لك النساء من بعد حتى حرمت عليه الواحدة ولا ن بعضهم ذكر

بلفظ المفرد كان السبيل واشتراط الجمع فيه خلاف المنصوص عليه ولم يشترط هو الجمع
في العاقل ان يكون جمعا والمذكور فيه بلفظ الجمع وهذا خلف **ق** **لا اله الا الله** لا يجوز
دفع الزكاة الى الذمى وقال زفر بن جرجس لقوله تعالى لا ينالهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين
ولم يخرجواكم من دياركم ان تبرؤهم وتقسطوا اليهم الاية ولقوله تعالى انما الصدقات
للفقراء الى غير ذلك من النصوص من قيد بالاسلام والتقيد بزيادة وهو نسخ على ما عرف
في موضعه ولهذا جاز صرف الصدقات كلها اليهم بخلاف الحر في المستامن حيث لا يجوز
دفع الصدقة اليه لقوله تعالى انما ينالهاكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين الاية ولنا
ما رويناه من حديث معاذ بن جبل قال حدثنا معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم انما لا يجوز الزيادة
به لانه نسخ قلنا النص يخص بقوله تعالى انما ينالهاكم الله عن الذين قاتلواكم في الدين الاية
واجمعوا على ان فقراء اهل الحرب خرجوا من عموم الفقراء وكذا اصول الميراث كابيده وجن وكذا
فروعه وزوجه فجاز تخصيصه بعد ذلك بخبر الواحد والقياس ان ابا زيد ذكر ان
حديث معاذ بن جبل مشهور مقبول بالاجماع فجاز تخصيصه بمثله **ق** **ومع غيرها**
اي صح دفع غير الزكاة من الصدقات الى الذمى كصدقة الفطر والكفارات وقاب ابو جعفر
والشافعي لا يجوز لما رويناه من حديث معاذ بن جبل وهذا لا يجوز صرف الزكاة اليه فصار
كالحر في ولنا ما ذكرنا من الدليل وكذا حديث معاذ بن جبل لا يجوز صرف الزكاة الى
الذمى والحر في خارج النص **ق** **وبما سجد** اي لا يجوز ان يبني بالزكاة المسجد لا
ان التملك شرط فيها فلم يوجد وكذا لا يبني بها القنطرة والسقييات واصلاح الفطرات
وكذا الانهار والارواح والجهاد وكل ما لا تملك فيه **ق** **ومع كف ميت وقضاء دين**
اي لا يجوز ان يكون بها ميت ولا يقضى بها دين الميت لانعدام ركنها وهو التملك انما
التكفين فظاهر لا يستحالة تملك الميت ولهذا يرتفع شخص يتكفنه ثم اخرجه
السباع واكلته يكون الكفن للميت به لا لورثة الميت واما قضاء دينه فلا قضاء
دين الحي لا يقضى التملك من المدين بدليل انهما لو تصادا فالادس عليه يسترد
الدافع وليس المدين ان يأخذه وذكر في القائه معزيا الى المحيط والمغيد ان لو قضى
بها دين حي وميت باسمه جاز **ق** **ومع شراء من يعق** اي لا يجوز ان يشتري عبد
فيعتق خلافا لما لك وقد بيناه من قبل والمجمل في هذه الاشياء ان يتصدق بها
على الفقير ثم يامر ان يفعل هذه الاشياء فيحصل له ثواب هذه الصدقة ويحصل
للفقير ثواب هذه القرب **ق** **ومع واصله وان علا وفروعه وان سفل وزوجه**
ومع ومنه ومكاتبه ومدينه **ق** **ومع واصله وان علا وفروعه وان سفل وزوجه**
والجارات من قبل الاب والام وان علوا ولا الى فروعه وهم الاولاد وان سفلوا الى اخر ما ذكر

لا يبين

لان بين الاصول والفروع اتصالا في المنافع لوجود الاشتراك في الانتفاع بينهم عادة وكذا
بين الزوجين ولهذا لو شهدوا احد منهم لم تقبل لكونها شهادة لنفسه من وجه فلم يحقق
التمليك على الكمال وبالذم الى عينه ومدينه وام ولد لم يخرج عن ملكه فلم يوجد التملك وهو ركن فيها
وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك وكذا جميع الصدقات كالكنارات وصدقة الفطر والندوة
لا يجوز دفعها لهؤلاء لما ذكرنا بخلاف خمس الركا حيث دفعه الى اصوله وفروعه اذا كانوا
فقراء لانه يشترط فيه الا الفقر ولهذا لو افتقر هو جاز له ان يأخذ وفيما اذا دفعت
المرأة لزوجه خلاف لابي يوسف ومحمد والشافعي لم يحد من زينة امرأة عبد الله
ابن مسعود قالت يا رسول الله انك امرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي فاردت ان
اتصدق به ففرغ من سعادته انه هو وولد احق من تصدق عليهم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود وزوجك وولدك احق من تصدق عليهم ولا يبين
ما ذكرنا من الاتصال بينهما ولهذا يستغنى كل واحد منهما بما لا اخر عادة **ق** **وقد الله تعالى**
ووجدك عالا فاغنى ما لخد يجه زوجته عليه الصلاة والسلام فاذا كان الزوج يستغنى
بمالها وهي لا يحب لها عليه شي فاطلقت بالمرأة فيكون كاتما لم يخرجها عن ملكها وحديث
زبيب كان في صدقة الطلوع الا ترى انه عليه الصلاة والسلام قال زوجك وولدك احق
والواجب لا يجوز صرفه الى الولد وكذا عند الشافعي لا يجوز ولا يجب في الحلي وعندنا
لا يجب كله وهي تصدقت بالكل بدل لها كانت تطوعا وروى عنها انها قالت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم اني امرأة ذات صنعة اباع منها وليس لزوجه ولا لوالدي شي فقلت
فلا اتصدق فهل لي فيهم اجر فقال عليه الصلاة والسلام لك في ذلك اجران اجر الصدقة
واجر الصلة رواه الطحاوي عن زيبه بنت عبد الله ابن مسعود جعفر زيبه
هذه هي زيبه ولا يعلم له امرأة غيرها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصدقة من فضل
صنعتها لا يكون من الزكاة **ق** **ومع حق البعض** اي لا يجوز دفعها الى معتق
البعض وهذا عند ابي حنيفة لا لانه كالمكاتب عنده وعندنا اذا اعتق بعضه
فلا يتصور المسئلة وصورتها ان يعتق المالك للكل جزا شايها عنه او يعتقه شره
فليس عليه الساتك فيكون مكاتب له اما اختار النضر او كان اجنبيا عن العبد
جاز له ان يدفع الزكاة اليه لانه مكاتب الغير **ق** **ومع غنى بملك نساك** اي لا يدفع
الى غنى بسبب ملك نصاب وانما قال بملك نصاب لان الغنى على ثلاث مراتب الاول
ما يتعلق به وجوب الزكاة والثانية ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر والثالثة
وهو ان يكون مالا لمقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية وهو المراد هنا لان
حرمان الزكاة يتعلق به والثالثة ما يحرم به السؤال وهو ان يكون مالا لا تقدر

وما يستتر به عورته عند عامة العباد وكذا الفقير القوي المكتسب يحرم عليه السؤال
وقد سألنا الشافعي في يجوز دفعها إلى غني الغناه إذا لم يكن له شيء في الديوان وإن لم
ياخذ من الغني لقوله عليه الصلاة والسلام لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة الغاري قسيل
الله والعامل عليها والغارم ورجل اشترى الصدقة بماله ورجل جاء مسكين تصدق عليه
فأهلهما إلى الغني وإن الله تعالى جعله قسما للفقراء والمساكين بقوله وفي سبيل الله بعد
ذكرها فكان غيرها ضرورة ولنا ما روي من حديث معاذا أنه عليه الصلاة والسلام
قال أعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم متفق
عليه وعنه عليه الصلاة والسلام لا تحل الصدقة لغني رواه أبو داود والسنن
والترمذي وما روي أنه لم يصح ولم يرد في فقرائهم متفق عليه
غني ما دام مقيما ثم إذا أراد الخروج إلى الغزو يحتاج إلى عدة من السلاح وغيره ولا
يكتفيه ما في يده فيجوز له أخذ الزكاة لذلك ونحن نقول به والحديث مؤول
بالاجماع وليس كظاهره فإنه ليس فيه تقييد بأن لا يكون له شيء في الديوان ولم
ياخذ من الغني فإذا حمل على هذا على ما قلنا فإنه **وعنه ومطهر** أي لا يجوز دفعها
إلى عبد الغني وولد الصغير أما العبد فلان الملك واقع للمولى إذا لم يكن عليه دين
يحيط برقبته وكسبه وإن كان عليه دين يحيط بهما جازعنا في حقيقته خلافا
لما بنا على أن المولى يملك أكسابه عندهما وعنده لا يملك فصار كالمالكات
وفي الزخيرة إذا كان العبد زمتا وليس في عياله مولاة ولا يجد شيئا يجوز وكذا
إذا كان مولا غنيا روي ذلك عن أبي يوسف واما ولد الصغير فلا يبعد غنيا
ببصار رايه بخلاف ما إذا كان كبيرا لأنه لا يبعد غنيا ببصار رايه وإن كانت
نفقته عليه ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى ومن أن يكون في عيال الأكابر
أولم يكن في الصحيح وبخلاف امرأة الغني لأنها لا تعد غنية ببصار الزوج وبقد
النفقة لا تصير موسرة فإنه **أوهاشي** أي لا يجوز دفعها إلى الهاشي لقوله عليه
الصلاة والسلام إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنما لا تحل لحد ولا
لآل محمد رواه مسلم وقد علم الصلاة والسلام نحن آل بيت لا تحل لنا الصدقة رواه
البخاري واطلق الهاشي هنا وفسره القدروري فقال هم آل علي وآل عباس وآل
جعفر وآل الحارث ابن عبد المطلب وفائدة تخصيصهم بالذكر جواز الدفع إلى بني هاشم
وهم بني آل هاشم لأن حرمية الصدقة كرامة لهم استحقوها بنصهم النبي صلى الله عليه وسلم
في الجاهلية والإسلام ثم سري ذلك إلى ولادهم وأبوابهم آذ النبي صلى الله عليه وسلم
وبالغ في ذبيته فاستحق الأمانة قال أبو نصر البغدادى وما عدل المذكورين لا يحرم عليهم

الزكاة **قوله ومواليهم** أي لا يحل دفعها إلى مواليهم لما روي أنه عليه الصلاة والسلام
بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال الرجل لا أبي رافع مولا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أصحبه كيما نصيب منها فقال لا حتى سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنطلق فسل فقال
عليه الصلاة والسلام إن الصدقة لا تحل لنا وإن سألنا القوم من أنفسهم رواه
الجماعة وصححه الترمذي ولا فرق بين الصدقة الواجبة والتطوع وكذا الوقف
لا يحل لهم وقد بعث بعض أصحابنا يحمل لهم التطوع وفي البدائع أن سماع الوقف يجوز
الصرف إليهم وإن لم يسموا لا يجوز فجعلهم على مثل الغني وروى أبو عصمة عن أبي حنيفة
جواز دفع الزكاة إلى الهاشي في زمانه وروى عن أبي حنيفة أنه إن الهاشي يجوز
له أن يدفع زكاته إلى الهاشي **قوله دفع بغير بيان له أنه غني أوهاشي**
أو كافر أو ابن أو ابنه صح وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقاد أبو يوسف لا يصح لأن
خطأه قد ظهر من سبقنا فصار كما إذا اتوا بأماء أو صلب في ثوب ثم تبين أنه كان غنيا
ثم قضى القاضي باجتهاد ثم ظهر له نص بخلافه أو كان عليه دين قد دفعه إلى غير
مستحقه بالاجتهاد ولهما ما رواه البخاري في صحيحه عن معمر بن الزبير أنه قد
كان ابن يزيد يخرج دنائير وتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فحسبها
فأتيته بها فقال والله ما أياك أردت فخاصمه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والله
ما أياك أردت لما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معمر فإن قيل يحتمل أن يكون
تطوعا قلنا كلمة ما في قوله عليه الصلاة والسلام لك ما نويت عامة ولأن الوقف
على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع فينبغي ألا أثر على ما يقع عنده كما إذا
اشتبهت عليه القبلة ولو لم يبال إعادة لكان مجتهدا فيه أيضا فلا فائدة
فيه بخلاف الأشياء التي استبدل بها لأنه يمكنه الوقف عليها حقيقة وفي قوله
دفع بغير بيان إلى أنه إذا دفع بغير تحري وأخطأ لا يجوز له فخاصمه أنا نقول
أن هذه المسئلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول أنه إذا تحرى وغلب على ظنه أنه
مصرف أم لا فهو على الجواز إلا إذا تبين أنه غير مصرف فهو جازي أصاب أو
أخطأ عندهما خلافا لابي يوسف فيما إذا تبين خطأه والثاني أنه إذا دفعها
ولم يخطئ بآله أنه مصرف أم لا فهو على الجواز إلا إذا تبين أنه غير مصرف
والثالث أنه إذا دفعها إليه وهو شك ولم يتحرى وأخطأ ولم يظهر له أنه مصرف
أو غلب على ظنه أنه ليس بمصرف فهو على الفساد إلا إذا تبين أنه مصرف في ظن
بعضهم أنه إذا صرف إليه وفي الرواية أنه ليس بمصرف ثم تبين أنه مصرف
لا يحن إليه عندهما قياسا على الصلاة فيما إذا اشتبهت عليه القبلة فتحرى وصلى

الحجة وفي الترواية انها ليست بقبلة فاتها لا يجوز عندها ولو اصاب القبلة وعند
ابن يوسف يجوز اذا اصاب والفرق لها على الصحيح ان صلاة الفرض لغير القبلة لا تكون
صلاة ولا طاعة وانما هي معصية ولهذا قال ابو حنيفة اخشى عليه يعني الكفر المعصية
لا تنقلب طاعة ودفع المال الى غير الفقير قربة يثاب عليها فاذا اصاب صح وناه عن
الواجب وعن الحسنة في غير الغنى لانه لا يجزيه لان الوقوف عليه في الجملة ممكن
فلا يعذر بخلاف الغنى لان الوقوف على حقيقة الغنى متعذر فيعذر والظاهر هو الاول
لان الوقوف على هذه الاشياء متعسر ولو كلف على حقيقة الامر لم يخرج وهو مدفوع
قد روي **ولو عجز او عجز** اي لو تبين ان المدفوع اليه عبد الدافع او مكنته
لا يجوز لانه بالدفع الى العبد لم يخرج عن ملكه وهو كمن فيه وله في كسبه مكنته
حتى فلم يتم التملك قد روي **وكره الاغتناء** اي كره ان يغني بها انسانا بان يعطي
لواحد ما يتقدرهم فصاعدا وهو جائز مع الكراهة وقد روي لا يجوز لان الغنى
قارن الادنى لان الغنى حكمة والعلة مع العلة يفتقران فحصل الاداء الى الغنى
ولنا ان الاداء لا يلاقي الفقير لان الزكاة لا تانتم الا بالتمليك وحالة تملك المدفوع
اليه فقير وانما يصير غنيا بعد تمام التملك فينسخ الغنى من التملك فيكون كمال
حكم الشيء يصلح مانعا لانه لا يمنع ما يسبقه ما لا يلحقه ولو كان مانعا لما صح
ايقاع الطلاق دفعة واحدة لانها لا يقاتع تصير لجنسية وكذا صح الاحتاق
وانما كره لانه جاور المقصد فصار كمن صلى وبقر به نجاسة قالوا انما يكره اذا لم
يكن عليه دين فلا بأس بان يعطيه قدر ما يقضي به دينه وزيادة دون ما
لان قدر ذلك لا يمنع الدفع اليه وان كان في ملكه وان كان له عيال فلا بأس بان
يعطي قدر ما لو فرقته عليهم نصيب كل واحد منهم ما يتقدرهم قد روي **رحم الله**
وتدب عن السؤال اي ندب الاغتناء عن السؤال في ذلك اليوم لقوله عليه الصلاة
والسلام اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والسؤال ذل فكان فيه صيانة
المسلم عن الوقوع فيه واداء الزكاة من غير حياء والمانع وهو الغنى المطلق فكان
اولى قد روي **وكره نقلها الى بلد اخر لغير قريب واحوج** اي كره نقل الزكاة
الى بلد اخر لغير قريب ولغير كونهم احوج فان نقلها الى قريبه او الى قوم هم
احوج من اهل بلده لا يكره وانما كراهة النقل لغير هذين فقوله عليه الصلاة
والسلام لغا ذحين بعثه الى اليمن اعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم
تتروى في فقرائهم وكان فيه بحاية حق الجوار فكان اولى واما عدم كراهية نقلها
الى قراييه او الى قوم هم احوج من اهل بلده فلقول معاذ لا اهل اليمن ايتوني

بعرض ثياب محس او لبس في الصدقة مكان الشعير والدره اهنون عليكم
وخير لا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولا في صلبه القرب
او زيادة دفع الحاجة فلا يكره وان نقله لغير ذلك يجوز مع الكراهة لقوله
تعالى اما الصدقات للفقراء الى غير ذلك من النصوص من غير قيد بالمكان ثم
المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد اخر يفرق في دفع
المال وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان اولاده الصغار وعبيد في
الصحيح والفرق ان الزكاة على المال ولهذا تسقط بهلاكه وصدقة الفطر
في الدمة ولهذا لا تسقط بهلاكه وقالوا الا فضل في صرف الصدقة ان يصرفها
الى اخويه ثم اولاده ثم اعمامه الفقراء ثم احواله الفقراء ثم ذوى الارحام
ثم جيرانه ثم اهل سكنه ثم اهل مدينته **فان روي ولا يسأل من له قوت يومه**
يعني لا يسأل له السؤال لقوله عليه الصلاة والسلام من سأل وعنده ما يكتفيه فغنيه
فانما يستكثر من حرمهم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قد ما يغديه ويعيشه روا
ابوداود واحمد **فان** في الغاية القدرة على الغدا والعشاء محرم سوال الغدا
والعشاء ويجوز معها سوال الحبة والكسا ويجوز لصاحبها لوقته والخمس
سؤال ما يحتاج اليه من زيادة الخير حرمة السؤال على من يملك خمسين
درهما وروي على من يملك اوقية وعلى من يكون صحيحا مكتسبا **فان روي**
باب صدقة الفطر وهو لفظ اسلامي اصطلح عليه
الفقهاء كانه الفطر التي هي النفوس والخلق **فان روي يجب على كل مسلم ذي ضمان**
فضل عن مسكنه وثيابه واثانته وفرسه وسلاحه وعبيده اي يجب صدقة الفطر
على كل حر يملك نصا بافاضلا عما لا بد منه مكنته الى اخر ما ذكرنا ما وجوبها
فلقوله عليه الصلاة والسلام في خطبته ادوا عن كل حر وعبد وصغير او كبير
نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير ذكره صاحب الامام و
بمثله ثبت الوجوب وشرط الحرية ليتحقق التملك والا سلام ليقع قربة
وملك النصاب لقوله عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غني
وهو ان يكون مالكا لمقدار النصاب بافاضلا عما ذكر على ما مر في حرمان الصدقة
وقد **فان** السانعي يجب على كل من يملك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله
والحجة عليه ما روي ولا يشترط ان يكون ماله ناميا بخلاف الزكاة
على ما مر **فان روي عن نفسه وطفله الفقير وعبيده والذمة ومدبره وام ولده**
يعني يخرج ذلك عن نفسه وولده الصغير الفقير الى اخر ما روي ولا ان السبب راس

يموته ويلى عليه لما روى الدارقطني انه عليه الصلاة والسلام امر بصدقة الفطر
عن الصغير والكبير والحر والعبد من تمولون وهو كالمذكورين لهذه الصفة
على الكمال وشرط ان يكون الصغير فقيرا لانه اذا كان له مال يجب من ماله
عندها خلافا لمحمد بن حنبل هو يقول انها عبادة فلا تجب على الصغير وهما يقولان
فيها معنى المونة بدليل انه يتجملها عن الغير فصارت كنفقة الاقارب بخلاف
الزكاة لانها عبادة محضه ولهذا لا تجملها احد عن احد وعلى هذا الخلاف ولان
الحنون الكبير وقوله وعبيد الخدمه يحترز به عن عبيد التجارة فانه لا يجب
عليه عنهم كيلا يوردى الى السائل ولو كان عنده عبيد وعبيد عبيد يجب عن
العبيد لما قلنا ولا تجب عن عبيد العبيدان كانوا للتجارة وان كانوا للخدمه
تجبان لم يكن على العبيد من مستغرق وان كان عليهم من مستغرق لا يجب
عندنا بحنيفة رحمه وعندها تجب على المولى هل يملك كسب عبيد ان كان عليه من
مستغرق ام لا ثم لا فرق بين ان يكون العبد كافرا او مسلما لاطلاق ما روي
لان الوجوب على المولى فلا يشترط اسلام العبد كالذكاة **قوله** ولا يعنى
زكاة لانه لا يلى عليها ولا عن تمولها الا ضرره انتظام مصالح النكاح ولهذا
لا يجب عليه غير الرواتب نحو الادوية **قوله** ولا ولد **الكبير** لانه لا يمونه
ولا يلى عليه فانه عدم السبب ولذا ان كان في عياله لعدم الولاية عليه ولو
ادى عنه وعن زوجته بغير امرها جازا استحسانا لانه ما ذون فيه
عادة ولا يورث عن اجداده وجداته ونوافله لانهم ليسوا في معنى نفسه
قوله ولا مكاتبه لعدم الولاية عليه **قوله** ولا عبيد او عبيد لها
اي لا تجب عن عبد او عبيد مشترك بين اثنين لقصور الولاية والمؤنة
في حق كل واحد منهما وقد ابا يوسف ومحمد بن حنبل في العبيد يجب على كل واحد منهما
ما يخصه من الروس دون الاشقاص وهذا بناء على انه لا يرى قسمة الثوب
وهما يريانها وقيل لا يجب بالاجماع لان النصيب لا يجمع قبل القسمة فلم تتم
الرقبة بواحد منهما ولو كان لها جارية فحقت بولد فادعاه لا يجب
عليهما عن الام لما قلنا وعن الولد يجب على كل واحد منهما صدقة تامة عند
ابي يوسف رحمه لان البتة ثابتة في حق كل واحد منهما كمالا لان ثبوت النسب
لا يتجزى ولهذا لو ماتت احدهما كان ولدا للباقي منهما وقال محمد بن حنبل
صدقة واحدة لان الولاية لها والمؤنة عليها فكذا الصدقة لانها قابلة
للتجزى كالمؤنة ولو كان له عبد ابني او ماسورا ومغضوبا محجودا لا يجب على الو

فطرته ولا يجب عليه ايضا عن نفسه بسببهم وعن الموهون يجب في المشهور ان
فضل بعد الدين قدر النصاب وكذا بسببه يجب عليه عن نفسه بخلاف العبد
المستغرق بالدين والعبد المجاني حيث يجب عنهما كيف ما كان والفرق ان الدين
في الرهن على المولى ولا دين عليه في العبد المستغرق والمجاني وانما هو على العبد
وذلك لا يمنع الوجوب على المولى والعبد الموصى بريقته لانه لا تجب فطرته
قوله ويتوقف **لوميبعا بخيار** اي يتوقف وجوب صدقة فطر العبد
المبيع بشرط الخيار لاحدهما او لهما واذا امر بيوم الفطر والخيار باق يجب على
من يصير العبد له فان تم البيع فعلى المشتري وان فسح فعلى البائع وقوله
على من له الخيار كلف ما كان لان الولاية له والزوال تخيان فلا يعتبر في حق
حكم عليه بالمقيم اذا سافر في نهار رمضان حيث لا يباح له الفطر في ذلك
اليوم لانه باختياره انشاء فلا يعتبر وفاء الشافعي على من له الملك
لان من وظايفه كالتفقة ولنا ان الملك والولاية موقوفان فيه فكذا ما يبنى
عليهما الا ترى انه لو فسح يعود الى قديم ملك البائع ولو اجبر يستند الملك
للمشتري الى وقت العقد حتى يستحق به الزوايد المنفصلة والمنفصل بخلاف
التفقة لانها للحاجة الناجزة فلا يجتمل التوقف وعلى هذا الخلاف تكون زكاة
التجارة وصورتها ما اذا اشترى عبد للتجارة بشرط الخيار لاحدهما وكان
عند كل واحد منهما نصاب فتم الحول في صرة الخيار فعندنا يرضم الى نصاب
من يصير العبد له ولو كان البيع بائنا فلم يقبضه حتى يرضم الفطر فان قبضه
بعد ذلك فعليه صدقته لان الملك كان ثابتا له وقد تقرر بالقبض وان لم
يقبضه حتى هلك عند البائع لا يجب على واحد منهما اما المشتري فلا لانه لم يملك
ولم يقرر واما البائع فانه عاد اليه غير منتفع به فكان بمنزلة العبد لا يبق
وان رده قبل القبض بخيار عيب وروية بقضاء او غير فعلى البائع لانه
عاد اليه قديم ملكه منتفعا به وبعد القبض على المشتري لانه زال ملكه
بعد تمامه وتأكده ولو اشتراه شراء فاسدا وقبضه قبل يوم الفطر فباعه
او اعتقه فصدقته عليه لتقرر ملكه ولو قبضه بعد يوم الفطر فعلى البائع
لان الملك كان له يوم الفطر وملك المشتري يقتصر على القبض **قوله**
نصف صاع من برا اي صدقة الفطر نصف صاع من برا وسوقية او صاع
من تمر او شعير **قوله** لابي يوسف ومحمد بن حنبل الزبيب بمنزلة الشعير وهو رتبة
الحسن عن ابي حنيفة والا لرواية الجامع الصغير وقال الشافعي رحمه

ذلك صاع من بر ليقول ابي سعيد الخدري كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من قط او صاعا من زبيب وفي بعض طرقه ذكر صاعا من دقيق ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في خطبته ادوا عن كل حرا وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير الحديث وروى الدارقطني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب قبل العيد يوم ابي يومين فقال ان صدقة الفطر مدان من بر على كل انسان او صاع مما سواه من الطعام وقال سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدان من حنطة وهو من سل سعيد ومراسيل حجة عند الخضم وذكر الحاكم في المستدرک رواة ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اسرعروا من حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة او صاع من تمر قال هو على شرط البخاري وسلم وهو مذهب جمهور الصحابة منهم للنفاء الراشد بن وابن مسعود وابن جابر وابن الزبير وجابر وغيرهم من كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين ولم يرو عن احد منهم ان نصف صاع لا يجزئ فكان اجماعا وحديث ابي سعيد الخدري محمول على انهم كانوا يثبتون بالزيادة وكلامنا في الوجوب وليس فيه دالة على انه عليه الصلاة والسلام عرف ذلك منهم فلا يلزم حجة نظيره ما قال جابر كنا نبيع امهات اولادنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول اسماء كانت لنا فريس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه اقربهم عليه ولها في الزبيب ما روي ولا يقدار به الفرض من حيث المقصود وله ما روي في كبر او نصف صاع من زبيب ولا له والبر يتقاربان لان كل واحد منهما يوجب جميع اجزائه ولا يوجب من البر النخالة وبه ظهر التفاوت بين التمر والبر وذكر في المختصر ان دقيق البر وسويقه كالبر ولم يذكرهما من الشعير وحكمهما انهما من الشعير حتى يجب من كل منهما الصاع والا وفي ان يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا لضعف الاثنا فيهما لعدم الاشتباه حتى اذا كانت صحيحة تدرى بالقدر والا بالقيمة وعلى هذا في الزبيب ايضا يراعى فيه القدر والقيمة ولم يذكره في المختصر اعتبارا للغالب لان في الغالب قيمة هذا القدر من هذه الاشياء تبلغ قدر الواجب والخبر يعتبر فيه القدر عند بعضهم وهو ان يكون منون لانه لما جاز من دقيقه نصف فاولى ان يكون من خبره ذلك القدر لكونه انفع والصحيح انه يعتبر فيه القيمة ولا يراعى فيه القدر لان لم يرد فيه الا ترصا كالدره وغيرها من الحبوب التي لم يرد فيها الا ترصا خلاف الدقيق

والزبيب على امر قاف **وهو ثمانية ارطال** الى الصاع ثمانية ارطال بالبغداد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد ومذهب اهل العراق وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث وهو مذهب اهل الحجاز لقوله عليه الصلاة والسلام صاعنا اصغير الصبيحان وخمسة ارطال وثلاث اصغير من الثمانية وروى ان ابا يوسف رحلا حج سال اهل المدينة عن الصاع فقالوا خمسة ارطال وثلاث وجاءه جماعة كل واحد معه صاعه فقال كل واحد اخبرني ابي انه صاع النبي صلى الله عليه وسلم وقال اخبرنا في انه صاعه عليه الصلاة والسلام فرجع ابو يوسف رحل عن مذهب ولنا ما رواه صاحب الامام عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا بمدرطين ويغتسل بالصاع ثمانية ارطال وعن عايشة رضي الله عنها قالت حرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع والصاع ثمانية ارطال وهو المستعمل بالحجاز وكان يقتربه على اهل العراق الم اخرج لكم صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشهور وما رواه ليس فيه دالة على ما قال وانما يثبت انه اصغر وجاز ان يكون ثمانية اصغرا الصبيحان بل هو الظاهر لانهم كانوا يستعملون الهاشمي وهو اكبر من الحجازي والجماعة التي يقيمهم لا يقوم بهم حجة لكونهم مجهولين نقلوا عن مجهولين مثلهم وقيل لا خلاف بينهم وانما ابو يوسف رحل لما حصر صاع اهل المدينة وجاءه خمسة ارطال وثلاث اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلاثون استارا فاذا اقلت ثمانية ارطال بالبغداد خمسة ارطال وثلاث بالمدينة فبها سوا فوقع الهم لاجل ذلك وهذا شبه لان محمدا رحل لم يذكر في المسئلة خلافا لابي يوسف ولو كان فيه لذكر وهو اعرف بمذهبه ثم يعتبر بنصف صاع من بر او صاع من غنم بالوزن فيما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحل لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كم رطل هو اجماع منهم بانه صغير بالوزن اذ لا معنى لاختلافهم فيه الا اعتبار به وروى عن رستم عن محمد انه يعتبر بالكيل لان الآثار جاء بالصاع وهو اسم للكيل والدرهم اولى من الدقيق لانه ارفع حاجة الفقير واجل به روى ذلك عن ابي يوسف رحل واختار الفقيه ابو جعفر وروى عن بكرا لا عيش ان الحنطة افضل لانه ابعد من الخلاف قلت لا يرتفع الخلاف بالحنطة لان الخلاف واقع في الحنطة من حيث القدر ايضا قال رحل **صحيح يوم الفطر من مات قبله او اسلم او ولد بعد لا يجب** اي لا يجب صدقة الفطر من يوم الفطر حتى لا يجب على من مات قبل طلوع الفجر او ولد في اول

بعد وصح منسوب على أنه ظرف ليجب في أول الباب وقال الشافعي وجوب
صدقة الفطر تتعلق بغروب الشمس من اليوم الأخير من رمضان حتى لا يجب
على من مات قبله أو ولد أو أسلم بعده لأن الفطر بانفصال اليوم وذلك
بغروب الشمس من آخر يوم في رمضان وأما هو من شوال فمن ولد في تلك الليلة
أو ولد فيها بولد ولم يولد في رمضان ونحن نقول يتعلق بفطرنا الفطرة
وهو اليوم إذا تعلق الوجوب بالغروب لوجوب عليه ثلاثون فطرة لأن كل
ليلة من رمضان فطر بعد صوم بهذا الاعتبار وهذا يقال يوم الفطر ولا
يعارض هذا بقوله ليلة الفطر لأن ذلك باعتبار اليوم تقديراً ليلة الفطر
فخلف المضاف والمضاف إليه وهو اليوم لذلك اللفظ عليه قال رحمه **فوق**
أول أي جاز إذا صدقة الفطر أقدمة على وقت الوجوب وهو يوم الفطر
أو آخره عنه أما جواز التقديم فلأن سبب الوجوب قد وجد وهو راسخ
وبلى عليه فصار كاد أو الزكاة بعد النصاب ولا تفصيل فيه من مدة وقت
في الصبي وعند خلفه من أيوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله لأنه
صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم وقيل يجوز تعجيلها في النصف
الأخير من رمضان وقيل في العشر الأخير وعن الحسن زيادة لا يجوز تعجيل أصلاً
كالأضحية قلنا الأضحية غير معقولة فلا تكون عبادة إلا وقت مخصوص بخلاف
التصدق وأما جواز الأداء بعد يوم الفطر فلا تها قريباً ما لية معقولة المعنى
فلا يسقط بعد الوجوب إلا بالأداء كالزكاة وقال الحسن من زياد يسقط
بعض يوم الفطر لها قريباً اختصت بيوم العيد فتسقط الأضحية تسقط
بعض أيام الخرف لنا هي قريبة معقولة على ما بيننا فلا تسقط بعض الوقت كالزكاة بخلاف
الأضحية لأن أراقه الدم غير معقولة المعنى ولا تكون قريبة إلا في وقتها وإذا
مضى وقتها لا تسقط أيضاً وأما ينتقل إلى الصدقة بها والمستحب أن يخرجها
بعد طلوع الفجر من يوم الفطر قبل صلاة العيد بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما رواه البخاري ومسلم وقال عبد الله بن مسعود إن أكلها قبل الصلاة فهي صدقة
وإن أكلها بعدها فهي صدقة من الصدقات ولأن المستحب أن يأكل قبل الصلاة ويقدم
للفقير أيضاً ليأكل منها قبلها ويتفرع للصلاة ويجب دفع صدقة فطر كل شخص إلى
مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين وأكثر لم يجز لأن المخصوص عليه هو الأغنى
لقوله عليه الصلاة والسلام أغنيهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولا يستغني بما
ذلك ويجوز الكسبي ففرق صدقة شخص واحد على مسكين لأن الأغنى يحصل الجمع

ويجوز دفع ما يجب على جماعة إلى مسكين واحد والله سبحانه وتعالى أعلم
كتاب الصوم في اللغة الإمساك قال الله تعالى حكاية عن
مريم عليها السلام أني نذرت للذين صوموا فلن أكلم اليوم أنسياً أي صمتاً وسكوتاً وكان
ذلك مشروفاً في بينهم وقال النابغة خيل صيام خيل غير صائمة تحت الهياج وأخر تأكل الجا
أي مسكة عن السير قال رحمه **هو ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح إلى الغروب نية**
من أهله وهذا في الشروع وهو أحسن من قول القدرى الصوم هو الإمساك عن
الأكل والشرب والجماع نهار مع النية لأنه أشمل فإنه بقوله من أهله احتراز للمنافع
والنفسا والكافر فخرجوا منه ولم يخرجوا على ما قال القدرى وقال من الصبح إلى الغروب
ولم يقل نهاراً قال القدرى لأن النهار اسم لما بعد طلوع الشمس إلى غروبها أي ترى
إلى قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجماً فلم يكن صحيحاً مخلصاً وإنما احتجز
باليوم لأنه لما كان الوصال متعذراً ومنهياً عنه تعين اليوم لكونه على خلاف العادة
وعليه مبنى العبادة إذ ترك الأكل بالليل معتاد واشتراط النية لتبين العبادة
عن العادة اعلم أن الصوم ثلاثة أنواع فرض وواجب ونفل فالفرض نوعان
معين كرمضان وغير معين كالكفارات وقضا رمضان والواجب نوعان معين
كالقدر المعين وغير معين كالقدر المطلق والنفل كله نوع واحد فصارت
الجملة خمسة أنواع وأما قلنا صوم رمضان فرض لأن فرضيته ثبتت بالكتاب
والسنة وأجماع الأمة أما الكتاب فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام
الأيه ثم قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما السنة فللقوله عليه الصلاة والسلام
بني الإسلام على خمس وذكر منها صوم رمضان وأما الأجماع فلأن الأمة
اجتفت على أن صوم رمضان فريضة محكمة وكذا قضاءه وصوم الكفارات
التي ثبتت بالكتاب كفارة اليمين والظهار والقتل وجزا الصيد وفدية الأدا
كما في الإحرام على ما ينبغي إن شاء الله تعالى وسبب صوم رمضان قيل الشهر لما نزلنا
ولهذا إذا أفاق المجنون في أول ليلة ثم جن باقية يجب عليه القضاء ويضاف
إليه يقال صوم الشهر ويتكرر بتكرره وقال عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته
وأفطروا لرؤيته فيستوى فيه الليل والنهار إلا أنه أيسر له الأكل بالليل
لتعذر الوصال وهو اختيار شمس الأئمة وقيل إن كل يوم سبب لصوم
ذلك اليوم لأن الصيام متفرق في الأيام كتفرق الصلاة في الأوقات بل أشد
لدخول وقت لا يصح فيه الصوم وهو الليل من كل يومين فوجب أن يكون
كل يوم سبباً على حدة ولهذا الواسم الكافراً وبلغ الصبي عند طلوع الفجر بلوغه

صومه وان يدرك الليل وهذا اختيار على اليزدويدي وشرط وجوب الاسلام والعقل
والبلوغ وشرط وجوب ادائه الصحة ولا قامة وشرط صحة ادائه النية والطهارة
عن الحيض والنفس وركنه الكف عن اقتناء شهوات البطن والفرج وكفه سقوط
الواجب عن ذمته والثواب وانما قلنا ان المنذور واجب لقوله تعالى وليؤذونهم
وقوله تعالى واولوا بعد الله اذا اهانهم فان قيل على هذا وجب ان يكون المنذور
فرضا لا انه ثبت بالكتاب قلنا الكتاب مخصوص بخص منه ما ليس من جنسه واجبا
كعبادة المربيين وتجديد الوضوء عند كل صلاة ونحو ذلك فلا يكون قطعيا كالاية
المؤلة وخبر الواحد ولهذا جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد والقياس بعقد المختص
ولو كان قطعيا لما جاز وبمثله ثبت الوجوب لا الفرضية وسبب وجوب النذر
ولهذا جاز في النذر المعين تقديره لوجوب سببه بخلاف رمضان وقد بينا
الشرط والركن والحكم في صوم رمضان فلا نعيد **قال رحمه الله** صوم رمضان
وهو فرض والنذر المعين والنفل بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار وطلق
النية ونية النفل اي جاز منه الا انواع الثلاثة بنية صوم ذلك اليوم بان يعين
صوم ذلك اليوم او بنية مطلق الصوم او بنية النفل وكذا يجوز ايضا صوم رمضان
بنية واجبا آخر الكلام فيه من وجهين احدهما في وقت النية والثاني في كيفية
امثا الاول فالمدكور هنا مذهبا وقال الشافعي في الصوم الواجب لا يجوز لائنية
من الليل وقال مالك لا يجوز الكل بنية من النهار لقوله عليه الصلاة والسلام
لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم لان الجزاء الاول قد بطل لعدم
النية فكذلك الثاني لعدم القرى اولا بناء على الفساد فاسد وقاسه على النية
المطلق والكفارة والقضاء ويروي عن جمع الصيام من الليل بالتشديد ويجمع
بالتخفيف رواه ابوداود والترمذي وحسنه واخرج الشافعي منه النفل
لحديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل عندكم
شيء فقلنا لا فقال اني اذا صائم رواه مسلم وغيره ولا انه منجز عنده فاسكن
ان يجعل صايما بعض النهار لكونه على النشأ اولان النفل يثبت على التخفيف
الا ترى انه يجوز صلاة النفل قاعدا وراكبا الى غير القبلة مع القعدة على النزول
ولنا قوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود
من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل اباح الاكل والاطلاع الفجر ثم امر بالصيام
بعده تحمله وهي التراخي فتصير العزيمة بعد الفجر محالة وروى انه عليه الصلاة
والسلام من رجلا ان اذن في الناس ان من اكل فليمسك بفتية يومه ومن

107
يكن اكل فليصم ولا يمكن حمله على الصوم اللغوي لانه لو اراد ذلك لما فرق بين
الاكل وغيره وما رواه مجول على نفي الفضيلة كقوله عليه الصلاة والسلام
لا صلاة لرجل لم يجز له في المسجد الا في المسجد وهو من عن تقديم النية على الليل فان لو
نوى قبل غروب الشمس ان يصوم غدا لا يصح او معناه انه لم ينو انه صوم
من الليل بل نوى انه صوم من وقت نوى من النهار وهو مجول على شيئا
المتعين من الصيام كالقضاء والكفارة ولا انه خص من النفل فكذلك ما هو
في معناه في التعيين ولا انه صوم ذلك اليوم فيتوقف الامساك في اقل
النهار يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل لا على صوم ذلك اليوم اخر
ولان الاصل ان يكون مقارنة للاداء وانما يجوز التقديم للضرورة وهي
باقية في جنس الصيام كما في يوم الشك وكالجنون والمغنى عليه اذا
اذا افاق في نهار رمضان او المسافر اذا قدم فيه فلا يندفع الا يجوز
المتأخره ولا يلزمنا الحج والصلاة حيث لا يجوز تأخير النية فيها لان الصوم
ركن واحد وهما اركان فلا بد من تقديم النية على الفذكي لا يعضي بعض
الركن بلا بنية ثم قال في المختصر الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجامع
الصغير وذكر القدرى ما بينه وبين الزوال والصحيح الاول لان الشرط
ان تكون النية في اكثر اليوم ونصفه من طلوع الى الضحوة الكبرى لا وقت
الزوال فتشترط النية قبلها ليتحقق في اكثر ولا فرق فيه بين المسافر
والمقيم والصحيح والسقيم لانه تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وكذا لا فرق
فيه بين النفل والفرض وقال الشافعي يجوز النفل بنية بعد الزوال
لما روينا ولا انه منجز عنه فيصم من اي وقت كان ونحن نقول الصوم
عبادة قهر النفس فلا يتحقق بغير القدر وقال زفر لا يجوز للمسافر
والمرضى الا بنية من الليل لان الاداء غير مستحق عليهما في هذا الوقت
فصار كالقضاء قلنا هل هناك الغي في التخفيف لا في التغليظ وهذا
لان صوم رمضان متعين بنفسه وانما جاز لهما تأخير تحقيقه تحقيقا
للرخصة فاذا صاماه التحقق المرض بالصحيح والمسافر بالمقيم وانما
الثاني وهو الكلام في كيفية صوم رمضان يتأدى بطلان النية وبنية
النفل وبنية الواجب اخر وكذلك يتأدى النذر المعين جميع ذلك الا بنية
واجب اخر يمكن عما نوى وقال الشافعي لا يجوز الا بالتعيين عن فرض
الوقت لان المأمورة صوم معلوم فلا بد من تعيينه ليخرج عن العدة كما

في الصلاة ولنا ان رمضان لم يشرع فيه صوما آخر فكان متعينا للفرض والتعبد
لا يحتاج الى التعيين فيصاب لمطلق النية وبنية غير بخلاف الامساك بالا
نية بحيث لا يكون عنه خلافا لفرلان الامساك متردد بين العادة والعبادة
فكان مترددا باصلا متعينا بوصفه فيحتاج الى التعيين في المتردد لا في المتعين
فيصاب في المطلق ومع الخطا في الوصف كالمتردد في دار فيصاب باسمه من وجع
للخطا في الوصف وهذا في حق المقيم الصحيح واما في حق المسافر والمريض فكذلك
عندهما لان الرخصة كبد لا تلزمه المشقة فاذا احتملها التحق بغير العذر وعند
ابن حنيفة ان نوى المسافر عن واجبا اخر يكون عما نوى لانه شغل الوقت
بالاهم ورخصته متعلقة بمطلق السفر وقد وجد وان نوى المريض عن واجب
آخر ففيه روايتان والفرق بينه وبين المسافر على احدهما ان رخصة المسافر
المسافر تتعلق بالسفر ورخصة المريض تتعلق بالعجز فاذا صام تبين انه
غير عاجز فالتحق بالصحيح وهو الصحيح وان نوى بالنقل ففيه روايتان والفرق
على احدهما في حق المسافر انه لم يصرف الوقت الى اهم ووجه الجواز انه لما
جاز ترك صوم رمضان لاجل زيادة دينه ولو نوى في النذر المعين عن
واجب اخر صح عما نوى بخلاف رمضان والفرق ان رمضان تعين بتعين
الشارع فله ابطال صلاحية ماله وهو النقل لا ماله عليه وهو القضاء ونحو
وجواز النقل لمطلق النية وبنية من النهار ظاهرا ما يتبين **ق** وما بقي
لم يجز الا بنية معينة معينة اي ما عدا ما ذكرنا من انواع لم يجز الا بنية
معينة معينة من الليل وهي قضاء رمضان والكفارات والنذر المطلق اذ ليس
لها وقت متعين لها فلم يتعين لها الا بنية من الليل او بنية مقارنة لطلع
الفجر فلم يصح بنية من النهار بخلاف صوم رمضان والنذر المعين والنقل
لان الوقت متعين وهذا لان الامساك في اول النهار انما يتوقف على
صوم ذلك اليوم وهو النقل في غير رمضان فلم يتوقف الامساك عليها
ق **ويثبت رمضان بروية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما** لقوله
عليه الصلاة والسلام صوموا الرويتة وافطروا الرويتة فان غم الهلال عليكم
فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا الاجماع ويجب التماس الهلال في التسعة
والعشرين من شعبان لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما وقوله
عليه الصلاة والسلام الشهر هكذا وهكذا يشير باصابع يديه وحسب
ابهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين وقوله الشهر هكذا وهكذا غير

حسب يعني ثلاثين يوما فيجب طلبه لا قامة الواجب **ق** **ولا يصام**
يوم الشك الا تطوعا ووقوع الشك باحد من اتمان يغمر عليهم هلال رمضان
او هلال شعبان وانما كرم غير التطوع لما روى حذيفة ربه انه عليه الصلاة والسلام
قال لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال او تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال
او تكملوا العدة رواه ابو داود والنسائي وروى عن عمران بن حصين انه عليه
الصلاة والسلام قال لو حل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا افطرت
فصم يوما مكانه وفي لفظ فصم يوما رواه البخاري ومسلم وقال عليه الصلاة
والسلام افضل الصيام صيام اخذ اود وهو مطلق فيدخل فيه الكحل وهو
مذهب عمر بن الخطاب ومعاوية وعائشة واسما رضى وسرار الشهر اخره سمى
به لانه لا يستسر القمريه قد المنذرى فعلم من هذا ان المراد بالحديث
الاول غير التطوع حتى لا يزداد على صوم رمضان كما زاد اهل الكتاب على صومهم
وقال الشافعي يكره التطوع اذا انصف شعبان لقوله عليه الصلاة والسلام
اذا انصف شعبان فلا تصوموا رواه ابو داود ولنا ما روى واشهر عنه
انه عليه الصلاة والسلام كان يصوم شعبان كله وما رواه غير محفوظ
قال احمد ثم هذه المسئلة على وجع احدها ان ينوى رمضان وهو مكروه
لما بينا ثم ان ظهر انه من رمضان صح عنه لانه شهر الشهر وصامه وان
ظهر انه من شعبان كان تطوعا وان افطر فلا قضاء عليه لانه ظان
والثاني ان ينوى عن واجب اخر وهو مكروه ايضا لما روى الا انه دون الاول
في الكراهية ثم ان ظهر انه من رمضان يجزى لوجود اصل النية على ما بينا
بخلاف يوم العيد لان التهي لاجل ترك الاجابة الدعوة وهو يلزم كل صوم
والكراهية هنا الصورة التهي لا غير وقد بينا ان المراد به التطوع وهو غير
مكروه لما بينا وما رواه صاحب الهداية من قوله من صام يوم الشك فقد
عصا ابا القاسم ومن قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه الا تطوعا لا اصل
له وبروى الاول سقوقا على عمار بن ياسر وهو في مثله كالمرفوع ثم ان صام
ثلاثة من اخر شعبان او وافق صوما كان يصومه فالصوم افضل لان اتفاق
وان كان خلاف ذلك فقد قيل الفطر افضل اقتدا بعلي وعائشة كذا ذكر في هذا
ولادلالة له فيه لانهما كانا يصومان به بنية رمضان وذكر في الغاية ردا
على صاحب الهداية ان عليا مذهبه خلاف ذلك وقد بعضهم ان كان بالساعة
غيم يصوم والا فلا والمختار ان يصوم المفتي بنفسه اخذ بالاحتياط واما

العامة بالتلوم الى ان يذهب وقت النية ثم يامسهم بالا فطار نفيا التهمة ان كان
النهي ثم في هذا الفصل وهو ما اذا نوى التطوع ان افسد وجب عليه القضاء كيف
ما كان لانه شرع فيه ملتزما والرابع ان يصح في اصل النية بان ينوي غذا
ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير
صايما لعدم الجزم في العزيمة فصار كما اذا نوى انه لم يجد غذا فهو صايما
والا ففطر او نوى ان وجد سجورا فهو صايما والا فهو مفطر والخامس ان يصح
في وصف النية بان ينوي ان كان غذا من رمضان ان يصوم عنه وان كان من
شعبان لا يجزئ بعض واجبا اخر وهو مكروه للتردد من امر من مكروهين
ثم ان كان من رمضان اجزاء عنه لوجود الجزم في اصل النية وان كان من
شعبان لا يجزئ عنه واجبا اخر للتردد في وصف النية وتعين الجهة شرط
فيه لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء لشرعه مسقطا والسادس ان
ينوي عن رمضان ان كان غذا منه وعن التطوع ان كان من شعبان فيكون لا
ناوي للفرص من وجبة ثم ان ظهر ان كان من رمضان اجزاء عنه لما قلنا وان ظهر
انه من شعبان صار تطوعا غير مضمون عليه لدخول الاستقاط في عزمه
من وجبة **قاف** ومن راي هلال رمضان او الفطر **ورد قول صام**
اما اذا راي هلال رمضان فلقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله
صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقد راه ظاهرا يجب عليه العمل
به واما هلال الفطر فالاحتياط فيه ان يصوم ولا يفطر مع الناس لقوله عليه
الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وروايات اورد
والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام قال الصوم يوم تصومون
والفطر يوم يفطرون والناس لم يفطروا في هذا اليوم فوجب ان لا يفطر ولا ان
اتفاق الخلق الكثير والجم الغفير على عدم رؤيته يدل على خطأ هذا الرأي مع
استوائهم في قوة النظر وحدة البصر ومعرفة منازل القمر والحرص منه
على طلبه ولعله راي شعرة طويلة قائمة بحاجته او جفونه وقيل لا يصوم
بل ياكل ستر وقات ابو الليث معني قوله خيفة لا يفطر الا ياكل ولا يشرب لكن
لا ينوي الصوم ولا يتقرب به الى الله تعالى لانه يوم عيد عنده الحقيقة التي ثبتت
عنده **قاف** **فان افطر قضى ففطر** اي فطر بعد ما رآه الامام شهادته
والسئلة المحال على القضاء ولا يجب عليه الكفارة اما في هلال الفطر فظاهر
لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة واما في هلال رمضان فلان الامام لما رآه شها

صار مكذبا شرعا ولا نه يحتمل الاشتباه عليه على ما بينا وروى عن رجلا اخب
عمره بربوبية الهلال فسمح عرض على حاجته او جفنه تقويت فظنها
هلالا وقيل يجب الكفارة فيها للظاهر الذي هو بين الناس في الفطر وفي
الحقيقة التي هو عنده في رمضان والصحيح الاول للشبهة التي ذكرناها
ولان رآه الامام شهادته حكم منه بانه ليس من رمضان فصار كما لو
قضى بالقصاص بالشهادة فقتله الولي ثم جاء المقتول جيا لا يجب على الولي
القصاص لان قضاء به يصير شبهة واختلفوا فيما اذا افطر قبل رآه
الامام شهادته في وجوب الكفارة فمنهم من وجبها في هلال الفطر والصحيح
انه لا كفارة عليه فيها لما ذكرنا ووجب الشافعي الكفارة في هلال رمضان
مطلقا ان افطر بالواقع لانه افطر في رمضان حقيقة به وحكم الوجوب بالصوم
عليه والحجة عليه على ما بينا والامام اذا راي هلال الفطر وحده لا يفطر ولا
يخرج لصلاة العيد لما مر ولو راي هلال رمضان رجل وحده فودت شهادته
فصام ثلاثين يوما لم يفطر الا مع الامام لانا انما اوجبنا عليه الصوم حثا
والاحتياط بعد ذلك في موافقة الناس ولو افطر لا كفارة عليه للحقيقة التي
عنده **قاف** **وقبل بعله خير عدل ولو قضي او انشئ لرمضان وحرم**
الفطر اي اذا كان بالسماء علة يقبل في هلال رمضان خبر واحد عدل ولو كان قنا
او امرأة وفي هلال الفطر يقبل شهادة رجل حراما من حرامين والعلم الغيم
او الغبار ونحوهما اما هلال رمضان فلا نه امر ديني يقبل فيه خبر الواحد
ذكرا كان او انثى حرا كان او عبدا كرواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة
وتشترط العدالة لان قول الفاسق في الديانات التي يمكن تلقيها من جهة العدل
غير مقبول كروايات الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يتجرى في قول
الفاسق فيه لانه لا يمكن تلقيه من جهة العدل لانه واقعة خاصة لا يمكن
استصحاب العدل فيها وفي هلال رمضان يمكن لان المسلمين كلهم متشوقون
الى رؤية الهلال فيه وفي عدولهم كثرة فلا حاجة الى قبول خبر الفاسق فيه كما
في روايات الاخبار وتاويل قول الطحاوي عدلا كان او غير عدل ان يكون
مستورا وهو الذي لم يثبت بالعدالة ولا بالدعارة وقيل فيه خبر الحدود
في القذف بعد ما تاب وعن ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل لانه شهادة من وجه
الاترى انه يشترط فيه الحضور الى مجلس القاضى ولا يكون ملتزما الا بعد
القضاء والاول اصح لانه من باب الاخبار والصحابه رضي الله عنهم كانوا يقبلون اخبار

مخلاف الاخبار

ابي بكره بعد ما حدث في القذف لكونه عدلا ولهذا يقبل فيه خبر الواحد وقال
 الشافعي في احد قوله يشترط المثنى اعتبارا بساير الشهادات والحج عليه
 ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال اني رايت الهلال فقال تشهدان لا اله الا الله قال نعم قال تشهدان محمد
 رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا غدا رواه البخاري
 وابوداود والترمذي ولا نه خبره بنى وليس بشهادة الواحد حتى لا يشترط
 فيه لفظها فلا يشترط فيه العدد كساير الاخبار ثم اذا اصاموا بشهادة
 الواحد واكملوا ثلثين يوما ولم يروا هلالا شوال لا يفطرون فيما روى الحسن
 عن ابن حنيفة للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة واحد وعن محمد بن يعقوب
 ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضا به بالواحد وان كان لا يثبت به الفطر
 ابتداء لاستحقاق الارث بناء على السبب الثابت بشهادة القابلة وان كان
 الارث لا يثبت بشهادتها ابتداء ولا شبهه ان يقال ان كانت السماء صحيحة لا يظن
 لغلظه وان كانت متعينة يفطرون لعدم ظهور الغلظ واما هلال الفطر
 فلانه يتعلق به نفع العباد وهو الفطر فاشبهه ساير حقوقهم فيشترط
 فيه ما يشترط في ساير حقوقهم من العدالة والحرية والعدالة ولفظ الشهادة
 وينبغي ان لا يشترط فيه الدعوى كحق الامة وطلاق الحرية ولا يقبل فيه
 شهادة الحدود في قذف لكونه شهادة قذف **والا بفتح عظيم** لما اختار
 وان يكون بالسماء علة فيهما فيشترط فيهما ان تكون الشهود جماعة كثيرة
 بحيث يقع العلم بخبرهم لان التفرق في مثل هذه الحالة توهم الغلط فوجب
 التوقف في خبره حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسماء لانه
 قد يمشى الخيم من موضع الهلال فيتفق البعض النظر فيسدد ثم قيل في حد
 الكثرة اهل الحلة ومن ابي يوسف خمسون رجلا اعتبارا بالقسامة ومن
 خلف ابن ابي حنيفة مائة يبلغ قليل ولا فرق بين اهل المصر ومن من ورد
 من خارج المصر ذكره في الهداية وقال في كتاب الاستحسان فان كان الذي
 شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لان الذي يقع في القلب
 من ذلك انه باطل فيشير الى انه اذا ورد من خارج المصر تقبل كما اذا كان
 بالسماء علة ونقض الطحاوي انه اذا ورد من خارج المصر تقبل شهادته
 لقلة الموانع من غبار وودخان وكذا اذا كان في مكان مرتفع في المصر
قاف **والا بضم** اي هلال الاضحية كلال الفطر حتى لا يثبت

الا بما يثبت به هلال الفطر لانه يتعلق به حق العباد وهو التوسع لحجم
 الاضاحي فصار كاللفظ وذكر في النوادر عن ابن حنيفة انه كرمضان
 لانه يتعلق به امر ديني وهو ظهور وقت الحج والا اول اصح **قاف**
والا بفتح عظيم **المطالع** وقيل يعتبر ومعناه انه اذا راى الهلال
 اهل بلد ولم يره اهل بلدة اخرى يجب ان يصوموا بروية اولئك كيفما
 كان على قول من قال لا عبرة باختلاف المطالع وعلى قول من اعتبره ينظر فان
 كان بينهما تقارب بحيث لا يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب والاكثر
 المشايخ على انه لا يعتبر حتى اذا اصام اهل بلدة ثلاثين يوما واهل بلدة اخرى
 تسعة وعشرين يوما يجب عليهم قضاء يوم ولا شبهه ان يعتبر لان كل قوم
 مخاطب بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع يختلف باختلاف الاقطار
 كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس
 في الشرق لا يلزم منها ان تزول الشمس في الغرب وكذا طلوع الفجر وغروب
 الشمس بل كما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين
 وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم ولنا ما روى ان ابا موسى الصيرفي القتيبي
 صاحب المختصر قدم الاسكندرية فسئل من صعد على المنارة الاسكندرية
 فيرى الشمس زمانا طويلا بعد ما غربت عندهم في البلد ايجل له ان يفطر
 فقال لا ويجل لاهل البلد لان كلا مخاطبا بما عندهم والدليل على اعتبار المطالع
 ما روى عن كريبان ام فصل بعثته الى معاوية بالشام قال فقدت الشام
 وقضيت حاجتها واستهل على شهر رمضان وانا بالشام فرأت الهلال يوم
 الجمعة ثم قدمت المدينة في اخر الشهر فسا لى عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال
 فذكرت فقال متى رايت الهلال فقلت رايت ليلة الجمعة فقال انت رايت فقلت
 نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكنا راينا ليلة السبت فلا
 نزال نصوم حتى تكمل ثلاثين او نراه فقلت ولا تكنق برواية معاوية وسيا
 فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المنتقى رواه الجماعة
 الا البخاري وابن ماجه ولو يروى الهلال في يوم الشك نهار فهو ليلة الماضية
 والمستقبله سواء كان قبل الزوال او بعده ولا يكون ذلك من رمضان ولا
 من شوال وروى عن ابن يوسف انه ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية
 وان كان بعد الزوال فهو ليلة المستقبل وان كان القرين لونها فهو ليلة
 الماضية والا اول هو الظاهر وقال قاضي خان ان افطر والا كقائه عليهم

الشمس

احمد يفطره لقوله عليه الصلاة والسلام افطر المحجم والمجوم رواه الترمذي
 وبمثل ينزل القياس ولنا ما روى انه عليه الصلاة والسلام اجتمع وهو مخدوم
 واجتمع وهو صائم رواه البخاري وغيره وعن انس انه قيل له انتم تذكرون
 الجماعة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا الا من اجل
 الضعف رواه البخاري وقال انس اول ما كرهت الجماعة للصائم ان يجتمع
 ابن ابي طالب اجتمع وهو صائم فربه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افطر
 هذا ثم رخص عليه الصلاة والسلام في الجماعة بعد للصائم وكان انس يجتمع
 وهو صائم رواه الدارقطني وقال رواية كلهم ثقات ولا اعلم له علة
 وما رواه منسوخ بما روينا بيننا من حديث انس وكان احتجامة في السنة
 العاشرة وقوله افطر المحجم والمجوم كان في السنة الثامنة عام الفتح وكان
 الجماعة ليس فيها الا اخراج الدم فصارت كالاقتصاد والجرح واما الاحتفال
 فلما روى عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم احتفل وهو صائم
 رواه الدارقطني ولا فرق بين ان يجتمع الكحل او لم يجد وكذا لو نزل وقوله
 لونه في الاصح وقال مالك رحمه الله يفسد صومه اذا وصل الى حلقه لما
 روى انه عليه الصلاة والسلام امر بالامتناع عن اللبوس عند النوم وقال لينة
 الصائم ولنا ما روينا ولا نعلم له ليس من العين والدماغ مسلك والدم يخرج
 بالشرخ كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه على ما ذكرنا ولا ما يجده في حلقه
 اثر الكحل لا عينه فلا يضرك من دق الدواء وطعمه في حلقه اذا لا يمكن امتناع
 الامتناع عنه فصار كالغبار والدخان وليس كان عينه فهو من قبيل المسام
 فلا يفطره وما روينا منه منكر قاله يحيى بن معين فلا يصح الاحتجاج به ولين
 صح فهو محمول على انه عليه الصلاة والسلام قال ذلك شفقه عليه لاحتقال
 انه عليه الصلاة والسلام عرف في الامتدافقة لاتوافق الصائم ككثرة
 ونحوه ولو قبل لا يفسد صومه اذا لم ينزل لما روى ابو سعيد الخدري انه عليه
 الصلاة والسلام رخص في القبلة للصائم والجماعة رواه الدارقطني وقال
 كلهم ثقات يعني رواية ولان المنا في قضاء الشهوة صورة او معنى ولم يحد
 بخلاف المصاهرة والرجعة حيث يثبتان بها وان لم ينزل لان الحكم
 فيها ادير على السبب المفضي الى الوقوع وهنا على قضاء الشهوة ولهذا لو انزل
 بالقبلة لا يثبت به حكم المصاهرة ويفسد به الصوم ولو انزل بقبلة فعليه
 القضاء لوجود معنى الجماع وهذا لان القضاء يكفي لوجوبه وجود النكاح في

صورة او معنى ولا يكفي ذلك لوجوب هذه الكفارة فلا بد من وجود
 المنا في صورة ومعنى لانها تدرى بالشبهات بخلاف سائر الكفارات
 حيث يجب مع الشبهة والفرق ان الكفارة انما تجب لاجل جبر الفأيت
 وفي الصوم حصل الجبر بالقضاء فصارت زحرة فقط تشابه الحدود
 فتدرا بالشبهات ولهذا لا يجب بالاكرام والخطا بخلاف سائر الكفارات
 ولا باس بالقبلة اذا امن الا نزال والجماع لما روينا ولما روى عن عائشة
 انه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويباشرو وهو صائم رواه البخاري
 ومسلم وعن ام سلمة انه عليه الصلاة والسلام كان يقبلها وهو صائم
 متفق عليه ويكره ان لم يامن لان عينه ليس يفطر وربما يصدر فطر
 بعاقبته فان امن اعتبر عينه وايضا وان لم يامن اعتبر عاقبته فيلزم
 والشافعي اباح القبلة في الحائض والحجة عليه ما بيننا والسنة في جميع ما ذكرنا
 كالقبلة والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية لما روينا ولما روى
 ابو هريرة روى انه عليه الصلاة والسلام سألته عن المباشرة للصائم
 فرخص له واتاه آخرتها فاذا الذي رخص له شيخ واذا الذي نهاه
 شاب رواه ابو داود باسناد جيد وهذا بين لك انه يفرق فيها
 وفي التقبيل حسن الحائض فيكون حجة على الشافعي في اباحته التقبيل
 فيها وعلى محمد بن في منعه المباشرة فيها وتفسير المباشرة ان يتجرد عن
 الثياب ويضع فرجه على فرجها واما اذا دخل حلقه غبارا او ذباب
 وهو ذاك صومه فلا نه لا يستطاع الامتناع عنه فاشبهه الدخان وهذا
 استحسان والقياس ان يفطر لوجود المفطر الى جوفه وان كان لا يغدق
 به كالتراب والحصى ونحو ذلك وجه الاستحسان ما بيننا انه لا يقدر على
 الامتناع عنه فصار كبديل يبقى فيه بعد المضمضة ونظيره ما ذكره
 في الخزانة ان دموعه او عرقه اذا دخل حلقه وهو قليل مثل فطره او
 قطرتين لا يفطر وان كان اكثر مثل ان يجد ملوحتة في الحلق يفسده
 واختلفوا في الثلج والمطر والاصح انه يفسد لا مكان الامتناع عن ان
 يارب خيمة او سقف واما اذا اكل ما بين اسنانه فالمراد اذا كان قليلا
 من الذي يبقى من اكل الدليل لعدم الاحتراز عنه وان كان كثيرا يفطره وقد
 زفره يفسد في الوجهين لان الفم له حكم الظاهر الاسرى انه لا يفسد
 صومه بالمضمضة فيكون دخلا من الخارج ولنا ان القليل منه لا يمكن

الامتناع عنه عادة فصار تبعاً لاسنانه بمنزلة ريقه والكبير يمكن فعمل
 الفاصل بينهما مقدار الحصة ومادونه قليل وان اخذ بيده وأخرجه ثم
 أكله ينبغي ان يفسد صومه لما روى عن محمد بن ابي الصاييم اذا ابتلع سميه
 من بين اسنانه لا يفسد صومه ولو ابتلعها ابتداء من خارج يفسد ولو
 مضغها لا تفسد لانها تتلاشى وفي مقدار الحصة عليه القضاء دون
 الكفارة عند ابي يوسف وعند غيره عليه الكفارة لانه طعام
 متغير ولا يفسد يعافه الطبع ولو جمع ريقه في فيه ثم ابتلعه
 لم يفسد ويكره ولو أخرجه ثم ابتلعه فطره كرتق غيره والدم الخارج
 بين اسنانه كذا الدم غالب او مساوى فطرة او ابتلعه فيجب عليه القضاء
 دون الكفارة وهذا كله اذا كان بين اسنانه واما اذا دخله من خارج
 فينظر ان ابتلعه من غير موضع فطره قل او كثر وان مضغه ينظر ان كان
 قدر الحصة فذلك وان كان اقل لا يفسد لما ذكرنا واما اذا ألقاه فلقوله
 عليه الصلاة والسلام من ذرعه القي فليس عليه القضاء ومن استغنى
 عمدا فليقض رواه ابو داود وغيره وقال الدارقطني رواية كلهم ثقات
 ويستوى فيه ملى الفم ومادونه اذا ألقاه حتى لا يفسد صومه فيها وقوله
 في المختصر اوقا وعاد وقع اتفاقا لان العود ليس بشرط لاستقاء الافطار
 على ما يحكي تفصيله من قريب وهذا قول محمد بن قاسم **وممن اعاده ابو**
استقاء ابتلع حقا او صدق فقط ان اعاد القي اوقا عمدا الى اخره يجب عليه
 القضاء لا غير اي لا يجب عليه القضاء لا غير اي لا يجب عليه الكفارة اما اعادة
 القي والاستسقي فالجملة فيه انه لا يخلو اما ان قاء عمدا او ذرعه
 وكل واحد منهما لا يخلو اما ان يكون ملى الفم ولا يكون وكل من هذه الأقسام
 لا يخلو اما ان عاد هو بنفسه او اعاده او أخرجه ولم يعده ولا عاد بنفسه فان
 ذرعه القي وخبرج لا يفسد قل او كثر لا طلاق مارونيا وان عاد هو بنفسه
 وهو ذاكر للصوم ان كان ملى الفم فسد صومه عند ابي يوسف لانه
 خارج حتى استنقذ به الطهارة وقد دخل وعند محمد بن ابي يوسف وهو الصحيح
 لانه لم يوجد منه صورة الفطر وهو لا يتألف وكذا معناه اذا لا يتعدى به
 فابو يوسف يعتبر للخروج ومحمد بن ابي يوسف يعتبر بالصنع وان اعاده افطر بالاجماع
 لوجود الصنع عند محمد بن ابي يوسف والخروج عند ابي يوسف وان كان اقل من ملى الفم
 لا يفسد لما روي فان عاد لا يفسد بالاجماع لوجود عدم الخروج عند ابي يوسف

والصنع عند محمد بن ابي يوسف وان اعاده فسد صومه عند محمد بن ابي يوسف ولا
 يفسد عند ابي يوسف لعدم الخروج وهو الصحيح وان استقاء عامدا ان
 كان ملى الفم فسد صومه بالاجماع لما روي فينا في فيه تفريع العود
 والاعادة لانه افطر بالقي وان كان اقل من ملى فيه افطر عند محمد بن
 لا طلاق مارونيا ولا يينا في التفريع على قوله ولا يفسد عند ابي يوسف
 هو الصحيح لعدم الخروج ثم ان اعاد بنفسه لا يفسد لما ذكرنا وان اعاده
 ففيه روايتان في رواية لا يفسد لعدم الخروج وفي رواية يفسد للصنع
 وزفر مع محمد بن ابي يوسف يفسد الصوم وهو جري على اصله في انتقاء الطهارة
 وكذا ابو يوسف ومحمد بن ابي يوسف لا طلاق الحديث في الصوم هذا اذا قاء
 طعاما او ماء او ميرة فان قاء بلعما فغير مفسد لصومه عند ابي حنيفة
 ومحمد بن ابي يوسف هو مفسد اذا ملى الفم بناء على الاختلاف في انتقاء
 الطهارة وان قاء سرا في مجلس واحد ملاءمه لزمه القضاء وان كان في مجلس
 او غدوة ثم نصف النهار ثم عسرة لا يلزمه القضاء ذكره في خزائن الاكل وغيره
 وقاب في المبسوط لم يفصل في ظاهر الرواية بين ملى الفم ومادونه وفي رواية
 الحسن بن ابي حنيفة في فرق بينهما وهو الصحيح فان ملى الفم ناقض للطهارة لا مادونه
 واما اذا ابتلع الحصة او الحديد فلو وجد صورة الفطر على ما قال ابن عباس في
 الفطر مما دخل وعلى هذا كل ما لا يتعدى به ولا يتداوى به عادة كالبحر والتراب
 لا يوجب الكفارة وفي الدقيق والاند والعين لا يجب الكفارة الا عند محمد بن
 وفي الملح لا يجب الا اذا اعتاد ذلك يعني بأكله وحده وقيل في قليله يجب ومن
 كثيره وفي النبي من اللحم يجب دون الشحم وعند ابي الليث يجب في الشحم ايضا
 هذا اذا كان قديدا واما اذا كان غير قديد وان كان قديدا يجب فيها
 وعلى هذا اوراق الاشجار ان كان يؤكل عادة يجب فيه والا فلا وعلى هذا
 التفصيل النبات كلها ولا يجب في الطين الارمني لا نديداوى به ولو ابتلع
 فسقة ولم يضرها لا يجب ولا فيجب ولو التمس لينة ناسيا فذكر بعد ما مضى
 فابتلعها ذكر في عيون المسائل للتأخير فيها اربعة اقوال قول عليه القضاء ومن
 الكفارة وقيل عليه الكفارة ايضا وقيل ان ابتلعها قبل ان يخرجها من فيه فلا
 كفارة عليه وان أخرجه من فيه ثم اعادها فعليه الكفارة وقيل بالعكس فاد
 ابو الليث هو الاصح لان بعد اخراجها تنفسها وما دامت في فيه تتلذذ
 بها وفي جوامع الفقه وقيل ان كانت سخنة بعد فعلية الكفارة قاسم

ومن جامع او جمع او اكل او شرب غذا او دوا بعد اقصى وكفر كفارة الظهار اما
 وجوب القضا فلتحصيل المصلحة الفائتة اذ في صوم هذا اليوم مصلحة لا تروى
 به والحكيم لا يأمروا بما فيه مصلحة وقد فوته فيقضيه لتحصيلها واما وجوب
 الكفارة فلحديث الاعراب على ما يحى من قريب ولا يشترط فيه الانزال لان احكام
 الجماع كالحكم والاعتسال وغيرهما يتعلق بالنقاء للثانين وفساد الصوم
 وجوب الكفارة منها وان قضا الشهوة متحقق بدون الانزال واما هو شيع
 وليس هو من شروط لوجوبها والجماع في الدبر فيما رواه الحسن عن ابي حنيفة ربه
 الكفارة لقصور الجنابة لان الحمل مستفاد ومن له طبيعة سليمة لا يميل اليه
 فلا يستدعي زاجرا الا متناع بدونه فصار كالحكم لانه متعلق بالزنا وليس
 هذا بزا حقيقة لانه عبارة عن الجماع والفرج الخارج عن الملك وشبهته
 ولا معنى لانه ليس فيه افساد الفراش واشتتاه الانساب وقوله او جمع
 نص على انها تجب على المفعول به على المرأة ان كان بطورها وفي احد قول الشافعي
 لا يجب على المرأة لا يغضب بالوتاع وهو منه دفعا وانما في محل الا ترى انه عليه
 السلام لم يوجب على المرأة ولو كانت تحب عليها لبعث اليها وافتاه بذلك كما
 بعث امسا الى امرأة صاحب لعسيف وقال ان اعترفت فارجمها حتى ادعى
 زناها وفي قول يجب عليها ويحتمل عنها الزوج اذ كفر بالمال كمن لا يملك
 وان كفر بالصوم يجب عليها ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من افطر في رمضان
 فعليه ما على المظاهر راه الداقطن بمعناه وكلمة من تطلق على الذكر والامراة
 قال الله تعالى ومن يقنت متكن لله ولان الكفارة تجب بالافساد وقد شاركة
 فيه ولهذا يجب عليها الحد انه يدر بالشبهات فالكفارة اولى ولا تنافي
 او عقوبة ولا تحتمل فيها عن الغير وانما لم يبعث اليها النبي صلى الله عليه وسلم
 لوقوع الكفارة لان البيان في حق الرجل بيان في حق المرأة لاستوائهما في اللزنا
 وحكمهما والمقصود فيه الاعلام ومعرفة الحكم بالفتوى وقد حصل
 بخلاف قصة صاحب لعسيف فان المقصود هناك اقامة الحد ولا يحصل
 الا بالبعث اليها ولان اعترافه على نفسه لا يكون اعترافا عليها ولا يدين بها
 بخلاف امرأة صاحب لعسيف فانه جاء لذلك واعترف عليها فلا بد من البعث
 ليكشف الحال ولهذا المعنى لم يبعث النبي صلى الله عليه وسلم الى المرأة في قضية
 حان اقر على نفسه بالزنا ولا تخرجها كانت مكرهة او مفضرة بعدد
 من لا عذر كالحيف والنفس وغير ذلك فلم يجب عليها الكفارة لذلك

فلا يمكن الاحتجاج به مع الاحتمال واما وجوبها باكل ما يتغذى به او يتدلى
 به او يشربه فلا نه في معنى الجماع وقاب الشافعي لا يجب بهما لانها متعلقة
 بالجماع كالحكم ولا يمكن القياس عليه لان شهوة الفرج اشد هيجانا
 والصبر عليها اشق على المود عند حصوله بغلب البشر ولا كذلك شهوة البطن
 فيكون اوعى الى الزاجر فلا يقاس عليه ما هو دونه في استدعاء الزاجر
 ونظير شراب الخمر لا يقاس على غيره من المحرمات في وجوب الحد ولا في
 شرعت على خلاف القياس لا ارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره
 ولنا ما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رجلا افطر في رمضان فامر عليه الصلاة
 والسلام ان يعتق رقبة رواه مسلم وابوداود ولفظ افطر في الحديث
 يتناول المأكول وغيره ولا تنافي في الفساد لهلك حرمة الشهر على سبيل
 الكمال لا بالجماع لان المحرم هو الافساد لا بالليل لعدمه بخلاف الحد لا ترى
 انه عليه الصلاة والسلام جعله على حد قوله من افطر في رمضان الحديث
 فبطل قوله يتعلق بالجماع ولا نسلم ان شهوة الفرج اشد هيجانا ولا الصبر
 على قنصته اشد على المزيل شهوة البطن اشد وهو يقضي الى الحلال ولهذا
 رخص فيه المحرمات عند الضرورة فلا يهلك بخلاف الفروج ولا الصيام
 يضعف شهوة الفرج ولهذا امر عليه الصلاة والسلام العرب بالصوم
 وتقوى شهوة البطن فكان ادعى الى الزاجر وباحباب الاعتقاد يحسن
اعلم ان التوبة وحدها غير مكفرة لهذا الذنب واما كونها كفارة الظهار
 يعني في الترتيب فلما روينا وحديث ابي هريرة انه قال جاء رجل الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال هلك يا رسول الله قال وما اهلك قال فأتيت
 على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل
 تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا فقال هل تجد ما تطعم سبعين
 مسكينا قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال افطما
 بهذا قال على فقر مني فلا تجد من لا يتبها اهل بيت اخرج اليه متافضا
 صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذهم قال اذهب فاطعمهم اهلك رواه
 الجماعة وهذا ظاهر على وجوبه مرتبا فخص الاعراب باحكام ثلاثة تجوز
 الاطعام مع القدرة على الصيام وصوفه الى نفسه ولا كفارة بخمسة
 صاعا **ق** **ولا كفارة بالانزال فيما دون الفرج** لان عدم الجماع
 عليه صورة وعليه القضا لوجوده معنى والمراد بما دون الفرج غير القبل

دون الجماع ولهذا يجب عليه بدلتين
 ولو كانتا كافيا لكانا زوجا

فيه كلها مطلقة فلا يجوز تقيدها بزمان بالرأى وليس فيما روى ذلك على أنه لا يستلزم
وأما هو أخبار حاله عند ربه ولا أن الخلو لا يزول بالسواك لأنه من المعدل لمن
القيم إذا لو كان من القيم لوجب أن يتنوع قبله لأن تعاهده بالسواك قبله يمنع وجوده
ولا أن الخلو في العبادات والابق به الاختلاف خلاف دم الشهيد فأنه أثر الظلم
ومن شأن حجة المظلوم أن تكون ظاهرة غير خفية ومصلحة عليه الصلاة والسلام
للخلو لا أنهم كانوا يخرجون عن الكلام معه لتغيره فمنعهم عن ذلك بذكر شأنه
عند الله تعالى وتغني حاله ودعاهم إلى الكلام معه ولا معنى لما قال أبو يوسف لأنه
يتضمن الماء فكيف يكره له استعمال العود الرطب وليس فيه من الماء قد ما يبقى
في فيه من البلل من أثر الحمضة وينبغي أن يستاك عرضا يعود في غلط الخضر يغسل
فيه بعد وذكروا في السؤال عشر خصال يشد اللثة ويبقى اللصق ويقطع البلغم ويذهب
المرارة ويطيبب النكهة وتتمام للوضوء ومريضات اللرب ويزيد في الحسنات ويصحح الجسم
ويوافق السنة وأما القبلة فقد مر ذكرها فلا نعيد **فصل في العواض**
قوله من خاف زيادة المرض الفطر **قوله** الشافعي رحمه الله لا يفطر إلا إذا خاف الهلاك
مر على أصله في الشيم ونحن نقول أن زيادة المرض وامتداده قد يفيض إلى الهلاك فيجب
الاعتراض عنه وطريق معرفة الاحتياط إذا غلب على ظنه افطر وكذا إذا خاف طبيب
حاذق عدل والصحيح الذي ينبغي أن يحض بالصوم فهو كالمريض وكذا الأكمة التي تقدم
إذا خافت الضعف جاز أن تفطر ثم تقضي **قوله** **والسافر** **قوله** **والمريض** **قوله** **والمريض**
أي المسافر الفطر وهو معطوف على قوله من خاف زيادة المرض وأما جازاله الفطر لأن
السفر لا يخلو عن المشقة ولهذا قيل المسافة سائلة وأقيم نفس السفر مقامها وأدرككم
عليه خلاف المرض لأنه يزيد بالاكل ويجف بتركه فلم يتبعين البيع لمجده والصوم أفضل
أن لم يضربه وعن الشافعي رحمه الله الفطر أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من البر
الصيام في السفر وعلى قول أهل الظاهر لا يجوز لما روينا ولقوله تعالى فمن كان منكم مريضا
أو على سفر فعليه من أيام أخر فيقول أدراك المعدة يكون قبل وجود السبب فصار
رمضان في حق المسافر كشعبان في حق المقيم ولنا قوله تعالى وإن تصوموا خير لكم قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه عام في حق الكل وأما إيجاله التأخير بخصه فإذا وجد
بالعزيمة كان أفضل والدليل عليه حديث أنس رضي الله عنه كنا نسا فر مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتنا الصائم ومننا المفطر فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر
على الصائم رواه البخاري ومسلم ولو كان الأمر كما قاله لوقع الأكل في روقله عليه الصلاة
والسلام ليس من البر الصيام في السفر خرج في مسافر ضربه الصائم على ما روى في العصة

أنه غشي عليه ولأن رمضان أفضل الوقتين فكان الأداة فيه أفضل ولهذا كانوا
يجهدون على تحصيله في رمضان حتى روى عن أبي الدرداء **قوله** خرجنا مع رسول الله
الله عليه وسلم في بعض غزواته في حر شديد حتى أن أحدا لم يضع يده على رأسه من
شد الحر ما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله ابن رواحة رواه
البخاري ومسلم **قوله** أبو سعيد سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ونحن
صيام رواه مسلم ولأن الله تعالى **قوله** يريدكم اليسر ولا يريدكم العسر أي شرع
الافطار في رمضان والقضاء بعده في حق المسافر لم يرد العسر بنا وإنما أراد
اليسر ولا يتعين اليسر بالتأخير لا احتمال أن موافقة المسلمين في الصوم
يسر عنده من أن يصوم بعد رمضان وحده فيتخير ولا قضاء **قوله**
ولا قضاء إن ما أتاه عليه أي لا قضاء على السافر والمريض أن ما أتاه على حالها
لأنها لم يدر كاعتق من أيام أخر لا تنهاه عن قضاء الأداة فان تصدرا
في القضاء أولى هذا لأن وجوب القضاء وجوب الأداة فما يمنع وجوب
الأصل يمنع وجوب الفرع وإن صح المريض وأقام المسافر ولم يقض حتى مات
لزمه القضاء بقدر الصحة والأقامة أي لزمه ألا يصابه إكمال القدر المكان
وذكر الطحاوي أن هذا قول مجمل وعندهما قضاء الكل وذكر أبو الحسن النخعي
في التقرين ما ذكره الطحاوي غلط والصحيح في قوله جميعا لا يلزمه ألا يقدر ما
وادرر من العدة وما ذكر من الاختلاف بينهما إنما هو في النذر وهو أن يقول المريض
الله على أن الصوم هذا الشهر فصم يوما ثم مات يلزمه جميع الشهر عندهما عنه
قضاء ما صح فيه وذكر في المحيط أيضا أن قضاء رمضان متفق عليه وأما الاختلاف
في المريض إذا نذر أن يصوم شهرا فمات وعند مجمل يلزمه أن يصوم بقدر ما صح
كم رمضان إذا إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى ولو لم يصم في النذر لا يلزمه العدة
فيتعذر بقدر **قوله** **ويطعم وليه** **قوله** **كل يوم** **قوله** **الفطر** **قوله** **بوصية** أي يطعم
ولي المريض والمسافر عنهما عن كل يوم كما يطعم في صدقة الفطر وهو نصف صاع
من بر أو صاع من غير أن أوصيا بالطعام ولا تنها لما عجز عن الصوم الذي هو
في ذمتها التحاق بالشيخ فيجب عليهما ألا يصا بذلك فإن قيل شرط القياس أن لا يكون
الأصل مخالفا للقياس وهذا مخالف له لأن الذي ورد في الشيخ الغافي من الفدية
ليس مثل الصوم فوجب أن لا يفرض قلنا الخالف للقياس لمحق به غيره دلاله
لا قياسا إذا كان مثله في مناط الحكم ولم يخالفه إلا في الاسم وفيهما لا يكون
مناظروها عاجزان عن الصوم كالشيخ الغافي فيكون النص الوارد في أحدهما واردا

في الاخر فبيننا وله النص دلالة وقوله **مالك** يجب عليه ما لان الصوم لم يجب عليها لغيرها
 فلا يجب عليها بدله لانه فرع وجوب الاصل فصام كصوم المتعة كما اذا مات او هلك على
 حالها قلنا وجب عليها ما اذا اذاعت من ايام اخر فلا يسقط ذلك بالتقريب منها بخلاف
 ما اذا مات على حالها بعد الوجوب وبخلاف صيام المتعة لانه بدل عن الدم فلم يجز
 عنه الغدبة لكان بدل البدل وهو لا يجوز بالراي وان لم يلزم لم يلزم المولى ان
 يطعم عنه وقوله **الشافعي** يلزم اعتبارا بديون العباد ولهذا يعتبر عند
 من جميع المال ونحن نقول انها عبادة فلا بد فيها من الاختيار وذلك بالايضا
 دون الورثة وهذا لان من شرط العبادة النية واداءه بنفسه واذا
 مات من غير ايصافات الشرط فيسقط للتعد بخلاف حق العباد فان الوجوب
 فيه وصوله الى مستحقة لا غير ولهذا لو ظفر به الغريم يأخذه ويرب من عليه
 بذلك ولو تبرع به اجنبى في حياته صح ويرث ذمته بخلاف حقوق الله تعالى
 ولو لم يوص فترجع به المولى بجزية ان شاء الله تعالى وكذا كفارة اليمين والقيل
 اذا تبرع بالطعام والكسوة يجوز ولا يجوز التبرع بالاعتاق لما فيه من الزام
 المولى الميت بغير رضا والصلاة كالصوم استحسانا لكونها اهم ويعتبر كل
 صلاة بصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه المولى ولا يصلي وقوله **الشافعي**
 يصوم عنه لما روى عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان اتيممت
 وعليها صوم نذرا فاصوم عنها قال ارايت لو كان على امك دين فقضيته اكان
 يجزى ذلك عنها فقالت نعم قال صومي عن امك اخرجها البخاري ومسلم ولم
 يذكر الوصية ولا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم انها وصت ام لا ولنا قوله
 عليه السلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه رواه
 النسائي عن ابن عباس وعن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال من مات وعليه
 صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين وقوله **القطبي** اسناده حسن ورواه
 ابن ماجه ايضا ولا يهمل ان لا يصوم عنه في حالة الحياة فكذا بعد الموت كالصلاة
 وقوله **رج** وقضا ما قدره بلا شرط ولا اي قضا المسافر والمريض بقدر ما دركا
 من العدة من غير وجوب الترتيب اما القضاء فقد قدمناه واما عدم وجوب
 الترتيب فللقوله تعالى فعدة من ايام اخر من غير شرط الترتيب وقوله بعض النبا
 يجب الترتيب لقوله عليه الصلاة والسلام قال من كان عليه قضاء رمضان فليصومه
 ولا يقطعه ولنا ما تلونا وما روى عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال
 قضاء رمضان ان شاء ففرق وان شاء تابع رواه الدارقطني وروى انه عليه الصلاة

والسلام سئل تقطيع قضا رمضان فقال لو كان على احدكم دين فقضاه درهما
 ودرهم حتى يقضى ما عليه من الدين فهل كان قاضيا دينه فقالوا نعم يا رسول
 الله فقال الله احق بالعفو والتجاوز قال ابو عمر اسناده حسن وكان القضاء
 يحكى الاداء ولا يجب فيه الترتيب حتى لو افطر يوما لا يجب عليه اعادته ما مضى
 فكذا القضاء وما رواه غير ثابت فان قيل قراة ابي نعمة من ايام اخر مستأنسة
 فيجب العمل بها كما قلتم يجب العمل بقراة ابن مسعود في كفارة اليمين ثلاثة ايام مستأنسة
 قلنا قراة ابي ليس مشهور فلا يجوز التخصيص بها لانها نسخ بخلاف قراة
 ابن مسعود لانه مشهور لكن المستحب ان تقضيه مرتبة متتابعة مسارعة الى
 اسقاط الواجب ولهذا يستحب له ان لا يؤخر بعد القدرة عليه وقوله **رج**
فان جاء رمضان قدم الاداء على القضاء اي اذا كان عليه قضا رمضان ولم
 يقضه حتى جاء رمضان الثاني صام رمضان الثاني لانه في وقته وهو لا يقبل
 غيره ثم صام القضاء بعد لانه وقت القضاء ولا فدية عليه وقوله **الشافعي**
 عليه فدية ان اخره بغير لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال في رجل مرض
 في رمضان فافطر ثم صح ولم يصم حتى ادركه رمضان اخر يصوم الذي ادركه ثم يصم
 الذي افطر فيه ويطعم كل يوم مسكينا ولنا اطلاق ما تلونا من غير قيد بن مان
 ولا تاخير الاداء عن وقته لا يوجب الفدية فتأخير القضاء وهو مطلق عن الوقت
 اولى ان لا يوجبها وكما رواه غير ثابت لان في مسنده ابراهيم ان نافع قال ابو حازم
 الرازي كان يكره وفيه عرا ايضا قال فيه كان يضع الحديث **رج** **والجامل**
والمنع ان خافا على الولد او النفس اي انهما الفطر وهو معطوف على قوله في اول
 الفصل لمن خاف زيادة المرض لما روى عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن
 الحائض والمرضع الصوم ولا تنها يلحقها المخرج بالصوم فيشعر الا فطر في حقهما كالسافر
 والمريض وقوله في الخواشي المراد بالمرضع الظئر لوجوب الارضاع عليهما بالعقد بخلاف
 الام فان الاب يستاجر غيرها وعزاه الى الذخيرة وبه قول القدرى وغيره اذا
 خافتا على انفسهما او ولدهما اذ لا ولد للمستأجرة وكذا اطلاق الحديث ولان الارضاع
 واجب على الام ديانة لا سيما اذا لم يكن للزوج قدر على استئجار الظئر فصارت كالظئر
 ولا فدية عليهما وقوله **الشافعي** رحمه الله تعالى اخاف المرضع على الولد فافطرت
 فعليها الفدية لانه افطار انتفع من لم يلزمه الصوم وهو الولد فيجب للفدية
 كافطار الشيخ القائل ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ فلا يلحق به خلافه

ولهذا لان الشيخ يجب عليه الصوم ثم يتنقل الى الفدية لعجزه عنه والطفل لا يجب
عليه الصوم وانما يجب على امه وقد اتت بذلك وهو القضاء فلا يجب عليه غيره
ولان الفدية كفارة وهي لا تجب عند الاكل لغير عذر بل لا يجب على المرأة عند
البتة ولو بالجماع فكيف يجب عليها هنا بالاكل بعذر وهذا خلف **ق** **ر**
والشيخ الثاني وهو يفدي فقط اي الشيخ الثاني في الفطر على نحو ما تقدم في الجاهل
والمرضع من العطف وهو وحده يفدي دون غيره ممن تقدم ذكرهم لقوله تعالى
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين اي لا يطيقونه فالعرب تحذف الا اذا
كان موضعها ظاهرا كقوله تعالى فتقوا لربكم يوسف اي لا تقفوا وروى عطاء
انه سمع ابن عباس يقول على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس
ليست بمنسوخة للشيخ الكبير والمرأة الكبير فلا يستطيعان ان يصوما فيطعمان
لكل يوم مسكينا رواه البخاري وهو مروي عن علي بن ابي طالب وابن عباس وابي عبد
وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ولم يرو عن احد منهم خلاف ذلك فكان
اجماعا وقال مالك لا يجب عليه الفدية وهو القول القديم للشافعي رحمه واختار
الطحاوي لانه عاجز عن الصوم فاشبهه المريض اذا مات قبل والمسافر اذا مات
في حال السفر فصار كالصغير والمجنون وعن سلمة بن اكوع قال لما نزلت هذه
الاية التي بعدها نحتها ولما ذكرنا من اجماع الصحابة ورواية عن ابن عباس
تقدم على رواية سلمة لانه اقله ولا يجوز المصير الى القياس مع وجود النص
والنذر المعتبر في جميع ما ذكرنا من الاعذار مثل رمضان ولو كان الشيخ الثاني
ومات في السفر ينبغي ان لا يجب عليه الفدية لغيره من الاصحاب لانه مخالف لغيره
في التحفيف لا في التغليظ **ق** **ر** **والمتنوع بغير عذر في رواية يفتي** **ق**
يصوم النفل ان يفطر في رواية بغير عذر وهي رواية عن ابن يوسف **ق** **ر**
روى مسلم عن عابشة رضي الله عنها انها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات
يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال اني اذا صائم ثم اني يوما اخر فقلنا لا
الله اهدي الينا جيس فقال اربيه فلقد اصبح صائما فاكل وزاد النساء كن
اصوم يوما مسكنا وصح هذه الرواية ابو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وابو بكر بن النضر
له ان يفطر الا من عذر لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا رعى احدكم
الى طعام فليجب فان كان مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل الى فليدع وقال
القرطبي ثبت هذا عنه عليه الصلاة والسلام لو كان الفطر جائزا لكان الا فضل
الفطر لاجابة الدعوى التي هي السنة واخلاف بينهم انه يجوز للعذر واختلفوا

والصيام

في الضيافة هل يكون عذرا قيل لا يكون عذرا لما روينا وقيل يكون عذرا قيل لا
لما روى جابر ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع طعاما
فدعى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلما جئوا بالطعام اتخى احدهم فقال
عليه الصلاة والسلام مالك فقال له صائم فقال عليه الصلاة والسلام
تكلف لك اخوك وصنع ثم تقول انا صائم كل وصم يوما مكانه وعينه لا تخط
وقال انه ابو سعيد الخدري وبعد الزوال لا يكون عذرا الا اذا كان من الايمن
وكذا اذا حلف عليه بالاطلاق يفطر قبل الزوال ولا يفطر بعده وقوله يقضيه
مذهبا واخلاف فيه بين الاصحاب وقال الشافعي رضي الله لا يجب
صيامه ولا قضاء لقوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع امير نفسه
ان شاء صام وان شاء افطر وقوله عليه الصلاة والسلام من صام فهو
بالخير ما بينه وبين نصف النهار ولا نه متبرع بالاداء وقد مضى ما تقدم به
لقوله تعالى وما على الحسن من سبيل ولما روينا وما روى عن عابشة رضي الله عنها
انها قالت اصبحت انا وحفصة صائمتين ومقطوعتين فاهدي لنا طعاما فافطرا
عليه فيفضل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني حفصة وكانت بنت ابيها
فسأته عن ذلك فقال عليه الصلاة والسلام اقضيا يوما مكانه ذكره في الوطيا
والنساء والترمذي وهو قول ابى بكر وعمر وابن عباس وغيرهم وروى ان
عمر خرج يوما على اصحابه فقال له اصبحت صائما فرت جارية لي فوفقت عليها
فما ترون فقال علي بن ابي طالب لا تقضي يوما مكانه كما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال انت احسنهم فتيا ولا ن ما اتى به قرية فيجب صيامه وحفظه
عن البطلان وقضاؤه عن الافساد لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ولا يمكن ذلك
الا باتيان الباقي فيجب اتمامه وقضاؤه عند الفساد وضروقه فصار كالحج والعمرة
المنطوق عن فان قيل وجوب اتمام الحج والعمرة بالامر وهو قوله تعالى واتموا الحج والعمرة
لله قلنا قد امر الله باتمام الصوم ايضا قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل من غير فصل
بين الفرض والنفل وكذا قوله عليه الصلاة والسلام من سئى وهو صائم فاكل وسئى
فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه من غير فصل وكذا في الصحيحين وقوله عليه الصلاة
والسلام الا ان تطوع عقيب قول الامر اى هل على غيرهن يدل على ما قلنا لان الاصل
في الاستئذان ان يكون متصلا وما رواه من الحديث الاول قال القرطبي فيه لا يصح
لان في طريقه جعفر بن الزبير وهو يتركه ولان صحاح المراد بالخيار من الحديث الاول
لحق الخيار عليه لان الشارع وان امر بالفعل لم يجبره عليه بل اختار باق

فيه ان شاء فعل وان شاء لم يفعل ونظير قوله تعالى فمن شاء فليؤم ومن شاء
فليكفر والمراد من الحديث الثاني بيان وقت الشروع فيه لانه لا يجوز بعد نصف
النهار فيكون معناه من اراد ان يصوم تطوعا فهو بالخيار الى نصف النهار
ان شاء شرع فيه وان شاء لم يشرع كما يقال من دخل على السلطان فليتناهب
او من اراد الدخول عليه **قـ** **رجـ** ولو بلغ صبي واسلم كافر اسلم **بـ**
ولم يقض شيئا قضا لحق الوقت ولم يقض شيئا لان الصوم غير واجب عليه فيه
وقد زفر في الكافر اذا اسلم يجب عليه قضا ذلك اليوم نهى اذ راجع من
الوقت بعد الاسلام كادراك كماله كما في حكم الصلاة وينبغي ان يكون جوابه
كذلك في الصبي اذا بلغ ونحن نقول لا يمكن من اداء الصوم باذنه من النهار
بخلاف الصلاة ان السبب في الصلاة الجزم المتصل بالاداء فوجدت الاهلية
عنده وفي الصوم الجزم الاول هو السبب والاهلية معدومة عنده وقيل ابو يوسف
اذا ادرك وقت النية وجب عليه ما صوم ذلك اليوم لا مكان تحصيله وان لم يصوما
وجب عليهما القضا لما قلنا ونحن نقول ان الصوم لا يجزى وجوبا كما لا يجزى اهلية
الوجوب بتقدمه في قوله فلا يجب بخلاف الجنون اذا افاق في بعض النهار حيث يجب
عليه ان يصوم ذلك اليوم ويجب عليه قضا وان لم يصم ويجزى عن الواجب ان
نواه في وقته لا غير المستوعب منه كالمرضى ولهذا يجب قضا ما مضى ولو
نوى الكافر الذي اسلم تطوعا لا يجزى عن التطوع لانه ليس من اهل التطوع
في قول النهار بخلاف الصبي الذي بلغ ولا فرق بين ان يكون في رمضان وغيره
وقيل في غير رمضان يلزمهما بالشروع فيه نهرا حتى لو فسد وجب عليهما
قضاوه واختلفوا في هذا الاساك قيل انه مستحب لانه مفطر ولا يجب اساك
وقيل واجب لانه عليه الصلاة والسلام امر بذلك يوم عاشوراء حين كان صومه
واجبا والصحيح الوجوب لما روينا وعلى هذا الخلاف من صار اهلا للصوم في شأه النهار
ولم يكن في اوله كذلك الحائض اذا طهرت والمسافر اذا قدم وقيل الشافعي لا يسلك
الاسن كان اهلا للصوم في قوله كما مفطر عدا او خطا بان تسحر وهو يظن ان الفجر لم
يطالع او فطر وهو يظن ان الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع والشمس لم تغرب كان
الاسنك تشبها خلف عن الصوم فلا يجب الاصل الا ترى ان الحائض والنفساء والمسافر
والمرضى لا يجب عليهم الاساك لما قلنا فكذلك هذا ونحن نقول لا يسلك اصل وليس خلف
عن الصوم وانما لا يجب على ما ذكرهم لان المانع من السنة قد تحقق فيهم كما تحقق في حق
الصوم في حقهم **قـ** **رجـ** ولو نوى السافر الاضطر ثم قدم ونوى الصوم **ووقته**

اي وقت النية وهو قبل ان ينتصف النهار لان السفر لا ينافي في اهلية الصوم **جـ**
واداواتا هو مخصص فقط فاذا زال التحق بالمقيم لانعدام المخصص ولا فرق في هذا
بين ان يكون الصوم فرضا او نفلا ولهذا قال صح لا يختلفان في الصحة وانما
يختلفان في اللزوم حتى يلزمه ان ينوي اذا كان ذلك في رمضان لان السفر
لا ينافي وجوب الصوم الا ترى انه لو نوى وهو مسافر في رمضان لا يجوز له ان يفطر
في ذلك اليوم فهذا اولى غير انه لا يجب عليه الكفارة في المسئلة وهو السفر في
اواخره كما يسقط الحد بالنكاح الفاسد للشبهة **قـ** **رجـ** ويقضى بالجماع **سـ**
يوم حدث في ليلة اي يقضى اذا فاتته الصوم بسبب الانحيا لانه نوع مرض
لا يزيل الحج ويضعف القوى فلا ينافي في الوجوب ولا الاذى ولا يقضى يوم احد
فليلته الاغنا لوجود الصوم فيه او الظاهر انه ينوي من الليل خلا لخال المسلم
على الصلاح حتى لو كان سهلا لعاد الاكل في نهار رمضان او مسافرا قضا كله
لعدم ما يدل على النية وان اغنى عليه في رمضان كله الا اول يوم منه لما قلنا
وان كان الاغنى حدث في شعبان قضا كله لعدم النية **قـ** **رجـ** **ويجوز**
غير متتابع اي يقضى اذا فاتته بجون غير متتابع وهو ان يكون جنونه غير مستوعب
لشهر رمضان والمتتابع المستوعب له فلا يعتبر وان كان غير مستوعب يجب عليه
القضا لانه لا يخرج والسبب قد تحقق والاهلية من الحج لا سيما اذا توالي عليه
سنتين بخلاف الاغنا لان امتداد نادر بالذمة فامكن القول بوجوب وقـ
زفر والشافعي لا يجب عليه القضا لانه فرع على الوجوب الاداء وهو متوقف لعدم الاهلية
فكن ما يدعي عليه ونحن لا نسلم ان القضا يترتب على وجوب الاداء بل يجب في الذمة
لوجوب السبب وجوب ادائه ولم يجب الا ترى ان التام يجب عليه القضا وهو
يوجب السبب وجوب الاداء بالمطالبة فاذا وجب عليه لا يطالب بالاداء الا اذا
كان قادرا عليه وذلك بفعل المميز ونفس الوجوب في الذمة فيستلزم ان يكون
الذمة صاحبة للوجوب وينبوا دم ذمتهم صلحة له الا ترى انه يجب عليه حقوق
العباد اذا وجد منه سببه ثم يؤخر عنه الاداء الى وجود القدرة فكذلك هذا
ثم لا فرق بين الجنون الاصلي والعارضي وعن محمد انه لا فرق بينهما فالحق الاصلي
بالصبي واختاره بعض المتأخرين اعلم ان الاعذار اربعة اقسام ما لا يمتد غالبا
كالنوم فلا يسقط به شيء من العبادات بعد الحج ولهذا لم يجب عليه لانه لاحد
لسببه وما يمتد خلقه كالصبي فيسقط جميع العبادات لدفع الحج عنه وما يمتد
وقت الصلاة لا وقت الصوم غالبا كالانحيا فان امتد في الصلاة ان زاد على يوم

يجب عليه القضا لانه لا يمتد الحج به وهو مخرج
وقد سألنا عن من لم يدر القضا اعتبارا بالانحيا
عليه ما ذكرنا فلو لم

جعل عذرا اذا فعل الحج لكونه غالبا ولم يجعل عذرا للصوم لان امتداد شهر
 نادر فلم يكن حرج والدليل على انه لا يمتد طويلا انه ياكل ويشرب فلو امتد طويلا
 لهلك وبقي حياته بدونها نادر ولا حرج في النواذر وما يمتد وقت الصلاة
 والصوم وقد لا يمتد هو الخوف فان امتد فيها اسقطها والا فلا **فصل**
في مسالك بلاية الصوم ونظر اي يجب عليه القضاء ان امسك في رمضان عن
 الاكل والشرب بلا نية صوم ولا فطر وقت رفر لا يجب عليه القضاء لان صوم
 رمضان يتادي عنه بدون النية في حق الصحيح المقيم لان المستحق عليه هو كمال
 وقد وجد وهذا لا يمتد متيقن باصله ووصفه فعلى اي وجه اتى به وقع عنه كما اذا
 كل النصاب من الفقير ولنا المستحق عليه الامساك بحجة العبادة لقوله تعالى وما امروا
 الا ليعبدوا الله مخلصين والاخلاص لا يكون بدون النية ويلزم على ما قاله زفر ان يكون
 العبادة من فعل العبد وان تكون بدون اختيار وهذا خلف وفي هيئة النصاب حجة
 منه نية القرية على ما مر من قبل ونحن للخلاف نطهر في لزوم القضاء وجوب الكفارة يعني
 لا يلزمه القضاء لم ياكل ويجب عليه الكفارة ان اكل عند زفر لانه صائم عنده وعندنا
 الحكم على كسبه لانه غير صائم وعنده ان اكل بعد الزوال فكذلك كما قاله ابو حنيفة وان اكل قبل
 الزوال يجب عليه الكفارة لانه فوت به امكن التحصيل فصا وكفاصل الغاصب **فصل**
في مسالك بلاية الصوم ونظر اي يجب عليه القضاء ان امسك في رمضان عن
 الاكل والشرب بلا نية صوم ولا فطر وقت رفر لا يجب عليه القضاء لان صوم
 رمضان يتادي عنه بدون النية في حق الصحيح المقيم لان المستحق عليه هو كمال
 وقد وجد وهذا لا يمتد متيقن باصله ووصفه فعلى اي وجه اتى به وقع عنه كما اذا
 كل النصاب من الفقير ولنا المستحق عليه الامساك بحجة العبادة لقوله تعالى وما امروا
 الا ليعبدوا الله مخلصين والاخلاص لا يكون بدون النية ويلزم على ما قاله زفر ان يكون
 العبادة من فعل العبد وان تكون بدون اختيار وهذا خلف وفي هيئة النصاب حجة
 منه نية القرية على ما مر من قبل ونحن للخلاف نطهر في لزوم القضاء وجوب الكفارة يعني
 لا يلزمه القضاء لم ياكل ويجب عليه الكفارة ان اكل عند زفر لانه صائم عنده وعندنا
 الحكم على كسبه لانه غير صائم وعنده ان اكل بعد الزوال فكذلك كما قاله ابو حنيفة وان اكل قبل
 الزوال يجب عليه الكفارة لانه فوت به امكن التحصيل فصا وكفاصل الغاصب **فصل**

كفارة عليه لانه بنى الامر على الاصل فلم تكن للنية وانما اذا افطر وهو يرى الشمس قد غابت
 فاذا هي لم تغرب فعليه القضاء لما ذكرنا وفيه قول عمر ما حان نفي الاثم ففرضا يوم
 علينا يسير ولم يسن له شي فلا قضاء عليه وكذا اذا كان في الكثر رايه الها غرت حتى لا
 الكفارة لان غلبة الظن كاليقين فصا كما اذا رايها غابت ولو شك في الغروب فان لم
 يتبين له شي فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان فان تبين انه اكل قبل الغروب يجب
 عليه الكفارة وان غلب على ظنه ان الشمس لم تغرب فاكل فعليه القضاء والكفارة اذا لم
 يتبين له شي او تبين انه اكل بالدليل فلا شي عليه في جميع ما ذكرنا ثم اعلم ان التحرر
 مستحب وقيل سنة لقوله عليه الصلاة والسلام ان افضل ما بين صيامنا وصيام
 اهل الكتاب اكلة السحري والسحري رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجة والمسند
 فيه التاخير وفي الفطر التحجيل لما روى ابو ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 لا تزال امتي بخير ما اخروا السحور وعجلوا الفطر رواه احمد وعنه سهل بن سعد ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه وعن ابن
 انه عليه الصلاة والسلام كان يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان فطرت فان لم يكن
 تمرات حتى خبثوات من ماء رواه احمد وابوداود والترمذي وما اعدم وجوب الكفارة
 على من اكل بعد اكله ناسيا فلان الاشتباه اسند الى دليل وهو القياس لتحقيق
 الشبهة ولا فرق في ذلك بين ان يبلغه الحديث وعلمه او لا لان الشبهة في الدليل فلا
 يفتق بالعلم كوطي الاب جار نية الا ان حيث لا يجب الحديث ما كان كما قلنا وكذا لو جامع
 ناسيا ثم اكل او جامع عدا وعلى هذا لو نوى من النهار او أصبح مسافرا فتوى الا فانه فاكل
 فلا كفارة عليه وروى عن ابو حنيفة انه اذا بلغه الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام
 من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله واسقاه انما يجب عليه
 الكفارة وكذا عنهما لان الحديث صحيح وليس بشاذ حتى يجب تركه والظاهر الا والقياس
 الشبهة الحكيمة ولهذا قال ابو حنيفة لولا هذا الحديث لقلت بفطره بالاكل ناسيا وهذا
 دليل على قولنا اعنى قوة الحديث وقوة القياس وعلى هذا لو ذراه القيتي ثم افطر عدا
 لا يجب عليه الكفارة لانه يفصل منه شئ ويعود الى الجوف عادة فيثبت بشبهه
 حكيمة ولو اجمعت فظن ان ذلك مفطر فاكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة لان الظن
 لم يستند الى دليل شرعي الا اذا افتاه فقيه بذلك لان الفتوى دليل شرعي في حقه
 ولو بلغه الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم والمحجوم فافطر متعمدا
 فكذلك عند محمد لان قول الرسول اقوى من الفتوى فاولا ان يكون شبهة وعن ابو حنيفة
 خلاف ذلك لان على القاضي لا اقتداء بالفتوى لعدم الاهتداء في حقه الى معناه الا

ولوعرفنا وبه عليه الكفارة لا تنافي الشبهة وقول الأوزاعي لا يورث شبهة
 لمخالفة القياس وتأويله أنه منسوخ أو ما يعتبان الناس فلا يحصل لها اجر
 الصائم والقبلة والمشر والمباشرة كالحجامة حتى لا تسقط الكفارة به الا اذا
 افتناه فقيه ولو اغتاب انسانا فافطر بغيره منعوا يلزمه الكفارة كيف كان
 لا تنافي الشبهة وقول الظاهرية لا يثبت به شبهة وقيل هو كالحجامة وعلى الأول
 عامة المشايخ وآثارنا في المجنونة اذا اجتمعت فلو جرد ما بنا في الصوم هو
 الجماع ولا كل بعد ذلك ليس فسادا لوجوه قبله فلا يتعلق وجوب الكفارة به وقد
 زعموا الشافعي لا يفسد صومهما بهذا الجماع اعتبارا بالتأسي اذ عذرهما
 ابلغ من عذر لوجوه قصد الأكل فيه دونهما ونحن نقول النسبان يغلغله
 وهما نادران فلا يمكن للمآقمة به ثم تصور هذه المسئلة في التامة ظاهرة
 وصورتها في المجنونة انها نوت الصوم ثم جنت بالتهار وهي صائمة ثم ماتت
 فجامعها انسان وحكى ان ابا سليمان الجرجاني رحمه الله أنه قال لما قرأت على
 محمد بن هذيل **قد** كيف تكون صائمة وهي مجنونة فقال لو جرد هذا فانه انشتر
 في الارض ومنهم من قال كانت في الاصل وهي مجنونة اى مكروهه فظن الناس
 انها مجنونة ولهذا قال رحمه الله دع هذا فانه انشتر في الافاق وروى عن عيسى
 ابن ابيان انه قال قلت لمحمد بن المجنون قال لا بل المجنون فقلت لا تجعلها مجنونا
 فقال لا بل ثم قال كيف قلت لمحمد وقد سارت لها الركيان دعوها والمجنون معنى
 مجنون ضعيف لفظا صحيح حكما وعن محمد لو اكل ناسيا او شرب فتذكر فقطع
 الشرب او القي اللقمة او جامع ناسيا فنزعه الحال غلظا وطلع الفجر وهو جامعها
 فنزعه مع الطلوع فصومه تام وقال زعفر بن يونس وعليه الكفارة في فصل
 الجماع لانه في حالة النزاع مباشر للأكل والجماع وهذا يمشي على قاعدة فاعذر
 عنده لا يشترط التمكن كما اذا حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه ولا خاتما
 فنزعه الحال بحث على قوله وقال ابو يوسف يفسد صومه في الجماع خاصة لان
 النزاع نفسه جماع لمجرد حاسة الفرج بالفرج وجرد ما ذكره محمد ان النزاع ترك
 الفعل فلا ينافي في الصوم لان محله الجماع وقد تركه بالنزاع وكذا الأكل والشرب
 تركه بالقطع فلا يفسد **قال** **رحم** ومن **الذي** **صوم** **يوم** **الذي** **الذي**
وقد زعموا الشافعي لا يلزمه القضاء ولا يصح النذر به لانه نذر بما هو
 معصية لورود النهي عن الصوم في هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع فيصح
 والنهي لا ينافي في المشروعية لان موجب النهي لا ينافي في الصوم ولا يكون

او الغرر

تصور وجهه فيكون مشروعا ضروريا والنهي لغريم وهو ترك اجابة دعوى
 الله تعالى لا ينافي في المشروعية فيصح نذره ولكنه يفطر احترازا عن المعصية ثم
 يقضى إسقاط الواجب عن ذنبه وان صام فيه يخرج عن العهد لانه اذا
 كالتزامه ناقضا لمكان النهي **رحم** **وان** **نوى** **مينا** **كفرا** **بضا** اى مع القضاء
 يجب كفارة ممن لانها صحتا فيجب عليه اذا افطر موجبا الكفارة باليمين والقضاء
 بالنذر وهذه المسئلة في ستة اوجه ان لم يتوشيا او نوى النذر ونوى ان
 لا يكون مينا يكون نذرا في هذه الصور الثلاث لانه نذر بصيغته فينصرف اليه
 عند الاطلاق او عند نيته له فان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون مينا
 لان اليمين يحتمل كلامه لان النذر ايجاب المباح وهو اليمين لانه يوجب التبر
 وقد عتبه بعزمه وبقي غيره وان نواهها جميعا يكون نذرا بيمين عندا في حقيقته
 ومجربا وعندا في يوسف يكون نذرا لا غير وان نوى اليمين يكون ايضا نذرا ومينا
 عندا وعندا يكون مينا لا غير له ان النذر فيه حقيقة واليمين عجز فلا ينظرهما
 لفظ واحد والمجاز نوعين نيته وعند نيته يترجح الحقيقة ولما لا ينافي في اليمين
 لان النذر ايجاب المباح فيستدعي تحريم صومه وانه ممن لقوله تعالى لم تحرم ما مل
 الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فكان نذرا بصيغته مينا بمجبه
 كثيرا القرايب تلك بصيغة تحريم بموجب حتى اذا نوى عن الكفارة اجتزاه
 او يقول انهما يقتضيان الوجوب اما النذر فظاهر واما اليمين فلا نه يوجب
 البرا لان النذر يقتضيه لعينه لانه موضع له واليمين يقتضيه لغريمه
 وهو ان لا يلزم هتك حرمة اسم الله تعالى مجعنا بينها عملا بالدليلين كما جمعنا
 بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض وكما جمعنا بين جهتي الفسخ
 والبيع في كفاية فاذا جاز ذلك مع اختلاف الحكم فع اتفاقه اولى ان يجوز
 وهذا لانه ليس فيه أكثر من ان يكون واجبا لعينه واجبا لغريمه وذلك لا يتبع
 لمن حلف بصلوات الصلوات المفروضة او يعطى ابيره فيكون كل واحد من
 الجهتين يحكم للآخر فلا ينافي ولا يضربا بعد ذلك اختلاف القضاء والكفارة عند
 عدم الوفاء لانها حكم اخر سوى الموجب الاصلى اذ الموجب الاصلى هو لزوم الوفاء
 به فلا يتنافى بينهما فيه **قال** **رحم** **ولو** **نذر** **صوم** **هذه** **السنة** **افطر** **اياما** **مستترة**
وهي **يوم** **العيدة** **وايام** **التشريق** **وقضاه** **لان** **النذر** **بالسنة** **المعينة** **نذر**
بعض **الايام** **لانها** **لا** **تخلو** **عنها** **وقال** **في** **الغاية** **هذا** **محمول** **على** **ما** **اذا** **نذر** **قبل** **عيد** **الفضل**
اما **اذا** **قال** **في** **شوال** **الله** **على** **صوم** **هذه** **السنة** **لا** **يلزمه** **قضا** **يوم** **الفطر** **وكذا** **الوقال**

بعد أيام التثريق لا يلزمه قضاء يوم العيد وأيام التثريق بل يلزمه صيام ما
من السنة هذا قياسه وهذا سهو لأن قوله هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا
من وقت النذر إلى وقت النذر وهذه المدة لا تخلو عن هذه الأيام فلا يحتاج إلى
الحمل فيكون نذرا بها وكذا إذا لم يعين السنة ولكنه شرط التتابع لأن السنة
المتابعة لا تعري عنها لكن يفرضها في هذا الفصل موصولة تحقيقا للتتابع
بقدر الأماكن بخلاف الفصل الأول وهو ما إذا نذر لسنة معينة لأنه
ليس بترتيب وإنما هو متجاوز كرمضان ولهذا لا يعيد إذا افطر يوما ونحوها
يعيد إذا افطر بشرط ولو صام هذه الأيام اجزأه لأنه إذا كان التزمه ويتأ
في الفصلين خلاف زفر والشافعي وقد بينا الوجه فيه ولو لم يشترط التتابع
لا يجزئ صوم هذه الأيام ويقضى خمسة وثلاثين يوما لأن السنة المنكدة
من غير ترتيب اسمها أيام معدودة قدر السنة فلا يدخل في النذر هذه الأيام
ولا شهر رمضان بل يلزمه من غيرها قدر السنة فإذا أداها في هذه السنة فقد
أداها ناقصة فلا يجزئ عن الكامل وشهر رمضان لا يكون إلا من رمضان فيجب
عليه قضاء قدره بخلاف الفضلين الأولين لأن رمضان داخل في النذر فلم
يصح التزامه في الفضلين الأولين بالنذر أحد عشر شهرا وفي الفصل الثالث
اثنا عشر شهرا لعدم دخول رمضان فيه ولو نوى مينا ونذرا أو مينا ونذرا
فعلى ما تقدم من الوجوه الستة باختلاف الواقع فيها **قضاء**
شرح فيها ثم افطر أي أن شرح في الصوم في هذه الأيام الخمسة ثم افطره
عليه قضاء وعن أبي يوسف ومحمد أن عليه القضاء لأن الشرع ملزم كالنذر
كما في سائر الأيام والنهي لا يمنع صحة الشرع في حق القضاء كالشرع في الصلاة
في الأوقات المكروهة ولا في حنيفة أن صوم هذه الأيام ما مورس بقضاه
ولم يجب عليه إتمامه ووجوب القضاء بالشرع يثبت على وجوب الإتمام
فلا يجب وهذا لأنه بنفس الشرع يكون من تكبيل للنهي لأنه صوم فيكون
اعراضا عن إجابة دعوة الله تعالى فاسقطه بخلاف النذر بصوم العيد
لأنه لم يصير من تكبيل للنهي بنفس النذر لأنه التزام طاعة الله تعالى وأما المعصية
بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات إيجاب المباشرة ونحوها
الشرع في الأوقات المكروهة حيث لا يصير من تكبيل للنهي بنفس الشرع ولأن
النهي عنه الصلاة وفي الشرع لا يصير من تكبيل للنهي بنفس الشرع ولأن النهي
عنه الصلاة وفي الشرع ليس بصلاة حتى لا يبحث به الحالف لأنه لا يصلح ما لم

يسجد والشرع هو الموجب للقضاء دون الصلاة فصاها كالنذر ولا يمكنه
الأداء بذلك الشرع في الصلاة لا على وجه الكراهية بأن يمسك حتى تبيض
الشمس فصل الفرق بينهما من وجوه والله سبحانه أعلم **باب الاعتكاف** وهو
في اللغة الإقامة على الشيء ولزومه وجس النفس عليه ومنه قوله تعالى ما هذه
التمثيل التي أنتم لها عاكفون وقوله تعالى يعكفون على أصنامهم وفي الشرع هو
الإقامة في المسجد واللبث فيه مع الصوم والنية قال الله تعالى وطهر بيوتكم
والعكافين والمعنى اللغوي فيه موجود مع زيادة وصف **قوله** مع سن لبث
في مسجد بصوم ونية أي جعل اللبث في المسجد سنة بشرط نية الاعتكاف والصوم
وقد القدوى الاعتكاف مستحب وقال صاحب الهداية والعكاف أنه سنة مكروه
لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عليه في العشر الأخير من رمضان والمواظبة
دليل السنة والحق أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام واجب وهو المنذور وسنة وهو
في العشر الأخير من رمضان ومستحب وهو في غير من الأربعة من محاسن
الاعتكاف أن فيه تفريع القلب من أمور الدنيا وتسليم النفس إلى المولى عز وجل
عبادة ونية وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف أما اللبث فنية
لأنه يلزم عليه وشرطه النية والمسجد والصوم وهو مذهب علي وابن عمر وابن عباس
وعائشه وغيرهم رضي الله عنهم وقاب الشافعي صوم الصوم ليس بشرط له لما روى
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صوم إلا أن يجعله على
نفسه رواه الدارقطني وقاب رفعه أبو بكر بن محمد بن إسحق السوسي وغيره
لأن رفعه وروى في الصحيح أن عمر رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم
كنت نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بذلك
فاعتكف ليلة وهي لا تقبل الصوم وعن ابن عمر أن عمر نذرا أن يعتكف في المسجد
ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد أسلامه فقال أوف بذلك رواه الدارقطني
وقاب أسناده حسن فلو كان الصوم من شرطه لما احتاج إلى إيجاب صوم
فيه ولأن الصوم أصل بنفسه وهو أحد أركان الدين فكيف يكون شرطا
لغيره والشرطية تنبني عن التبعية فكيف يكون تبعيا لما هو دونها ونحوها
عائشة رضي الله عنها قالت السنة على المعتكف ألا يعود مريضا ولا يشهد جنازة
ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج إلا للملازمة منه ولا اعتكاف إلا بالصوم
ولا اعتكاف إلا في مسجد إلا في جامع رواه أبو داود ومثله لا يعرف إلا ما رواه
يروا أنه عليه الصلاة والسلام اعتكف بالصوم ولو كان جائزا لفعل تعليمًا

للجواز ولا نه نذر الاعتكاف صايما يلزمه الاعتكاف صايما ولو انه شرط لما لزمه
كالونذر ان يعتكف متصداً بعشرة دراهم وهذا لان النذر لا يصح الا اذا كان
من جنسه واجبا مقصودا الا انه ليس للعباد ان ينصبوا سباب ولا يشرعوا احكام
بل انه ان يوجب على نفسه مما اوجبه الله تعالى ولم يوجب اليك وحده الا في ضمن عبادة
كالقعود في التشهد والوقوف بعرفة ولا يجب فيها لك فانه لو اجابها من غير علم بجواز
فان قيل لو كان الصوم شرطا فيه لكاد شرط انعقاد ودوام وليس هو شرطا للوحد
منها بدليل جواز الشروع فيه ليلا وبقائه فيه بعد ما شرع قلنا الشرايط انما تعتبر
بحسب الامكان ولا امكان في الليل فسقط للتعذر وجعلت الليالي تابعة للايام
كالسب والطريق في بيع الارض لا ترى ان صلاة المستحاضة تصح مع السيلان وان
عدم الشرط للتعذر وكذا الخروج للبول والغايط ولا ينافي فيه للعجز مع ان الركن اقرب
من الشرط وجاز ان يكون اصلا بنفسه ومع هذا تعلق به جواز الاعتكاف كالصلاة
اصلا بنفسها ومع هذا تعلق بها تمام الطواف واقرب منه ان الايمان اصل بنفسه
وتعلق به صحة العبادات كلها وحدث ان عباس ليس فيه دلالة على ما قال لانها
في قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه
عائدا على الاعتكاف دون الصوم فيكون بياننا ان الاعتكاف المنذور لا يصح بدون
الصوم والتطوع منه يصح ونحن نقول بموجبه ولا نعباس مذهب خلاف ذلك
على ما حكينا فسقط الاحتجاج به وحدث عمر رضي الله عنه محمول على انه نذر ان
يعتكف يوما وليلا بدليل الحديث الثاني انه نذر في السيلان ان يعتكف ويصوم وليس
في الليل صوم وبدليل ما روي انه نذر ان يعتكف يوما قال في الغاية رواه مسلم
وعن عمر انه قال نذر ان اعتكف يوما وليلا في الجاهلية ذكره من بطلان وهذا
اصل الحديث فنقل بعض الرواة الليلة وبعضهم اليوم ولا نه كان الصوم مشروعا
بالدليل في اول الاسلام ولعله كان قبل نسخة الحديث والآخر ضعفه صلى الله عليه
ثم الصوم شرط لصحة الواجب رواية واحدة وصحة التطوع فيما روي الحسن عن علي بن
ما ذكرنا من الادلة من غير فصل واقله على هذه الرواية يوم يدخل في المسجد قبل طلوع
الشمس ويخرج بعد غروب الشمس فان قطعه قبل ذلك قضاؤه ولو افسد بقضيه وظاهر
الرواية عن علي بن حنيفة وهو قوله ان الصوم ليس بشرط فيه وليس له ان يتركه على التطوع
حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه صح لان مبنى النفل على المساهلة
وهذا يصلي النفل قاعدا وركبا مع قدرته على القيام والنزول وروي عن ابن الوليد
عن ابي يوسف ان اقله اكثر اليوم حتى لو شرع في صوم التطوع ثم نذر ان يعتكف بقبعة

النهار صح عنده ان كان قبل الزوال والاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة لقوله عليه
رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وعن ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الا في مسجد
يصل في الصلوات الخمس لانه مسجد عبادة انتظار الصلوات فيقتصر على ان يصل
فيه قبل ارا دبه غير الجامع واما في الجامع فيجوز وان لم يصل فيه الخمس وعن
ابي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز وروي
الحسن عن ابي حنيفة ان كل مسجد له امام ومؤذن معلوم ويصلي فيه الصلوات الخمس
بالجماعة فانه يعتكف فيه لما روي حنيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول كل مسجد له امام ومؤذن فالا اعتكاف فيه يصح ذكره في الغاية ثم افضل
الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في بيت المقدس
ثم الجامع ثم في كل ما كان اهله اكثر واوفر **د ر** **واقلة نفل ساعة** وقد ذكرنا
ق د ر **والجمعة تعتكف في مسجد بيتها** لانه هو الموضع لصلاتها فتتحقق انتظامها
فيه ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والا ول افضل من المسجد الا عظم وليس
لها ان تعتكف في غير موضع صلاتها من بيتها وان لم يكن مسجد لا يجوز لها
الاعتكاف فيه ولا تخرج من بيتها الا اذا اعتكفت فيه ق د ر **ولا يخرج منه**
الا حاجة شرعية كالحج او طبعية كالبول والغايط لما روينا من الاثر عن
عائشة رضي الله عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت الا الحاجة
الا انسان اذا كان معتكفا متفق عليه يريد البول والغايط هكذا فسح الزهري
ولان هذه الاشياء معلوم وقوعها في من الاعتكاف فتكون مستثناة ضرورة
ولا يكت في بيته بعد ما فرغ طهره لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها
والجمعة اهم حاجته فيباح له الخروج لاجله وقال الشافعي فيسجد اعتكافه اذا
خرج الى الجمعة لانه لا ضرورة في حقه لكونه يمكنه ان يعتكف في الجامع قلنا
الا اعتكاف في كل مسجد مشروعه لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون والماء
فيقنوا والجميع ثم هود ما مور بالسعي اليها لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فيكون الخروج
لها مستثنى كحاجة الانسان ولا نال الزمان الاعتكاف في الجامع لاجل الجمعة
كثر خروجه ومشية المنافين للاعتكاف لبعده منزله خلاف مسجد حنيفة لان
فيه اخلا المساجد عن الاعتكاف وهجرانها ويخرج حين نزول الشمس ان كان معتكفا
قريبا من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تقف الخطبة ولكنه يخرج في وقت يمكنه
ان يصل الى الجامع ويصلي ربيع ركعات قبل الاذان للخطبة وفي رواية الحسن
ست ركعات ركعتان تحية المسجد واربع سنة وبعد الجمعة يكت بقليل ثم يصل

اربع ركعات عندا في حنيفة وعندهما ست ركعات على حسب اختلافهم في سنة الجمعة
ولا يكس الكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة لانها انتاع للمفريض فتكون
ملحقة بها ولا حاجة بعد الفراغ منها وان مكث الكثر من ذلك لا يفسد لان المفسد
للاعتكاف الخروج من المسجد لا المكث فيه الا انه لا يستحب له ذلك لانه التزم الا
في مسجد واحد فلا يثم في غيره **ق** **فان خرج ساعة بلا عذر فسد** اي فسد
اعتكافه وهذا عندا في حنيفة **ق** وقال لا يفسد الا ما كثر من نصف يوم وليلة وقوله
اقبل لان الخروج بينا في اللبث وما ينال في الشئ يستوي فيه القليل والكثير كما كل
في الصوم والحديث في الطهر وقولهما استحسن وهو واسع ولا في القليل فيه
لولا يخرج لو فغوا في الخرج لانه لا بد فيه لا قامة للخروج ولا خرج في الكثير والقليل
الكثر من نصف يوم اذا اقل تابع لا كثر كما في نية الصوم ولا يعود مريضا لما روي
عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتر بالمريض في
معتكف فيمركها هو ولا يعرج يسأل عنه رواه ابو داود وكذا الخروج الجنان يفسد
اعتكافه وكذا الصلاة ولو نغيت عليه او اجزاء الفريق او الخرق او الجهاد اذا
كان النقص او اداء الشهادة كل ذلك مفسد بخلاف الخروج لحاجة الانسان لانها
معلومة الوقوع فتكون مستثناة ولو انهدم المسجد الذي هو فيه فاستقل الى مسجد اخر
لم يفسد اعتكافه للضرورة لانه لم يبق مسجد بعده ذلك ففاته شرطه وكذا الفرق
اهله لعدم الصلوات المحسنة ولو اخرج ظالم كرها او خاف على نفسه او ماله من
المكابر من فخرج لا يفسد اعتكافه ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لها ان
ترجع الى بيتها وتبني على اعتكافها **ق** **د** **واكله وشربه ونومه ومبايعته**
فيه اي في المسجد اذ ليس في تقضى هذه الحاجات ما ينال في المسجد حتى يخرج لاصلها
يفسد اعتكافه خلافا للشافعي رحمه الله في خروجه الى بيته للاكل قلنا اكل في المسجد
مباح والنبى صلى الله عليه وسلم كان يأكل في المسجد فلا ضرورة اليه **ق** **د** **وكن**
احضارا لمبيع والصمت والتكلم الا بخير اما احضارا لمبيع وهو السلب للمبيع فلان
المسجد محرر عن حقوق العباد وفيه شغلها وجعلها كالدكان وقوله وكن احضارا
لمبيع يدل على انه له ان يبيع ويشترى ما بدله من التجارات من غير احضار السلعة
وذكر في الخبر ان المراد به ما لا بد منه كالطعام ونحوه واما اذا اراد ان يتخذ
ذلك متجرا يكره له وهذا صحيح لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له ان يشتغل في
بامور الدنيا فيه ولهذا انكر الخياطة والخز فيه ولغير المعتكف يكره البيع مطلقا لما
روى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن البيع والشراء في المسجد رواه الترمذي وعنه

عليه الصلاة والسلام انه قال اذا رايتهم من يبيع او يشتاع في المسجد فقولوا لا اريح
الله تجارتك الحديث اخرجه النسائي وقال عليه الصلاة والسلام من سعى رجلا
يشد ضالته في المسجد فليقل له ردها الله عليك وفي جامع الفقه يكره التعليم فيه
باجرة وكذا كتابة الصحف فيه باجرة وقيل ان كان الخياط يحفظ المسجد فلا بأس ان
يخط فيه ولا يستطرقه الا لعذر وكل يكره فيه يكره في سطحه واما الصمت فالمراد
به صمت يعتقد عبادة وهو منهى عنه وعن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال
لا يتم بعد احتلام ولا صلات يوم الى الليل رواه ابو داود وهو صوم اهل الكتاب
ففسخ ويلزم قراءة القرآن والحديث والعلم والتدريس وسير النبي صلى الله عليه
وسلم وقصص الانبياء وحكايات الصالحين وكتابات امور الدين واما التكلم
خير فانه يكره لغير المعتكف فاطنك للمعتكف **ق** **د** **ويجوز الوطئ ودواعيه**
لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فالحق به دواعيه وهو اللبس
والقبلة لان الجماع محظور فيه لما تلونا فيتعدي الى دواعيه وهو اللبس والقبلة
لان الجماع محظور فيه لما تلونا فيتعدي الى دواعيه وهو اللبس والقبلة
بخلاف الصوم لان الكن عنه هو الركن فيه والخطيئة ضئيلة لا يفتي الركن
فلم يتعدى الى دواعيه لان ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها ولا لانه لو تعدى لصاد
الكن عن الدواعي ركنه والركنية لا تثبت بالشبهة والحكمة تثبت بها ولا الصوم يكثر
وجوده فلم يتعد عن الدواعي لوجوه بخلاف حالة الحيض لانه زمان نفرة فلم تكن داعية
الى الوطئ ولان الحيض يكثر وجوده على ما ذكرنا في الصوم **ق** **د** **ويطيل بوطئه**
ويطيل بوطئه اي يطيل الاعتكاف بوطئه سواء كان عامدا او ناسيا نارا او ليلا
لانه محظور بالنقص فكان مفسدا له كيف ما كان كاجماع في الاحرام بخلاف الصوم
حيث لا يفسد به اذا كان ناسيا والفرق ان حالة المعتكف مذكورة بحالة الاحرام
والصلاة وحالة الصيام غير مذكورة ولو جاسع فيما دون الفرج او قبل او لم يزل
فسد اعتكافه لانه في معنى الجماع وان لم يزل لا يفسد لانه ليس في معنى الجماع ولهذا
لا يفسد به الصوم ولو امكن بالتفكر او النظر لا يفسد اعتكافه **ق** **د** **ولزمه**
الليالي بنذر اعتكافه ايام معناه لو نذر ان يعتكف اياما لزمه بلياليها لان ذكر
الايام بلفظ الجمع يدخل ما زادها من الليالي قال الله تعالى ثلاثة ايام الارض وقال
تعالى ثلاث ليال سويا والقصة واحدة فعبث عنها تارة بالايتام وتارة بالليالي فعلم
بذلك ان ذكر احدها بلفظ الجمع يقتضي الاخر وتدخل الليلة الاولى فكانت متتابعة
وان لم يشترط التسامع لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم لان مبناه على التفريق

لأن الميالي غير قابلة للصوم فتخلها بوجوب التقرب فيجب على التقرب حتى ينص على التبع
ثم يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس من آخر يوم وان نوى لا أيام خاصة صحته
نيتة لأنه نوى حقيقة كلامه **فأبـ** **ويلتان بلديومين** أي يلزمه ليبتدئ
بند اعتكافه يومين لأنه بذكر يومين يدخل ما بانها من الليلتين في العادة يقال
ما رايك منديومين والمراد بليلتيهما كما يقال ما رايك من ثلاثه أيام والمراد بلياليها
بخلاف ما إذا قال لله على أن اعتكف يوما حيث لا يلزمه الدليل لعدم التعارف عن
أي يوسف في التثنية والجمع لا يلزمه الليلة الأولى لأن الاعتكاف لا يكون بالليل
الاتباع ضرورة الوصول بين الأيام ولا حاجة إلى إدخال الليلة الأولى لتحقيق الوصول
بدونها ومنهم من يجعل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط ولو نزل أن يعتكف ليلة
لا يصح لأهل البيت محل الصوم ولا اعتكاف بدونه وعن أبي يوسف أنه يلزمه يومين
كتاب الحج في اللغة القصد وعن الخليل كثرة القصد إلى من نغظه
قال الخليل الم تعلمي أيام مسعدا نحا طئني ريب الزمان الأكبر وأشهد من عوف غلما كثيرة
تجوز سب الحزبان المزغراف **دع هو زياره مكان مخصوص في زمان**
مخصوص بفعل مخصوص وهذا في الشرع فجعل القصد خاص مع زيادة وصف كالتميم
اسم لطاق القصد في اللغة ثم جعل في الشرع اسم لقصد خاص بزيادة وصف كالتيمم
فرض من على الفور شرطية ويلوغ وعقل وصحة وقدره وزاد وإليه فصلت
وعلا لابتدئه ونفقة ذهابه وإيابه وعياله اتا وجوب مرة في العمر فلما روى
عن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج
فقام الأقرب أن جابوا فقال في كل عام يا رسول الله فقال لو قلتموها لوجبت ولو وجبت
لم تعملوا بها ولم تستطيعوا أن تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهو تطوع رواه أحمد
والنسائي بمعناه ولأن سببه البيت وهو لا يكثر الوجوب وأما وجوبه على الفور
فلأنه يختص بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فلا يتحقق احتياطا
وهذا قول أبي يوسف وعن أبي حنيفة ما يدل عليه فان ابن شجاع روى عنه أن الرجل
إذا وجد ما يحج به وقد قصد التزوج فإنه يحج ولا يتزوج لأن الحج فريضة أوجبها الله
على عبده وهذا يدل على أنه على الفور ولا يمتد والشافعي هو على التراخي لأنه
وظيفة العرف كان العرفية كالوقت في الصلاة وهذا ينوي لا دى فلا يصور
الآ ترى أنه عليه الصلاة والسلام حج سنة عشر وكان فرض الحج في سنة ست ولو
كان على الفور لما أخرجه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام من راد الحج فليتهجمل فإنه قد
يمرض المريض وتضل الراحلة وتعرض الحاجة رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وقد بينا

فلا يتكرر

المعنى فيه والذي نزل في سنة تسع قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله وهذا من ما
شرع فيه وليس فيه دلالة على الإيجاب وإنما وجب بقوله تعالى والله على الناسح
البيت الأبية وهي نزلت سنة تسع وتاخير صلى الله عليه وسلم إلى السنة العاشرة قبل
أن تكون لعذر أم لا لأنها نزلت بعد فوات الوقت والتخوف من المشركين على أهل البيت
أو على نفسه عليه أفضل الصلاة والسلام أو كونه مخالطة المشركين في نسكهم إذا كان
لهم عهد في ذلك الوقت فآخر الحج حتى بعث أبا بكر وعليهما فنادى أن لا يحج بعد العام
مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم حج وكان فتح مكة في سنة ثمان والذي يدل على
أن التقديم أفضل بالأجاء لومات ولم يحج ثم بالأجاء وأما اشتراط الحرية والبلوغ
فلقوله عليه الصلاة والسلام أيما صبي حج به أهله فأت اجزأت عنه فان كان أدرك
فعله الحج وأما رجل مملوك حج بأهله فأت اجزأت عنه فان اعتق فعليه الحج ذكره أحمد
وعليه إجماع المسلمين وإن الحج مشتمل على البدن والمال وفي نية الصبي صور ولهذا
سقط عنه الفرائض كلها ولا مال للعبد لأنه مشغول بخدمة المولى وأوجب عليه الحج
ليطالح المولى في زمان طويل حتى العبد مقدم فصار كالجهاذ بخلاف الصلاة
والصوم لأن وقتها يسير ولا يحتاج فيها إلى المال والعقل شرط لصحة التكليف وصحة
الجوارح من شرطه لأن الواجب على المستطيع والاستطاعة منعقدة دونها والأعني إذا
وجد من يكفقه مونة سفره ووجد زاد أو راحله لا يجب عليه الحج عند أبي حنيفة لأنه
عاجز بنفسه فلا يعتبر القدر بغيره وعندهما يجب لأنه لو هدى يرد بنفسه فأنه
الصالح عن مواضع النسك والمقعد والمفلوج والزمن ومقطوع الرجلين والشخ الذي
لا يثبت على الراحلة بنفسه والمجوس والأعني إذا وجد زاد أو راحله ولم يجد من يفقه
لا يجب عليهم الحج عند أبي حنيفة وهو رواية عنهما وظاهر الرواية وهو رواية الحسن
عن أبي حنيفة وهو عرق الخلاف نظير في وجوب الإجماع فعنده أبي حنيفة لا يجب عليهم
الإجماع لأنه بدل عن الحج بالبدن والأصل لم يجب فلا يجب البدل وعندهما يجب لأنهم
لزمهم الأصل وهو الحج بالبدن في الذمة وقد عجزوا عنه فوجب البدل عليهم ولا بد
من القدرة على الزاد والراحلة لأنه عليه الصلاة والسلام فسر الاستطاعة بغيره
أن يكون ما كاله وقت خروج أهل البلد ولا يعتبر قبله حتى كان له أن يصرف ماله فيما
احتب فإذا أصرفه ولم يبق له شيء عند خروجه لا حج عليه ويشترط أن تكون المرأة خالصة
على العدة عند ذلك حتى لو كانت معتدة عند خروجه لا يجب عليها الحج وهو قد ما يكثر
به شق محمل فاضلا ذكر لأن المشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم شرعا وإن قدر
أن يكثر عقبه لا غير لا يجب عليه لأنه غير قادر على الراحلة في جميع الطريق ويعتبر

في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقصير ولا يترك نفقة لما بعد ياله وفي
الرواية وقيل يترك نفقة يوم وعن يوسف بن نفقة شهر لا يمكنه التكسب لما
قدم فيقعد بالشهر وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حوّل الراحلة لانهم لا يقيم
مشقة فاشبه السعي الى الجمعة **قاف** **دم** **وامن طريق ومحم** **اونوع لامرأة في سفر** هو
فرض عليه بشرط امن الطريق لكل وبشرط وجود محرم او زوج للمرأة اذا كان بينهما وبين مكة
سيرة سفر وهو ثلاث ايام اما كون الطريق اسنا فلا تلة لا يتاقي الحج بدونه فصارت الزاد
والراحلة ثم قال ان شجاع وهو شرط الوجوب لما ذكرنا وهو مروي عن ابي حنيفة لان الرجل
الى البيت بدونه لا يتصور الا بمشقة عظيمة فصارت من جملة الاستطاعة وكان القاضي
ابو حازم يقول هو شرط الاداء لا تلة عليه الصلاة والسلام لما سئل عن الاستطاعة
فسرها بالزاد والراحلة ولو كان امن الطريق من الاستطاعة لبيته لانه منوع للحاج الى
البيان فلا تخون الزيادة في شرط العبادة بالراي ولا تلة هذا من العبادة فلا يفتقر الى
كالقيد من الظالم لا يسقط به خطاب الشرع وان طال بخلاف المريض ثمرة الخلاف تظهر
في وجوب الايام فن جعل شرط الاداء ايو جبه ومن جعله شرط الوجوب لا يوجبه وسئل
الكرخي عن لا يحج خوفا من الغرامطة في البادية فقال ما سئل في البادية عن الافات اي لا
عنها كقلة الماء وشدق للحر وهيجان الريح والسموم وقال ابو القاسم الصفار لا اشك
في سقوط الحج عن النساء ولكن اشك في سقوطه عن الرجال والبادية عند اهل الحرب
وقال ابو عبد الله البخاري ليس على اهل خراسان حج منذ كذا وكذا سنة وقال ابو بكر
الاسكاف لا اقول الحج فريضة في زماننا قاله في سنة عشرين وثلاثمائة واثنى عشر
الرازي ان الحج قد سقط عن اهل بغداد وبه قال جماعة من المتأخرين وقال ابو الليث ان كان
الغالب في الطريق السلامة يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتقاد وان كان
يكنه وبين مكة بحر لا يجب وسحون وحجون والفرات وليست بجوار فلا تمنع الوجوب
وقال الكرماني ان كان الغالب في البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا
فلا واما اشتراط الزوج والمحرم للمرأة في السفر وهو مسيق ثلاث ايام فصاعدا
فلقول عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفرا
يكون ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعها ابوها او ابنها او زوجها او اخوها او محرم منها
رواه مسلم وابوداود وقال صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة ايام الا ومعها
ذو محرم رواه مسلم وقال الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء
ثقات للعمومات نحو قوله تعالى والله على الناس حج البيت الاية وقوله عليه الصلاة والسلام
حجوا بيت ربكم ولحدث ابن غانم انه قال يوشك ان تخرج الطعينة من الحسن تقوم

البيت لا جوار معها لا تخاف الا الله قال عدى رات الطعينة من الحر حتى تطوف
بالكعبة لا تخاف الا الله تعارواه البخاري ولم يذكر لها زوجها ولا محرمها ولا تلة
سفر واجب فلا يشترط المحرم لها فيه كالمهاجرة والمأسورة اذا تحصلت من ايدي
الكفار ولنا ما رويناه وقوله عليه السلام لا تسافر امرأة ثلاثة ايام او اكثر
الا ومعها زوجها ذكره في الامالي وعزاه الى الدارقطني وقال ابن عباس سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجولون رجل امرأة الا ومعها زوجها ومحرم ولا تسافر
المرأة الا مع ذي محرم ولا تسافر فقام رجل فقال يا رسول الله ان امرأتي خرجت
حاجة وانى اكتنبت في عروة كذا وكذا فقال عليه الصلاة والسلام انطلق فحج مع امرئك
رواه مسلم والبخاري ولا تخاف عليها الفتنة ويزداد بانضمام غيرها اليها ولهذا
يحرم الخلق بالاجنبية وان كان معها غيرها من النساء ولا تلة المرأة لا تقدر على الركوب
والنزول وحدها عادة فتحتاج الى من يركبها وينزلها من المحارم او الزوج فعند
عدمهم لم تكن مستطعة والنصوص العامة هم خصصوها برايهم حتى اشترطوا ان
تكون معها رفقة وثقات ونحن خصصناها بما رويناه وجاز ذلك لانه مشهور
وكونه مخصوصا بالاجماع عند عدم الرفقة والنساء الثقات والمهاجرة والمأسورة
لا يشترطان سفر وانما مقصودها الحاجة لا غير خوفا من تبدل الدين الا انها لو
وجدتا عسكر المسلمين في دار الحرب لا يجوز لهما ان يسافرا بغير محرم او زوج لحصول
الامر بذلك ولهذا لا يقصدان مكانا معينين مسير ثلاثة ايام ولا تلة لهما ضرورة اليه
وهي تبيح المحظور والذي يوجب ما قلنا انها لو كانا معتدين لا يمنعهما من ذلك وان
كانت المعتدة اقوى في منع الخروج من عدم المحرم حتى منعت ما دون السفر بخلاف
عدم المحرم ولهذا لا يخرج المعتدة الحج بالاجماع وحديث عدى يدل على الوقوع وليس فيه
دلالة على الجواز فلا يلزم حجة وهذا لا تلة عليه الصلاة والسلام ساق الكلام لبيان
امن الطريق من العدى لا لبيان انها يجوز لها ان تسافر بغير محرم ولا زوج نظير قوله
عليه الصلاة والسلام فيه لياتين على الناس زمان يسير الطعنة من مكة الى المدينة
لا يأخذ احد خطام واحلها الحديث واجمعوا انه لا يحل لها ان تسير من مكة الى المدينة
ولا من بلد الى بلد آخر بالقياس عليه ولا يلزمنا خروجها مما دون السفر لان ذلك مباح
لها بغير محرم ولا زوج لا يوجبها شأنا وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف عنهما
خروجها وحدها مسير يوم واذا وجدت محرما فليس للخروج ان يمنعها من الخروج معه اذا خرجت
عند خروج اهل بلدها او قبله يوم او يومين وقبله يمنعها ويمنعها من الاحرام الى ان توافيت
وبكده اليوم القروية وان اخرجت قبل ذلك لانه يحل لها وتضيق كالحصر قال الشافعي لا يمنعها

لان في الخروج تغويت حقه كما اذا اجت بغير محرم او في حج من ذواته وتطوع ولنا ان حق
الزوج لا يظهر في حق الفرائض والحج منها بخلاف ما اذا اجت بغير محرم لان الخطاب لم يثبت
عليه وبخلاف الحج المندور لانه وجب عليها بالتزامها فلا يظهر الزوج في حق الزوج فصلا
نفلا في حقه واذا كان بينهما وبين مكة اقل من ثلاثة ايام ليس له منعها وان خرجت بلا
محرم لعدم اشتراط المحرم فيه ولها ان تخرج مع كل محرم على التاميد بالنسب ورضاع او
مصابرة سواء كان مسلما او كافرا الا ان يكون مجوسيا او فاسقا لا يؤمن من الغشنة او شيئا
او مجنون لعدم الحصول بالمقصود وهو الصيانة التي بلغت حد الشهوة مثل البالغة
حتى لا تتسفر لامع المحرم واختلوا في ان الزوج او المحرم شرط الزوج ام شرط
الاداعى حسب اختلافهم في من الطريق وتطهر ثمة الخلاف في وجوب الوصية على اذنا
وفي وجوب نفقة المحرم وراحلة اذا ابى ان يتج معها الا بالزاد منها والراحلة وفي وجوب
التزوج عليها ليح بها ان لم يتجدها فمن قال هو شرط الزوج لا يجب عليها شيئا
من ذلك لان شرط الزوج لا يجب تحصيله ولهذا لو ملك المال كان له الاستناع من القبل
حتى لا يجب عليه الحج وكذا لو ابيع له ومن قال انه شرط الاداء وجب عليها جميع ذلك
قاصد **في نكاح المحرم صبي او عبد فبلغ او عتق ففعل** **عن عمن فرضه** لان احرامه انعقد
لاداء النفل فلا يتقبل الفرض كالصيرورة اذا احرم للنفل لا يردى به الفرض وكاحرام
الصلاة اذا انعقد للنفل ليس له ان يردى به الفرض فان قيل الاحرام شرط عندكم
فوجب ان يجوز اداء الفرض به كالصبي اذا تزوج ببلغ جاز له ان يردى الفرض بذلك
الوضوء قلنا الاحرام يشبه الركن من وجه من حيث اتصال الاداء به فاخذنا
بالاحتمال في العبادة وقال الشافعي رحمه الله اذا مضى يكون على الفرض واصل الخلاف في
الصبي اذا بلغ في اثناء الصلاة بالسكون عن الفرض عند وعندنا لا يكون عنه ولو
جرى للاحرام قبل الوقوف بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاه ولو فعل العبد ذلك
لم يحن عنه لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية فيمكنه الخروج بالشروع
في غيره واحرام العبد لازم فلا يمكنه ذلك الا ترى ان الصبي لو احرر وتحلل
لاقتضاء عليه ولا دم ولا يلزمه الجزاء بان تكاب محظورا انه وفي المبسوط لو احرم
الصبي نفسه وهو يعقل واحرم عنه ابوه صار محرما ويبلغ له ان يحرره في نفسه
اذا اراد اذ **قاصد** **في موافقة الاحرام ذوالخليفة وذات عرق والحقيقة** **في**
ولم يلاهلها ولم يترها اي الموافقة الذي لا يجاوزها الانسان الا محرمات لاهل المدينة
ذوالخليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام والحفة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن
يلزم وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ولم يترها من غير اهلها الحديث بن عباس رضي الله

عن

انه عليه الصلاة والسلام وقت لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل الشام والحفة ولاهل
نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يعلم فقال فمن لهم ولمن ان عليهم من غير اهلهم لم كان
يريد الحج والعمرة فاكان دونهم فمكة من اهلها ولذلك حتى اهل مكة يهلون منها
رواه البخاري ومسلم وابوداود وفي اكثر طرقه من لاهلها ولاقلاصحة وهو المراد
بالثاني بطريق حذف المضاف اليه مقامه تقدس من لاهلها ولاهلها ولاهلها ولاهلها
رضي الله عنهم انه عليه الصلاة والسلام وقت لاهل العراق ذات عرق رواه ابوداود
والنسائي ومن سلك من هذه المواقيت ايم منه لما روي ان سلك من بين ميقاتين
في البراء وفي البحر اجتهد واحرم اذا جاز ميقاتا منها وابعدها اولى بالاحرام منه ولم
يحرم من اهل المدينة من ذوالخليفة واحرم من الحفة فلا شئ عليه وكذا من مر
بها من غير اهلها وعن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه دما وكذا كل ما كان الثاني اقرب الى
مكة والاول هو الظاهر وكانت عائشة رضي الله عنها اذا ارادت الحج احرمت من
ذوالخليفة واذا ارادت العمرة من الحفة فكانها طابت زيادة الاخر في الحج لزيادة فضله
ولو لم تكن الحفة ميقاتا لهما لما جاز لها تأخير احرام العمرة اذ لا فرق بين الحج والعمرة
وفي حق الاقافي في الميقات اذا انتهى الى الميقات على قصد دخول مكة عليه
ان يحرم قصد الحج او العمرة ولم يقصد عندنا وقت الشافعي رحمه الله لا يجب الاعلى من
اراد الحج او العمرة وان اراد غيرهما جاز له ان يدخلها بغير احرام لما روي عن جابر
انه عليه الصلاة والسلام وصل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام رواه
مسلم والنسائي وكان الاحرام شرط لاداء النفل فاذا نواه لزمه ولا فلا ولا ان
الاحرام لتحية البقعة فاذا لم يأت به لم يلزمه شئ لتحية المسجد ولنا ما روي ان
ابن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال لا يدخل احد مكة الا باحرام
الحديث ولان الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيلتسوى فيها الساجد والمعتز
وغيرها وهذا لان الله تعالى جعل البيت عظيما وجعل المسجد الحرام فنيا له وجعل
مكة فنيا المسجد الحرام وجعل الميقات فنيا للمحرم والشرع ورد بكيفية تعظيمه
وهو الاحرام من الميقات على هيئة مخصوصة فلا يجوز تركه وما رواه كان
مختصا بتلك الساعة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم مكة
حرام لم تحل لاحد قبلي ولا تحل لاحد بعدي وانما احلت لي ساعة من نهار ثم عاقب
حرما يعني الدخول بغير احرام لاجماع المسلمين على حل الدخول بعده عليه الصلاة والسلام للقتال
وقوله لتحية المسجد ممنوع لانها سنة والاحرام واجب وهذا وجه لاهلها لاجلها لانه لا يكون دخول
مكة وفي ايجاب الاحرام في كل من خرج بين الحقن باهل مكة حيث يباح لهم الدخول لغير

وعن جابر ان اهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل من ذي الخليفة حسن استوى
به راحله رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما مثله وعن انس رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم ركب راحله فلما على جبل البديا اهل روى
ابوداود وعن سعيد بن جبير قال قلت لاس عباس عجبنا لاختلاف اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم في اهلاله فقال له لا أعلم الناس بذلك انما كانت حجة واحدة
فمن هناك اختلفوا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد
بذي الخليفة ركعته اوجب في سجاسه فاهل بالبحر من فرع من ركعته فسمع
بذلك منه اقوام فحفظوا عنه ثم ركب فلما استقبلت به ناقته اهل فادرك ذلك
منه اقوام فحفظوا عنه ثم ركب فلما استقبلت به ناقته اهل فادرك ذلك منه اقوام
فحفظوا عنه وذلك ان الناس كانوا ياتون ارسالا فسمعوا حين استقبلت به ناقته
يجل فقال انما اهل حين استقبلت به ناقته ثم مضى فلما على شرف البديا اهل فادرك
ذلك اقوام فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين على شرف البديا
وهم الله فلا وجه في صلاة فزال الاشكال واتم النية فهو شرط لجميع العباد
فلا بد لقوله تعالى وما امر الا لعباد الله مخلصين له الدين والا خلاص للنية
وذكر ما يحرم به من الحج واحرمت به لله تعالى لبنيك الى اخرها كان اولي لموافقة
القلب اللسان كما في الصلاة **قـ** **وهي لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك**
ان الحمد والعزة لك والملك لا شريك لك لبنيك اي التلبية ان تقول لبنيك الى اخره كذا حكى
ابن عمر تلبية النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه وقال محمد بن الحسن والكساوي
والقزويني وكسر الهمزة من قولهم ان الحمد لا ته ابتدا كلام لما قال لبنيك استأ
كلاما اخر زيادة ثنا وتوحيد والفتح تعليل كانه قال لبنيك اللهم لان الحمد والعزة
لك فيكون بناء على ما تقدم فلا يكون فيه كثير المدح وبالكسر ابتداء فكان اولي
والحكي عن كنه خيفة ربه الله واخرين فتحها وبالكسر لا يتبعين الا ابتداء لانه يجوز
ان يكون تعليل ذكر صاحب الكشاف كقوله تعالى انه ليس من اهلك انه عمل غير
صالح وكقوله عليه الصلاة والسلام انها من الطوائف والطوائف والتلبية
اجابة الدعوى الداعي واختلفوا في الداعي من هو قيل هو الله لقوله تعالى فاطر
السموات والارض يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقوله عليه الصلاة والسلام اناسيد ابني ارا واتخذ ما دنة وبعث داعيا اراد به
نفسه ولا يظهر انه الخليل كما حكى محمد بن ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما قيل له
اذن في الناس الحج ياتوك رجلا وعلى كل ضامر قال يارب كيف اقول قال قل يايتها الناس

اجيبوا ربحكم فصعد على جبل ابا قبيس فنادى يايتها الناس اجيبوا ربحكم فاجابوه لبنيك
الله لبنيك في صلب ابائهم وارحام امهاتهم فكان ذلك اولي بالتلبية فمن اجاب ثم
مرة حج مرة ومن اجاب مرتين حج مرتين وعلى هذا يجوز بعد ما اجابوا ومن
لم يحج لم يحج ولبيك بلفظ التثنية والمراد بها تكبير الا جابة مرة بعد مرة واختلفوا
في معناها قيل معناها انا اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة فمن الت بالمكان
ولب به اذا اقام ولزمه ولم يفارقه وقيل معناها اتجأهي وقصدي اليك
من قولهم اري تلب ارك اي تواجها وقيل محي لك من قولهم امرأة لبه اذا
كانت محبة لزوجها وعاطفة على ولدها وقيل معناها اخلاص لك من قولهم
حبيب ثياب اذا كان خالصا ومن لب الطعام ولبابه وقيل معناها الخضوع
من قولهم انا مل بين يديك او خاضع وقيل قريب منك وطاعة والالتباس
القرب **قـ** **روح وزد فيها ولا تنقص** اي زد على الالفاظ ما شئت ولا تنقص
منها وقاب الشافعي في رواية الربيع عنه لا يزيد لا تترك من منظوم فيجوز به الزيادة
والنقصان كالشهادة ولا اذان ولنا ان اجلا الصحابة رضي الله عنهم كانوا
يزيدون عليها وكان ابن عمر يقول اذا استوت به راحله زياذة على الذي
لبنيك لبنيك وسعد بك والخير بين يديك والربنا اليك والعمل متفق عليه عن
جابر ان روى تلبية النبي صلى الله عليه وسلم وقال واتاس يزيدون في العار
ونقص من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا وعن عمر بن الخطاب
انه قال كان يقول لبنيك ذ النعماء والفضل الحسن لبنيك مرغوبا ومهوبا اليك
وروى عن ابن مسعود زيادة كثرة من اجلاء الصحابة رضي الله عنهم ولا ينقص
الشأن واظهار العبودية فلا يمنع من الشهادة بخلاف للشهادة فانه في الصلاة
وهي لا تحتمل الزيادة في وسطها لانها افعال وادكار محصورة ولهذا لا يكر فيها
الشهادة والتلبية تكرران كان في الاخير زاد ما شاء لانها فرغت فلا يمنع من
الدعوات والاذا كان بخلاف الاذان فانه للاعلام ولا يحصل غير المتعارف
ولا ينقص عنه لانه هو المنقول عنه عليه الصلاة والسلام بانفاق الرواية وقال
عليه الصلاة والسلام خذ وامنا سكك عني **قـ** **روح فاذا البين ناويا فقل**
وهذا يقتضي بان يكون شارعا بالتلبية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا
في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير وعن ابي يوسف يصير شارعا بالنية
وحدها من غير تلبية وبه قال الشافعي لانه بالامرام التزم الكف عن المخطورات
فيصير شارعا بمجرد النية كالصوم وناقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا ريب ولا

الدم فعند حبس الدم لانه طيب وعندها الصدقة وهو الاختلاف راجع الى
اشتباه للظني وليس باختلاف على التحقيق ونظير اختلافهم في كاح الصابيا
وصحة الرمي والاقطار في الاقطار في الاحليل **ق** **رحم رسول الطبيب اي**
يحتسبه لما روي من قوله عليه الصلاة والسلام ولا ثوب منه وزئفر ولا زعفران
وقد عليه الصلاة والسلام في المحرم الذي خرج من بعيره ولا تخطو من وعن ابن عمر
انه قال انه قال قام رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال من الحاج يا رسول الله فقال
الشعث النفل رواه ابو داود والهروي وغيره والشعث انتشار الشعر والنفل بالسكر
الريح الكره وعلى هذا الادهان والحناء وقال الشافعي يجوز له للضاب بالحناء
لانه ليس طيب لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان خليلي لا يحس ربحه
وكان عليه الصلاة والسلام يحب الطيب ولنا انه عليه الصلاة والسلام لما السلام
نهي المعتد عن الدهن والحناء وقال الحنا طيب رواه النسائي وليس فيما
روي دلالة على ما قال لاحتمال انه عليه الصلاة والسلام لا يحس هذا النوع
من الطيب ما لشدة رائحته او لغيره **ق** **رحم وحلق راسه وقص شعره**
وقص ظفره لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم والقص في معنى الحلق فثبت بذلك
النقص وان فيه ازالة الشعث وقضا الشعث فلا يجوز **ق** **رحم لا الاغتسال**
ودخول الحمام يعني لا ينبغي دخول الحمام ولا اغتسال لانه عليه الصلاة والسلام
اغتسل وهو محرم رواه مسلم وحكي ابو ايوب الا نصارى اغتسل رسول الله صلى
الله عليه وسلم متفق عليه وكان عمر يغتسل وهو محرم واجمع اهل العلم ان المحرم يغتسل
من الجنابة وكرم مالك ان يغيب راسه في الماء لوهم التغطية او خيفة ثقل القل
فان فعل الطم وان دخل الحمام وبذلك افرى قلنا ليس بتغطية معناه فاشبهه
صت الماء عليه ووضع يديه وروى البيهقي باسناد انه عليه الصلاة والسلام
دخل الحمام في الخفة وقال ما يعبا الله يا وساخنا شيئا **ق** **رحم والاستنزال**
بالبيت والحمل اي لا يتيهه وقال مالك في الرجل يعادل امراته في الحمل لا يجعل
عليها ظلا ولا يضع ثوبه على شجرة فيظل به لما روي عن عمر بن عبد الله قد رفع
ثوبه على عود يستتر من الشمس فقال لمن احرمت ابن عمر للشمس رواه
الاثم وغيره ولنا حديث ام الحسن قالت حجج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حجة الوداع فرايت اسامة وبلالا واحدهما اخذ بخطام ناقة النبي صلى
الله عليه وسلم والاخر ارفع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى حجر العقبة رواه
مسلم ولا يباع راضه اثر ابن عمر ولو دخل تحت استار الكعبة حتى غطاه ان

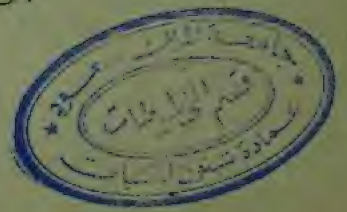
كان لا يصيب وجهه ورأسه فلا بأس به لانه استظلال وليس بتغطية
ق **رحم وشة الهيمان في وسطه** وقد مالك رضي الله عنه لا يشد
اذا كان فيه نفقة غيره وان شد الهيمان اقتدى لما روي عن عائشة رضي الله عنها
او ثقب عليك نفقتك بما شئت حسن سالت عنه ولا نه لا ضرر له عليه فلا بأس بخل
ما اذا كانت فيه نفقته ولنا ان ابن عباس كان يطلقه من غير قيد وكان هذا
ليس بلبس مخيط ولا في معناه فلا يكره وعن ابن يوسف انه كرم شد المنطقة
بالا برسيم **ق** **رحم واكثر التلبية متى صليت وعلقت شرا او هبطت واديا او**
لقيت ركباً وبلا سحر رافعا صوتك بها وكذا اذا استيقظ منه او استعطف راحته
وعند كل ركوب وتزول لما روي عنه عليه الصلاة والسلام كان يلبي اذا راى ركباً
او صعد مكة او هبط واديا وفي ابار المكتوبة واخر البيل ذكر في الامام وقاد
النجي قال السلف يستحبون التلبية في هذه الاحوال وكان التلبية بالتحج بمنزلة التكبير
في الصلاة او لها شرط وباقيها سنة فيأتي بها عند الانتقال من حال الى حال او في
بها صوته لما روي عنه عليه الصلاة والسلام قال اتاني جبريل امرني ان امر
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاهلال والتلبية رواه ابو داود وغيره وعن
ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام قال افضل الاعمال الحج والشيء وعن ابن عمر
الصدوق رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام سئل اي الحج افضل فقال الحج
والشيء رواه الترمذي الحج رفع الصوت بالتلبية والشيء اسالة الدم وقال ابن عباس
رفع الصوت بالتلبية زينة الحج وقال ابو حازم كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يبلغون الرواح حتى يتبع حلقهم من التلبية وقال انس سمعته يقول
بها ولا يجهد نفسه زيادة على طاقته لئلا يتضرر بذلك ولا يتركه لانه سنة
فان تركه كان مسيئاً واشئ عليه ويقول عند دخول الحرم اللهم ان هذا
اسنك وحرمك الذي من دخله كان آمناً حرم الحدي وعطى وبشرى على النار
اللهم آمين من عذابك يوم تبعث عبادك فانك انت الله الذي لا اله الا انت
الرحمن الرحيم واسألك ان تصلي على سيدنا محمد وعلى آله وتبلي ويدي على الله ويستخبر
للشروع والخروج في قلبه وجسده ما امكن لقول ابن عمر رضي الله عنهما سمعنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من دخل فتواضع لله عز وجل واشترضا لله على
جميع امور لم يخرج من الدنيا حتى يغفر له ويستحب ان يغتسل لدخول مكة لحديث
ابن عمر انه كان لا يقدم مكة الا يات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة منها
ويذكر انه عليه الصلاة والسلام فعله وعن نافع كان ابن عمر اذا دخل ادى الحرم

طالب

اسكن عن التلبية ثم يبيت بنى طوى ثم يصلي به الصبح ويغتسل ويحدث انه عليه
الصلاة والسلام كان يفعل ذلك يتفق عليها وهو مستحب للحائض والنفساء
سكة من التلبية العليا ومن ثنية كذا من اعلام مكة والمقبر على سيار الداخل والستى هذا
الدخول ان نسبة باب البيت اليه كنسبه وجهه الانسان اليه وامثال الناس يقصدون من
وجه وجههم كمن جهه ظهورهم ويخرج من التنية السفلى وهي ثنية كذا من اسفل مكة
على رب اليمن لما روى عن عمر انه عليه الصلاة والسلام كان يدخل من التنية العليا
ويخرج من التنية السفلى رواه الجماعة الا الترمذي ويدخلها لئلا يلا نده عليه الصلاة والسلام
دخلها لئلا يلا رواه النسائي فدخلها رافى حجته وليلا في عمرته وهما سواء في الدخول
ولانه دخول بلده فاستوى فيه الليل والنهار ركضوا سائر البلدان وما روى عن عمر
انه كان نرى عن الدخول للاحق فامن السراق وشفقة على الحاج ويقول عند دخوله
مكة اللهم انت زنى وانا عبدك جئت لادى فرايضك واطلب رحمتك والتمسك
متبع الامر كراضيا بقضائك اسالك مسالة المضطرب المشفق من عذابك الخاف
من عقابك ان تستقبلني اليوم بعفوك وتحفظني برحمتك وتجاوز عني مغفرتك
وتعيني على اداء فرايضك اللهم افتح لى بواب رحمتك وادخلني فيها واعذني من
الشیطان الرجيم **قاصد** **رجع وايدا بالمسجد بدخول مكة** لما روى عروة عن عائشة
رضي الله عنها ان اول شىء بداه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة ان قوضا ثم
طاف بالبيت ثم حج ابو بكر رضي كان اول شىء بداه الطواف بالبيت ثم عمر رضي
ذلك ثم عثمان رضي ذلك فرائته اول شىء بداه الطواف بالبيت ثم معاوية
وعبد الله بن عمر ثم حججت مع عبد الله بن الزبير بن العوام فكان اول شىء بداه
الطواف بالبيت ثم رايت المهاجرين والانصار يفعلون ذلك رواه البخاري ومسلم
ولان مقصوده بسفره زيارة البيت وهو المسجد الحرام فلا يشتغل بغيره ويكره ان يلبس
في دخوله حتى ياتي باب بنى شيبه فيدخل المسجد الحرام منه لانه عليه الصلاة والسلام
دخل منه وخرج من باب بنى مخزوم ولان باب بنى شيبه قبالة البيت ويقدم حله
اليمنى في دخوله ويقول بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله اللهم افتح
لى ابواب رحمتك وادخلني فيها اللهم افى سالك في مقامى هذا ان تصلى على محمد عبدك
ورسولك وان ترحنى وتقبل عثرتى وتعف ذنبى وتضع عني وزرى وتلاحظ جلاله
البقعة ويتلطف بمن ينزحه بقدره ويرحمه لان الرحمة ما نزعت الا من قلب شقى
فاذا وقع بص على البيت كبر وهلل ثلاثا وقال اللهم انت السلام ومنك السلام
تحيينا ربنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وزد من شرفه

وعظمه وكرمه ممن حجه واعظم تشريفا وتعظيما وتكريما وبرا روى ذلك
عمر رضي الله عنه ويدعو بما بدا له وعن عطاء انه عليه الصلاة والسلام اذا
لحق البيت قال اعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب
القبر ولا يبدل في المسجد بالصلاة بل استلام الركن والطواف لما روى
الا ان يكون الا امام في الصلاة او خاف فوات الوقت **قاصد** **رجع وايدا**
وهلل تلقاء البيت لحدث جابر انه عليه الصلاة والسلام كان يكبر ثلاثا
ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير عند
ذلك ويدعو بحاجته لمحدث عطاء انه عليه الصلاة والسلام قال رحمه الله لم يبعين
لمشاهد الحج شيئا من الدعوات لان الدعوات تذهب الرقة فيكون كمن يكبر يحق
وان تبرك بما نقل منها عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين فحسن
قاصد **رجع ثم استقبل الحجر الا سود مكبرا ثم استقبل ابا ابيد** لما روى انه
عليه الصلاة والسلام دخل مكة فبدا بالحج فاستقبله فكبر وهلل وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لعمر ابراهيم انك رجل قوى فلا تراحم على الحجر فتؤذى
الضعيف ان وجدت خلقه فاستقبله والا فاستقبله وكبر وهلل رواه احمد
ولان الاستلام سنة وترك الايذا واجب فالأيتان بالواجب والى كيفية الاستلام
ان يضع يديه على الحج ويقبل الحجر من غير ان يؤذى احد القول عمر رات رسول
الله صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر فاستقبله ووضع شفتيه عليه ويكس طويلا فاذا
هو بعمر ابن الخطاب فقال يا عمر ها هنا تسكب العبرات خرجه ان حاجة وان لم يقدر
على ذلك وضع يديه على الحجر وقبلهما القول نافع رات ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل
يده وقال ما تركته منذ رات رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ما تفعل عليه
فان لم يقدر على ذلك اسلم الحجر شيئا كالرجل ونحوه وقبله لقول عامر بن واثلة
رات رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الحجر بحجر معه وقبل
الحجر رواه مسلم وغيره واذا عجز عن ذلك رفع يديه حذامسكبيه وجعل يدها
نحو الحجر مشبرا بهما اليه كانه واضعا يده عليه وظاهرها نحو وجهه لما روى انه
عليه الصلاة والسلام اشار اليه بشىء يده وكبر وعن عبد الرحمن بن عوف انه كان
اذا وجد الزحام على الحجر استقبله وكبر ودعا وان اسكنه ان يستلم على الحجر
عليه وقال رات رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا وعن ابن عمر رضي
الله عنه انه كان يقبل الحجر ويقول انى اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا انى رات رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك رواه الجماعة وزاد الا زرقى فقال له

على رضى الله عنه بل على امير المؤمنين هو يضر وينفع فقال وبما قلت ذلك قال
بكتاب الله تعالى قال واس ذلك في كتاب الله تعالى قال الله تعالى واذا اخذت بك
من بني ادم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست برجم قالوا بلى
شهدنا قال فلما خلق الله عز وجل ذرياتهم واشهدهم على انفسهم الست برجم
قالوا بلى شهدنا قال فلما خلق الله عز وجل ادم عليه الصلاة والسلام مسح
ظهره فاخرج ذرية من ظهره فقرهم الله الرب وانهم العبيد ثم كتب ميثاقهم
في رق وكان لهذا الحجر عينا ولسان وقال افتح فاك فالتفت ذلك وجعله في الا
الموضع وقال تشهد لمن وافاك بالمواقات يوم القيمة فقال عمر اعوذ بالله ان
اعيش في قوم لست فيهم يا ابا حسن وانما قال ذلك عمر لان الناس كانوا حديثين
عهد بعبادة الاصنام فخشى ان يظن الجاهل ان استلام الحجر من ذلك فبين انه
لا يقصد به الا تعظيم الله تعالى وعلى لم يخالفه من ذلك الوجه وعمر لم ينكر نفعه
من الوجه الذي بينه على رضى الله عنه ونقول بعد الاستلام اللهم ايماننا بك ونصدق
بكتابك ووفا بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله
والله اكبر اللهم اليك بسطت يدي وفيما عندك عظمت رغبتي فاقبل دعوتي
واقبل عترتي وارحم تضرعتي وجد في مغفرتك واعوذ من مضلات الفتن بقوله
عند ابتداء الطواف **ق- ر- وطاف مضطجعا وراء الحطيم اخذ من عيني**
باب سبع اشواط لما روى علي بن ابي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
طاف مضطجعا وراء ابوداود والاطباع هو ان يلتقي طرف رداءه على كتفه الايمن
ويخرج تحت ابطة الايمن ويلتقي طرفه الاخر على كتفه الايسر ويكون كنفه
الايمن مكشوفة واليسرى يغطيه بطرف الازار وسعى لطباعا رواه ابوداود
والاضطجاع انه ماخوذ من الضع وهو القصد لانه يبقى مكشوفاً واما طواف وراء
الحطيم فلان الحطيم من البيت لما روى عن عائشة رضى الله عنها انها سألت النبي
صلى الله عليه وسلم عن الحجر من البيت هو قال نعم قلت فما لهم لا يدخلون في البيت
قال ان قومك قصرت بهم النفقة قالت فما شأن بابه مرتفعاً قال فعل ذلك
قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا ان قومك حديثو عهد
بجاهلية فآخاف ان ينكر قلوبهم ان ادخل الحجر في البيت فليطوفوا بالصق
بابه الارض متفق عليه وقال ابن عباس من طاف بالبيت من وراء الحجر
متفق عليه وسعى حطياً لانه حطيم من البيت اى كسر وسعى حجراً لانه
حجر من البيت اى منع منه وهو مخطوط مدود على صورة نصف دائرة خارج



عن جابر

عن جابر البيت من جهة الشام تحت الميزاب وليس كله من البيت بل مقدار ستة
ادرع من البيت حديث عائشة رضى الله عنها انه قال ستة ادرع من الحج
من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولولم يطوف بالحطيم بل دخل الفرجة
من الاعادة ولولم يدخل بل ما وصل الفرجة عاد وراه من جهة الغرب اجزاء قال
في الغاية لا بعد عوده شوطا لانه منكوس واما اخذ الطائف عن يمينه مما يلي
الباب سبعة اشواط اى مشروعه من ذلك الجهة فلما روى عن جابر انه عليه
الصلاة والسلام لما قدم مكة اتي الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه ثم ثلثا مشى
اربعا ارجاء رواه مسلم والنسائي واذا حاذى التزم في اول طوافه وهو بين
الباب والحجر الاسود يقول اللهم انك لك خفوقا على فتصدق بها على واذا
واذا حاذى الباب يقول اللهم ان هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا
الامن منك وهذا مقام العائدين بك اعوذ بك من النار فاعوذ في منى
واذا حاذى المقام على يمينه يقول اللهم ان هذا مقام ابراهيم العابد
بك من النار حرم حرمنا وبشرتنا على النار واذا اتي الركن العراقى يقول اللهم
اعوذ بك من الشرك والشك والنفاق والسقاق وسوء الاخلاق وسوء
المنقلب في الازل والمال والولد واذا اتي ميزاب الرحمة يقول اللهم انى اسلك ابنا
لا يزول وبقيتنا لا يفك ومرافقة نبيك صلى الله عليه وسلم اللهم ظلني تحت ظل
عرشك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم شرية ظر
لاظها بعد ما بدا واذا اتي الركن الشامي يقول اللهم اجعله حجابا وراويا
مشكورا وذنباً مغفورا ونجاة لمن يتوب يا عز من يا غفور واذا اتي الركن اليماني
يقول اللهم انى اعوذ بك من الفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات
واعوذ بك من الخزي في الدنيا والاخرة **ق- ر- ثم ثلث الثلاث الاول فقط**
لما روي وقال بعض التابعين يمشى بين الركن اليماني والركن الى الحجر الاسود منهم
الحسن وعطاء بن جابر لما روى عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام قدم هو
واصحابه مكة وقد ادهمتهم الحمى فقال المشركون انه يقدم عليكم قوم ادمنتم
يثوبون ولقوا منها شرا فاطلع الله تعالى نبية على ما قالوا فلما قدموا فعد المشركون
متايلى الحجر فامر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يرموا الاشواط الثلاثة
وان يمشوا بين الركنين ليرى المشركون جلدتهم الى ققوتهم فلما رموهم رجلا قالوا
الذين زعمتم ان الحمى قد ادهمتهم هو لا اجل من قال ابن عباس ولم ينع ان يامرهم
ان يرموا الاشواط كلها الا لابقاء عليهم ولما في الرمل من الحجر الى الحجر حديث جابر

التي بينه وبين البيت لا تجزيه
وتعيت الطواف كله ولولا عاد
الحجر وحده اجزاه وبدخل في
النفحة في الاعادة في يوم
يدخل بين يمينه

وغيره وعن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من طوافه أتى الصفا
فعل عليه حتى رأى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله تعالى ويدعو بما نشاء
أن يدعو رواه مسلم وأبو داود ولأن الشا على الله والصلاة والسلام على
النبي صلى الله عليه وسلم يقدمان على الدعاء تقريبا إلى الإجابة كما في غيره من الدعوات
وإنما يصعد على الصفا بقدر ما يكون البيت بمرأى عينيه لما روي ولا استقبال
البيت هو المقصود يحصل به وإنما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني خزيمة
وهو الذي يسمى باب الصفا لأنه أقرب الأبواب إليه فكان اتفاقا لا قصدًا
ذكر الدعوات المنقولة في هذه المواضع ويستحب أن يدعو بعد ركعتي الطواف
عند الحجر يدعاه آدم عليه الصلاة والسلام وهو اللهم انك تعلم سرى
وعلا نيتي فأقبل عذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي اللهم اني أسألك
إيمانًا يا شرف قلبي ويقينًا صادقا حتى أعلم أنه لن يصيبني إلا ما كتب علي والرضا
بما قسم لي فأوحى الله إليه اني قد غفرت لك ولن ياتي أحد من ذرتك يدعوك
بمثل ما دعوتني لا غفرت ذنوبه وكشفت همومه ونزعت فقر من بين عينيه
وانجرت له كل ناجز واتته الدنيا وهي راغدة وان كان لا يريد بها ثم يخرج
إلى الصفا من باب بني خزيمة يقدم رجلاه اليسرى في الخروج ويقول بسم الله
والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني
فيها وأعدني من الشيطان الرجيم فإذا صعد رفع يديه ويجعل يطنهما إلى
السماء لما روي أن الأبا دى لا ترفع إلا في سبع مواضع ويكثر ويهلل
ويثنى على الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده
الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون ويقول ذلك ثلاث مرات **قَاب** **دع ثم اهدط**
المروة ساعيا بين الميلاين الأخضرين وافعل عليهما فعلك على الصفا لما روي
من حديث جابر ذكر الدعوات المنقولة في هذه المواضع عن السلف
ويقول في هبوطه إلى المروة اللهم استعملني بسنة نبيك محمد وتوفني على
ملكته وأعدني من مضلات الفتن برحمتك يا أرحم الراحمين وإذا وصل
إلى بطن الوادي بين العالين وهما الميلاين الأخضران أحدهما في ركن
الجدار والآخر متصل بدار العباس قال رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم
انك انت الأعز الأكرم ويروى ذلك عن ابن عمر ويقول على المروة مثل ما قال

على الصفا **قَاب** **دع وطف بينهما سبعة اشواط** لأنه عليه الصلاة والسلام
طاف بينهما سبعة اشواط **قَاب** **دع تبدأ بالصفا وتنتهي بالمروة** ولما روي عن
جابر الطويل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دنا من الصفا والمروة من شعائر الله
أبدا بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه الحديث وروى النسائي بدأ بما بدأ الله
به على الأمر ولو بدأ من المروة بالأولى لمخالفته الأمر ثم الذهاب إلى المروة شوط
والعود منها إلى الصفا شوط آخر هكذا يفعل في سبعة اشواط وقال الطحاوي
وبعض الشافعية الذهاب من الصفا إلى المروة والرجوع منها إلى الصفا شوط
قياسا على الطواف بالبيت فإنه من الحجر إلى الحجر شوط فكذلك من الصفا إلى المروة إلى
الصفا شوط ويرد عليهم حديث جابر الطويل فإنه قال فيه فلما كان آخر طوافه
على المروة قال استقبلت من أمرى ما استدبرت للحديث جعل آخر طوافه على المروة
ولو كان كما قالوا لكان آخره على الصفا ولو وقع الختم عليه ولأن رواية نسيك
النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على أنه عليه الصلاة والسلام طاف بينهما
سبعة اشواط وبما قالوه يصير أربعة عشر شوطا ولأنه إذا لم يكن عوده إلى
شوط كان نقصا لفعله والفرق بينه وبين الطواف أن الشوط في الطواف
لا يتم ما لم يذهب إلى الحجر وفي السعي يتم بالمروة فيكون ما بعده تكرار محض ثم السعي
من الصفا والمروة واجب عندنا وليس بركن ومذهب ابن عباس وابن الزبير
أنه ليس بفرض وقال مالك والشافعي هو ركن في الحج لما روي عن جده بنت
أبي شجرة أنها قالت رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بين الصفا والمروة
والناس من يديه وهو وراه وهو يسعى أراى ركبته من شدة السعي يور
أزاره وهو يقول اسعوا فإن كتب عليكم السعي رواه أحمد ولنا قوله تعالى الصفا
والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما
ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم فرفع الجناح والتحيز بنفي الفرضية لقوله
تعالى فلا جناح عليهما أن يتراجعا وقوله تعالى ومن تطوع خيرا فهو خير له
ويؤتيه ما في صحف من مسعود وأنى فلا جناح عليه أن يطوف بهما وهو
أن لم يثبت قرانا لا ينزل على الخبير المسموع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعروة بن أختي طاف رسول الله صلى الله
وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وإنما كان من أهل لمساها الطاغية لا يطوفون
بين الصفا والمروة فلما كان الاستلام سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فأنزل الله أن الصفا والمروة من شعائر الله الآية فقد نصت على أن

السعي بينهما سنة رواه البخاري ومسلم ولا يلزم من كونه مكتوبا ان يكون ركنا او فرضا
لقوله تعاكت عليكم اذ احضركم الموت ان ترك خيرا الوصية الاله والركنية
لا تثبت بخبر الواحد بخلاف الوجوب ثم قيل ان سبب شرعية السعي بينهما
ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ترك هاجر واسما عيل هناك عطش فصعدت
الصفا تنظر هل بالموضع ما فلم تر شيئا فنزلت فسعت الى بطن الوادي حتى
خرجت منه الى همة المروة لانه توارت بالوادي عن ولدها فصعدت شفقة عليه
فجعل ذلك نسكا اظهارا لشرفها وتنجيها لامرها وعن ابن عباس رضي الله عنه
ان ابراهيم عليه السلام لما امر بالمناساك عرض له الشيطان عند السعي فابته
فسبقه عليه السلام خرجه احمد في المسند وقيل انما سعي بين الميادين رسول الله
صلى الله عليه وسلم اظهارا للجلد والقوة للمشركين الناظرين اليه في الوادي
قوله ثم اقم بكة حراما لانك محرم بالحج فلا تخلل قبل الايتان بحاله وقال ابن عباس اذا
طاف للقدوم تحلل لانه عليه الصلاة والسلام امر بذلك استحبابه الا من ساق منهم الهدى
متفق عليه والا حاد في كثيره بعضها ينسخ الحج وبعضها يجعل الحج عمرته ثم
التحلل والا حاد في صحاح ونحن نقول كان ذلك مختصا لما روي عن ربيعة بن
عبد الرحمن عن الحارث بن بلال عن ابيه قال قلت يا رسول الله نسخ الحج لنا خاصة
ام للناس عامه قال بل لنا خاصة رواه ابوداود واحمد والدارقطني وابن ماجه
وقال ابودر لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم رواه ابوداود ومسلم والنسائي وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن ابيه
عن ابي در قال كانت المنعة لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة وفي بعض
شروط المبسوط ذكر انه كان مشروعا ثم نسخ وقال فيه عمر رضي الله عنه
متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اليوم انهي عنهما
واعاقب عليهما متعة النساء ومتعة الحج فثبت بهذا انه غير مشروع اليوم
لمتعة النكاح ولا انه روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فنامنا من اهل بالحج ونامنا من اهل بالعمرة ونامنا من اهل
بالحج والعمرة واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فاما من حرم بالعمرة فاحلوا
حسن طافوا بالبيت وبالضفا والمروة واما من اهل بالحج او بالحج والعمرة فلم يحلوا الى
يوم النحر متفق عليه فيكون معارضا للاحادث المبني للتحلل **ف**
باب بيت كل بلد لانه يشبه الصلاة قال عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت
صلاة والصلاة خير موضع فكذا الطواف بالبيت صلاة والصلاة خير موضع فكذا

الطواف بطواف التطوع افضل منه غير ان الغالب ما يمكنهم الطواف الا في يوم الحج
نكان الاشتغال به اولى غير انه لا يسعي عقيب هذا الاطوافه في هذه المسألة
لان السعي لا يجب فيه الا مرة والتفعل به غير مشروع ولا يرمل في هذه الاطوافه
لان الرمل لم يشع الا مرة واحدة في طواف بعد سعي وكذا لا يرمل في طواف الله
وان اخر السعي الى طواف الزيارة لما ذكرنا وقال في الغاية اذا كان قارنا لم يركب
في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة ويصلي لكل اسبوع ركعتين وهي
ركعتي الطواف على ما بينا **ف** **في ثلث اخطب قبل يوم التروية بيوم وعلم**
فيها الناسك وهو اليوم السابع من ذي الحجة ويوم التروية وهو اليوم
الثامن منه واما يخطب لحاجة الناس الى تعليم افعال الحج فيعلم فيه الخروج
للمنا والى عرفات والص والوقوف فيها والا فاضته منه فالحاصل ان في الحج
ثلاث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى يوم النحر
عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم كلها خطبة واحدة لا يجلس وسطها الا خطبة
يوم عرفة فانها خطبتان فيجلس بينهما وكلها تخطب بعد الزوال بعد ما صلى
الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل ان يصلي الظهر وقال زفر يخطب
في ثلاثة ايام متواليه اولها يوم التروية لانها يوم الموسم وجميع الحاج ولنا
انه عليه الصلاة والسلام خطب يوم السابع وكذا ابو بكر وقرأ سورة براءة
عليهم رواه ابوالمنذر وغيره عن ابن عمر وكان المقصود من الخطبة التعليم في
التروية ويوم النحر يوما اشتغال فكان ما ذكرنا انفع وفي القلوب انجع وباق
الكلام في كل خطبة من الآخرين في موضعها انشاء الله تعالى **ف** **في ثلث يوم**
التروية الى منا لما روي جابر انه عليه الصلاة والسلام توجه قبل صلاة الظهر
يوم التروية الى منى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح رواه مسلم
وغیره وعنه وعن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام صلى الفجر يوم التروية
بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح
يوم عرفة ثم المصطف رحمه الله لم يبيت في الوقت الذي يخرج فيه الى منى من يوم التروية
وكذا في المبسوط والبدائع ولم يقيده بوقت وقال في المحيط والمفيد يستحب ان يبيت
بعد الزوال وهو احد قولنا في ذكر المرجين اني انه يخرج الى منى بعد طلعت
الشمس وهو الصحيح لما روينا وانفقت الرواه انه عليه الصلاة والسلام صلى
الظهر بمنى ولم يات مكة وصلى بها الفجر من يوم عرفة ثم توجه الى عرفات ثم من منى
بمنى اجزاه لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامة نسك ولكنه اساس بتركه الا ان

برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم القروية الجمعة له ان يخرج الى منى
قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه ذلك الوقت وبعد لا يخرج ما لم يصلح اليها
عليه وعند الشافعي لا يخرج بعد ما طلع الفجر ما لم يصلحها وسعى الناس من ذى الحجة
يوم القروية لانهم كانوا يرون ابلهم فيه لاجل يوم عرفة وقيل لان ابراهيم عليه
السلام رآى في تلك الليلة في منامه انه يدبح ولده بامر ربه فلما اصبح روى
في التها ركله اى يتفكر ما رآه من الله تعالى فبما عمره اولى من الروى وهو مهم ذكره
في طلبة الطلبة وقيل من الرواية لان الامام بروى للناس مناسكهم وهو يوافق
قول زفراد كانت الخطبة عنده فيه ولذا عند مالك والشافعي رحمه الله تعالى
لا يترك التلبية في احوال كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره ويلى عند الخرج
من مكة ويعود مما شاؤ ويصل ويقول في دعاء اللهم مالك ارجو والاك ادعو
واليك ارجو اللهم بلغني صالحا على واصلي الى فديتي فاذا دخل منى قال اللهم
هذا منى وهذا حرم الله تعالى من المناسك فمن علينا بجوامع الغيزات وبها
منبت على ابراهيم خليلك ومحمد جيبك وبما مننت على اوليائك واهل بيتك
فالى عبدك وناصيتي بيدك جئت طالبا لمرضاة الله وبشيت ان ينزل عندك
الحيف **قوله** ثم الى عرفات بعد صلاة الفجر يوم عرفة لما روى عن
انه عليه الصلاة والسلام غدا من منى حين طلع الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى
أتى عرفة الحديث رواه احمد وابوداود وهذا بيان الاولية حتى لو دفع قبل طلوع
الفجر جاز لانه لم يتعلق بهذا المقام اقامة نسك ولهذا الروايات بمكة جاز ويصح
له ان يقول عند التوجه الى عرفات اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وتحييتك
اردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مبرورا وارحمنى ولا تخيبنى وبارك لى سفرى
واقض بعرفات حاجتى انك على كل شى قدير وبلى ويصلح ويكبر لقول ابن سعد
حين انكر عليه التلبية في منى اجهل الناس ام نسوا والذى بعث محمد بالحق لقد
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ترك التلبية حتى رجمه العقبة
الا ان يخطاها بتكبير او تهليل رواه ابوداود ويستحب ان يسير على طريق ضب
ويعود على طريق المازن اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كما فى العيدين واذا
قرب من عرفة ووقع بصرة على جبل الرحمة وعابنه يستحب له ان يقول اليك
توجهت وعليك اعتمدت ووجهك اردت اللهم اغفر لى وتب على واعطني
سولى ووجه لى الخيرا يما توجهت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر ثم يلى الى ان يدخل عرفات ينزل مع الناس حيث شاء وقرب الجبل فضل

لقوله عليه الصلاة والسلام فيه قلنا بمروة في عرفة وقاد عليه الصلاة والسلام
عرفات كلها موقف وارفعوا عن بطن عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام لم يكن
قصدًا قال في الأصل ينزل مع الناس لان الانبياء وهوان ينزل ناحية عن الناس
حال تضرع ومسكنة ولا ان الاجابة في الجمع ارجى ولا انه آمن من الضوضى والخطا
وقيل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيق على الناس **قوله** ثم اخطب يعني
بعد الزوال وبعد الاذان قبل الصلاة يجلس بينهما كما فى الجمعة هكذا روى من
خطبته عليه الصلاة والسلام ولو خطب قبل الزوال جاز لحصول المقصود وصحة
الخطبة ان يحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهتل ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ويعظ الناس ويأمرهم بما امر الله تعالى وينهاهم عما نهاهم الله تعالى
ويعلمهم المناسك التى هى الخطبة الثالثة وهى خطبة يوم الحادى عشر وتلك
المناسك هى الوقوف بعرفة والمزدلفة والا فاضة منها وروى حجة العقبة يوم النحر
والذبح والحلق وطواف الزيارة **قوله** مالك يخطب بعد الصلاة لانهما خطبة
وعظ كالعيد والجمعة عليه ماروتيا ولا ان المقصود منها تعليم المناسك والجمع بين
الصلاتين من المناسك فيقدم عليه وفي ظاهر المذهب عن اصحابنا اذا صعد
الامام المنبر وجلس اذن المؤذنون كما فى الجمعة وعز لى يوسف عنهم اثم يؤذ
والامام فى الفسطاط ثم يخرج فيخطب وروى الطحاوى عنه ان الامام يبدا
بالخطبة قبل الاذان فاذا مضى صدر من خطبته اذ نواتم يتم الخطبة بعد
فاذا فرغ اقاموا ما روى جابر انه عليه الصلاة والسلام راح الى الموقف
لعرفة فخطب الناس الخطبة الاولى ثم اذن بلال الحديث فصار لى يؤذ
ثلاث روايات والاظهر انه معهم والصحيح الاول لانه عليه الصلاة والسلام
لما خرج استوى على ناقته اذن المؤذن من يديه ويقوم المؤذن **قوله**
ثم صلى بعد الزوال الظهر والعصر باذان واقام من صح ذلك عنه عليه
الصلاة والسلام فيكون حجة على مالك ربه في اعتبار الاذان بعد الفراغ من
الخطبة لانه اوان الشروع فى الصلاة فاشبه الجمعة ثم بيانه ان يؤذن للظهر
ويقوم للظهر ثم يقيم للعصر لانه يؤدى قبل وقته المعهود فينفرد بالاقامة
اعلاما للناس بانه شارب فيه ولا يتطوع بينهما تحصيل المقصود وروى ان الامام
قال للحجاج ان كنت تريد نصيب السنة فاقصر الخطبة ومجمل الصلاة فقال من عن
صدق رواه البخارى ولو تطوع بينهما كره له ذلك واعاد الاذان خلافا لما
روى عن محمد ربه لان الاشتغال بالتطوع او بعمل آخر يقطع فور الاذان الاول

حال

فيعيد للعصر ولو لم يخطب جازت الصلاة لأنها ليست بشرط بخلاف خطبة الجمعة
وقوله بشرط **الامام والاحرام** يعني بجواز الجمع بين الظهر والعصر بشرط ان يصليهما
مع الامام وهو محرم حتى لو صلاهما او صلى احدهما منفردا او غير محرم لم يجز له
الجمع والمراد بالاحرام احرام الحج ثم قبل لا بد من الاحرام قبل الزوال ليحوز الجمع وان
لم يكن محرم ما قبل الزوال واحرم بعده لم يجز له الجمع لان الجمع على خلاف القياس
فبما عايناه في الشرع والصحيح يكفي بالتقديم على الصلاة ان حصول المقصود من
شرطه ان يكون صلاة الظهر صحيحة حتى لو تبين فسادها بعد ما صلاها اعاد الظهر
والعصر جميعا لان جواز تقديم العصر على خلاف القياس في اعيان جميع ما ورد
به الشرع وهذا عندنا في حنفية وقال زفر بن يحيى هذه الشرايط في العصر خاصة
لانه المغيرة عن وقته قلنا التقديم على خلاف القياس ثبت جواز ان بالشروع اذا
كان مرتبا على ظهر مودة بعد الشرايط فيقتصر عليه بخلاف الجمع الثاني وهو
الجمع بالمزلة لانه المغرب مؤخر عن وقته فلا تراعى فيه الشرايط وعندنا في
وحدود لا يشترط الا الاحرام في حق العصر حتى قال يجوز المنفرد ان يجمع بينهما لان
جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه قلنا المحافظة في الوقت
فرض بالنقص فلا يجوز تركه الا فيما ورد النص به ولا نسلم ان جواز التقديم لحاجة
امتداد الوقوف بل لصيانة الجماعة لانه يعسر عليهم الاجتماع بعد ما تفرقوا في كل
وهذا لان الصلاة لا تنافي للوقوف الا ترى ان الاشتغال بعمل اخر كالنوم والاكل
لا ينافيه فعلم بذلك ان التقديم لما ذكرنا لا لاجل الامتداد وعلى هذا الخلاف جواز
الجمع للامام وحده فعنده لا يجوز وعندهما يجوز ولو تفرقا عنه بعد السجود جاز
له الجمع واختلفوا فيما اذا تفرقا عنه قبل الشروع على قوله فوجه الجواز الضرورة
اذ لا يقدر ان يجعل غيره مقتديا به والمراد بالامام هو الامام الاعظم او نائبه
ولو مات الامام وهو الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطة لان النواب لا يفعلون
يموت للخليفة فلو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطة صلوا كل واحد منهما في وقتها
عنده لما بينا ولو احدث الامام في الظهر فاستخلف غيره بجمع المستخلف منها
لانه قائم مقامه وهما الصلاة واحدة ولو جاء الامام بعد ما فرغ الخليفة العصر
صلى العصر في الظهر فاستخلف غيره بجمع المستخلف منها لانه قائم مقامه الى
وقتها ولا يجوز له الجمع لما ذكرنا ولو احدث بعد الخطبة قبل ان يشرع في الصلاة
فاستخلف من لم يشهد الخطبة جاز وجمع بين الصلوات **قوله** **ثم الى الموقف**
وقف بقرب الجبل اي ثم رج الى الموقف وقف بقرب الجبل عند الصخرات السود

طاب

الكبار

الكبار باسفل الجبل وهو الجبل الذي توسط ارض عرفات يقال له الا على وزن
هلال لانه عليه الصلاة والسلام وقف في ذلك الموضع والجبل يسمى جبل الرحمة
والوقوف الموقفا اعظم فيقف الامام بموقف النبي صلى الله عليه وسلم والناس
خلفه واقفون مستقبلين القبلة رافعي ايديهم بالدعاء باسطن الى السماء تنصرف
متخشعين والوقوف على الرحلة افضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوقوف
قائما **قوله** **وعرفانها موقف الا بطن عن** لقوله عليه الصلاة والسلام عرفات
كلها موقف وارتفعوا عن بطن عنزة والمزلة كلها موقف وارتفعوا عن بطن
محسر وشعاب مكة كلها منصرفوا البخاري وعليه اجماع المسلمين فيكون حجة
على مالك في تجويزه الوقوف ببطن عنزة واجاب الدم عليه **قوله** **مع حامدا**
مكبرا لله مليا مصليا داعيا اي قف حامدا لله تعالى ومكبرا لمكبره مليا ساعدا
بعد ساعده وندعو الله تعالى بحاجتك لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الدعاء
دعا يوم عرفة وافضل ما قلته والنيون من تبلى لا اله الا الله وحده لا شريك
له لا الملك ولا الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ
قدير رواه مالك والترمذي واحمد وغيرهم وكان عليه الصلاة والسلام
يجتهد في الدعاء في هذا الموقف حتى روى انه عليه الصلاة والسلام دعى عشية
عرفة لامتته بالمغفرة واستجيب له الا في الدنيا والمظالم ثم اعاد الدعاء بالمزلة
حتى الدنيا والمظالم خرج من حاجة وعن انس انه عليه الصلاة والسلام قال
ان الله تعالى يطول على اهل عرفة فيباهي بهم الملائكة فقالوا انظروا الى عبادي
شعبثا غير اقبلوا لصرور الى من كل فج عتيق فاشهدوا اني قد غفرت لهم الا
التيعات التي بينهم قال ثم ان القوم افاضوا من عرفات الى جعر فقالوا لا بد ان
انظروا الى عبادي وقفوا وعادوا في الطلب والرغبة والسالة اشهدوا اني قد
وهبت مسيئتهم لحسنهم وتحملت التبعات التي بينهم رواه ابو داود الحروري
ويلى ساعته بعد ساعده وعليه اهل العلم **قوله** **مالك يقطع التلبية اذا**
زاغت الشمس من يوم عرفة لان عليا رضي الله عنه قطعه فيه وادعوا انه منسوب
ابي بكر رضي الله عنه وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم ولنا ما روينا من حديث
ابن مسعود وحديث الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلى
حتى رمى جمرة العقبة رواه البخاري ومسلم في صحيحهما وعن ابن عباس واسانه
انها قال لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلى حتى رمى جمرة العقبة متفق
عليه وذكر في الحلي ان ابا بكر كان يلى حتى رمى جمرة العقبة وكذا عمر وعلم فلم يصح

النقل عنهم وذكر الطحاوي ان من قطع التلبية عند الروح الى عرفته لم يكن قطعه
لانها وقت التلبية ولكن كانوا يأخذون في غيرها من الذكر في التكبير والتلهيل وغير
ذلك ولا التكبير في الاحرام كالتكبير في الصلاة على ما تقدم فيوفى بها الى اخر جزء
من الافعال في الاحرام كالتكبير في الصلاة على ما تقدم يدعو الله تعالى حاجته بما بدا
بداله من الدعوات وافعاله لا يلهي الله عليه الصلاة والسلام كان يجتهد فيه **وقد**
عن عباس راي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعزات يدعو ويديه الى صدره
كاستطعام المسكين رواه ابو ذر ويقول **اللهم** اجعل في بصري نوراً واجعلني
من تباهي به ملائكتك **اللهم** اشرح لي صدري وستر لي امرى **اللهم** انك تسمع
كلامي وترى مكاني وتعلم سري وعلايتي ولا يخفى عليك شيء من امري انا البائس
الفقير المستغيث المستجير المعذور اسالك مسألة المسكين وانتبه اليك انتبه اليك
الذي لا ذليل ولا عود ماء الخاف الفقير ومن خضعت لك رقبته وفاضلك
عيناه ورغم انفه ولا تجعلني بدعايك رب شقياً وكن لي روفاً رحيماً يا خير
مسول ويا اكرم مامول ويختار من الدعوات ما شاء ويجز من التلهيل والتكبير
والتهجد والتلبية وتعظيم الرغبة الى الله تعالى ويقول **اللهم** اني اسالك ان
تغفر لي ما تقدم من ذنبي وتعصمني في ما بقي من عمري وتفتح لي ابواب طاعتك
وتغلق عني ابواب معصيتك وتحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني
وعن شمالي ومن فوق ومن تحتي وتلبسني ثياب التقوى والعافية ابداناً **اللهم**
وترحمي اذا توافيتني وتجعاني من كسب المال من حله وينفقه في سبيلك يا ناصر
السموات والارض ضحكك الاصوات بصنوف اللغات يسألونك الحاجات
وحاجتي ان تغفر لي وترحمي في دار البلي اذا نسيتني الا اهل ولا اقربون **اللهم**
اليك خرجنا وبفألك انحنأنا وياك قصدنا وما عندك طلبنا ولا احسانك نعوضنا
ورحمك رجونا ومن عذابك اشفقنا وليبتلك الحرام حججنا يا من يملك حوائج العالمين
ويعلم ما في ضمائر الصامتين **اللهم** انا اضيا فك وكل ضيف قري فاجعل
قرانا منك الجنة وكل سائل مطية وكل راج ثواب وكل متوسل اليك عفو
يا عفو وقد وفدنا الى بيتك الحرام ووقفنا هذه المشاعر العظام وشاهدنا
هذه المشاهد الكرام رجاء لما عندك فلا تحيب رجائنا واعف عنا واغفر لنا وارحمنا
وتجاورنا واعتق رقابنا من النار **اللهم** صل على محمد النبي الاخي البشير النذير
السراج المنير الطيب الطاهر المبارك وعلى اله الطيبين وسلم تسليماً كثيراً ربنا انتا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويجتهد ان يقطر من عينه

قطرات من الدمع فانه دليل القبول ويدعو لا يؤيه واهله واخوانه واصحابه
وحبيبه ويلج في الدعاء مع قوة الرجال الاجابة ولا يقصر فيه فان هذا اليوم لا
يمكنه تداركه لاسيما اذا كان من الافاق وهو مجمع عظيم فيه خيار عباد الله تعالى
الصالحين الخالصين وخاصته المقربين من الاولياء والاخييار والابدال وهو
مقام الخوف واعظم مجامع الدنيا وعن الفضيل انه نظر الى بكاء الناس بعرفة
فقال ارايتهم لو ان هؤلاء صاروا الى رجل فسلوه دانقاً اكان يردهم قالوا لا قال
والله للمغفرة عند الله اهلون من اجابة رجل بدائق ويجز كل المحدث من الخاصة والشاة
والمنافرة والكلام القبيح فيه **ذكر** ما جاء في وقفة الجمعة عن جابر عن ابي
انه عليه الصلاة والسلام قال افضل الايام ليوم عرفه وافق يوم الجمعة وهو
افضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه رزس من معاوية في تحريداً للتصاح
وذكر النووي في مناسكه قبل اذا وافق يوم عرفه يوم الجمعة غفر لاهل كل الموقف
ويبلغ للناس ان يقفوا بقرب الامام لانه يعلم فيسمعوا ويعوا ويكونوا وداة
ليكونوا مستقبلين القبلة وهذا بيان الافضل لانه عرفته كلها موقوف على ما بينا
ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف وهو سنة كاجعة والعبد ولو اكنى بالوضوء
جائز ثم اذا دنى وقت غروب الشمس من يوم عرفه يقول **اللهم** لا تجعل هذا
آخر العهد من هذا الموقف وارزقنيه ابداناً باقيةني واجعلني اليوم مغفلاً
منحجاً مرحوماً مستجاب الدعاء مغفورا الذنب واجعلني من اكرم وفك واعطني
افضل ما اعطيت احداً منهم من النعمة والرضوان والنجاة والغفران والرزق
الواسع والحلال وبارك لي في جميع اموري وما ارجع اليه من اهل ومال وولد
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم قال **رجع ثم الى مزدلفة بعد الغروب**
اي ثم رجع الى مزدلفة بعد غروب الشمس لحدث على ان عليه الصلاة والسلام
دفع حسن غابت الشمس رواه ابو داود وغيره وقال صحيح وفي حديث جابر
فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً لحدث رواه مسلم
وقال سامة فلما وقعت الشمس دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود
ولان فيه اظهرا مخالفة المشركين لانهم كانوا يدفعون منها والشمس على
البيان كعالم الرجال في وجوههم والا فضل ان يمشي على هيئته واذا وجد
فرجة اسرع لما روى سامة من زيد انه عليه الصلاة والسلام حين افاض
من عرفات كان يسير العتق فاذا وجد فجوة نص تنفق عليه وعنه عليه الصلاة
والسلام انه لما افاض من عرفات راي اصحابه يتنازعون في السوق والمشى

فقال ليس البر في الخيل ولا في البضاع الا بل عليكم بالسكينة والوقار ولا تن
الاسراع من الكل يودي الى الايذاء **وقال** عمر بن عبد العزيز في خطبته يوم
عرفة ليس السابق من سبق بعينه وفرسه ولكن السابق من غفر له فان خاف
الرحام دفع قبل الامام ولم يجاوز حدود عرفة اجزاه لانه لم يفيض من عرفة اذا
لم يخرج منها قبل الغروب والافضل ان يقف مكانه كيلا يكون احدا في الاداء
الا فاضة قبل اوانه وكذا لا يكون مخالفا للسنة ولو كثر قليلا بعد الغروب بعد
دفع الامام لحوق الرحام او لغيره من الاشباب فلا بأس به لما روى عن عائشة
دعت بشراب فافطرت بعد افاضة الامام خرج به سعيد بن منصور وان
تأخر الامام افاض الناس لان الامام اخطأ السنة ويكون طريقه الى المزدلفة
على المازن بين العليين دون طريق الضب ويكبر ويهلل ويحده ويلبى ساعة
فساعة ويقول **عند دفعه** من عرفات اللهم اليك افضت ومن عبدك
اشفقت واليك رعت فاخلفني فيما تركت وانفعني بما علمتني يا ارحم الراحمين
ويكثر من الاستغفار في طريقه الى المزدلفة ومن عرفات الى المزدلفة فرسخ
ومن المزدلفة الى منى فرسخ ومن منى الى مكة فرسخ والفرسخ ثلاثة اميال
له ان يدخل المزدلفة ماشيا تعظيما لها ويقول **ويقول** عند دخولها اللهم
هذا جمع اسالك ان ترزقني فيه جوامع الخير كله فانه لا يعطيها غيرك اللهم
رب المشعر الحرام ورب الركن والمقام ورب الحل والحرام والمعجزات العظام
اسالك ان تبلغ روح محمد صلى الله عليه وسلم افضل السالام وان تصلح لي ديني
وذريتي وتشرح لي صدري وتظهر قلبي وترزقني الخير الذي سالتك ان تجعده
لي وفي قلبي وان تقيني جوامع الشرائك وفي ذلك والتفاد رعليه **قال** **عنه**
وانزل بقرب جبل فرج لانه هو الموقف فينزل عنده ولا ينزل على الطريق
كيلا يضيق على المارة ولا ينفرد عن الناس في النزول لما ذكرنا في النزول فعرفنا
قال **عنه** **ويصل بالناس لعشائين باذان واقامة** وقال زفر بن باذاه
واقامتين واختار الطحاوي حديث جابر انه عليه الصلاة والسلام صلاها
باذان واقامتين رواه مسلم ولائها فرضان صلاها في وقت واحد فيقيم
لكل واحد منهما اعتبارا بالجمع الاول وبالقبض لانه اقل ما يكفي به في القضاء ولنا
حديث من عمره انه عليه الصلاة والسلام اذن للمغرب بجمع فاقام صلى الله عليه
الاولى قال بن حزم رواه مسلم والفرق بينه وبين الاول ان العشاء في وقته
والفجر حضور فلا يفرد بالاقامة والعصر بعرفة في غير وقته لانه مقدم على

وقته فلا بد له من الاعلام بها ولا يتطوع بينهما متفق عليه ولو تطوع او ثعل
بشيء آخر بينهما اعاد الاقامة لحدث بن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة
والسلام صلا الصلاتين كل صلاة واحدة باذان واقامة والعشاء بينهما **قال**
ولم تجز المغرب في الطريق لو صلى المغرب في طريق المزدلفة لم تجز وكذا الصلاها
في عرفات **وقال** ابو يوسف يجوز لانه صلاها في وقتها المعهود الا ترى انه قد
لها في حق من لم يدفع الى المزدلفة ولهذا لو طلع الفجر لا يؤمر بالاعادة ولو كان في غير
الوقت لوجب الا انه اخطأ التزكئة السنة المتواترة ولنا حديث اسامة بن زيد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفته حتى اذا كان بالشعب نزل فبال
وتوضا ولم يشيع الوضوء **قلت** الصلاة يا رسول الله قال الصلاة امامك فركب
فلما جاء المزدلفة نزل فتوضا فاسبغ الوضوء للحديث رواه البخاري ومسلم ومعه
وقتها امامك اذ نفسها لا يوجد قبل يجادها وعندا يجادها لا يكون امامه وقيل
معناه المصلي امامك اي امامك اي مكان الصلاة وروى الاثر من الزبير انه
قال اذا افاض الامام من عرفات فبالصلاة الاجماع وهذا يدل على ان التاخير
واجب واتما وجب ليكنه الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة وكان عليه الاعادة مالم
يطالع الفجر ليصير جامع بينهما فاذا طلع الفجر لا يمكن الجمع فسقطت الاعادة وعن ابي حنيفة
اذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهب وقت الاستحباب وعلى هذا الخلاف لو
صلى العشاء في الطريق او في عرفة بعد ما دخل وقتها ولو خشى طلوع الفجر قبل ان يقبل
المزدلفة فصلاها في الطريق او في عرفة بعد ما دخل وقتها ولو خشى طلوع الفجر
قبل ان يصل المزدلفة فصلاها في الطريق جازا وينبغي ان يحى هذه الليلة بالصلاة
والقراءة والذكر والدعاء والتضرع فانها ليلة العيد جامعة لا انواع الفضل من
الزمان والمكان وحاله اهل الجمع وهم وفد الله تعالى وخير عباده ومن لا يشع
بهم جليهم **قال** **عنه** **صلى الفجر بغير اذان** وروى من حديث ابن مسعود انه عليه
الصلاة والسلام صلاها يومئذ وهو يجلس وهو متفق عليه ولا في القليل
دفع حاجة الوقوف فيجوز تقديم العصر بعرفة بل ولا في وقته **قال** **عنه** **ثم وقف**
مكبرا مهلا سلبيا مصليا دعيا بحاجتك وقف على جبل فرج ان امكان ولا يفر من
لما روى جابر انه عليه الصلاة والسلام اتي المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء باذان
واحد واقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين
له الصبح باذان واقامة ثم ركب القسوة حتى في المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا
الله وكبرم وهللله ووحده فلم يزل واقفا حتى اسفر جلا فدفع قبل ان تطالع الشمس

حتى ان المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبرن وهللن فلن لم يظن
محسرا فليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الحجة الكبرى حتى اتى الحجر
التي عند السحرة فربما ما يسبح حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصاة الدروى
من بطن الوادى ثم انصرف الى المنحور رواه مسلم وقال العباس بن مرداس انه
عليه الصلاة والسلام دعا لامة عشية عرفة بالمغفرة فاجاب بانى قد غفرت
لهم ما خلا المظالم فالى اخذ المظالم منه قال اي رب ان شئت انيت
المظالم من الخير وغفرت المظالم فلم يحجب عشيتة فلما اصبغ بالمزدلفة اعاد الله
فاجيب الى ما سئل وفيه قال ان عدو الله ابليس لما علم ان الله قد استجاب
دعاى وغفرا لامة فاخذ التراب فجعل يحثو على راسه ويدعو بالويل والثبور
ان حاجة وغيره ثم يجتهد ويدعو الله تعالى ان يتم مراده وسؤل في هذا الموقف
كما تم لمحمد صلى الله عليه وسلم ويقول في دعائه اللهم انت خير مطلوب وخير
مرغوب الى ان لكل وفد جابره وقرى فاجعل قرى في هذا المكان قبول توبتي
والنجاة وزع خطيئتي وان تجمع على الهدى مرى اللهم عمت لك الاصوات بالحاجات
وانت تسمعها ولا يشغلك شان عن شان وحاجتى ان لا تصيب تعبى ونصبى
وان لا تجعلنى من المحرومين اللهم لا تجعله اخر العهد من هذا الموقف الشريف
وارزقنى ذلك ابدا ما ابقيتني فالى لا اريد الا رجعت ولا ابتغى الا رضاك
فاحشرنى في زمرة المحبين والمبتغين لا مراك والعاملين بقرايضك التي جاء بها
كتابك وحث عليها رسولك صلى الله عليه وسلم قال **وهي سقفة ابليس**
اي المزدلفة كلها موقف لا بطن محسرا ولما روي عن وقت الوقوف فيها من حين
طلوع الفجر الى ان يسفر جدا فاذا طلعت الشمس خرج وقتها ولو وقف فيها في هذا
الوقت او سرجان كما في الوقوف بعرفة وقبله او بعد لا يجوز والمبيت بالمزدلفة
سنة وقال مالك واجب وهو احد قول الشافعي والوقوف بالمزدلفة واجب
وقال مالك سنة وقال ليت من سعد ركن لقوله تعالى فاذا افضتم
من عرفات فاذكروا الله عند المحشر الحرام ومحدث عروق انه عليه الصلاة
والسلام قال من وقف معنا هذا الموقف وقد كان افاض من عرفات قبل
ذلك فقد تم حجه علق به تمام الحج وهو اية الركنية ولنا انا سوده استاذ
النبى صلى الله عليه وسلم ان تفيض بلبيل فاذا ن لها متفوق عليه ولو كان ركبا
لما جاز تركه كالوقوف بعرفة وعن ابن عباس انه انما من قدم النبى صلى
الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة اهله رواه الجماعة ثم قال عمر

الشعر الحرام هي المزدلفة كلها وفي حديث علي وجابر المشعر الحرام هو قوج
ولو كان المشعر الحرام المزدلفة كلها لقال في المشعر الحرام ولم يقل عند المشعر
الحرام وقال الكرماني الاصح انه في المزدلفة لا عن المزدلفة وسميت مزدلفة
لا اجتماع الناس فيها قال الله تعالى وازلفنا ثم الاخرى اي جمعناهم وقيل
لا اجتماع حوى وادم فيها وقيل لا قرب الناس فيها من منى والازدلاف
الاقتراب ومنه قوله تعالى وان له عندنا الزلفى وحسن ما ب وسميت
جمعا لا اجتماع فيها وقيل للمجمع فيها بين الصلاتين وسمي المحشر محسرا لان
قبل اصحاب الفيل حسروا فيه اي اعى وكل قال **دع ثم الى منى بعد**
ما اسفر اي ثم الى منى بعد ما اسفر جدا لما روي ولما روي عنه انه قال كان
اهل الشرك والاوثان ينفرون من هذا المقام بعد طلوع الشمس على رؤس الجبال
وكان يقولون اشرق سر لما نعرفنا الفهم النبى صلى الله عليه وسلم فافاض
من قبل طلوع الشمس رواه الجماعة الامسلا ولود فع لبيل لعذر به من ضعف
او علة جاز ولا شئ عليه لما روي ولما روي عن عرانه عليه الصلاة اذن لضعفه
الناس ان يدفعوا لبيل رواه احمد ويستحب له يقول في دفعه اللهم تقبل نسكى
واعظم اجرى وارحم نصرى واستجب دعوى ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم
فاذا بلغ بطن محسرا سرح ان كان ماشيا وحرك وابنه ان كان ركبا قدر
رمية محسرا لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك وفيما روي من حديث جابر
حتى اتى بطن محسرا فترك قليلا **قوله فان جمعة العقبة من بطن الوادى**
بمعنى صلبى لما روي من حديث جابر ولما روي عن بن مسعود انه انتهى
الى الحجة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا
رمى الذي انزلت عليه سورة البقرة متفق عليه وعنه عليه الصلاة والسلام
انه رماها من بطن الوادى بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة
وقال اللهم اجعله حجابا مبرورا وذنبا مغفورا وعمل مشكورا ثم قال
هنا كان يقوم الذي انزلت عليه سورة البقرة ولورماها باكثر من حتى الحذف
جارا لحصول المقصود غير انه لا يرمى بالكبار من الحجار كيلا يتأذى به غيره
ولورماها من فوق العقبة اجزاء لان ما حولها موضع النسك والافضل
ان يكون من بطن الوادى لما روي **قوله وكبر بكل حصاة** اي مع كل
حصاة لما روي ولو سجد مكان التكبير اجزاء لحصول التعظيم بالذكر وهو
من ادب الرعى ولا يقف عندها الا انه عليه الصلاة والسلام لم يقف عندها

بخلاف الحجرة الاولى والوسطى في اليوم الثاني على ما يذكر والاصل ان كل روى
 روى قال افضل ان يرميه ركبا والا فاشيا **دع التلبية باقوله**
 اى ولحصاة ترميها لما روى عن بن عباس ان اسامة كان ردف
 النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة الى المزدلفة الى منى قال فكلاهما قال لم ير النبي
 صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى حجرة العقبة رواه البخارى ومسلم وغيرهما
 وعليه اجماع الصحابة وقد ذكرنا ما قبل من قطعها منهم وكيفيته ان يضع الصفا
 على ظهر ابراهيم اليمنى ويستعين بالمسحاة وهذا بيان الاولوية واما في حق
 الجواز فلا يفتقد بهيئة دون هيئة بل يجوز كيف كان ومقدار الرمي كان
 بين الرامى وبينه خمسة اذرع لان ما دون ذلك يكون طرما وطوطرما طرما
 جاز لان روى له قديمه الا انه سئى لمخالفته السنة ولو وضعه لم يجز
 لانه ليس يرمى ولورماها فوقعت قريبا من الحجرة جاز لان هذا القدر لا يمكن
 الاحتراز عنه ولو وقعت بعيدا لا يجزى لانه لم يكن قريبا الا في مكان مخصوص
 ولوروى بسبع حصيات جملة هذه واحدة لان المنصوص عليه تفريق الافعال
 وبإخذ الصبي من اى موضع شاء الا من عند الحجرة لان ما عندها مردود لما روى
 عن بن عباس رضى الله عنه قال ما يقبل منه رفع وما لم يقبل ترك ولو اذ كان
 حصايا يسد الطريق فسام به ويجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالبحر
 والمدروا الطين والمغرة والنورة والزرنيخ والملح الجلي والكل اوقفه من
 من تراب والاحجار النقية اليايوت والزرجد والزمرد والخشب والنيروز
 والبلور والعقيق بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والجواهر والذهب والفضة
 اتمالا انها ليست من جنس الارض ولانه نثار وليس يرمى ووقته من طلوع
 الشمس الى غروب الشمس ويكره قبل طلوع الشمس ويستحب تجده الى الزوال والاح
 بعد الزوال الى الغروب وقال الشافعى يجوز الرمي بعد النصف الاخير من الليل
 لما روى انه عليه الصلاة والسلام امرام سلمة ان تفيض وتصلى صلاة الصبح
 بمكة فميت قبل الفجر ثم افاضت من منى قبل الفجر ولما روى عن عبد الله انه قال
 ان اسماء نزلت تجمع عند المزدلفة فقامت فصلى فصلى ساعة ثم قالت يا بنى
 هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بنى هل غاب القمر قلت نعم قالت فاحملوا
 فارتحلنا ومشيما حتى رمت الحجرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقلت يا هسما ما ارانا الا غلبنا
 يا بنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للظعن متفق عليه وفي بعض طرق بعد الصبح مكان
 غلبنا وهذا يؤيد ما ذكر من اشتباه الحال ولما روى بن عباس انه قال فدينا رسول

الله صلى الله عليه وسلم اعلمه بنى عبد المطلب على جرات لنا من جمع فجعل يلبى انا
 ويقول يا بنى لا ترموا بالحجارة حتى تطلع الشمس رواه ابو داود وغيره وصحة
 الترمذى وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحى متفق عليه ثم قال خذوا عنه
 مناسككم واتى لا ادري حج بعد حجتي هذه وقدم عليه الصلاة والسلام عنه
 اهله وقال لا ترموا الا مضحين فهذا بيان اقول الوقت والا اول بيان الاحتياط
 ولا ان ما قاله يودة الى خرق الابعاج بتحصيل حجتين في سنة واحدة بان يرمى
 بالليل ثم يطوف للزيارة بالليل ثم يحرم بحجة اخرى ويرجع الى عرفات ويقف
 بها قبل طلوع الفجر ثم يفعل بقية الافعال ولو كان هذا جائزا لما امر من هذا
 حجة بالاجماع ان يقضى من قابل وحديث ام سلمة ليس فيه دلالة على انه عليه
 الصلاة والسلام علمها بذلك واقربها عليه ولا انه عليه الصلاة والسلام
 امرها ان ترمى ليلا وبمثل هذا لا يترك المرفوع الا ترى ان عمر رضى الله عنه
 لم يترك المنقول عنه عليه الصلاة والسلام حين قال له اى كنا لا تغسل
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في التقاء الختان بل قال اخبر قوم
 بذلك فسكت ويحتمل انها رمت بعد طلوع الفجر فظن الراوى قبله وهذه
 الاجوبة يجاب عن حديث سما وهو اظهر في الوقوع بعد الفجر كما في حديث
 بن مسعود فانه عليه الصلاة والسلام يؤسئ بغسله والذي يدل عليه
 ان دفعا من المزدلفة كان بعد ما غاب القمر وهو لا يغيب في الليلة العا
 الا اخرا للليل ويغلب على الظن انهم الى ان يتهتوا الدفع ويقبلوا الى منى
 يطلع الفجر ويحملونها فتحدث بعد ما غاب القمر زمانا طويلا لانه لم
 يبين الراوى انها دفعت كما غاب القمر مع ان احد دفع حديث ام سلمة
 فلم يصح ولانه ليس فيما روى دلالة على ان اول وقته من نصف الليل كما
 لا يجوز في اوله فكذلك في اخره لعدم الفارق وما روى انه عليه الصلاة
 والسلام اذن للرعاة ان يرموا ليلا محمول على الليلة الثانية والثالثة
 على ما يحبان شاء الله تعالى **دع ثم اذبح** وهذا الذبح ليس بواجب على
 الفرد ويجب على القارن والمستمتع وفي حديث جابر انه عليه الصلاة والسلام
 لما رمى حجرة العقبة انصرف الى الحجر فخر بيده ثلاثا وستين وامر عليا فخر
 ما غسوا وشركه في هديته ثم امر من كل بدنة بيضعه فجعلت في قدر فطبخ
 فاكلوا من لحمها وشربوا من مرقها ثم ركب فافاض الى البيت فصلى بمكة الظهر والحج
 وعليه اجماع المسلمين **دع ثم احلق وقصر** لقوله تعالى ثم ليقصوا

مرتبا على الذبح وعن انس انه عليه الصلاة والسلام اتى منى فأتى الجحرة فرماها
ثم اتى منزله بمنى ونحر ثم قال للحلاق خذ وأشار الى جانبه الايمن ثم الايسر
ثم اجعل بعطيه الناس رواه مسلم وابود اود قال **روح** **والملاق** **الحب** لما
روى بوهرة انه عليه الصلاة والسلام قال اللهم اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله
الله والمقصرين قال اللهم اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال اللهم
اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال والمقصرين متفق عليه ولا
المقصود فاصا النعب لما تلوها وهو بالخلق اتم فكان اولى ويكتفى بخلق ربع الراس
لان للربع حكم الكل في كثير من الاحكام على ما عرف في موضعه وخلق لكل اولى
اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم والتقصر ان ياخذ الرجل والمرأة من رويس
شعر ربع الراس مقدار الاثنية ولا للخلق من اسباب التحلل وكذا الذبح عندنا
في حق المحصر فيقدم الرمي عليها والذبح ليس محل على سبيل العموم ولا هو من محظورات
الاحرام فيقدم على الخلق ليقع في الاحرام ويجب جراه الموس على الاقرع على المختار
ولو كان على راسه قروح لا يمكن اسرار الموس عليه ولا يصلح له تقصير فقد حل
ويستحب له اذا خلق راسه ان يقص اظفاره وشواربه لانه عليه الصلاة
والسلام قص اظفاره ولا ندم من البت فيستحب قضاؤه ولا ياخذ من حبيته
شيئا لانه مثله ولو فعل لا يجب عليه شيء **قول** **وحل لك غير النساء** وما
قال لا يحل له الطبيب ايضا لقول عمر رضي الله عنه لا يحل له كل شيء الا النساء والطيب لانه
من دواحي الجماع فيحرم كما يحرم سائر الدواحي من القبلة واللبس بالاجماع ونساء
حديث عائشة رضي الله عنها قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرم حين
احرم وحله حين احل قبل ان يطوف بالبيت متفق عليه وعنها انها قالت
قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ربيت وذبحت وحلقته فقد حل لكم كل شيء
الا النساء وحل لكم الثياب والطيب رواه الدارقطني وهو مقدم على القياس
والرعي ليس من اسباب التحلل لانه ليس بجناية قبل او انه خلاف لما قاله
ثم الى مكة يوم النحر او بعد فطنت للركن سبعة اشواط بالاربعين
قد رويها ولا تفعل يعني ثم رج الى مكة يوم النحر او بعد على ما ذكره وطف بالبيت
سبعة اشواط ولا يرمي فيه ولا يسعى بعد من الصفا والمروة ان كنت رملت
في طواف القدوم وسعيت من الصفا والمروة بعده والا فارتل في هذا الطواف وسع
بعده على ما تقدم لما روى عن بن عمر رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام افاض في النحر
ثم رجع فبصل الظهر بمنى متفق عليه وفي حديث جابر انه عليه الصلاة والسلام افاض

الى البيت يوم النحر فصلى بمكة الظهر بعد ما طاف بالبيت رواه مسلم في صحيحه وعن
انس انه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر والعصر والمغرب بمنى ثم ركب الى
البيت فطاف به وروى عائشة ان افاضته عليه الصلاة والسلام كانت بعد
صلاة الظهر وهذا الاختلاف راجع الى انه عليه الصلاة والسلام كان مكررا عند
العودة الى البيت فروى كل واحد ما وقع عنده كما اختلفوا في وقت احرامه عليه
الصلاة والسلام على ما بيناه ويؤكد ذلك ما روى ابن عباس رضي الله عنه
انه عليه الصلاة والسلام كان يزور البيت ايام منى ووقته ايام النحر لان الله تعالى
عطفا لطواف على الذبح والا كل منه بقوله تعالى فكلوا ثم قال وليطوفوا فكان
وقتها واحد واول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الله
بعرفة والطواف مرتبة عليه ولو لا ذلك لادى الى خرق الاجماع على ما بينا من قبل
ان كل طواف بعد رمل سعي فيه والا فلا وموضع السعي عقيب الطواف الزيادة
يوم النحر لانه تبع للطواف فلا يكون تبعا لما دونه وهو طواف القدوم وانما
جوز له التقدم عقيب طواف القدوم رخصة لانه يكثر عليه الافعال يوم النحر
فيخرج ويصلي ركعتين بعد هذا الطواف لما بينا من قبل **قول** **وحل**
لك النساء لاجماع الامة على ذلك وحل النساء بالخلق السابق لا بالطواف لان
الخلق هو المحل دون الطواف غير انه اخرجه الى ما بعد الطواف فاذا طاف
عمل الخلق عمله على الطلاق الرجعي اخرجه الى تقضاء العدة لحاجته الى الاستبراء
فاذا انقضت عمل الطلاق عمله فبانت به والدليل على ذلك انه لو لم يحل حتى تنزل
بالبيت لم يحل له شيء حتى يحل وكذا اذا طاف منه اربعة اشواط حل له النساء
لانها هي الركن وما زاد واجب ينجز بالدم وهو الصحيح نقص عليه محمد في المبسوط
وهذا الطواف هو المفروض في الحج وهو ركن فيه ويسمى طواف الزيادة عند اهل
العراق وطواف الافاضة عند اهل الحجاز وطواف يوم النحر وطواف الركن **قول**
وكرة تاخيره عن ايام النحر لانه موقت بها فلا يؤخر عنها وذكر القدوري في
شرح مختصر الكرخان اخذه ايام التشرية وذكر في الغاية ان اخره عند محمد
غير موقت ووقت الخلق هو وقت الطواف على الاختلاف **قول** **ثم الى منى**
اي ثم رجع الى منى لانه عليه الصلاة والسلام عاد اليها على ما بينا ولا تبقى عليه السك
وهو الرمي وموضعه منى فيقيم بها حتى يقيمها **قول** **فارب** **الثلاث في ثاني النحر**
بعد الرول اي اباد بالمال الجهد ثم يابليها ثم يجرى العقبة وقف عند كل تحبوه **روح**
ثم على ذلك ثم بعد ذلك ان مك لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت افاض النبي صلى الله

عليه وسلم من يومه حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فبكى ليا الى ايام التشريق برحمتها
 اذ ازال الشمس كل حرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية
 فيطيل القيام ويتضرع ويرى الثالثة ولا يقف عندها رواه ابو داود وقال
 جابر رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى على راحته يوم النحر حتى واما بعد
 ذلك فبعد زوال الشمس رواه مسلم وابوداود وغيرهما واذا وقف عند الحجر
 يقف في الموضع الذي يقف فيه الناس ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصل ركعتين
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو حاجته ويرفع يديه لما روي
 ولقوله عليه الصلاة والسلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من
 جعلها عند الحجر من تحصيل الرضا كونه في وسط العبادات بخلاف حجرة العقبة
 لان العبادات قد انتهت وقوله **ثم بعد ذلك ان مكث اى في اليوم الرابع**
 يرمى على راسه في اليومين قبله ان مكث علقه بمكة لانه متخوفه ان شاء
 نفر في اليوم الثالث وهو الثاني من ايام الرمي وان شاء مكث الى اليوم الرابع وهو
 الثالث من ايام الرمي لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر
 فلا اثم عليه لمن اتقى فمن بين بينهما وعلى الحج عنها ولا افضل ان مكث ويرى اليوم
 الرابع ولا يقال نفى الاثم عنهما يقتضى المساواة بينهما والا باحة لانا نقول نزلت
 الآية على سبب وهو ان الجاهلية كانوا فرقتم منكم من يقول التعجل ثم ومنهم من
 يقول التاخر ثم نفى الاثم عنهما لا اخذ احدهما بالرخصة والاخر بالفضل ولا سلم
 ان التاخير يقتضى المساواة الا ترى ان المساخر خير من الصوم والا فطار ثم الصوم
 افضل ان لم يستضر به والا فالفطر افضل وقيل معناه يغفر لها بسبب تقواها
 فلا يبقى عليها ذنب يروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ان ينفر
 قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع واذا طلع الفجر ليس له ان ينفر حتى يرمى وقال
 الشافعي ليس له ان ينفر قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع واذا طلع الفجر له ان ينفر
 حتى يرمى بعد غروب الشمس من اليوم الثالث وهو رواية عن ابن عباس عن النبي
 انما يرمى في اليوم بقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه لاني الليل وجه
 الظاهر انه نفر في وقت لا يجب فيه الرمي ولا يجوز فيه تجاوز النفر كالتأخر
 ومن الناس من جمع جواز النفر الاول لاهل مكة قال في الغاية والصحيح ان
 الآية على عمومها والرخصة لجميع الناس من اهل مكة وغيرهم **وقال**
ولورديت في اليوم الرابع قبل الزوال صبح وهذا عند حنيفة دم وقال لا يجوز
 اعتبارا بسائر الايام واما رخصه فيه في النفر فاذا لم يخصص بالنفر الحق بسائر الايام

والمراد رفعها بالدرما ويقتضى
 ان يستغفر لا يومه وقاره
 ومعارضة لقوله عليه الصلاة
 والسلام اللهم اغفر لي الحج
 والوقوف عند الحجر بنص

بعد النحر لا بد من الصلاة
 والسلام حتى يخرج
 الثالث في اليوم الرابع

ومذهبه مروي عن ابن عباس رضي الله عنه لما ظهر اثر التخفيف فيه في حق الترك فلان
 يظهر جواز في الاوقات كلها اولى بخلاف اليوم الاول والثاني من ايام التشريق
 حيث لا يجوز فيها الا بعد الزوال في المشهور في الرواية لانه لا يجوز تركه فيها
 فكذلك لا يجوز تقديمه ولا نه يوم نفر فيحتاج الى التحيل للنفر خوفا على نفسه وماله
 بخلاف الاول والثاني لانه لا يتعمد فيه النفر بل هو مخير في اليوم الثاني ان شاء
 نفر وان شاء لم ينفر واما يوم النحر فاول وقت الرمي فيه بعد طلوع الفجر على
 ما بيننا وخره الغروب ولو اخره الى الليل رماه ولشئ عليه لحدث الرعا
 وان اخره الى طلوع الفجر يحدم عنده مع القضا لتأخير عن وقته كما هو مذهبه
قوله وكل رمي بعد رمي فامم ما شيا والا فراكبا هذا البيان الافضل
 واما الجواز فثبت كيف ما كان لحصول المقصود وهو الرمي والا **اول** مروي عن
 ابي يوسف رحمه الله فانه قد ذكر من الجراح وهو من البر لا صفة عطاء من ابي رباح تليد
 من عباس رضي الله عنه وكان عالما بالمناسك انه قال دخلت على ابي يوسف وقد اخي عليه
 فافاق فلما راى قال يا ابراهيم ما تقول في رمي الحجار يرميها الحاج راكبا او
 ماشيا فقلت يرميها ماشيا فقال اخطأت فقلت **فما يقول** الامام قال
 كل رمي بعد رمي يرميها ماشيا وكل رمي ليس بعد رمي يرميها راكبا فخرجت من عنده
 فسمعت بكاء الناس في دار فقيل لي قضا ابو يوسف وما روى انه عليه
 الصلاة والسلام رمي حجرة العقبة راكبا يوم النحر يدل على ذلك وعن غيره
 انه كان يرمى حجرة العقبة يوم النحر يدل على ذلك ما شيا وخبرهم ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولان الاول بعد وقوف ودعاء فالتسليم
 اقرب الى التضرع ويكرم البيت معنى ليا لمني لانه عليه الصلاة والسلام بات
 بها وعمر كان يودب على ترك المقام بها ولو بات في غير من غير عذاب لا يلزمه
 شئ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولان المبيت فيها ليسهل عليه الرمي في ايامه
 فلم يكن من الواجبات **فانه** **وكره ان يقدم ثقلك الى مكة وتقيم بمكة** مروي
 لان عمر رضي الله عنه كان يمنع من ذلك ويؤدب عليه ولا نه يوجب شغل قلبه
 وهو في العبادة فيكرم **قالت** **ثم الى المحصب** اي ثم رجع الى المحصب وانزل به وهو
 الاصح ويسمى المحصب والبطي والخيف وما هو من الجبل الذي عنده مقابر مكة
 والجبل الذي مقابله مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهبا الى منى ثم تقف عن
 بطن الوادي وليست المقبرة من المحصب والمحصب والبطي مسيل واسع
 فيه دقا والمحصب والخيف ما اخذ من غلظ الجبل وارتفع عن مسيل التار واذا وصل

اليه دعا ساعة نحو ما تقدم من الادعية والنزول فيه سنة عندنا وقال الشافعي
ليس سنة لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت نزل الابطح ليس بسنة وانما نزل رسول
الله صلى الله عليه وسلم لانه كان اسبح نحر وجهه عليه الصلاة والسلام الى المدينة وقد
قال بن عباس ليس التحصيل بسنة انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعن ابي رافع انه قال لم يامر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انزل الابطح حتى
خرج من منى ولكن جئت فصررت له قبة فنزل وكان على رجل رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولسا انه عليه الصلاة والسلام قال نحن نازلون غدا بنى كنا حيث نقتل
قريش على كفهم وذلك ان بنى كنا نكالت قريش على بنى هاشم ان لا يأتوا كفهم
ولا يبايعوهم ولا يباوهم حتى يسلموا اليهم محمد صلى الله عليه وسلم ونملا واعلى فطاعتهم
رواه البخاري ومسلم وغيرهما فعلم ان نزوله كان قصدا وقال من عمر به النزول به
سنة فقل له ان رجلا يقول ليس بسنة فقال كذب انا نبى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان روى البخاري ومسلم فافى سنة اقوى من هذا
فان فعله النبي صلى الله عليه وسلم قصدا وفعل الخلفاء من بعده قد ثبت فيه وكان
قول عائشة وابن عباس شيئا منهما فلا يعارضان الفروع والمثبت مقدم ايضا
على الثاني **فصل في طواف الصدر سبعة اشور** لما روى انس انه عليه الصلاة والسلام
صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب ثم رقد رقة ثم ركب الى البيت فطاف
به رواه البخاري ولا يرمل في هذا الطواف لما بينا ويسمى هذا الطواف طواف الصدر
لانه يصدر عنه اى يرجع والصدر الرجوع وطواف الوداع له بوضع البيت به
وطواف الافاضة لانه لا جله فيفيض الى البيت من منى وطواف اخر عهد
بالبيت لانه طواف بعده وطواف الواجب **فصل في طوافه سنة** وهو احد قول
الشافعي لانه لو كان واجبا لما سقط عن الكى وعن الحايض ولما روى عن
بن عباس انه قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا ينفرا احدكم حتى يكون اخر عهد بالبيت رواه مسلم واحد وغيرهما
وفي رواية امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحايض
متفق عليه واهل مكة لا يصرون فلا يجب عليهم لان التوديع من شأن الفراق
ويلحق بهم اهل مكة دون الميقات لانهم بمنزلة من تقدم ومن نوى الاقامة
فيسئل النفر الاول لانه صار من اهل مكة بخلاف ما اذا نوى الاقامة بعد
بعد ما دخل النفر الاول لانه لما دخل النفر الاول لزمه التوديع لسنة الشروع فيه فلا
يسقط بعده ذلك والحايض مستثناة بالنص والنفس بمنزلة الحايض فيقتناؤها

وهو واجب الاعلى
اهل مكة

النص دلالة وليس للعمرة طواف الصدر لانه ليس لها طواف القدوم فكذلك طواف
الصدر ويصلى ركعتين عقيب طواف الصدر لما بينا من قبل ولا يسبح بين الصفا
والمروق لما ذكرنا انه لم يشرع الا مرة واحدة **فصل في شرب من زمزم** واختلفوا
هل يبدأ بالملتزم ام بمنزم والا صح انه يبدأ بمنزم وكيفيته ان ياتي زمزم
فيستقي بنفسه الماء ويشربه مستقبلا البيت ويتصلع منه ويتنفس فيه
مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويمسح به ويحبه ورأسه وجسده
ويصحب عليه ان تيسر وذكر الملا في سيرته انه عليه الصلاة والسلام نزع
لنفسه دلوفا شرب منه وذكر الواقدي انه لما شرب صب على رأسه وفي حديث
جابر انه عليه الصلاة والسلام لما افاض الى بنى عبد المطلب وهم يسقون على
زمزم فنادوا فشربه قال ابو علي بن عبد السكس والذي نزع له الدلو العباس بن
عبد المطلب وروى عنه انه عليه الصلاة والسلام قال لو كان يتجنون الناس
نسكا ويغلبونكم عليه لنزعت معكم رواه احمد وفي رواية لما نزعوا الدلو غسل
منه وجهه وتضمض فيه ثم اعادوه وقال بن عباس اذا شربت من زمزم فاستقبل
القبلة واذا كرا اسم الله تعالى وتنفس وتصلع منه فاذا فرغت فاحمد الله تعالى
عكرمة انه قال كان بن عباس اذا شرب من زمزم قال اللهم اني اسالك عملا
نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل اذى وقال عليه الصلاة والسلام في ما زمزم
انما مباركة الهاطعام وطعم وشفاء سقم رواه مسلم وقال عليه الصلاة والسلام
ما من منى لما شرب له وقد شربه جماعة من العلماء المطالبين فها هوها بينكم
وقال بن عباس اشربوا من شراب الابرار وصلوا في مصلى الاخيار وقال
شراب الابرار ما من منى ومصلى الاخيار تحت الميزاب **فصل في التزم الملتزم**
وتشبه بالاستار والتعلق بالجار والمملتزم هو ما بين الباب والحجر الاسود
ويلزق صدره به والتشبث التعلق والمراد بالاستار استار الكعبة ويشبه بالجار
باب البيت حافيا ثم ياتي الملتزم فيضع صدره ووجهه عليه ويشبه بالاستار
ساعة يتضرع الى الله تعالى بالدعاء بما احب من امور الدارين ويقول اللهم هذا
بيتك الذي جعلته مباركا وهدى للعالمين اللهم كما هديتني له فقبله مني ولا
ولا تجعل هذا اخي العهد بيئتكم وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا ارحم
الراحمين وينبغي ان ينصرف وهو عشي وراه وبصره الى البيت متباكيا متضرعا
على فراق البيت حتى يخرج من المسجد وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب
التعظيم بكلما يقدر عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم الاكابر والشكر لذلك كما

وهذا تمام الحج ثم يرجع الى وطنه وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا قفل من غزاه ورجع يكر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ايون
تايون عابدون ساجدون لرئيسا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده متفق عليه **فصل قوله من لم يدخل مكة وقف**
بعرفة سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه
سائر الاعمال فلا يكون الا تيان به على غير ذلك الوجه سنة ولا تدخل مكة
بعد الا فاضة من عرفة يطوف للزيارة فيغني عن طواف القدوم كصلاة الفريضة
يغني عن تحية المسجد ولهذا لم يشرع في العمرة طواف القدوم لان طواف العمرة
يغني عنها ولا شيء عليه لتركة لانه سنة فلا يجب الجواب بتركها قال **رحم** **وسقط**
بعرفة ساعة من الزوال الى فجر النحر فقد تم حجة ولو جاءه الا او نايما او غشي عليه
لانه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال وهذا بيان او الوقت وقال من ادرك
عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج وهذا بيان اخر الوقت
ولم يفصل بين ان يكون عالما بعرفة او لم يكن فيشترط فيه الحصول فقط فان
قيل هذا يشكل بالطواف فانه لو طاف هاربا من عدو او سبع او طابا غريبا
لم يجزه عن الطواف لعدم النية في الفرق بينه وبين الوقوف بعرفة حتى يترقى
مع الجهل بكونه عرفة ومع عدم نية الطواف قلنا الفرق بينهما ان الوقوف
ركن العبادة وليس بعبادة مستقلة بنفسه وهذا لا ينتقل به فوجوه النية
في اصل تلك العبادة يعني عن اشتراط النية في ركنه كما في اركان الصلاة والطواف
عبادة مقصودة وهذا ينتقل به فاشترط فيه اصل النية ولا يشترط فيه
تعيين الجهة كما قلنا في صوم رمضان او نقول ان النية عند الاحرام تضمنت
جميع ما يفعل في الاحرام من كل وجه فلا يحتاج فيه الى تجديد النية والطواف
يقع بعد الخلل ويقع في الاحرام من وجه فيشترط فيه اصل النية فلا
يشترط فيه تعيين الجهة عملا بالشبهين وقال **مالك** لا يجوز الاكتفاء بوقت
النهار ولا بد من الوقوف في جزء من الليل لماروينا **ولنا** قوله عليه الصلاة والسلام
الحج عرفه من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجة وروى معناه
ابوداود وغيره وصححه الترمذي ولا يمكن حمل او بمعنى الواو لانه يودي
المجمع بين الليل والنهار ولم يقل به احد قال **رحم** **ولو اهل عند رقيق**
باغتاصح وهذا عند ابى حنيفة **رحم** وقال لا يجوز ولو امر به ان يحرم عنه عند عجرم

فأحرم عنه عند اغتاصه جازا عما لها ان الاحرام شرط فلا يسقط الا بفعله او
فعلة نائبه والدلالة تقف على العلم وجواز الاذن به لا يعرفه كثير من العلماء فكيف
يعرف العلوم دلالته بخلاف ما اذا امر به صريحا لان الاستئناس به في باب الحج
في الاحرام الا ترى ان الصغير يحرم عنه ابوه وكذا في الاعمال بدليل ان المريض
اذا امر بانه بعرفات وحطوا الحصا في كفة ورموها به صح وكذا اذا طافوا به
باصم ولا يحنيفة **رحم** ان الاستئناس دلالته لان عقد الرقعة والاجتماع للسفر
الذي المقصود منه الاحرام وفعل المناسك استعانة بالرفقة فيما يجز عن شئ
بنفسه والثابت دلالته كالثابت نصا كشراب ما السقاية ولكن وضع الحاف في قد
ووضعه على الكافون وطبخه انسان لا يجب عليه الضمان لانه ما ذون له دلالته
ولان الاركان كالوقوف والواجبات كرمي الجمار جاز بفعل غيره به اذا عجز
فلان يجوز الاحرام بفعل غيره وهو شرط اولي ولو احرم عنه غيره فقام
بغير امره فقبل يجوز وقيل لا يجوز وذكر القول في المحيط والرحمن **قال**
وللمراة كالرجل يعني جميع ما ذكرنا من الاحكام لان اوامر الشرع عامة لجميع
الكلفين ما لم يقم دليل على الخصوص **قوله** **غيرها تكشف وجهها**
لا راسها وكان الاولي ان يقول غيرها لانه لا تكشف راسها ولا يذكر الوجه لانها
لا تتخالف الرجل في الوجه واتما تخالفه في الراس فيكون في ذكره تطويل بالاف
ولا يقال اتما ذكره ليعلم انها كالرجل فيه ولو سكنت عنه لما عرف لانه انما ذكره
على سبيل الاستئناس وهو غير صحيح واتما لا تكشف راسها لماروينا ولا نعوت
بخلاف راس الرجل ووجهها ولو سدت شيا على وجهها وحافتها عنه جاز لما
روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا احاد وناسدلت احدا ناجليا بهما من راسها
على وجهها فاذا جاوزنا كشفنا رءاه احد وابدود وغيرهما **قال**
ولا تلبس حصرا بل تسمع نفسها لا غير لاجماع العلماء على ذلك لان صوتها عورة
تؤدي الى لفتنة **قوله** **ولا ترمل ولا تسعي من الميادين** لانه محل لستر
العورة ولانه لا يطلب منها اظهار الجسد لان نيتها غير صالحة للحراب **قال**
ولا تحلق وتقصص ولا تحلق راسها ولكن تقصص لما روى عن عباس انه عليه
الصلاة والسلام قال ليس على النساء الحلق اتما على النساء التقصير ورواه
ابوداود وغيره ولان لم حلق راسها مثله لخلق الحية في حق الرجل **قال**
وتلبس المخيط لانه عليه الصلاة والسلام اباح السر او بل والقبيص للنساء الحيات

فيما رواه ابو داود عن ابن عمر ولا في لبس غير المحيط كشف العورة ولا يستطيع
لما ذكرنا في الرمل ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها ممنوعة عن ماسة الرجال
وان وجدت خاليا عن الرجال استلتم لعدم المانع وتلبس الخفين والقفا من
وتترك طواف الصدر بعد الخيض ولا يجب عليها دم بتأخير طواف الزيارة
بعد الخيض ولا تجزئ الامع المحرم بخلاف الرجل ذكر بعضهم انها تقصر من راسها
مساكن من غير تقدير بالربع والخنثى المشكل في جميع ما ذكرنا كالمرأة احتياطا
ولا تخلو بامرأة ولا رجل لانه يحتمل ان يكون ذكر او يحتمل ان تكون انثى **قوله**
ومن قلده بدنه نطقه او نذرا وجزا رصيدا ونحوه فتوجه بها بياض فقد
احرم لقول ابن عمر اذا قلده الرجل هديه فقد احرم والاثر في مثله كالرفوع وهو
محمول على ما اذا اساقه لقول عائشة رضي الله عنها كنت فسدن قلاديد بن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم اسعدها وقلدها ثم بعث بها فاحرم عليه شيء كان له حلا متفق
عليه وهذا نص على انه لا يصير محرما بمجرد التقليد في معنى التلبية او لا يفعل ذلك
الاسنير بياض الحج والعمرة فصا من خصا بصبه كالتلبية اذ المقصود بالتلبية
اظهار الاجابة للدعوة وب التقليد الهدى يحصل اظهار الاجابة ايضا واظهار الاجابة
قد تكون بالفعل كما يكون بالقول وهذا لان التقليد من شعائر الحج كالتلبية فاذا
احرم بصل بالنية يكون محرما كالتلبية بخلاف ما اذا قلده ولم يسبق لانه لو كان
محرما به للزم للرجوع وهو مرفوع ولو اشترك جماعة في بدنه فقلدها احدهم صاروا
محرمين ان كان ذلك باسرها البقية وساروا معها **قوله** **رج فان بعث بها ثم**
اليها لا يصير محرما حتى يلحقها الماروي من حديث عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة
والسلام لم يحرم عليه شيء ولا نه اذا لم يكن من يديه هدى يسوقه عند التوجه
لم يوجد منه الا مجرد النية ومجرد النية لا يصير محرما فاذا ادركها فقد اقترنت
نيته بعمل هو من خصا يصح الحج فيصير محرما كما لو ساقها من لا يتدا **قوله**
الا في بدنة المتعة فانه يصير محرما حتى يلحقها الماروي لاجل استحسان ان
هذا الهدى مشروع من لا يتدا نسكا من مناسك الحج وضعا لانه يختص بمكة
ويجب شكر الجميع من اداء المنسكين وغيره فوجب وان لم يصل بمكة ولا
لهدي المتعة نوع اختصاص بقاء الاحرام بسببه فان المتعة اذا ساق الهدى
ليس له ان يتحلل فكذا في ابتداء الشروع يختص بان يصير محرما بنفس التوجه
وقال ابو اليسر ينبغي ان يكون هدي القران كذلك وذكر في النهاية معربا لا ايقا
ان هدي المتعة انما يصير محرما به قبل ادراكه اذا حصل التقليد والتوجه اليه في

الحج غير معتد به وصفة التقليد ان تعلق على عتق بدنه قطعة نعل او شراك
تعل او عروق من زاده او حاشا سجا ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدي **قوله**
وان جلدها او اشعرها او قلده شاه لم يكن محرما يعني وان ساقها لانه ليس
خصا يصح الحج لان التجليل يدفع الحر والبرد والذباب والاشعار مكرهه عند
ابن حنيفة رحمه فلا يكون من النسك وعندهما وان كان حسنا فيفعل للمعاجة بخلاف
التقليد لانه يختص بالهدى والتجليل حسن لان هدايا رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانت مقدرة بجلده **قوله** عليه الصلاة والسلام على تصديق صلالها
وخطامها على ما ياتي في موضعه ان شا الله تعالى والتقليد احب من التجليل لان له
ذكر في القران وهو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقليد الشاه غير متعا
وليس بسنة ايضا **قوله** **والبدن من الابل والبقر** **قوله** الشافعي رحمه
من الابل خاصة لما روى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل
يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكا ثما قرب بدنه ومن راح
في الساعة الثانية فكا ثما قرب بقرة الحديث وفي حديث جابر بن عبد الله عن
سبعة والبقر عن سبعة رواه مسلم وفي المغرب البدن في اللغة من الابل
خاصة **قوله** **افول الخليل ان البدنة ناقة او بقرة تهدي الى مكة** **قوله** التوبة
وهو قول اكثر اللغة ولان البدنة مأخوذة من البدانة وهي الضخامة وقد اشتركت فيها
قوله **للموهري البدنة ناقة ابقرة** وقال ابن الاثير في النهاية البدنة تقع على
الجمل والناقة وهي بالابل شبه لعظمها وهي من بدن بدانة مثل كرم كرامة
وفي حديث جابر بن عبد الله عن سبعة فقيل والبقره فقيل **قوله** وهي الاسن
البدن ذكره مسلم في صحيحه والله اعلم بالصواب **باب القران**
القران مصدر من قوت اذا جعت بين شيئين يقال قوت البعيرين اذا اجعت
بينهما بحبل والقارن الجامع بين الحج والعمرة **قوله** **وهو افضل** **قوله**
افضل ثم التمتع ثم الافراد **قوله** الشافعي رحمه الافراد افضل ثم التمتع ثم القران
حكاها العولاء عنه وهو قول مالك ذكره في المجموعه على ما اختار اشهب
قوله **احد التمتع افضل** ثم الافراد ثم القران حديث ابن عمر انه عليه الصلاة
والسلام تمتع في حجة الوداع بالعمرة الى الحج واهدي فساق مع الهدى من
ذي الحليفة وتمع الناس معه بالعمرة الى الحج فلما قدم مكة **قوله** للناس
من كان منكرا هدي لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن هدي
فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقص وليجمل ثم يجمل بالحج ويجمل هو

من شيء حرم منه حتى قضى حجة ونحر هديه يوم النحر الحديث رواه البخاري ومسلم
في صحيحهما وعن عائشة رضي الله عنها عليه الصلاة والسلام تمتع بالعمرة إلى الحج
مثل حديث بن عمر متفق عليه وعن عمران بن الحصين تمتع النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم وتمتعنا معه رواه مسلم بهذا اللفظ ورواه البخاري بمعناه
حدث جابر أنه قال اهلكت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا لا يحل
شيء فقلنا ما مكة لا أربع ليال خلون من ذي الحجة وظعننا وسعينا ثم امرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن نحل وقاب كولا هدي اهلكت ثم قام سرادق من ذلك
فقال يا رسول الله ارايت تمتعنا هذه لعامنا هذا ام للابدين فقال عليه السلام
بل للابدين رواه البخاري ومسلم وحكى جابر أنه عليه الصلاة والسلام اهل
بالتوحيد لبيل الحديث وقاب فيه لئلا ننوي الا الحج لئلا نعرف العمرة
بالحديث رواه مسلم وغيره وقاب عائشة رضي الله عنها عليه الصلاة والسلام افرد
الحج رواه مسلم وابوداود وغيرهما وقاب الشافعي في اخذت برواية جابر في تقدم
صحبه وحسن سياقه لا بتدريج الحديث برواية عائشة رضي الله عنها في فضل حلقها وبرواية
بن عمر لقربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وادعاه ان الخلفاء الراشدين افردوا
الحج واختلاف الصلوات الا في كراهية التمتع والقرآن دون الافراد يدل
على انه افضل منهما وقاب عليه السلام القرآن رخصة والعزيمة اولى ولا ان
في الافراد زيادة التلبية والسفر والخلق فكان اولى ولنا قوله تعالى واتموا
الحج والعمرة لله اتماما ان يحرم بهما من ذبيحة اهل مكة كذا فسرته الصحابة رضي
الله عنهم والقرآن وحديث انس انه قال سمعته عليه السلام يقول لبيل عمرة
وحجج رواه البخاري ومسلم في صحيحهما وعنه سمعت رسول الله صلى الله
صلى الله عليه وسلم يقول لبيل حجة وعمرة متفق عليه والتكرار لتأكيد القرآن
وعن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعليهما يذبيان عن المتعة وان جمع
بينهما فلما راى ذلك على اهل بهما لبيل بعمرة وحجة فقال ما كنت ادع سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول احد رواه البخاري ومسلم والنسائي عن
عمران بن حصين انه قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجة
وعمره ثم لم يبعث عنه حتى مات رواه مسلم واحد وقال سرادق قرن رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وقاب الهرماس بن زياد الباهلي اهل
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول لبيل حجة وعمرة وعن علي
قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف اهلكت قلت كيف اهلكت

فقال اني

فقال اني سقت الهدي وقرنت رواه ابوداود والنسائي وذكر بن خزيمة
حجة الوداع انه عليه الصلاة والسلام كان قارنا وروى عنه ذلك شعبة
صحاحا بالاسناد الصحيح وهم عمر وابنه وعلي وجابر وعمران والبروانس
وان عباس وابوقتادة وابن ابي وسراقة وابوطمرة والهرماس وعائشة
وام سلمة وكان فيه جمع بين العباد بين فاشبه الصوم مع الاعتكاف و
الحراسة في سبيل الله تعالى مع صلاة الليل والتلبية غير محصور ولا في زيادة
نسك وهو راقية الدم وفيه امتداد احكامها بخلاف التمتع والمفرد والسفر
غير مقصود والحلق خروج من العبادة فلا يخرج بها والمقصود بما روى
من قوله عليه الصلاة والسلام القرآن رخصة نفى قول اهل الجاهلية ان
العمرة في شهر الحج من غير الفجور او يسقط سفر العمرة صار رخصة ولا ان
فيما قلنا يمكن الجمع بين الاخبار كلها فكان اولى ببيان ان القارن يجوز
له ان يلبى بالحج والعمرة وباحدهما على الافراد في اللفظ فالظاهر انه كان
عليه الصلاة والسلام يلبى بهما تارة وباحدهما اخرى فمن يلبى بالحج
فقط قال كان مفردا ومن سمعه يلبى بالعمرة قال كان تمتعا ومن سمعه
يلبى بهما او عرف حقيقة الحال قال كان قارنا وكان ما يرويه الشافعي
يثبت الحج وما يرويه احمد يثبت العمرة فثبتا وما يرويه الحسن يثبت الجمع
فلا ينافي في مع ان المثبت اولى من الثاني ولا ان بعض ما يرويه الحسن على
انه عليه الصلاة والسلام قال قرنت وفي بعضها ينص الراوي انه عليه
الصلاة والسلام سمعته يلبى بهما وكان مفسرا بحيث لا يجتمع التناول
ولا ان من روى الافراد روى خلاف ذلك ايضا من القرآن والتمتع فثبت
ترك روايتهم الناقض ولو اخوف الاطالة لا ورواها مفصلة وقيل لئلا
يبيننا ومن الشافعي بناء على ان القارن عندنا يطوف طوافين ويسعى
سعين وعند طوافا واحدا وسعيا واحدا لما روى بن عمر انه عليه الصلاة
والسلام قال من احرم بالحج والعمرة اجزاه طواف واحد وسعى واحد رواه
الترمذي وعن جابر انه عليه الصلاة والسلام قرن بين الحج والعمرة وطاف
لها طوافا واحدا وفي حديث عائشة رضي الله عنها الذي جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا
طوافا واحدا وقاب عليه الصلاة والسلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة
رواه مسلم ولنا ما روى عن الصبي بن مبيد انه قال كنت رجلا نصرانيا
فاسلمت واهلكت بالحج والعمرة فسمعت زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة وانا

اهل بيها فقل لا هذا اصل من بعد اهله فكما حمل على منكبيه جبل فقد
 على عمر بن الخطاب فاخبرته فاقبل عليها فلامها واقبل على وقاب هديت
 لسهه نيك صلى الله عليه وسلم رواه احمد والنسائي وابن ماجه وعنه
 انه جمع بين العمرة والحج وقاب سبيلهما واحد وطاف لهما طوافين وسعى
 لهما سبعين وقاب هكذا رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع
 كما صنعت رواه الدارقطني وروى الطحاوي وسعيد بن منصور عن
 ابن مسعود وابن عمر ان من الحصى ان القارن يطوف طوافين وسعى
 سبعين وان القارن هو الجمع ومن لم يفعل الا احدهما لم يكن جامعا
 ولا تدرى لا يخل في العبادة كما في الصلاة والصوم فقل ما قاله وحديث
 ابن عمر بن مرفوع قاله الطحاوي فلا يعارض المرفوع وحديث جابر متناقص
 لا تدرى انه عليه الصلاة والسلام كان مفردا على ما تقدم فلا يكون حجة
 ومعنى حديث عائشة اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافا
 واحدا جمع متعة الجمع قران لان حجتهم المضمومة الى العمرة كانت مكية
 ثم المراد بالافراد يحتاج فيه الى البيان هل هو افراد الحجة او العمرة او افراد
 كل واحد منهما باحرام **ق** في النهاية على شرح الهداية المراد الثالث
 دون الاولين استدلالا بمواضع الاحتجاج فانه قال من جهة الشافعية
 لان في الافراد زيادة التلبية والسفر والحلق وهذا لا يكون الا باحرام
 لكل واحد منهما وكذا روى عن محمد انه قال حجة كوفية وعمره كوفية افضل
 عندي من القران فعلم بذلك ان الاختلاف الواقع فيه انما هو في ان الحج
 والعمرة كل واحد منهما على الافراد افضل او الجمع بينهما افضل واما كون
 القارن افضل من الحج وحده فمما لا خلاف فيه لان في القران الحج وزيادة
 وجعل نظير هذا الاختلاف اختلاف فهم في ان يصلي اربع ركعات بحجربة
 واحدة افضل ام بحجرتين افضل ولم ينقل فيه شيء وانما قاله حرزا واستدلالا
 بمواضع الاستدلال الاحتجاج واطلا فتم ان القران افضل من الافراد بوجه
 لان ظاهره يراى به الافراد بالحج وايضا لو كان كما قاله لكان محرم مع الشعرة
 او كلهم كانوا معه لان محرمه لم ين ان قولها خلاف ذلك فيحتل ان
 يكون مجمع عليه وقوله **وهو ان يهل بالعمرة والحج من البيقا ويبرئ الله**
الحج بالعمرة والحج بغيره الى وتقبلها سني اي القران ان يحرم بهما معا للبيقا
 الى اخره لما تلونا ومارونا من الاحاديث وان القران هو الجمع بين شيئين علمنا ان

وبه تحقق الجمع واشتراط الا هلال من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بهما
 من ديرة اهله او بعد ما خرج من اهله قبل ان يصل الى الميقات جاز وصار
 قارنا وهو افضل ولذا لو احرم بهما داخل الميقات او احرم بعمرة ثم احرم بحجة
 قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط ثم احرم بالحج صار قارنا لوجود الجمع بينهما
 ولو طاف لهما اربعة اشواط ثم احرم بالحج صار متمتعا وكذا لو احرم بالحج ثم احرم
 بالعمرة قبل ان يطوف له صار قارنا وهو افضل ولذا لو احرم بهما داخل الميقات
 لما ذكرنا وقد اسالت قدسية احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا وكذا
 احراما ولهذا يقدم العمرة بالذكر اذا احرم بهما معا وفي التلبية بعد والدعاء
 كما ذكرنا من فعله عليه الصلاة والسلام وان لم يقدمها جاز لان الواو لا تقتضي
 الترتيب وهي موحدة فيما تلونا وفي بعض ما روينا ولو احرم بالعمرة بعد ما طاف
 بالحج طواف القدوم يكون قارنا ويلزمه دم جبر على الصحيح لانه دم شكر على
 ما يحج في موضعه ان شاء الله تعالى وذكر في الغاية معزيا الى حرانته الاكمل عن هذا
 لو طاف لعمرة الصفا والمروة في رمضان فهو قارن ولا دم عليه ان لم يطف
 لعمرة في أشهر الحج **ق** **ويطوف ويسعى** اي يطوف بالبيت وسعى
 بين الصفا والمروة للعمرة كل واحد منهما سبعة اشواط يوصل في الثلاثة الاول
 من الطواف ويهرول بين الميادين في السعي ويصلي بعد الطواف ركعتين
 وهذا افعال العمرة **ق** **ثم يحج كما مر** فينبدا بالطواف للقدم وسعى بعد
 ويفعل جميع افعال الحج كما يتبين في المفرد وانما تقدم افعال العمرة لقوله تعالى فتنع بالعمرة
 الى الحج وكلمة الى انتهاء الغاية فتقدم العمرة ضرورة حتى لا يكون لانتهاء بالحج
 والاية وان نزلت في التمتع والقران بمعناه من حيثان كل واحد منهما موقوف
 باداء النسكين في سفره واحدة فيجب تقديم العمرة فيه حتى لو نوى الاول
 للحج لا يكون الا للعمرة كرمضان والطواف الزيارت يوم النحر اذا نواه لغيره لا يكون
 الا له ولا يتخلل بينهما بالحاق لانه يكون جنبا عن الاحرامين اما على احرام الحج
 فظاهر لان اوان التحلل فيه يوم النحر واما على احرام العمرة فذلك لان اوان
 تحلل القران يوم النحر لا ترى لما ذكره محمد في المستقي قال فان طاف لعمرة ثم طاف
 فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق وهذا التصريح انه يقع جنابة على
 الاحرامين والذي يؤيد هذا ان المتنع اذا ساق الهدى وفرغ من افعال
 العمرة وحلق يجب عليه الدم ولا يتحلل بذلك من عمرته بل يكون جنابة على
 احرامهما مع انه ليس محرما بالحج فهذا اولى وقول صاحب الهداية فيه لان ذلك

جناية على الاحرام الحج توهم انه لا يكون جنائية على احرام العمرة وليس كذلك لانه لا يتحمل
الا بالخلق بعد الذبح كالمتمتع الذي ساق الهدي **قوله وان طاف لها طوافين**
وسعى سعيها وان طاف الى طواف الحج والعمرة طوافين متوالين من غير ان يسبحي
بينهما ثم سعى سعيها لان الله اتي بما هو المستحق عليه واسا بتأخير سعي العمرة
وتقديم طواف التحية عليه ولا يلزمه بذلك شي اما عند هجرنا فظاهرا لا يتقدم
النسك وتأخيرها لا يوجب للدم عند هجرنا وما عند طواف القدوم سنة فتركه لا يوجب
للمنافر فكذا تقديمه بل اولى لان التقديم اهلون من الترك والسعي تأخيرين يعمل الآخر
كالاكل والنوم او نحو ذلك لا يوجب شيئا فكذا بالاشتغال بالطواف **قوله واذا**
رمى يوم النحر ذم شاة او بدنة او سبعة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج
فما استيسر من الهدي والقرآن بمعنى التمتع على ما بيننا وكان عليه السلام قارنا
وذبح الهدى وقال جابر بن محمد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرنا البعير
عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه البخاري وسلم فيكون حجة على مالك في قوله
لا يجزي البدنة هنا البعير والبقرة لان اسم البدنة يقع عليهما على ما ذكرنا
فيجزي سبع كل واحد منهما على واحد والهدي من الابل والبقرة والغنم
على ما بيننا في موضعه ان شاء الله تعالى فكل كان اعظم فهو افضل لقوله
تعالى فمن يعظم شعيرا لله فالها من تقوى القلوب **قوله وصيام العجايز**
عنه ثلاثة ايام اخرها يوم فطر وسبعة ايام اذا فرغ ولو بمكة اي صيام العجايز
عن الهدي الى اخره لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا
رجعت تلك عشرة كاملة الآية وهو وان ترك في التمتع والقرآن بمعناه على ما
بيننا وله دلالة لان وجوبه على المتمتع لاجل شكر النعمة حيث وفق لاداء النسكين
والقارن يشارك فيها والمراد بالحج والله اعلم وقته لان نفس الحج لا يصلح طوافا
اشهر الحج بين الاحرامين في حق المتمتع والا فضل ان يؤخرها الى اخر وقتها
فيصوم يوم السابع ويوم التروية ويوم عرفة كذا روى عن علي رضي الله عنه
ولان الصوم بدل الهدي فتدبر تأخيرها لاحتمال قدرته على الاصل وقوله ولو بمكة
اي يجوز له ان يصوم السبعة بعد ما فرغ من افعال الحج ولو صام بمكة بمعنى بعد
مضي ايام التشريق لانه يصوم فيها وقاب الشافعي لا يجوز لان ينوي ان
يقم فيها لانه معلق بالرجوع والمعلق بالشئ لا يجوز قبله الا اذا تعذر بالاقامة
هناك **قوله** ان القياس ان تصوم بمكة لانه بدل للدم وان لم يكن بمكة فكذا بدله
الا ان النص علقه بالرجوع تيسرا اذا الصوم في وطنه ايسره فاذا تعذر جاز كالمسافر

اذا صام

اذا صام ولا نسلم انه معلق بالرجوع بل بالفراغ لانه سبب الرجوع فاطلق السبب على
السبب **قوله فان لم يصم الى يوم النحر فحينئذ ادى ان لم يصم الاثلاث**
في الحج وجب عليه الدم ولا يجوز ان يصوم الاثلاث ولا السبعة بعدها وقاب
الشافعي يصوم الاثلاث بعد هذه الايام لانه صوم موقت فيقضي بعد فواته
كصوم رمضان وقاب مالك يصوم في هذه الايام لقوله تعالى الاثلاث ايام في الحج
وهذا وقته ولنا النهي المعروف عن صوم هذه الايام فجاز تخصيص ما يلي به
لانه مشهور ويدخله نقص لمكان النهي فلا ينادى به الكامل لقضار رمضان
والكفارات ولا يودي بعدها ايضا لان الهدي اصل وقد نقل حكمه الى بدل
موصوف بصفة على خلاف القياس اذ الصوم ليس بمثل له صورة ولا معنى فبما
فيه تلك الاوصاف فاذا فاتت فقد عذر اذ اوج على الوصف الشرع نقل
الحكم الى الاصل وهو الهدي ولو جاز الصوم بعد هذه الايام لكان بذلك لغو الصوم
الواجب في ايام الحج والابدال لا يعرف الا شرعا وجوز الدم على الاصل وعن عمر
رضي الله عنهما انه امر في مثله بذبح الشاة ولو لم يجد الهدي فحل وعليه دمان
دم القران ودم التحلل قبل الذبح ولو وجد هديا بعد ما صام ثلاثة ايام بطل صومه
وجب عليه الذبح وان وجد بعد ما تحلل فلا ذبح عليه لحصول المقصود بالصوم
وهو التحلل فصار كالمقيم اذ وجد الماء بعد ما صلى ولو صام مع وجود الهدي
ينظر فان بقي الهدي الى ايام النحر لم يجز له للقدرة على الاصل وان هلك قبل الذبح جاز العجز
عن الاصل فكان المعبر وقت التحلل لا وقت الصوم بشرط جواز هذا الصوم وهو
الاحرام وان يكون في شهر الحج لان كونه متمتعاً شرط بالنص وقيل للاحرام لا يعتد
بسببه فلا يجوز **قوله وان لم يدخل مكة ووقف بعرفة ليلة رمي زمزم**
اي اذا لم يدخل القارن مكة ووقف بعرفة فقد صار رافضا لعمرة وعليه دم لرفضه
وقضاؤها وانما يصير رافضا للعمرة لانه تعذر عليه ادائها بعد الوقوف لصار بانها
افعال الحج على افعال العمرة وهو خلاف المشروع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يصير
رافضا لعمرة بالتوجه وهو القياس ولان التوجه من خصايص الوقوف وتعذر
فيعتبر تحقيقه كالسعي الى الجمعة بعد ما صلى الظهر منزلة فانه ينقض به الظاهر
عند مجرد السعي وجه الاستحسان وهو الفرق بينه وبين الجمعة انه ما من ينقض
الظاهر والتوجه الى الجمعة فيعطى خصايصها حكم للجمعة والقارن منه عن رفض
العمرة وما مورى بالرجوع الى مكة ليتها على الوجه المشروع فلا يعطى لمقدماته حكم
عنه فافترقا وانما يقضي العمرة لتحقيق المشروع فيها وهو ملزم على ما عرف

بعدم
التمتع

وسقط عنه دم القرآن لأنه لم يوفدوا النكسك وعليه دم لرفض العزم لأنه يخرج منها عبادة
الشروع فيها بل إذا أفعال فصلا والمحصن وعند الشافعي لا يصيد رافضا بنا على أنه لا يرى
الاثنان بأفعال العزم ولنا أن عائشة رضي الله عنها كانت معمرة وقارة وهو الصحيح لملاحظة
سرف وقدمت لم تنطف لعزمها حتى مضت إلى عرفات فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترفض
رئها وتعمل ما يصنع الحاج الحديث **باب التمتع** التمتع من التمتع وهو الاحتياط
أو التمتع **فصل** المشاعر وقضيتها تبرغيب لفقره متاع قليل من حبيب يفارق جعل
الأنس القبر متاع وهذا في اللغة وفي الشرح هو أن يفعل فعلا العزم أو أكثرها في شهر الحج وأن
يخرج من أمه ذلك من غير أن يسلم بأهله المأما صحيحا وهو أفضل من أفراد فظاها الرواية
وروي الحسن عن الحنفية أن الأفراد أفضل لأن التمتع سفره واقع للعزة بدليل أن يصير
مكيا بعد فراقه منها فيقول حكام النسا حتى يصير ميقاته ميقات أهل مكة ويتحلل بينهما
فجعل سفره واقع للحج أولى لكونه فراقا من نفاعه للعزة وجه الظاهر أن في التمتع جمعا بين
العبادة ونافسه القرآن وفيه زيادة نسك وهو راقاة الدم وسفره واقع للحج وأن تخلت
العزة بينهما لأنها تسع للحج لتحلل الستة من الجمعة والسعي إليها والتمتع على وجه مجمع بين
الحدي وتمعن لا يبرق الهدى على ما نبين وسعى التمتع الترفق باسقاط أحد السفرين **فصل**
وهو أن يوم بعرة على البيت يقطعها ويبيع ويأكل ويقتصر وقوله **فصل** منها وهذا
أفعال العزم وكذا إذا أراد العزم دون الحج فعلا ما ذكرناه والأحرام من الميتات ليس بشرط
للعزة ولا التمتع حتى لأحرام محاسن وبنه أهله وأخواتها جازت وصارت متفقا وكذا للثقل
بعد الفراغ منها ليس يحتمل بله الخيار وأن شاء تحلل وأن شاء بقي محرما حتى يجرم بالحج أو يكون
ساق الهدى وأن ساقا لا يتحلل وقال مالك يحصل التحلل عند فراغه من أفعال العزم ساق
الهدى أو لم يقم من غير تحلل ولا تقصر ولنا حديث من عزم رضي الله عنها أنه قال سمع الناس
بالعزم إلى الحج فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس من كان معه هدى فإنه
لا يمس شيئا حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن أهدى فليطف بالبيت والبصائر والرفق
وليقتصر وليتحلل متفق عليه وقوله تعال علقين روسكم ومقصرين نزلت في عمره القضا
ولا قال ما كان يحرم بالتلبية كان لها تحلل بالتحلل والتقصير كالحج **فصل** في قطع التلبية
باب الطواف **فصل** مالك يقطع إذا رأى بيوت مكة وفي رواية عنه إذا وقع بصرة
على بيت لأن العزمة زيادة البيت فيتميمه ولنا ما روى أبو داود عن ابن عباس رضي الله
أنه عليه الصلاة والسلام كان يسلك عن التلبية في العزم إذا استلم الحجر **فصل** في يوم النحر
يوم النحر يوم النحر لا يذبح في نحره المكى وميقات أهل مكة في الحج للحرم وقد بيناه من قبل أن
أحرم قبل يوم النحر ويحرم وهو أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من أراد الحج فليجعل

[illegible]

ان كان مقصودا فهو مكروه عندنا في حبيفة وعندنا حسن وعندنا الشافعي سنة لانه عليه
الصلاة والسلام فعله وفعله اصحابه وله ان المقصود هو اعلام حتى ترد اذا اضلت
ولا تنج اذا وردت ما اركلا ولا يتعرض لها احد وهذا المعنى في الاشعار انهم لانه الزم
والقلادة قد تنفع في هذا الوجه يكون الا انه عارضه دليل الكراهة وهو كونه مثله لان
فيه قطع اللحم والجوار وفي حديث عمران بن الحصين ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما خطيبا الاخذ ثوبا عن الصدقة ونها ناعن المثلة وهو حرام فبين وجب قتله وهو
المترد والخرق فما ظنك بما لا يجعل عقوبته وفعله عليه الصلاة والسلام كان صيانة
للبدن حتى لا يتعرض لها الكفار لانهم لا يكون الهدايا ياخذون خلافا وهذا التاويل
منقول عن عائشة رضي الله عنها وابن عباس وهذا المعنى قد زال اليوم فلا فائدة فيه ونظيره
اعطاء الصدقة للولقة قلوبهم وقتل الكلاب وكسر الاواني في الحرم قلعه ثم لما اشتهر سقطت
الطحاوي ما كره ابو حنيفة في اصل الاشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وكذا
وانما كره اشعار اهل زمانه لانه راعى بها الغنم فيه على وجه ينافى منه الهلاك فزاد هذا
الباب واما اذا وقف على قطع الجارودون اللحم فلا بأس به وقيل انما كرهه اشارة على التقليد
كما كرهه اشارة كاح الكتابية على كاح المسئلة **ق** **ر** **ولا يجمل بعد عمرته** لان سوق الهدى
يمنعه من التخلل لما روينا وان لسوق الهدى تأثير في اثبات الاحرام ابتداء فلا يؤثر في قتله
عليه اولى بخلاف ما اذا لم يسق الهدى لانه لا مانع له من التخلل **ق** **ر** **ناذا خلق يوم الخمر**
حل من احرامه لان الحق في الحج لا يسلط في الصلاة فيجمل به عنهما وقوله حل من احرامه
تصريح بان احرام العمرة باقية بعد الوقوف بعرفة وذكر في النهاية ان القارن اذا اصاب بعد
الوقوف بعرفة لا يلزمه قمتان لان احرام العمرة قد انتهت بالوقوف في سائر الاحكام وانما
تبقى في حق التخلل لا غير كاحرام الحج ينتهي بالحل في يوم النحر ولا يبقى الا في حق النساء خاصة
وهذا بعيد لان القارن اذا جمع بعد الوقوف بحج عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحل
قبل الطواف شاتان **ق** **ر** **ولا تمتع ولا قران لمكي** وسيلها وهو اهل بادون الوقت
واللحم **ق** **ر** **والشافعي لم تمتع والقران لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج الا ان فيه خلتها**
كل احدين اهل مكة وغيرهم وقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهلها حاضري المسجد الحرام عايد على
الهدى والصوم لقربه يعني ان يمتنعوا ويقرضوا ولا يجب عليهم هدى ولا صوم قلنا لو
كان المراد ما قاله لقال ذلك على من لم يكن اهلها حاضري المسجد الحرام الا ان يستعمل فيما لنا
لا فيما علينا ولنا الخيار في التمتع ان شئنا فعلنا وان شئنا لم نفعل واما الهدى فواجب
من غير اختيار وسنا والاشارة في قوله ذلك عايدة على التمتع واللام فيه تدل عليه لا بالبعد
وهو بعد لان التمتع هو الرقة باسقاط احد السفرين من غير ان يلزم بينهما باهله ولا يكتفهم

ومحرم باليوم التروية
وقبله احرم

الا يلزم بينهما ولا يتصور السفر في حقهم فلا يشع في حقهم اصلا وقال ابن عمر ليس لاهل مكة
منفعة وشلة عن ابن عباس وابن الزبير لان ميقات اهل مكة في الحج للحرم وفي العمرة
للحل فلا يتصور الجمع بينهما ولا يشع في حقه القارن وهو اهل ما دون اهل المواقيت
ملحق بهم فيكونوا بمنزلةهم وقال مالك لا يلحق بهم غيرهم وقال الشافعي يلحق بهم من حج لها
دون مسافة القصر لا غير ولو ان هذا المكي قدم من كوفة بعرة وحجة صار قارنا لان مكة
ميقاتان وذكر المحبوني انه انما يصيب قارنا اذا كان خارجا من الميقات قبل شهر الحج **ق**
ق **ان عاد المتمتع الى بلد بعد العمرة ولم يسق الهدى بطل تمتعه** لانه لم باهله فيها بين
النسكن الما صحيحا ربه بطل التمتع كذا روى عن عمر وسعيد بن جبيرة وعطاء بن رعيم
 وغيرهم من جمهور التابعين والمعنى فيه ان التمتع هو الترفق باستحقاق احدي السفرين فانه
انشاء لكل واحد منهما سفر بطل هذا المعنى ونقول لانه لم باهله الما صحيحا سائر العود غير
مستحق عليه فصارت نظير اهل مكة **ق** **ر** **وان ساق الاى وان ساق الهدى لا يبطل تمتعه**
بالماء باهله وقال محمد يبطل لانه لم باهله من النسكن واذا هاج سفرتين فصارت كمن لم يسق
الهدى وهذا لان العود غير مستحق عليه من كونه بعرة وساق هديا لا يكون مستقعا لاما
هديه مع سوق الهدى ولها ان المامة غير صحيح لانه محرم على حاله ما لم يجر عنه الهدى
فكان العود مستحقا عليه وذلك يمنع صحة المامة باهله كالقارن اذا اتى بافعال العمرة
ثم رجع اهلهم حج كان قارنا وان المامة محرما غير صحيح بخلاف ما اذا لم يسق الهدى
ساق وهو مكى لان العود وهو غير واجب عليه وفيه لا يصح ان المعتبر اذ لم يحلق حتى
الم باهله ثم حج من عامه ذلك قبل ان يحلق في اهلها فهو متمتع لان العود مستحق عليه
لاجل الحل اما وجوبا واستحسا نأجعل الحل عدم التخلل لا سوق الهدى **ق** **ر** **ومن**
طاف اقل طواف العمرة قبل شهر الحج وطاف اربعة فيها كان متمتعا وبكس لا يكون متمتعا
وهو ما اذا طاف الاكثر قبل شهر الحج فقد الحج والعمرة فيها فيسير متمتعا وان كان الاكثر
قبلها لم يجتمع فيها لاحقيقة ولا حكا اما الحقيقة فظاهر لانه لم يوجد الا بعضها وكذا حكا
لانها فرغت فقد يرا الا ترى انما صارت بحال لا يحل الفساد بالجماع وبما لك روى يعتبر المتمتع
في شهر الحج والشافعي روى يعتبر الاحرام فيها بناء على اصله لان الاحرام من الاكابر عن
ق **ر** **وهي شوال وذو القعدة وعشرة الحجة** كما روى عن العبادلة الثلاثة
وعبد الله بن الزبير وعن ابي يوسف اثنا عشر ليال وتسعة ايام من ذي الحجة لان الحج يرفق
بطلوع الفجر من يوم النحر ولو كان وقتها باقيا لما فات قلنا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال
يوم الحج الاكبر هو يوم النحر فكيف يكون يوم الحج بطلوع الفجر من يوم النحر فكيف يدخل وقت
ركن الحج بعد الا ترى ان يوم التروية وما قبله من شهر الحج ولا يجوز فيه الوقوف لما قلنا

وقال مالك رحمه الله في الحج شهر الحج لقوله تعالى الحج أشهر مغللات بلقظ الجمع وقوله ثلثة
قلنا يجوز إطلاق لفظ الجمع على ما دون الثلاث كقوله تعالى وان يكن له فلامه السدس فلا خلاف
يجب ان يكون الثلث الى السدس ويجوز ان ينزل البعض منزلة الكل يقال رأت زيدا سنة
كذا وانما رآه في ساعة منها وفاية التوقيت بهذه الاشهر ان شيئا من افعال الحج لا يجوز الا
فيها حتى اذا اصام لا يجوز الا في شهر الحج **قوله** **صح الاحرام به قبلها** **قوله** **اي جاز**
الاحرام بالحج قبل شهر الحج وقال الشافعي في الجدي لا يجوز وينعقد عمرة كالواحد للصلاة
قبل دخول وقتها وينعقد فحلا وكالواحد للقضاء بنية من النهار يكون فحلا ولا ان الاحرام
ركن عند فلا يجوز قبل الوقت لساكن الاركان ولنا انه شرط الا ترى انه يستدام الى الحزن
وينتقل من ركن الى ركن ولا ينتقل عنه ويجمع كل ركن من اركان الحج ولو كان ركنها لما كان
كذلك فجاز تقديمه مثل الطهارة في الصلاة وهذا لا يتصل به الاداء ولهذا يكون الاحرام
من الميقات وافعال الحج من مكة وكذا لواحد في اول اشهر الحج يجوز واوافعال متاخر
عنه وهذا اية الشرطية فيجوز تقديمه بخلاف الصلاة لان الاداء فيها متصل بالقرينة
فلا يجوز تقديمها على الوقت كيلا يقع الاداء قبله واما في الحج فنفسل عن الاحرام فلا ينافي
ولا انه لو كان ركنها لكان له وقت معلوم ومكان معلوم كساكن الاركان الحج فان قيل
لركان شرط الماكه قبل الحج قلنا كراهية كيلا يقع في المحظورات بطول الزمان
او نقول له شبه بالركن ولهذا اذا اعتق العبد بعد الاحرام لا يجوز له اداء الفرض
وكذا الصبي اذا بلغ بعد الاحرام لا يجوز له فاذا كان له شبه بالركن والشرط يوفى
حظهما فيه والذي يدل على انه ليس من الحج ان الاحرام لا يغلو اما ان يكون قصد
الحج او التزامه وكل ذلك ليس من الحج ولا ينافي تقديمه على وقته في المكان فكذلك
في الزمان بل اولى لان المكان الزم فيما كان متعينا به من الزمان الا ترى ان من
افعال الحج ما يجوز في غير وقته من الزمان ولا يجوز في غير مكانه ولا ان الاحرام
تحريم اشياء كلبس الخيط والتطيب والاصطياد والجماع وغيرها من المحظورات وايضا
اشياء كالوقوف والطواف وغير ذلك فيصح في كل وقت كالنذر والية اشار بقوله
يسألونك عن الاهلة قل هي موافقة للناس والحج من حيث ان جميعها موافقة للناس
فكذلك الحج وهي اثني عشر شهرا وقوله ينعقد عمرة مشكل على قوله لان العمرة فرض عند
الحج فكيف ينعقد تخريجه الفرض فرضا آخر وهذا خلاف **قوله** **دم ولو اعتمر كوفي**
فيها **اشهر الحج** **واقام بمكة او بصرة** **وحج صح تمتعه** **اي حج من عامه** **ذلك صار**
متمتعا **اما اذا قام بمكة** **فلان ادعى نسكين وترفق باستطاع احد السفرين فهو حقيقته**
المتعة **واما اذا قام بصرة** **فذكر الطحاوي ان هذا على قول ابن حنيفة** **واما على قولها**

متفق

متمتعا لان التمتع من يكون عمرته ميقاته وحجته مكة ونسكاه هذان ميقاتان فصار
كالواحد ارجع الى اهله ولا يحنيفة وح ماروي عن من عباس رضي الله عنهما ان قوما
سالوا فقالوا عمرنا في شهر الحج ثم زنا قوبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حجنا فقال
انتم متمتعون ولا ان السفر الاول فايهم ما لم يعد الى وطنه وقد اجتمع له ناس واقامته
ببصرة كاقامته بمكة الا ترى انه لو اوصى بان يحج عنه من وطنه يحج عنه من وطنه
لا من موضع اقامته فلا يتغير حكم التمتع بالاقامة العارضة فيها ولا بالخروج من الميقات
ما لم يرجع الى وطنه وقرنته تظهر في وجوب الدم فعنده يجب لا تمتع وعندهما
لا يجب وذكر المصنف انهما لا يخالفانه فيه ثم هذه المسئلة على اربعة اوجه احدها ان
يقوم بمكة والثاني ان يخرج من الحرم ولا يجوز الميقات ولا يرجع الى وطنه فهو متمتع
عنده على ما ذكرنا من الاختلاف على قوله ما بين الطحاوي والمصنف والمسئلة التي بعد
هذه المسئلة وهما اذا افسد العمرة ثم احرم بعمره اخرى خارج من الميقات ثم حج من
عامه ذلك يشهد لما ذكره الطحاوي على ما يحى **قوله** **دم ولو افسد ما قام بمكة**
او بصرة وقضى وحج لا الا ان يعود الى اهله يعني اذا افسد الكوفة عمرته فاقام بمكة
وقضاها وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعا لان سفره انتهى بالفاسد وصارت عمرته
الصحيحة مكينة ولا تمتع لاهل مكة وقوله **الا ان يعود الى اهله** يعني يعود الى اهله
بعد ما مضى من الناسد وبعد ما حل منه ثم قضاها وحج من عامه ذلك لا يكون
متمتعا لان سفره انتهى بالفاسد وصارت عمرته الصحيحة مكينة ولا تمتع عمرته ميقات
وحجته مكينة وهو من اهل الافاق فيكون متمتعا ضرورة ولو خرج الى البصرة ولم
يرجع الى اهله فقضاها لم يكن متمتعا عند ابن حنيفة وحج وعندهما يكون متمتعا لانه
انسا سفره وقد تفرق فيه بتسكين وهذا لانه لما وصل الى موضع لاهله التمتع
فقد التحق بهم فصار كاهل ذلك المكان بخلاف ما اذا لم يخرج من مكة لانه صار من
اهله وليس لهم تمتع فكذلك هو ولا يحنيفة انه باق على السفر الاول ما لم يرجع من
الميقات من غير ان يعود الى اهله كالاقامة بمكة وعندهما كالرجوع الى وطنه فذا
يؤيد ما ذكره الطحاوي من حيث ان خارج الميقات له حكم الوطن وذكر شيخ الاسلام
ان هذا اذا خرج من الميقات في شهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعا بالاجماع
قوله **دم وايضا افسد مضى فيه ولا دم عليه** يعني الكوفة اذا قدم بعمره ثم حج من عامه
ذلك فايهما افسد مضى فيه لا يكره الزوج عن عمرة الاحرام الا بالافعال وبلفظ
عنه دم التمتع لانه لم يترفق باداء نسكين صحيحين في سفر واحد **قوله** **دم ولو تمتع**
ونحج لم يجوز من المتعة لانه في غير ما عليه لان دم التمتع غير الاضحية فلا يرب

احدهما عن الآخر ولو تحلل بحب عليه دمان دم المتعة ودم الخلل قبل الدم على ما بينا في القول
وذكر المسئلة في الجامع الصغير واوردها في المرأة لان الحمل عليهن اغلب ولا نها واقعة
اسراة فتقلها ابو يوسف كما سموها من ابي حنيفة وكذا محمد بن نفعلهما كما سمها من ابي يوسف
قوله ولو حاضت عند الاحرام انت بغير الطواف لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة
رضي الله عنها حين حاضت سوف افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفن بالبيت حتى تطهرن
عليه ولان الطواف في المسجد وهي ممنوعة من دخوله وما عداه من افعال الحج من الوقوفين
ورحى الجمار والسعي بالمحارة فلا يمنع بسبب الحيض وقد ذكرنا انها تغتسل في اول باب
الاحرام **قوله** ولو حاضت عند الاحرام لم تكن اقام بمكة ولو فعلت جميع افعال الحج
غير طواف الصدر فخاضت عن ترك طواف الصدر كما تتركه من اقام بمكة ولا شيء
عليه لتركه لقول من عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام امر الناس ان يكون
اخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه وذكر عائشة رضي
الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان صغيت بنت حبي حاضت بعد ما طافت بعد
الافاضة فلتستفر اذا متفتق عليه ولو طهرت قبل ان تخرج من مكة لم يلزمها الفرج
لان لم يثبت لها احكام الطهارات في وقت الطواف ولهذا لا يلزمها الصلاة وان
اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل ان تجاوز الميقات فعليها الطواف والنسك كالحائض
واما من اقام بمكة فان كانت بنية الاقامة قبل ان يحل النفر الاول يسقط بالاجماع
لان صار من اهل مكة قبل الوجوب وان كان بعد ما حل النفر الاول لا يسقط عند
ابي حنيفة ومحمد لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط بعزمته كمن اصاب مقيما
لا يحل له ان يفطر في ذلك اليوم بالسفر وقال ابو يوسف يسقط عنه ولا يلزمه الا
اذا شرع فيه ثم نوى الاقامة لان طواف الصدر لا يصير دينيا في الزمة الا ترى
انه يسقط بالحج قبل الخروج من مكة ولو كان دينيا لما سقطت الصلاة بعد ذلك
وقتها لا تسقط بالحج قبل الخروج تسقط لعدم الوجوب في الزمة والله اعلم
باب الجنايات وهو اسم الفعل المحرم شرعا وفي اصطلاح
الفقهاء يطلق على ما يكون في النفوس والاطراف واصيله من جنس الثمر اذا اخذته من الشجر
ثم استعمل في الشرع فبقوله ذلك **قوله** يجب شاة ان طيب حرم عضو وذلك مثل
الراس والفخذ والساق لان الجناية تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل
فيقترب عليه كالموجب وان اكل طيبا كثيرا حرم الدم عند ابي حنيفة وقالا في الصدقة
لان لم يستعمل استعمال الطيب وله انه اذا استعمله كثيرا يلتزم فيه اوكله وهو
عضو كامل فيحب عليه الدم **قوله** والاصدق اي وان طيب اقل من عضو يجب

عليه الصدقة لقصور الجناية وقوله محمد بن ابي حنيفة يجب بقدره من الدم وفي المتن اذا
طيب ربع العضو فعليه دم اعتبرا بالخلق والفرق بينهما على الظاهر ان خلق بعض
الراس معتاد فتكامل الارتفاق وطيب بعض العضو غير معتاد فلا يتكامل
الفقيه ابو جعفر ان الكثرة تعتبر في نفس الطيب لا في العضو فان كان كثيرا مثل كف
من ما الورود او كف من ما الغالية وبقدر ما يستكثره الناس من المنسل يكون كثيرا
فان كان قليلا في نفسه والقليل ما يستقله الناس وان كان في نفسه كثيرا وكف
من ما الورود يكون قليلا في نفسه وقيل بالتوفيق بينهما هو الصحيح فيقال اذا كان
الطيب قليلا فالعبرة بالعضو وان كان كثيرا فالطيب وله تشهد المسائل كاهل الطيب
على ما مر وكما ذكر في التواريخ من مس طيبا باصبعه فاصابها كلها فعليه دم وعن ابي
ان طيب شارب كله او بقدر من حيثته او راسه فعليه دم وقالوا اذا اكثرت بالكل
المطيب فعليه صدقة ومثله الاثف فان فعل ذلك مرارا كثيرة فعليه دم وفي رواية
الكرمانى لو طيب جميع اعضائه فعليه دم واخذ لا تحاد الجنس ولو كان الطيب في اعضائه
يجمع ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو شتم طيبا فليس عليه شيء وان
دخل بيتا بجرا فليس عليه شيء وان اجر ثوبه فان تعلق به كثيرا فعليه دم والا فصدقة وفي
موضع وجب فيه الدم جزية الشاة الا من جاسع بعد الوقوف بعرفة او طاف للزيارة جنبا
او حائضا او نكسا وكل موضع وجب فيه صدقة فهي نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا
من شعير او ما يحب بقتل جرادة او قمل او يانلة شعرات قليلة من راسه او عضوا اخر من
اعضائه **قوله** **راصة** اي يجب عليه دم وهو معطوف على قوله يجب شاة
ان طيب حرم عضوا لا على ما يليه لان الحناطيب لقوله عليه الصلاة والسلام الحناطيب رواه البيهقي
وهو حجة على الشافعي قوله لا يجب عليه شيء فاذا كان طيبا فقد طيب عضوا كاملا فيحب عليه الدم
وهذا اذا كان ما يعاوان كان متليدا فعليه دمان دم للمتطيب ودم لتغطية الراس ثم قال
في الاصل راسه وحبيته بالحنا وافر الراس في الجامع الصغير فدل ان كل واحد منهما بانفراده
بالدم والواو في حبيته في الاصل عني وكقوله تعالى وثلاث ورباع وان خضب راسه
بالوسمة فلا شيء لانها ليست بطيب وانما تغير لون الشعر وفيها زينة وعن ابي حنيفة ان عليه
صدقة رواها الحسن عنه كانه يقتل الهوام او ثلثي الشعر وعن ابي يوسف انه اذا خضب
راسه بها للعامة من الصداع فعليه دم باعتباره انه يغسل راسه وهذا الصحيح فيمنع في الكفاية
فيه خلاف لان وجوب الدم بتغطية الراس يجمع عليه **قوله** **راصة** اي وان طيب اقل من عضو يجب
يجب فيه الدم وهذا عند ابي حنيفة وقوله الشافعي ان استعمله فعليه دم لانه يزيل
الشعث وان استعمله في غير ذلك فلا شيء عليه لعدمه وقوله ابو يوسف ومحمد يجب عليه

الصدقة لا تنال من لا طعمة الا ان فيه نوع ارتفاع فقتل الهوام وازالة الشعث فكانت جنابة
قاصرة ولا يخيصة انه اصل الطيب فان المرواح تلقى فيه فتصير نامة فيجب استعمال اصل
الطيب ما يجب بالطيب كالبيض لما كان اصل الصيد يجب بكسره قيمته كما يجب بالصيد فاذا
كان اصله فلا يخلو عن نوع طيب ولا نه فعل الهوام ويزيل النقص والشعث ويلين
الشعر وسكال الجنابة بهذه الجملة وكونه ما كالا لا ينافي وجوب الدم كما لو غزلن وهذه الجملة
في الزيت المصنوع الذي لا يغسل به الطيب اما المطيب بالبنفسج والزعتر واللبان وما
اشبه ذلك فيجب فيه الدم بالاجماع لا نه طيب وهذا اذا استعمله على وجه التطيب اما لو
داوى به حرجة او شقوق رجلية فلا شيء عليه بالاجماع لا نه ليس بطيب في نفسه وانما
هو اصل الطيب او هو طيب من وجه فيشترط استعماله على وجه التطيب لا ترى له اذا
اكله لا يجب عليه شيء لا نه لم يستعمله استعمال الطيب بخلاف ما اذا داوى بالسك
وما اشبهه لا نه طيب بنفسه فلا يتغير باستعماله حتى لو اكل زعفرانا خلطوا بطعام او
طيب اخر ولم تفسد النار يلزمه دم وان سته فلا شيء عليه لا نه صار مستهلكا وعلى
هذا التفاصيل في المشروب وذكر في النهاية لو ادهن بالشمع والسم فلا شيء عليه وعزاه
الى التبريد ولو غسل راسه بالخطي يجب عليه الدم عندا في حنيفة وقال لا يجب لا نه
ليس له راحة مستلذه فلا يكون طيبا وتجب الصدقة لان زالة الشعث وقتل الهوام
وله ان له راحة طيبة وقتل الهوام وقيل جوابه في خطي العراق وجعلها في خطي الشام
فردج اوليس خيطا او غطى راسه يوما يعني يجب الدم في كل واحد منهما اذا كان
كاملا وقال الشافعي يجب الدم بنفسه للبرس لا نه محظور احرامه فلا يشترط دامة كساير
المحظورات ولنا ان الارتفاق الكامل لا يحصل الا بالردام لان المقصود منه دفع الحر والبرد
واليوم يشتمل عليهما فتدونا به وعن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم
وهو قول حنيفة ردج الاول وعن محمد ان لبسه في بعض اليوم يجب عليه من الدم حسابه
ولو لبس اللباس كلها من قبض وقبا وسراويل وخفين يوما كاملا يلزمه دم واحد
وكذا الردام اياما لما ذكرنا وكذا لو كان يترعه بالليل ويلبسه بالنهار لا يجب عليه
اذا انزعده على عدم الترك ثم لبسه بعد ذلك فانه يجب عليه دم اخر لان اللبس بعد الاول
انفصل عن الثاني بالترك ولو لبس قميصا للضرورة ولبس خفين من غير ضرورة فعليه
دم وفدية لان السبيل اختلف فلا يمكن التداخل ولما روي بالقميص او الشح او التزر
به او بالسراويل فلا بأس به ولا يلزمه شيء لا نه لم يلبسه لبس الخيط ولهذا يتكلف
في حفظه وقاب ردح عليه الجزا لا نه يلبس كذلك عادة قلنا عادة في لبس القباء
الضم الى نفسه با دخال المنكبين واليدين والقباء ما خرد من القبو وهو الضم ونجبا
قلنا وتغطية الرأس من حيث الوقت قد بيناه واما من حيث المقدار بالمروحي عن حنيفة

ان الردج اعتبارا بالخلق اذ كل واحد منها جنابة تتعلق بالرأس وبعض الرأس مقصود فيها
فحق الاستماع بخلاف الخلق على ما روي عن ابي يوسف انه اعتبر قيمته الا كقولنا
اليه الكسر ولا يظهر الا عند المناظرة على ما روي في شروط الصلاة وقياس قول محمد ان
يعتبر الوجوب فيه بحسابه من الدم **فردج اوليس خيطا او غطى راسه يوما** يعني
كالحلق او رقبته او ابطيه او احدها او محججه معناه انما اذا حلق رجب راسه او
ربوع حنيفة يجب عليه دم وهو معطوف على الاول على ما بينا وان حلق منها اقل من الردج
يجب عليه الصدقة على ما يحجج ببيان وقوله او رقبته الى اخره معطوف على الردج اي يجب
الدم بحلق رقبته او ابطيه او احدها او محججه فانه ان حلق واحد من هذه الاشياء
يجب الدم عليه وان حلق بعض واحد منها يجب الصدقة فجعل الواحد منها كالردج من
الرأس والحيية على ما بيناه اما وجوب الدم بحلق رجب الرأس والحيية فلما بيناه
في تغطية الرأس فان البعض فيه مقصور لان من الناس من يحلق بعض الرأس
ونهم من يحلق بعض الحيية فيحصل به الارتفاق على الجمال فيجب الدم واما وجوب الصدقة
بحلق قل من الردج فاقصورا جنابة لان يحلق شعرة شعرات لا تكمل الارتفاق فجعلنا
الفصل بينهما الردج احتياطا كما في كثير من الاحكام واما وجوب الدم بحلق الرقبة كلها
فلا تها بعضا كمال تكمل الارتفاق بحلقه وكذا الا بطن واحدها لما ذكرنا وكذا
موضع الحجامه عندا في حنيفة دم ولا عليه صدقة لما روي عن عباس انه علم الصلاة
والسلام احتج وهو محرم متفق عليه ولو كان يوجب الدم لما باشره على الصلاة والسلام
ولا نه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الحجامه وله ان حلقه لم يحتج مقصود
وهو المعتبر بخلاف الخلق لغيرها ولا حجة لهما فيما روي لا نه يحتل له لغز لا ترى
انه عليه الصلاة والسلام لا يباشر ما يوجب بالصدقة ايضا ويحتل له لم يحلق بل
احتج في موضع لا شعر فيه وهو الظاهر ثم الردج من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل
لان العادة لم يحرق في هذه الاعضاء بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض
ارتفاقا كاملا حتى لو حلق اكثر احدا بطنيه لا يجب عليه الا الصدقة بخلاف الرأس والحيية
وذكر في الا بطن للخلق هنا وكذا في الجامع الصغير وفي الاصل النقص وهو السنة
والاول ديل الجوز وقال ابو يوسف ومحمد اذا حلق عضوا كاملا فعليه دم وان
كان اقل من ذلك قطعاه وبريد الصدر والساقين والعاته دون الرأس والحيية لان
الردج منها يقوم مقام الكل وفي هذه الاعضاء لا يقوم مقامه والناق العادة الجارية
بالاكتفاء ببعض وعدم الاكتفاء به على ما بينا انفا وقوله ما بينا بالذهب لان

في النص مطلق الصدقة وهو يعني عن التملك لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم وتولم عليه السلام أمر أن اخذ الصدقة وفي الزكاة بخلاف كفارة اليمين لأن المذكور
في الاطعام وهو جعل العير طامعا فلا يشترط فيه التملك ولا يوجب ان المذكور في حديث
كتب او اطعام ستة مساكين وهو تفسير لاية فلا يشترط التملك وصار لكفارة اليمين
فصل قال ولا شيء انظر الى فوج امرأة بشهوة فامتن لان لم يوجد منه
المباشرة ولا صنع له بل جعل فاشبه التكرار لهذا لا يفسد الصوم **قال** ويجب شاة ان قبل
اولى شهوة وفي الجماع الصغير وليس شهوة فامتن ولا فرق بينهما اذا انزل او نزل ذكره في
الاصل وكذا الجماع فيما دون الفرج وعن الشافعي رحمه الله يستندوا حرامه في جميع ذلك اذا
انزل كما في الصوم ولنا ان فساد الاحرام حكم يتعلق بيمين الجماع لا يتعلق بغير الجماع لا يتعلق
بغيره كالحل الا ان فيه معنى الاستمتاع بالشاء وهو مني عنه فاذا تقدم عليه فقد ارتكب
مخطوئا حرامه فيزمر الدم بخلاف الصوم لان الحرم فساد الشهوة وهو يحصل بالانزال
بالمباشرة فيفسد لاجل ما يصاد به ولا يضره اذا لم ينزل لعدم ذلك المعنى وهو قضى الشهوة
ولان اقصى ما يجب في الجماع القضاء بالفساد وفي الصوم الكفارة وكما لا يتعلق بهذه الاشياء
وجوب كفارة في الصوم فكذلك لا يتعلق بها وجوب القضاء في الجماع **قال** افسد جماع
في احد السيلين قبل الوقوف بمرقة هذا الكلام يشتمل على شيئين احدهما وجوب الشاة به
الثاني فساد الجماع وهو جميع عليه واما وجوب الشاة فذهبنا وقال الشافعي يجب بدنة
اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف بمرقة بل اولى لان الجنابة فيه قبل الوقوف اكل لوجودها
في مطلق الاحرام فيكون جزاؤه اغلظ ولنا ما روي عن يدين بن عيسى الاسمي التابعي ان رجلا
جامع امراته وصحبا محرمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما اقصيا نسككما وهذا
هدى الموحدين واليهيقي واليهي تناول الشاة ولانه لما وجب القضاء اذ ايت متوكفا
به تخف معين الجنابة فيكفي بالجنابة بالشاة بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء عليه فكان
كل الجابر فقلنا وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يفسد بالجماع في الدبر لتصوير معنى الجماع فيه
ولهذا لا يجب له الحد عنده ولا فرق في ذلك بين ان يكون حامدا او ناسيا طامعا او مكروها
لما ذكرنا في الصوم ولو كان قارنا فسد جمعه وعمرته ان جامع قبل ان الطواق للعمرة وعليه
دمان وقضاءهما وسقط عنه دم البقر **قال** ويعني ويقضي ان يعصى في الجماع بعدما افسد
بالجماع كما يعصى من لم يفسد جمعه لما روي عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم انهم قالوا
يرتبان دما ويمضيان في جمعهما وعليهما الجماع من قابل **قال** ولم يفرق فيه بين في القضاء
وقال زفر وما كذا الشافعي رحمه الله يفرق في ان الصبيته رضي الله عنهم واجبو الاخرق
غير ان ما لك قال يفرق ان ارجاع من منزلهما والشافعي اذا انتهيا الى المكان الذي جامعها

فيه

فيه لا ينهما يتداركان ذلك فيعتان فيه وعند من فراداهما خوف العناد وتحقيق من
وقت الاحرام وهذا لان التحرر عن الوقوع يجب بعده ولنا ان الاخرق ليس سكر في الاداء
فكر في الاداء لان الغضا يحكي الاداء ولان يجامع بينهما وهو المكاح قائم فلما عصى للاخرق
قبل الاحرام لا باحة الوقوع ولا بعده لانها يتداركان ما لحقهما من المشقة العظيمة بسبب
تدنية سيرة فزاد ان اذا نكحها اقللا معين للاخرق الا ترى انه لا يومر ان يبارقها
في الدرائس حالة الحيض والحالة الصوم مع توهم تذاكرهما كان بينهما حالة الطهر والقطر
والاخرق المستول عن الصبيته رضي الله عنهم محمول على الذب والاستحباب لا على التحتم
والايجاب وعنه نقول به اذ اخفى ذلك **قال** وبدنة لو بعده ولا ضا اى يجب عليه بدنة
لو جامع بعد الوقوف بمرقة ولا يفسد جمعه وقال الشافعي رحمه الله يفسد جمعه اذا جامع قبل
المر من اعتبارا بما لو جامع قبل الوقوف والجامع ان كلامه قبل التحلل ولنا قوله عليه السلام
من وقف بمرقة فقد تم جمعه وحقته التمام من غير مرد ليقا طواف الزيارة وهو من فيستبرأ
التمام حكما بالاحرام من الشاة وبشرع الدابة عن الواجب وجوب البدنة ثم روي عن ابي
عباس والترمذي ذلك الاسماء والانه اعلى على الارتماء فانتفط بوجده ولو كانت
قارنا فعليه بدنة للجم وشاة لعمرة **قال** او جامع بعد الخلق يعني يجب عليه الشاة اذا
جامع بعد الخلق وقيل طواف الزيارة وهو معطوف على ما قبله مما يجب فيه الشاة لا على
ما يليه مما يجب فيه الزيادة البدنة لان الجنابة خفت لوجود الحل في حق غير النكاح وذكر
في الفتاوى معزيا الى الميسرة والبدائع والاسمعياني لو كان في جامع القارن او لعمرة بعد
الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للجم وشاة للعمرة لان المقارن يتحلل من الاحرامين
مع بالخلق الا في حق الشاة فهو محرم معها في حق الشاة وهذا بخلاف ما ذكره الدورقي
وشرحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الخلق ومولا اوجبوا البدنة عليه وذكر فيه
ايضا معزيا الى المؤبري ان القارن لو جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة
للجم ولا شيء عليه للعمرة لانه خرج من احرامها بالخلق وبقي احرام الجماع في حق الشاة وهو مشكل
لانه اذا بقي محرما في الجماع فكذلك في العمرة ولو لم يتحلل حين طواف الزيارة ثم جامع قبل الخلق
فعليه شاة لوجود الجنابة في الاحرام لانه لا يتحلل بالخلق وان كان قارنا يجب عليه دمان
قال وفي العمرة قبل ان يطوف لهما الاكثر وتفسد ويمضي ويتنقض اي لو جامع في العمرة
قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط وهو الاكثر من شاة وهو معطوف على ما يجب فيه
الشاة وتفسد عمرته ويمضي فيها ويتنقضها بالجم اذا جامع قبل الوقوف او بعد **قال** او بعد
طواف الاكثر من طواف العمرة يجب عليه شاة ولا تفسد عمرته وقال الشافعي رحمه الله تفسد
في الوجهين وعليه بدنة اعتبارا بالجم او في فرض عنده كالحج ولنا انها ستة فكانت احصا

مرتبة منه فتهب الشاة فيها والبدنة في الحج اظهار التفاوت بينهما طواف العمرة كان نصار
كالوقوف بعرفة واكثره يقوم مقامه **قال** وجماع الناس كالعامد لا يستويان في الارض تفاق
وهو الموجب وكذا اجماع الناجعة والمكروهة مفسدة لما ذكرنا وفيه خلاف في رجمانه هو
يقدر ان تعلم لم يقع جناية لعدم الخطر مع العذر فتشابه الصوم قلنا الارض تفاق موجود وهو
الموجب بخلاف الصوم لان حاله المذكور فصار كالصلاة بخلاف الصوم وقد ذكرناه عن مرة
قال ادطاف لمن كان محذرا في حاشاة اذ اطاف طواف الزيارة وقال الشافعي رحمه الله لا يعتد
به لما روي ابن عباس انه عليه السلام قال الاطاف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم
لا يتكلم الا بخير رواه الترمذي فيكون من شرطه الطهارة ونفاقه لم تعالى ولبطوفه بالبيت المتيق
من غير قيد بالطهارة فاشترط الطهارة فيه يكون زيادة على النص وهو نسخ فلا يثبت جزي الواحد
والمراد بالحدث تشبه الطواف بالصلاة في الثواب دون الحكم لقوله عليه السلام للمتنفل للصلاة
هو في الصلاة والمراد من الثواب الا ان المني والافراق عن القبلة والكلام والفساد وينفد
الصلاة وعلى هذا لو طاف منكوسا او عاريا او راكبا يجوز عذنا ويجب عليه دم تركه الواجب
وعنده لا يعتد به ثم الطهارة سنة عند ابن شجاع والصحيح انها واجبة لانه يجب الدم بتركها
ولانه خبر الواحد يوجب العمل دون العلم فلم تص الطهارة في تركها لان الركبة لا تثبت بمشله
قال وبدنة لو جنب اي يجب البدنة اذ اطاف طواف الزيارة جنبا كقوله عن ابن عباس رضي الله
عنهما ولان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب نقصانها بالبدنة اظهار التفاوت بينهما وكذا اذا طاف
اكثره جنبا او محذرا لان لاكثر حكم لكل **قال** ويعد اي يعيد الطواف في الجنابة والحدث
ليما برع على وجه اكمال ولم يذكر ان الاعادة مستحبة او واجبة وذكر في الهداية ان الفضل الاعادة
ما دام يمكن وقال في بعض النسخ وعليه ان يعيد والا صح انه يوم بالاعادة في الحدث استحبابا
وفي الجنابة اجبا بالنقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث ثم اذ اعاده وقد
طافه محذرا فلا يرجع عليه وان اعاده بعد ايام التحل لانه بعد الاعادة لا يبقى الا شبهة النقصان
وان اعاده وقد طافه جنبا في ايام التحل فلا شيء عليه لانه اعادة في وقت وان اعاده بعد ايام التحل
لزمه الدم عند ابن خزيمة رحمه الله بالتأخير على ما عرفت من مذهبه وهذا يدل على ان الثاني لا يعتد
به حيث اوجب الدم بتأخيره ولو رجع الى اهله وقد طافه جنبا وجب ان يعود لان النقص
اكثر فيوم بالاعادة استدراكا للمصلحة الفائتة ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعت بدنة
احراما لما بينا انه جائز الا ان العود افضل وفي المحيط بعد الدم افضل لان الطواف وقع معتدا
به وفيه شفعة التمتع ولو رجع الى اهله وقد طاف محذرا ان عاد وطاف جاز وان عت بالشاة فهو
افضل لانه حق معنى الجنابة وفيه تنفع التمتع ولو لم يطوف طواف الزيارة اصلا حتى رجع الى اهله
فعليه ان يعود بذلك الاحرام لاضدام التحلل منه انه يحرم في هذا المتأبدا حتى يطوف وكذا اذا ترك

الاكثر

الاكثر لان حكم الكل والاكثر هو المعتمد في طوافه جنبا او محذرا حتى يجب عليه بوجبه
وذكر في المحيط لو طاف الاقل من طواف الزيارة محذرا يجب عليه الصدقة لكل شرط نقص
صاع من بر **قال** وصدقة لو محذرا للتدوم اي يجب عليه صدقة لو طاف للتدوم
محذرا لانه دخله نقص بالطهارة فيغير بالصدقة وكان الحكم في كل طواف تطوع هو تطوع
ولا يجب عليه الدم لانه لو وجب لكان مثل طواف الزيارة اقلها من التفاوت بينهما ولو كان
جنبا ضلعه دم ان لم يعد ويجب عليه الاعادة كطواف الزيارة ذكره في المحيط **قال**
والصدقة اي يجب الصدقة اذ اطاف للصدر محذرا وهو معطوف على طواف التدوم وهذا
لانه واجب فكان اذ في من طواف الزيارة فيجب فيه الصدقة ولو كان جنبا فعليه دم لانه
نقص كثير وهو دون طواف الزيارة فيجب دون ما يجب في طواف الزيارة فان قيل علي هذا
سويت بين الواجب والتفل فافهم في طواف التدوم ما اوجبتم في طواف الصدقة قلنا
طواف التدوم يجب في الشروع فيه فاستويا ولا يقال ان الدم هنا كسجدة السهو في الصلاة
ولا فرق في سجدة السهو بين الفرض والتفل فكيف اختلف هنا لانا نقول الجابر متنوع في الحج
فامكن الفرق وفي الصلاة متحد فلا يمكن الفرق **قال** او ترك اقل طواف الركن اي يجب
الدم بترك اقل طواف الزيارة وهو ثلاثة اشواط فما دونها وهو معطوف على ما يوجب الدم
من الذي تقدم ذكره وجازحه اذ اختلف لان النقصان يسير فيجب بالدم فيلزمه كالتقصان
بسبب الحدث ولو رجع الى اهله جاز ان لا يعود وسف شاة لهما من قبل **قال** ولو ترك
اكثره بقي محذرا اي لو ترك من طواف الزيارة اكثره وهو اربع اشواط فصاعدا بقي محذرا ابدا
حتى يطوفه يعني في حق التساوي لا اكثر حكم الكل فصار كان لم يطوف ا **قال** او ترك اكثر
الصدر او طافه جنبا وصدقة بترك اقله اي يجب الدم بترك اكثر طواف الصدر او طافه جنبا
وتجب صدقة بترك اقله وهو ثلاثة اشواط فما دونها لان طواف الصدر واجب بتركه ويجب
الدم فكذا ترك اكثره لان الاكثر حكم الكل وبترك اقله يجب لكل شوط نقص صاع من بر ولا
يجب فيه دم بخلاف الزيارة وطواف العمرة حب يجب فيها الدم بترك اقله لانها فرض ولو تركها
لا يجزيان بالدم وطواف الصدر يجزيه لانه واجب فيجب الصدقة بترك اقله للتفاوت
بينهما وفيه تأنيب لكل والاقل وقد ذكرنا طوافه جنبا **قال** او طاف لمن محذرا وللصدر طافه
في اخر ايام التشريق ومان لو طاف للركن جنبا اي يجب شاة لو طاف طواف الزيارة محذرا
وطواف الصدر في اخر ايام التشريق طافه وان كان طاف للزيارة جنبا فعليه دمان عند ابن خزيمة
وقال عليه دم واحد لانه في الوجه الاول لم يستقل طواف الصدر في طواف الزيارة بسبب
الحدث غير واجب وانما هو مستحب فلا يستقل طواف الصدر اليه فيجب الدم بسبب الحدث في
طواف الزيارة لانه مستحق الاعادة فيصير تارك الطواف الصدر موقرا لوطاف الزيارة في ايام

24

الخروج فيجب الدم بترك طواف الصدر بالاتفاق ويتأخر الاخر على الخلاف وتستطع غيرة البدنة
لا يرتفع الطواف الاول واقامة طواف الصدر مقامه ولتختص بمكة انه للصدر لانه واجب
عليه افعال الحج من شاعلي ما شرع فاذا انوي خلاف ذلك تلغوا استند لمن عليه السجدة الصليبية
اذا سجد للهوتصرف للصليبية وكما القارن لمرطاف عند قدومه وسعي وهو ينوي طواف
القدوم يكون للعمرة حتى لو ترك الاخر وقتها بعرفة يصير قارنا ولا يجب عليه شي لان ترك
طواف القدوم لا يوجب شيئا وكذا الحاج لو طاف بعد فرائضه من افعال الحج تطوعا لم ينصرف
يكون للصدر وكذا لو ترك طواف الزيادة وطواف الصدر يكون للزيادة وكذا لو ترك
بعضه يكمل منه ثمان بقي من طواف الصدر بعد التكميل اربعة اشواط يجب صدقة لان
ترك اقله يوجب الصدقة وان كان اقل منه يوجب الدم لانه ترك الاكثر ولم يحكم الكل
قال لو طاف لعمرة وسعي محدثا ولم يعدا فيجب عليه شاة اذا طاف لعمرة وسعي
لها محدثا ولم يعدهما حتى يرجع الى بلده لترك الطهارة في طواف الفرض ولا يؤمر بالعود لوقوع
التحلل باده المكن والتقصان ايضا يسري وليس عليه في السعي شي لانه لا يترك طواف بعد
وهو لا يقتضي الطهارة وما دام بمكة يعمد الطواف ليتمكن التقصان فيه ويعد السعي لانه يتبع
للطواف ولا شي عليه لا ارتفاع التقصان بالاعادة ولو اعاد الطواف ولم يعد السعي فلا شي عليه
على ما اقله حتى لا يترك الطهارة ليت بشرط في السعي واغا الشرط ان يقع عقبه
طواف حقه وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يتخلل به وذكر قاضي خان وغيره
في شرح الجامع الصغير انه يجب عليه دم لانه لما اعاد الطواف صار الطواف الاول غير مقبول
يكان لم يكن ولو لا ذلك لكان فرضين والاول وحده ولا يعتد بالثاني ولم يتصل به احد فاذا ارتفع
الاول بقي السعي قبل الطواف وهو لا يجوز لانه عام في كونه قربنة لا ينفعه عليه السلام فلا
يكون عبادة على غير ذلك الوجه فيكون تاركه كالم يجب عليه الدم بخلاف ما اذا لم يعد
الطواف وارتاق دما حيث لا يجب عليه لاجل السعي شي لانه بمرأاة الدم لا يرتفع الطواف
الاول وانما يغير به نقصانه فيكون مقبولا في موضع فيكون السعي عتيبه فيعتبر ولو طاف
الفرض في جوف الحجر وهو الحطيم فان كان بمكة اعاده لانه من البيت فيجب الطواف وراه
والطواف في جوف الحجر ان يدور حول الكعبة ويدخل الفرجة التي بين الكعبة والحطيم فيدخل
بذلك نفس فدام بمكة اعاده كله ليكون موديا لم على الوجه المشروع وان اعاده على الحجر
خاصة جاز لانه تلاقي ما هو المتروك وهو ان يأخذ عن عينه خارج الحجر حتى يتنهي الى تار حبه
اخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الاخر هكذا يفعل سبع مرات وقال قاضي خات
وقد يكون ذلك بطريق اخر وهو ان اذا اتي اخر الحجر جمع ولا يدخل في الحجر ثم يتدبر من اول
الحجر من اول المكان الذي بدا منه او لا لكن لا يمد رجوعه الى ذلك متوطا وهكذا سبع اشواط

ولو طاف

ولو طاف على جدار الحجر من داخل الحطيم بان سور الحائط ينبغي ان يجوز لان الحطيم
كله ليس من البيت على ما بينا من قبل ولو عاد الى اهل دول يعد الطواف بغير دم في الفرض
لان شرك ثوب منه يوجب الدم وهذا الولي لانه قريب من الربع وان كان في الواجب ينبغي
ان يجب فيه الصدقة على ما قدمنا **قال** او ترك السعي اي يجب عليه دم بترك السعي بين
الصفاء والمروة لان السعي من الواجبات عندنا على ما بينا فيلزم الدم بتركه **قال**
رحم الله افاض من عرفات قبل الامام اي يجب عليه الدم بافاضة منها باله وهو المراء
يقوله قبل الامام حتى لا يجب عليه الدم اذا فاض بعد غروب الشمس وان كان قبل الامام
وقال الله فمعه رحمه الله لا يجب عليه شي بافاضة من النهار لان الركن اصل الوقوف
فلا يلزمه بترك الاستدامة شي ولنا ان نفس الوقوف ركن واستدامة الى غروب الشمس
واجب لقوله عليه السلام فادفع بعد غروب الشمس ام وهو للوجوب وبترك الواجب
يجب الجبر بخلاف ما اذا وقف ايلا لانا عرفنا الاستدامة بالسنه فيمن وقف بها الايلا
فيقي ما وراءه على اصل ما روي عنه عليه السلام وهو قوله من وقف بعرفة ليلا او نهارا فقد
ادرك الحج ولو عاد الى عرفات بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية
وروي ابن شجاع عن ابي حنيفة انه لا يسقط لان الواجب الافاضة بعد الغروب وقد حصل
فصار نظيره من طاف جنتا ثم اعاده او جاز في غيقات بغير احوال ثم عاد واهم منه وجه
الظاهر ان الاستدامة واجبة فلا يمكن تركها بالعود بخلاف المستشهد به وان عاد قبل الفرض
فيه اختلاف المشايخ والوجه من الجانبين ما بيناه **قال** رحمه الله او ترك الوقوف
بالمرحلة يعني يجب بتركه الدم لانه واجب فيجب الدم بتركه **قال** او رمي الجمار كلها
او يوم النحر اي بترك رمي الجمار في الايام كلها وهي اربعة ايام او في يوم واحد يوجب
دما واحدا لانه من الواجبات فيجب بتركه الدم ويكفي دم واحد لان الجنس متحد كما في
الحلق كما ان احلق جميع بونه يكفيه دم واحد وان كان يجب عليه بحلق كل عضو على
الانفراد ويحلق راسه والترك اغنا يتحقق بغيره والشمس من اخر رمي وهو اخر يوم من ايام
التشريق لانه لم يعرف قرب الاضواء ومادامت الايام باقية يمكن قضاؤها في غيرها على
التاليق ثم يتأخير رمي كل يوم الى اليوم الثاني يجب الدم عن ابي حنيفة مع القضا خلافا
لها وان اخره الى الليل فري قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلا شي عليه بالاجماع
لما روي من حديث الرعاية الا في اخر يوم من ايام التشريق فانه يجب عليه الدم بتأخيره
الي الاضروب ولا يقضي بالليل لان وقته قد خرج بعد غروب الشمس وان ترك رمي يوم
واحد فليعلم دم لانه نكس وترك رمي عمرة العتقة في يوم النحر يوجب الدم لانه نكس تام
وحده في ذلك اليوم وان تركها حدي الجمار الثلاث في يوم فعليه صدقة لان الكل نكس

واحد في يوم فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك اكثر من النصف وذلك بان يرمي
عشر حصيات وترك احد عشر حصاة فيخيل بدم الدم لان لاكثر حكم الكل ومعنى
وجوب الصدقة بتركه الاقل ان يجب عليه لكل حصاة نصف صاع من بر او صاع من تمر
او شعير لا ان يبلغ ذلك وما فيقص ما ساق **قال** **او** اخر الخلق او طوائف الركن اي اذا
اخذ الخلق او طوائف الزبارة عن وقتة ونحوها في الخمر في المشهور من الرواية فيجب عليه دم
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا شيء عليه فيها وعلى هذا الخلاف في تأخير الرمي
وبن تقديم نكح على نكح كالحلق قبل الرمي وبحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح
لما اذ عليه السلام سأل رجل فقال يا رسول الله لم اشعر حكت قبل ان اذبح فقال اذبح
ولا حرج وقال اخر يا رسول الله لم اشعر غرت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج فما سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ عن شيء قدم ولا اخر الا قال افعل ولا حرج وان
ما فات يدرك بالتضا فلا يجب مع القضاء شيئا حذوله قول ابن عباس رضي الله عنهما
من قدم نكحا على نكح فعليه الدم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو
موقت بالمكان كالا حرام فكذلك التأخير عن الزمان فيما هو موقت بالزمان فلا حجة
لها فيجاء بها لان المراد بالخرج المنفي فيه الاثم لا العذبة وقول الشافعي لم اشعر يدل
على انهم عند مرمي الجبهات او النسيان ولا ياتون ولا لا يمكن اجماعه على اطلاقه الا ترى
انه لا يجوز ان يطوف او يحلق قبل الوقوف ولان الله تعالى اوجب العذبة على من حلق للضرورة
قبل اوانه فما طنك بغير ضرورة **قال** **و**حلق في الحل اي يجب الدم اذا حلق في الحل
للجم والعرة والمراد فيما اذا حلق للجم في غير الحرم من ايام النحر واما اذا خرج ايام النحر فالحلق
في غير الحرم فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد يجب دم واحد في الجم والعرة
وقال ابو الزناد حلق في الجم في ايام النحر فلا شيء عليه وان حلق بعد ذلك فعليه دم واصل الخلاف
ان الحلق للجم يتعين للزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يتعين الواحد منهما
عند ابي يوسف فعند محمد يتعين بالمكان دون الزمان وعند غيره يتعين بالزمان دون المكان
واما الحلق للعمرة فلا يتعين بالزمان بالاجماع لان اتصاله لا يتعين به ويتعين بالمكان
عند ابي حنيفة ومحمد خلا قال ابي يوسف لا يري يوسف انه عليه السلام واصحابه احصوا
بالحدسية وحلقوا في غير الحرم ولهما في المكان ان الحلق نكح فيمنع بالمكان كسائر ما سلك
الجم وكذا يقول ابو حنيفة في تعيينه بالزمان انه لم يعرف قرينة الا في ذلك الوقت فاذا تأخر
عنه اوجب تقصيرا فيصير بالدم والجمعة لا يري يوسف فيما روي ان المحصر لا يجب عليه الحلق
في الحرم لجمه ولان بعض الحديثية في الحرم فلهما حلقوا فيه وان لم يحلق حتى خرج من الحرم
فالحلق فيه لا يجب عليه شيء في قولهم جميعا **قال** **و**دمان لو حلق القارن قبل ان يجب عليه

القارن

القارن دمان اذا حلق قبل ان يذبح واختلفت عبادات المشايخ في هذه المسئلة فبعض
نحو الاسلام قارن حلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقال الربيع عليه السلام القارن
لان تأخير النكح عن وقتة يوجب الدم عند ابي حنيفة وضاعف لما حلق قبل ان يذبح ترك
الترتيب بتقدم هذا وتأخير ذلك وهو جناية واحدة ودم اخر للقارن وعندهما لا يجب
الاول وللفظ محمد في الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان للحلق قبل الذبح
ودم للقارن يعني عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف وجه ليس عليه الدم القارن وقال
القاضي الامام في الدين اتفقوا على وجوب الدم واجد وهو دم القارن لمحقق سببه ثم
عنده يجب ثم عنده يجب دم اخر بتأخير الذبح وعندهما لا يجب عليه شيء بسبب التأخير
وقال بعضهم يجب دمان اجبا عادم القارن ودم الجناية على الاحرام لان الحلق لا يحل
الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد صار جانيا على احرامه ويجب دم اخر بتأخير
الذبح عند ابي حنيفة رحمه الله خلا فالهما واليه مال صاحب الهداية فينبغي على هذا
انه يجب خمسة دما على قوله ثلاثة ما ذكره هنا ودمان للجناية في احرامه لان جنايته
القارن مخمون بدمين وحلقه قبل اوانه جناية وعندهما ثلاثة دما دمان للجناية
وكذا على القولين ايضا ينبغي ان يريد دمين لاجل الجناية والي هذا اشار في الكافي
فصل اعلم ان الصيد هو الحيوان المقتنع المتوجس باصل الخلقة وهو
نوعان بري وهو ما يكون تولده وتناسله في البر ويحرم وهو ما يكون تولده في الماء
لان الماء هو الاصل والتعشيش بعد ذلك علم ضر فلا يصير به ويحرم الاول دون الثاني
لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية والمحرم القوسق
خارجة بالنص على ما يحيي **قال** **ان** قتل حرم صيد الاول عليه من قتله فعليه الجزا
اما وجوبه بالقتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزا
مثل ما قتل من النعم وقد نص على وجوبه عليه به واما الدلالة فلهما رويانا من حديث ابي قتادة
قال عطا اجمع الناس على الدال الجزا وقال الشافعي رحمه الله لا يجب بالدلالة شيء لان
الجزا متعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبه الدال بالخطا لو الجم عليه ما بينا ولا ان
الدلالة من مخطورات الاحرام وانه تقويت الامن من الصيد اذ هو امر مستوحش وتوارية
فصار كالالاتاق ولان الجم التزم باحرامه الامتناع عن التقرض فيضمن بترك ما التزمه كالمودع
اذ ادل السارق على الوديعة بخلاف اللال لان لا التزام من جمته فلا يضمن بالدلالة كالاجني
اذ ادل السارق على مالها انسان على الدال اللال على ما روي عن ابي يوسف وفيه من خصهما
اوده فلما ان منع والدلالة الموجبة للجزا الا ان يكون عالما بمكان الصيد وان يصدق في
الدلالة وان يبقى الدال حرا الى ان يقتله ولا ينفك الصيد لانه اذا انفك صار كما

او جرحه ثم ابد مل والعامد والناسي في ذلك سواء لان السب لا يختص بهما كالملاق
الاموال والتقييد بالهدى في قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم
لاجل الوعيد المذكور في اخر الآية وهو قوله تعالى ليدوق وبال امره والجسد في الحج
والعائدين سواء وكذا الجسد في القتل والعائدين سواء كما ذكرنا **قال** وهو قيمة الصيد
بتقويم عدلين في قتله او اقرب موضع منه فيشترى بها هديا وذبحه ان بلغت قيمته
هديا او طعاما وتصدق به كالقطرة او صام عن طعام كل مكين يوما اي الجزا قيمة
الصيد بان يقوم عدلان في موضع قتل فيزاولا في اقرب موضع منه ان كان في برية
ثم هو يحرق في القيمة ان شاء ابتاع هديا وذبحه ان بلغت قيمته هديا او اشترى
بها طعاما وتصدق به على كل مكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير
كما قلنا في صدقة النظر وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما وهذا عند ابي حنيفة
وابن يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله يجب النظر فيما له نظير في
النظير شاة وفي الضع شاة وفي الاربع عناق وفي اليربوع جفيرة وفي النخاسة
بدنة وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة وزاد الشافعي واوجب في الهامة شاة وزعم
ان بينهما مشابهة من حيث ان كل واحد يهدى ويهدى وقال محمد يجب فيها القيمة وكذا
قولهما فيما لا نظير له كالعصفور يجب فيه القيمة فان اوجبت القيمة عندهما كان جواب
محمد بكواب ابي حنيفة وابن يوسف وجواب الشافعي فيه ان يصوم او يتصدق ولا يخرج
لان الذبح عنده لا يكون الا من النظر لمحمد والشافعي قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم
او جب المماثلة تقيدا بكونه نعمة تقديرا فعملية جزا من النعم مثل المقتول من قال له
مثل من العرايم فقد خالف النص لانها لا تكون لاقن النعم والامن المثل لان حقيقة
المثل ما عاين الشيء صورة ومعنى وانما يعدل عن الحقيقة الى المماثل عند تقدير الحمل
بالحقيقة وهنا ممكن لان النظر مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى لا صورة فلا
يصار اليه الا اذا لم يكن له نظير ولهذا اوجب الصحابة النظر على ما ذكرنا ولا يجب
حنيفة وابن يوسف ان الواجب هو المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى وعند تصدق
بشئ المثل معنوا المثل صورة بلا معنى فلا يعتبر شرعا مثاله اذا تلقى مال انسان
يجب عليه مثله ان كان مثليا لان المثل صورة ومعنى والقيمة لانه مثله معنى ويقوم
مقامه ولا يعتبر مثله صورة في الشئ حين اذا التلقى دابة لا يجب عليه شئ دابة مثلها
مع اتحاد الجنس لعدم امكان المماثلة لاختلاف المعاني فيها فاختلك مع اختلاف الجنس
فاذا لم تكن البقرة مثلا للبقرة فكيف تكون مثلا للحمار الوحش وكيف تكون الشاة مثلا
للظبي وهي لا تكون مثلا للشاة مع اتحاد الجنس وفساد هذا لا يخفى على احد وهذا
تقدير

تقدير حمله على المثل صورة ومعنى فوجب حمله على المثل معنى وهو القيمة لكونه
معهودا في الشرع او لكونه مرادا بالاجماع لان ما لا نظير له يجب فيه القيمة فلا يكون
النظر مرادا لان اللفظ الواحد لا يتناول معنيين مختلفين ولان قوله تعالى لا تقتلوا
الصيد وانتم حرمة عام لجميع الصيد والصيد في قوله ومن قتل منكم عايضا اليه فوجب
ان يكون المثل في قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم مثلا للكل وليس لنا مثل نعم الكل
الا القيمة فيقتضي ان المراد بالممثل القيمة ولان المثل لو كان من حيث الصورة والمنظر اما
اجتمع الى العدلين لانه لا يخفى على احد ولان الصحابة حكموا بالمثل وهو النظر
على نهمهم فلا يحتاج الى تعليم جديد في كل مقتول جديد بالاستفتاء بحكمهم والمراد
بالنعم في النص والله اعلم المقتول وهو الصيد لان اسم النعم يطلق على الوحش هكذا
قال ابو عبيدة والاصح فيكون معناه فجزا ما قتل من النعم الوحش والمراد بعاري
عن الصحابة التقدير دون ايجاب العين وهو نظير قولهم على ولد الممر يقتل المار
بالغلام والجارية بالجارية ولولا ذلك لكان تقديرهم لانهما في الامانة كلها ولم يخرج
الى تحكيم الحكمين لو وقع الاستفتاء بقولهم ورايهم ثم ان ظهرت قيمة يتقوما بها جزا لقتل
بين الاشياء الثلاثة عندهما وعند محمد والشافعي الحمار في ذلك الى الحكمين فان حكما
بالهدى يجب النظر على ماله وان حكما بالطعام او بالصوم فعلى ماله من قول ابي حنيفة
وابن يوسف لهما ان الحاجة الى الحكمين لاظهار قيمة الصيد وبعد ما ظهرت قيمته فيكون
الحمار الجاني لانه نزع رفقنا عن عليه كفارة اليقين والهدية لمحمد والشافعي قوله تعالى
يحكم به ذوى عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك شيئا
اثبت لهما الحكم في الهدى ثم عطف التكفير بالا طعام والصوم بكلمة او فيكون الحمار لهما
ضرورة قلنا قوله تعالى او كفارة معطوف على فجزا وكذا قوله او عدل ذلك شيئا معطوف
عليه فلا يدخل تحت حكمهما وانما كان يدخل ان لو كان جرحا عطف على الضرب في به بمنعول
يحكم وهدى برفع فلم يكن بينهما دلالة على اختيار الحكمين وانما يرجع اليهما في معرفة قيمة
لا غير ويقومان في المكان الذي قتل فيه في زمان القتل لاختلاف القيمة باختلاف الماكن
والامانة وان كان في برية لا يباع فيها الصيد يعتبر اقرب المواضع منه ما يباع فيه الواحد
يكفي في التقويم والمشيى احوط لانه ابعد من الغلط وقيل يعتبر المشيى اظهار للنص
فان اختار التكفير فعليه الذبح والتصدق بلحمه على الفقراء لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة
وقد ورد المشى بالقتل اليه دون غيره ويجوز الاطعام في اي موضع شاء لانه قرينة معقولة
المعنى وفيه خلاف لشافعي رحمه الله هو يبيد ما يهدى والجامع التوسعة على الفقراء
بالحرم والمفرق ما بينا ويجوز الصوم في اي مكان شاء بالاجماع لانه عبادة وهو قهر

النفس قال يختلف باختلاف المكان وان ذبح في غير الحرم اجزأه عن الطعام يعني اذا
تصدق بالحم وفيه وفاو اعطي كل مسكين من اللحم ما يساوي نصف صاع من ثوب خفاف
ما اذا ذبح في الحرم حيث يخرج عن العدة بالرافعة حتى اذا تلف او سرق بعد الذبح لا يجب
عليه شيء وفيما اذا ذبح في غير الحرم يجب عليه قيمته لان الارق لم تعتبر فيه لما ذكرنا
ويخرج عن العدة بالتصدق لا غير ولا يجوز في الهدايا الا ما يجوز في الصفايا لا ت
مطلق اسم الهدي يتصرف اليه وهو المذكور بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة كما انصرف
اليه هدي المتعة والقران المذكور في قوله فما استيسر من الهدي واوجب هو والمنا في
صغار النعم لان الصفاية او جوازها وعناقا قلنا يجوز ذلك على سبيل الاطعام
كالذبح في غير الحرم وهو تاويل ما روي عنهم وان اوقع الاختيار على الطعام لثبوت
بالقيمة طامما واطعم كل مسكين نصف صاع من ثوب او صاعا من ثوب او شعير كما يطعم
في الكفارة وليس له ان يطعم مسكينا واحدا اكثر من نصف صاع وله ان يطعم مسكينا
واحد اكثر من نصف صاع متى عا حتى لا تحسب الزيادة من القيمة كذا يستقص
اعداد المساكين وان اختار الصوم يقوم المقتول بالطعام طامما وعند محمد والثاني
رضيها الله يوم النظم فماله نظيرها على انه الواجب الاصلي عندها ثم يصوم
مكان طعام كل مسكين يوما لانه لا قيمة للصوم فلا يمكن تقديره بالمقتول فتدبرناه
بالطعام وقد عهد بالشرع اقامة طعام مسكين مقام صوم يوم كما في كفارة الظهار
قال ولو فضل اقل من نصف صاع تصدق به او صام يوما اي لو فضل
اقل من نصف صاع من ثوبه بالخيار ان شاء صام عنه يوما كاملا وان شاء تصدق
به لانه صوم اقل من يوم غير مشروع وكذا اذا كان الواجب اعدادا دون طعام مسكين
بان كان قيمة المقتول اقل من نصف صاع لما قلنا وقوله وان شاء تصدق دليل على
انه يجوز الجمع بين الصوم والاطعام بخلاف كفارة اليمين والفرق ان في كفارة الصيد
الصوم اصل كالا طعام حتى يجوز الصوم مع القدرة على الاطعام فجاز الجمع بينهما
واكمال احدهما بالآخر اما كفارة اليمين الصوم بدل عن التكفير بالمال حتى لا يجوز
المصير اليه مع القدرة على المال فلا يجوز الجمع بين الاصل والبدل للثبوت في ولا يتصور
اقام احدهما بالآخر وان اختار الهدي وفضل منه شيء لا يبلغ هديا فهو بالخيار
في الفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من ثوب يوما وان شاء تصدق بالبعض
وضام عن البعض لما قلنا وعلى هذا لو بلغ قيمة هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما
او تصدق بهما او صام عنهما او ذبح احدهما وادى الاخر الكفارات ان شاء او جمع
بين الثلاثة لما قلنا فان قيل ينتقض هذا بالا طعام والكسوة في كفارة اليمين فان كل واحد

منها

منها اصل بنفسه وليس يبدل عن الآخر ومع هذا يجوز الجمع بينهما ذكره في المحيط
قلنا الفرق بينهما ان القديم متحد في كفارة الصيد وهو قيمة فله ان يودي هذا القدر
من اي نوع شاء ولم ان يجمع بين الانواع بخلاف الاطعام والكسوة في كفارة اليمين
لان قدر احدهما يخالف قدر الآخر فلا يكونان من باب واحد ولكن اذا كسا خمسة
واطعم خمسة يخرج به عن الطعام ان كان الطعام اخص فيجعل كانه اعطي قيمة الطعام
وان كانت الكسوة اخص يخرج به عن الكسوة على ما عرفت في موضعه وفرق آخر وهو
ان العدد منصوص عليه في كفارة اليمين فلا يجوز دونه بخلاف كفارة الصيد **قال**
وان جرحه او قطع عضوه او تنق شعره ضمن ما تنقص اعتبارا بالكل كما في حقوق
المباديعين وليرجح الصيد المملوك ولم يعلم موته بالجرح بان انفلت من صاحبه
فانه يجب عليه التقصان لا غير قياسا واستحسانا لعدم معنى العبادة هذا ان بري
دبي اثره وان لم يبق له الاثر لا يضمن لزوال الموجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة
للام وعلى هذا لو قطع سنه او ضرب عينه فابيضت فبنت له سن او زال البيضا وذكر
في النهاية مغربا الى البداع لانه لا يسقط عنه الضمان بخلاف جرح الادمي اذا اذ من
ولم يبق له اثر حيث لا يجب عليه شيء لزوال اليمين ولو مات بعد ما جرحه ضمن كله
لان جرحه سبب لموته فيحال به عليه ما لم يبرأ ولو غاب الصيد ولم يعلم هل مات او برئ
ضمن نقصانه لانه لم يبرأ بالجرح فلا يسقط عنه ولا يلزمه جميع القيمة احتياطا لمعنى
العبادة كمن اهل صيدا في الحرم فان سله ولم يعلم دخوله الحرم بخلاف الصيد المملوك
قال ويجب القيمة بنتق ريشه وقطع قوائمه وصلبه وكسر بيضه وخروج فرج ميت
به اي بالكسر اما وجوب القيمة بنتق ريشه وقطع قوائمه فلا يفتى عليه الا من
يتقرب الى الامتناع بفقره قيمة ذصار كما لو قطع عيني عبدا او قطع رجله واما وجوب
القيمة بحاله يعني قيمة اللبن فلان اللبن من اجزائه فيكون مقبلا بكم واما وجوبها
بكسر بيضه يعني وجوب قيمة البيض فلان اصل الصيد لانه معد ليكون صيدا
فاعطي له حكم الصيد في ايجاب الجزاء على المحرم وقيل المراد في قوله تعالى تال
ايديكم البيض ورجا حكم الصيد ولانه صيد باعتبار المال دون الحال واعتبار الحال
يمنع وجوب الجزاء واعتبار الحال يوجب الجزاء فاجبنا هذا احتياطا ما لم يفسد فان فسد
بان صام هدم لا يجب عليه شيء لانه لم يجز منه صيد فلا يمكن اعتباره لاحال ولاعالا
واما وجوب القيمة بخروج ميت منه بالكسر فلان البيض معد للجرم منه فخر والتكسر
بالاصل واجب حتى يظهر خلافه وكسر البيض قبل وقته سبب لموت الفرج فالظاهر
انه مات به والقياس انه لا يجب به سوى البيضة لان حياة الفرج غير معلومة فكذا

لو ضرب بطن ظبية وقت جنيها ميتا ثم مات يجب عليه قصان لان الضرب
يب ظاهرا ولو ماتا بخلاف من ضرب بطن امرأة فالتقت جنيها ميتا ثم مات حيث
يجب ضمان الام ولا يجب ضمان الولد غير العز في الحرم وفي الامة تجب قيمة الام
ونصف عشر قيمة الولد لو كان ذكرا وعشر قيمته لو كان انثى لان الجنين جزء من وجه نفس
من وجه فخر الصيد مبني على الاحتياط في جناية جانب النفقة فاجنبنا فيها ضمانها
بخلاف حقوق الصيد وان قتل خنزيرا او قره او قبرا لا يجب القيمة لانه متوحش لا يفتدي
بالاذية وفيه خلاف من رحمه الله **قال** ولا شيء يقتل غراب وحدة وذئب وحية
وعقرب وفأرة وكل عقور وبموض وعمل وبرغوث وقردة ولسحفاة لما روي انه عليه
السلام امر بقتل خمس فواسق في الخلد والحرم والغراب والحياة والعقرب والفأرة والكلب
العقور متفق عليه والمراد بالكلب العقور الذي اوعايت جوارحه بقتله بدلا لانه النص لانه
مثل الخس في الايد او المراد بالغراب الذي ياكل الجبن او يخلط واما العقور
فلا يخل قتل الحريم وان قتل فعليه الجزا لانه يسمى عزيا ولا يفتدي بالاذية وعن ابي حنيفة
ان الكلب العقور وغير العقور المتسا من منه والمستوحش سواء الفأرة الاهلية والبرية
سواء عن ابي حنيفة انه لا يجب الجزا بقتل السنور ولو كان برياً وبالصيد والرموح
والارنب يجب الجزا لانها ليست من المشاة ولا يفتدي بالاذية واما البومض والقمل
والبرغوث والقراد والسحفاة فانها ليست بصيود واغاضي من الحشرات كالخنفس
ومع هذا القراد والبرغوث يقتل بالاذية والمراد بالسود او الصفرا التي تؤذي البدن
وكذا في الغاية مع ما ياتي المحيط ليس في الفناقة والخفاش والورغ والذباب والارنب
والحمار وصاح الليل والصرصر ولم يخفى وابن عرس شي لانها من هوام الارض وحشاتها
وليت بصيود ولا متوارة من البدن **قال** ويقتل قملة وجردة تصدق بها
شأن لان القملة تنزل من البدن فيكون قتلها من قضا الفتة والحرم ممنوع من ذلك
بغيره انما الة الشعر حتى لو قتل قملة ساقطة على الارض لاشي عليه لعدم قتل الصيد
وانما الة الفتة وفي الجامع الصغير اطعم شيئا وهذا يدل على جواز الا باخرة وان قتل
قملة كثير اطعم نصف صاع من تمر وان لم يقصد به قتل القمل لاشي عليه ولو وقع في ثوبه
منها كثير فالفاه على الارض في الشمس ليحوت القمل وجب عليه نصف صاع من تمر وان لم
يقصد به قتل القمل لاشي عليه لانه لم يتسبب لفتته والجردة صيد لان الصيد لا يمكن
اخذة الا بحيلة ويقصده الاخذ وهو بهذه المثابة وروي ان اهل حمص صابوا جرادا
كثيرا في احوالهم فجعلوا يتصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر بن الخطاب امر ب
دفعهم كثيرا يا اهل حمص غرة خنزير من جرادة ولا يجاوز عن شاة بقتل البع لانها
جبلت

جبلت على الايد فكانت من الفواسق المشاة ولان اسم الطراد يتناول السباع
باسرها لفته وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم حين دعا علي بن ابي طالب ليهب سبط
الاهم عليه كلبا من كلابك فسلط عليه اسد او كلب من الخس الفواسق بالحدوث
والمراد بالسباع لا الكلب المعروف لانه غير مؤذي ولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد
وانتم حرمة وهو بالطلاقة يتناول المتوحش من السباع وغيره لانه اسم للمتوحش
قال الشاعر صيد الملوك ارباب وتغالب واذا ركبته فصيدي الابطال
والقياس على الخس الفواسق تمتنع مما فيه من ابطال العدد الثابت بالنص لان السباع
ليست في معنى الخس لانها يفتدي بالاذية ويخاط الناس وتعيش بينهم بالاخطاف
والافساد والسباع لا يفتدي وهي بعيدة عنهم وكان اذا اوصادون اذ الفواسق
فلا تلحق بها واسم الكلب لا يتناول السبع عرفا فان من قال فلان يقتل الكلب او
في ياب كلب لا يفتدي احداه السباع والعرف اولى بالاعتبار ثم لا يجاوز بغيره شاة
وقال زفر رحمه الله تجب قيمة ما بلغت لان كل مضمون عليه فوجب اعتباره
كما كوال اللحم ولنا قيمة ما عتبار اللحم والجلد لا تزيد على قيمة الشاة وهو المعتبر في
حق الضمان ولا تقبض زيادة قيمة لاجل تعاضد الملوك كما لا يعتبر في القيد المصلح عليه
في حق الشارع وان كان تزداد قيمة به ويضمه مع ما في حق مالكه لان ضمانه لما كنه
باعتبار لا انتفاع به وفي حق الشارع ذاته **قال** وان صال لاشي عليه يقتل
بخلاف المضطرب وان صال عليه السبع قتلته فلا شيء عليه وقال من ضرب عليه قيمته
لانه عصمة لا تزول بفعاله لقوله عليه السلام الجاهل خيار ولله الوصال الجمل على
رجل فقتله يجب عليه ضمان قيمته ولنا ما روي عن عمر بن الخطاب انه قتل ضبا واحدي
كبشا وقال انا ابتناؤه بنه علي العلة الموجبة للضمان بقوله انا ابتناؤه وقال علي
رضي الله عنه ان قتل بقل ان يعدد عليه فيه شاة ولان المحرم ممنوع عن التضرع له وليس
بما مور يتحمل اذاه بل هو ما مور يقتل ما توههم منه وهو الخس الفواسق لما روي
فلان يكون ما مور يقتل ما تحقق منه الا اذا اولى لما فيه من دفع الاذية عن نفسه فاذا
جازر بقل المسلم الوالد لدفع ما طفق بالسباع فاذا ابتدي بالاذية التيق بالفواسق
فصار ما ذناله في قتله ومع الاذن من الشارع لا يجب الضمان بخلاف الجمل الصايل
لانه لا اذن من مالكه وهو العبد ولا يرد على هذا وجوب الغنية عند الضرورة ولا
وجوب قيمة الصيد اذ قتله واكله عند التخصيص مع الاذن من الشارع لان كلامنا
في الفعل الاختياري من الحيوان لا باقة سحابة وهو المراد بقوله بخلاف المضطرب وذكر
في المستقي ان اذ اسكنه دفعه من غير سلاح فقتله فعليه الجزا **قال** وليس من ذبح شاة

وبقرة وبغيره ودجاجة وبط اهلي لا يجمع الامة عليه لانه ممنوع من الصيد وهو ليس
بصيد والمراد بالبط الذي يكون في المسكن والمياض ولا تطير لانه الوفاء باصل
الملتقة كالدجاجة والما التي تطير فصيد فيجب بقتلها الجزاء فيجب ان تكون الجواميس
على هذا التفصيل فانه من بلاد السودان وحشي ولا يعم من مستأنس عندهم **قال**
وعليه الجزاء بزعج حمام مسرور وظلي مسأل لا يجمعها صيد باصل الملتقة والاستئناس
عارض فلا يبطل الحكم الا صلى كالبعير اذا انذ ياخذ حكم الصيد في حق الزكاة لا غير
حتى لا يحرم عمره على الحرم وفي الحمام المسرور خلاف ما كرهه الله هو يقول ان الف
مستأنس ولا يمنع بئنا حبه فصار كالبط وهذا لان ما يمنع به العبد ثلاثة اشياء اما بالعد
او بالاطيان او بالدخول في الحرم والسقوف لم يوجد شي منها فلا يكون صيدا وحقن تقول
هو صيد باصل الملتقة وانما لا يبطل لثقله وبطن نهوضه وذلك لا يخرج من ان يكون
صيدا واشترط ذكاة النجاسة لا تدل على انه ليس بصيد لان ذلك كان للنجس وقد رآه
بالقبرة عليه **قال** ولو ذبح محرم صيد الحرم يعني حلي الذابح وعلي غيره وقال الشافعي
برحمته الله يحل لغيره وله اذا حل لان الزكاة موجودة حقيقة فتعمل عملها غير انه حرم
على الذابح لا تركاب المنهي عنه عقوبة له فيبقى في حق غيره من الحرمين وغيرهم وفي حق
نفسه بعد ما حل على الاصل ولنا ان الذكاة فعل مشروع وهذا الفعل حرام فلا يكون
ذكاة وصار كذبيحة الجوسي وهذا لان الحرم هو الدم المسفوح ولا يمكن التمييز بينه وبين
الدم فاقام الشارع بعض الافعال مقام التمييز تيسيرا وسوال الفعل المشروع فلا يقيم غيره
مقامه بالرأي فيبقى على الاصل وهو الحرم لا حل لعدم التمييز **قال** ونحوه بالذبح المحرم
اخر يعني القاتل ان اكل من الصيد المقتول بعزمه قيمة اللحم ولا يضمن محرم اخر اذا اكل منه
وهذا عندنا في حنيفة وقال لا يضمن القاتل ايضا باكله لانه ميتة وتناول الميتة لا يوجب
الا الاستقمار فصاركها لو اكله محرم اخر وكالا حلال اذا اقبل صيد الحرم فاكل منه وله
ان حرمة سبب احرامه لانه هو الذي اخروج الصيد عن الحلية والذابح عن الالهية في
حق الزكاة فصار حرمة التناول محظورة بخلاف محرم اخر لان المحرم لا يصح فيه خلاف
الحلال اذا اقبل صيد محرم فاكله فان وجوب الجزاء هناك باعتبار الامن المأبى سبب الحرم
وذلك لا يصيد اللحم فتكون حرمة مضافا الى كونه ميتة ولان مقصوده من ذبح الصيد تباوله
فاذا وجب الجزاء بالوسيلة وهو بالذبح فلان يجب بالتناول اولى لانه تحقيق المقصود
ولان المقتول ظمنا كالحلي في حق القاتل حتى لا يورث منه القاتل فكذلك هذا جعل حيا حتى
يجب عليه الضمان نائبا باكله ولو اكل منه قبل اداء الضمان لا يضمن الا قيمته واحدة واطعام
كلابه لحصول مقصوده وان اضر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن مقيد

بالكفارة

بالكفارة في حق المضطر لتوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من امره ففدية
من صيام او صدقة او نسك والاية وان نزلت في الخلق تناولا كل مضطر لالة
ولوا ضطروا الى اكل الميتة وقتل صيد اياكل الميتة ولا يقتل الصيد وقال ابو يوسف
والحسن يقتل الصيد لانه حرمة غفلة لانه حرام حكما والميتة حرام حقيقة وحكما
وتقوم مقامه الكفارة ايضا فيكون كل فائت قلنا في اكل الصيد وتركاب محظورين
الاكل والقتل وفي اكل الميتة تركاب محظور واحد فكان اخف وان وجد صيد اذ يحرم
محرم يا اكل الصيد وينبغي الميتة لما ذكرنا ولو وجد صيدا حيا وما لم يمسك ياكل الصيد
لامال المسلم لان الصيد حرام فحاشا تعالى فاما مال حرام فحق العبد والصيد حرام
للمشروع لا غير فكان اخف **قال** وحل له ما اصطاده حلالا وذبحه كان لم يدل
عليه ولم يامر بصيده وقال مالك والشافعي رهما الله ان اصطاده الحلال لا يحل المحرم
لا يحل له تناوله لقوله عليه السلام الصيد حلال لكم ما لم تصيدوه او يصادكم رواه
ابوداود والترمذي ولنا ان قتادة لم يصد حمارا لو عثر نفسه خاصة بل صاد له
ولا صحابه وهم محرمون فابا حرم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحرم عليهم
بأمر اذ لا يكون لهم هكذا اقاله الطحاوي ولانه ليس لاحد ان يحرم على غيره من غير
صنع منه ولا سبب ما كان حلالا له وما رواه ضعيف يحيى بن معين وابن صحبه فهو مجهول
على ما اذا صيد له بامر او يحتمل على انه اهدي اليه الصيد المحمي دون اللحم توفيقا بين
الانار وشيطان لا يكون حلالا على الصيد وهو المختار لما رواه ابن حبان في قتادة
وقيل له لا يحرم بالدلالة **قال** ويذبح الحلال صيد الحرم قيمة ينصدق بها
لا صومراي تجب القيمة ان ذبح الحلال صيد الحرم وتنصدق بقيمة ولا يجزيه صوم
لقوله عليه السلام ان الله حرم مكره لا يختلي خلعا ولا يمسك شوكها ولا ينفر صيدا
فقال العباس الا ادخر فانه وميتنا ويوتنا فقال عليه السلام الا ادخر متفق
عليه وعلي ذلك انصتد الاجماع وانما لا يجزيه الصوم لانه غرامة وليس بكفارة فاشبه
غرامات الاموال وتجر المحرم والجامع انها ضمان الحلال لاجزاء الفعل وفيه خلاف
نرضى رحمه الله هو يقول وجوب الجزاء انما كان باعتبار الجناية على الصيد لا بدلا
عن المثل لان الصيد قبل الا حرام لا قيمة له لانه مباح والمباح لا يتقوم الا بالاحرام
فاذا وجب باعتبار الجناية كان كفارة كما تحرم فيجزيه الصوم قلنا ان الحرمة في الحرم
باعتبار معنى فيه وهو احرامه فيكون جزاء الفعل وهو الكفارة والحرمة في صيد الحرم
باعتبار معنى في الصيد فصار بدل الحلال والصوم يصلح جزاء الافعال لا ضمان الحال
واختلفوا في جواز الذبح عنه فقتل لا يجزيه لانه ضمان الاموال الا ان يكون قيمته

مدبو حاشا مثل قيمة الصيد المقتول فيجزيه عن الاطعام كما بينا فيمن ذبح في غير
 الحرم وفي ظاهر الرواية يجزيه لانه فعل مثل ما جني لانه جنايته كانت بارادة وقد اتي
 بسئل فما فعل والاعتبار بهذا الطريق معتبر في ضمان الحمل كالتقصاض ولو قتل
 حرم صيد الحرم فالقياس ان يلزمه جزاء لو جرد الجنائية في الاحرام والحرم وفي
 الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لان الاحرام
 يحرم القتل في الاماكن كلها والحرم لا يجب اعتبار الاقرب وتضاف الحرمة اليه عند
 تعدد الجمع بينهما فاما شجر الاحرام الحرم وحاشية فيها فيه سواء ليس من محظورات
 الاحرام **قال** ومن دخل الحرم بصيد ارسله يعني ان كان في يده وقال فالك
 والى في ربهما الله لا يرسله لان حق الشرع لا يظهر من مملوك العبد خاصة العبد
 ولنا انه بدخوله الحرم صار من صيده فلا يجوز التعرض له كما اذا دخله هو نفسه
 وهو قول ابي مسعود وابي عمر وعائشة رضي الله عنهم ولو كان بارادته يرسله في الحرم
 فالتق حاشا ما لا يجب عليه شيء لانه فعل ما يجب عليه فلا يجرم **قال** فان باعه رد
 البيع ان بقي وان فات فعليه الجزاء اذ اباع الصيد بعدما دخل به الحرم يجب رد
 بيعه ان كان في يده وان كان فالتأجيل يفتقر لان البيع فاسد لمكان الذي يجب
 رده ان كان باقيا والافقحة وليد الالة حصل في الحرم صار من صيده ولا فرق في ذلك
 بين ان يبيعه في الحرم او بعدما خرج لانه صار بالادخال من صيد الحرم ولا يحل
 اخراجه بعد ذلك ولو تبايع الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقال محمد لا يجوز لانه ممنوع عن التعرض له بالرعي فكذلك بالبيع كما لو كان
 في الحرم ولم يربح البيع ليس بغيره من حاشا وانما يظهر اثره شرعا فلا يمنع عنه الا ترى
 انه لو اربح يذبح هذا الصيد لا يرسله وقال الشافعي رحمه الله عليه ان يرسله لانه يتصرف
 للصيد باحسانه في ملكه وذلك حرام عليه بالاحرام فوجب تركه بارساله كما اذا كان
 في يده ولنا ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجرمون وفي بيوتهم صيود ودواجن
 ولم ينقل عنهم ادبوا ارسالها وبذلك جرت افعال الامة الى يومنا هذا فصار
 اجماعا فطرا وهو من اقوى الحجج الشرعية ولان الواجب عليه ترك التعرض له وهو ليس
 بمعرض في تركه في البيت اذ في التقصص بل هو محظوظ في موضع غير انه ملكه وهو
 لو ارسله في المئذنة لا يخرج عن ملكه فلا يعتبر بقاءه وقيل اذا كان التقصص في
 يده لم يدر ارساله بحيث لا يضيع لان التقصص كالحق للمدة ومثل الحق ممكن للمدة
 بخلاف ما اذا كان التقصص في رجليه **قال** ولو اخذ حلالا لصيد افسد حرمه من رسله
 وهذا عند ابي حنيفة خلافا لما لان المرسل امر بالمعروف ونه عن المنكر وليس على

المختار

هذا هو
 الوجه
 في
 البيع
 في
 الحرم
 والصيد
 في الحرم
 والصيد
 في الحرم

المختار من سبل فصار كما اذا اخذه الحرم في حالة الاحرام ولم انه ملك بالالاخذ
 ملكا محترما ولا يبطل احترامه باخر امره وقد اتفق المرسل فيصنع بخلاف اذا اخذه في حالة
 الاحرام لانه لم يملكه وهذا لان الواجب عليه ترك التعرض له ويمكنه ذلك بان يجلبه في
 بيته فاذا قطع يده عن مكان متعدد بخلاف ما اخذه وهو محرم على ما سبق واصل
 اختلافهم في كسر المعارف **قال** ولو اخذه محرم لا يضمن اي لو اخذ حرم صيدا فافترسه
 انسان من يده لم يضمن وهذا لاجتماع لانه لا يملكه لانه لا يملكه لان الحرم لا يملك الصيد
 بسبب ما لا يملكه محرم عليه بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دامتم حرما فصار
 الصيد في حقه كالخمر والخنزير بخلاف ما اذا اخذه وهو حلال ثم احرم حيث يضمن
 مرسله لانه يملكه بالاخذ قبل الاحرام يكون المرسل تعلقا عليه ملكه ولهذا لو وجد
 ذلك الصيد في يد انسان بعد ما حل له ان ياخذه في هذه المسألة لانه مملكه وليس له
 ان ياخذه في المسئلة الاولى لانه ليس بملك له **قال** فان قتل محرم اخر ضمانا رجح
 اخذه على قاتله اي ان قتل محرم اخر في يده فيما اذا اخذه الحرم في حالة الاحرام
 يضمن القاتل والاخذ جميعا ثم يرجع الاخذ على القاتل اما وجوب الجزاء عليهما
 فلو جرد الجنائية منهما لان الاخذ متضمن للصيد بالاخذ والاخذ بالقتل فيضمن كل واحد
 منهما ثم يرجع الاخذ على القاتل ولو كان الاخذ حلالا وقال ابن فرج رحمه الله لا يرجع
 لان الاخذ يواخذ بصنعه فلا يرجع به على غيره وهذا لانه لم يملك الصيد لا قبل
 الضمان ولا بعده ولا كانت له فيه محرمية ووجوب الضمان تنفوت بيداؤه مملكه ولم يثبت
 ولنا ان يده كانت على هذا الصيد معتبرة لملكه به فبارساله واستنطاق الضمان
 عن نفسه والقاتل فوت عليه هذا اليد فيضمن ولانه قدر عليه ما كان على شرف التقصص
 والتقدير له حكم الاتفاقي حق التصحيح كشهود المطلق قبل الدخول اذ لم يجرموا ولا ان
 الاخذ انما يصير حلة للضمان عند الاتصال بالهلاك به وهو بالقتل جمل الاخذ عليه
 فيكون مباشرة لعله العلة فيضاف الضمان اليه ثم اعيى يرجع على القاتل ان لو كثر
 بالمال واما اذا كثر بالصوم فلا يرجع عليه لانه لم يجرم شيئا **قال** فان قطع حشيش
 الحرم وشجر غير مملوك ولا يملكه الناس ضمن قيمته الا فيما جف لان حرمة شجر الحرم
 المحرم قال عليه السلام لا تخلي خلاصا ولا يمسح صند شوكها ان كان الحرم هو المنسوب
 الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة اليه غيره بالاثبات وما يشبه الناس
 عادة غير مستحق الامن بالاجماع وما لا يثبت عادة اذا ائتم الناس التعلق بما يثبت عادة
 ولو ثبت بنفسه في ملك انسان فعلى قاطعه قيمته حتى لا يضره وفيه لما ملكه فالعبد
 المملوك في الحرم او في الاحرام ولا يكون للصوم مدخل في هذه القيمة لان حرمة تناول

بنت الحرم لا يباح الا حرام ولا يكون للصوم مدخل في هذه وكان من ضمان المحال واذا
ادري قيمته فمكة كما في الحقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع لانه لو ابيع ذلك لشترق الناس
اليه ولم يفسد شجرة وفيه اعاش صيد الحرم لانه يستظل بظلها او يتخذ الاوكار على غصنها
وما جنى منه لا ضمان فيه ويجل الاستفاد به لانه حطب وليس بنام وثبوت الحرمة بسبب الحرم
لما يكون تاما فيه **قال** وحرم رمي حشيش الحرم وقطعه الا الاخر وجوز ابو يوسف
رميه لكان الحرج في حق الزايرين والمقيمين والحج عليه ما روينا والقطع بالمافر كالتل
بالمناحل وحمل الحشيش ميسر فلا حرج وليس كان فيه حرج فلا يمتنع لان الحرج انما يعتبر
في موضع لا نص فيه وامامع النص بخلافه فلا ولا باس باخذ الحماة من الحرم لانها ليست
من نبات الارض وانما هو موه عثر فيها ولا انها لا تنمو ولا تنقي فاشبهت الياس من النبات
قال وكل شئ على المفرد دم فعلى القتل دمان دم الحجة ودم العمرة وقال الشافعي
رحمه الله يفر دم واحد شأ على انه محرم باحرام واحد عنده لانه متوك بالتدخل وعندنا
باخرامين وقد جني عليها فجب عليه دمان وهذا كالتل خطا فانه جنازة في حق الادمي
بمراقة دمه وفي حق الله تعالى بل تركاها لغيره فوجب الدية حقا له والكفارة حقا له
تعالى فان قيل ينبغي ان يتداخل حرمة الحرم والا حرام فان الا حرام اذا قتل صيد الحرم
يجب عليه دم واحد من الحرم عليه من وجبه لا جمل امر له ولا جمل الحرم قلنا حرمة الا حرام
اقوي لانه يحرم قتل الصيد في الاماكن كلها ويحرم التطيب لبس الخيط فعملنا اضعف
الحرمين تابعا لا قواصا بخلاف الحج والعمره فلا يمكن بان يحصل احدهما تبعا للآخر فحرمة
الجامع بسبب الصوم وعدم المكاة اذا احقق بان ناصيا في رمضان يجب عليه الحد
والكفارة وذكر شيخ الاسلام ان وجوب الدمين على القاتل فيما اذا كان قبل الوقوف
بعرفة ولما بعد الوقوف فيها ففي الجامع يجب عليه دمان وفي المظفر في غيره يجب دم واحد
قال الا ان يتجاوز الميقات غير محرم وقال من فوجبه عليه دمان اعتبارا باسائر الميقات
الا ترى لو دخل الميقات فتركه فترك من غير احرام فاحرم حج ثم دخل الحرم فاحرم بعمرة فانه
يلزمه دمان لترك الاحرام في ميقاته فكذا هذا ولنا ان الواجب عليه احرام واحد لا جمل تعظيم
البقعة لهذا الواحرم بالعمرة من الميقات واحرم بالحج داخل الميقات لا يجب عليه شئ
وهو قاتل فترك واجب واحد لا يجب عليه دمان بخلاف الشهيد به لانه لما دخل الميقات
واحرم بالحج داخل الميقات وجب عليه دم لترك وقته ولما دخل مكة صار منهم وميقاتهم
في العمرة المحل فاذا احرم من الحرم فقد ترك الميقات فوجب عليه دم آخر لذلك وانما في ميقاتنا
لم يترك الوقت الا في احدهما بترك تعظيم البقعة **قال** ولو قتل محرمان صيد اعتد
الجزا يعني اذا اشترك محرمان في قتل صيد فمحل كل واحد منهما جزا كامل وقال الشافعي

في قتل
محرمان
صيد
اعتد
الجزا

عليهما

عليهما جزا واحد لان ما يجب بقتل الصيد بدل محض الاتري انه يزاد الواجب
بكرهه وينقص بصغره ولو كان كفارة لما اختلف باختلاف المكلف ككفارة القتل لا
يختلف باختلاف قيمة العبد المقتول وصلى كالحلالين اذا اشتركوا في صيد الحرم ولنا
انه كفارة وبدل المحل وان اسر تعالى سماه كفارة لقوله تعالى او كفارة طعام مساكين
واعبر المماثلة بقوله فخر مثل ما قتل من النعم فمقتله بين الامين عملا بالدينين
وهذا لانه جنابة على احرامه فبا عتاره يكون كفارة وتغويت للصيد فبا عتاره يكون
بدلا ومثل ذلك ليس بمشكوك الا ترى ان القصاص جزا الفعل حتى اذا اعتد القاتل
والمصول واحد اجرى على جميعهم ويدل ايضا حتى يورث كالدية وفعل كل واحد من
المجرمين كامل فوجب عليهما موجبة بخلاف الحلالين يشتركان في قتل صيد الحرم على ما يجي
قال ولو حلا لان لا يواشتركا حلا لان في قتل صيد الحرم لا يتعدد الجزا وهو
القيمة لان الواجب فيه بدل المحل لا جزا الفعل وهو الجنابة حتى لا يدخل الصوم فيه
فلا يتعدد الا تعدد المحل بخلاف المجرمين لان الواجب هناك جزا الجنابة ولهذا يتاكد
بالصوم ويتعدد بتعدد الفعل نظيره رجلان قتل رجل خطأ يجب عليه مائة
واحدة لانه بدل المحل ولو كل واحد منهما كفارة كاملة لانها جزا الفعل ولان المحرم
في الحرم الاحرام وهو متعدد فيتعدد الموجب وفي الحلالين الحرم وهو واحد فيتعدد
الواجب ثم اعلم ان الواجب في صيد الحرم وايا كان بدلا لكنه فيه معنى الجزا حتى اذا
اختلفت الجنابة بان اخذه احدهما وقتله الاخر يجب على كل واحد منهما جزا كامل
لان كلامها اتفقت جهة احدهما بالاخذ المنوت للامم وذلك استهلاك معين والافعال لا
حقيقة بخلاف حقوق العباد لانه بدل عن المحل من كل وجه فلا يستحق اكثر من عوض واحد
ثم يرجع الاخذ على القاتل صاعدا على ما ينشأ من قبل في الحرم ولو كان احدا القاتلين حتى
لا يجب عليه الجزا بان كان صبيا او كافرا يجب على الاخر جسيما بان كان حلالا وجميع قيمته
ان كان محرما وقد بينا وجهه **قال** وبطل بيع الحرم صيد او شراؤه لان بيعه حيا تنقض
للصيد وبيعه بعد قتله بيع ميتة بخلاف ما اذا باع لبن الصيد او بيضه او الجراد او سحر
الحرم لان هذه الاشياء لا يشترط فيها الزكاة ثم اذا قبض المشتري وهلك في يده فمليه وعلى
البائع الجزا التقديري بالتسليم اليه وجملة وبراق الضمان للبائع وعلى حله الوصية
محم صيد من محرم فملك عنده يجب عليه جزا ان جازا حيا ان نزل عليه لفساد الهيئة وجزا
حقا اسر تعالى وان اكلمه فمليه ثلاثة اجزى عندنا بحسب ربه الله لانه يجب الجزا عنده
بالاكل على ما روى ولو وقع البيع بين الحلالين لم احراما واحرم احدهما فوجد به عيبا
ليس له ان يردده لكن يرجع بالنقصان ولو غصب محرم من محرم صيد افرد به وجب عليهما

الجوز القديس ما بالشيخ والسلم وان ذلك في يده فعليه قيمتان قيمة لما كره وقيمة
 مما سد تعالي ويجب عليه ان يسلمه الى صاحبه فان ارسله يجب
 عليه الضمان لصاحبه ويرى من الضمان بحق الشرح **قال** ومن اخرج طيبة الحرم فولد
 ومات اضرهما اي الولد والام لان الصيد بعد الاخراج من الحرم مستحق الامن حتى
 يجب رده عليه الى عامته وهو الحرم وهذه الصفة شعبة فتشترى الى الولد كسائر
 المصنوعات الشرعية كالرق والحرة فيضمن الولد كالام وان قتل بشكل على هذا ولو
 المفصوب حيث لا يضمن قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الطيبة حتى لا
 تعالي وهو طالب للرد في كل ساعة فاذا لم يرد حث هل تحقق لملك بعد المنع
 بخلاف الفصيص لان صاحبه لم يطلب حتى لو طلب ومنه يضمن ضلي هذا الوضوء
 ولد الطيبة قبل ان يتمكن من الرد لا يضمن كما في ولد المفصوب والثاني ان الفرق
 ان سبب الضمان في صيد الحرم ان الزالة الامن وقد وجد في الولد لانه كما يحدث يحدث
 مستحقا للامن وقد ثبت فيه الخوف باثبات اليد فيضمن وفي المفصوب سبب الضمان
 ان الزيد المالك ولم يوجد فافترقا وعلي هذا يضمن ولد الطيبة كونه ما كان
قال فان ادس بخرها فولدت لا يضمن الولد لانه صيد حل وقد تقدم اثر فصله
 بالكفر ولان الكفارة بدل الصيد فيكون له حكم العين فلم يضمن عليه الا من بعد ذلك
 لان وصول يده كوصول نفسه وكذا اكل زيادة فيها من جنس او نسم ان كان قبل التكفير
 لا يضمنها وان كان بعده يضمن وفي الغاية لا يضمن الزيادة بعد التكفير ويضمن الاصل
 ولو خرج الام والاولاد لاجل لان صيد الحل للحلال حلال ويكره واسه سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
باب ما وازا الميتات بغير احوالها رحمه الله من جاوز الميتات
 غير محرم ثم عاد محرما ملبيا او جاوز ثم احرمه بغيره ثم افسد وقضى بطل الدم اما الاول
 فالمدح وما قول ابي حنيفة وعندنا سقط عنه الدم يعود الى الميتات محرما لبي
 اولم يلب وعنده من لا يسقط لبي اولم يلب ولا خلاف بينهم انه اذا رجع الى الميتات
 قبل الاحرام فالحرم من الميتات سقط عنه الدم وان رجع بعد ما طاف لا يسقط عنه
 الدم لفرق ان جازيته لم ترتفع بالمرور فصارت كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليها
 على ما بينا من قبل وهذا لانه لما وصل الى الميتات غير محرم ويجب عليه ان يشي الطيبة
 فيه فاذا اترك وجب عليه الدم ثم اذا عاد ولبي لم يات بالمرور لانه كان واجبا وما
 اتي به ليس بواجب ولهما ان الواجب عليه كونه محرما في ذلك الميتات لكان الا ترى انه
 لو احرم من ذرية اهله ومن به ساكنة ولم يلب لشي عليه فاذا رجع فقد تلافى المترك فقط
 عنه الدم وله ان اصل الميتات في حق ذرية اهله ولهذا كان الاحرام منها افضل وخص
 الدخيل

الدخيل الى الميتات فصارت الميتات اخواتها فاذا انتهى اليه وجب عليه التلبية
 والاحرام منه فاذا اترك واحرم دخل الميتات وجب عليه الدم فان عاد بعد ذلك
 فان لبي فيه فقد اتي بعين ما ترك فيسقط عنه الدم وان لم يلب لم يات به فلا يسقط
 عنه الدم بخلاف ما اذا افاض من عرفات فان المترك ضا امتداد الوقوف فلم يتذكر
 بخلاف ما اذا احرم من ذرية اهله ومن بالميتات وهو ساكنة لان اتي بالعرصة فكان
 اوله وعلي هذا لو خرج من الميتات لمائة بعيدة ثم لبي ينبغي ان يسقط عنه الدم ولا
 يشترط ان يلب في احواله الميتات لانه اتي بالواجب فيه واذا كان له الترخي الى اخر
 الحد لا غير واطلق صاحب المختصر بقوله من جاوز الميتات غير محرم ثم عاد محرما ولم
 يتيه حج ولا عمرة لانه لا فرق بينهما والثانية وهو ما اذا جاوز الميتات غير محرم
 ثم احرم دخل الميتات بعمره فافسد ما بين فيها وقضاها اي احرم من القضا من
 الميتات سقط عنه الدم وكذا الحكم اذا احرم حجها جاوز الميتات فافسد ما وافاته
 الحج ثم احرر في القضا كسائر المحظورات الا ترى انه لو قتل صيدا او حلق او تيب في
 احرمه ثم افسده وقضاها واجتنبه في القضا لا يسقط عنه الدم فكذا لو قتل اياه لما قضى
 من الميتات ايجز ذلك نقصان لان القضا يحكي الاداء وهذا لان النقص حصل بترك
 الاحرام من الميتات ويصير قاضيا حقيقة بالقضا منه فانعدم المعنى الموجب له بخلاف
 غيره من المحظورات لانه لا يندفع بالمقتضا فاضح الفرق **قال** فلو دخل كوفي
 البستان لمجد له دخول مكة بغير احرام ووقته البستان لان البستان غير واجب التقطيم
 فلا يلزم من الاحرام بقصد فاذ ادخله التقى باهله والبستان ان يدخل مكة بغير احرام
 الحاجة لما ذكرنا في باب الاحرام فكذا هذا الداخل اليهم والمهراد بقوله ووقته البستان
 جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد بيناه من قبل ولا فرق بين ان ينوي الإقامة
 في البستان خمسة عشر يوما او لم ينو وعن ابي يوسف انه ان نوى الإقامة فيه اقل من خمسة
 عشر يوما لا يكون منه ولا يكون له ان يدخل مكة بغير احرام والظاهر الاول ولو احرم
 من البستان للحج ولم يدخل مكة حتى وفق بغيره اجزاه لانه احرم من ميقاته ولم يترك نسكا
 واجبا فلا يلزم منه شي كما فعل البستان **قال** ومن دخل مكة بلا احرام وجب عليه احد
 التنكين يعني الحج او العمرة لان دخوله مكة سبب لوجوب الاحرام فاذا وجد منه لزومه
 الاحرام بالحج او العمرة كمن نذر بالاحرام فانه اذا نذر ان يحرم باحد التنكين وفيه خلاف
 الكافي بناء على انه ان يدخل مكة بغير احرام ان لم يرد آ النسك عنده وعندنا
 ليس له ذلك **قال** شريح عن ما عليه في عامه ذلك صح من دخوله مكة بالاحرام فان تحولت
 الستة لا يعني الذي دخل مكة بغير احرام ولزومه به حج او عمرة اذا حج عن ما عليه من حجة

الاسلام في تلك السنة اعزاه عن ما لم يرد من دخول مكة وان تحولت السنة لا يجوز وقال
من لم يحرز به وان لم تحول السنة ايضا وهو القياس لانه بدخول مكة وجب عليه حجة
او عمره وصار ذلك دينيا في ذمته فلا يتادي الا بنية كما لو وجب عليه بالنذر لم يهرم احد
المستكين وكما لو تحولت السنة وجب الاستحسان ان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخوله
مكة تفطيا لهذه البقعة الشريفة لان يكون احرامه لدخول مكة على اليقين الاتركب
انه لو اتى حرما في الاصل بما عليه من الحج لا يلزمه شي فكذا هذا ونظيره ما لو نذر ان يعكف
شهر رمضان جاز صومه عن صوم الاعتكاف لانه الواجب عليه ان يكون صائما في هذا
الاعتكاف وقد وجد صوم رمضان في مدته فلا حاجة الي غيره بخلاف ما اذا تحولت
السنة لانه لم يقض حق البقعة حتى تحولت السنة صار بالتقويت دينيا في ذمته مقصودا
فلم يتبادر الاحرام لم مقصود كما اذا نذر ان يعكف شهر رمضان فصامه ولم يعكف ثم
اراد ان يعكف في العام القابل في شهر رمضان عما لم يحرز به لانه بالتقويت
صار مقصودا عليه بصوم القابض لم فصام مطلقا عن الوقت فلا يتادي بصوم رمضان
كما ان الزم الا اعتكاف بالنذر المطلق ولو خرج مكى من الحرم فحرم بحج يلزمه دم لا
وقت في الحج الحوم على ما بينا فان عاد الى الحرم قبل الوقوف بعرفة فان لم يسقط عنه
الدم عند اي حنيفة رحمه الله والا فلا وعندهما سقط مطلقا وعند من لا يسقط مطلقا
علي ما بينا في حق الافاق وكذا المتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فحرم لزومه
وان عاد الى الحرم فعلى الاختلاف الذي ذكرنا في المكى لانه صار منهم وقتا وفتقهم
ولو احرم المكى من الحرم للهجرة يجب عليه دم لتركه وقتا فان خرج الى الحل بعد الاحرام ففعل
ما من من الاختلاف وكذا اهل الحل الذي بين الحرم والميقات اذا دخلوا الحرم فحرموا بالحج
او العمرة يجب عليهم دم لتركهم ميقاتهم فان عادوا بعد الاحرام الى الحل فهو على الاختلاف
الذي ذكرناه في غيرهم والله اعلم **باب** **اضافة الاحرام**
الى الاحرام قال مكى طاف شوطا لعمرة فحرم بحج رفضه وعليه حج وعمره ودم لرفضه وهذا
عند اي حنيفة رحمه الله وقال لا يرضى العمرة ويقتضيه وعليه دم لرفضها وهذا عند اي حنيفة
رحمه الله وقال لا يرضى العمرة ويقتضيه وعين في الحج لان الجمع بينهما غير مشروع في حق المكى فلا
بدعي رفض احدهما فكانت العمرة اولى بالرفض لانها اولى حالا واقل اعمالا وليس قضاء كونه
لكونها غير مؤقتة وليس فيها الا الطواف والسعي وفي سنة وليس الحج كذلك لانه لو رفضت
العمرة يلزمه قضاءها لا غير واذا رفض الحج يلزمه قضاؤه وقضاء العمرة على ما عرفت في موطن
فصار كما اذا لم يطق للعمرة شيئا حرم بالحج لانه يرضى العمرة بالاجماع لما قلنا بخلاف
ما اذا طاف لها اربعة اشواط حيث يرضى الحج بالاجماع لان الاكثر حكم الكل وفي البسوط لا

يرفض

يرفض واحدا منهما لان الاكثر حكم الكل فصار كما لو فرغ منها وعليه دم لكان النقص
بالجمع بينهما ولا يخيصة رحمه الله ان احرام العمرة تأكيد لما اتى به من الطواف واحرام
الحج لم يتأكد شي من اعماله وغير المتأكد اولى بالرفض وانما يرجع الى الاستويا في
القوة والدليل على انه يتأكد بالشوطان الا في اذ اجاوز الميقات غير حرم فاحرم
داخل الميقات وطاف شوطا ثم عاد الى الميقات لا يسقط عنه الدم لبي اوله يلب بالاتفاق
لانه كره بالطواف ولان في رفض العمرة ابطال العمل وفي رفض الحج امتناعا عنه فكانت
اولى وعليه دم لرفض ايها رفض لخطئه قبل لوانه كالحج ثم ان رفض العمرة قضاها
لا غير وان رفض الحج وقضاها وقضى العمرة معه لانه كفايت الحج من حيث انه يحرم عن المصنوع
فيه وكفايت الحج يتحلل بافعال العمرة ينبغي ان لا يجب عليه الدم ثم ياتي بالحج من قابل
ويقتضي الحج في تلك السنة بعدما فرغ افعال العمرة ينبغي ان لا يجب عليه الدم لانه لا يقتضي
كفايت الحج الا اذا لم يحج في تلك السنة واما اذا حج فلا كالحج في التحلل ثم تحلل في تلك
السنة لا يجب عليه العمرة بخلاف ما اذا تحولت السنة **قال** ولو بين عليه جاز وعليه
دم لانه اذا صام كما التزمها غير انه منى عنه والمضى لا يجمع المشروعية ولا يتحقق الفعل
وعليه دم بحجده بينهما وهو دم جبر حقيق لا يجوز له ان ياكل منه بخلاف الافاق حيث يجوز
له الاكل منه لان ذلك دم سكر **قال** **باب** **اضافة الاحرام** **باب** **اضافة الاحرام**
لزمه الاخر ولا دم والاولى لزمه وعليه دم قصره ولا ومن فرغ من عمرته الا المتقصر فحرم باخره
لزمه دم ومعنى هذا الكلام انه اذا احرم بحج وفرغ منه ثم احرم باخر يوم الفريضة لكان
نذر ان كان حلق في الحج الاول قبل ان يحرم بالثاني فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما
فصليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني او لم يحلق ولو احرم بالعمرة وفرغ منها ثم احرم
بعمره اخري قبل الحلق في الاول فعليه دم بالجمع بينهما وهذا عند اي حنيفة رحمه الله
في الحج وقال ان لم يحلق بعد ما احرم بالحج الثاني فلا شيء عليه واصل هذا ان الجمع
بين احرام الحج واحرام العمرة بدعتا كذا احرم بالحج الثاني بعد ما حلق للاول لزمه ولا
شيء عليه بالاتفاق لانه حل من الاول واحرم لثاني بعده وان لم يحلق حتى احرم بالثاني
لزمه لصحة شئ وعرفه وعليه دم حلق بعد ما احرم بالثاني او لم يحلق عند اي حنيفة رحمه
الله لانه ان حلق يكون جائزا على الاحرام الثاني وان لم يحلق يكون مؤخر الحلق في الحج الاول
عن ايام الفريضة وهو يوجب الدم عنده وعندهما ان حلق بعد الاحرام بالثاني يجب عليه
الدم لما قال ابو حنيفة رحمه الله وان لم يحلق فلا شيء عليه لان تأخير الحلق عندهما لا يوجب
شيئا ثم فرق في المختص بين الحج والعمرة فوجب فيها دم بالجمع بينهما ولم يوجب في الحج وهو
رواية الجامع الصغير وفي الاصل اوجب الدم في الحج ايضا بالجمع بينهما احراما وهو ظاهر

لا اشكال فيه اذ لا فرق بين المجهين وجبروا به الجامع الصغير وهو الفرق بينهما ان
الجمع في الاحرام انما كان حراما لاجل الجمع في الافعال اذ الجمع في الافعال يوجب نقصان
فالجمع بين المجهين في الاحرام لا يودي الى الجمع بينهما في الافعال لان افعال الثانية متفرقة
الى العام القابل بخلاف العرتين لانا الجمع بينهما في الاحرام يودي الى الجمع بينهما في الافعال
لعدم ما يوجب تأخير الثانية وهذا على تختم الروايتين وهو قول بعضهم وقيل ليس
فيها الاروائية واحدة وهو وجوب الدم لاجل الجمع بين المجهين كالعرتين وسكوتهم عنه في
الجامع الصغير لا يدل على نفيه ولو اخرجنا عن عمرتين لمزماه عندنا في حيفته واي يوجب
خلافه فانه يقول ان المقصود من الاحرام الاداء فلا يمكن ان يودي الى الاحرام فلا
يلزم الاخر واعتبه بالصوم والصلاة قلنا يمكن في الجمع ان يحرم باحرار من كما في القارن
تم لا يصير احدا من احدهما عند حيا يسير في احدهما الى مكة وقيل حتى يشرع في الطواف
لانه لا ينافي بين الاحرامين وانما الثاني بين الاداءين وقال ابو يوسف يصير افضلا
كما اذ اخرج من احدهما لانه لا ينافي في افعال وفائدة تظهر فيما اذا اجن في الحال فانه يلزم
دما عندنا في حيفته خلافا لابي يوسف **وقال** ومن احرم حج ثم بعرة ثم وقف بعرفات
فقد رخص بعرة وان توجه اليها لا ينافي اذ اجمع بين الحج والبعرة ثم وقف بعرفات قبل ان يدخل مكة
فقد صار افضلا فضا لعمرة بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يبق بها بعد لا يصير افضلا
لان يصير افضلا قارنا بالجمع بين الحج والعمرة لانه مشروع في حقا لافا في الكلام فيه لكنه
مسي بتقديم احرام الحج على احرام العمرة لكونه اخطا السنة لان السنة في القران لا تحرم بها
معا اذ تقدم احرام العمرة على احرام الحج ثم اذا وقف بعرفات ما لم يات افعال الحج صار
وافضا لها بالوقوف لا بالتوجه خلاف من صلى الظهر في منزله ثم توجه الى الجمعة حيث
بتطل بالتوجه وتديننا المصنفين وذكرنا الفرق في باب القران **قال** فلو طاف الحج ثم احرر
بعرة ومضى عليها يجب دم يعني جمعه بينهما والمراد بالطواف الحج طواف التمتع والمضى
عليهما ان يقدم افعال العمرة على افعال الحج لانه قلن على ما بينا ولكنه اسأ اكثر من
الاول حيث احرر العمرة عن طواف الحج غير انه ليس بركن فيه فيمكن ان ياتي بافعال
العمرة ثم بافعال الحج فيكون قارنا على حاله ويجب عليه دم وهو دم كفارة وخير
على ما اختاره فخر الاسلام ودم شكر على ما اختاره تسمى لا يعمد وثمرته تظهر في جوار
الاكل **قال** ونذره فضا اي رخص لعمرة لانه فوات الترتيب في الفصل من وجه
بتقديم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم الا الاحرام
ولا ترتب فيه ولا يلزمه الرخص هنا لان المودي ليس يركن الحج فاذا رخصها فضاها الصحة
الشروع فيها وعليه دم لرفضها **قال** وان اهل بعرة يوم النحر لم يمتنعوا من الرخص والدم

والقضاء

والقضاء اي ان احرم بعرة يوم النحر لم يمتنعوا من الرخص فيها ويلزمه الرخص لانه ادى
ان كان الحج فيكون باينا افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وكان خطأ محضاً وقيل
كوتت العمرة في هذه الايام ايضا تقطعا لا من الحج فترخص واذا لم يرضها يجب عليه دم لرفضها
للتخلل فيها قبل او انه ويجب عليه قضاؤه لصحة الشروع فيها بخلاف صور النحر
فانه اذا افسده بعد ما شرع فيه لا يلزمه قضاؤه لانه بنفسه الشروع قد باشر المنهي عنه فيجب
عليه فسادها ولا يجب عليه صيانتها وجوب القضاء فرع وجود الصيانة وهذا بنفس
الشروع لم يباشر المنهي عنه وهو افعال العمرة فصلاها الصلاة في الوقت مكره **قال**
فان رضي عليها صح اي ان مضى على العمرة جاز لان الكراهة لمعين في غير ما هو كونه
مشغولا باداء بقية افعال الحج في هذه الايام والتخليص الوقت له تقطعا لا مكره **قال**
ويجب دم اي ويجب عليه دم بالخص على لانه جمع بينهما في الاحرام او في بقية الافعال
فان قيل كين صار جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التخلل من احرام الحج
بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو ما يجزئ في ايام
التشريق فيصير جامعا بينهما فعلا وان لم يكن جامعا بينهما احراما فيلزمه الدم لذلك
وقيل اذا احرم بالعمرة بعد الخلق لا يرفضها كذا ذكر في الاصل والاصح انه يرفضها
احتراما من تركها المنهي عنه لان العمرة مني منها في خمسة ايام على ما يجزئ من قرييب
وتأويل ما ذكر في الاصل انها لا ترفض من غير رفض **قال** ومن فاته الحج فاحرم بعرة
او حرم رفضها اي رفض التي احرر بها لان فايته الحج يتخلل بافعال العمرة من غير ان يتطلب
احراما حرام العمرة والجمع بين المجهين والعرتين غير مشروع على ما بينا فاذا احرر بحج
يصير جامعا بين المجهين احراما وهو بدعة فيرفضها وان احرر بعرة يصير جامعا
بين العرتين اذ لا بد هو بدعة فيرفضها وان احرر بعرة يصير جامعا بين وتطهيره
المسوق اذا اقام نكصا ما سبق به هو بقيد تحريمه لانه التزم بقية الاحكام فلا يجوز
الاقتداء به لذلك وهو متفرد اذا حرم تلزمه القران والسجود لسهوه والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب **باب الاحصاء** هو في اللغة المنع
مطلقا يقال حصوه العدو وحصوه المرض قال الله تعالى للفقراء الذين احصوا في سبل
الله وفي الشرع هو منع الوقوف والطواف فاذا قدر على احدهما فليس يحصر **قال**
لمن احصوه بعد او مرضان يبعث شاة تدب عنه ويتخلل وقال الشافعي لا احصاء الا
بعد ولا ياتى الاحصاء زلت في حق النبي عليه السلام واحكامه وكانوا يحصون بين
بالعدو وقال في سياق الآية فاذا احصنتم والامن من العدو لا من المرض والنفس الواحدة
في العدو ولا يكون واردا في المرض لانه ليس في حصاه لان التخلل بالهدي يتخلص من

المعدوب بالرجوع الى اهله ولا يمكنه التخلص من المرض لانه حال لا يفرقة بالاحلال
ولان الله تعالى قال في سياق الآية فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فدية من
صيام او صدقة او سك وهذا يدل على ان المريض غير المحصر ولو لا انه غير لم يكن
لذكره معنى بعد ذكر المحصر ولنا قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي وجه
الاستدلال بان الاحصار يكون بالمرض وبالمد والحصر لا الاحصار كذا قال اهل اللغة
منهم الفراء وابن سكيت وابو عبيد وابو عبيدة والكسائي والافقشي والعيني وغيرهم
من ائمة اللغة المتفق بهذا اللفظ وقال ابو جعفر النحاس جميع اصل اللغة على ذلك فعم
به لك ان الآية نزلت في الاحصار بالمرض ولين كان الاحصار بغيره فهو مطلق
فتناوله وغيره من الاعداء ولا وجه لما ذكره من السبب لان البقرة لهم اللفظ الخاص
السبب ولا مانع يستعمل في المرض قال عليه السلام الذكامة امان من الجذام فلا يدل على انها
نزلت في المحصور بالمد وخاصة ولين كان مختصا به كما نزع الشافعي فتناول المرض
دلالة لان التحلل اذا جعل لدفع المخرج الاية من قبل امتداد الامر والمخرج بالاصطلاح
عليه مع المرض اعظم فكان اولى بالتحلل والدليل على صحة هذا المعنى ان المحصر بعد
له ان يرجع الى اهله من غير تحلل ويصير هو محرما الى ان يزول الخوف فان ادرك الحج
والتحلل بالعمرة وانما ايج التحلل للضرورة حيث لا يتدبر امره فيشق عليه فصار كالمرضى
وذكر صاحب البيان والرويان من الشافعية ان لم يكن معهم نفقة تكفيهم لذلك الطريق
فلمهم ان يتحللوا وهذا احصار بغير عدد فكذلك المريض ولا يله قوله تعالى فمن كان منكم
مريضا او به اذى من راسه على ان المريض ليس محصر لانه سيق لبيان الحكم اخرون التحقن
عليهم مع بقاء الاحرام فلا ينافي فيكون للمريض الخيار ان شاء هذا وان شاء ذلك فاذا جاز
له التحلل يقال لم يبعث شاة تذبح في الحرم واعد من تصمدان يذبحها في يوم بعينه ثم
تحلل لانه دم الاحصار مختص بالحرم وقال الشافعي يذبح في موضع احصر فيه لانه
شرع رخصة وترها الا ترى الى قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي والتوقيت
بالحرم ينافي اليسر فيعود على موضع بالنقص ولنا قوله تعالى ولا تخلقوا وركبكم حتى يبلغ
الهدي محله والمراد به الحرم بدليل قوله تعالى ثم جعلها الى البيت القتي بعد ذكر الهدايا وقال
تعالى هديا بالغ الكعبة ولان الدم غير موقت بالزمان ولا بالمكان غير مشروع فلا يثبت
التحلل وقوله التوقيت ينافي اليسر قلنا المرامي اصل التحقن لانها بيته وقد حصل وتجنبت
الشاة لان المذصوص عليه الهدي وهو يتناولها ويحز به الجوز والبقرة اوسع كل واحدة
منها كافي الضحية يا ولم يرد بقوله ان يبعث شاة نفس الشاة لانه قد يبعث عليه وانما المراد
قدرها حتى لو بعث قيمته شاة يشتمل بها هناك فتردج عنه جاز وقوله ثم تحلل يشير الى

انه لا تحلق عليه ولا تقصر بل يتحلل بالذبح عنه وهو قول ابن حنيفة وعمر بن محمد بنهما الله وان
خلق فحسن وقال ابو يوسف عليه ان يحلق وان لم يحلق لا شيء عليه لان النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه احصوا بالحدسية وامرهم ان يحلقوا وحلق عليه السلام بعد بلوغ الهدايا
محلهما ولهما ان يحلق لم يعرف كونه شاة الا بعد اداء الاضال وقبله جنازة فلا يومر به
ولهذا الصمد والمرأة اذا امتعها المولي والزوجه لا يومران بالخلق اجماعا وفي الكافي
اما لا يحلق عندهما اذا احصر في الحل واما اذا احصر في الحرم فيحلق لان الحلق
موقت بالحرم عندهما فعلى هذا كان عليه السلام حلق كونه في الحرم لان بعض
الحدسية من الحرم فلعلى عليه السلام كان فيه اولاه عليه السلام حلق وامرهم بالخلق
ليعرف استحكام عزيمته على الانصراف ويامن المسلمون منهم فلا يتقبلون بمكيدة
اخرى بعد الصلح وانما يجد ما يذبح بقي محرما يذبح او يطوف وقال الشافعي
يرحمه الله يحل بالصوم بان يتيم شاة او وسط فصوم عن كل مد يوم ما احتسب ايا الصوم
المقتة ولنا قوله تعالى ولا تخلقوا وركبكم حتى يبلغ الهدي محله اني الحرم الى غاية
فلا يثبت الحل قبلها **قال** ولو قام نابعت دمين اي لو كان المحصر قارنا بعت
دما لحجة ودما لعمرة لانه محرم باحرامهما فلا يتحلل الا بعد الذبح عنهما ولو بعث
بهدي واحدا لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما
لم يشرع الا في حالة واحدة فلو تحلل عن احدهما دون الاخر يكون تغيير للمشروع
قال ويتوقت بالحرم لا يوم النحر اي دم الاحصار يتوقت بالحرم حتى لا يجوز
ذبحه في غيره ولا يتوقت يوم النحر حتى يجاز ذبحه في اي وقت شاء وهذا عندنا
حنيفة رحمه الله وقال لا يتوقت بالزمان وهو ايام النحر وبالمكان وهو الحرم وهذا
الخلاف في المحصر بالحج واما المحصر بالعمرة فلا يثبت بالزمان بالاجماع لان افعال
العمرة لا تتوقت فكذلك الهدي الذي يتحلل به منها وجه قولهما في الحل فيه ان هذا دم
يتحلل به من احرام الحج فيقتضي يوم النحر كالحلق في الحج وربما يعتبر انه يوم المنقة
والزمان ولنا قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي ذكره مطلقا والقييد
بالزمان سح له فلا يجوز الا بمثله وانما قيدناه بالمكان بقوله تعالى ولا تخلقوا وركبكم
حتى يبلغ الهدي محله وهو اسم للمكان على ما بينا ولا كفارة لانه يجب للاحلال
قبل اوانه ولهذا الايباح التناول ضروردم الكفارة يختص بالحرم ولا يختص بالزمان
بخلاف المنقة والقران لانه دم سكا لا ضحية بخلاف الحلق لانه تحلل في اوانه الا ترى
انه بعد اداء الافعال وهذا الدم قبل اداء الافعال فلا يتوقت بالزمان **وعلى قال**
وعلى المحصر بالحج ان تحلل حجة وعمره كفارة عن ذنبي جاسر واما عمره رضي الله عنهما **قال**

الثاني رحمه الله يلزمه حجة لا غير لانه شارع في الحج لا غير فلا يلزمه غيره كما لمصر
بالعمرة ولنا انه يلزمه الحج بالسروع ويلزمه العمرة للتحلل لانه في معنى فأتى الحج فان
فأتى الحج يتحلل بانفعال العمرة فان لم يأت بها قضاها فكذا هذا ولا يقوم الدم
مقام العمرة الا في حق التحلل وهذا لان احرام الحج لا يخرج عنه الا بانفعال الحج والعمرة
ويستعمل لانه ما وان لم يلزمه بقصد الالتزام الا ترى انه لو شرع في الحج بنية الفرض
ثم تبين له انه ادعى الفرض لزمه المحض فيه وان افسده وجب عليه قضاءه بخلاف الصوم
والصلاة حيث لا يلزمه بالسروع فيها مستقطا وانما يلزمه بالسروع فيها ملتزما
فاذا كان كذلك فلا يتصور ان يخرج عن عمدة الاحرام الا بالافعال الا ترى
انه اذا افسد الحج يجب عليه المحض فيه ولا يخرج عنه الا بالافعال وهذا اذا لم يقض
الحج من علمه ذلك واما اذا اقصاه فيها لا يجب عليه العمرة فانه لا يكون بمنزلة فأتى
حينئذ كذا مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وعنه انه لا يحتاج الى نية التيقين اذا اقصا في تلك
السنه ولو قضاها من قابل فهو حجة ان شاء الله بكل واحد منها على الاطلاق وان شأ
ترب **قال** وعلى المعتمر عمرة معناه المعتمر اذا احصر وتحلل يجب عليه قضاها
لا غير الاحصار منها متحقق عندهنا وقال مالك والسائغ فيهما الله لا يتحقق
لانها لا تنوت وحكم الاحصار لما ينوت الفتوة ولنا انه عليه السلام واصحابه
احصر والى الحديثية كانوا معتومين وكانت تسمى عمرة القضا لان التحلل ثبت
لدفع ضرر استداد الاحرام والحج والعمرة في ذلك سواء ولو كان كما قاله لها جاز
التحلل للحج ايضا لانه اذا فاته الحج يتحلل بانفعال العمرة وهي لا تنوت فعمل بذلك
ان التحلل انما جاز لها كونها من دفع ضرر الامتداد **قال** وعلى القارن
حجة وعمرتان يعني اذا تحلل لانه صح شروعه في الحج والعمرة فيلزمه بانفعال قضاها
وقضا عمرة اخرى اذا لم يقض الحج في تلك السنه على ما بينا وروي الحسن عن ابي
حنيفة رحمه الله ان الحاج يجب عليه العمرة بعد التحلل وان قضى الحج في تلك السنه
لم يوفرها بل اتي بجميع افعال الحج في وقت الذي شرع فيه **قال** فان بعث
ثم زال الاحصار وتدر على الهدي والحج توجبه والا لا اي فان بعث المحصر بالحج
الهدي ثم زال الاحصار فان كان يقدر ان يدرك الهدي والحج وجب عليه التوجه لاداء
الحج وليس له ان يتحلل بالهدي لان ذلك كان لعجزه عن ادراك الحج فكان في حكم
البدل وتعدا دمك قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فسقط اعتبار
كالمكفر بالصوم لعجزه عن العتق اذا قدر على الرقية قبل ان يغفر من الصوم فانه
يجب عليه العتق كذا هذا ويصنع بالهدي ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه بحجة
فاستغنى

فاستغنى عنه وان كان لا يقدر ان يدركهما لا يجب عليه التوجه وان توجه يتحلل
بانفعال العمرة جاز لانه هو الاصل في التحلل كما في ذاب الحج والدم بدل عنه وفي
التوجه فايده وهو سقوط المصدة عنه في القضا فان قيل ان كان المحصر قارنا ينبغي
ان يجب عليه ان ياتي بالعمرة التي وجبت عليه بالسروع في القران لانه قادر عليها قلنا
لا يقدر على ادائها على الوجه الذي التزمه وهو ان تكون افعال الحج مترتبة عليها
وبنات الحج يفوت ذلك وقوله والا لا اي ان لم يقدر على الهدي والحج لا يجب عليه
التوجه وذلك ينقسم الى اقسام اما ان يدرك الهدي دون الحج يتحلل لانه عجز عن الاصل
او لا يدرك واحدا منها فيتحلل ايضا لقوات المقصود او يدرك الحج دون الهدي فينبون
له التحلل استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو قول من فرغ من احرامه والاستحسان قول
ابي حنيفة رحمه الله وهذا القسم لا يتصور على قولهما في الحج لان دم الاحصار بالحج
عندما يتوقت يوم النحر فاذا ادرك الحج يدرك الهدي ضرورة في المحصر بالعمرة
يتصور اتفاقا ينبغي ان يكون جديهما فيه كجواب ابي حنيفة وجه القياس ان العجز
عند افعال قد زال فيسقط حكم البدل وهو العجز بقدرته على الاصل وهو
الحج وجه الاستحسان انه لو لم يتحلل يضيع ما له جازنا وحرمة افعال الحرمه النفس يتحلل
كما اذا خاف على نفسه والافضل ان يتوجه لان فيه ايضا كما التزم بها التزم **قال**
والاحصار بعد ما وقف بمرقة لانه لا يتصور الفوات بعده فامتنع من ان قيل يشك
عليكم هذا بالمعنى فانه انما لقوات لان العمرة لا تنوت لعدم توقيتها بزمان ودون زمان
قلنا العمرة يلزمه ضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه فيكون له الفسخ كما لمشرى
اذا وجد بالمبيع عيبا يثبت له خيار الفسخ لانه يلزمه ضرر بالمعنى فيه فان قيل امتداد
الاحرام بوجوده ايضا لانه بقي محرما الى ان يحلق قلنا يمكن ان يتحلل بالملق في يوم
النحر في غير النساء وان لم يدم كونه في غير الحرم فلا حاجة الى ان يبعث دم الاحصار
حي مضى انما الشرقي فعليه ترك الوقوف بالمرقة دم ولترك ربي الحار دم ولما خذ
الملق وطوان الزيارة دم عند ابي حنيفة على ما بينا واختلفوا في تحلله في مكانه
قيل لا يتحلل لانه لو تحلل في مكانه يقع الملحق في غير الحرم ولو افرجه حتى يحلق في الحرم
يوقع في غير الحرم زمانه وتأخير من الزمان اهو من تأخير من المكان فيؤخره حتى
يحلق في الحرم وقيل يتحلل في الحال ويرى امتداد الاحصار فيحتاج الملحق في غير الحرم
فيؤتو الزمان والمكان جميعا فعمل احدهما اولى **قال** ومن منع بكعة عن الركنين
فهو محصر يعني ان منع بكعة عن الطواف والوقوف بمرقة صار محصر لانه تقدر عليه
الوصول الى افعال وكان محصوا كما اذا كان في الحل **قال** والا لا اي ان لم يمنع عنهما

بل قد مر على أحدهما لا يكون محصرا أما إذا قدر على الوقوف فلا نه من الغوات على ما بينا وأما إذا قدر على الطواف فلا نه فابت الحج بتخلله به والدم بدل عنه في التخلل فلا حاجة إلى المهدى وتروا أن أبا يوسف قال سألت أبا حنيفة رحمه الله عن المحصر في الحرم قال لا يكون محصرا قلت ليس أن النبي عليه السلام أحصر بالحديبية وهي من الحرم قال إن مكة يومئذ كانت دار الحرم وأما اليوم فهي دار الإسلام فلا يتحقق الإحصار فيها قال أبو يوسف أما أنا فاقول أن أغلب لهدو علي مكة حين حالوا بينه وبين البيت كان محصرا وهو قول الشافعي رحمه الله والأول أصح وهو التفصيل والله أعلم **باب الغوات** من فاته الحج بقدره فله أجر عرفة وعليه الحج من قابل بلادم لحديث ابن عمر بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فاته عرفة بديل فقد فاته الحج فيستحل بحجرة وعليه الحج من قابل رواه الدارقطني وقال جابر لا يغتفر الحج حتى يطلع الحجر من ليلة جمع قال أبو الزبير محمد بن مسلم فقلت له أقال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه الأشراف قال الحسن بن زياد يجب عليه الدم مع القضاء روي ذلك عن محمد بن الخطاب رضي الله عنه وقال الشافعي رحمه الله وهو محمول على الاستحباب عندنا بدليل ما روي عن الأسود أن رجلا قدم على عمر رضي الله عنه وقد فاته الحج فله عمر إن يهل بحجرة قال وعليك الحج من قابل ولم يوجب عليه هدوا ولو كان واجبا لبينه له ولأن التخلل وقع بإفصال العمرة والدم وقع بدل عنها فلا يجمع بينهما ويجب العمرة حين الآن الأحرام من قصد صحيحا لا يمكنه الخروج عن الأبدان والأفعال وإن فسد فيما بعد على ما بينا من قبل ولهذا وجب عليه أحدهما في الأحرام الميم ثم عدا أي خيفة ومحرصا أحرامه باق وقد تخلل عنه بإفصال العمرة وقال أبو يوسف يصير أحرامه أحرام العمرة لأن أصلها بأحرام غيرها متصور فتعين قلبه لأحرام وبها أنه لا يمكن جعل الأحرام للعمرة أفصح أحرام الحج الذي شرع فيه ولا سبيل إليه ثم يقطع التلبية حين يسلم الحجر لأنه عمرة فعلا وإن كان فاته الحج فانه طوافين وسعي سعيين إن فاته قبل أن يودع العمرة فأولي منهما هي التي أحرم بها والثانية يخرج بها عن أحرام الحج ويقطع التلبية عند استلام الحجر في الطواف الثاني **قال** ولا فوت للعمرة لأنها غير موقوفة وعليه الإجماع **قال** وجه طواف وسعي وعليه إجماع الأمة وركنهما الطواف والسعي واجب والأحرام شرطهما في الحج **قال** وتصح في السنة لما ذكرنا **قال** وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تعمر في خمسة أيام واعتبر قبلها وبعد ها عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جلت العمرة إلا في أربعة أيام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعده رواه المهروري ولأن هذه الأيام الحج فتعيت له وفي قوله تعالى يوم الحج الأكبر

الأكبر إشارة إليه لأن الإضافة تفيد التخصيص فيكون الحج الأكبر اختصارا من الحج الأصغر وهو العمرة يعني بيوم النحر **قال** وهي سنة أي سنة مؤكدة وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقال الشافعي رحمه الله في القديم هي تطوع وفي الجديد هي فريضة كالحج لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهو لولم يوجب وهو روي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله أي شيء كبير لا يستطيع الحج والعمرة والظمن قال حج عن أبيك واعتق رواه الترمذي وأبو داود وقال حديث عن صحيح وروي عبد الحق بإسناده أنه عليه السلام قال الحج والعمرة فريضة واجبتان لا يترك بأمرها بدات وقال ابن عمر ليس أحدا ولا عليه حجة وعمره وقال ابن عباس أنها لقريتها في كتاب الله عز وجل وأتموا الحج والعمرة لله رواها البخاري في صحيحه ولما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال أي أعز إلي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أحزني عن العمرة أو الحجة هي فقال عليه السلام لا وإن تعتمر خير لك قال الترمذي حديث حسن صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع والأحرام في كونها تطوعا كثيرة وقد ظهرت فيها آثار النقل حيث تقدمت بنيتها غيره كفات الحج يتخلل بها ولكن أحرم بالحج قبل أشهر الحج يكون شاربها عندهم ولو كانت فرضا لما تادت بنيتها غيرها كصلاة الفرض بخلاف النفل ولا حجة لم في الآية لأنه تعالى أمرنا بالإنعام وذلك أنها يكون بعد النزع ونحن نقول بوجوبها بعده ولأن الصلابة كعلي وعمر بن مسعود رضي الله عنهم فسروا الإنعام بأن يحرم بهما من ديرة أهله وهو ليس بفرض بالاجتماع فيكون أمر استحباب وكذا الحجة لم في حديث العامري لأنه عليه السلام أمره أن يحج ويعتمر عن أبيه ولم يأمره عن نفسه وذلك لا يجب عليه إجماعا فدل على ذلك أمر استحباب أيضا وفيه إشارة إلى أنها ليست بواجبة لأنه يبي أن إياه لا يستطيع وهذا لا يجبات على غير المستطيع وحديث عبد الحق لم يصح رفعه وإنما هو من قولين يدين ثبات وقول ابن عمر معارض بقول ابن مسعود وقول ابن عباس مضطرب فيه فانه روي عنه أنه قال يا أهل مكة ليس عليكم عمرة وأما عنكم حكم حلو أقمم ولو كانت فرضا لما استطعت بالنقل لأن أحدا لم يقل أن الطواف يجب على أهل مكة ابتداء من غير أحرام الحج ولا عمرة والفرض أثبت الأبدليل مقطوع به ولم يوجد واسدا علم **باب الحج** **عن الغير** الأصل في هذا الباب أن الإنسان لم أن يحمل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كانت أو صوما أو حجا أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكرا في غيره ذلك من جميع أنواع البر ويصل ذلك إلى الميت وينتمه وقالت المعتزلة ليس له ذلك ولا يصل إليه

ولا ينقص لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى ولان الثواب هو الجنة وليس في قدرة العبد ان يجعلها لنفسه ولا لنفسه فضلا عن غيره وقال مالك والثوري رحمهما الله يجوز في الصدقة وفي العبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلاة والصوم وقرأة القرآن وغيره ولنا من روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم كان لي ابوان ابرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما فقال عليه السلام ان من البر ان تصلي لهما بعد صلواتك وتصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني ومن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يعل القابر فقل هو احد احدى عشرة سورة ثم وهب اجرها للاموات اعطى من الاثر بعد الاموات رواه الدارقطني وعن ابي اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنات وعن ابي اسحق بن مالك انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم ونوعو لهم فهل يصل ذلك قال نعم انه يصل اليهم وينجزون كما يفرح احدهم بالطبق اذا اهدى اليه رواه ابو حنيفة وكثيري وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقروا على موتاكم سورة يس رواه ابو داود وعنه عليه السلام انه سئل بكثرتين الميتين احد هاتين لنفسه والاخر من الله متفق عليه اي جعل ثوابه لا منه وهذا اعظم منه عليه السلام وان الانسان ينفع عمل غيره والا فتهدم هو لا يستكمل بالعمرة والرفق وروى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال عوث الرجل ويقع ولد ابراهيم له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول سبحانه وتعالى استغفار وذكره لهذا قال الله تعالى واستغفر لزيدك وللوفين والمؤمنين وجاء امر الله تعالى من الله عا لم يمتوا ولا استغفار لهم وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الانبياء والملائكة لهم حجة لنا عليه لان كل ذلك عمل الغير واما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فقد قال ابن عباس انها نسوخة بقوله تعالى والذين امنوا واتقوا هم خير بائتهم الآية وقيل فيه خاصة بقوم موسى وابراهيم عليهما السلام لا وقع حكايتهما عما في صحفهما عليهما السلام بقوله تعالى ام لم ينشأ بهما في صحف موسى وابراهيم الذي وفي وقيل اريد بالانسان الكافر واما المؤمن فله ما سعى اخوه وقيل ليس له من طريق العدل وليس له من طريق الفضل وقيل اللام في الانسان يعني علي كقوله تعالى وان اسأمت فلها اي عليها وقوله تعالى لخصم اللغة اي عليهم اللغة وقيل ليس له الا سعيه كمن قد يكون سعيه عبارة بكنة كثير الاخوان وتحصيل الايمان حين صار من تنفع شفاعته الشافعين واما قوله عليه السلام اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمله غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عملا لانه ليس فيه الا جمل حاله من الابم لغيره والله تعالى هو الموصلي

فقال
ح

اليه

اليه وهو قادر عليه ولا يختص بعمل دون عمل ثم العبادة انواع مالية محضة كالزكاة والعشر والكفارة وبدنية محضة كالصلاة والصوم والاعتكاف والاذكار وقراءة القرآن ومركبة منهما كالحج فانه مالي من حيث اشتراط الاستطاعة وجوب الاجرة بالزكاة محض لبرائه وبدني من حيث الوقوف والطواف والسعي **قال** النسيان تجزئ في العبادة المالية عند العجز والقدرة لان المقصود منها مدخله المحتاج وذلك يحصل بفعل النسيان كما يحصل بفعله ويحصل به تحمل المشقة باخراج المال كما يحصل بفعله بنفسه فيمتنع معين الابتلاء فيستوي فيه الحالان **قال** وهو لا تجزئ البدنية بحال اي لا تجزئ النسيان في العبادات البدنية بحال من الاحوال لان المقصود فيها اتقاب النفس الاخرة بالسوا طلبا لمصاة الله تعالى لانها انتصبت لمعاداة سبحانه بنفسها فانها انتصبت لمعاداة الله وذلك لا يحصل بفعل النسيان اصلا فلا تجزئ فيها النسيان لعدم الفاقة **قال** وفي المركب منها تجزئ عند العجز فقط اي في المركب من المال والبدن تجزئ النسيان عند العجز لوصول المشقة بدفع المال ولا تجزئ عند القدرة لعدم اتقاب النفس عملا بالشئ بل بالقدرة الممكن **قال** والشرط العجز الدائم الى وقت الموت اي شرط جواز الانابة ان يكون العجز دائما الى وقت الموت ان كان الحج فرضا بان وجب عليه وهو قادر ثم عجز بعد ذلك وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجب الاجماع عليه الصالح ان كان له مال فلا يشترط اي يجب عليه وهو صحيح واذا انقطع ودام العجز لانه فرض العمر فيقتضي عجز مستوعب لبقية العمر ليتبع به الياس عن الاداء بالبدن حين الواجب عن نفسه وهو مرض يكون مرعا في احواله وان تعاقب بطل وكذا الواجب من نفسه وهو صحيح **قال** واذا شرط عجز المنسوب للحج الفرض لا النقل لانه في الحج النقل يجوز الانابة مع القدرة لان باب النقل اوسع الا ترى انه يجوز النقل في الصلاة فاعدا ورا كبا مع القدرة على القيام والنزول ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المحجوج عنه لما روي ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج علي عباده اذكرت ابي شيئا كبيرا لا يشيت علي الا حلة افاجع عنه قال نعم متفق عليه وقال عليه السلام لرجل حج عن اميك واعتمر رواه ابو داود والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح تدل علي ان نفس الحج يقع عنه وعن محمد بن الحج يقع عن الحاج ولا لام ثواب النفقة لان الحج عبادة بدنية والمال شرط للموجب كونه عابدا وانه فلا تجزئ فيها النسيان كالصوم والصلاة بل يقيم الاتفاق مقام فعله الحج بنفسه كالفدية في حق الشيخ الفاني اقيم مقام الصوم والصحيح الاول ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج **قال** ومن احرم عن امر به ضمن النفقة ومعناه ان رجلا امره برجل ان يحج عن كل واحد

منها حجة فاصل بحجة عنهما في الخارج ويضمن الثقة لانه خالفهما والمسالمة على ثلاثة
اوجه اما ان يكون احدهما جسيما او عن احدهما غير عين او اطلق فان نواهما جسيما
وهي ميله الكتاب فقد خالفنا لان كل واحد منهما امر بان يخلص الحج وان يؤيد عند الاحرام
بعينه فان لم يتعلم صام مخالفا ولا يكون عن احدهما اذ ليس احدهما باليمين الا من توقع
عن الامور ولا يمكن ان يعلم عن احدهما بعد ذلك لانه قد وقع عن نفسه فلا يتصور على جملته
بخلاف ما اذا ادى الحج عن ابويه فان لم ان يجعله عن احدهما بعد ذلك لانه غير مأمور بالحج
عنهما ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حايضا عنه بل يكون جاعلا لثواب حج له ونسبه عنها
لغولان الحجة الواحدة لا تكون عن الاثنين فبني لم اصل الحج وهو سبب للثواب فلهذا
يجعله لاحدهما او لهما ولا كذلك اذا امر بالحج لانه المأمور به يتابع حجة لكل واحد منهما
فان احرم عنهما فقد خالف فيضمن الثقة لهما ان اتفق من مالهما للتقدي وان نوي احدهما
غير عين فان حصل على ذلك صار مخالفا بالاتفاق لان احدهما ليس باليمين الا من توقع
احدهما قبل المضي اي قبل الطواف والوقوف جازا استحسانا عندنا في حنيفة ونحوه وعند
ابن يونس وقع ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن ثقة تهما وهو القياس لان كل واحد منهما امره
بتعيين الحج لانه فاعلم بيمين فقد خالف فيضمن الثقة كما اذا وكل رجلان بان يشعرا
كل واحد منهما عبدا فاشترى عبدا لاحدهما لا يلزم واحد منهما بل يلزم الوكيل بخلاف
ما اذا احرم بهما ولم يمين حجة ولا عرفة فانه يصح علمه ان يمين ايهما شأنا لانه التزام الحنف
المعلوم وهو الله تعالى وانما الجهول الملتزم دفعا غنى فيه من الحق مجهول نظيره اذا اقر
بمعلوم مجهول لا يصح وان اقر لمعلوم صح ولا يلزم الحج عن احدا ابويه حيث كان له ان يجعل
عن ايهما شأنا لانه غير مأمور من جهتها وقد بينا انه من حج عن غيره اعيا يعمل ثوابه له وذلك
بعد الفراغ منه وجه قولهما وهو الاستحسان ان هذا اليهام في الاحرام والاحرام ليس
بمقصود واعنا هو وسيلة الى الافعال واليهم يصلح وسيله بواسطة التيقين فاكنتي
به شرط كما في الاحرام اليهم علي ما مر بخلاف ما اذا ادى الالف على الابهام ثم عينه
احدهما حيث لا يصح بالاجماع لان المؤدى لا يحتمل التيقين فصار مخالفا وان اطلق
بان سكت عن ذكر الحجج عنه معينا وبهما قال في الكافي فيمن فيه ويشفي ان يصح
التيقين هنا اجماعا لعدم المخالفة **قال** ودر الاحصار على الامر ودم القرآن ودم
الحناية على الامور لان دم الاحصار مونة لانه هو الذي ادخل في هذه العهدة فيجب
عليه تحليله ودم القرآن وجب شكرهما وفقه الله تعالى من الجمع بين النكاح والامور المحتمل
بهذه الثقة لان حقيقة الفعل منه ولانه شك ابتداء وسائر ما سلك عليه فكذلك احوذ صورة
المسئلة فيما اذا امره واحد بالقران وامره الثاني احدهما بالحج والاخر بالعمرة واذا ناله

بجهول

بالقران

بالقران واما اذا فصل ذلك بغير ذلك فقد صار مخالفا فيضمن الثقة ودم الحناية على
الامور لانه لا يتقلل فصار كدم القرآن قلنا هو مونة بمنزلة ثقة الرجوع ويجب على المأمور
تصلي حجة وعمرهما اذا احرم لنفسه حجة ثم احصر وعطل قالوا هذا ودم القرآن يشهد بمحمد
رحمه الله ولو فاته الحج لا يضمن الثقة لعدم المخالفة كما لم يحصر وعليه الحج من قابل بمال نفسه
قال فان مات في طريق الحج عنده من منزله ثلث ما بقي ومعين المسئلة انه اذا اوصي شخص
بان يحج عنه فاجوعه فاعلمت الحاج في طريق الحج يحج عنه من منزله بثلث ما بقي من ماله
وكذلك اذا اسرقت نفقة في الطريق وهذا عندنا في حنيفة رحمه الله وقال لا يحج عنه من حيث
الاول والكلام فيه في موضعين في اعتبار الثلث وفي مكان الحج اما الاول فابو حنيفة يقول
يحج عنه بثلث ما بقي من ماله وعند محمد يحج ما بقي من المال المدفوع اليه المهر للحج ان بقي
شي والابطلت الوصية اعتبارا لقيمة الوصي بقصد الوصي والتوصي ولو اقر من ماله او دفعه
الى رجل ليحج عنه ومات فملك المال في يد النائب لا يوقف عنه كذلك اذا اقر منه الوصي لانه
تأيم مقامه وعندنا يوسق يحج عنه ما بقي من الثلث الاول لانه محل نفاذ الوصية الثلث
فمين بقي منه شي ينفذ حتى يتوفي ثلث الجمع وابو حنيفة رحمه الله يقول القسمة لا تصح الا
بالسليم الى الوصي الذي سمي لعدم خصم يتم به القسمة فتأمرها بالعرف الى ذلك الوجه
فصار كما لو ملك قبل الاقران او بعده في يد الوصي فيحج عنه ما بقي وكذا الوصيات النائية
يحج عنه ما بقي من الثلث وكذا الوصيات الثالثة الى ان لا يبقى شي وعند محمد لا يحج عنه الا
بالعرف وان بقي شي والابطلت وعندنا يوسق يحج عنه الى ان يتوفي ثلث الجمع فان لم
يبق من الثلث شي بطلت واما الثاني فالاختلاف فيه مبني على خلاف فيه احرص وهو ما اذا
حج بنفسه ومات في الطريق واوصي بان يحج عنه فانه يحج عنه من منزله عنه وعندنا
من موضع مات فيه وجه قول اب حنيفة وهو القياس ان القدر الموجود من المسفل بطل في
حق احكام الدنيا لقوله صلى الله عليه وسلم كل رجل ابن ادم يتقطع بموته الاثلاثة وليس له
يدعوله بالخير وعلم علم الناس يتنفقون به وصدة جارية وتنفيذ الوصية من احكام
الدنيا وهو ليس من الثلث فيبطل ووجه الاستثنا في كونه لم يوجد الخروج اوصي به بغير حج
كالقارة وغيرها فالوصي بان يحج عنه ومات فانه يحج عنه من منزله وجه قولهما وهو الاستحسان
انما وجه لم يبطل بموته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية وقال
عليه السلام من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة فان لم يبطل عمله وجب
البناء عليه وهذا الخلاف فيما اذا اطلق الوصية واما ما اذا بين من اي مكان يحج عنه من منزله
او من موضع مات فيه او موضع اخر يحج عنه من ذلك الموضع بالاجماع **قال** ومن اصل الحج
عن ابويه فبني صح ان من احرم عن ابويه يحج عن غيرهما ثم عينه احدهما جازا وكذلك لو احرم

عن احمد بن محمد بن عيسى بن جاز وقد بينا المعنى فيه وهو مستحب لقوله عليه السلام من حج عن ابويه
او قضى عنهما مغز ما بعث يوم القيامة مع الاب والابن رواه الدارقطني في حديث ابن عباس وعنه جاز
انه عليه السلام قال من حج عن ابويه او امه فقد مضى عنه حج وكان له فضل عشرين حج وعنه زيد بن
انتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه يقبل منه ومنهما واستشتر
ارواحهما وكتب عند الله بثلثي ذلك كله الدارقطني ثم اعلم ان الحج له ان ينفع على نفسه
بالعلم ووقد اصابا وآياهما من غير تمييز ولا تفتيش في طعام وشربا ونياها وبركوبه وما لا بد منه
وما اضل بوجه الى ورثته او وصيته الا اذا تبرع به الوارث او وصي به الميت وليس له
ان يدعو احدا الى طعامه ولا يتصدق به ولا يقرب من احد او لا يصرف الدراهم بالدينار ولا يشترى
بها دهن السراج ولا يدهن به ولا يتدوس به ولا يجتمع به ولا يعطي اجرة الخلق منه الا ان يوجع
عليه به الميت او الورثة ولا ينفع على من يجدهم الا اذا كان من لا يجدهم نفسه ولو نوى الاقامة
ملكته ثلثة عشر يوما سقطت نفقته من مال الميت ثم اذا عاد تعود نفقته عند جده وهو الظاهر
وعند ابويه يوسق لا تعود ولو خرج من مكة مسيرة سبعة ايام سقطت نفقته من مال
الميت في رجوعه وان توطئ بمكة سقطت نفقته من مال الميت في رجوعه وان توطئ بمكة
سقطت نفقته قبل او كثر ثم اذا عاد لا تعود بالاتفاق وان كانت الاقامة بقدر الحاجة حتى
تخرج المسافة لا تسقط للضرورة وكذا اذا دخل في الطريق بلدة وان اقام بها القدر
المعتاد فنفقته لا تسقط والاستطاع حتى يخرج منها ولو تعجل الى مكة في رمضان تكون
نفقته من مال نفسه الى عشر ذي الحجة وينبغي له ان ينفق في الطريق من مال الميت لا ينفق في
انفق من حاله شيئا فان كان الاكثر حال الميت جاز عنه والا فلا ويضيق حال الميت قال الشافعي
رحم الله وهذه المسئلة تدل على ان الحج يقع على الميت اذا كان له ثواب الاتفاق لا غير يحصل
له بذلك ويؤيد هذا انه يجب عليه ان يتوبه عن الميت ولو سلك طريقا اخر بعد من المعتاد
وتكون النفقة فيه اكثر فان كان ما يسلكه الناس فلم ذلك ولم ان يشترى عار او يركبه ويجوز ان يحتاج
الرجل والمرأة والمهر والعبد باذن مولاه وكذا يجوز احضار الضرورة وهو الذي لم يحج لنفسه
لحصول المقصود بهم والاول ان يحج رجلا على ما باننا سكت قد حج عن نفسه وهو حر لانه
ابعد من الخلق واقد على المناسك من السعي واله ولته وكشف الراس والخلق وقال الشافعي
مرحمة الله لا يجوز ان يحج العبد والامة لانهما لا يقدران على ان ينفقوا عن انفسهما وقد اعني غيرهما
وقال لا يجوز ان يحج الضرورة لهاروي ابن عباس انه عليه السلام سمع رجلا يبكي عن شربة
فقال من شربة قال لا ادري ان يحج عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم
جاء عن شربة رواه ابو داود وابن ماجه قال لا يهني هذا شاة صحيح ليس في هذا الباب اصح منه
ولان حج نفسه عنه لانه متمتع له كهوم رمضان عندنا ولهذا لم يحج الشغل للضرورة

الماثور
ع

ولنا

ولنا حديث التثنية المتفق عليه وجه التمسك به انه عليه السلام قال لها حج عن ابوك
ولم يسألها هل حججت عنها ام لا وهل هي امه او حرة ولو كان شرطها لها عليه السلام
او لغيرها لهما ولا حاجة له فيما روي لانه عليه السلام امره ان يحج عن نفسه وهو طلب
النفل في المستقبل ولو كان لما قاله الشافعي يقال حجك هذا عن نفسك فلم يبق له حج
ولا نسلم ان حجهم وقع عن نفسه من غير نية منه بخلافه فانه لم يشع فيه صوم اخر
وفي الحج شرع فيه النفل لان جميع العمرة وقت له ولذا الواداه في اخر عمره لا ينوي النضا
بل ينوي الاداء ولا كذلك الصوم ويجوز ان عليه السلام امره بنفسه الحج عن شربة ثم جرم
حج عن نفسه وهذا ليس بمعبد لانه عليه السلام امره صياحه في فضاء الحج على ما بينا من قبل
عليه ان حديث شربة ضعيف لان اباه الفرج ذكر له طرقا بين ضيق كل واحدة منها فلا
يصح الاستدلال به وهذا كله فيما اذا اجوا عنه بامرهم وان اجوا عنه بغير امرهم او حج عنه
الوارث بغير امرهم استطاع الحج ان شاء الله تعالى لهاروي ان رجلا سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال لا ابي ماتت في الحج افا حج عنها فقال عليه السلام نعم وانما قربت
بالاستئذان الحكم بالجواز من باب العلم وسقوط الحج بفعل الوارث بغير امره ثبت
بغير الواحد وهو لا يوجب العلم قطعا فعلق السقوط بالمشيئة احرار عن الشبهة على

باب الهدي

الهدي ما يهدي من النعم الى الحرم **قال** ادناه شاة لقول ابن عباس رضي الله عنهما
ما استيسر من الهدي شاة **قال** وهو ابل وبقر وغنم اي الهدي من هذه الثلاثة
وهذا يجمع عليه **قال** وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا وهو الثني لما
روى ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الضحايا والهدايا التي ضا فوقة رواه مالك في
الجزع من الضان لقوله عليه السلام لا تذبحوا الا منته الا ان يعسر عليكم فقد يجوز اخذ عنة
من الضان رواه الجماعة الا البخاري والترمذي **قال** والشاة تجوز في كل شيء الا
في طوان الركن جنباً ووطى بعد الوقوف اراد بالركن ركن الحج وهو طواف الزيارة وبالوطى
بعد الوقوف ان يكون قبل الخلق فان هذين الموضعين عليه بنية وفي غيرهما شاة وقد
بيناه من قبل **قال** ويؤكل من هدي التطوع والمنته والقران اي يجوز لصاحبه ان ياكله
بل يجب له لقوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها الاية امر بالاكل منها ولم يقيد
الاستحسان والحديث جاز ان قال في صفة حج النبي عليه السلام ثم انصرف الى المنحر فحصر
ثلاثا وثلاثين بدنة بيده ثم اعطى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فحصر ما عشرين واشركه في هديه ثم امر
من كل بدنة بمضقة فجعلت في قدر فطخت فاكلوا من لحمها وشربوا من مرقها رواه مسلم واحمد
وعنه عايشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله عليه وسلم بنحس بغير من ذبي القعدة الحرام

ولا فدي الا الحج من مكة لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدي اذا طاف
بين الصفا والمروة ان يحل قالت قد دخل علينا يوم النحر فلم يبق فقلت ما هذا فقال اخ
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي اجمه متفق عليه وكان عليه السلام قارنا وكذا عايشة
رضي الله عنها علي ما ذكره في المستفي قد ايلي جواز اكله ولا دم نسك فيجوز له الاكل منه
كالاضحية ويستحب له ان يتصدق على الوجه الذي قد عرف في الاضحية كذا روي عن ابي
مسعود واليه الاشارة فيما تلونا ولم ادر هدي التطوع ما بلغ الحرم واذا لم يبلغ لا يجوز
لصاحبه ان ياكله ولا غيره من الاغنيا لان القرية فيه بالاراقة انما تكون في الحرم وفي غيره
بالتصدق ولا يجوز لصاحبه ولا غيره من الاغنيا ان ياكل بقية الهدايا لانهما كفاية
وقال صاحب الهداية وغيره من اصحاب لا ياكل هو ولا غيره من الاغنيا لقوله عليه
السلام لنا حجة السلي لا تكمل انت ورفقتك منها شي ولا دلالة على الدعاء له عليه السلام
قال ذلك فيما عطي منها في الطريق على ما يحكي من قريب نص عليه صاحب الهداية واهل
الحديث كابن داود والترمذي وغيرهما والكلام فيها ان يبلغ الحرم هل يجوز له الاكل والا
قال وخص ذبح هدي المتعة والقران يوم النحر فقط لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا
اليتيم الفقير ثم ليقتوا نفقتهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق وقضا التث
والطواف مختص بايام النحر فكذلك الذبح ليكون الكلام مسرودا على سبق واحد ولا دم
نسك فيختص يوم النحر كالاضحية وذكر القدوري ان دم التطوع يختص بايام النحر كدم
المتعة والقران لانه نسك متلد وفي الاصل ذبح يجوز قبل يوم النحر ويوم النحر افضل وهذا
هو الصحيح لان القرية في التطوع باعتبار انه هدي ويتحقق ذلك بالبلوغ الى الحرم ويمكن
ذبح يوم النحر افضل لان القرية بالاراقة الدم فيه اظهر ويجوز ذبح بقية الضحايا الهدايا
في اي وقت شاء خلافا للشافعي رحمه الله هو يعتبره بدم المتعة والقران لان كل واحد دم
يجب عنده ولنا انه دم جبر فكان التحليل بها افضل بخلاف المتعة لانه دم نسك وكذا التمام ان
قال والكل بالحرم اي كل دم يجب على الحاج يختص بالحرم لقوله تعالى هدي بالغ الكعبة
ولقوله تعالى ولا تهللوا رؤسكم حين يبلغ الهدى محله وقوله تعالى نحر محلها الى البيت
العتيق ولان الهدى اسم لما يهدي الى مكان ولا مكان له غير الحرم فتعين له وقال عليه
السلام كل من نحر وكل فحاج مكة طريق ومخبره واما البيهقي ثم اعلم ان الدماء اربعة اوج
منه ما يختص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران ودم التطوع في رواية القدوري
ودم الاحصار عند ما يختص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنايات
ودم الاحصار عنده والتطوع في رواية الاصل ومنه ما يختص بالزمان دون المكان
وهو الاضحية ومنه ما لا يختص بالزمان ولا المكان وهو النذر عند ما يوقف
دم النذر

١٢٥
دم النذر من يتعين بالمكان **قال** لا يقتصر على ما يختص جواز التصديق بالدماء بفقير
الحرم بل يجوز التصديق عليه وعلى غيره من الفقر او قال الشافعي رحمه الله لا يجوز
التصدق على غيره لانه الدماء وجبت توسعة لاهل الحرم قلنا هو معقول المحسن
وهو سد خلة المحتاج ولا فرق فيه بينهم وبين غيره **قال** ولا يجب التقرب بالهدى
ودون يذهب بها الى عرفات لان الواجب عليه الهدى وهو لا ينبغي عن التبرع وانما ينبغي
عن النحر الى مكان يقترب بالاراقة فيه وهو الحرم لا التقرب بالهدى ولو عرف بهدي
المتعة والقران فحسن لوقت يوم النحر فربما لا يجد من يخطه فيحتاج الى التصديق به ولا انه
دم نسك فيكون منيا على الاشهار بتحقيق المعنى الشافعي ولا كذلك دم الكفارات لان
سيرها الجناية فاخافوا اولي ويجوز ذبحها قبل يوم النحر فلا حاجة الى التبرع والافضل
في النحر والهدى في البقر والغنم الذبح لقوله تعالى فصل لربك وانحر وفي النحر وقال الله تعالى
ان اسري امركم ان تذبحوا بقرة وقال تعالى فذبحه بذبح عظيم وهو ما اعد للذبح وكان
بكشا وتخي الا بل قيسا له ان يضحيها والاول افضل لم يرد حديث جابر انه عليه السلام وصحابه
كانوا يخرجون البعثة معقولة اليد اليسرى قايلة على ما بقي من قوائمها وفي قوله تعالى فاذا
وجبت جنوبها اي سقطت اشارة الى انها تنحر قايلة ان السقوط يكون في القيام ولان ذبح
البقرة الغنم قيافا لانه خلاف السنة ويصحها لان الذبح به ابرأ وحسب الجهم واستقبال
القبلة بها وكان عمر رضي الله عنه يكره ان يوكل ما لم يستقبل القبلة والاول ان يتولي ذبحها
بنفسه اذا كان يحسن ذلك لانه عليه السلام نحر ثلاثا وثلاثين من هداياه وكانت مائة
بذنته ولي الباقي على امره عنه ولانها قربته والتولي في القرب ولو ولي غيره جاز لما روي
قد لا يهدي لذلك ولا يحد وقد يفسر عليه مباشرة الجميع فيجوز له التولية ويجوز توليته
الكتابي كل ذبيحة ويكره لان الاراقة قربته فتشام به **قال** ويتصدق بجلاله وخطاه
ولم يعط اجر النحر من غير هدي عن علي رضي الله عنه انه قال لما نحر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان اقوم على بذنته وان اتصدق بدمها وجلودها وان لا اعطي النحر من ثمنها
ثم قال نحن نعطي من عندنا لانه اذا شرط اعطاه منه بقي شر يكاله فيها فلا يجوز لكل اقتضاه
العلم وان اعطاه اجرته منها من غير شرط قبل الذبح ضمنه لان اطلاق العلم او ماضية وان
تصدق عليه بشي من لحمها جاز سوى اجرته لانه اهل التصديق عليه **قال** ولا يكره بلا ذبح
لانه خالصه تعالى فلا ينبغي له ان يصر شيئا من عينه او ماضية الى نفسه الى ان يبلغ محله
ولان في ركوبها استهانة بها وتخطيها واجب فيكون التعظيم واجبا فان احتاج الى ركوبه
جاز له ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يسوق بذنته فقال
اركبها قال انها بذنته قال اركبها ثلثا متفق عليه وهو محمول على حالة الاضحية بدليل

ما روي عن النبي قال لا علمه السلام رأيي جلا يسوق بدنة وهو يجهد المشي فقال
أركبها قال أنها بدنة قال أركبها وأركبها بدنة رواه النسي وأحمد وقال يجوز
ركوبها في غير ضرورة لا طلاق ما روي عن حديث أسير رواه جابر قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف وهو محمول على حالة الاضطرار عندنا
وان ركبها فتعصت فعليه ضمان ما تنقص ويتصدق به على الفقراء من الاغنيا لان جواز
الاتقاع بها للاغنيا مطلق يلوغها **الحمل قال** ولا يحمله لانه جزء الهدي فلا يجوز له
ان يتفجع به ولا غيره من الاغنيا لما ذكرنا فان حمله وانفع به او دفع اليه الفتي ضمنه لوجود
الهدى منه كما لو فصل ذلك بوجه او صوفة وان ولدت تصدق به او ذبح معها وان باعه
رتصدق بثمنه لما ذكرنا **قال** ويصح ضربه بالسياح اي بالمال البارد حين ينقطع
الدم قالوا هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح وان كان بعيدا يحلها ويتصدق بلبنها
كي لا يضرك بها **قال** فان عطي واجبا او تعيب اقام غيره مقامه لان الواجب
في الذمة فلا يستقط منه حتى يذبح في محله والمعيب لا يصلح لذلك لان المراد بالتعيب
ما يمنع الجواز كضرب العين او الاذن او خور ذلك **قال** والمعيب له لان بيعه لذلك
الوجه لا يخرج عن مكانه فاذا امتنع صرفة فيه صرفه في غيره **قال** ولو طوعا غيره وصنعا
فعله بدنه وضرب فيه صفحته ولم يكلمه عنى لما روي عن قيس بن ابي حازم قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم يمشي مع باليد ثم يقول ان عطي منها شيئا فتيحت عليه موتا فاخرها
ثم اغشى نعلها في دهما ثم اضرب برصفتها ولا تطعمها انت ولا احد من اهل بيتك رواه مسلم
واحمد ومسلم عن نجيحة الخزاعي وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه ابو داود واحمد والمراد بالمطع هنا ما قرب من العطي واراد بالفعل قلاها وقايد
ان يعلم الناس انه هدي فياكل منه الفراءون الاغنيا ولان الاذن يتناول معلق ببلوغه
محله فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلا لان المصدق على الفقراء اولى من ان يتركه بين السباع
وفيه نوع تقرب وهو المقصود وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز ان ياكل الفقراء من رفقته
لا طلاق ما روي عن بل يتركها بين السباع قلنا هو محمول على انه ورثته كانوا اغنيا الا
تري الى ما روي عن هشام عن ابيه ان صاحب هدي النبي صلى الله عليه وسلم قال كفى
كيف اصنع بما عطي من الهدي قال اكل بدنة عطيت من الهدي فاخرها ثم التي قلا بدنها
في دهما ثم خلى بينا الناس وبينها ياكلوها رواه مالك بن الموطا وعن نجيحة الاسلمي مثله ذكر
مطلق الناس ولم يفرق بين رفقته وغيرهم والمراد به الفقراءون الاغنيا بدليل ما نفي
على تحليته للمساكين في حديث الترمذي وهداياه كانت تطوعا ظاهرا الا الواحد منها
لانه كان غلما والقارن لا يجب عليه اكثر من واحد ولا يقال انتم على استعدادكم يا جليله عليه

السلام

السلام على جوان خلد القرآن وكيف عليكم القول كانت هداياه تطوعا لا تانقول
القارن لا يجب عليه اكثر من واحد والباقي قطع فاكل عليه السلام من الكل لان المراد
انما امر بان يقطع من كل واحد بضعة فكان فيه دليل على جوان خلد القرآن وعلى جوان
محله الفراء اذا عطيت في الطريق **قال** ويلقد بدنة التطوع والقران والمقنة
فقط لانها دمانك وفي التأكيد اشهر ما تحت ذلك لان اظهر الطاعات للاقتدا
به حسن قال الله تعالى ان تبدوا الصدقات فتعها هي الآية وفي المحيط يتقدم النذر
لانه دم نسك وعبادة وفيه اظهر المشاعر واشهر فيليب ذلك بالنسك مع موافقة
النية ولا يتقدم الجنايات لان سببها الجناية فيليب بها السر قال عليه السلام من اصاب
من هذه القاذورات فليست ترأسه ولا دم الاضطرار لانه من باب الجنايات لانه
للتحمل قبل اوانه فالحق بها ولو فعل ذلك لا يضره ذكره في المبوط والتقليد تعليل
التلاوة على الهدي والمراد بالهدي الجزوء والبقرون الغنم لان التقليد للاعلام بانها
هدي حتى لا يباح اذا اوردت ماء او كلاء في الغنم لا يبين لعدم التعارض بالتقليد
وقال الشافعي رحمه الله يتقدم الغنم لقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اهدي الى البيت غنما فقلدها رواه البخاري ومسلم وغيرهما قلنا انه يبين
لان الناس قد تركوه ولو كانت سنة مرفوعة لما تركوه فعادوا به شاذ لانه انما روي
من يذروه ولم يذكره غيره وهو يوجب التوقف الاتري انها لا تشتر ولا تحلل لعدم الفائدة
فان بعثا الهدي يقلده من بلده وان كان معه فمن حيث يحرم **مايل متفرقة قال**
ولو شهد بوقوفهم قبل يومه مثل وبعده لا اي اهل عرفة ولو وقفوا في يوم وشهدوا
انهم وقفوا قبل يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم التروية تقبل عليهم الاعادة
ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا تقبل ويجزئهم
جمعهم وهذا استحسان والقياس ان لا يجزئهم لانه عرف عبادته محضان زمانا وكان فلا يكون
عبادة فصار كما اذا وقفوا قبله وهو يوم التروية او في غير عرفة وكما للجمعة وجب
الاستحسان ان هذه شهادة على النفي لان غرضهم نفي جمعهم فلا تقبل ولان الحج عبادة وهي
لا تدخل تحت الحكم لكونها لا يجبر عليها ولان الاحتراز عن الخطاء غير ممكن والتدراك متعذر
وفي الامر بالاعادة حرج بين وهو مدفوع بالنص فوجب ان يكتفي به عند الاشتباه بخلاف
ما اذا وقفوا يوم التروية لانه التدراك في الجملة ممكن بان يزول الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا
يوم عرفة ولان العبادة قبل وقتها لا تصح اصلا وبعده تصح في الجملة فالاحتياط بها
تفرها على الناس وبخلاف الجمعة لان الحصر الى الاصل وهو الاطراف متيسر وان ظهر الغلط
في العيدين بان صلاهما بعد الزوال فمن اي حنيئة انهم لا يخرجون من العديتها لانه

في القطوف الوقت وفي الاضحية فانت الست وعنه انهم يخرجون فيها للمعذر وعنه
انهم يخرجون للاضحية ببقا وقتهم ولا يخرجون في القطوف وان شهدوا يوم التروية ان
هذا اليوم يوم عرفة ينظفون امكن الاعام ان يقف مع الناس او اكثرهم بها واقبلت منها
قياسا واستحسانا للممكن من الوقوف وان لم يقفوا عشية فاتهم الحج وان امكنهم ان يقف معهم
ليلا لانها رافدك استحسانا حتى اذا ما يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه ان يقف ليلا مع
اكثر لا تقبل شهادتهم وبامرهم ان يقفوا في الغدا استحسانا لما بينا واليهود في هذا الواحد
من الناس حتى لو وقفوا بها راو لم يقفوا مع الناس فاتهم الحج لان العبرة للجمع لتوابعه عليه
السلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون واضحاكم يوم تصحون **قال**
ولو ترك الحرة الاولى في اليوم الثاني في رحا ثلاث او الاولى فقط يعني لو رمي فيه الحرة الثانية
والثالثة وهي التي تلي مسجد الحنيفة فان رمي الاولى ثم الباقيتين فجاز وهو افضل لانه
راعي الترتيب المسنون وان رمي الاولى وحدها الجاهل لانه تلقا في المتروك في وقته ولم يترك
الا الترتيب وقال الثاني في رحمة الله لا يجزيه عالم بعد الكل لانه عليه السلام رماه مرتبا
فلا يكون غيره مشروعا فصاركما اذا سعى قبل الطواف او طاف قبل الوقوف او بدا بالمروة قبل
الصفا قلنا ان كل حرة قرينة قائمة بنفسها لا تعلق لها بغيرها وليس بعضها للمضى الا تربي
ان رمي حرة العقبه وحدها يوم الفجر قرينة تامة وان لم يكن قبلها كرمي بخلاف السعي لانه تابع
للطواف وهو دونه فلا يعتبر قبل وجود الاصل والسعي بين الصفا والمروة قرينة واحدة
شرعت بدايتها بالصفا وختمها بالمروة بالنسبة فلا يجوز تغييره **قال** ومن اوجب حجا
ماشيا لا يركب حتى يطوف للركن اي من اوجب على نفسه بالتفريق بين الحج ماشيا لا يجوز له
ان يركب حتى يطوف طواف الركن وهو طواف الزيارة لانه التزم الحج على صفة الكمال لان
المشي اشق على البدن فيجب عليه الا يفاهما التزم كما لو تفران يصوم مبتدئا بها ولا يقال
كيف يجب عليه المشي بالتفريق وهو من شرط ان يكون له تطهير في الشرع وهذا لا تطهير له
نقول لا بد له تطهير لان اهل مكة ومن حولها لا يشترط في حقيقتها الواحدة بل يجب المشي
على كل من قدر منهم على المشي ولو ركب اراق ما لانه ادخل في التمتع وكذا اذا ركب في التو
وان ركب في الاقل يجب عليه مصابه من الدم وبطواف الزيارة ينتهي الاحرام فيمشي عليه
وطواف الصدر للتوديع وليس باصل في الحج حتى لا يجب على من يودع ولم يذكر في المختصر
في ابن سبويه المشي قبل يمضي من الميقات والاصح انه يمضي من بيته لانه المراه في الحرم وهو مك
وفي الاصل خبره بين الركوب افضل وان لم وهذا لو اوصي بان يحج عند لا يجزيه الحج ماشيا حتى
يصفي الحامول للنفقة لوج ماشيا ويكون الحج له وقال النخعي ابو جعفر الهذلي انما يطلق
له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ الا بمشقة عظيمة وفي الخبر عن انس

انه عليه السلام راي شيخا يهاذي بين اثنين فقال ماله قالوا انذر ان يمسي قال ان الله
لعني عن تقديب هذا نفسه وامره ان يركب قالوا والصحيح هو الاول لما ذكرنا انه التزم
بصفة الكمال لكونه اشق على البدن وانما كره ابو حنيفة رحمه الله الجمع بين المشي والصوم
لانه عتيد ذلك بسوء خلقه ويحادل دقيقه وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال بعد
ما كفى بصره ما تاسفت على شي كذا سعى علي ان اخرج ماشيا فان الله تعالى قد علم ان
فقال يا توك بها لا اوعلي كل ضامن الالية وكان الحسن بن علي رضي الله عنهما يمسي في حجة
وجباية تقاد بين يديه **قال** ولو اشترى محرمة حلقها او جاسها وفي بعض نسخ الجامع الصغير
قد احرمت باذن مولاهما فلم يشرى ان يحلقها او يجاسها وفي بعض نسخ الجامع الصغير
او يجاسها والاول يدل على انه يحلقها بغير الجماع ليقض ظفر او شعر ثم يجاسها والنا في
ان يحلقها بالجماعة لانه ان وقع التحليل به صورة لم يقع به في الحقيقة لانه لا يخلو عن
تقديم محظوره من مفدمات الجماع كالمس والقبلة وبه يقع التحلل فلا يقع الجماع قبل
التحليل والاولي ان يحلقها بغير الجماعة تعظيما لامر الحج وقال زفر ليس له ان يحلقها
وعلى هذا الخلاف الحرة اذا احرمت حج نفعل ثم تزوج فله زوج ان يحلقها خلافا له هو
يقول ان احوالها صح ولزم في حال ليس للزوج ولا للمولي فيها حق فليس لهما ان يبطلاه
كما في الامة اذا تزوجت باذن المولي ثم باعها فليس للمشتري ان يبطله ولنا ان المشتري
قايم مقام البائع وقد كان للبائع ان يحلقها فكذا المشتري ولان المؤمن انما يحتاج اليه
بقا الاحرام لا للابتداء فانه يجوز بغير اذنه وله ان يحلقها والبقا في ملك المشتري
والزوج فشرط اذنها بخلاف نكاح الامة فانه يحتاج فيه الى الاذن في الابتداء دون
البقا فاذا اوجد في ملك البائع وقع لازما ولهذا لا يملك البائع فسحة فكذا المشتري
وفي الاحرام يملك الي انه يكره لها فيه من خلق الوعد فكذا يملكه المشتري ولا يكره لعدم
الخلق فاذا كان له التحليل لا يرد هبا بالعب بخلاف النكاح ولواذن لامرأة بالحج النفل
ليس له ان يبرج فيه ملكها متافعا وكذا الكتابة بخلاف الامة والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب النكاح